





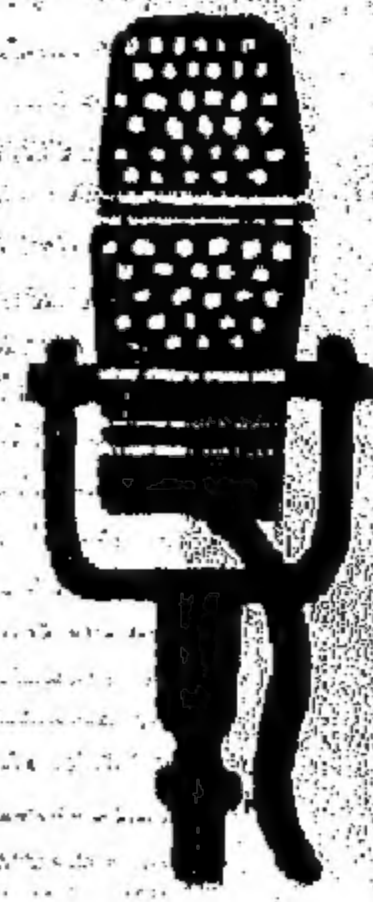








من الشرق  
والغرب



# السياسة

تأليف أريطوطاليس  
ترجمة أحمد راضي السيد

الناشر  
الدار القومية للطباعة والنشر

مختارات  
الاذاعة  
والتليفزيون







بين الشرق والغرب

# السياسة

لأرسطو طاليس

ترجمه من الاغريقية الى الفرنسية وصدره بمقدمة في علم السياسة ،  
وعلق على النص تعليقات متتابعة

بارتلمي سانتهيلير

أستاذ الفلسفة الاغريقية في «كلليج دي فرنس» ثم وزير  
الخارجية الفرنسية

نقله الى العربية

أحمد لطفي السيد







## المقدمة

### بارتلى ساتيلير

اعلان حقوق الانسان والمواطن هو ملخص للعلم السياسى كله - منفعة هذا العلم ومنهاجه -  
الافلاطون : ان سياسته حقة عظيمة وانها عقلية وتاريخية معا - ضلالاته - ارسطوطاليس :  
منهاجه تاريخى كله تقريبا .. خطؤه وبراعته - منتسكيو : منهاجه ادخل ايضا فى باب  
التاريخ من منهاج ارسطو : روح القوانين + ما فيه من نقص وما فيه من عظمة - خولويوس  
- شيشرون - مكيافلى - هيز - اسفينوزا - روسو - الخلاصة : واجبات علم السياسة

الثورة الفرنسية قد أحدثت فى مصائر الجماعات وفى التاريخ عهدا  
جديدا . فان اعلان حقوق الانسان والمواطن قد ذكرت الشعوب بل الفلاسفة  
بالقواعد الحقة للنظام الاجتماعى . وقد يمكن أن يقال عليها مع الانصاف انها  
« قدمت للطبع الانسانى ضكوك حقه التى فقدتها فى أكبر جزء من الكرة  
الارضية » . فان الجمعية التأسيسية ربما بلغت فى عملها فوق ما كانت تقدر  
بأن أعلنت أن غرض كل اجتماع سياسى هو حفظ حقوق الانسان التى هى  
طبيعية وغير قابلة للتقادم وأن الجهل بهذه الحقوق ونسيانها والسهو عنها ،  
تلك هى الاسباب الوحيدة للمصائب العامة ولفساد الحكومات . انها كانت  
تتعمد أن تقتضى حقوق النوع الانسانى باسم فرنسا . بل هى فوق ذلك  
قد اقتضت ما اقتضت باسم الحق لمنفعة العلم .

لكن السياسة قد استباحث الا تحفل ببيان فلسفى صدر به دستور  
خيالى . فان السياسة وهى مستغرقة فى المنافع وفى مشاغل الساعة لم يكن  
ليسعها أن تسمو الى المبادئ . ولما أنها لا تفكر الا فى النتائج وعلى الخصوص  
فى التطبيقات فلم تكن لتلقى بالها دائما الى أن من هذه الحقوق المعترف بها  
والمعلنة على هذا الوجه كانت الثورة تستمد مشروعيتها بل قوتها أيضا . فقد



كانت تلك الحقوق هي أسس النظام الجديد بأسره ، والينبوع الفيض الذي منه تخرج وتجرى كل الأنظمة الضرورية لترتيبه وبقائه . وانها هي تلك التي تؤتى الجمعية الفرنسية استعلاء لاجدال فيه على جميع الجمعيات المعاصرة التي كانت تقنع بمحاكاتها دون منافستها .

ان السياسة لتقطع قرونا طوالا في العمل سواء في أوروبا أو في سائر بقاع الارض قبل أن تستخرج من اعلان تلك الحقوق ما تكن من الثمرات . وان رجال السياسة ، على رغم ما يصطنعونه غالبا من ازدراء هذه النظريات ، لايزيدون مع ذلك على أن يعملوا بها ويعملوا لها .

غير أن التاريخ ، الذي يعرف بأي ثمن اشترت هذه الفتوحات للعقل وللعدل ، هو الأعلم بقيمتها جمعا . ففي نظره أن اعلان تلك الحقوق هو خلاصة ما تم من الجهود في مدى أربعين قرنا ، كما أنه يمهد لما هو أطول من ذلك من قرون تقدم ورجاء . ان الجمعية التأسيسية قد فاقت في عملها من سبقها من الحكماء لانها استطاعت الانتفاع بدروسهم . فلقد جهلت الجمعيات أزمانا طوالا تلك الاوضاع الشرعية لعيشتهم وسعادتهم . ولم يطلعهم المقتنون عليها الا من وراء غشاء من الغموض ، حتى الفلسفة ذاتها لم تك دائما محيطة بها علما ، كذلك الديانات الاقدس ما يكون لم تستطع أن توجبها ، غير أن جهود الأمم والمقتنين والفلاسفة والديانات لم تظل عقيمة ، فقد وجدت ، بعد انتظار طويل ، أمة جديدة بأن تفهمها قمته بأن تستثمرها بأن جمعت بينها . وان الفلسفة التي ترحب دون تحفظ بهذا القانون الأبدى للجمعيات لسعيدة بأن تتلقاه تاما من أيدي الجمعية التأسيسية التي انفردت بأن تنفخ فيه من روح الحياة . ليس لدى الفلسفة ما تزيده عليه ولا ما تنقصه منه . وانما تلقى بنظرها من قمة هذا الأثر الخالد الى الماضى الذي عاون في تشييده والى المستقبل الذي لن يززع من قواعده شيئا .

وان من غير الممكن أن يضل الناس تحت هذا النور الساطع . فاذا كان حقا أن يكون لطبع الانسان حقوق لا قابلية للنزول عنها فلا ينبغي للانسان البتة أن يفقدها مع الجماعة التي هي غايته الحق وكماله . ان الجمعية أية



كانت الصورة السياسية التي تلبسها ، أى الحكومة ، يجب عليها أن تحترم هذه الحقوق وتكفلها بمقدار معرفتها إياها ، تحترمها وتكفلها أولاً فى ذاتها فى جميع النتائج المشروعة التي تستتبعها . وان خير جمعية تكون هى تلك التي تحقق ، على أتم وجه ، التمتع الحر بهذه الحقوق ، وخير حكومة هى تلك التي تعرف أن تنميتها وتثبتها فى قلوب المواطنين على أحسن وجه ، وأحذق السياسة هو ذلك الذي يفهمها ويطبّقها خير تطبيق . الى هذا المقياس الفسيح العادل يمكن أن ترد بلا ضلة الجمعيات الماضية والحكومات التي أدارت سياستها بل أعمال الفلاسفة . فلا فلاطون وأرسطو طاليس ومنتسكيو وروسو أن يحضروا أمام هذه المحكمة التي طالما استعانوا بقضائها دون أن يقدروا كل مداه ، وان الجمعيات القديمة والجمعيات الحديثة يمكن على سواء أن تكون خاضعة لهذا القضاء ، ورجال السياسة والمقتنون فى كل الأزمان وديانة الشرك والديانة المسيحية يمكن أن يحضروا أمامها كل فى دوره . ان الطبع الانساني ، اذ قد عرف نفسه آخر الأمر بعد كثير من الدراسات وبعد شتى من الامتحانات ، يستطيع أن يسألهم جميعا ماذا عملوا له ، لأنه هو وحده الذي كان ينبغى أن يكون مطرح نظرهم أجمعين ، ما داموا قد تكلفوا أن يقودوه ويحسنوا حاله وسط جميع العوائق وجميع الآلام التي أتت بها العناية الالهية حكمة الناس وشجاعتهم .

ان الأولى باسترعاء النظر من بين جميع الأعمال المختلفة الأنواع والتي كلها حقيقة باعتراف الانسانية بجميلها هى أعمال الفلاسفة . فانها يديا قد ساعدت على بلوغ النتيجة العامة ، ونصيبها الذي هو فى الغالب من الأمر يكون أشد استئارا من غيره لم يكن أقل جمالا ولا أقل ثمره . بل لها فوق ذلك على غيرها جميعا مزية أنها أوضحها محجة بلا جدال . وان الشارع حتى الأشد بصيرة بالعواقب يقوم بعمله دون أن يعنى بمعرفة المبادئ ولا بتحليلها . بل هو ينصاع الى الشيمة السعيدة بل المعصومة لحكمته ووطنيته . ورجل السياسة أقل تعمقا للمسائل من الشارع . فان المصالح التي يخدمها والشهوات التي يجب عليه التوفيق بينها ، ولو أنه فى الغالب يشاطر فى أمرها ، تزلزل رأيه وتعمى بصره . فهو فى المنازعات اليومية متلحقه



الحيرة في أن يقول بأي نور سام ينقاد . زد على هذا أن أعمال الشارع مسجلة في مجموعات قوانين يضل فيها فكره إذ يحيط بتفاصيل غامضة مشكوك فيها . وهدى رجال السياسة ينطفيء نوره غالباً في سجلات التاريخ وهي أقل من الأخرى محلاً للاطمئنان . فالفيلسوف وحده يتكلم باسمه الخاص بمعزل بقدر ما يكونه الإنسان عن الضلالات والأوهام . انه يضع نفسه مباشرة وبدون وساطة القوانين أو الشؤون أمام الطبع الانساني وجهاً لوجه ، ولا شيء على ما يظهر يمنعه أن يفهمه حق فهمه . فليس له عوائق من الزمان ولا من مختلف المكان . بل لاعليه ألبته أن يهتم بالامور المادية للجمعية ولا بمختلف الظروف التي لها ما لها من سلطان على مصائر الأمم ، ولا بالحوادث التي ترقى شأنها أو تؤدي بوجودها . انه لا يتجه الا الى العقل وليس عليه الا أن يجنى ما يجنيه به .

ومع ذلك فالفيلسوف على استقلاله لا يخلص ألبته تماماً من تأثير القرن الذي يعيش فيه . وعبثاً يحاول التجرد فانه يتصل دائماً بزمانه . وان الدولة المثالية التي رسمها أفلاطون لا يزال يتسم فيها ريح السياسة الاغريقية ، كما أن حكومة الفرد التي كان يحلم بها منتسكيو هي نسخة من حكومة الفرد الوحيدة المقيدة في كل أوروبا ، فأعمال الفلاسفة مهما ظهر عليها أنها شخصية فانها أيضاً مظاهر اجتماعية . وما دراسة الأمم الا دراسة الرجال العظام الذين يشرفونها ويمثلونها .

على هذا فالحكم في أمر الفلاسفة سيكون أيسر وأكد بل أنفع من الحكم في التشرييع والأمم .

فمن هم اذا ، منذ ألفى عام وأكثر ، أولئك الفلاسفة الذين أجهدوا أنفسهم في فهم الجمعية واطلاعها على طبيعتها وعلى منافعها الحقيقية ؟ هم قليل أولئك الذين قد احتفظ المجد بأسمائهم وخذل ذكراهم . فبدياً أفلاطون وأرسطوطاليس ومنتسكيو ، أحدهم منشيء علم الأخلاق والثاني منظم العلم والثالث أحصف مفسر للقوانين . ثم دون هؤلاء وعلى مسافات متفاوتة في قوة العقل وسهولته فولوبيوس وشيشرون في الزمن القديم ومكيافلي في



فجر العصور الحديثة وهبز واسفينوزا فى القرن السابع عشر وروسو على عتبة الثورة الفرنسية ، بعضهم لايسأل نظرياته الا التجربة وما يعلم التاريخ ، والآخرون لا يأخذونها الا من استنتاجات المنطق . أولئك هم جميعا أو على التقريب . وحتى فى هذا القدر المختار من المفكرين السياسيين ، كم منهم من هم أخطأ درجة فى الفضل وعلى الخصوص فى المنفعة ؟

فى علم السياسة كما فى كل علم آخر لا يوجد الا منهجان ممكنان : فاما أن يصدر المرء عن المبادئ العقلية ليحكم على الحوادث وينظمها ، واما أن يصدر عن الحوادث المفسرة تفسيرا مناسبيا ليضع منها مبادئ . فهنا الطبع الانسانى ملحوظا مباشرة على ضوء امتحان يقضى يحمل منه الفيلسوف فى نفسه كل عناصره . وهناك الطبع الانسانى ملحوظا على مسرح أكبر شقة وأشد غموضا يسمى التاريخ . ان تعرف الانسان فى كل ماهو وما يجب أن يكون أو تعرفه فيما قد كان ، ذانكم هما المنهجان اللذان قد مسلكهما الكتاب السياسيون من حيث لا يعلمون فى الغالب من أمرهم ، وفى الواقع لا يوجد سواهما أبدا . هذان المنهجان ، اذا أجيد فهمها ، مع المزايا والمضار التى يستدعيانها ، يفسران بجلاء عظيمة بعض المذاهب السياسية أو تقصيرها والضلالات التى تشوه أجملها وأحقها .

ولقد ثبت أن المنهج العقلى ، فى كل العلوم ، على رغم أخطاره أحسن من التجريبى . فان الانسان وهو ما هو فى عقله أكد منه فى حساسيته ولو أن العقل يضل أحيانا . وفى السياسة تفوق العقل هذا بديهي كل البديهية . ونظرا الى أن الاحداث التى تشغل بها السياسة هى أحداث انسانية أى ارادية فالعلم فى مكنة ، الى حد ما ، كالانسان نفسه ، من أن يتصرف فيها على ما يختار ، وليس عليه ألبته أن يتحملها كيفما اتفق . فان الانسان من بين جميع الكائنات هو وحده الذى يتغير ويتحسن ، ويؤيد ذلك على وجه بين تقدم المدنية . واذا لم يكن الاحساس بالحرية الذى لا يقاوم يحيا فى الوعى الانسانى ، فان مشهد التاريخ قد يكفى فى اثبات أن الانسان هو حر ما دام أنه يتغير . من أجل ذلك كانت السياسة هى العلم الوحيد الذى



تجدد الأنظمة الخيالية لها فيه محلا • لاشك في أن الأُخيلة غير القابلة للتنفيذ ليست جد معقولة في السياسة ، غير أنها استطاعت أن تجد لها فيها مدخلا : فإن الناس حتى العاملين منهم ليسوا منها معصومين ، بل قد مارسوها لأعلى أنها لعبة عقلية بل آلة وسلاح . أكثر من هذا أن السعد المفاجئ ، الذي أوتي به بعض عظماء الرجال الذين خلقوا دولا وقلبوا نظام العالم لم يكن ، على ما يظهر ، الا حلما عجيبا . فلقد قيل ، حتى في أيامنا هذه ، ان مؤسس الأمبراطورية لم يزد على أن يحقق قصة عجيبة تفرد هو وحده بسرها . حينما تلقى علينا حوادث التاريخ أمثال هذه الغير وعدم الاستقرار لأجناح على العلم أن يطمح هو أيضا الى تعديلها . يجب عليه أن يحرم على نفسه الصور الخيالية غير القابلة للتنفيذ التي لا تكون بعد الا نوعا من السخرية ، ولكنه لا ينبغي له أن يجنب نفسه صنوف الرجاء وضروب النصائح • ينبغي أن يعتقد لنفسه من الحول بل يعتقد أن عليه من الواجب أن يؤثر بقضاياه في الناس بل في مصائرهم أيضا والا صار عقيما . يجب على العلم السياسي ألا ينسى أبدا أنه يتعلق مباشرة بعلم الأخلاق وأن علم الأخلاق هو ميدان الحرية .

فاذا كان هناك اذا علم فيه استخدام العقل مشروع وخصب فانما هو علم الأخلاق بلا جدال • ورجال الدولة يعلمون ذلك حق العلم لأنهم يكادون لا يابهون لدروس التاريخ وندر ما يتفنون بتجربة الماضي . والفلاسفة يعلمونه أيضا أحسن من رجال الدولة ، وأكابرهم هم أولئك الذين أعطوا العقل أكثر من سواهم •

اذا ماذا يعمل الفيلسوف حينما يريد أن يفهم ما هي الجمعية وما هي القوانين العامة التي يجب أن تسيروا ؟ شيء واحد . هو أن يعرف الطبع الانساني . ومتى سبر الغور من سر الانسان ، عرف سر الجماعة التي ليس أفرادها الا أناسا متشابهين جميعا ان لم يكونوا متساوين . ان غرض الاجتماع مهما عظم عدد أفرادهم ، لا يمكن أن يكون غير غرض الخلائق المجتمعين ، وأن يكون القانون الأسمى للفرد هو القانون الأسمى للدولة ،



وهو منهاج بسيط بقدر ما هو قوى ، طبقة الفلاسفة أحيانا ، ولكنهم ، حتى بمساعدة عبقريتهم ، لم يستتجوا منه نتائج محكمة ولا كاملة بقدر ما ينبغي .

نسائل بديا أفلاطون ، الذى ، بفضل سقراط ، قد علم كثيرا من هذا المنهاج وعلمنا منه كثيرا فى أمر الانسان : ما هى الجمعية ؟ لو أن فيلسوفا قد عرف أبدا الطبع الانسانى فى كل عظمته وفى شيمته القدسية لكان هو أفلاطون . فلم يكن للفضيلة مرب أشد أثرا ولا أغزر علما منه . حتى المسيحية ذاتها جاءت تستير بمدرسته . ولا أحد قد فهم خيرا منه قانون أدب الانسان ولا تعمق فى تحليل نفسه . لا أحد قد آتى السلوك العملى للحياة أنفع ولا أشرف من نصائحه . ومع ذلك فسياسة أفلاطون موصومة فى أساسها بخطأ كبير موجب للأسف . لاشك فى أنه لم ينفرد بارتكاب هذا الخطأ ، انه تلقاه من أوهام زمانه وضروراته . لكن أفلاطون كجميع مقننى بلاده ، كما هو شأن دساتير اغريقا أجمع ، يقسم الجمعية الى طبقتين : طبقة الاحرار وطبقة العبيد . حق انه لم يحاول كما حاول تلميذه تفسيره يشبه التقريظ للرق الذى كان يشعر بكراهيته ، غير أنه لم يحاربه باسم هذه المبادئ السامية التى كان يعلمها حق العلم والتى كشفت له عنها سيكولوجيا سقراط . انه لم يهدره ألبته باسم الطبع الانسانى الذى حلته الفيلسفة تحليلا ، مع أنه كان لابد له من أن يكون قد سمع لاشكاوى العبيد التى لا يقبل فيها العزاء فحسب بل أيضا الاحتجاجات الصريحة التى اتزعمتها الرحمة والعقل عندئذ من قلوب أقل استتارة من قلبه . كان أفلاطون يعلم حق العلم الانسان فى ذاته وفى كل عمومته ، لكنه فى العمل لم يكن ليعترف به الا فى الانسان الحر الذى هو وحده عضو فى المدينة . ومهما أوصى برعاية العبيد وملاطفتهم فان العبد فى نظره ليس جزءا من الجمعية المدنية أو بعبارة أخرى من الانسانية ، والفيلسوف يعلم مع ذلك أن نفس العبد لم تفقد تحت نير « العبودية » ذلك الطابع القدسى الذى قد تلقاه فى حياة أخرى . فان عبد مينون يجب سقراط كما كان يجيبه رجل حر ، وأن ادكار تلك الحياة السابقة الذى لم تذهب به العبودية ألبته ليس أقل حدة ولا



أقل ثباتاً في نفسه . حق أن أفلاطون قد أراد أن يقصر الرق على زمانه . ونصح لمواطنيه الا يتخذوا بعد من بينهم عبيداً ، بل المتوحش وحده انما كان أولى بأن يحمل الأغلال : ضلال جديد يرتكز على وهم قومي ، كما أن الضلال السابق كان يرتكز على وهم مدني لم يكن أشد جرماً ولا أشد عمياً .

لنسدك ستارا على هذا الجزء من السياسة القديمة . وما دام لدينا ما يجعلنا نعجب بأفلاطون فلا تقف عند هذه الأخطاء التي ليست كلها من عنده . فان الرق كما عرفه قد مكث بعده ألف سنة ، ولم تهدره المسيحية كما لم يهدره الفيلسوف . وقد اجتهد الانجيل في تلطيفه ولكنه لم يقض عليه . وكان سنكا أشد اقداماً من القانون الجديد . في القرن السادس بعد الميلاد ، أية كانت التغيرات الأساسية التي اعتورت القانون الروماني ، ظل الرق باقياً بكل قوته القانونية ولو أن الأخلاق تخفف من قسوته . فلم يبلغه جوستينيان ألبته مع أنه كان يزاوّل الاصلاح ، حتى بعد ذلك لم يخفف الرق الا ليفسح محلاً لهذه الحلقة الأخيرة من غل النظام الالتزامى . فلنأسف لضلالة الفلسفة الاغريقية ولكن لاندھش لأمرها . فان الوقت لم يكن قد حان بعد : انما المدنية وحدها هي التي بتعديلها شأن الجمعية قد أركزتها على أسس جديدة لم تكن لتكهن بها عبقرية الفلاسفة ، لأن مثل هذه الأسرار لا يعلمها الا الله .

فلنحتمل اذا أن الفيلسوف قد نفى الأرقاء من المدينة فلم يدخلوها بخطا وثيدة الا بعد ذلك بخمسة عشر قرناً أو عشرين قرناً . ولكن ماهى تلك المدينة كما يتصورها ، مدينته المؤلفة من أناس أحرار ؟ وأى المبادئ آتاهما ؟ لتقدم هاهنا أزكى التحيات لأفلاطون ، فانه أول من أبان أن ليس للاجتماع المدني قاعدة متينة سوى العدل ، وأن أية دولة لاتعرف أن تقوم عليه هي دولة فاسدة مؤذنة بالانهيار معا . تلقى هذه القاعدة السامية الخالدة عن سقراط الذى تلقاها هو نفسه من وعيه ، تلك القاعدة التي تعيش في كل الجماعات ولو أنها في الغالب مجهولة فيها في غالب الأحيان ، انما هي



ملاذ المظلومين والنذير الأبدى للظالمين . وهى التى آتت القوة السياسية للديانة المسيحية والتى كانت نبراسا لأعضاء الجمعية التأسيسية والتى هى غير قابلة للتقادم كترجمانها المقدس ، أعنى حقوق الإنسان ، فلنذكر الفكرة التى أملت كتاب «الجمهورية» والفرصة التى أنتجت هذا الحوار الممدوم النظير يحاور سقراط أصدقاءه فى طبيعة العادل والظالم وهو أحد الموضوعات التى اعتاد الناس فيها الشك والبحث . لكن بما أنه على مسرح الوعي مهما كان لألاؤه ربما لاتدرك قسما العادل والظالم لما هى عليه من رقة ودقة فقد نقل الحكيم بحوثه الى ميدان أوسع . فعمد الى الدولة وامتداداتها الفسيحة ليرسم منها صورة يكون الفرد فيها أقل ظهورا وأضعف نورا . لكن الى أى دولة اتجه ليجد فيها صورة صادقة ساطعة ؟ حق أنه لا واحدة من الدول القائمة تستحق أن تتخذ نموذجا : فكلها ساقطة بما بها من الرذائل التى تضعها بعيدا عن هذا النموذج الذى يطلبه الفيلسوف . انها دولة مثالية هى التى يمكن أن تقدمه له . ومن هنا كان كتاب «الجمهورية» وكذلك كتاب «القوانين» اللذين بهما أتم أفلاطون رسم هذا النموذج لمدينة لا روح لها الا العدل ينظم منشأتها جميعا كما يبت فيها الاخلاق التى لاشانىء لها .

يمكن أن يكون خيال أفلاطون قد ضل ، فمع أنه لا يريد أن يتبع الا العدل والعقل قد أنكر الطبع الانسانى أكثر من مرة . من ذا الذى يستطيع أن ينكر ذلك ؟ غير أن هذا الادراك العام للدولة الذى لاينبغى أن تكون له قاعدة الا العدل والفضيلة أليس هو فى مجموعه مملوءا بالعظمة وبالحق ؟ قد ينخدع الفيلسوف فى تطبيقات هذا المبدأ ، وقد يستنتج منه نتائج كاذبة بل خطيرة ، ولكن هذا المبدأ السامى الذى جعله قيد نظره بلا انقطاع هو وحده الحق . مجد كبير أن يكون هو أول من أسطع نورا صافيا كهذا . فى أيامنا لامحل للجدال فى قاعدة على هذا القدر من البدهة فى نظر العلم على الأقل ، وان كان الواقع ، حتى فى الجمعيات المنظمة خير نظام ، مازال فيما يظهر بعيدا عن أن يتقبله ويعمل به . لكن فى زمان أفلاطون ، فى وسط تلك الحكومات التى كان أكثرها لا يدين الا للمصادفة



والعنف بأصله وبقائه ، أليس نزعة عبقرية أن يستكشف ، فى ظل كثير من  
البنى وشتى من المظالم ، المبدأ الكفيل بكشفها والذي يظل أبدا دواء الامراض  
تصيب الجمعيات ؟ أو ليس فهم الدولة حق فهمها أن تماثل بالفرد وأن يراد  
الزام الاجتماع المدنى انقانون الذى هو وحده قادر على ايجاد القوة الحقيقية  
والسعادة للانسان ؟

ومتى وضعت هذه القاعدة العليا فهناك القواعد الثانوية التى يستمسك  
بها الفيلسوف ، وهى التى ليست أقل مدخلا فى باب الحق ولا أقل خصبا .  
بديا لن يكون للسلطان فى الجمعية من غرض سوى منفعة أولئك  
الذين يتسلط عليهم ، ولا ينشئ المواطنون الوظائف الا لخدمة جمهور  
الجماعة ، ليس من فن أيا كان به منفعة خاصة لمن يزاوله ، والفن السياسى  
فى ذلك أبعد من كل فن عن تلك المنفعة . فالمعمار يبنى الدار والطبيب  
يؤتى الصحة ورجل السياسة يدير الدولة ، دون أن يكون لاحد من هؤلاء  
أن يعنى ، بما هو رجل دولة أو طبيب أو معمار ، بالاجرة التى تتبع عمله  
بالضرورة قل أو كثر مقدارها ، والسياسى على الخصوص أقل اهتماما  
بمنفعته مدامت المهمة التى ائتمن عليها هى أشد نفعا وأعلى مقاما ، انه لا يتلقى  
السلطة أبدا لنفعه الخاص ، بل هو يعانيتها واجبا تفرضه عليه فضائله الخاصة  
التي يمتاز بها واختيار مواطنيه الحر . لاشك فى أن افلاطون كاد لا يكون  
أقل بعدا عن الواقعيات فى زمانه حين كان يطالب الرجال السياسيين بالنزاهة  
منه وحين كان يطالب بالعدل للمدينة . لاشك فى أن الورع حتى فى أيامنا  
ليس هو الفضيلة العادية لرجال الدولة ، وأكثرهم مازال بحاجة الى الدروس  
التي كان يلقيها أفلاطون على مواطنيه منذ اثنين وعشرين قرنا . غير أن  
القاعدة التى طالب بها السلطان مازالت حقة وان كان فى الغالب يتنكر لها  
الساسة العاميون ، وأمثلة عظام الرجال أجمعين تشهد بحصافة الفيلسوف .  
فان نفوس لوقرغس والاسكندر وقيصرو وشارلمان ونابليون وأمثالهم لم تكن  
نفوسا تستأثر بها المنفعة ، وقد كانت وطنيتهم أكبر بكثير من طمعهم : أجل  
يجب أن يعمل السلطان الاجتماعى لمنفعة أولئك الذين آتوه لا لمنفعة أولئك  
الذين آتوه . أو بعبارة أخرى ان سيادة الأمة ، ذلك المبدأ الاساسى



للدساتير الحرة ، ليست البتة شيئاً آخر الا تلك القاعدة ، وقد كانت الجمعية التأسيسية لم تزل أفلاطونية حين أعلنت أن القوة العامة انما رتبت لمنفعة الجميع لا للمنفعة الخاصة لأولئك الذين ائتمنوا عليها .

من هذا المبدأ الثانى تنتج نتائج عملية فى غاية من الأهمية تنطبق على جميع الدول بلا استثناء . لمن يجب أن يكون السلطان ؟ جواب هذا السؤال لا يمكن أن يكون موضع شك ، السلطان لمن هم أحق به . وأيا كان مع ذلك شكل الدولة السياسى ، وأيا كان دستورها ، فالعدل يقضى لامحالة كما تقضى منفعة المجتمع نفسه أن تكون الايدى التى يوكل اليها أمر هذا العبء الخطير هى كذلك الاجدر بحمله . من أجل ذلك كان أفلاطون يحمسد الملوكية أحيانا بشرط أن يكون الملك ، هذا الراعى المقدس ، قادرا على أن يرعى بيد رحيمة حازمة ذلك القطيع الشريف الذى وكلت اليه رعايته . ومن أجل ذلك كان أفلاطون ، ليصل الى تحسين حال الجماعة ، قد يقبل حتى النير الوقتى لطاغية مستتير ، نفسه الفتية المحبة للخير تقبل جميع النصائح الحكيمة والقرارات الحازمة التى تنقذ الدولة بأن تجدد شبابها ، ومن أجل ذلك على الخصوص يشيد بذكر الحكومة الارستقراطية التى اسمها ، ان لم يك كاذبا ، كفيل بالتبصر وبالفضيلة ، لقد استهزى ، بأفلاطون أحيانا اذ أعلن أن الشعوب لاتسعد الا حينما يصير رؤساؤها فلاسفة أو حينما يكون الفلاسفة رؤساءها . لقد ظنوا أن يجدوا فى هذا التقرير ، الذى ليس الا نتيجة لحسن التقدير وللتجربة ، ضربا من مطالبة دافعها الطمع ، أو انه ربما كان ضربا من السداجة الفلسفية كأنما كان الفيلسوف غير المحب للحكمة ، وكأنما لم تكن الحكمة أجدى على سلام الدول منها على سعادة الافراد ، وفى الحق ليس عند أفلاطون الا حكومة واحدة هى حكومة الاخيار ، هى الارستقراطية<sup>(١)</sup> على المعنى الحقيقى لهذا الاسم المسعود . أما الأخرى أية كانت فانها لا تكاد تستحق اسم حكومات . لانه ليس من حكومة حقة الا تلك التى فيها تكون

(١) ر . كتاب السياسى لأفلاطون ص ٤٥٨ من ترجمة كوزار . وعلى هذا المعنى الافلاطونى يجب أن تفهم كلمة الارستقراطية فى علم السياسة . ولقد خلط منتسكيو كثيرا اذ لم يعن بهذا المعنى واتبع اللغة العامة . فلم يتكلم على الاوثغريشات الا تحت اسم الارستقراطيات .



الفطنة والعقل مستودع القوة العامة والمتصرفين فيها • وان الحوادث ، كما يجعلونها التاريخ ، قد خطأت في الكثير الأغلب نظرية انفيلسوف ، فلم تكن الأمم لترى على رأسها دائما أولى الرجال بذلك ، لكنه لم يكن قط شعب حر لم يفعل كل ما يستطيع ليجعل الأهلية وحدها علة الوصول الى السلطان كما يريد أفلاطون . وقد يشرف الحكومة النيابية أن تعنى ، يتوالفها الحاذقة ، بأن تكفل أحسن من كل حكومة أخرى اعطاء السلطان للمواطنين الأكفأ من سواهم لتنفيذ . اذا فنظرية أفلاطون حققة بقدر ما هي نافعة لو أنهما مع ذلك كانت أيسر صعوبة في التطبيق وأقل ندرة في الوجود •

نتيجة أخرى لها مالا قبلها من الخطر ومن الحكمة • الى أى الأيدي يسلم السلطان ؟ فمهما كانت تلك الايدي نقية وقوية فان التبصر يقضى بأن تتخذ الضمانات من الاخطاء وسوء الاستعمال التي يرتكبها الضعف الانساني ويمد لها في الاعذار . ان الاعين الأبصر ماتكون ليست دائما يقظة ، بل الحكمة مهما كانت يقظتها يدركها الاعياء . ومهما تكن الثقة التي يستحقها رجال الحكومة فلا يزال السبيل الآمن أن يوكل الامر الى الأنظمة . ان جواذب السلطان أيا كان لاتكاد تقاوم ، ومعاطاة الشئون ، وهي من العجلة والضوضاء على ما هي بالضرورة ، لاتسمح دائما حتى لخير الغرائم استقامة وتجربة بأن تميز الحدود الحققة مما عداها . فبقى حينئذ ، متى أريد للدولة السعادة والبقاء ، أن يحد من غلواء السلطان نفسه . فتأسيس السلطان على مبدأ واحد تعريض له عما قريب لان يجاوز هذا المبدأ حدوده ويغلو في ذلك فيودى به غلوه . لاشبهة في أنه ينبغي دائما أن يكلف الاخيار ادارة المصالح العامة • لكنه ينبغي أن يكون الجمهور من تحتهم وعن ايمانهم وعن شمائهم مهما كان منحط المقام عنهم ، محتفظا دائما بحقوقه مانعا باستعماله تلك الحقوق من الافراطات حتى في الخير حيث الفضيلة قد تتخلى عن نفسها الى الافراط . فليس من الحكومات ما يقدر له البقاء الا الحكومات المعتدلة ، فقد أهلك الطغيان نفسه في ايران بسبب السلطان الذي ليس له من حدود وفي



الطرف الآخر لم تكن ديمقراطية أتينا حكيمة بعد. هاهنا الحرية التي لا وازع لها قد أنتجت اباحية يؤسف لها، وهناك طاعة الرعايا العمياء قد ولدت طغيانا شنيعا . وبين هذين الافراطين كانت اسبرته المعتدلة ، وعلى هذا كانت هي الحكومة الافضل والاولى بالطمأنينة . غير أن اسبرته نفسها لم تعرف أن تتجه بهذا المبدأ الخصب الى ما ينبغي من مدى ، ومن الممكن افتراض دولة يكون فيها السلطان أكثر اعتدالا منه في حكومة اسبرته . واذا يبحث أفلاطون عن هذه الحكومة الفاضلة ، وربما أنه لم يجدها . لكن أليس مجدا عظيما أنه قد بحث في أمرها ؟ وهذا التوازن الحكيم لعنصر الدولة أليس هو الغرض الذي رمت اليه الجماعات المستتيرة ولا تزال تتابع خطاها نحوه حتى الآن؟ من أين جاء معظم الثورات ان لم يكن من افراط السلطان المسلم لبعض الايدي ؟ ألم تكن الجماعات قد زلزلت في غالب أمرها بأن صادت الطبقات الممتازة وشيكا ظلمة بحكم طبائع الاشياء ؟ أو ليست الدساتير الأبقى ماتكون هي التي كان فيها الاعتدال المنصف للسلطان أشد استقرارا سواء أصاب ذلك من ارادة الشارع الحكيمة أم من الاجتماع الفجائي لشتى الظروف أو لم تكن اسبرته ورومة من أكبر الأمثلة على ذلك ؟ وماذا تفعل الآن الشعوب الأرقى مدنية في أوروبا الا أنها تعطي حكوماتها حينما يقومون بتعديلها القواعد المتينة والفصيحة التي جعلها أفلاطون ركنا للسلطان الذي يريد أن يبقى ويؤدي واجباته الاجتماعية ؟ ولقد أوصى حكماء بعد أفلاطون بضرورة اعتدال السلطان ليصير باقيا قويا يجعله شرعا ومنظما . لكنه هو وحده الذي فهم هذه الضرورة حق فهمها لانه هو وحده الذي قد عرف الروابط الخفية بين الاعتدال في مبدأ الدولة وبين الاعتدال في نفس الفرد.

غير أن هذه الضمانة الاولى على قوتها ليست كافية . بل يلزم أن تضاف اليها ، مادامت تشمل السلطان كله وتحدده من حيث لا يشعر، ضمانات أخرى أشد بداهة وان لم تكن أشد حرمة . فان أولئك النواب الذين اليهم وكلت المدينة أمر السلطان يجب أن يؤدوا حسابا عما قد استعملوا السلطان فيه . ونظرا الى أن جميع المواطنين متساوون من حيث هم مواطنون وقد شاركوا



جميعا على نسب مختلفة فى انتخاب الحكام من انشيوخ والقواد والكهنة الى ضباط البوليس المدنى فان جميع الحكام بلا استثناء عليهم أن يبرروا ادارتهم أمام أولئك الذين وكنوا اليهم السلطان واحتملوا أمرهم بطاعتهم اياهم . وهذه الرقابة الشديدة تقع فى أوقات دورية ومتقاربة . ولا بد أن تكون العقوبات التى يجزى بها انذنين اقترفوا الآثام معينة من قبل ومطبقة بحسب الاجراءات الميينة بالقانون . ان مسئولية السلطان المرتبة على سائر الدرجات تحقق انتظام الادارة . ومتى كانت جدية كما ينبغى أن تكون فانها تنفى عن الوظائف العامة تلك الاطماع التبعية التى تتخاطر أشد المخاطرة بمجاوزتها حدود السلطان . زد على هذا أن لهذا النظام مزية امساك الحكام على حدود الواجب والمواطنين على حدود الرقابة فى آن واحد . متى كان الامر كذلك فان الحشية المشروعة والمتكافئة من فريق ومن آخر تجعل نفوس الفريقين على يقظة تامة كل دولة لاتكون فيها المسئولية عن السلطان ملحوظة من قبل ومنظمة بالقانون نفسه يجب أن تعلم أنها أسلمت نفسها ، لاصلاح مجاوزة الحدود القانونية . الى المصادفة والى عنف الثورات ، وقد اعتاد الناس أن يتلافوا الشر حين لاينفع التلافى ويلقون عن أنفسهم العبء حينما يبهظهم حمله . لكن الخير هو فى اتقاء الاختلال بالعناية بمراقبته لانه لاتمكن السلامة منه بتلك العلاجات المروعة الا بأن يجرح الجسم الاجتماعى جروحا كثيرة كان قليل من التبصر كافيا بغاية السهولة فى اجتنابها .

وذلك أمان أخير من اندولة بأسرها ، ومن شهوات العامة ، كما هو أمان من أخطاء الحكام ، وهو انشاء جمعية خاصة اليها توكل رعاية الدستور وحفظه . مفاتيح أبواب تلك الجماعة الرفيعة المقام بيد السن والفضيلة دون سواهما ، فهى تجمع كل من تحويه المدينة من الحكماء أولى الخبرة . ولا يكون لحراس القوانين أولئك الا مهمة واحدة هى منع ماعسى أن يعترى مبدأ الحكومة من صنوف الزيغ السرية التى هى بهذا الوصف مخوفة النتائج التى يمكن أن تعترى مبدأ الحكومة . ليس الامر فقط بصدد الاجراءات التى تضر به مباشرة فان هذه الاجراءات ظاهرة لأعين الناس جميعا ، فكل



المواطنين الطيبين يفهمونها ويرفضونها ، لكن فى الاجراءات والقرارات اليومية ميولا عميقة ونتائج بعيدة لا يكشفها أبصر الناس بعواقب الأمور ، ولا تكفى فى أمرها الوطنية ولا الاستقامة ، لان تلك أخطاء قد ترتكبها الوطنية والاستقامة السياسية اذا لم يظهرهما عليها النصيح البصير • فيلزم حينئذ أن يقوم بجانب السلطان انقائم بالامر اما بواسطة الحكام واما بواسطة الجمعية العامة هيئة فى الدولة لاتلى الامور التنفيذية لكنها تحمى مبدأ الدولة الذى هو مصدر الحياة فى المدينة بأسرها وتحافظ عليه جدا للحفاظ بأن تجنبه التأثيرات التى يمكن أن تمسه بسوء • حراس القوانين هم السلطان الذى يحفظ الدولة من شر المواطنين الذين قد تفسدها حريتهم والحكام الذين اذ يغفلون فى أمر النظام الموكل اليهم ولايته يمكن أن يعرضوه لأخطار ليست أقل افسادا •

على هذا فأركان السلطان ، على حسب أفلاطون ، هى أولا العدل المنظم الأعلى للدولة كما هو للفرد ، ثم النزاهة والمعرفة والاعتدال والمسئولية واحترام القانون •

وان سلطانا مكونا على هذا الوضع هين عليه أن يعرف العلاقات التى يجب أن يربطها مع المواطنين ، فبديا كل المواطنين تجمعهم الروابط الإضيق ماتكون والاحسن ماتكون ، وسواء أكانوا حكاما أم محاربين ، صناعا أم زراعا ، فقد نشأوا جميعا من أرض واحدة واتخذوا وطنا • هو أهم وهو مرضعهم المشتركة ، فيجب عليهم جميعا حمايته من أيهم آجترأ على مهاجمته ولأنهم جميعا خرجوا من أصل واحد فيجب عليهم أن يعتبر بعضهم بعضا اخوانا • ( القوانين ك ٣ ص ١٨٧ من ترجمة كوزان ) • ان الله فى أوامره العالية التى لاندرك أسرارها قد مزج بالطبائع المختلفة للناس الذهب والفضة والنحاس والحديد • وهذا تميز أول وسام يدعو البعض الى السلطة ويدعو الآخريين الى الطاعة • فالمدينة التى تنظم أمورها على هذه الفروق التى ليست قط من صنعها تكل الى هؤلاء السلطان الذى يدبر أمرها ، والى أولئك الأسلحة ليدافعوا عنها والى الزراع القيام بنفقاتها

وتغذيتها • ثم بعد ذلك يمكنها أيضا الى جانب هذه الفروق في الفضائل التي هي رأس المميزات أن تخصص آخرين لاميزة لهم الا انثروة : تلك هي انصباب السياسى ، الذى ربما لا يكون له نصيب من رفعة الاعتبار ولو أنه ضرورى • وعلى الرغم من هذه التمايز التي تقررها الجمعية ، بل على الرغم من تلك التي تأمر بها مشيئة الآلهة ، فالمدينة لا تكون الا أسرة أعضاؤها أنجمعون يجب أن يشعروا على التبادل بانتراحم الأخوى بينهم • ان الرابطة الاجتماعية انما هي الاخاء • وان أفلاطون الذى يبين هذا المبدأ العظيم بناية الصراحة يكون قد سبق المسيحية بأربعة قرون ، اذ كان الناس جميعا فى نظره حتى أولئك الذين لم يكونوا أحرارا قد كانوا أعضاء للمدينة . من هذا التسامح الاجتماعى تنتج نتائج حسنة . فمن ناحية يطيع المواطنون طاعة مخلصه للقوانين التي لم تسن الا للمنفعة العامة • وهذه الطاعة نفسها تبصير مقياسا لفضيلتهم المدنية وأول شهادة على كفايتهم لوظائف الدولة ، ومن ناحية أخرى حكام قوامون على اخوان لهم باسم العدل يستطيعون فى أكثر الحالات ألا يستخدموا الا الاقتناع ولطف سلطانه • فان القانون نفسه مهما كانت سيادته قبل أن يأمر ويقتضى بوضوح الأسباب التي عليها قد بنى ، وهو يتبدى أيضا بالاقتناع قبل الاكراه ، حتى العقوبة ذاتها أيا كان تخرجها العادل لا تطبق أبدا دون أن تبرر نفسها على وجه ما بالوصايا الشديدة التي تكون قد تقدمت بين يديها من قبل • وبالجملة فاستعمال القوة حين يكون ضروريا يصير مشروعاً لأنه دائما مرتكز على العدل ، ذلك قانون الدولة الأسمى الذى لا يجوز تعدى حدوده • فالسياسى المستير يلزم اذا المواطنين أن يحسنوا العمل على رغم مقاومتهم • شأنه فى ذلك شأن الطبيب يبرىء المريض الذى يقاوم العلم الخاص بانقاذه • غير أن هذه الأحوال هي من الندرة بمكان ، فان عقل المواطن الطيب هو على العموم بصير بالواجبات التي عليه أداؤها • ان المريض ليرضى عادة بتناول الأدوية حتى المؤلمة • وقلما يوصف بالكياسة فن أولئك المقتنين العاميين الذين لا يستعملون أبدا الا الطريقة السهلة لولاية جيروت وقسوة عوضا



عن هذه الطريقة المزدوجة التي تقنع العقول قبل أن تقيدها بنص محكم  
ومتخرج •

ان السلطان القائم على قواعد ثابتة على هذا النحو تعاونه طرائق من  
هذا الطراز مستشعرا احساسات طاهرة وقوية على مثل هذا القدر يستطيع  
بلا عناء أن يقوم بمهمته النبيلة • وان غرض رجل الدولة الذي يفهم نفسه  
حق فهمها هو جلي غاية الجلاء : انما هو أن يجعل المواطنين بقدر استطاعته  
مواطنين فضلاء • وان الفضائل التي من واجبه أن يشها فيهم بالقسوة  
الحسنة التي يقوم بها وبالتصح لهم انما هي العدل والاعتدال • وقد تكون  
الفلسفة قد علمته مقدار هذه الفضائل في ذاتها ، وان تجربة الأمور اذا  
حذق ملاحظتها ، تكون قد علمته أيضا فأحسن تعليمه ، ولا وسيلة لسلامة  
الأفراد الا بهذا الثمن ، وما كانت سلامة الدولة بأصعب من ذلك ولا بأشد  
منه محلا للشك • وما السبيل الى ذلك الا واضحة وأمنية • ان هذه الفصاحة  
التي يشيد بذكرها الخطباء السياسيون ، والتي هي قديرة في الواقع ، ولو  
أنها في أكثر الأحوال خطرة وآثمة ، لا يمكن أن يكون لها موضوع غير  
هذا الموضوع • ان رجل الدولة الذي لا يعرف ألينة بادية بدء أن يتخذ  
الحق والعدل ناصحين صاحبين وفين من شأنه أن يرثي له • انه لا يرى  
أنه يضر مصلحة المدينة ومصلحته الذاتية معا • انه ليس الا سفسطائيا أسلم  
أمره الى المصادفات وسوافل الأكاذيب والى الامعان في اتباع الشهوات  
والى جميع أخطار الخطوة الشعبية • فالخطيب الحق هو قبل كل شيء  
ذلك الذي يمكن أن يعرف كما عرفه فيما بعد تلميذ أفلاطون قنصل  
رومة : « خير قد أوتي حسن البيان » • فالخطيب الذي ينقاد الى قواعد  
أخرى ربما يرضى طمعه أحيانا ، لكنه تلقاء هذا الأجر المغتصب والمشكوك  
في أمره يجد في طريقه جزاء آخر لا يفوته أبدا وهو احتقار القلوب  
المستتيرة والنفوس الشريفة جمعاء • السياسي الحق يغذى مقاصد مختلفة  
أيما اختلاف • ولما أنه لم يك في قلبه النيل الا منفعة واحدة هي منفعة  
الفضيلة فانه لا يظن أن الدولة يمكن أن يكون بها غيرها • تكبير حجم  
المدينة قليلا ما يهمه ، ولا يهمه الا كمالها الأخلاقي • ولم يك سقراط ،

حين عين لرجل الدولة واجباته تلك التي هي ، على جلالها ، غاية في البساطة ،  
ليجهل أنه بذلك يشير ابتسام حذاق أهل زمانه • وقد يكون من المحتمل  
أنه يشير ابتسام حذاق أهل زماننا اذا أصغوا الى صوته مصادفة • غير أن  
سقراط على حكمته المعصومة يستشهد بأحداث التاريخ ولا رحمة في  
شهادتها • كيف أن كثيرا من رجال الدولة المشهورين الذين هم ، مع كونهم  
غير سفسطائيين بل كانوا مواطنين طيبين ، قد استخدموا السلطان حتى  
نقم منهم الشعب الذي كانوا يحكمونه شر انتقام ؟ ثم يستوقلس قد نفى ،  
وملتيادس حكم عليه بالسجن ، وسيمون غرب ، وفريقلس جر من تلابيه  
الى مجلس الحكم ، وكثير غيرهم • فكيف انخدع هؤلاء جميعا الى هذا  
الحد عن ذلك العلم الخطير الذي كانوا يزعمون أنهم يعلمونه ويطبقونه ؟  
وعوضا عن أن يجعلوا مواطنيهم أحيارا ، كما كان يجب عليهم ، بل كما  
كانوا يظنون أنهم يفعلون ، لم يجعلوا منهم الا موجودات مفترسة مستعدة  
دائما أن ترتد على قادتها وتمزق رؤساءها بلا عدل ولا اعتراف بجميل  
ولا رحمة ، في حماة من صرع وجنون كمثل تلك الحيوانات التي يجعلها  
قواد جهلاء غير قابلة للتذليل والترويض ، مع أنهم قد أخذوا على عواتقهم  
أمر ترويضها واستئناسها ، ذلك بأن علم السياسة على بساطته وطهارته ،  
كما يتصوره الحكيم ، هو شيء عزيز ونادر على رغم دروس الأساتذة أجمعين  
الذين يتصدرون لتعليمه تلامذتهم ومريديهم • فليس الا قليل من الرجال  
في الدولة ، لا يكادون يزيدون على آحاد ، بل ربما رجل واحد ، هم الذين  
يقدرّون على قيادة الأغيار ، لأن قليلا من الناس هم الذين يعرفون أن  
يقودوا أنفسهم • وفي الحق يجب على السياسي أن يكون فيلسوفا قبل  
كل شيء • أي حكيما بمقدار ما أوتي الانسان أن يكونه ، بمثابة على جهود  
طويلة مخلصة • لكن في الواقع وفي أغلب الأحيان ليس السياسي الا  
سفسطائيا ، والمواطن النادر ، المواطن الوحيد الذي يمكن أن يقود الدولة  
الى الخير وينجيها ، ليس في أغلب الأحيان الا ضحية للشهوات الجاهجة  
التي لا يشارك فيها والتي كان يمكنه أن يعدل أمرها في اخوانه كما عدل  
مجراها في نفسه • ان فن السياسة ليس من التعقيد ولا من العلم على



ما يفترضه جهل العامة أو على ما يظنه رجال الدولة في خيالاتهم ، بل أن  
الدرس الذي كان يلقيه سقراط على تلميذه السيياد مازال أولى بالساسة  
أن يتلقوه وأن يتفهموا به : « يجب قبل كل شيء يا صديقي أن تفكر في  
اكتساب الفضيلة أنت وكل رجل يريد ألا يعنى بنفسه وبما له من الأشياء  
فحسب بل أيضا بالدولة وبالشؤون التي هي للدولة » قاعدة عميقة فلما  
كان يصغى إليها أهل أثينا بلا شك وحتى الآن لا يكاد أحد يصغى إليها  
أيضا .

غير أنه إذا كان السياسي يلقي نصبا من أمر إدارة مواطنيه وتغيير ما بهم  
فلا أقل من أن يجد في المدينة جزءا يستطيع أن يطبعه على ما ينبغي ويكون  
ما فيه من أصل صالح نواة لما يكون في مستقبل الدولة : ذلك الجزء هو  
الطفولة . فالتربية يكاد المرء يجعل من الانسان ما يشاء . لأن التربية  
تعديل كل الخواص التي يجيء بها كل منا عند ولادته تعديلا جوهريا .  
ودون أن نتكلم على هذا الأثر الحفي القوي ، فإن التربية ان لم تعمل الا  
لاكتشاف طباع المتأثرين وتنميته ، فانها تكون قد أدت للجماعة خدمة عظيمة  
وأتمت بهذا عينه المشيئة الحفية للعناية الإلهية . ان التربية متى أجادفهمها  
رجل الدولة الذي يستطيع أن يفسح لتبصره أمدا بعيدا ، تكاد تكون هي  
النقطة الوحيدة المهمة أو بالأقل النقطة الوحيدة الكافية . ففضلها « يصير  
الرجال الذين سعدوا بطبع حسن أكثر كمالا ومواطنين أكثر خيرا ممن  
سبقوهم » بل هم فوق ذلك ينسلون للعالم أولادا يريدون أن يكونوا خيرا  
من آبائهم . وتسير الدولة قدما الى الارتقاء في مدارج السعادة والفضيلة  
وإذا فليس في الجماعة منفعة واحدة ، أو شأن واحد أحق بحسن الرعاية  
ولا بأدق العناية من التربية . بين بذاته أن ما يجب على السلطان الفطن أن  
يصوره قبل كل شيء ، هو نفوس مواطني المستقبل . ذلك بأن النفس  
وحدها هي التي لها ارتباط بالعدل الذي بدونه لا يكون الرجل ولا الدولة  
شيئا مذكورا . غير أن الرياضة البدنية المنظمة ( الجمباز ) تشغل في  
التربية مركزا عظيما وان يك ثانويا ، لأنها هي التي ينبغي أن تمهد للنفس

الألة الفعالة المطيعة من جسم سليم وقوى • وفوق ذلك فان التربية تمتد باضطراب لتسع الجنسين جميعا ، ولا تختلف تربية النساء عن تربية الرجال شيئا كثيرا ، فإيا كان بعد ذلك ما يختص به النساء أليس بهن من حاجة أيضا الى نفس مستهترة وجسم قوى ؟ أليس لحكمة الأمهات وسلامة أبدانهن من أثر فى قوة اولادهن وعقولهم ؟ مهم لسعادة الدولة وقوتها أن يكون الرجال والنساء على السواء أناسى على أكمل ما يمكن أن يكونوه • أما فى تربية الشبية فينبغى أن يكون مربوهم على أكبر قسط من العلم ومن الفضيلة • بل الى أحكم من يكون من الحكماء توكل هذه الوديعه المقدسة ، وان الأطفال جميعا يستحقون على سواء اهتمام الحاكم المكلف تمييز هؤلاء الأشخاص الممتازين ، وهم تلك الطبائع من الذهب التى ستجعلها الفلسفة هى الأحق بالسلطان •

لايكفى مع ذلك أن يبعد بين نفوس الأطفال وبين كل ما يمكن أن يلوث طهارتهم ، لاتكفى اضاءة عقولهم بنور العلم وطبعهم على الفضيلة بالنصائح وضرب الأمثال ، بل لابد فوق ذلك من أن تسمى فيهم أصول الدين التى أودعها الطبع قلوبهم جميعا والتى منها تظهر الاعتقادات القوية التى تصل بين المرء وبين الله • ان الله هو الأول وهو الوسط وهو الآخر لجميع الكائنات • انه لدى الناس الذين خلقهم هو المقياس العدل لجميع الأشياء ، وان الايمان بوجوده هو أساس للقوانين • هذه العقائد الكبرى الضرورية التى يجب تثقيف الاولاد بها والتى يشها الشارع ، ان كان حكيما ، بجميع مآلديه من وسائل اللين والقسوة فى أنفس المواطنين ، هذه العقائد بسيطة بقدر ما هى نافعة • وانها لترد الى عقائد ثلاث : وجود الله ورعايته وعدله الذى لا يلحقه ميل • بدونها يضل المرء بالمصادفة فى هذه الدنيا اذا أسلم الى النزعات والى غياهب شهواته وجهالته • انه لينكر نفسه مادام لايعرف من أين أتى ولا ماهو المثل الكامل المقدس الذى يجب أن يروض نفسه دائما على الاقتداء به والتوكل عليه • وليس للدولة من قاعدة قارة مادامت لاترتكز الى هذه القاعدة • ذلك بأن العدل المقوم لحياة الدولة



ونظامها لا يأتي إلا من الله الذي هو متحد به في جوهره الأبدى . فينبغي  
إذا البدار منذ السنين الأولى لبذر هذه العقائد المقدسة في انقلوب جميعا .  
بل اقاتون نفسه لا ينبغي أن يهمل بعد ذلك أن يدعو اليها بالافتتاح أو  
القسوة أو تلك الذين ينسونها ويتركونها تنعدم في الصدور لضعف في  
أنفسهم أو سوء في أخلاقهم . كل تربية ليست دينية ناقصة وباطلة ، وكل  
دولة يكون المواطنون فيها معرضين عن هذه المسائل الكبرى أو عميا عنها  
فتلك دولة توشك أن تهلك . ليس الأمر ، كما قد يظن الساسة العاميون ،  
أن يجدوا في الدين آلات يستخدمونها للحكومة ، كلا انه للجماعات  
والدول حاجة وأكثر من حاجة ، انه أكثر من ضمان للنظام ، بيد أنه ذو  
حدين تبعاً لما يستخدم فيه ، الدين قد تولد من التوثب الذي لا يقاوم للعقل  
الانساني . انه في صورته المختلفة للعقل الانساني الترجمان الطبيعي المحض  
والأعمق ما يكون غورا . ان الانسان يقدس الآلهة كما يحترم أباه ، انه  
يعبدهم بأنهم ينبوع المقدس لجميع الخيرات ، وعلى الخصوص للفضيلة  
والعقل ، أو ليس مجرد الجدال في وجود الله يكاد يكون كفرا ؟

الدولة ، كما يفهمها أفلاطون ، هي اذا جماعة من أناس متساوين  
أحرار ، يجعلون شركة بينهم عملهم وفطنتهم ، وينمون جميعا البذور  
الالهية التي تنطوي عليها نفس الانسان ، يرتبطون فيما بينهم بأواصر  
الأخوة ويطيعون ، لبقاء النظام في المدينة ، الحكام المستنيرين أولى الرعاية  
والحزم الذين اتخذوهم لهم رؤساء ، يخضعون للقوانين التي ليست الا  
قواعد العقل ذاته ، طبعتهم تربية صادقة على جميع الفضائل وعلى جميع  
العلوم ، يقضون حياتهم المقدسة تحت أعين الآلهة .

يكاد يكون غير نافع أن يقول ان الدولة الفلانية التي ربيت لبقاء السلام  
والاتحاد في داخلها ، لا تبحث عند جيرانها الا عما يشبه حالها من الرغبة  
في السلام ، على أنها تكون دائما على استعداد للحرب لدفع هجوم الغير ،  
ويكون حمايتها وهم على استعداد لطول ما عايطوا من التمرينات الرياضية  
القاسية والدراسات العلمية واثقين بالظفر على قدر ما تؤثر في الشجاعة والوطنية

مهما كثر عدد أعدائهم . غير أن المدينة لا تجعل من الحرب الغرض الوحيد  
لهمها كما قد فعلت الشعوب ذوات الشهرة . « بل تنظم كل ما يختص بالحرب  
تمهيدا للسلام لا أن تجعل السلام ممهدا للحرب » . وتتقى الحصومات مع  
الخارج بقدر ماتتقى الثورات الداخلية تقريبا . ولما أنها عازمة على ألا ترتكب  
أبدا مظالم نحو الأغيار فهي تتفادى من نصف الغرض الذى يحمل الدول  
فى الغالب على حمل السلاح ، بل ليس عليها الا أن تدفع عن نفسها بكل  
ما للقضية العادلة من قوة اذا هاجمها منافسون ظالمون على رغم مالها من  
الفضائل .

تلك هى القسمات الرئيسة للسياسة الأفلاطونية . أفليس ملؤها  
الحق والعظمة والخصب ؟ وهل فى هذه السياسة النبيلة الحكيمة شىء ناب؟  
وهل بها من الخيال شىء ؟ وهل هى لا يمكن تطبيقها الا على المدينة الاغريقية  
التي فيها ولدت ؟ أو ليس أن نظر الفيلسوف قد امتد الى ما وراء المدينة  
الضيقة التي انحصرت فيها أنظار غيره ؟ انه لم يقتصر على العلم بما كانت  
الدولة فى جمهوريات اغريقيا ، بل هو اذ يسعى لفهم ماهى الدولة فى ذاتها ،  
قد وجد ماذا يجب أن تكون الدولة . ولما أن فى هذه المسألة الفسيحة التي  
تلعبها الانسانية على ماشاء الله من مسارح الزمان والمكان هؤلاء المشلين  
العظام الذين يسمون الأمم يتابعون بلا اقطاع نهاية تتباعد دائما أمامهم  
ولو انهم يقتربون منها دائما ، فقد بان أن المثل الأعلى عند الفيلسوف هو  
الحقيقة بعينها التي تكسبها الجماعات الانسانية شيئا فشيئا والتي تستمتع بها  
على نسب استنارتها وفضائلها . ألا فليعلم حق العلم أن هذه هى الوجهة  
الكبرى لسياسة أفلاطون . وهذا هو الذى يجعلها خالدة ويوصى بها تفكير  
الحكماء ويوصى بها أكثر من ذلك تفكيرات رجال الدولة . يتحدث  
الناس غالبا بأحلام أفلاطون بل تردها عقول كبيرة أحيانا الى السفسخية  
ان التصريح بأن هذه المبادئ العجيبة أحلام وأنها ليس فيها ما هو حقيقى  
ولا قابل للتطبيق ليس نقدا للفيلسوف الذى له المجد بان كان أول مستكشف  
لها ومعلن اياها ، بل هو تصريح بأن العدل والعقل والفضيلة هى عند الناس  
أسماء جوف . انما هو تنكر للطبيعة الانسانية وللتاريخ وللمدينة كل تلك



التي تجد من حيث لا تشعر غالبا في تحقيق هذا النموذج المقدس . وان السياسة الحقة هي تلك التي تحسن تحصيله أكثر من غيرها . وان المذاهب الاجتماعية والحكومات انما تتدهور بمقدار ابتعادها عنه . فان مبادئ حوارى سقراط هي بمجموعها أنقى جميع المبادئ نقاء وأقبلها للتطبيق في العمل .

حقا يعز علينا أن نتزل من علياء هذه النظريات التي لا غبار عليها الى هذه التطبيقات التي حاولها الفيلسوف ذاته والتي هيئات أن تنطبق على مقاصده الخاصة : شيوع الأموال وشيوع النساء والأولاد واهدار الملكية والتربية الرجولية لجنس لم يقدر له بالضبط ما قدر للرجل . . . الخ كل هذه النظريات قد فندها أرسطو منذ اثنين وعشرين قرنا فتهاقت من ثم بتأثير نقده . ثم كان أن عادت الى الظهور أكثر من مرة تحمل كل ما بها من بطلان دون أن تكون لها رشاقة الأسلوب الأفلاطوني . لكن لتسمح لنا عبقرية أرسطو أن نقول ان هذه النظريات ليست هي بالضبط سياسة أسبناذ . لاشك في أنه من الخير تبيان أمثال هذه الأخطاء ولو أن ماوجه اليها من اللوم لم يمنع من نشرها بعد الطي . ولكن كان خيرا أن تبرز الحقائق الخالدة التي تبررها والتي ، على رأيي ، تمحو كل تلك الأخطاء لقدوقفوا عند هذه الجمهورية المثالية التي رسم أفلاطون لها صورة غير مستقرة ولا تامة ، غير أنه هو نفسه ، وهو لم يزل يلتزم التهكم السقراطي ، قد ابتسم منها أكثر من مرة ، فهو يتكهن بما ستثيره من الاحتجاجات من كل نوع ، وهو يفهمها بلا عناء ، واذا كان يجد حكومات زمانه بعيدة عن المثال الذي يقتفيه ، فهو لا يظن كذلك أن الحكومة الجديدة التي يقترحها تحقق ذلك المثال تماما . فالغرض المباشر للجمهورية ليس اذا تلك الحال الواقعة كثيرا أو قليلا أو الممكنة كثيرا أو قليلا التي لا يشتغل سقراط بها الا عرضا ، بل الموضوع الأول والأساسي للجمهورية هو دراسة العدل معتبرا في الفرد وفي الدولة ، لإشبهة في أن سقراط يظن أنه أيضا يطبع العدل في هذه الحكومة المثالية التي يصفها ، لكنه يشعر ويعترف ألف مرة أنه يمكن أن ينخدع في هذا النموذج الذي جعله كثير من الجماعات ومن الحكومات

أشد زيفاً مما فعل ، والنقطة انوحيدة التي هو فيها واثق من ألا يضل هي طباع العدل وسيادته الاجتماعية . أما تلك النظريات فليست محلاً للمناقشة بل هي محل للاعجاب ، وإذا أمكن فلتجعل موضعاً للتنفيذ بأحسن مما فعل أفلاطون ومما فعلت الشعوب التي لم تعرف أن تنفذها .

ومن النافع أن تزيد على هذا أيضاً أن أخطاء الفيلسوف كأخطاء النفوس الكبيرة تأتي من الغلو في المبادئ انفاضة : انها لا تتولد الا من الافراط في الخير .

فاذا كان يريد شيوع الأتيان والأولاد والنساء فذلك لتقرير الوحدة المدنية على أرسخ ما يكون من القواعد ، وقد يظهر له أن اخاء المواطنين بعضهم لبعض مزيته عظيمة القدر الى حد أنه يريد ألا يجعل من المدينة الا عائلة بل فرداً عظيماً واحداً ان استطاعه ، فهو يهدم الطبيعة نفسها ويتنكر لها لأجل أن ينقذ الدولة . فاذا كان يريد اهدار الملكية فذلك على الخصوص في حق المحاربين الذين لا يملكون شيئاً ملكية خاصة والذين بما أنهم ليس لهم خير الا حب الفضيلة والوطن حبا لا يشبعه شيء هم تابعون لسائر المواطنين تبعية تامة فلا يطفون على أولئك الذين يجب عليهم الدفاع عنهم .

انه يعلم كل ما تقدر الشجاعة التي تحمي المدينة على اذلاله ، انه يخاف الطغيان حتى من الرجال الذين يجمعون بين أنوار العلم والعقل ، وبين القوة التي تكفلها لهم الاسلحة : انه يريد اتقاء الاستبداد في جمهورية فيها الحرية الحكيمة المنظمة هي وحدها التي فيها محل على الدوام .

وأخيراً اذا كان يريد أن يؤتى النساء تربية عسكرية ما كانت بطلات اسبرته ليحتملنها ، واذا كان يريد ايتاءهن تربية فلسفية يقل من الرجال من هو كفاء لها ، فذلك بأنه يتخذ من طبع المرأة معنى غاية في السمو . لقد كانت المرأة منحطة المقام في زمان أفلاطون ، فلم يكن الحب منصرفاً اليها حتى في رغبات الفيلسوف العفيفات الطاهرات ، ولأنه يريد أن يرفع



قدرها من هذا الانحطاط ، قد انقاد الى الغلو في أمرها الى ما وراء كل تقدير وحينما يتيه هكذا أفلاطون في هذه السبيل فالغرض الذي يرمى اليه دون ان يصيبه لا يزال غرضاً شريفاً ، فانما يرمى الى وحدة الدولة أو الحرية المدنية أو كرامة النساء .

تلك هي على التقريب الحقائق الكبرى التي تخلد سياسة أفلاطون ، وتلك هي أيضاً الضلالات التي تذهب بروائها ، وانما علة تلك الحقائق وتلك الضلالات النمط العقلي . فان أفلاطون لم يكد يتجه إلا الى العقل لكشف الأركان الثابتة للسلطان والصور المتغيرة التي يقبلها النظام الاجتماعي .

هذا النمط قد حملته على أن يلاحظ أحداث النفس الانسانية قبل كل شيء ، فلما عرفها حق المعرفة في الفرد استطاع أن ينقل الى الدولة القسائم الأساسية لنضورية التي أظهره عليها علم البسيكولوجيا . وخفا أنه لو كان قد تعمق في التحليل وأتمه لأدرك في طبع الانسان أسس الملكية والزواج كما قد أدرك فيه قواعد السلطان ، وكان قد جنب الخوض في نظريات لا يمكن تأييدها قد رفضها القلب الانساني قبل أن ترفضها الجمعية . غير أن هذه الأخطاء ، مهما كان خطرهما ، لا ينبغي أن تحملنا على الجور في الحكم ، فقد أفرد أفلاطون بالنقد دون سواء ، وبولغ في ذلك ، وان النقد على حصافته في استكشاف الشر الذي هو أظهر ما يكون قد أخطأ في اغفال الخير الذي هو ليس أقل ظهوراً والذي متى ووزن بذلك الشر رجع عليه .

غير أنه اذا كان النمط العقلي على الخصوص هو الذي يقود أفلاطون ، فانه لم يهمل ، كما يظن الرأي العامي ، ذلك النمط الآخر الذي يتقاضى من التاريخ ومن تجربة الماضي نظريات ومعلومات أخرى . يعرف أفلاطون حق المعرفة حكومات زمانه وقد استخلص من كل منها بنظر ثاقب المبدأ الذي به تتكون وبه تحفظ وبه تهلك . فان الصورة التي رسمها للاستبداد وافرطاته في ايران لامعة بقدر ما هي مضبوطة . وحينما انهارت هذه

الامبراطورية الفسيحة الأرجاء بعد نصف قرن في ثلاث وقائع قام بها فاتح شاب ، دهش معاصرو الاسكندر لحصافة الفيلسوف الذي تكهن بذلك وأعلن سر ذلك الضعف وقد كان استشعر السهولة العجيبة لذلك الفتح . ومن جهة أخرى فان الرسم الذي رسمه أفلاطون للديمقراطية الأثينية في البيئة التي كان يعيش فيها قد كرره عشرين مرة بألوان صادقة وان كانت محزنة . انه قد وصف الديماغوجيين الأثينيين وصفا صادقا كان من شأنه أن أسخطهم عليه ولكنه بفضل هذا المصدق قد أظهر العصور المستقبلية على أغراض الديماغوجيين ووسائلهم في جميع القرون ، وان أفلاطون ، الذي يبحث في جمهوريته المثالية عن المساواة الحقة أي المساواة المتناسبة مع الفضيلة المدنية والحرية الحقة أي الحرية التي تقوم على العدل والعقل ، كان لا يقيم وزنا لهذه الحرية الصاخبة ولا لتلك المساواة الظالمة اللتين لاتجلبان للدولة سوى الفوضى باباحة كل الإفراطات الشعبية وبخفض جميع الكفايات السياسية الى مستوى واحد . لقد بصر بالهاوية التي يتردى فيها وطنه الذي « وهو مخمور بهذه الحرية وهذه المساواة اللتين كان يسقاها بأيدي سقاة السوء » كان لامحيص له عن السقوط . ولقد يشعر المرء من بلاغة الفيلسوف المريعة أنه كان يقاسي آلام المواطن الذي قد توقع منذ زمان طويل ما سوف يحقق بوطنه من الأخطار يعلنها على الملأ بلا جدوى . كذلك يستطيع المرء أن يذكر بأي ضبط قد خط أفلاطون تاريخ « الاتحاد الدوري » وأي درس عظيم استخرجه منه . انما استعار أفلاطون من الأحداث نظريته التي هي في الحق عملية وان لم يعمل بها الا فيما ندر على السلطان المعتدل . أو بالأحرى هو قد عزز تلك النظرية بالأحداث وأقام بها الدليل على صدقها ، لانه انما قصد البسيكولوجيا والعقل وحدهما لاستكشاف نظريته . غير أنه يعرض على نظر الرائيين بواسطة صنوف الفساد التي تردت فيها الحكومات الجائرة ، انها لاتهلك الا بأنها قد جهلت قانون الاعتدال الذي قد أحسنت معرفته وأجادت استعماله حكومات أهدي من تلك سبيلا .

ومن التاريخ ممزوجا بالعقل استخرج أيضا أفلاطون هذه النظرية



الأخرى التي وإن تكن أقل تعمقا من الأولى فهي أشهر منها ، تلك هي نظرية الحكومات الثلاث . فقد استطاع أن يجد بين تخالف الخلق الأدبي للناس وبين تخالف أنواع الحكومات المشابهات الأظهر ما يكون والأحق ما يكون . استطاع أن يعلن الفضائل والرزائل التي ترتب سعادة الدولة أو شقاءها كما يكون الشأن في الأفراد . لكن ليس بدراسة النفس بل على الأخص بدراسة حوادث التاريخ أنه استنبط هذا الترتيب العام للحكومات التي هي ، مع فروق متباينة ، ليست الا ثلاثة أنواع رئيسية : حكومة الفرد والأرستقراطية أو حكومة الأخيار والديمقراطية : دساتير منتظمة ونافعة ما دام الرؤساء الذين يلون أمر الجماعة لا يفكرون الا في الصالح العام ، ودساتير خاطئة جائرة متى كان الصالح العام يضحي به ولاء السلطان للمصالح الخاصة لفرد أو لطبقة أو حتى للأكثرية . فالملوكية حين تسمى واجبا الإجتماعي تنقلب طغيانا والأرستقراطية تصير أو لغيرشية والديمقراطية تسقط في الديماغوجية . وأذا لا تستطبق الا الحوادث لا يكون الا في الواقع الاستحکومات تتقابل ثنتين ثنتين ثلاثتها الحيشات أكثر شيوعا في الإنسانية مع الأسف من الثلاث الطيبات . هذه النظرية التي هي تاريخية أكثر منها عقلية هي بتسامها من عمل أفلاطون . ولم يزد أرسطوطاليس على أن كررها وأفاض عليها ضبطا أكثر من ذلك . بيديه دخلت في العلم الذي تناولها وقررها . ولا تزال فيه الآن كما يشته مؤلف متسكبو القيم . لقد جودل أحيانا في ضبط هذا الترتيب وقيل انه لم تكن حكومة قط خالصة على الإطلاق وانه في الواقع لم تكن أبدا حكومة بدون اختلاط مهما كان عنف المبدأ الذي يحكمها وغلوه . الاعتراض حق . وليس أفلاطون الا آخر من يرفضه . غير أنه يلزم أن يضع العلم أسماء للأشياء التي يدرسها ، ينبغي أن يميزها ويسميتها على حسب ما هو أبرز من خصائصها . مثال ذلك هل يمكن أن ينكر ان الديمقراطية كانت السائدة على أتينيا وأن اسبرطة جمهورية كما أن رومة كانت من بعد كذلك منذ طرد آل طروينوس الى أن اغتصب السلطان أول القياصرة ؟ هذه النظرية التي تعين

للأشياء السياسية الاسم والحد المناسبين هي حقة ونافعة للعلم ، وبأفلاطون يتصل نسبها •

إذا فنظرية أفلاطون تستند أيضا الى التاريخ ، وان يك التاريخ ليس لها بآثب قاعده ولا بأعمق ينبوع .

الى جانب ما لهذه السياسة من محامد شتى من صدق وحكمة ومن بساطة وحقيقة وعظمة فان لها أيضا محمده أخرى ليست بأقل لآلاء من شأنها أن تعطفنا اليها وان لم تك لتفجأنا . هذه المحمده العليا هي النزاهة ، فان الانسان يشعر وهو يدرس أفلاطون بأن روحه مخلصه كلها للخير وانها جمعت بين الطهارة والذكاء . يمكن أن ينبه في نظرياته على أخطاء وغموض ولكن الوعي المتخرج لا يفجؤه فيها شيء من سوء النية ولا احساس مريب . ذلك بأن أفلاطون أخلاقي قبل كل شيء ، فهو يعرف أن يلهم الفضيلة لانه ملهم اياها . يعيش المرء معه في جو صاف لاتعيش فيه كل الأرواح بلا شك وان كان ينبغي أن تعيش فيه . ان السياسة التي هي في مجرى الشؤون تخفض الحق وتفسده في الغالب من أمرها بشتى المصالحات التي تحسب نفسها في أمرها غاية في الحذق وما هي فيها الا ضعيفة أو مجرمة لم يقتصر أمرها على تشويه المبادئ في الأمور العملية . فان ضروب مكرها المجرد من الشرف قد تتطرق أحيانا الى النظريات فتستدرج للباطل أكابر العقول. ولقد يكون مكيا فليلي وحده لهذا مثلا لكيلا نخوض في أمر مناقضه الملكي . ولكن حتى بدون التنزل الى هذا الحد فان نظريات ارسطو ونظريات متسكيو مهما كان موضعها من الجمال ليس بها من الصفاء الكامل ما بنظريات أفلاطون . ولا شك في أنه ليست عظمة الفطنة هي التي تعوز أحدهما أو الآخر ، لكن لأحدهما ولا الآخر ، لأسباب مختلفة ، يسبر الغور في دراسة الخير وفي معرفته بمقدار ما فعل أفلاطون . فكان نظرهما أقل ثباتا وأقل نقاء وان كان موجهها الى الغرض بعينه . فانهما كليهما قد استدرجا أحيانا الى الضلال اما بأن قصد كلاهما اشتغال باله على حوادث ماضية واما مجازاة لأوهام أهل زمانه . أما أفلاطون وهو معتاد الا يسائل



الا العدل فلم يصنع ألبته الا اليه . ولقد شاء مؤلف غرياس أن يجعل من السياسة مذهباً للأدب وللفضيلة . فلم يكن لحقوق المواطن مدافع أصدق ولا أبلغ منه . ولم يكن أبداً للظلم والطغيان في المدينة خصم ألد ولا أحصاف منه ، واذا كانت الرذيلة يمكن أن تنفي من الدولة ومن قلب الانسان فلن يكون ذلك أبداً باسم المبادئ والاحساسات التي اغتذت بها تلك الروح العجيبة والتي لم يكن بينها وبين الحكمة والفضيلة حجاب مستور (١) .

لكي نمضي من أفلاطون الى تلميذه يجب أن ننزل . فان أرسطو مهما كان عظيماً فهيات ما بينه وبين أستاذه . ليس ذلك بأنه قد تنكر للدروس النبيلة التي تلقاها في الاكاديمية فان الروح السقراطية والافلاطونية مازالت تسرى فيه فهو يعرف ما هي الأواصر الضيقة غير القابلة للفساد التي تربط السياسة بعلم الأخلاق ، واذا كان يدرس النظام الاجتماعي بعد أن درس الفضيلة والسعادة فذلك لitem ، كما قال هو نفسه « فلسفة الأشياء الانسانية » لكنه كثيراً ما يعزب نظره عن المبادئ ليتجه الى الحوادث . لقد كان أفلاطون قد أسلم قياده الى العقل قبل كل شيء ليفهم الدولة وليقدرها قدرها . فكان يسأل العقل عن القوانين الأساسية للسلطان كما كان يسأله عن أركان السعادة الحقبة سواء بسواء . أما أرسطو فانه ، دون أن يهمل العقل ، يسأله مع ذلك على نحو أقل يقظة وأقل اطمئناناً له ، بل هو يكل الأمر أكثر من ذلك الى التاريخ . فمن مشاهدة الحوادث الخارجية والظواهر الاجتماعية يستعير نظرياته كلها تقريباً . حق ان المشاهدة وحدها هي التي ينبغي أن تهدي الفلسفة المستبصرة . غير أن الحوادث على نوعين . فنفس الانسان تحوى منها ما هي حقيقية كالتي في دنيا الخارج ، واذا كانت الأحداث البسيكولوجية يجب أن تحتل مكاناً كبيراً فذلك على الخصوص في علم السياسة حيث لاموضوع لها الا الانسانية . لقد استخرج أفلاطون أنفع تعاليمه من البسيكولوجيا مطبقة على السياسة وعرف كيف يمضي مطمئناً من الوعي الملحوظ على المسرح الضيق للفرد الى الوعي

(١) يقرط شيشرون في كتابه « الجمهورية » ٢ ب ٣٠ « تقرظاً محكماً جمهورية أفلاطون الذي قصد لا الى أن يرسم نموذجاً لدولة يمكن وجودها ، بل الى أن يقرر بطريقة حسنة المبادئ السياسية الحقبة »

الملحوظ على المسرح الأوسع للمدينة . لم يخذل أرسطو هذا المثل على ما به من خصب . بل سواء أنظر الى الحقائق التي أقام عليها البرهان أسستاه باعتبارها مسلمة أم انتقاد الى مذهب مخالف فانه لم يعترف دائما بعظم تلك الحقائق ، بل أثر مشهد المجتمع على مشهد الوعي ، وظن في غالب الأحيان أن ما قد كان ، هو بالضبط ما يجب أن يكون . وجملة القول أنه اذا كان أفلاطون على الأخص عقليا فان أرسطو قد كان على الأخص تزيخيا . لكن لما أن العباقرة من هذا الطراز ليسوا من التعصب على شيء لم يفتش التلميذ العقل تماما كما أن الأستاذ لم يهمل التاريخ تماما .

من ثم كانت أفضال أرسطو ، وتبعاً لذلك كانت أخطاؤه أيضا . ونو أن الأولى تغمر الأخرى فتكتبها .

فبدى يرجع الى أرسطو المجد في أنه قد صنع السياسة كما صنع أجزاء الفلسفة الأخرى فأصبغ عليها صورة علمية . فان المبادئ بل أكبر النظريات والأحداث الاجتماعية كانت عند أفلاطون من قبل ، ولكن كانت في تلك المحاورات العجيبة ، كما يكون في المحادثات حتى في محادثات الرجال الأقوى امتيازاً ، على حال اختلاط وتشويش ظاهري على الأقل ، فجاء أرسطو فرتبها كلها وان لم يك ليسلم بها كلها . فعند أفلاطون المذهب العميق المتسلسل يستتر وراء استطرادات تقطع مجراه كثيراً فيما يظهر ، فلا تين الرابطة الخفية التي تجمع أجزاءه الا للأعين البصيرة النقادة ، وهذا هو ضرر الحوار . أما عند أرسطو فالأمر على ضد ذلك ، ترتيب المجموع واقع على أدق ما يكون المنهاج . وقد تكون أحيانا بعض التفاصيل ليست في موضعها ، وقد تكون بعض الايضاحات ليس لها ما يبررها دائما ، وأخرى أوجز مما ينبغي . غير أن الاطار العام على غاية ما يكون من النظام ، وذلك ما احتفظ به العلم منذ أكثر من ألفي سنة ولو أن العلم لم يحسن القيام به . وحيث أن أرسطو قد أسس العلم السياسي بالمعنى الخاص على ضرورته الحقة كما أسس علم المنطق وعلم ما بعد الطبيعة وعلم الأخلاق وعلم التاريخ الطبيعي وعلم الطبيعة ، وعلى مستوى أقل رفعة من ذاك علم



الخطابة وعلم الشعر وعلم المتيورولوجيا (الظواهر الجوية) وعلم الفراسة وكثيرا غيرها . فيمكن أن يقال أن أرسطو هو منظم العلم في الزمن القديم كما أنه كان بعد ذلك مربى القرون الوسطى ، وإذا كان يدين بكثير الى من تقدموه في معظم أعماله فإنه هو وحده الذي عرف أن يشيد آثارا تعليمية منتظمة .

إنه يدرس الدول كما قد درس الكائنات الأخرى ، واتبع في السياسة نمطه العادي كما يسارع الى التصريح به منذ السطور الأولى من مؤلفه ، وهذا النمط إنما هو التحليل . هو لا يرى كأفلاطون أنه يستطيع بوجه ما أن يخلق دولة ويؤتيها صورتها على ضوء عقله ومنى قلبه ، بل هو يقبلها كما هي حسنة التأليف أو قبيحة ، ويبحث في ماهي عناصرها البسيطة اللاحقة للتحليل ، ويضع نظرية هذه العناصر الأصلية على حسب الأحداث الجلية المضبوطة التي تقدمها له المشاهدة . ثم هو ، دون أن يدعى أنه يؤلف بينها على مقتضى عقل سام ، يقنع بأن يوضح كيف تتألف في أغلب شأنها ، واذ ينتفع بالتحقيق الواسع الذي اغترفه من « مجموعة الدساتير » التي جمعها والتي لا تشمل أقل من مائة وخمسين دساتورا يصنف الدول ويميزها على حسب ما بها من الفروق الأدق ما يكون . لكنه في هذا الترتيب نفسه لا يتمسك بالدساتير السياسية القائمة عادة . وأخيرا يتوج مؤلفه بنظرية التغيرات السياسية التي تهدم المجتمعات أو تصلحها . ولما أن لهذه التغيرات أسبابا مختلفة جد الاختلاف تبعا لاختلافات الدول ذاتها فهو يقرر ، وبیده التاريخ دائما ، ما هي تلك الأسباب الموفرة التي كثر ما تكون مستترة أو ضعيفة ، مستخدما كل حصافته وتجربته الناضجة في تعيين الوسائل لاتقاء تلك الشرور الكثيرة .

وإذا اذكر بعض الظروف الرئيسة لحياة أرسطو وجد بصرف النظر عن عبقريته الخاصة أن هذه الظروف قد عاونت معاونة قوية في إيتاء سياسته ذلك التوجيه التاريخي المحض . فقد كان أرسطو ابن طبيب « امتاس الثاني » ملك مقدونيا . نشأ في ميعة طفولته في معية ذلك الملك ، ومن ثم بدأت تلك

العلاقات التي جعلته باديء الأمر رفيق فيلبس في اللعب ثم صديقا له ثم مربيا لابنه . ثم بعد ذلك عاش أرسطو ملازما لهرمياس طاغية أطرنة في آسية الصغرى ، فلما دعاه فيلبس لاتمام تربية الاسكندر وجد نفسه وهو في سن الواحدة والأربعين طوال سبع سنين أو ثمان متوالية في مركز الأحداث الكبرى لزمانه مطلقا على اسرارها : كحرب فيلبس لاغريقا وتبوؤ تلميذه العرش وتعبئة الحملة التي دمرت امبراطورية الفرس . اذا فقد قضى أرسطو جزءا عظيما من حياته في معيات الملوك واستطاع أن يرى عن كثب معاناة الشؤون . والظاهر أنه لم يبق غريبا عنها ، فقد قيل أن الأتنيين كلفوه القيام بسفارة لدى رفيق صباه وأنه سن قوانين لوطنه اسطاغير . وعلى هذا فقد كاد يكون على الدوام مع بقائه فيلسوفا شخصية سياسية . كذلك كان أفلاطون أحيانا وكان قد أوحى الى بعض الشعوب خير ما يكون من المشروعات رفضها دينيس ولم يقدر على تنفيذها ديون . ولكن الاتصال بتلك الشؤون كان قليل الأثر في أفلاطون بيد أنه كان ذا أثر كبير في أرسطو الذي لم يستطع ، وقد غلا في تقدير أهمية الحوادث كما هو شأن معظم رجال الدولة ، أن يسمو الى أصلها وقنع بأن رسم الصورة الصادقة عوضا عن الحكم عليها باسم مبادئ العدل والعقل .

وقد كان اهتمام أرسطو بهذا النحو حادا الى غاية أنه في علم السياسة كما في سائر الفلسفة قد اتخذ من دراسة التاريخ قانونا صريحا ورفعها بوصاياهم وبفعله حتى جعلها منهاجا . وقد خص الكتاب الثاني من السياسة كله بالامتحان النقدي للنظريات السالفة ولأشهر الدساتير . يسائل أرسطو أسلافه ، لاليفندهم ، كما زعم النقاد ولا لكي يظهر لألاء ذهنه على حسابهم كما يرى نفسه من ذلك ، بل ليجمع مايمكن أن تشمله هذه النظريات وتلك الدساتير من طيب قابل للتطبيق مجابا لما فيها من خبيث . كذلك كان الشأن في مؤلف «مابعد الطبيعة» فان غرض الكتاب الأول منه يشبه هذا الغرض . وكذلك الكتاب الأول من « كتاب النفس » مملوء بأبحاث ومناقشات من هذا القيل . كذلك في بعض مؤلفاته الأخرى يكرر أبحاثا



بها هذا الشبه . من أجل ذلك سمي أرسطو بحق أول مؤرخ للفلسفة ،  
وفى أيماننا هذه اذ تعكف انقلسفة على دراسة التاريخ لم تزد على محاكاته  
متبعة قواعده الجلية بتخرج أكثر من تخرجه •

بين يدى أرسطو ، على حذقهما ، قدأدى النمط التاريخى ، كما هو  
منتظر ، الى بعض نتائج غير محمودة . فعندما يقصر المرء على دراسة  
الحوادث ينقاد فى الغالب الى تقريظها ، وعلى هذا المنزلق الذى يقارب الا  
يقاوم انزلق أرسطو حين عالج الرق . انه لم يدافع عنه دفاعا أعمى ، كما  
قد كبر ذلك أكثر من مرة ، بل الأمر على الضد ، فان الرق ، كما كان  
مقررا فى زمانه مؤسسا على العنف ونتيجة للحرب ، ليس فى نظره قابلا  
للتبرير . فهو يعترف فوق ذلك أن من الارقاء من هم أهل للحرية التى  
خلقتهم لها الطبيعة وأن كثيرا من الرجال الأحرار يستأهلون الرق الذى  
وقتهم المصادفة وحدها اياه . ولكنه اذا لم يكن يدافع عن الرق بما يلائمه  
من عدم النظام والظلمات الصارخات التى تلوثه فهو يحاول أن يفسره  
نظريا ، وهذا التفسير يكاد يكون تقريظا . فهو اذ يغلو فى تقدير الفروق  
التى بينها أفلاطون فى الطبائع المختلفة للناس والتى هى حقيقة ، لم يقرر  
فقط ، كما فعل أستاذه ، أن البعض قد جعل للسلطان السياسى والآخريين  
للطاعة . بل ذهب الى أن قرر أن البعض قد جعل بالطبع للحرية والآخريين  
للرق . فالعبد هو هذا الذى لاينبغى أن يملك نفسه لأنه لا يستطيع أن ينقاد  
بنفسه ولا يستطيع أن يخدم المجتمع الا كما تكون الدواب القوية التى  
يشركها الانسان فى أعماله ، فهو كمثلها آلة خية ، وما دامت المدينة والعائلة  
لا تستغنى عن آلات لاصارف لهما عنها فالرق شرعى والرق طبعى ككسب  
الأموال الضرورية للمعيشة سواء بسواء • • • اذا كان صيد الحيوانات  
المتوحشة مباحا فهذا الصيد الآخر الذى يسمى الحرب يجب أن يكون  
مباحا على سواء ضد هؤلاء الناس الذين ، وقد خلقوا ليطيعوا ، يرفضون أن  
يطيعوا . تلك هى نظرية الرق فى كل ما لها من غور وفى كل ما بها من  
بطلان • • • لا يقبل التصديق حقا • الفيلسوف نفسه الذى يخط هذه

النظرية البشعة بمثل هذا الدم البارد لا يتردد في أن يسند الى العبيد فضائل  
كما يسندها الى الرجال الأحرار . فهو يرى جليا أنه يهدم بهذا التسامح  
الأدبي الفرق الأصلية . الذى يفرق بين الأولين والآخرين ويبرر  
الاستبداد والخضوع . لكنه وقد جذبه بداهة الحوادث يصرح بأن من  
السخف أن يؤبى على العبيد كل فضيلة كالْحكمة والعدالة والاعتدال لأنهم  
« أناس وان لهم نصيبهم من العقل » انهم أناس ، ذلك هو السبب الأكبر  
والأغلب الذى ينبغى أن يناقض به الرق . ولا فائدة في إبراز سبب آخر ،  
انه انتهاك لحرمة الانسانية أن يوقع المرء مثيله في الرق ، بل هو كفران  
بنعمة الله الذى خلق الانسان على شيم لا يجوز مطلقا انكارها ولا محوها .  
وان أرسطو الذى لا يخشى أن يناقض نفسه ليزعم أيضا أن العبد هو على  
الاطلاق مجرد من الارادة كما لو أن الانسان محروم الارادة يظل مع ذلك  
انسانا ! مفهوم أن الرق على ما فيه من شناعة موجود في الواقع وأنه لا يزال  
موجودا في أيامنا مع أن الطبع الانساني اليوم قد أجيدت معرفته وصار أشد  
احتراما عند الشعوب المتقدمة . ومفهوم أن الضرورات الاجتماعية التى  
يذكرها الفيلسوف ، دون أن يتعمقها مع ذلك ، استطاعت أن تجعل الرق  
قانونا للأمم العتيقة التى قبلته كلها حتى من غير استثناء الشعب الذى كان  
يقول انه شعب الله . ولكن الذى يغمرنا دهشا هو أن فلاسفة كانوا حللوا  
بالضبط أيضا خواص الطبع الانساني لم يشعروا أكثر من سواهم بكرامته  
ولم يجتجوا بقوة عبقريتهم كلها على هذه العادة الشنعاء التى تهدره . ان  
أفلاطون الذى سبر أكثر من غيره خفايا النفس وكان يجب عليه أن يكون  
هو أول من يطالب به بأعلى صوته لم يدخل على الأقل الرق في جمهوريته  
المثالية فقد جعل فيها الزراعة والصناع القائمين بالأعمال الغليظة مواطنين  
ولم تكن مصادفة المولد في حقهم سببا لاستثنائهم ، واذا كان الله قد حباهم  
ملكات نادرة فان الوظائف العليا للدولة تنتظرهم وتطلبهم . لم ينقص  
أفلاطون الا أنه لم يعمم هذه النظريات الشريفة وأن يبين أن تطبيقها ممكن  
في الدول القائمة في زمانه . لم يفعل من ذلك شيئا . وليكن هذا هو خطؤه .  
لكنه بالأقل قد حول أنظاره . الحزينة الى الاستبداد كما كان جاريا في كل



مكان . أما أرسطو فعلى ضد ذلك قد ثبت فيه أنظاره ، لا ليرره ، على حقيقته  
البغيضة بلا شك بل ليحاول أن يؤتيه نظرياً قاعدة ثابتة ويؤتيه بهذا نفسه  
شيئاً من العذر . فان كلمة واحدة تفسر خطأ موجبا للأسف : الرق قد  
كان أمراً واقعا . وأرسطو المؤمن بنمطه يحلله ولكنه لا يهاجمه .

لكن اذا كان النمط التاريخي قاد أرسطو الى أمثال هذا الزيف فانه  
في أكثر الأحيان يقوده الى الحق عندما تكون الحوادث التي يشتملها شرعية  
مطابقة للعقل . وعلى هذا فلكي يجيد فهم الدولة يدرس أولاً المجتمع ليست  
الدولة الا صورته ويعلم أن المجتمع عمل الطبع وأن الانسان موجود  
اجتماعي الى أعلى غاية . وهذا الذي يفرد ولا يجتمع بأمثاله هو أكثر أو  
أقل من انسان . انه بمعزل عن الانسانية « انه بهيمة او اله » . فحينئذ كان  
انشاء جمعية منظمة بقوانين خدمة جلي للنوع الانساني . ان نظرية أرسطو  
هذه حقة بمقدار ما هي بسيطة . فما هي الا عبارة عن هذا الواقع الأكبر  
الذي يرينا الناس جماعة في كل مكان . لان المجتمع ، كما يقول أرسطو ،  
هو غاية الانسان وكماله ، فالانسان يبقى ناقصاً أتر اذا لم يكن ليتصل  
بأمثاله ويتلقى عنهم ضروب الاحساسات الأدبية التي هي حياته الحقة .  
حينما يتذكر أن كثيراً من الفلاسفة ابتداء من هيز وروسو قد أنكروا هذه  
الحقائق الكبرى وشوهوا الانسان بأن جعلوه غير اجتماعي ومستوحش  
يرى أن آراء أرسطو هذه لها من الأهمية أكثر مما تستحقه بساطتها في  
ظاهر الأمر . ولم تعضم روسو من أن ينخدع أنوار قرن مستنير في حين  
أن غياهب مدنية أقل تقدماً بكثير لم تكن اتصل الفيلسوف القديم ، فيجب  
الاعتراف بفضل هذا الذي هو أول من بين الحوادث على طباعها الحق .

يشاكل المشاهدات السابقة مشاهدات أخرى قادت أرسطو الى  
استكشاف عظيم ، وان كان مع ذلك لم يستخرج نتائج الأصل الذي يشمله  
ذلك الاستكشاف ، وبقي على رغم مجهوداته عقيماً ومجهولاً . وهذا  
الاستكشاف هو الاقتصاد السياسي . فان المجتمع لا يتألف فقط من أشخاص  
بل هو أيضاً من أشياء بدونها لابقاء للأشخاص . فاذا أمكن حينئذ

بواسطة دراسة طبيعة الأشخاص وملاساتهم ، تأسيس علم ليس شيئاً آخر  
العلم السياسة وجب أيضاً تأسيس علم آخر للأشياء نافع للآخر وليس  
أقل وأفعية منه . كيف تنتج الأشياء ؟ وكيف تتوزع في المجتمع ؟ ما هي  
قيمة الأشياء ؟ ماذا تضيف المعاوضة الى هذه القيمة ، ؟ ثم بعد المعاوضة  
التجارة ؟ أي مركز يحله النقد ؟ وما هي الثروة ؟ تلك هي المسائل الرئيسة  
التي يجب ان يتعمقها هذا العلم في جزئه النظري ، بصرف النظر عن اللام  
على تلك المسائل الأخرى التي هي عملية بحتة ، ومثال ذلك مسألة  
الاحتكارات التي يجب ان يبحثها على السواء . هذا العلم الجديد الذي  
يفرده أرسطو عن سائر العلوم الأخرى وعن الاقتصاد العائلي الذي هو  
له جار لصيق ، يسميه أرسطو اسماً خاصاً قد احتفظ به أحياناً : الكريما  
تستيكاً ، أي علم الثروات .

فاذا غير هذا الاسم كان هو الاقتصاد السياسي يحفه موكب الظواهر  
التي يجب ان يفسرها بل ينظمها اذا استطاع . قد يكون من الغلو القول بأن  
أرسطو قد أسس الاقتصاد السياسي . فان القرن الثامن عشر من حقه أن  
يستأهل هذا الشرف ليضيفه على الخصوص الى آدم سميث ، ولم يكن هذا  
الايقوسي الشهير ليستعير شيئاً من سلفه القديم بل ربما لم يكن قد قرأه .  
لكنه يمكن التأكيد بلا منابغة أن الاقتصاد السياسي بحدوده الحقيقية ، ان لم  
يكن بكل تفاصيله ، قد كان من عمل أرسطو ، هداه اليه نمطه التاريخي .  
فانغفال ما يتعلق بالأشياء هو حذف لنصف الحدث الاجتماعي العظيم ، وان  
ذلك الفيلسوف لأشد انتباهاً من أن يرتكب مثل هذا الاغفال . غير أنه لم  
يزد على أن بين الكريما تستيكاً ولم يخصص لها الا بابين من مؤلف يعالج  
فيه بالتوسع شتى النظريات الأخرى . والآن كيف أن نظرية صريحة  
وهامة الى هذا القدر تكاد تكون قد مرت دون أن يحس بها ؟ كيف أن  
الأحداث ذوات الخطر التي لفتت تلك النظرية اليها أنظار الساسة منذ  
أرسطو الى القرن التاسع عشر لم تكن لتدرس من جديد درسا مذهبياً ؟  
وحينما جاء العلم ينهض بعد نسيان طويل كيف لم يحيى أحد ذكرى  
الفيلسوف الذي هو أول من شرع يفتح بابها ؟ تلك أسئلة يمكن أن تحل



بالجزء اذ يفكر في ذات صبغة العلم الذي لا يستهوى الا قليلا من العقول،  
واذ يذكر أن سياسة أرسطو قليلا ما كانت معروفة في العصر القديم وفي  
المعصور الوسطى ، وعلى الخصوص اذ يلاحظ أن انطواهر انتى يدرسها  
الاقتصاد السياسى أيا كان شمولها لاتراءى الا لأعين بصيرة . ومهما يكن  
من شىء فان الكريما تستيكلا لأرسطو قد تقدمت الاقتصاد السياسى لكزنى  
ولآدم سميث وترغوت بائين وعشرين قرنا . ربما يظهر أن اسناد هذا  
العلم الى أرسطو قد جاء بعد فوات وقته ، أفليس هو منصفا على الأقل ؟

مزىة أخرى تدعو الى نمط أرسطو . ان الفضل يرجع اليه فى أن  
احتفظ لنا بتفاصيل شائقة وحيدة فى بابها هو وحده الذى نقلها لنا عن دول  
العصر اقديم . لاشك فى أنه لاشىء يعوض خسارة مجموعة الدساتير .  
ولكن بدون مساعدة التاريخ التى استخدمها كنا لانزال أقل علما مما نحن  
بالنظام السياسى لكثير من الشعوب الشهيرة . فمثلا من ذا الذى جعلنا نعرف  
حكومة قرطا جنة خير المعرفة ؟ شىء غريب ! انا ندين لمؤلف اغريقى سابق  
على اسقيفون بأكثر من مائة وخمسين سنة بالمعلومات المضبوطة التامة عن  
منافسة رومة . لقد محا المؤرخون الرومان كل اذكريات تقريبا كمننا  
استأصل انفاتحون آثار المدينة الحربة . ان مؤدب الاسكندر هو الذى يحفظ  
سجلات مدينة افريقية كما كان يكون قد احتفظ لنا بسجلات كثير من الأمم  
المتوحشة التى قد غاب من التاريخ حتى اسمها لو سمح له الزمان .

وأخيرا انما النمط التاريخى هو الذى يؤتى الفيلسوف قاعدة مؤلفه  
اذ لايمكن أن يقال قاعدة مذهبه . فانه من ملاحظة الظواهر الماضية ومن  
أفلاطون قد تلقى نظرية الحكومات الثلاث التى رد اليها الأخرى جميعا .  
فقد بسط أفلاطون هذا الرأى المحكم لكنه كان يعنى باستخراجه من تحليل  
النفس الانسانية أكثر من عنايته فى ذلك بالأحداث الاجتماعية ، وعلى رغم  
الصنغ الصريحة الواردة فى « السياسى » فانه يمكن الاعتقاد بأن تلميذ  
سقراط قد اعترف من البسيكولوجيا أكثر مما اعترف من التاريخ . أما  
أرسطو فانه من أول كلمة ينفى كل لبس . لا يوجد الا ثلاث حكومات ممكنة

لأن السلطان لا يمكن بطبيعة الأشياء ذاتها أن يكون إلا في يد فرد أو عدة أو في أيدي الجميع . قاعدة عميقة بينة وإن يكن قد تنكر لها فيما بعد وأن منتسكيو قد انخدع فيها . يسلم أرسطو بصنوف الزيغ الثلاثة التي نبه اليها أفلاطون ويؤتيها أسماء لازالت محتفظة بها الى الآن . الطغيان زيغ للملوكية والأوليغرشية زيغ للأرستقراطية والديماغوجية زيغ للديمقراطية . وهو كـأفلاطون أيضا يجعل لفساد الحكومات الثلاث سببا واحدا وهو الاستبدال غير الشرعي لمنفعة خاصة بالمنفعة العامة . وإلى هنا لم يزد التلميذ على أن اتبع أستاذه ونقل عنه . لكن هاك الايضاح المنير الذي يسبغه على تلك النظرية الأساسية : انه يبين كيف تنطبق على التاريخ فيسائل تاريخ الشعوب عن الأنواع المختلفة التي تعرض لكل واحدة من هذه الحكومات في الواقع . فان فروق الملوكية متعددة جدا من الملوكية المطلقة والوراثية الى الملوكية الانتخابية والمؤقتة التي كانت الشعوب الاغريقية تستخدمها في عهود كثيرة قبل أن يكون لرومة حكامها من كل قنصل وكل دكتاتور . وفروق الحكومات الأخرى ليست أقل تبايرا . يعدها أرسطو بالضبط . وعند كل تغاير جديد يسجله يذكر مع غاية التحرج بالشعب الذي اتخذه منه ويزيد به على ثروة العلم .

لكن هنا يتخلى عنه لحظة نمطه التاريخي . فبعد الملوكية كان ينبغي أن يدرس الارستقراطية . غير أن الارستقراطية بالمعنى الخاص نادرة الوجود بل لم توجد أبدا في المجتمعات الانسانية . فعوضا عن أن يؤتى السلطان الأحقين يؤتى الأقوين أو الأغنين في العادة . وتكاد لا توجد الارستقراطية ، كما تحددها النظرية ، إلا في الحدود التي يضعها العلم أو في خيال الفلاسفة . وإذا فأرسطو مضطر الى أن يلقي بنفسه في المثالي تبعاً لأفلاطون ويحاول هو أيضا أن يرسم صورة لدولة فاضلة ويخصص لهذه المحاولة لأقل من كتابين كاملين ، ولا يخفى مافي ذلك من تعسف من ذي عبقرية مثله . ويقارب ألا يكون ثم حاجة الى القول بأن أرسطو في أجواء رفيعة كهذه لا يخلق عاليا ولا على ثقة مثل ما يفعل أفلاطون ، فان الصورة التي رسمها من مدينته الفاضلة ناقصة عن جمهورية أفلاطون التي



طالما عييت • لأ مشاحة في أن بها قسما عجييات وتعاليم كثيرة وعملية لكل أجزاء السياسة وعلى الخصوص للتربية . غير أن هذه المدينة التي أسسها أرسطو لم تنل قسطا من الحياة . ليس ذلك لانه اقترح فيها أياما مما لا يقبل ان تطبيق ، بل على الضد من ذلك قد عني بأن يجمع من الأحداث الواقعية ما بدا له انه الأفضل • وحين يتحدث عن أراضى الدولة وامتدادها وموقع المدينة والصفات الطبيعية لسكانها والعناصر الضرورية للمجتمع السياسى والحقوق الأساسية للمواطنين يشعر المرء بأنه يستمد تقاريره من الواقع ويلتزم فى ذلك الحدود الحكيمة . غير أن هذه القطع المجمععة بعناية وانتي كل منها على حدة لاشبهة فى أنه نفيس لا تؤلف كلا منظما تنظيما مذهبيا بعيد الغور مثل مدينة أفلاطون . ليس فى عمل أرسطو شيء مما لا يستسيغه الذوق ، ولكنه خلو من الجمال ، خلو من المنفعة تقريبا • كان خيرا له من خطر العثار أن يضل فى سبل أستاذه الحصبة . فان هذه الجمهورية المثالية بالنصف والواقعية بالنصف هى شاحبة بل ميتة الى حد أنها تكاد تكون غير معروفة . فالكلام عنها يوشك أن يكون استكشافا لها أول مرة ، ولم تك القرون اللاحقة ظلمة اذ خلدت جمهورية أفلاطون وتركت الأخرى فى زوايا النسيان .

غير أنه اذا كانت عبقرية أرسطو قد ضعفت بعض لحظات فانها تستعيد كل قوتها وكل مزاياها حينما تنزل من العقليات المجردة الى التاريخ ، ولا تقصد الا قصد تعميم الأحداث . ليس من رجل دولة ، مهما كانت لباقة ، الا وجب عليه أن ينتفع بدراساته للأوليغرشيات والديمقراطيات والجمهوريات وتنظيم السلطان فى كل من هذه الحكومات وعلى الخصوص دراسته الثورات ، وهو موضوع عاجله بضرب من الامتاع وبنجاح لامثيل له . وان أفلاطون فى هذه النقطة الاخيرة دونه الى ما لا نهاية فى الامور العملية ، وفى هذه المسألة التى كلها تجربة يتخدع سقراط عن نفسه تماما اذ يبحث فى حلها بواسطة البسيكولوجيا كما يعيه عليه بحق أرسطوطاليس ان نظرية الثورات هى خاتمة سياسة أرسطو كما بين هو ذلك ولا يمكن فى الواقع أن يتصور لها موضع آخر ، فان علم السياسة يبدأ بدراسة المجتمع

والدولة ثم يجتاز بعد ذلك كل الاشكال التي تكسوها الدولة، وأخريحوثه  
انما هو البحث عن الاسباب التي تودي بها والوسائل التي تحفظها . وهنا  
أرسطو ليس أعلى من أفلاطون فحسب بل هو أعلى من كل من خلفه الى  
هذا اليوم ، فهو على الاطلاق غير منافس . لاشك في أن مجموعة الدساتير  
كانت هيات له مواد غنية ، وهاتجن أولاء لاتزال نرى هذا في المؤلف الذي  
ليس الا وجيزها فأى مقدار كان فيضها ؟ لكن هاهنا عمل العبقرية ، انما  
هو أن يجمع في نظرية مذهبية كل هذه الاحداث التي هي حقا متشابهة فيما  
بينها ، ولكن التاريخ قدمها مبشرة لارابطة بينها . رتب أرسطو ، واحدا  
واحدا ، كل أسباب الثورات وحدد عددها مقتصرأ على العموميات أوسعها  
وأضبطها معا . ثم اذ قد عدد هذه الاسباب يبين كيف يعمل كل واحد منها  
على حسب المبادئ المختلفة للحكومات . وكما أنه كان يعتبر الثورات في  
مجموعها فهو يدرسها بتفاصيلها . الدقيقة مبرزا دائما سنداً لنظرياته حجة  
الاحداث التاريخية . فكان نظر الفيلسوف نفاذا وحكيما الى حد أنه في  
زماننا هذا بعد اضافة ألفى سنة من التجربة وبعد هذه المغامرة الانتهائية  
للاحداث الجديدة التي زادتها سنو انتجارب على تاريخ المجتمعات الانسانية  
يصعب أن يقال أكثر مما قال أرسطو في هذا الموضوع . ليست واحدة  
من الظواهر السياسية التي جاءت بعده لاتدخل في الاطارات التي رسمها  
من قبل . فليس علينا أن نعصر كثيرا نظرياته لنستخرج منها ما هو كالنبوءات  
المعصومة . لاشك في أنه يمكن أن تتلقى دروس نافعة جدا في دراسة  
الثورات الحديثة وعلى الخصوص تلك الثورة الكبرى التي قد جددت المجتمع  
الفرنسى في آخر القرن الثامن عشر . غير أن التعاليم التي استخرجها  
الفيلسوف من الثورات القديمة لاتزال حقة وحتى الان هو الوحيد الذى  
جمعتها حكمته . على أن نظرية الثورات لاتزال دائما موضوعا واسعا وشائقا  
جدا ربما يستهوى يوما ما عبقرية أرسطو ثان . وفي انتظار ذلك اليوم فالى  
مدرسته يجب أن يذهب ليتعلم فيها . فعلى رغم الجهود الفكرية لاعمال  
تفصيلية شهرت مؤلفيها لاتزال المدرسة المسائية هي الوحيدة التي يمكن أن



يلدس فيها أى امرىء شاء أن يقف بنظرة عامة على أسباب الثورات وعلاجاتها .

نظرية أخرى بالغة غاية من الأهمية هي أيضا كلها لفيلسوف اسطاغيرا هي نظرية السلطات الثلاث . يميز أرسطو في السلطان العام ثلاثة ضروب على حسبها يعمل : سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية . يشرح كل واحدة منها على انفراد لكنى يبين كم هو ضرورى لحسن النظام أن تكون هذه السلطات متميزا بعضها عن بعض فلا توضع أبدا في يد واحدة بعينها . وعلى رأيه فلا مسألة واحدة يشتغل بها انشارع ، اذا كان حكيما ، أهم من العناية بهذه المسألة . ومتى أجيد تقسيم هذه السلطات أجيد نظام الدولة كلها . وتمتاز الدول على الخصوص بعضها عن بعض بالاعتدال المتغير لهذه العناصر الثلاثة . وعند أرسطو لاجتدال فى أن السلطة التشريعية تتركز فى الجمعية العمومية للمواطنين الذين هم ، فى كل مدائن اغريقا الصغيرات ، كان يمكن أن يجتمعوا بغاية السهولة . وهو يعدد اختصاصات الجمعية العمومية ومن أعظمها خطرا بعد من القوانين وانتخاب الحكام مراجعة حسابات الدولة . يفهم المرء بلا عناء أن الاختصاصات تختلف تبعا لاختلاف أنواع الحكومات ، فالجمعية العمومية ذاتها ربما تتألف على طرائق مختلفة تبعا لعدد الذين يؤلفونها والمقدار المتغير من النصاب الذى يخول دخولها . . الخ فى الديموقراطيات وفى الاوليجرشيات بل فى الارستقراطيات والجمهوريات . كذلك قد تثار مسائل لأقل عددا ولا أقل أهمية فى أمر السلطة التنفيذية . ماهى الوظائف العامة الرئيسة ؟ وكم يجب أن تكون مدتها ؟ والى من يوكل أمرها ؟ وكيف يعينون فيها ؟ وأى الوظائف يمكن الجمع بينها من غير خطر بل بفائدة ؟ زد على هذا هل جميع الوظائف تناسب جميع الحكومات ؟ أليس بعض الوظائف خاصا بالشكل السياسى الفلانى ومضادا للشكل الفلانى الآخر ؟ وأخيرا بعد تنظيم الجمعية العمومية والوظائف يتكلم أرسطو على تنظيم المجاكم ويقف عند ثلاث نقط خاصة : موظفيها وقضائها وطريقة ترتيبها سواء بالانتخاب أو بالقرعة . وتكاد لاتكون حاجة للتنبيه على أن كل هذه النظريات تستوقف الأَبصار

فإن قسمة السلطات لاتزال عندنا وفي سائر الحكومات الثيائية مسألة رئيسية كل الدساتير الحرة تفصل بعضها عن بعض كما يفعل الفيلسوف وأيا كانت فروق الزمان والظروف السياسية فهنا لا يزال أرسطو اماما يؤتم به لا للفضول العلمي فحسب بل للاستفادة أيضا .

تحت هذه النظريات الكبرى التي تسبغ على مؤلفه ما شئت من قيمة نظريات كثيرة أخرى يحسن ألا يفصل امرها وان تك أقل في باب الجهورية ، بعضها ينبغي أن يكون لها عندنا أثر خاص . يعرضها أرسطو تارة لمناسبة آراء أسلاف له ينقدها وتارة لمناسبة آرائه الشخصية . مثال ذلك تنفيذ الشيوعية الذي غنى به عند دراسة مذهب أفلاطون . واذ يتكلم على مؤلف فلياس الخلقيدوني يتفحص تلك المسألة الأخرى مسألة المساواة في الاموال التي قدر لها كمسألة الشيوعية أن تبعث أكثر من مرة وان لم تكن أدخل في باب العمل . واذ يعرض لأفكار ابوداموبس الملطي يتساءل معه الى أية نقطة يمكن أن يكون التجديد في السياسة نافعا أو ضارا بالدول ، وبأى مقياس يناسب ادخال التعديلات على الدستور . مسألة خطيرة جدا يجب على كل شارح بصير أن يتخذله فيها وضعا وأن يحلها من قبل حتى لا يترك أمرها الى مصادفة الثورات . وفي موطن آخر يعالج أرسطو مسألة التغريب اجراء استخدمته سياسة الجمهوريات الاغريقية ، وفي الحكومات البرلمانية هو مجرى منظم تتذرع به الاكثريات فتصيب منه فائدة كبرى . لكن على أثر هذه المسألة الخاصة كل الخصوص يضع الفيلسوف مسألة أعم ويتساءل عما يجب أن يكون محل العبقرى في المدينة . حينما يخلق الله بين المجتمع السياسى الذين هم جميعا سواسية واحدا من تلك الشخصيات النادرة التي تفوق أهليته أهلية الآخرين جميعا ماذا يصنع به ؟ رده الى المستوى العامى ألا يكون اهانة له ؟ « هؤلاء الرجال الاعلون هم آلهة بين الناس ، لم يسن القانون لهم لانهم هم أنفسهم القانون الحى . فاذا قصد الى اخضاعهم للدستور فانهم يجيئون بما أجاب به الاسد على المرسوم الذى أصدرته جماعة الأرانب بالمساواة العامة للحيوانات : ( يلزم أن تؤيد أمثال هذا المزاعم بأنياب وبرائن مثل مالنا » . ان نفى عظماء الرجال لفائدة المساواة العامة ، وهى



قاعدة ضرورية للمدينة ، أمكن أن يكون نافعا للدولة أحيانا . فان أرغوس تلك السفينة العجيبة في أساطير اليونان قد جرت بأسرع مما كانت بعد أن تخففت من ثقل هرقلس بأن تركته على البر . غير أن تلك قسوة ينبغي تركها للخرافة وللدول الفاسدة . ما ينبغي أن يصنع بالرجل العظيم هو أن ينصب رئيسا على المدينة لا لفائده بل لمنفعتها . فان السلطان اذ يوكل الى مثل الأيدي هو أنفع للدولة منه لمن يحمل عبئه . لقد زعم أنه قد استكشف في الاسكندر صورة « هذا الملك الطبيعي » الذي فرضه أرسطو على المدينة وحياءه هدم المبدأ الاساسي للمجتمع المدني . لقد أريد أن يرى في هذا الالماع الموهوم تمثلا من المربي لتلميذه الملكي . لم يكن من ذلك شيء . وليس ذلك الا فرضا باطلا وهزوا ، مادام أن أرسطو بعد هذا بقليل من السطور يهدر في حق أبناء الملوك تلك الوراثة التي أجلس است الاسكندر على العرش ويبين مافيه من ظلم وأخطار محيقة . وان أرسطو اذ يخول العبقري وحده تبوؤ السلطان لم يكن ملقا بل كان حكيما بصيرا . ولم يكن مثل فريقلس الذي كاد يكون سيذا للجمهورية قرابة أربعين عاما عنه بعيد . وقد جاءت بعده أمثلة أخرى تثبت حصافة الفيلسوف . فقيصر وكرومويل ونابليون في عصرنا على ذلك أدلة ساطعة ، فالعبقري يحتل من المدينة المكان الأرفع ويخطيء الشارع أن يهدده بقانون التغريب الذي لافائدة منه . على أن العبقري هو أندر وجودا من أن يلتزم الشارع بأن يشرع ضده . وعلى رغم ما به من صنوف البعد عن مستوي العامة فانه على العموم أعم خيرا من أن تهدره الشعوب أبدا عوضا من أن تتفع بمواهبه . وقد كانت الانسانية على رأي أرسطو ، اذ انها بررت الاغتصاب كلما كان العبقري هو المعتصب ، لان منفعة العبقري تتحد في أغلب الاحيان مع المنفعة العامة . فالشعوب تستخدم الرجل العظيم لمنفعتها بأن تضعه على رأسها .

أما في المجري العادي للأشياء فان أرسطو قلما يكون نصيرا . لسلطان الفرد بحيث انه جهد بكل الوسائل أن يثبت امتحقاق الاكثريات للسيادة السياسية ورتب لهذه النقطة مناقشة خاصة ، ووازن بين الأدلة التي يمكن أن يقيمها المطالبون بالعروش ، وأصغى الى مطالب الغنى والفقر ، بل الى

مطالب الفضيلة والكفاية . وبعد تحقيق طويل ودقيق أعلن رأيه لمصلحة كتلة مواطنيه على وجه حازم تحقيق بديمقراطية في أيامنا . لا شك في أن الأفراد فردا فردا في كتلة العامة ليس لهم من القيمة شيء كبير ، لكنهم بجمعهم لهم قيمة عظيمة . « كمثل الطعام تسهم الجماعة في نفقاته هو دائما أجل قدرا من طعام يقدمه أحدهم » . وذلك كثرة الجماعة التي هي دائما أكبر من ثروة أغني مواطن ، ولو أن الجماعة مؤلفة من الفقراء . وذلك أيضا كقوتها التي لا تقاوم فلا يستطيع قوى الرجال أن يقاومها . حكم العامة في الفنون حسن جميل مع أن الأفراد الذين يؤلفونها ليسوا فنانين ، وإذا كان لابد من معمارين للحكم على عمل معماري فإن الذي يسكن البيت أولى بأن يعلم أكثر من ذلك الذي يبنيه مافيه من حسن أو غير ملائم . وقد يمكن الحكم على عمل فني من غير معرفة الفن . كذلك العامة تحكم على وجه يكاد يكون معصوما من الخطأ في أهلية القضاة الذين تختارهم هي . لأنها هي التي يقع عليها فعل السلطان فهي على الخصوص التي تحسن الحكم فيه ، ومع ذلك ففكرة أرسطو أن سيادة الأكثرية ليست إلا إضافية ، فإن السيادة المطلقة لا تكون إلا للقوانين المؤسسة على العقل ، وهذا مذهب أفلاطوني بحث نراه يظهر من جديد في أيامنا ، وقد اعتنقه كبار العقول في كل الأزمان لأنه هو وحده الحق وهو وحده العمل .

تبقى نظرية أخيرة ترتبط عن قرب بالنظرية السابقة وهي في الحال الحاضرة للمجتمع الفرنسي يجب أن تهتمنا على الخصوص . وهي نظرية الطبقة الوسطى . لقد جعل أفلاطون في الاعتدال سعادة الفرد ونظام الدولة واستقرار السلطان ، فلما نقل أرسطو هذه القاعدة القوية إلى أدبه حاول أن يثبت أن الفضيلة هي على العموم حد وسط بين افراطين متضادين . وتبعاً لهذه النظريات توضع في السياسة قوة الدولة في الطبقة الوسطى للمواطنين الذين ثروتهم كذلك بعيدة عن الثروة الضخمة وعن الفقر المدقع . هؤلاء المواطنون هم خير الكل لأنهم أعقلهم . لا يصيرهم الفقر إلى الانتفاض ولا تدفعهم سكرة الثروة إلى محاولات الطمع الأعمى الذي يجعلهم في صف المنتفضين . انهم يكفلون للمدينة توازناً قوياً هادئاً يحقق



طمأنيتها وسعادتها . فينبغي أن يقرأ في أرسطو تلك الصحف المطبوعة بعجيب من الذوق السليم (ك٦ب.١) . ولكن ماذا عسى أن يقول الفيلسوف اذا رأى في أيامنا هذا المعنى العظيم قد حق في بلد يقطنه أكثر ثمانين أو مائة مرة مما كانت تعد أتيقا؟ ماذا عسى أن يقول اذا كان يرى المجتمع الأعدل والأولى ما يكون يرتكز الى هذه القاعدة الواسعة؟ كان يريد منذ ألفي سنة أن يؤتيها المدينة التي بدونها تكون دائما على شفا جرف هار ، لقد بقي التمدن بعد اثنين وعشرين قرنا تابعا لرأى الفيلسوف . وانه لمن أشرف صنوف النظر أن تخلق شيئا فشيئا وتنمو بلا انقطاع في جميع الدول تلك الطبقة الوسطى التي كان أرسطو يطمحها لدول زمانه بلا جدوى .

الى جانب أفضال أرسطو هذه فضل واحد يسمو بها اذ يصحبها دائما ويكون من الظلم أن يسكت عنه . ذلك هو فضل الاسلوب . أسلوب أفلاطون يبقى الى الأبد لا يحاكي برشاقته فحسب بل ببساطته وذوق تفاصيله بل أيضا بصورته الروائية الحية التي اكتسها . فكل حوار له هو تحفة من الفن ومن الفلسفة في آن واحد . غير أن الحوار لا يمكن أن يكون صورة للعلم . واذا كانت هذه الصورة التي كان يعجب بها أرسطو كما يعجب بها غيره والتي أثنى عليها في سياسته قد كانت ميسرة لتلميذ سقراط فانها وعرة على من يشاء أن يحاكيها لان شخصية سقراط لن تمثل أبدا في تاريخ العقل الانساني . ان أرسطو الذي كثيرا ما استعار من أستاذه حتى وهو ينتقده قد اجتنب أن يحاول استعارة أسلوبه في مؤلفاته التي وصلت الينا على الأقل واذا كان هناك فرق واضح بين الفيلسوفين فهو ذاك . أسلوب أرسطو الذي هو دائما وجيز وقور بل جاف هو مع ذلك على وفق المواد المختلفة جدا التي يعالجها من المنطق الى الشعر الى التيورولوجيا ، وفي السياسة على الخصوص له كل الصفات التي يقتضيها الموضوع . وحتى هاهنا للايجارشيء مناسب على الخصوص لم يضر بحركة الفكرة ولا بحياتها . ولو أن أرسطو لا يتكلم بإيجاز التوقعات فإن المرء يشعر دائما له بنخوة رجل كان يمكن أن يكون شارعا . ومما لا ينبغي أن يعزب عن العقول الفطنة أن أسلوب السياسة

قد احتفظ ببعض اشعة من النور الافلاطوني نادرا وعلى غير قصد من غير شك . وقليل من قطع الادب الاغريقى مايفوق فى ألوانه القوية القاسية مناقشة الرق ومناقشة السيادة ومناقشة التغريب ، وعلى الخصوص وصف الطغيان الذى يبقى على الزمان أجمل ما يكون من هذا القبيل اذا كان أفلاطون لم يك قد خط هذا الوصف من قبل . فالواجب أن يلح فى الاعتداد بمحاسن أسلوب أرسطو . فان كل الكتاب السياسيين لم يصحبهم مثل هذا التوفيق فعثلا أسلوب منتسكيو مهما كان براقا بعيد عليه أن يبلغ ذلك التناسب التام فسيل أرسطو هى سبيل يجب أن يلتزمها علم السياسة دائما كما أنه يجب أن يحتفظ على العموم بالحدود التى رسمها له .

وحيثئذ يمكن الجزم بأن أرسطو ، متى استنيت نظرية الرق ، لم يرتكب خطأ ما فى سياسته . فله على ذلك أرفع الثناء . لكن السياسة الافلاطونية مع ذلك على رغم عيوبها الكبرى فى الشيوعية ، تظل أرقى منها لامن جهة النظر التجريدية فحسب بل على الخصوص من جهة النظر العملية . فان من يعرف كسقراط وتلميذه أن يلهم الفضيلة ويفرغ فى القلوب ذلك اللهب النبيل ، يعمل أكثر بكثير لسعادة الافراد واندول من ذلك الذى يقصر أمره على أن يبين لهم حالهم الذى كانوا عليه ويقدر ما يرجون فى مستقبلهم على ما قد كان فى ماضيتهم ، فان المثل الأعلى وأعنى به العقل لم يشغل ما ينبغى أن يشغل من المحل فى سياسة أرسطو ، وأما التاريخ فله فيها محل أعظم مما ينبغى .

على بعد الأمد الذى مقداره ألفا سنة توجه الى منتسكيو المدائح والانتقادات أعيانها تقريبا . فان الفكرة التى تدور فى روح القوانين هى أقل غورا من فكرة أرسطو وعلى الخصوص من فكرة أفلاطون . لم يشأ منتسكيو أن يدرس ، مثلهما ، الاجتماع والدولة فى عناصرهما الاصلية وفى كل صورهما ، هو يبحث فقط ماذا كانت القوانين فى الشعوب المختلفة فى المواد الرئيسة ، وكيف أن مبدأ الحكومات قد عدل هذه القوانين ؟ موضوع مازال فسيحا يسع من غير مباشرة كل مسائل السياسة ويمتد مع



الحوادث أنفسها ومع ضروب ارتقاء التاريخ العام . غير أن الروح الذي يحرك متسكيو هو بالتقريب تاريخي محض ، وكان قصه متناسبا مع قلة ما اعتد بالعقل في علم يجب ان يقدم العقل فيه على كل النظريات أو ان يحكم على كل الحوادث . ليس ذلك بأن متسكيو يجهل النمط الحق أو يستهين به . فانه يعتقد مخلصا أنه أصعد « الى المبادئ التي يريد استخراجها لا من الاعتباريات بل من طبيعة الأشياء » انه يعلم أن الانسان « هذا المخلوق اللين الذي يساير في المجتمع أفكار الآخرين وأحاسيسهم هو على السواء جدير بأن يعرف طبعه متى أظهر عليه وأن يفقد منه حتى الاحساس به متى أخفى عنه » . فهو حينئذ يرى واضحا أنه انما ينبغي أن يسأل اطبع الانسان المعروف بحق المعرفة عن كنه القوانين التي تدبر شؤون الجمعيات وعن كنه القوانين التي طبقت عليه في الظروف المختلفة جـد الاختلاف . هذا هو النمط الأفلاطوني بل هو نمط أرسطو الى حد ما . غير أن متسكيو الذي يلوح النور يكاد لا يتبعه أبدا ، وعلى رغم حصافته كلها لم يستطع أن يتقى ، لأقول النسقطات ، بل الاغلاط الكثيرة في التفصيل التي انتزعت من مؤلفه جزءا من عظمته ومن فائدته . لقد أعجب الناس بحق بالتعريف المنقوش على جبهة هذا الأثر : «القوانين بمعناها الأمر هنا مع ذلك ليس بصدد قوانين العالم ولا بصدد قوانين الله بل بصدد القوانين الوضعية فهي وحدها التي كان الأوفق تعريفها . فان الاخرى يس لها أقل محل في مؤلف فيه القوانين الوحيدة التي هو بصدها هي تلك الاتفاقات المتغيرة التي تبرمها أو تنقضها الارادة الحرة للناس . غير أن متسكيو يتبدى بخطأ في النمط ، وكل كتابه الأول الذي يعالج فيه القوانين على العموم هو «من ميتافيزيقية ضعيفة غامضة» كما يعيب عليه فولتير الذي لا يريد أن يتبعه في هذا التيه وهلفسيوس الذي لاتقاداته مسكة من الاحكام لا كما كان ينتظر منه . لاشك في أن عقل متسكيو عقل فلسفي ، لكنه على التحقيق لم يدرس الفلسفة ذاتها درسا كافيا ، وقد استدرجته دراساته التي ألهمته اياها عبقرية والتي فرضتها عليه وظيفته القضائية زمانا طويلا ، فلم يخصص الزمن الضروري لهذه الدراسات الاخرى الأعمق غورا التي كان

من شأنها أن تكشف له المبادئ الحقة . ومتى وضع مؤلفه ازاء مؤلفات أفلاطون وأرسطو يبرز بروزا كل ماينقصه ، كما يبين أيضا من أين جاء ذلك النقص الكثير .

ليس من أحد لم يلحظ تشويش « روح القوانين » الفكرة العسامة بينة جدا . لكن تنفيذها ليس كذلك آلبته . فالكتب الكثيرة العدد تتعاقب دون أن يكون بينها علاقات واضحة بل أحيانا دون أن يستطيع التمهيص الدقيق أن يجد فيها أية علاقة . وشاهد ذلك الخصوص الكتاب السابع والعشرون والتاسع والعشرون . ومع ذلك فإن متسكيو اذ يختم مؤلفه يظن أنه بلغ الغرض الذى كان يبحث جاهدا لبلوغه أو على الأقل غرض الجزء الأخير من أصول القوانين . وهو كمثل الملاحين الذين بعد سفرة محفوفة بالاطار يلمحون البر آخر الامر فيصيحون صيحات الفرح ، هو أيضا يشبه أن يصفح نظام الاقطاعيات كما كانت رفقة اينى فى الزمن الغابر تحبى ايطاليا ، ويغبط « بأنه أتم كتاب الاقطاعيات الذى بدأه معظم المؤلفين » . ولا يسعنا الا أن نعترف بأنه على رغم ما قد يستفيد انقارىء من هذه الدراسة الطويلة على هدى مثل هذا العقل ربما يحب هو أيضا أن يرسو على الميناء لكنه يدهش من أن مثل هذا الشوط الطويل يوصل الى أرض جديدة . لقد بدىء ذلك الكتاب ببراعة المطلاع ولكن تلك الانهاج الجميلة لم تؤد البتة الى معبد . بين أن المؤلف لم يكن قد ألم به دفعة واحدة وأن متسكيو لم يدرك منذ بدء السير السيل التى يملكها . اشتغل به عشرين عاما كما يخبرنا هو نفسه . وهذا فى الحق ليس كثيرا على مثل هذا المؤلف . لكن المؤلف كلما كان فسيح الجهات كان من الضروري أن يحد بالتخرج وبانتمط الواضح ومع أن المؤلف قد رسم لنفسه من قبل حدودا ثابتة وعميقة كان يستطيع أن يحتفظ بلا عناء بوحدة رواء مذهبه وبأثر طرائفه المقدرة من قبل .

يدين متسكيو بكثير لأسلافه الذين يسدى اليهم أحيانا ثناء جميلا ولكن هيهات أن يعلم بالضبط كل مايدين لهم به ، وتحقيقه الذى كثر ما يخطئ فيه ليس هاهنا بعد بالغاية التمام ، لقد استعار أرسطو كثيرا من



أفلاطون دون أن يذكره في الغالب ، لكنه كان تلميذه ، وزد على ذلك أنه لم يكن ليضع مؤلف تحقيق . وأما منتسكيو فقد استعار مثل ذلك من أفلاطون ومن أرسطو وإذا لم يكن قد ذكرهما فلأنه يجهل في الغالب الينابيع التي استمد منها ، ينبغي أن يضاف إلى ذلك ، على وجه الانصاف ، أنه لم يك ليفهمها حق الفهم ، حق أن المرء ليجد شيئا من التردد عندما يصدر مثل هذا الحكم القاسي ، لكن ما للحق من القدسية ماهو أجمل من حقوق العبرى . وان منتسكيو نفسه ليقر هذه الصراحة .

فلنأخذ مثلا نظرية الحكومات الثلاث . اذ ليس ماهو أهم منها لا من حيث العلم على العموم فحسب بل من حيث كتاب منتسكيو كما قدره المؤلف نفسه . هذه النظرية واضحة تمام الوضوح في أفلاطون ، وانها أوسع شرحا وأبسط بساطة أيضا في أرسطو الذي جعلها كلكمة لكتابه ونقل هذا المثل الخصب إلى خلفائه . هذا لا يمكن أن يخدع امرؤ عنه فيما يظهر . في السيادة واحد وعدة والجميع تلك هي الحدود الثلاثة الممكنة دون سواها . ومع ذلك ماذا يصنع مؤلف روح القوانين ؟ هو يمايز بين حكومات ثلاث ممايزة يظنه أنه تلقاها من أيدي التقاليد . لكنها هي الجمهورية وحكومة الأفراد والحكومة المستبدة ، ولا يرى منتسكيو في ذلك ما يرتكبه من ضروب النسيان والتخليط . فمبدئيا الحكومة الاستبدادية تلبس بحكومة الفرد وسيضطر منتسكيو نفسه إلى الاعتراف به أكثر من مرة ( ك ٣ ب ١٠ ) فالفرد الملك لا يختلف عن المستبد إلا بمباشرة السلطان وحدها . والطغيان نوع من حكومة الفرد فسدت وزاغت كما قال ساسة الاغريق فأحسنوا . لكن في الواقع ليستا حكومتين متميزتين . وكثير من الأمثلة يشهد لنا ، دون أن نخرج عن تاريخنا الخاص ، بأن حكومة الفرد المطلقة تتغير ، كلما شاعت ذلك ، إلى طغيان ، ولا شيء يفصل بينها وبين الاستبداد على المعنى الخاص إلا أخلاق الشعوب التي تطبق عليها ودرجتها من التور . ولقد نبه هلفسيوس وفولتير ودستوت دي تراسي على هذا التخطيط الغريب . غير أن له من النتائج ذات الخطر مالم يروه . فهو ليس خطأ ضد النظرية ، بل هو قد جر منتسكيو إلى أن يؤتى الاستبداد أهمية مبالغا فيها ، وماسة الاغريق ،

الذين طالما مدحهم بحق ، قد اجتنبوا أن يؤثروا الطغيان مثلها • يلزم بلا شك أن يمتن الطغيان كما قد فعلوا وكما فعل متسكيو • ولكن اذا كان الاستبداد هو مع الأسف النظام الذى اليه يخضع جزء عظيم من الارض فان الشعوب اتى تنوء بحمله والتي هو يجردها من كرامتها لاستحق التفتات الفيلسوف • انهم كل المستوحشين تقريبا الذين ليس لهم تقاليد ولا تاريخ وان مصائرهم ، مع التسليم بأننا عرفناهم حق المعرفة ، يجب أن تثير فى أنفسنا الرجفة او الرحمة لكن لا تعلم منها • ومن هنا جاءت فى كتاب متسكيو هذه الاعتبارات الكثيرة الورود والقليلة المتانة متعلقة بمستبدى الشرق • ومن هنا تلك الشواهد المبهمة وغير المحققة التى أقل ما يقال عنها انها مشكوك فيها ان لم تكن هزوا • وكان يجب على متسكيو أن يتذكر القاعدة السامية التى قررها أرسطو فى سياسته « ينبغى أن تدرس الطبيعة نامية تبعا لقوانينها المنتظمة لافى الكائنات ذوات المراتب الدنيا » وان هلفسيوس قد كان أحكم وأجدى عمليا من العقل الكبير الذى قام بتفسيره حين يستهين بدراسة مثل تلك الحكومة ويتكر لها •

لا يمايز متسكيو فقط بين حكومتين من مبدأ واحد ، بل هو ينسى حكومة ذات مبدأ خاص • لأن التقليد الذى يسلم به والذى يزعم أنه لا يغيره لا يتكلم الا عن ثلاث حكومات • هذه الحكومة المنسية فى التعداد العام هى الأرستقراطية ، احدى الثلاث التى هى على الأقل ، بسبب الاسم الذى تحمله ، يجب أن تستدعى الفحص الجذى • لكن بما أن الأرستقراطية ، ولو أنها تكاد تكون غير موجودة فى تاريخ المجتمعات ، تحل مع ذلك منه مكانا كبيرا فى الصورة الفاسدة للأوليغرشية ، فكان على متسكيو بعد أن قرر عدد الحكومات الثلاث ، ليكون دقيقا اذا لم يك منتجاً مع نفسه ، أن يحل رابعة وأن يدخل هذا العنصر الجديد فى كل نظرياته • فهكذا يبحث فى الأرستقراطية كما يبحث فى الديمقراطية وحكومة الفرد والاستبداد عما هى طبيعتها ومبدؤها وقوانينها وفسادها • لاشك فى أن الحدود التى نقلت الى العلم بواسطة التقليد ليست غير قابلة للتغير • لكن لا ينبغى تغييرها الا لتجعل أتم مما كانت • فالأرستقراطية بعيدة من أن تكون نوعاً من الديمقراطية



حتى أن الشعوب تبغضها بغضا منكرا وان معظم الثورات الديمقراطية قد تولدت من الأوليغارشية التي هي بلا شك بغيضة عنده فيما يظهر ، لكنها مع ذلك جوهرية عند العلم لأن قوة الأوليغارشية مازال انتشارها يربى على الأسف لوجودها . فعدم التكلم عليها محو لجزء كبير من التاريخ بواسطة الطي غير المدوح . ولم يك أفلاطون ولا بأرسطو شيء من هذا التحفظ الذي لا تتفع به الحكومات الحيثة والذي لا يضر إلا الحق .

نظرية تكاد تكون منتسكية خاصة وهي نظرية الحكومات الثلاث . أنه يميز بين طباع الحكومة الذي يجعلها هي ماهي وبين المبدأ الذي يجعلها تفعل أو المحرك الذي يحركها . وعلى هذا فمبدأ الديمقراطية هو الفضيلة ومبدأ حكومة الفرد هو الشرق ومبدأ الاستبداد هو الخوف ، كما أن طباع الديمقراطية إنما هو أن تديرها الأمة أو بجزء منها ، وطباع حكومة الفرد أن يكون لها رئيس واحد سلطانه محدود بالقوانين ، وأخيرا طباع الاستبداد ألا يكون له من قاعدة إلا ارادة السيد مهما كان على غير نظام وكانت له من الأهواء أشنعها .

نظرية مبدأ الحكومات هذه قد أثارت أشد الانتقادات حدة ورأى منتسكيو أنه مضطر لتفسير فكرته . فان نزع الفضيلة عن حكومة الفرد كان للحكومة التي كان يعيش في ظلها اتهاما خطيرا لم يكن المؤلف ليتعمده ، فصرح أنه ما كان يعنى بالفضيلة إلا الفضيلة السياسية أي حب الوطن والمساواة . ولم يكد هذا التفسير يكون مرضيا . لأن انكار حب الوطن على الدول الملوكية إنما هو سبة جديدة يلصقها بها . وان الملك يشبه أن يدعى دائما أن خدمته خدمة للدولة . وكلمة لويس الرابع عشر : « الدولة هي أنا » مهما كان بها من كبرياء هي أيضا تحية لمبدأ الوطنية هذا الذي كان منتسكيو ينازع حكومة الفرد اياه (١) .

لا ينكر مع ذلك أن لهذه النظرية ظاهرا من الحق . ولقد نبه أفلاطون وأرسطو منذ زمان طويل على أن الطاغية يملك على رغم ارادة رعاياه في حين

(١) يرجع منتسكيو الى الحق ويناقض نفسه بأن يؤكد أن حكومة الفرد تفسد حين ترى أن عليها كل شيء للملك وليس عليها شيء للوطن كـ ٨ ب ٧ .

أن الملك لا يملك الا وفقا لهذه الارادة . ونظرا الى أن العنف المسلح بالقوة يلقى بالضرورة الرعب في القلوب فلم يك متسكيو ليزيد على أن ترجم فكرة حقة عريقة في القدم بأن جعل الخوف مبدأ للاستبداد . في هذه النقطة كانت النظرية قابلة للتأييد . غير أن الرهبة تكره الناس في الغالب من الأمر على أعمالهم في الحكومات الديمقراطية والملوكيات . وفوق ذلك فان الديمقراطية لاتأبى الشرف والملوكية لاتأبى الفضيلة حتى بالمعنى الضيق الذي يقصرها عليه متسكيو . فالنظرية حينئذ كانت صادقة وكاذبة معا . ذلك ما لم يتبه اليه متسكيو الا عند ما ظن أنه يدرس الملوكية على العموم فلم يدرس منها في الواقع الا ملوكية لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر . حق انه كان للشرف عمل في كثير من الأشياء في عهد هذين الملكين . غير أن الفضيلة السياسية لم تكن مجهولة في ذلك الزمان الذي أخرج فوبان وفابير وكاتينا وفينيلون ومتوزي وكثيرا غيرهم . وان الشرف بما به من دقائق قوية وتافهة يقود أحيانا المعيات التي رسم منها متسكيو صورة غير مرضية . وليست المعيات معروفة الا في حكومات الأفراد . غير أن الملوكية الفرنسية كانت قد عاشت قرابة ألف عام دون أن يكون لهذا المبدأ فيها نماء . فلم يكن هذا المبدأ ليؤثر البتة في الدولة الاثر الحاسم الذي كان يسنده اليه متسكيو حتى حينما ساد فيها هذا المبدأ سيادة وقتية ، في حين أن العلم لا يستمسك الا بما هو جوهرى ولا متغير . ماذا عسى أن يقول سياسة اليونان اذا كان قد حدثهم محدث بعدة مبادئ في الدولة ؟ فافتراض أنه يمكن أن يقاد الناس ، المواطنون ، بوسائل على نحو من هذه الضعة ومن هذا العبث ، وافتراض أنه يمكن أن ينقل من الدولة الى فرد كل الاحساسات التي تجعل القوة والسعادة في المدينة ، وأنه يمكن أن يفرد ملك بالاخلاص الذي لا ينبغي الا للوطن وأن يحس الناس بين يدي مستبد هذا الخوف النافع الذي لا ينبغي أن يحسه المرء الا بين يدي العدل والفضيلة ، كل هذه الفروض من شأنها أن تدهش لها أرسطو وأفلاطون والا يكون فهمهما أياها الا بشيء من العناية . في الواقع ليس للدولة الا مبدأ واحد كما أنه ليس للفرد الا مبدأ واحد : ذلك هو مبدأ الخير ، مبدأ العدل ، مبدأ العقل الذي



ينبغي أن يخضع له المواطنون والحكام ، الطغاة والرعايا ، واليه يؤدون على الأقل ظاهرا من الاجلال . فلأن يقع مع ذلك فى أغلب الأحيان ألا يكون لهذا المبدأ الشريف القوى فعله كله ويستبدل به اجراءات وضعية فذلك ماهو فى الواقع. أظهر من أن ينكر . لكن الفيلسوف يجب عليه ألا يلتفت الى ذلك الا ليعيبه ، وأن يخشى ، اذا هو وقف ، على جهة المحاباة ، عند تفحص هذه الرذائل السياسية، أن يتنكر للانسانية ويشجع ضلالاتها .

من هذه النظريات المزعومة اثنتان تكادان لا تستحقان التفات الحكيم الى حد أنهما على التحقيق هما اللتان تذهبان بالدول التى كان ينبغي مع ذلك أن تنهضا بها وتكفلا بقاءها . فالشرف ، كما يعنيه منتسكيو قد عجل بخراب المملكة الفرنسية : « فان الوهم الذى يقوم بكل شخص وبكل ظرف ، قد شارك فى تراخى الروابط السياسية وفى افساد العلاقات الحقة بين الملك ورعاياه ، وقامت فجأة ملوكية محفوفة بمعية مخلصه لكنها عاجزة بمعزل من الأمة التى لم تكن تعرفها والتى لم تلبث أن أصابتها بالضربة القاضية . الشرف « بما له من اثار وامتياز » كان قد أوجد فراغا فسيحا حوالى الملك، وهذا الجو المفتعل ، الذى لم يكن لسائر الدولة به يدان ، لم يلبث أن خنق أولئك الذين كانوا يظنون أنفسهم يتنفسونه . واذا كان الشرف مضىعة للملوكيات فلا يكاد الخوف يكون أجدى منه على المستبد ، لاشك فى أنه يفرضه على الاغيار فرضا لكنه يتأثر به هو نفسه وكثيرا ماوقع فى أحبولة مؤامرات شعوبه بل مؤامرات الأثيرين عنده . ولم يك أرسطو ليخدع نفسه أبته حين كان يعلن ، وفاقا للتاريخ ، أن أقل الحكومات ثباتا حكومة الطغيان على رغم احتياطاته ومكايده . وأخيرا يبقى مبدأ الفضيلة فى الديمقراطية . هذا هو أدخل ما يكون فى باب الحق . غير أن منتسكيو كان يجب عليه أن يرى أن هذا المبدأ ما كان لينطبق على الديمقراطية فقط فان الفضيلة السياسية ، أعنى حب المواطنين الحكومة التى تدبر شؤونهم ، هى الركن الضرورى لبقاء كل الحكومات بلا استثناء ، تلك قاعدة كرزها السياسة

الاغريق بكل الصيغ ، حتى ان فولتير<sup>(١)</sup> بسلامة ذوقه قد أعلنها كما أعلنوها ، وهى تدين حتما ، ولو على درجات مختلفة ، الاستبداد ، لأنه لا أحد يحب الظلم ، وتدين الشرف لأن قواعد الدققة كثيرا ما تناقض العقل الذى هو وحده خالق بأن بحبه الانسان .

غير أن نظرية مبدأ الحكومات هذه هى فى ذاتها باطلة كان ينبغى فوق ذلك أن تحمل نتائج ليست أقل منها بطلانا . فقد كان أفلاطون وأرسطو يجعلان للتربية أهمية ليس فيها من الغلو شيء مهما كانت كبيرة . كذلك منتسكيو خصص كتابا من مؤلفه لهذا الموضوع الجوهري . ولكن مذهبه قد جره الى أن يضع بادية بدء قاعدة هى أن قوانين التربية يجب أن تكون تابعة لمبدأ الحكومة ، ولم يتردد فى أن يستتج من ذلك أن « هذه القوانين فى حكومات انفراد ينبغى أن يكون موضوعها الشرف ، وفى الجمهوريات الفضيلة وفى الاستبداد الخوف » . وفى الحق أن منتسكيو قد قال أقوالا ملؤها الدقة والرشاقة على التربية فى الملكية . وفوق ذلك أنصف تربيته الفحولة التى فرضتها الدول القديمة على الاولاد . بل أحيانا ، فى اعجابه باغريقيا وبرومة ، لم يكن منصفاً نحو زمانه الذى على رأيه ماكاد يكون الا « نلفوس الصغيرة » . لكن أليس أنه غلط فى موضوع التربية الشريف هذا ، حين يصوغ فى قالب مبادئ ضرورية ونافعة تلك الضروب من الاسراف الأعمى الذى يفسد التربية ويشوهها ؟ ألم يكن لهلفسيوس الحق آلف مرة حينما يستغرب أن فى روح القوانين « يعلم مايلزم أن يعمل لتثبيت ماهوشر » . وأنه يستطيع أن يتصور « أن فى مادة الحكومة والتربية توجد مسألة أخرى غير معرفة ماهو الاوفق لتحقيق سعادة الناس » . وعندما درج منتسكيو على هذا المنزلق وصل الى أن يطرى حكومة الجزويت فى باراجواى بأن جعلهم هم وغليوم بن فى مستوى لوقرغس . وقد يصل من هذا الى أن يوصى بشيوعية الأموال التى اقترحها أفلاطون ، والقضاء على التجارة مع الأجانب

---

(١) يقول منتسكيو فى رسالة الى الاب جوسكو فى أغسطس سنة ١٧٥٢ : « اما فولتير فإنه أفطن من أن يسمعى » فالكلمة لاذعة ولكنها ليست حقة وتثبت ذلك ملحوظات فولتير



وعلى كل علاقة معهم • تلك مطاوعة عمياء للمنطق • وان المبادئ التى تدفع  
مثل هذا العقل الى أمثال هذه نتائج باطلة أضلته الى هذا المدى •

وهاك خطأ ليس بأقل خطرا وهو نتيجة الأخطاء السابقة يملأ  
الكتاب انتالى كله ، وهو ان القوانين التى يسنها الشارع فى جميع المواد  
يجب أن تكون ، كقوانين التربية ، تابعة لمبدأ الحكومة • فالقوانين لا أجل  
أن يجوز تشريعها ينبغى أن تشعر فى الجمهوريات بالفضيلة أى حب المساواة  
والكفاف ، وفى الملوكنات أن تتعلق بالشرف « ابن النبل وأبيه » وأخيرا فى  
الدول الاستبدادية وهى فيها مع ذلك غير كثيرة أن يمسك الرعايا أبدا على  
الرهبوت • يعلق منتسكيو على كل هذا من الأهمية الى حد أن اعتباراته  
فيما يتعلق بالاستبداد أطول مما اختص به الديمقراطية والملوكية • ولما أنه  
لايسع المرء فى مثل هذا السبيل الا العثار فمن هاهنا جاء تصريحه بأنه نصير  
بيع الوظائف بيع السلع • ولا أجل أن يبرر هذا الحرق المحزن ببلغ به الحال  
أن يؤثر رأى سويداس وأنستاس على رأى أفلاطون • يقول « لكن أفلاطون  
يتحدث عن جمهورية مؤسسة على الفضيلة ونحن نتكلم على ملوكية • واذن  
ففى مثل هذه الحكومة متى دفع اعوز والشره بطانة الملك الى بيع الوظائف  
خلافًا للقانون تجب المصادفة برعايا خير من اختيار الملك » • ومعلوم أى  
الوظائف يعنى منتسكيو بهذا القول • لم يكن الأمر قاصرا على وظائف  
الأعباء المالية بل يتعداها الى وظائف القضاء ، ولقد حدا به العرف الجارى الى  
أنه لا يتردد فى أن يقر هذا السحت الشنيع الذى يجبر وراءه ما هو أشنع  
منه • وفى هذا ينبغى الرجوع الى المبادئ التى كان يضعها أرسطو حين كان  
يعيب بيع الوظائف فى قرطاجنة « طبعى أن أولئك الذين اشتروا وظائفهم  
يجهدون فى أن يعوضوا على أنفسهم خسارتهم بواسطة ما داموا قد وصلوا  
الى السلطان بقوة المال • ومن السخف أن يفترض أن رجلا فقيرا لكنه شريف  
يريد أن يثرى ، وأن رجلا فاسد الحلق اشترى وظيفة بثمان غال لا يريد أن  
يثرى » • فقد كان فلاسفة الاغريق يعلمون من هذه النقطة الدقيقة أجل  
بكثير مما يعلم كاتب القرن الثامن عشر ، ولم يكن تحت أعينهم كثير من  
المظالم والمخزيات •

ضلالات أخرى تفيض من ينبوع عينه • ذلك أن منتسكيو يطالب ،  
ولو على استحياء ، بإلغاء التعذيب ولا يجرؤ أن يذهب الى أبعد من هذا  
التصريح • انه بطبعه غير ضرورى مادام أن أمة متمدنة جدا وهى الأمة  
الانجليزية استطاعت أن تقضى عليه دون ضرر • • لكن لما أن القسوة فى  
العقوبات تناسب بالبداية الحكومة الاستبدادية التى مبدؤها هو الرهبة فقد  
شاء منتسكيو أن يبقى على التعذيب فى هذه الحكومة • انه يجده لها مناسبا •  
بل يكاد يذهب الى تبرير ما ارتكب الاغريق والرومان من الفظائع فى العبيد ،  
غير أنه • يسمع صوت الطبع يصيح به • فيقف فى هذا السبيل المحزن حيث  
ساقه اليه تكلف مذهب باطل وحيث صوت الحكماء قبل صوت انطبع لم يكن •  
استطاع أن يقفه •

وعلى أثر ذلك أيضا يضطر منتسكيو اذ يدرس الأسباب التى تفسد  
المبادئ المختلفة للحكومات الى تقرير أن الحكومة الاستبدادية تفسد بان تصير  
خيرا مما هى • لكنه يتقهقر أمام هذا التناقض الذى لا يمكن تأييده فيقتصر  
على أن ينبه الى أن مبدأ الحكومة الاستبدادية يميل دوما الى أن يفسد • تناقض  
يكاد يكون صارخا أيضا • ومع ذلك فقد صرح بأن مبدأ أى حكومة هو ذلك  
الذى يسيرها ، وهاك مبدأ هذه الحكومة وهو على التحقيق ذلك الذى  
يقتلها !

وأخيرا فان منتسكيو اذ يتنكر لشواهد التاريخ وعلى الخصوص لشواهد  
التاريخ الرومانى يقرر أن الجمهورية انما تكون للدول الصغيرة المساحة •  
والملوكية للدول ذات المساحة المتوسطة • وأن الاستبداد وحده هو الخلق  
بإدارة امبراطورية كبيرة • ويذكر دليلا على ذلك الصين التى كان لا يكاد  
يعرف من أمرها فى زمانه الا القليل والتى لاتزال نسيء معرفتها الى اليوم •  
كذلك كان ينكر شاهد الملوكية الاسبانية التى كان فيها الاستبداد أقل ضررا  
على التحقيق من التعصب الدينى ومن الافراط فى الخرافات التى حق له أنه  
يتهمها به •

ربما يكون مستظاعا أن تنبه أيضا فى مؤلف منتسكيو على ضلالات



آخر أوضحت بها إليه تلك النظرية الباطلة نظرية مبدأ الحكومات . لكن أليس خيرا من ذلك أن تتجه الى ما هو محل للاعجاب في روح القوانين ؟ فان هذه المواد الخطيرة انتى يستنها التشريع عند جميع الشعوب لم تك لتدرس بسعة من النظر وساطع من البيان بل بكثير من الرشاقة مثل ما صنع منتسكيو . بعد النظرية العامة للحكومات يعرض منتسكيو لحرب الدفاع والهجوم والحرية الدستورية والمدنية والضرائب والمناخ والرق المدني والمنزلى والسياسى والموطن والأخلاق والتجارة والنقد والسكان والدين الخ ، وعلى كل هذه الموضوعات يسلط من النور أشعة لألاءة وهو لا يستلهمها من العقل وحده . كما يكون غيره يفعل بل يسائل عنها التاريخ يفسره بحصافة سامية ، وكان يعتمد فى درسه على مقتنى العصور جميعا وعلى أخلاق الشعوب جميعا وعلى شواهد المؤرخين أجمعين وأفكار الفلاسفة ، ان لم يكن يعرض كل ذلك بالضبط الكامل فعلى الأقل بنوع من التحمس ومن الفطنة لشدة ماتحمل على قراءته والتفكير فى آرائه . وان منتسكيو الذى دفع فى « الرسائل الفارسية » انتقاده وجهه للمشكلات الى حد الجرأة هو كذلك مجدد فى مؤلفه الكبير وان يك فيه أشد تحفظا وأرزن وقارا . ومع احترامه للدين ، وان كان دائما فى أمره محايدا يشهر بقوة بما ارتكبه الكنيسة من الجور ، فهو ينبغى أن يحد من ثروات الكنيسة وينبه الى أخطار الرهبنة والأديرة . وعدم فائدتها . وان حملته للقلمية البليغة على محكمة التفتيش وفضاعتها وعلى استرقاق الزنج لم يوهن من قوتها ما بها من التهكم . ولقد أقام نفسه للعقل وللإنسانية ولما فى فترة من القرن الثامن عشر حيث لم تكن بعد هذه المسائل النبيلة قد عاجلها من الكتاب الا القليل ولم تكن قد صارت بنوع ما ضربا مما قد أجمعت عليه الفلسفة . انه يكشف لفرنسا أهمية حقها الاقطاعى الذى كان لا يكون مفهوما بل كان منسيا . يفرغ مسحة قوية على هذا الموضوع الذى يشغل بلاشك محلا فى روح القوانين أوسع مما ينبغى لكنه عظيم الفائدة للأمة . وانه يسدى اليها خدمة أكبر اذ يفسر لها ميكانيكية حكومة هى جارة لها واذ يهيب صيغة لجميع التأملات الجدية الحسبة لكل أولئك الذين كانوا حيثئذ يتوقعون من الملوكية الاصلاح السياسى . ان تحليل

الدستور الانجليزى على نحو ماصنع متسكيو يمكن أن يظهر لنا الآن غير كاف وغير مضبوط . فانه هو نفسه يناقض نظرياته ، وان احدى السلطات الثلاث التى كان الوفاق بينها ، على رأيه ، هو قاعدة الدستور الانجليزى نفسها ، لم تكن تحل فى الواقع منه محلا ما . وهى السلطة القضائية لكن على رغم هذه العيوب فان هذا التحليل الذى هو جديد وقشذ كان من شأنه أن يلفت العقول جميعا بأن جعل لجميع الآمال اتجاها اجماعيا تقريبا . كان الزمان فى صنف متسكيو . فرنسا لم تستسخ الدستور الانجليزى لكنها بطبيعة الأشياء استطاعت أن تؤسس حكومتها على مبادئ مشابهة له وان تكن من عناصر لا شبه بينها وبينه . فان ما بالدستور الانجليزى مما يستحق الاعجاب هو شىء من اعتدال السلطان ، به من الحكمة ما يعطيه حرية العمل . بأن انتزع منه جميع الافراطات على التقريب ، وبه من العدالة ما يرضى جميع المزايم المشروعة التى تتنازع ادارة المصالح الاجتماعية ، غير أن متسكيو كان مطوعا أكثر مما ينبغى لذوق الاستشكال وللشدوذ الذى أضله أكثر من مرة بأن زعم أن « الانجليز قد أخذوا عن الجرمان فكرة حكومتهم وأن هذا النظام الجميل قد كان موجودا فى الغابات » هذا الرأى الغريب قد فندولكنه كثيرا ماتجدد بعد متسكيو وفى ظل اسمه الكبير . وذلك لايدفع عنه البطلان . فان انجلترا ليست مدينة الا لقوة بعض الظروف بسعادة أنها الأولى فى أن بها شكل دستور سياسى فيه تأتلف كل العناصر الاجتماعية . وتوازن السلطات هذا هو حقا نتيجة التور والتمدن الى حد أن عقل الحكماء منذ الأزمان القديمة ، وهو يتقدم دائما عقل الشعوب بمسافة طويلة ، قد لمح هذا الحل العميق للنظرية الاجتماعية . ولو كان متسكيو قد جود قراءة أفلاطون أكثر مما صنع لكان وسعه أن يسند اليه شرف هذا الاستكشاف على وجه أعدل من اسناده الى المتوحشين أصحاب أرمنيوس .

وفى الحق ان أسلوب متسكيو قد شاطر كثيرا فى نجاحه ، ومع ذلك يجد المرء فيه كثيرا من العيوب نبه اليها فولتير بذوق معصوم على أنه حاد الاعجاب به وان كان ينقده . وانها فى الواقع لعيوب حقيقية . حق أن المزايا التى تفديها ساطعة ولها الفضل على الخصوص فى أن هذا الموضوع الجاف



كثيرا ما قرىء وكثيرا ما أمعن التفكير فيه • وان كلمة مدام دى ديفند وان  
تلك لاذعة هي مع ذلك حقة ، فليس من قارىء ذكى الا ردها والا صدمته  
هذه النكات التي كان يلزم أن تترك للسان أزيك وهذا العمل اللغوى الذى  
يوشك الا يناسب الا معبد جنيد . قد يذكر أن متسكيو كان يريد أن يضع  
كتابه تحت حماية الموز (الهة الشعر ) ولم يستطع أحد أصدقائه الا مع  
الجهد أن يحمله على حذف دعائه اياها الذى كان يريد أن يفتح به السفر  
الثانى من روح القوانين .

فقد كان المؤلف يظن أن « هذا الشذوذ يكون سببا لرواج مؤلف يلزم  
فيه أكثر من كل شيء آخر التفكير فى صرف ملل القارىء بسبب طول المواد  
وثقلها » . ومع ذلك بقيت آثار هذا الذوق الشاذ اذ يقرأ ، لا بلا مفاجأة ، فى  
رأس الكتاب الثالث والعشرين على السكان دعاء ككريس الى زهرة • لاشك  
فى أن متسكيو محق فى أن يجعل ، اذا استطاع هذا الموضوع الجاف الذى  
كان يعالجه ، جذابا سهلا • غير أنه من حسن الذوق أن يضيف على هذه  
المواد الخطيرة من الزينة ما يلائمها ! نجح فى ذلك أفلاطون • لكن متسكيو  
لم يك يكتب حوارا • بل الاطار الذى التزمه لايناسبه ما اتخذ من استباحات  
لاستطيع الذوق السليم على الدوام أن يقاربه عليها • فان أولى صفات  
الأسلوب وأشدّها لزوما له انما هي أن يكون صالحا للموضوع • وقد وضع  
أرسطو لهذا نموذجا فاضلا ، وكان يمكن اقتفاء أثره مع نظرية من قسوته  
شيئا ما •

وان هلفسيوس الذى كانت صداقته به تغلو فى المخاوف كان يخشى  
أن يكون فى نظر الأجيال المستقبلية « متسكيو مجردا من لقب الحكيم المقنن  
فلا يكون بعد الا رجل قضاء نيلا ألعيا » وهذا الناقد التزيه كان يتوجع  
لمتسكيو وللانسانية التي كان يمكنه أن يخدمها بخير من ذلك • وفولتير  
وهو أشد نزاحة وأصدق قولا كان يصرح بأن هذا المؤلف « كان مؤلف  
رجل سياسة وفيلسوف وألعى ومواطن » • وفى أيامنا لا يقرأ « روح القوانين »  
على قدر ما ينبغى ، ومنع ذلك فان مجد متسكيو لم يفقد شيئا من لآلئه •

لأشك في أن كتابه ليس بعد « مجموعة قوانين للعقل والحرية » كما كان يعلنه  
بطريق فرنى . ومنذ سنة ٨٩ نحن نعلم أحسن من ذى قبل ماذا تقتضى الحرية  
والعقل ؟ فقد علمتنا الثورة من حقوقنا أكثر مما كان منتسكيو بل فولتير  
يجسران أن يقولاه بل أن يفكرا فيه . لكن على الرغم من فتوحاتنا جمعاء  
ومن تقدمنا لا يزال المحل الذى تبوأه روح القوانين منذ قرن كامل مشغولا  
به وحده . وليجد المرء شيئا أكبر منه ينبغى أن يصعد الى أزمان أرسطو  
وأفلاطون . غير أن الينايع العتيقة مهما غزرت لا تزال الا فى انادر لأنه  
يلزم لتذوقها ألا يخول فضول العقل الا القليل وأن يؤتى العقل كثيرا ، أى  
أن يهتم بما قد كان أقل من أن يهتم بما يجب أن يكون ، وأن تؤثر الدراسة  
انهادئة للعدل على المشهد الصاخب للتاريخ . وان لدى منتسكيو ، ليصرنا  
ويرضينا ، اثنين وعشرين قرنا من التجربة فوق ذلك والامبراطورية الرومانية  
يأسرها والمسيحية واغارة المتوحشين وجريدة الحوادث لجميع الأمم الحديثة .  
انه يعرف ويجعلنا نعرف من الأشياء أكثر من أفلاطون وأرسطو . فهل  
كان يعرفهما حق المعرفة ؟ هذا مايجوز الشك فيه أو بعبارة أحسن انه مهما  
كان علمه لا يزال يستطيع أن يتعلم فى مدرسة هذين الأستاذين التى لم  
يمارسها قدر الكفاية مع أنه مارسها كثيرا . فالذى ينقصه على الخصوص  
والذى يقيم مجد السياسة الأفلاطونية وعظمتها هو مثال الكمال . انه قد  
غلبت عليه مجازاة عصره فى أوهامه ومجازته الحدود المقبولة . ان « مثال  
الكمال » كما كان يقوله له هلفسيوس فى نصيحته المخلصة الحكيمة « لايزيد  
فى الحق على أن يسلى معاصرنا بل هو يعلم الشيبية ويخدم الأجيال  
المستقبلية » . وكان خليقا بمنتسكيو أن يستشعر مستقبلا كإن قريبا جدا ،  
وما كان عزيزا على عبقريته أن تستروح أنه يتقدم الجمعية التأسيسية واعلان  
حقوق الانسان بأربعين سنة .

أفلاطون وأرسطو ومنتسكيو أولئك هم الثلاثة الكتاب الخالدون الذين  
يشرف بهم العلم السياسى . غير أنه اذا لم يكن البتة غيرهم من يمكن وضعهم  
فى صفهم من حيث البسطة ومن حيث اتعمق فانه ينبغى مع ذلك أن يذكر  
آحاد ليسوا بقليل الأهمية مهما يكن مستواهم أخط من المستوى السابق



فيما يظهر . أولئك هم رجال دولة ومؤرخون وفلاسفة من الطبقة الثانية قبلوا نظريات أساتذة العلم وشرحوها . ففي الزمن القديم ينبغي الوقوف خصوصا على فولوبيوس وشيشرون .

ليس فولوبيوس على انتحقيق كتابا سياسيا . بل هو رجل حرب ومؤرخ ، عاش بعد أرسطو بقرن ونصف قرن تقريبا وشهد خراب اغري . التي دافع عنها بوطنية حكيمة ما اجدت عليها . وهو يشهد على الخصوص المشهد الهائل للدولة الرومانية التي بعد أن انتصرت على قرطاجنة تقدمت بخطا واسعة وبلا خطر بعدئذ نحو السيادة العالمية ، ولاجل أن يفهم عنه قرنه وما يليه سر هذه الاحداث المروعة عول على أن يقص عقيبات الحوادث التي في مدة خمسين سنة من الحرب البونيقية الثانية الى سقراط مملكة مقدونيا قد مهدت للشعب الروماني ملك الدنيا . انه يقيم أعواما طوالا في رومه نفسها مرتبطا ارتباطا أكيدا بال اسقيفيون الذين كان يعلم أولادهم فن الحرب وفن السياسة ، ويزور الأقاليم الرئيسة في الدنيا المتمدنة ، مصر وافريقية واسبانيا والغال ، ويعرف أيضا المسرح الذي ستمسك عليه الدولة الرومانية التي تكفل لها قواها الدافعة النصر الذي لا مفر منه . وحينما كان يكتب فولوبيوس كان يسترشد بتجربته في حياة ملأى بالأعمال قد ابتلته الحوادث فيها بأشد أنواع البلاء . فقد باشر بنفسه الحرب وشهدها زمنا طويلا وقد أعاد عقله الذي هو نقاد عميق بالطبع من عشرته المتصلة لرجال أولى شهرة ونفوذ . من أجل ذلك لم يك ليقتنع بقصص الحوادث بل هو يستتبع منها تعاليم مفيدة ويصرح في بداية قصصه أن التاريخ هو المدرسة الحق للسياسة . فانظر كيف أنه اذ بلغ الكتاب السادس بقطع قصصه ليصعد الى علة ذلك النجاح العجيب ويتلمس في دستور رومه سر تلك الانتصارات الكثيرة .

حلل هذا الدستور بوصفه سياسيا وجنديا ، وهذا التحليل المملوء بالحصافة جدير بالاعتبار لذاته أولا ولأنه كان الموحى الى مكيافللي وبوسوى ومتسكيو ، فلولا فولوبيوس الذي جود مشاهدته ما كان يقصه لتطرق الشك

الى استطاعة تلك العقول الكبيرة أن تنفذ هكذا بعيدا في خفايا العظيمة الرومانية ، فالفضل لامامهم الذي فهموه حق انهم وعرفوا أن يستتجوامنه دروسا لا ينضب معينها •

غير أن تحليل فولوبيوس هذا لا يهتم التاريخ فحسب بل العلم السياسي ينبغي أن يلقى عليه نظره . فالى العلم مرجع المبادئ التي استتار بها المؤرخ واثني تين تقدا وتغيرا حقيقين بلغت النظر . لم يقتصر فولوبيوس على ان يمدح دستور رومة بل أعلن أنه أكمل كل ما كان من الدساتير لانه هو الذي جعل لشعبه أوسع سلطان وأبقاء . فالفرس والقدمونيون والمقدونيون على رغم امتداد سلطانهم وبطولتهم وشجاعتهم لا يمكن أن يوازنوا بالرومان الذين سخرروا العالم لأنفسهم . ولكن ما العلة في فضل هذا الدستور الروماني ؟ علة واحدة : هي أنه قد جمع وأحكم التأليف بين جميع المبادئ التي اقتصرت كل واحدة من الحكومات الأخرى على تطبيق مبدأ واحد منها بعينه •

فقد أحكم فيه مزج الملوكية والارستقراطية والديمقراطية الى حد أنه يستحيل القول بأن هذه الدولة ملوكية أو أرستقراطية أو ديمقراطية . فالقناصل ومجلس الشيوخ والشعب كل له نصيب مفروض في شؤون الدولة ، والتوازن المحكم بين هذه القوى الثلاث هو الذي جعل للامبراطورية ثباتها وعظمتها . على أنه ليس الى رومة نفسها يرجع فضل هذا النظام الذي صدر عن علم وأجدي عليها في البقاء والذي عزاه فولوبيوس اليها بل أن لوقرغس هو أول من استكشفه وطبقه . فان هذا الرجل العظيم قد وضع دستورا مختلطا لأنه اقتنع بحكمته وبتجارب الماضي بأن « كل شكل بسيط يستند الى مبدأ واحد لا يقدر له البقاء لانه لا يلبث أن يسقط بما فيه من نقص » • ( فولوبيوس ك ٦ ، ب ١٠ من ترجمة بوشو ) وعلى ذلك كان فولوبيوس نصيرا للدساتير المختلطة كما قد فعل أفلاطون من قبل اذ يطلب هذا المبدأ الجوهرى الى علم الأخلاق أكثر مما يطلبه الى دروس التاريخ أو الى جمهورية اسبرته . وحيث فقد كان ، قبل فولوبيوس لوقرغس بوصفه مقتنا وأفلاطون وأرسطو بوصفهما أخلاقيين وفيلسوفين

كانوا يطبقون أو يوصون بهذا التعادل الحكيم للسلطان . وبعد ذلك كان  
ششرون صدى فولوبيوس وأفلاطون وأرسطو ، حتى مكيافللى نفسه أثر  
أن ينحاز الى رأيهم . واليوم بفضل كثير من النصائح وبفضل مجرى العمل  
فى الحكومات النيابية قد أُلقيت الدساتير البسيطة حيث الأنظمة الخيالية  
الخطرة التى لا يمكن تطبيقها ، فى زاوية الاهمال .

ولكن فولوبيوس ، اذ ينوء على غرار ما تصنع الشعوب وما توحى  
أفكار الحكماء بالتأليف العلمى للدستور الرومانى يعتقد أنه يتخذ فى السياسة  
النمط الوحيد الذى يناسب تطبيقه . قد يقال انه لا يريد أن يدين بشئ  
للعقل وأنه يستمد العلم كله من مشاهدة الحوادث . فاذا كان فى بعض  
الأحيان قد وازن بين امبراطورية الفرس وممالك اسبرته ومقدونيا وبين  
جمهورية رومة فذلك بأن هذه الدول ، وان كانت منحطة جدا ، قد عاشت  
مثلا عيشة واقعية وقوية . غير أنه يلوم نفسه على أنه وقف بنظرة لحظة  
على هذه الجمهورية المثالية التى اقترحها أفلاطون . ان التجربة لم تثبت  
حقيقة قيمتها . فاقامة الموازنة بين هذه الجمهورية ، كما قد كانت الى الآن  
فى الكتب ، وبين جمهوريات رومة ولقدمونيا أو قرطاجنة تشبه خطأ  
المثال الذى يعادل بين تماثيل وبين رجال أحياء ، ولو كانت التماثيل ، من  
حيث الفن ، مثارا للاعجاب من كل وجه . ان الموازنة بين شئ غير حى  
وبين كائنات تتنفس لا يمكن أن تكون الا فاسدة وفى غير موضعها ،  
(فولوبيوس ص ٥٢٨ من المرجع السابق) . على هذا لا يرى فولوبيوس  
ما يدين به العلم السياسى لأفلاطون . فانه وقد اصطدم ببعض أخطاء بينة  
نسى كل الحقائق العملية التى استكشفها أفلاطون أو أقام عليها الدليل .  
فيرفض أول وهلة النمط العقلى ليستعوض عنه على وجه الاختصاص بالنمط  
التارىخى الذى استخدمه من قبل أرسطو لكن يتحفظ أكثر . هذا المثال  
سيكون خطرا . ومنذ زمان فولوبيوس يقتصب التاريخ فى الأغلب من الأمر  
مكانا ليس له البتة . فالسياسة متصورة على هذا الوضع تصير ضربا من  
التجريبى الذى لن يكون به من قاعدة سوى النجاح والظفر . ويختفى من  
نظرياتها علم الأخلاق ولا يكون العدل بعد أكثر من كلمة جوفاء ، ومن



ثم يستطيع مكياقللي يوما ما ، مطمئن الضمير وتحت املاء الحوادث ، أن يرسم من أميره صورة شنعاء . هذا النمط الجديد هو من عمل رجل عمل ، من عمل مؤرخ لم يستتب منذ البداية كل النتائج وكان من شأنه أن يرفضها لانه مترمت أو أقل اتفاقا مع منطقته من مقلديه .

على أن فولوبيوس لم يكن أعمى على حماسته ، انه يعلم حق العلم أن « كل ما فى هذه الدنيا محل للتغير والموت » . انه يعلم أن القانون الذى لامحيد عند سير الحكومات كما يسير الأفراد و « الدائرة التى فيها تدور الدساتير ، وعلى رأيه كئن دستور رومة قد بلغ كماله حتى فى عهد أنيال . والنضج لا يلبث أن يعقبه » الاضمحلال الذى سيبتدىء بشهوة التسلط وبحقد أولئك الذين يكونون خارج الحكم ثم بتبذير الأفراد وتكبرهم . ( فولوبيوس . المرجع السابق ص ٥٣٦ ) . لايجرؤ فولوبيوس أن يطبق مباشرة هذه التكهات المحزنة التى لامحيص عنها على مدينة آل اسقيفيون ، بل ربما يخشى أن يجرح شعور أصدقائه . غير أن التاريخ الذى لايعرف الرحمة فى تعاليمه يعلمه أن ديمقراطية فاسدة تولد بالضرورة الطغيان وماذا عسى ألا يقال فى هذا التنبؤ حين يسمع الناس فولوبيوس يصرح بهذه التكهات المحزنة : « عصابات تتكون ولا يكون بعد الاعداءات واهدارات وتقسيم أرض الى أن تجد العامة ، فى غمرة أحقادها وغفلتها ، سيدا تضعه على رأس المملكة ؟ » ( المرجع السابق ص ٤٩٥ ) كان فولوبيوس يكتب قبل سيلا بأربعين سنة تقريبا وقبل قيصر بستين فلم يخدع عن المصير المستقبل لذلك الدستور الذى كان يغلو فى الاعجاب به . لكن لم يقل فى نفسه ، ولو أن أفلاطون كان يمكن أن يعلمه اياه ، ان الحرب وهى ينبوع كبير من القوة وكثير من الفساد ، ليست هى الغرض الذى يجب أن ترمى الدولة اليه ، وأن هذا المبدأ المشؤم سيكفر عما قريب عن الرومانيين الانتصارات والثروات التى أصابوها من ورائه .

وعلى هذا فلفولوبيوس نظرية فاضلة ، ثبت دعائمها مثل كبير ، وهى نظرية الدساتير المختلطة ونمط خطر لم يخترعه ألبته ولكنه استخدمه

على قدر الحاجة دون أن يحمله على الإفراطات التي سوف يدفعه اليها آخرون.

لقد أمكن أن يكون شيشرون بسبب تضافر غريب للظروف تلميذا لفولوبيوس ولا أرسطو ولا أفلاطون معجبا بهم معا ، يستعير من الثلاثة مبادئه ونظرياته وفكرة تواليفه وعنوانها وأخيانه يستعير منهم مقطوعات بتمامها . لكنه لم يستر هذه الاستعارات وكذلك لا يتجاهلها كما وقع لبعض الكتاب السياسيين ، فهو يذكر غالبا أسلافه بعبازات الثناء التي تبرر تأثيره خطاهم . فأخذ عن فولوبيوس إعجابه بدستور رومة ، ويبدو هذا القنصل المشبع بروح الوطنية الصادقة من الحدة في تحمسه أشد من المؤرخ الميغالوبي الوقور . وعلى غرار يرفض جمهورية أفلاطون الخيالية التي هو مقتنع مع ذلك بجمالها بل بفائدتها أكثر مما كان من ذلك الذي هو رجل الحرب . فهو كمثله يجانب البحث عن أحسن شكل للحكومة ويجعل الدستور الروماني نموذجا حقيقيا وكاملا ينبغي أن تقاس عليه كل الدساتير . كذلك كان نصيرا للدساتير المختلفة ورأيه كراي فولوبيوس في أن رومة إذا كانت قوية رغبة العيش فذلك لأنها عرفت أن تعادل بين السلطات وتحكم الموازنة بينها وتجعل نصيبا عادلا لكل من المبادئ الثلاثة التي كان انفراد أحدها بالتطبيق مهلكة لكثير من الدول الأخرى . فالملوكية والأستقراطية والديمقراطية تعيش معا في الدستور الروماني الذي كفّل للمواطنين المساواة والحرية جميعا . ولم يعجب شيشرون بالنظام السياسي لرومة فحسب بل هو معجب أيضا بقوانينها التي يقترح على جميع الشعوب الأخرى أن تقلده وترعى حرمتها . ولا عجب في أن يقتفى شيشرون عن كتب آثار فولوبيوس ، فإن المحاور الأول في جمهوريته هو اسقيفيون الأفريقي الثاني تلميذ ذلك القائد الاغريقي ، وترى الروح التاريخي لفولوبيوس ظاهرا في الحديث الذي أثاره ليليوس عن صديقه العظيم . ومع ذلك فإن اسقيفيون يظن أنه لا يتكلم الا كما يتكلم روماني لأن ذلك العالم الأجنبي الذي يحصل شيشرون نظرياته كان يجيد الكلام على رومة كما لو كان أحد أبنائها :

ولقد كان شيشرون يعترف أن له بجانب فولوبيوس ملهما أقوى وأعرق وهو أفلاطون . فانه بدأ قد استعار منه عنوان كتابيه الرئيسين في السياسة : الجمهورية والقوانين ، بل استعار منه أيضا صورتهمسا . وتدل محاوراته ، مصبوبة في لغة ليست فلسفية ، لاعلى أنه منافس بل أحيانا على أنه مقلد موفق لرشاقة احتفظ تلميذ سقراط بأسرارها . بل أكثر من ذلك استعار منه كل نظرياته الجهورية على طبيعة السلطان الاجتماعى وعلى الغرض الذى يرمى اليه هذا السلطان . وأطرى مبدأ العدل اطراء خليقا بأفلاطون . وهذه الدراسات الشريفة ، التى أنشأتها اغريقا من قبل بثلاثة قرون ، على ترتيب الجمعيات ومصيرها ، قد صارت حيثئذ لأول مرة معروفة في رومة ومقدرة فيها برفيع قيمتها . فكان مجد شيشرون أنه أشاعها بأن ألبسها من أسلوبه فاستفادت تلك الدراسات من رعايته في العالم الرومانى وفي القرون الوسطى ولولاه لصعبت معرفتها وتذوقها . على أن شيشرون لم يتخذ لنفسه مركز المخترع بل اقتصر تواضعه على أن يكون هو مترجم أفكار غيره . فكان محله في تاريخ العلم السيامى كما هو في سائر الفلسفة محل مترجم ذكى أمين . وفي الحق أن العبقرية الرومانية لم تزد على أن تكون على العموم كذلك . فحينما يكون المرء أمام أرسطو وأفلاطون فأحسن ما يصنع هو أن يحصلهما ما دام لا يستطيع أن يفوقهما . وحيثئذ فليست مؤلفات شيشرون أصيلة ، انها ثمينة للغاية في تاريخ الفلسفة وفي تاريخ القانون الرومانى . وليست على هذا القدر فيما يتعلق بالعلم السياسى الذى عاجلته وان لم تكن زادت عليه . فان الفكرة الرئيسية للجمهورية للقانون هى من فولوبيوس ، وطراز الانشاء هو لأفلاطون وجميع التفاصيل تقريبا هى من أفلاطون وأرسطو وفولوبيوس ، والأسلوب وحده لشيشرون بما فيه من المحسنات التى تميز وتجعل منه كتابا من أسرة أفلاطون وفولتير معا .

من شيشرون الى مكيافللى لابد من اجتياز خمسة عشر قرنا تقريبا دون أن يلقي مؤلف واحد . فان القرون الوسطى كانت لاتدرس المؤلفات السياسية لأفلاطون وأرسطو الا قليلا لانها توشك ألا تنتفع بها . وندر ما كان يفكر في القوانين الأساسية للمجتمعات في تلك العهود عهود الفوضى



الاجتماعية . غير أن النظريات التي كانت تظهر وقتئذ في قلة قليلة من العدد كلها مستعارة من السياسة الاغريقية أو متسبة إليها . فان الكتاب المنسوب كذبا الى القديس توماس (de Regimine principum)

و « مسائل بوريدان على سياسة ارسطو » هما كل ما يمكن الاستشهاد به هنا ففيهما أحيانا أفكار جريئة في الحرية السياسية لاتفوقها أفكار زماننا . انها اصداء الحرية اليونانية والرومانية تغمض السلطات أعينها فيها لأنها لاتجر البتة الى نتيجة ما . لكن العلم السياسي يجد ايضا جديدا وأصيلا بمكيافلي في آخر القرن الخامس عشر وأول القرن السادس عشر . كانت ايطاليا هي مقره لانها الأرض التي كانت تحيا فيها تقاليد السياسة الرومانية وان لقيت فيها فسادا عظيما من جانب البابوات ومن جانب الأمراء الصغار الذين كانوا منذ دهر طويل يتسلطون على هذه البقعة ويوسعونها افسادا .

لقد قيل كل شيء في سياسة مكيافلي البغيضة وصار اسمها وحده ضربا من الحزى عند رجال الدولة حتى أفسدهم سلوكها . ولم يكن الاخلاقون وحدهم هم الذين يزرون عليها بل الملوك الذين يدعى أنها قد ألقت لهم قد نبذوها نبذا . وشرف فريدريك الثاني نفسه بأن فندها أشد من كل أحد سواء . وانها لتستحق هذا المقت الاجماعي ومن المحال على المرء أن يقرأها متى تظن في قراءة كتاب الامير . فكر المؤلف واضح جدا وان اختلفت في أمره التفاسير . انما هي نصائح يسديها الى لورنزو دي مديشي ويقدم له قواعد « الامير » أنضج ثمرة جناها من تجربته الخاصة ومن دراساته التاريخية لأشهر الرجال . ومكيافلي نفسه هو الذي يقول ذلك في كلمة الاهداء ولا سبيل للخلافت الا تصديقه ، فليس الأمر لهوا عقليا كما قد افترض أحيانا ، بل هي دراسة جدية عميقة وملؤها حصافة نادرة وان يكن الفسوق عن الأدب واضحا فيها . ويظهر أن مكيافلي قد فقد كل تمييز بين الخير والشر : فهو يوصي بالجناية في كل صورها بهدوء الدم البارد . ويتخذ عادة نماذجه من أولئك الذين يعلن الرأي العام فزعه منهم باعتبارهم أغوالا : انما هو سيزار بورجيا ، وانما هو أبوه الفاسق اسكندر السادس ، صنائعهما الذين صاروا ضحاياهما مثل راميرو ،

واوليفير تو : وانما هو في الجهد القديم اغا توكل ، كل اولئك اسماء  
 تسوادمبولوثوا بفظائع انقدر او الفواحش الا شد منها شذعة . وادا اتفق  
 ان يوجه مكيافللي اليهم بعض اللوم فيوشك ان يكون ذلك لاعلى الا تام بل  
 على زلات اسلوك ، على هفوات دان هذا العقل الخبير يقيم لها من الوزن  
 ما هو ادخل في باب الهزؤ . فعندما يتكلم على اندوق دى بلنتنوا يقول بصريح  
 العبارة : « لا يستطيع ان اعيب عليه اى نقص بل هو يستحق ان يتخذ ، لما  
 قد فعلت ، مثالا لجميع اولئك الذين لسعد طالعهم او لا سلحة غيرهم ، قد  
 بلغوا عرش الامارة بطموح عظيم ومشروعات اعظم » نلت هي جنایات سيزار  
 برجيا نلها انتى حكم بانها خليفة بالتعظيم . غير انه قد اخطا في حياته خطا  
 واحدا ! هو انه ترك جول الثانى يصعد العرش انبابوى ولم يصدر امرا  
 بحرمانه . ليس مكيافللي هو الذى وجد هذا المثل البغيض بل اخترع من  
 بعده : « هذا اكثر من جنایة ، هذا خطا » لكن يرى ان الصيغة ان لم تك من  
 عنده بالضبط . فان الفكرة فكرته وهى فكرة بشعة . بعد ان درس مكيافللي  
 الدويلات المختلفة وحال الجيوش يرسم مصورا للفضائل التى ينبغى ان يتصف  
 بها الأمير ، وقيس بمقياس غاية في الضبط ما هو السخاء والتبذير والقسوة  
 والرحمة وحسن انية والمكر ، وقرر الكذب بلا أدنى تردد والغدر والسم  
 والاعتقال كلما كانت هذه الوسائل العنيفة نافعة .

والغرض الوحيد هو البقاء في السلطان بأى ثمن كان وان النجاح  
 ليرر كل انتهاك للحرمان .

واذا كان مكيافللي يهدر اتملق فذلك لانه خطر بستر حقيقة الحال  
 من الشؤون ، لا لانه يكذب بل لانه يعمى ويوشك ان يهلك . ولاجل  
 ان توصف هذه السياسة بكلمة واحدة يقال انها العبقرية انصرفت الى الشر .  
 امران يدهش المرء لهما في مكيافللي ، انه استطاع ان يقف ملكات  
 نادرة كملكاته على نظريات بغيضة كنظرياته ، وأن يعقلا بحسب نفسه وضعيا  
 استطاع ان يتعلل بمثل هذه الأوهام الفارغة ، كأن التاريخ لم يعلمه شيئا  
 قط لاهو ولا الضمير . فلم يفد من مثل قطاع الطريق هؤلاء الذين سعدوا

لحظة وعما قليل لحقهم أعقاب العادل . هو لا يرى أن السعادة القائمة على  
الحيانة هي أقرب الأشياء زوالا، وإن النجاح الذي يزعم أنه يضحى له بدل  
شيء ، بالإنسانية ، بالفضيلة ، بالدين ، لا يشتري بهذا الثمن . هذه السياسة  
هي حينئذ من السخف بقدر ما هي عليه من البشاعة ، ويمكن الاعتقاد بأن  
مكيافلي حين يصدع بها تعروه تلك اللوثة وذلك السكر الذي يقترن  
بالجناية دائما . على أنه لا يرى من هو هذا الذي يمكن أن تنفعه هذه  
التعائيم . فليس بالأشرار حنجة إلى أن يعلموا، فشهواتهم الجامحات وفرص  
الامكان هي معلومهم معدوموا انظير . وليس مكيافلي في ظاهر الأمر هو  
الذي كونا افلنتوا . قال روسو في بعض مغالاته في الاشكال عند ما كان  
يحصل معنى لباكون : ان «الامير» كان ينبغي أن يكون كتاب الجمهوريين  
( عقد الاجتماع ك ٣ ب ٦ ) وان أصدقاء الحرية لم يكونوا لينتظروا هذا  
الكتاب لينفضوا الطغاة ويعاقبوه . فلم يعن « الأمير » على خلاص إيطاليا  
على رغم أمنيته الوطنية . والرجال الذين يكون لهذا الكتاب أن يتوجه  
اليهم ويرضيهم هم الأشرار الذين يصفهم والذين لا يحسبون أنفسهم  
جديرين بدراسة ولا باعجاب .

ليس معنى هذا أن « الأمير » لا يحوى إلا هذا السم الزعاف . كلا،  
فإن عقلا حكيما وحازما يستطيع أن يفيد منه كثيرا ، يتعلم منه كل ما تقتضى  
الشئون من النشاط والعناية والأصرار وكل ما تستطيع ارادة الانسان أن  
تعارض به صروف القدر . فلا يلزم ذلك إلا ابدال الغرض : ضع الخير  
مكان النجاح فيصبح عدد كثير من نصائح مكيافلي صوابا ونافعا . فإنه هو  
نفسه كان ذا دربة بصيرة بالشئون ، ولما أنه لم يكن قط أميرا كان تبريره  
الاثم أقل من المزايا التي تجعل الرجل بحق رجل دولة .

عندما يمضى المرء من « الأمير » إلى مقالاته على عاشورات تيتوس  
لويوس يشعر بيسر في التنفس ، يترك سياسة القتل والغادرين إلى سياسة  
أكبر شعوب الأرض . ولو أن طريقة مكيافلي لم تتغير ولو أن المبادئ  
توشك أن تكون هي بذاتها فإن الأثر العام لذلك الكتاب مختلف جدا . ولا



عناء في فهم ذلك : فمتى كان الأمر بصدد نجاة رومة ، المدينة الخالدة ،  
أمكن ان تكون جوامع الكلام في مجلس الشيوخ أحيانا كلمات الامراء  
الصغار الذين كان يصنع لنا منهم مكيافلى أشنع الصور . كانت عظمة  
الغرض وجلاله يبرران الى حد ما الوسائل المناقضة لادب السلوك في أعين  
أولئك الذين كانوا يستخدمونها . فيمكن ان يقال عند القناصل والدكتاتوريين  
« سلام الشعب يحو اقانون » ولكن هذا لا يمكن ان يقال على سيزار  
برجيا . لاشك في أنه لا يسمح لاحد بانتهاك قوانين الادب ولو كان ذلك  
لاجل سلامة أمة . فأولى من فقدان مبدأ أن تترك المستعمرات تهلك . غير  
أن الوطنية تقيم عذرا لكثير من الضلالات وكثير من الجنايات عند القضاة  
العاميين . على ضد ذلك أثرة الفرد ومنفعته لم تكونا أبدا الا عللا سافلة  
لانه ليس ممكنا ، على رغم ما يرى مكيافلى ، أن يكون للمرء أغراض نبيلة  
حينما لا يكون الامر الا بصدد ذاته .

لمكيافلى فضلان كبيران في « المقالات » . فبدىا تبرز فيها في أمر مواد  
الحكومة على حسب ما تقدم الحوادث ، النتائج الطيبة لتجربته الشخصية  
ونظرات عبقريته في تصريف الشئون . ونظرا الى أن قرارات مجلس  
الشيوخ والشعب الروماني في كثير من الامر توحى بها احساسات المروءة ،  
ونظرا الى جسامه الحوادث ، كان مكيافلى يضع نفسه بلا عناء في المستوى  
السامى للبطولة والفضيلة والحكمة ولا يدع ذلك الاصل المحزن الذى  
انتزعه من سياسة زمانه يظهر الا من بعد بعيد . وثانيا يفسر حوافز الدولة  
الرومانية والمعنى الحقيقي للحوادث التاريخية بحصافة عزت عن الشبه .  
انه يدين بجزء من غير شك الى فولوبيوس الذى هو أول من ألقى بنظراته  
العميقة في حنايا ذلك البناء العجيب . لكن فولوبيوس ان يكن هو مخترع  
هذا النمط فانه لم يطبقه في كل امتداده فان مصائر رومة لم تكن بعد قد  
تمت حين كان يكتب فولوبيوس ، ولو أنه كان يتوقع الاضمحلال انقريب  
فلم يك أمامه الا مشهد الظفر ولم يك أمامه مشهد السقوط الذى كان  
يتوقعه . لقد كان مكيافلى على علم تام بالحوادث استخرج منها أنفس  
الدروس . فان التاريخ مفهوما على الوجه الذى كان يفهمه به مدرسة سياسة

تُكاد تكون معصومة اذا كان الطهر الأدبي للعقل الذى يدرسه مساويا  
لنفوذ البصر الذى يشاهده . فلم يكن على منتسكيو أن يفعل كبير شيء بعد  
سلفيه . فان تقديراته لعظمة الرومان واضمحلالهم هى ملخص وشرح معا  
لفولوبيوس ولكيافيللى فتح فولوبيوس الطريق فوسعها لكيافيللى كثيرا بأن  
اتخذ «عاشورات تيتوس لويوس» نموذجا له . فلم يكن على منتسكيو بعد  
الا أن يتبعها كليهما . بأن يطبق ، مع تخرج فى النمط وفى الترتيب ، على  
تاريخ رومة كله النظرات التى كان هذا يقصرها على الحرب الثانية مع  
قرطاجنة وكان ذاك يقصرها على رأى تيتوس لويوس ، على القرون الاولى  
للجمهورية .

لاشك فى أن مكيافللى وقد استوحى قواعد مجلس الشيوخ الرومانى  
قد أظهر أنه مستقل جدا فى أمر الديانة : فهو يعالجها كما يعالجها رجل  
سياسى فحسب ولا يتردد فى أن يخضع السلطة الروحية للسلطة الزمنية .  
ولم يكن لهذه المسألة من الخطر عند الفلاسفة الأقدمين مالها من الخطر فى  
الأزمان الحديثة . فلم يحفل الفلاسفة القدماء بتنازع هاتين السلطتين لان  
ذلك لم يوجد قط فى الدولة . فاختصت القرون الوسطى بمشهد هذا  
الانقسام الفظيع الذى يرتبط مع ذلك بأسباب ما أعمق غورها . لكن فى  
آخر القرن الخامس عشر كان من النادر أن تكون هناك عقول مستتيرة فى  
هذه النقطة تضاهى فى استنارتها عقل مكيافللى ، فهو من أوائل من انحازوا  
الى السلطة السياسية وأيدوا الحق فى حل هذه المسألة . ولم تتخذ الكنيسة  
فى أمره بل كان مؤرخ فلورنسا من أبغض أعدائها اليها وأهيبهم عندها .  
زد على هذا أن مكيافللى كان يعزو الى البابوية تفرق ايطاليا انذى أضربها  
ضررا بليغا . فان البابوية ، على رأيه ، هى التى أسلمت الوطن المشترك  
الى اغارة الاجنبى ، ولم يك لوم هذا الوطنى الا حقا مرا ، وكان يظهر  
استقلاله فى رأى وقتئذ الحادا ومسبة . ومن هنا كانت النماذج التى لم  
تنقطع الكنيسة عن الصاقها بذكرى ذلك الذى صدق حكمه عليها ولامهالوم  
الحر المخوف جانبه .

ان ما هو متار للاعجاب في مكيافللى بلا فيد هو اسلوبه . ان مقادنه على « العاشورات » لم تكن في الحق مؤلها حسن التاييف جدا فانها تليسه النظام والنمط العلمى . و « الا مير » عينه ولو انه احسن نظما ليس بمنجاة من كل نقد : لكن اذا دن المجموع ليس مما لاشين به فان التفاصيل قد بلغت درجة العلمان . لكل من افلاطون وارسطو ومنتسليو وفولوبويس وشيشرون طريقته وعظمته . ولكن لا سلوب لكل منهم عيوبه : فاسلوب افلاطون مع انه معدوم التظير لا يمكن ان يكون صورة للعلم . واسلوب ارسطو تعليمى فوق ما ينبغي . واسلوب منتسليو براق اشد مما ينبغي وليس عليه دائما مسحة الرزانة وفولوبويس له في غالب امره جفاء الامرة بل جفاف انتكف . واسلوب شيشرون ادبى ورشيق اثر مما ينبغي . اما مكيافللى فله وحده الاسلوب الحق لسياسة والتشئون العامة جمع بين البساطة والاحكام والبيان والايجاز والحرقة . انه اشد احتفالا بالا شياء منه بالالفاظ . ورجل الدولة لا يستطيع ان يتخذ أسلوبا خيرا منه . فمبادنه لاتساوى شيئا لكن الاسلوب الذى تلبسه حسن جميل .

وان ما ينقص مكيافللى على الخصوص هو تلك المعانى العامة، انه يهدرها ليس في النظريات التى لا يكاد يهتم بها فحسب بل على الخصوص في العمل، ينبغي في رجل الدولة انذكى حقا ان يستلهم الظروف ، ولما انه يرى دائما في التاريخ النتائج أعيانها تنتج من وسائل متخالفة جد التخالف فهو يرفض كل القواعد الجامدة باعتبارها خطرة . فهذا السلوك وهذا السلوك الآخر كلاهما حسن عنده وانه ليقيم الدليل بالمثل القارع لاسقيفيون وأنيال على أن الكيوف الأشد تضادا يمكن أن تأتي بنتائج متماثلة على الاطلاق .

وأية كانت مزايا مكيافللى فان ذلك لا يمنع من أن سياسته معيبة بحق كما أن العار يبقى باسمه لاحقا . فكيف يسقط مثل هذا العقل في هذه الضلالات المحزنة ؟ كيف أن نظرا صادقا ينكر النور الحق الى هذا المقدار ؟ يمكن أن يكون لذلك سببان : الاول فساد القلب الذى تكون قد أنتمه عادة الأعمال والذى كل ما حوله كان يؤتبه المثل الذى لا يغالب . والثانى نمطه الذى هو لم يخترعه البتة ولكنه غلا فيه الى النهاية . فان النمط التاريخى



الذى اتخذه افلاطون مع اتحفظه ان قد ادى بارسطو الى بعض نتائج غير محموده . هذه النتائج هي اشد سوءا ايضا في مؤلف فولوبيوس الذى بان يعتقد ان المال في الدستور الرومانى . وشيرون بفضل تحمسه لا افلاطون يخفف من هذه الميول الخطرة مع انه يقصد فولوبيوس ومتسديو اذ يرخى لنفسه العنان في هذا النمط يتعثر اثر من مرة . رئيس لميافلى في هذا السيل من لجام . هو لا يريد ان يرجع ولا يامن الا اياه . ولا نه يفسره بجذوق عجيب يريد ان يجعل منه المذهب الا على التوحيد . والتاريخ يقدم امثلة بينة التخلف ، واذا ان النوعى لا يؤتى المرء ما به من تميز لان عرضه لا شد العثار . قد يعجب اناس بمثل سينار برجيا لما يعجب سائر الناس بمثل تيتوس ومرك اوريل ، يعبدون الجناية لا نها ظفر ويحتقرون الفضيلة المغلوبه ، ويستخدمون الذنب لما يستخدم بنو الانسان الصدق ، وينلهون بانغدر وبالفسوق لان تاريخ الماضى كثيرا ما يذكر ضروبا من النجاح قد تمت بهذا الثمن الحقيق . فالابا اسكندر السادس هو شخصية تاريخية تمثل ريجولوس او فيصر سواء بسواء . وما دام قد نجح فهو اعظم منهما . هاك هو الجد الاخير الذى اليه يفضى النمط التاريخى . واذا كان افلاطون كاد بكل كل شىء الى العقل فهو اشرف الكتاب السياسيين . ومكيافلى الذى وكل كل شىء الى التاريخ هو اقلهم ادبا واكثرهم فسادا ، وهذا مثل مخيف ليس لامرى ان يحاول اتباعه وسيبقى على التحقيق وحيدا وعلى الدوام بغيبضا .

في القرن السادس عشر لا يعد العلم السياسى كتابا واحدا صالحا . فكتاب بوداين الذى كان له في زمانه اسم كبير ليس الا صدى خافتا للنظريات القديمة ، وينسب نجاحه على الخصوص الى انه كتب بلغة عامية . وفي القرن اتالى ليس بين الفلاسفة الا هيز واسبنوزا هما اللذان اشتغلا بالسياسة . وقد هاب باكون وهو رجل دولة سنين طوالا ان يقرب موضوعا كان يعرفه جق المعرفة . لكن مخزيات حياته العامة تدل على ماذا كانت مبادئه ، فليس للتخلف ان يأسف كثيرا لصمته . اما ديكرت فقد امتنع دائما عن ان يعالج السياسة . ليس ذلك بأنه تنقصه الشجاعة حتى تحت حكم

ريشليو ، وليس لأنه ينكر أهمية هذه المواد ، وليس لأن قلبه قد برد من لبثه في أرض اجنبية ، لكنه يعيب على « تلك الامزجة المخلطة التي لاتعدي ، وهي ليست مهياة لا بالمولد ولا بالثروة لمزاولة الشؤون العامة ، أن يخطر في بالها شيء من الاصلاح الجديد . وربما كان ديكرت يؤثر الا ينشر نمطه ومؤلفاته على أن يظن به مثل هذا الجنون . فاذا كان يشرع في أن يكتب « القواعد التي ينبغي ملاحظتها في الحياة المدنية فقد لا يرى نفسه أقل تبجحاً من ذلك افيلسوف الذي كان يريد أن يعلم واجب القائد بحضرة أنيال » . ومع ذلك هو يرى في السياسة الاعتماد على التجربة أولى من الاعتماد على العقل « لأنه يندر أن يعامل المرء أشخاصا كاملي العقل وان خير النصائح ليست في الأغلب من الأمر أسعدها نتيجة » . ومع اجلاننا لديكرت وبرغم الاحترام والاعجاب للذين تستأهلهم عبقريته الشريفة فان تلك المبادئ ليست خليقة بنفسه الكبيرة . فلم يكن أفلاطون ولا أرسطو ولا منتسكيو بعد ذلك رجال دولة أبدا ، ومع ذلك فهم أساتذة العلم . لقد استخرج مكيافللي من مزاولة الاعمال ابشع النظريات التي تخزى ذكرها . فليس اذا ضروريا أن يكون المرء في الحكومة لأجل أن يجيد الكلام في السياسة وفي الغالب أن العمل في الحكومة من شأنه أن يكون خطرا على العالم . فان فولوبيوس وشيشرون مع احتفاظهما فيها بشرفهما وطهارتهما لم ينعلما منها شيئا كثيرا .

أما سياسة هبز فهي معروفة . هي نظرية للاستبداد وتبرير له . ان هبز ليصدر عن أشد المبادئ بطلانا في أمر الطبع الانساني الذي لم يوجد ملاحظته ، يستخرج منه مجتمعا مشوها لاتوجد فيه الحرية التي نكرها في الانسان وأساء التعبير عنها ، وفيه السلطة المطلقة لفرد تحكم بلا رقابة وبلا حدود . انه يعيب بحدة على أرسطو أنه قرر أن الانسان حيوان اجتماعي . والحالة الطبيعية للناس فيما بينهم ، اذا صدقنا الفيلسوف الانكليزي لبني الانسان ، هي حالة حرب . فانما الخوف هو الذي ألف الاجتماع ، وليس الا الخوف هو الذي يحفظه . ذلك بأن الناس لما بهم من خوف بعضهم بعضا قد اجتمعوا ولما أن لهم دائما ميلا الى أن يمزق بعضهم بعضا حتى في

الحياة الاجتماعية كان السلطان انذى يزعمهم ويلزمهم انظام لايمكن الا أن يكون أشد قوة . وكأنا اذ نسمع هذه القواعد المنكرة نرى الملك مكلفا بأن يحرس ويقود حيوانات مفترسة . وما نرى الا أن قلب هبز يستحق أن يرثى له اذا كان هذا هو كل ما استخلصه من تجربته وتأملاته . ولا عذر له حتى من مشهد الحروب المدنية التي حاقت بـسلاده وقتئذ . فمن شأن الفيلسوف أن يسمو بنفسه فوق الحوادث ولا يتركها تخاف هولها ، وواجهه أن يقدرها قدرها ومن الشئ الغريب أن هبز لم يتفهم أحداث زمانه حتى انه لم ير أن الاستبداد الذي طالما نادى به هو وحده الذى سبب كل اضرار الوطن والذى قضى على حياة شارل الاول . كانت انجلترا فى ذلك العهد أكثر بلد حرية فى أوروبا وان تكن أشد اضطرابا . وكان أكثر من عرض ينبىء منذ ذلك الوقت بدستور سيجىء عما قريب يحمل السلام والقوة للمجتمع الانجليزى ، وقد مات هبز قبل ثورة ١٦٨٨ بعشر سنين تقريبا، تلك الثورة التى لم تك نفسه تحدثه بها .

ولقد شرف هبز عند الناس باستقلاله فى الرأى حين قرر صراحة سيادة السلطة . المدنية على السلطة الدينية . أما هذا التنبيه فحق وأما فضل هبز فلم يزد به شيئا . فقد كانت هذه المسألة جديدة فى زمن مكيفلى ، وكانت جدتها أقل من ذلك بكثير فى القرن السابع عشر بعد انتصار « الاصلاح الدينى » وبعد امثال لويس الرابع عشر وكثير غيره من الملوك . على أن الفضل كان يرجع الى انجلترا أكثر من أى بلد آخر فى صوغ هذه النظرية صوغا دقيقا ما دام أن فى انجلترا وقبل هبز بقرن كان هنرى الثامن هو الاول بين الملوك الذى جمع فى يده بين السلطين وأقام نفسه بابا لمملكته . لقد أبان الباحثون من أين جاءت ضلالات هبز<sup>(١)</sup> . فسياسته وأدبه باطلان لانهما يستندان الى ميثافيزيقا وبسيكولوجيا باطلين أيضا ، وتمط هبز عقلى محض ولا يظهر للتاريخ أثر فيه . غير أنه يسىء استيحاء العقل . انه لايعرف أن يدرس النفس الانسانية بالانتباه الكافى وبالضبط المخلص . انه قد جمع من فلسفة باكون أصولا مشؤومة شرحها كما كاد يفعل بعد

(١) ر . السلسلة الاولى من مؤلفات كوزان ص ٢٤٥ وما بعدها .



ذلك تلامذة لوك وكندياك . فانه قد استخرج قبلهم بقرن من مذهب  
الحس كل النتائج الاجتماعية التي يحويها ، وقد أمكن بدون غلط تاريخي  
اعتبار سياسته متممة لمذهب الحس لهلفسوس وسان لمير ، فليعلم أهل هذا  
المذهب أن مذهب هيز متى قبلت مبادئه متخرج لا يقبل التفيد ، وأن هيز  
عدو للحرية مبین . فمذهب الحس اذن بين خصيتين في السياسة فاما أن  
ينكر مبادئه واما ، اذا أراد أن يكون منتجاً ، أن يبلغ الاستبداد بالضرورة  
دون أن يستطيع انتهرب من أي واحد من افراطاته . بأفلاطون وصل  
النمط العقلي الى تأسيس الحرية على قواعد من العدل لاتزعزع والى تحديد  
السلطات بحدود لاتجاوز . وبهيز يصل النمط العقلي الى نتائج على نقيض  
ذلك . لكن أفلاطون قد لاحظ على هدى أحداث العقل الانساني ونكرها  
هيز كما نكرها أستاذه باكون . وان سياسته التي لاتستخرج من التاريخ  
الذي يستهين به ولا من البسيكولوجيا التي يهمل أمرها هي سفسطة من  
منطق يسب سباً فاضحاً للطبع الانساني ، وليس به من الحق ولا من العظمة  
شيء ما .

كذلك توجه أمثال هذه العيوب الى اسفينوزا . فان مذهب في المجتمع هو  
محصل مذهب هيز تماماً ، ولو أنه يصدر عن مبادئ متافيزيقية مخالفة على  
الاطلاق ، فان اسفينوزا لاينكر الحرية في البسيكولوجيا ولم يك يجدها في  
الدولة . والسلطان الذي هو يتخيله وينقله الى المجتمع عوضاً عن أن يتركه  
الى الملك كما كان يصنع هيز هو على السواء استبداد جامع . حال الفطرة  
هي على رأيه أيضاً حالة حرب والصورة التي يتخذها من الانسان في هذه  
الدرجة الأولى الحقيرة بشعة ولو أنها صورة خيالية محضة . وملاحظة  
اسفينوزا للأحداث البسيكولوجية أقل أيضاً من ملاحظة هيز اذا كان  
ممكناً . فانسانه الطبيعي هو نوع من الوحش لايميز الخير من الشر لاعتقال  
ولا أدب له . أكثر من ذلك أن انسان اسفينوزا مع ارتقائه الى الحياة المدنية  
يظل منحطاً ميت الوعى في المجتمع كما هو في حال الفطرة ، تقوم السلطة  
العامة عوضاً عنه بما يجب عليه هو أن يفعله أو ألا يفعله ، وتقرر على جهة  
السيادة ماهو العادل وماهو غير العادل ، لأن العقل البليد للمواطن لا يستطيع

هو وحده أن يعرفه . وبحجة أن انفراد عاجز تلقاء الجماعة يقدمه اسفينوزا ، بلا قيد وبلا رحمة ، قربانا للسلطان الذي لا يدبر أمر الرعايا الا بالترغيب والترهيب .

وهو على هذا يسلم بالتقسيم الجارى من قبل للحكومات الثلاث . وفى كتابه السياسى الذى لم يستطع اتمامه كان يعول على وضع نظرية الملوكية والأرستقراطية والديمقراطية ، فلم يتم من ذلك الا الأولين . فالملوكية كما يتخللها غاية فى الغرابة ، تتصرف فى كل شىء فى الدولة وكل شىء ملك لها بما فى ذلك دور المواطنين التى تؤجرها بنقود معدودة . وفوق ذلك للملك مجلس يحدده كل عام ، ويكون هو كالمجلس الخارجى للمدينة التى روحها الملك . . والى جانب هذا المجلس الذى يدير الشؤون مجلس آخر للقضاء يستوفى أعضاؤه رواتب وظائفهم المهمة السامية من أموال المحكوم عليهم بالعقوبات . وليس للجيش رواتب فى أزمته السلام وأما فى مدة الحرب فهو يعيش على الأنفال التى ينالها من العدو . وعلى هذا المستوى تكون الأنظمة الأخرى للملوكية التى يحلم بها اسفينوزا ولا فائدة فى ذكرها . لكن ربما كان أغرب من هذا أن اسفينوزا يراها عملية جدا . فملوكيته خير من كل ماقد كان من الملوكيات ، وانها لأعلى عسلا من الملوكيات التى تتخللها الفلاسفة . فهو معجب بمؤلفه ، وعلى رغم تواضعه العادى يخصص بابا قائما برأسه ليقم الدليل على أفضلية نظرياته المقطوعة النظر . حق أنه يقف أحيانا متهيا أن يشير ابتسام قرائه ، غير أن هذا الاستبصار نفسه وان يك من الحصافة بموضع ليس من شأنه أن يدرأ الخطر الذى يخشاه الفيلسوف . وان اسفينوزا الذى يزدري التصور المجرد فى السياسة ولا يريد أن يرجع الا الى التجربة لا يرى أنه لا يقفو الا أوهام لاتليق بعقريته .

حينئذ لم يتقدم العلم السياسى خطوة واحدة فى القرن السابع عشر على يد هيز واسفينوزا أى مدرسة باكون ولا على يد مدرسة ديكرت . بل على الضد قد أضرروا به اذ جعلوه بغضا تارة وهزوا تارة أخرى . حتى بوسوى نفسه لم يقله من هذه العثرة . فان السياسة المستخرجة من الكتاب المقدس التى

عبيها فولتير بحق ليست الا نظرية الملوكية المطلقة . وربما لم يظن بوسوى الى أنه لم يك لي درس التوراة الا ليستخرج منها صورة سيده محسنة وتقريظا لاستبداده خلوا من الانصاف .

فى القرن الثامن عشر وبعد أصول القوانين بخمس عشرة سنة تقريبا ظهر عقد الاجتماع فجأة يعطى وجهة جديدة لعلم السياسة . فانه الى روسو لم يكن الا فى حيز النظريات فجعل منه سلاحا للثورة وآلة لها . لم يكن عقدا الاجتماع الا رسالة مستخرجة من مؤلف كبير هو «الانظمة السياسية» فلم يشرح فيها من مذهبه الا معنى واحدا . غير أن هذا المعنى كان أساسيا وان لم يكن كله جديدا ، وهو معنى السيادة . وقد كان أرسطو قد وضعه قبل المواطن الجنيفى بألفى عام وبالاتجاه عينه . وقد كان لوك قد عالجها آنفا فى مؤلف ميين ترجم قبل أن يظهر كتاب روسو بعشرين سنة فاستعار منه روسو مبادئه . فى محيط الديمقراطيات القديمة كانت هذه مسألة من البساطة بموضع وكادت لاتكون محلا للمناقشة . فان الشعب بجملته كانت له السيادة الدائمة التى لاجدال فيها ، وكان من الحرص عليها بحيث أنه لا يقصر أمره على أن ينتقم من الطغاة بل كان يتقى بواسطة التغريب كل الأخطار البعيدة التى كان يمكن أن تهدد سلطانه . كان الطاغية يستطيع أن يغتصب بالقوة والمفاجأة لكن سلطانه لم ينل أبدا أن يكون مشروعاً . أما سلطان الملوك فى الدول التى كانت قد احتفظت بهم فلم يكن الا نيابة مجردة . فكان الملك هو الحاكم الفرد الذى كانت سلطته ، وقد أقره الرعايا عليها ، يمكن دائما أن تنزع منه . وكان الاحتفاظ بها ضد رغبتهم نزولا عن الملوكية ، انه كان ينقلب من ملك الى طاغية ويعرض نفسه لعقاب ندر ما كان آجلا . جرى الامر على خلاف ذلك فى الازمان الحديثة . وتبعاً لعلل كثيرة وعميقة صار المعنى الحقيقى للسيادة نسيا منسيا . فان الملك لم يك ليتلقى سلطانه الا من الله وحده لايحاسبه عليه أحد أيا كان على ظهر الأرض . هذه النظرية ولو أن الثورات أكذبتها أكثر من مرة ولو أن بعض الفلاسفة قد فندوها مثل لا بويشى مثلا فانها كانت مقبولة على العموم ولم يجرؤ منتسكيو على مناقشتها فضلا عن ابطالها . وكان روسو قد وجد المدينة العتيقة بالجزء



لابالكل فى جمهورية جنيف الصغيرة ، وكان يرى أن السيادة فيها للشعب ، وكان يفتخر هو نفسه بأنه «عضو من السلطان» . بفضل ذلك وبفضل تدبره الذاتى وعسى أن يكون أيضا بفضل حبه للمشكلات ، قد أيد مذهباً قد كان له فى زمانه شىء من الغرابة مع أنه قديم وكله حق . ومن هنا أتت أهمية عقد الاجتماع على رغم الخطأ الجوهرى الذى بنى عليه والذى طالما قند فلم تبقى فائدة فى الإلحاح عليه بالتنفيذ من جديد . وانى لا أقصر على نظرية السيادة وأدع جانباً نظرية العهد البدائى الذى طالما بحث عنه عبنا روسو .

ان اعلان سيادة الأمة واقامة الدليل عليها فى القرن الثامن عشر وفى

عهد لويس الخامس عشر قبل الجمعيات العمومية (les états généraux)

بخمسة وعشرين سنة انما كان ضرباً من الجسارة والتنبؤ . لم يلحظ فى بادئ الأمر مدى هذه النظرية وظهرت تلك المبادئ الكبرى خيالية أكثر منها خطرة ومجرمة أكثر منها مشؤومة . فلم تبلغ درجة أن تكون مذهباً . وهى ولو أنها كان من شأنها أن تكون اعلاناً وانذاراً للسلطان وللشعب كادت تبقى عقيمة ، بل لم تثر مناقشة جدية . فان السلطان المستند الى ماض مقداره أربعة عشر قرناً لم يشعر بأنه قد أتى من ناحية كشف السر عن ضعفه . والشعب الذى يكاد لا يعد مدافعاً عنه الا روسو لم يشعر بأنه قد وجد من جديد صك سلطانه . لم يزد عقد الاجتماع روسو مجداً . وغاية ما فى الأمر أن أنصاره قد غلوا قليلاً فى الإعجاب به وأعداءه قد غلوا فى مهاجمته . لكن الأصدقاء والأعداء لم يشك أحدهم فى أن مبدأ الثورة وضع آنفاً ، وأن نتائجه لامحالة واقعة . حين جاءت الجمعية التأسيسية تضع يدها على السيادة القومية المقتضبة منذ ثلاث سلالات من الملوك ، وحين رتبت على الحق الاجتماعى مناقشتها الخالدة ، وحين حاولت الجمعية الثورية أن تؤسس بنياناً جديداً للسياسة - نال روسو من جديد ، وقد كان منسياً منذ آخرته الغامضة المحزنة ، من النفوذ ومن المجد ما لم يكن اجتمع له أبداً فى حياته وشاطر متسكىو آراء الرجال السياسيين الذين كان أشدهم عنفاً وأقومهم منطقاً منحازين الى عقد الاجتماع وكان أرجحهم عقلاً ان لم يكن أقواهم بصيرة بالأمور منحازين الى أصول القوانين . فكان هؤلاء الآخرون

يشبهون أن يكونوا هم الذين قد حلوا النظرية . وقد شاعت الجمعية التأسيسية ، ولو أنها غير مؤمنة بمتسكيو ، أن تستلهم على الخصوص نظرياته ، غير أن عملها الذى كان من شأنه فيما بعد أن يظهر من جديد كاسيا صورة أخرى لم يستطع أن يعيش الا سنة واحدة . على ضد ذلك الجمهورية مع الجمعية الثورية لم تضع دليلا للعمل الا النظريات الأصلية لجان جاك . وفى الحق أنها لم تكذب تلبث أكثر من الجمعية التأسيسية . وقد اضطرت السيادة القومية التى أتت من جراء الظروف أكثر مما أتت من ناحية افراطاتها أن تنزل عن عرشها من بعد سلطان قصير مداه وكثيرة آلامه الى يدى بطل كان يعترف بالآقل أنه تلقى عنها كل شيء ، غير أن هذا النزول المتبوع بهزيمة وخيبة أمل مدة ثلاثين سنة أظهرت أنها تعطى الحق لمتسكيو ، قد استبدل بعد نصف قرن من الاخطاء والكفاح بظفر حاسم لم يستتر شيئا الا من مبدأ روسو .

حينئذ يمكن انقول بأن روسو قد كان بشير الثورة وكان له الفخر فى أن شرح المبدأ الذى جعلها مشروعة قوية وباقية . واذا كان مبدأ السيادة القومية لايزال غير منظم بين ظهرانينا فانه منذ الآن لم يعد موضوعا للجدال وينبغى أن تعترف ديمقراطية أيامنا لجان جاك الذى تحسسها قبل وقوعها بقرن تقريبا ولو أنه لم يفهمها دائما حق فهمها .

انه معجب بالديمقراطية أيما اعجاب قال : «لئن كان فيها شعب للآلهة لحكم ديمقراطيا» . وهذا التحمس معقول جدا فعند فيلسوف يعرف للانسان كرامته وطبعه القدسى يجب أن تكون الديمقراطية ، نظريا على الأقل ، الحكومة الوحيدة الشرعية ان لم تك دائما حكومة يمكن تطبيقها عمليا ، غير أن هذا التمجيد لا يودى الى العمل فى رأى روسو فهو يسارع الى أن يعلن ، وربما كان ذلك لبقية فيه من بغض الانسانية « أن حكومة على هذا القدر من الكمال لاتوافق الناس » . (عقد الاجتماع ك ٣ ب ٤) وهذا قيد يحدد فى الواقع حدا غريبا من مبدأ السيادة القومية ، وربما كان يكون حكيمًا على هذا الحساب أن تنزع تماما من علم السياسة ، الذى لاينبغى أن يشتغل

بالاوهام ، نظرية الديمقراطية . حق أن أفلاطون لم يهمل دراسة الحكومة  
الارستقراطية ، وان تلك حكومة الفضيلة هذه ، كما كان يعنى ، كانت أقل  
امكانا من ديمقراطية جان جاك . غير أن روسو مع اعتقاده بصلاحيات  
الديمقراطية لشعب من الآلهة لا يقنط تماما من صلاحيتها للناس ، فهو لا يزيد  
على أن يضع شرطا واحدا هين التحقيق ، فعلى رأيه يلزم أن تكون الحكومة  
الديمقراطية صغيرة جدا حتى يستطيع الشعب فيها أن يجتمع وان يتمكن كل  
مواطن من معرفة الآخرين . اذن لا يخرج المثل الاعلى لروسو عن نطاق  
جنيف التى هى على رغم حريتها المزعومة أضيق من حدود المدينة العتيقة  
نفسها . وان روسو ليدع نفسه تنقاد لحبه للمدينة التى ولد فيها ، ولا يمكن  
أن يقال لوطنه ، ولذكريات مطالعته الاولى . وان جنيف التى يعجب بها  
ليقابل بها على الخصوص باريس واسبرته وأتينا التى لا يعرفها الا من  
افلو طرخس ، تلك الديمقراطيات التى كانت دائما تحت نظره ، وعلى هذا  
المقياس الضيق الناقص يريد ان يحمل سائر الشعوب الاخرى .

بل انه يذهب بعيدا فى هذا السبيل الذى اقتفى اثره فيه كثير من  
الكتاب فأضلهم حتى انه جاء بأسف للرق باعتباره قاعدة وركنا ضروريا للمجتمع  
عند الأقدمين . ومع أن هذه المشكلة فى نظره شنعاء فهو يميل الى الاعتقاد  
بأن الحرية المجهولة لدى الشعوب الحاضرة على رغم دعاويهم « ربما  
لاتماسك الا بتعمد من الاستعباد » (عقد الاجتماع ك ٣ ب ١٥) .

نتيجة أخرى ليست أقل بطلانا يستتجها روسو من مبادئه أو بالأولى  
من أوهامه ، هى أن يحظر على السيادة القومية كل نوع من النيابة فى اللحظة  
التى فيها شعب ينتخب نوابا يصبح غير حر بعد ، وغير موجود ، فان منتخبى  
الشعب ليسوا نائبين عنه ولا يمكن أن يكونوهم ، انهم ليسوا الا مبعوثين  
فلا يستطيعون ان يقرروا شيئا تقريراً نهائياً (المرجع السابق) كان هذا  
حقا فى أتينا وفى اسبرته وغيرهما بمعنى أن الشعب لم يفكر قط فى أن  
يوكل فى سيادته فى كل الشؤون التى كان يمكن ان يقوم بها بنفسه . لكن  
حتى فى هذه الجمهوريات التى لاتكاد تكون الا فى مدينة واحدة كان



لا يمكن للشعب ان يعمل كل شيء ، وان الحكام الذين كان يختارهم كانوا ينوبون عنه في كثير من الاحوال مهما يقل روسو .

لكن اذا كان هذا المبدأ الموضوع بكل سعته غير مضبوط بجزئه في حق الديمقراطيات القديمة ، واذا كان لم يمكن تطبيقه أبدا تطبيقا تاما فانه يصير باطلا تماما في حق الديمقراطيات التي كانت عبقرية روسو تتكهن بها والتي كان قلبه الجمهوري يتمناها لشعوب آخر غير شعب جنيف ، وعلى الخصوص فرنسا التي كان المواطن الجنيفي يدين لها بمجده وبأبوائه . أفكان محكوما عليها بالملوكية الى الابد؟ واذا كانت تكسر النير عن عاتقها يوما قريبا ، كما كان يدعوها اليه روسو ، فأى شكل من الحكومة تتجه اليه ان لم يكن الى الديمقراطية؟ هذا هو ما كان يشعر به روسو قبل وقوعه : كان يمكن أن يقول لنفسه ان مبدأ المزعوم الذي كان يرفض كل نيابة في السيادة لم يكن الا ضلالا ، أكان بالمصادفة يفكر في تقسيم فرنسا الى جمهوريات صغيرة متحدة؟ أم كان يرى أن يقطع الوحدة القومية أجزاء لا يكون أى واحد منها أكبر من مقاطعة جنيف أو أتين أو لكونيا ؟ ما كنت لأريد أن أتهمه بمثل هذا الحلم ، غير أنه كان يشغل نفسه كثيرا بدراسات الاتحادات ، وهو موضوع جديد ، على ما يقول ، ولا شك أن عبقريته المغامرة لم تكن لتتردد في أن تأتى فيه بالبدع حتى التي هي محل للجدال . (تعليق روسو في آخر الكتاب الثالث الباب ١٥ من عقد الاجتماع وتعليقات الكونت داتريج) .

بين اذن أن روسو وهو يدعو الى مذهب السيادة القومية لم يكن ليؤمن قط في شأنه بما ينبغي أن تؤمن به الامم الحديثة ، ولم يك ليرى كيف كان يمكن تحقيقه عما قريب . لاشك في أن للنيابة مساوى . انها ليست دائما حتى في أوقات الشدة من حياة الشعوب الترجمان الصادق لارادات من استأبواهم . غير أن النيابة ضرورية ، وليست الحال الراهنة في السياسة هي وحدها التي تبررها ، وما دامت طبيعة الاشياء لم تتغير فلا محيص عن النواب وانهم على العموم خير من الذين اتأبواهم ، على أن السيادة كما قدرها روسو لاستتنب بمعنى انها كالحرية ليست قابلة لان يتنزل عنها ، وان الثورات

هناك دائما لتثبت لمن لا يفهم أن الشعوب لا تنزل عن عرشها أبدا ، لكن  
اهدأ النظام النيابي الآن انما هو جحود للاحداث الأبين ماتكون، وارتقاء  
بحجة عدل بمحال ، في أضغاث الأحلام وخطر مايكون من الاوهام •

لقد جاء روسو بتمييز عادل جدا ونافع جدا خير مما أتى به أي امرئ  
قبله بل بعده أيضا ، وهو التمييز بين السيد وبين الحكومة التي يسميها أيضا  
الامير ، هذا التمييز أساسى وهو ينتج طبعاً من نظريته في السيادة ، وقد  
كان في الجمهوريات القديمة يكاد يكون مستحيلاً : فان الشعب الذى كان  
هو السيد يحكم بذاته ولا يعترف ، على أكثر مايكون ، الا بحكام قابلين  
للغزل وللمدة قصيرة ، فكانت الحكومة والسيادة تتحدان ماكان لاجد أن يميز  
بينهما ، أما أفلاطون فانه لم يتكلم فى ذلك . وأرسطو على رجاحة عقسه  
لم يضع لنفسه هذه المسألة الا ليسى حلها . ومع أنه كان يعرف السيادة  
الحقيقية، وكان يضعها نظرياً فى العقل وعملياً فى الأكثرية، فلم يتردد البتة  
مع ذلك فى القول بأن الحكومة هى سيدة الدولة ( على الخصوص كـ ٣ بـ )  
ف ١ ) . ومتسكيو يركب الخطأ عينه فلا شئ فى مؤلفه الكبير يدل على أن  
عنده الملك الذى يحكم ليس هو السيد الشرعى للدولة ، واما روسو فهو  
وحده الذى يرى الحق ويعرف أن يبرزه فى بيان لا يدع محلاً للابهام ••  
الامير، الحكومة أيا كان شكلها ، بل أحياناً القادرة على كل شئ ، ليست  
أبدا الا مندوب الشعب ، يعزل بإرادته وهو مسئول أمام عدالته التى هى  
سيدة وان لم تكن معصومة . يقول صريحاً ان الحكومة كانت مندمجة بغير  
وجه فى السيد الذى ليست هى الا وزيراً له ، كان يمكن ألا تستساغ  
هذه النظريات فى عهد لويس الخامس عشر لكنها قد كانت غاية فى الحق ،  
ولم تمض خمس وعشرون سنة حتى جاءت الجمعية التأسيسية تنفسه  
فجعلت للملوكية التى كانت تحسب نفسها سيدة مكاناً تبعياً صرفاً لم يك  
ليتغير من ذلك الحين . واليوم أصبح اعتقاد أن الحكومة هى السيد خطأ  
لم يعد بعد جائزاً حتى عند أشد العقول عماية . فليحتفظ روسو بمجد أنه  
هو أول من يجلو كل غموض فى هذه النقطة الاساسية •

نظرية أخيرة لا ينبغي أن تسمى لعقد الاجتماع وإن كانت محلا للمبالغة أحيانا ، وهي مزية الأسلوب . حق أن روسو لم يكتب أبدا بما هو أشد قوة وأعدل قصيدا ، لكنه لم يستطع أن يتخلص ، حتى في موضوع السياسة من بهرج الأسلوب الذي كان يحمل عليه حتى قصصه . وعلى رغم الضبط العام للمعاني يستروح المرء منه روح البليغ أكثر من روح رجل دولة ، ويرى حينما يقرأ مكيافللي أن روسو لم يكن أبدا ليتعاطى الشؤون العامة وأنه إذا كانت تنقصه البساطة فذلك على الخصوص لأنه تعوزه التجربة . على أن كتابه أحسن تأليف في مجموعه من الأمير أو «المقالات على العاشورات» لكن على رغم هذا الترتيب المنظم المتسق يسوده نوع من التردد ومن الاستيثار يبرز من تحت مظاهر الشظف . وعسير ألا يعرف المرء هذا التردد متى كان لم ير بنفسه الواقعات التي يتكلم عليها .

منذ ظهر عقد الاجتماع لم ينتج العلم السياسي أثرا عظيما وإن يكن قد أخرج مؤلفات يعتد بها بل مؤلفات مشهورة . فلا تزال الديمقراطية التي أعلن روسو مبدأها تنتظر من رجل عبقرى نظرية كاملة . وربما يتفق أن تنمو في عدة قرون ويمر بها كثير من المحن قبل أن تتمكن الفلسفة من أن تتلقى من التاريخ مواد كافية لاحسان فهمها .

هنا نحن أولاء نصل بعقد الاجتماع وبالنظرية الحقة للسيادة الى منتهى غاية الأزمان والعلم . فالذهاب الى ما وراء ذلك مغامرة بالتكهنات انتم ربما لا يقرها المستقبل . ولكن دون أن نسبح مع الوهم يمكن أن تتساءل ماذا يجب على علم السياسة أن يصنع بعد مثل ذلك الماضي المجيد ؟ وما هي الفوائد التي يستطيع اسداءها للمجتمعات في حالة التنور والتمدن الحاضرة ؟ تلك خدمات عظيمة القيمة وحسب من يشك في أمرها أن يذكر التأثير البصايق الذي أثره في مصائر بلدنا «أصول القوانين» و «عقد الاجتماع» بصرف الكلام عن ذلك التأثير غير المباشر الذي كان لهما في مصائر أوروبا المستتيرة أو الخاضعة لعبقرية الديمقراطية الفرنسية . فلم يكن العلم السياسي ، في العصور القديمة ، أخصب إنتاجا ولا أجدى نفعا ولو أنه كان أعظم مما هو



الآن . ففى أيماننا ليس له البتة أن يبطىء فى أعماله التى يعينها تقدم العلوم الاقتصادية ولا ان يشك على الخصوص فى فاعليتها .

فبدىا هو منذ الآن واثق أشد الثقة بالنمط الذى يجب أن يتبعه : أخلاقى قبل كل شىء عند أفلاطون وشيشرون ، وتاريخى عند أرسطو ومنتسيكو ، وعملى عند فولويوس ومكيافللى ، ومنطقى محض عند هيز واسفينوزا وروسو ، فهو بذلك لشد ما يصر اسبل التى يسلكها بلوصول الى الحق والسبل التى يجب أن يجتنبها ليتقى الوقوع فى الضلال . ان دراسة النفس الانسانية هى أولى الدراسات التى ينبغى ان يقوم بها وأهمها جميعا فانه بواسطة البسيكولوجيا يستكشف المبادئ الخفية التى بمساعدتها يمكن أن يفهم بقية تلك الدراسات ويديرها . فان البسيكولوجيا المنظمة الواسعة المحققة كما ينبغى بعد تعاليم أفلاطون وبعد تعاليم ديكرت والمدرسة الايقونية . بله تعاليم المسيحية يمكن أن تؤدى الآن الى نتائج معصومة من الخطأ ، فعلى آثار أمثال هؤلاء الأساتذة وبمساعدة المشاهدة اليقظة يصبح الخطأ محالاً ، فان يك طبع سعيد الطالع يجىء فيجمع بين مواهبه وبين مقتضيات العمل ويضيف العبقرية الى سلامة انقياد يمكن أن يرجى استكشاف وتقديم جديدان . ان معرفة نفس الانسان فى كل عظمتها ، فى كل حوائجها المشروعة ، فى كل واجباتها ، فى كل حقوقها المقدسة غير القابلة للنقد ، تلك هى الشرط الاول الأعلى الذى يجب على السياسى الحق أن يستوفيه ، فمتى أعوزه ذلك الشرط فلا يكاد ينفعه غيره فى شىء حتى لو أضله عنه فى الحنايا الملتوية التى يضل فيها مثل عبقرية مكيافللى . بدون البسيكولوجيا لاسياسة حقة . بدونها ليس الا الضلالات الشنيعات التى لاعلاج لها . غير أنه لاتكفى معرفة النفس الانسانية فى ذاتها وفى كل كرامة طبيعتها الشريفة فان انسان البسيكولوجيا ليس حياً أو على الاقل ليس فاعلاً ، وان الفعل والحياة لخاضعان لضرورات لاصارف عنها كثيراً ما تسقط معها النفس الانسانية مهما كانت جميلة فاضلة كل الفضل . لاأريد البتة أن أتكلم على الجرائم وانتهاك الحرمات التى يرددها التاريخ . لكن دون أن نخرج عن أنفسنا ودون أن نلجأ الى مثل آخر غير هذا الذى يشعر به كل مناشد ما

يصعب أن نوفق بين أعمال سلوكنا وبين نصائح عقلنا وأن نطابق بين عيشتنا وبين الهامات ضميرنا . هذا التنافر الذي كثيرا ما يضطرب له الفرد يحدث أشد عنفا وأبقى أمدا في الشعوب ، في الانسانية ، والفيلسوف الذي يظن أنه يحقق بلا عناء في دنيا الخارج كل ماقيه في دنيا نفسه الصافية الطاهرة يرتكب خطأ قد يكون شريفا ولكنه خطر . انما دراسة التاريخ هي التي ستقيه اذا هو عرف أن يفهم التاريخ كما قد فهم قلبه هو وأن يجنى منه الأصداء المفيدة كما قد تلقى الصوت الحفى المعصوم الذى يتكلم فى صدره اذن فدراسة التاريخ تفيد فى مراقبة البسيكولوجيا وحدها بحدود . فان أحدهما يعلم الحكيم ماذا يجب أن يكون عليه الانسان ، والاخر يكاد يخبره بما كان عليه الانسان خبرا أكيدا أيضا تقريبا وماذا عسى أن يرجى منه على حسب الأزمنة والأمكنة ، ليس الغرض أن نحلم للانسان بكمال ممتنع وبسعادة لا يستطيع بلوغها ، بل الغرض أن نقوده بالبساطة الى غرض يمكنه أن يبلغه وبطرق فيها يمكن لتقديمه الضعيفتين أن تحملاه . وان هذه المهمة محدودة على هذا الوجه هي مازالت من السعة بحيث لا يطبق القيام بها الا العبقریات القوية ، وانها من الجمال بحيث تستهوى أكرم القلوب .

حينئذ يجب على علم السياسة أن يستند الى البسيكولوجيا والتاريخ معا ، يستعير من تلك مبادئه ومن هذا أمثاله جامعا اياهما على قدر مضبوط ، يدع لكل منهما كل قوته وكل منفعة مستعيرا من أحدهما ومن الآخر ما بهما من نافع ، ومن المثل الأعلى والممكن ، مجتنباً ما فيهما من الخطر سواء أكان خيالاً أم تجريباً . وبكلمة واحدة يعادل بينهما فى توافق علمى خصب . لاشك أن فى هذا مطالبة للفيلسوف السياسى بشئ كثير . وربما كان ذلك خيالا غير قابل للتحقيق من صنف آخر ، لكن مع ذلك حينما يعرف ماذا فعل أفلاطون وأرسطو ومكيافلى وحتى منتسكيو أيضا فى أوقات أقل ملاءمة يكون من الخطأ أن يقنط من العقل الانسانى . فليس ممتعا أن يأتى رجل ما سعيد يوما ما يجتمع فيه هو وحده ، وبفضل أسلافه ، كل الخصائص المبعثرة التى جعلتهم محلا لتقدير الناس واعجابهم . ذلك الرجل أيا كان

سيكون له ذلك المجد الذي يحاوله الحكماء ، فالى الآن لا يزال ينتظره فحل  
شاغر في تاريخ الفلسفة وفي حسن تقدير الشعوب .

واذا كان بين الامم الحديثة أمة تستطيع أن تدعى بحق حيازة قصب  
السبق فهي أمتنا . فلها ضمان من ماضيها ولا يزال الى الآن لا يرى ماذا  
تستطيع بقية أوربا أن تضع بجانب متسيكو وروسو . فان الارض التي  
حملتهما كليهما لم تجذب فيما هو الظاهر ويستطاع أن ينتظر منها أن  
تخرج من الثمرات ما ليس أقل جمالا ، سبب آخر أرجح وزنا للرجاء هو حال  
المجتمع في بلدنا . فنظامه الاجتماعي لا يضاهيه في انكمال مثل في بلد آخر  
وحقوق الطبع الانسانية ليست مفهومة ولا محترمة بأحسن منها فيه ، ولم  
تك النظريات الجوهرية لتصادف حلا أحسن مما كان في فرنسا . وان  
ثوراتنا مهما كانت مؤلمة قد كانت ارتقاء لم يقصر نفعه علينا بل تعدانا الى  
سائر البلاد ، وبمصاصنا تربط بجزئها الاكبر مصائر المجتمعات المتعدنة .  
والفتوحات التي يفتحها عندنا العلم السياسي هي فتوحات عالمية ، ومن المحال  
ألا يحرك مشهد هذا المجتمع العجيب عقلا كبيرا ويعلمه أن يحسن ادراكه  
وتفسيره الا أن تقف فرنسا في سيرها والا أن تتخلى عن رسالتها التي  
عينتها لها العناية الالهية فيما يظهر . ففي هذا المشهد أحد الينابيع التي  
تستلهم منها فكرة الفيلسوف . فان ديمقراطية أتينا ، على رغم عيوبها ، ظالما  
أضاعت السبيل لأفلاطون الذي كان يراقبها عن كثب ، واذا كان ميكافلي  
قد عرف حق المعرفة الوسائل العملية في السياسة وهو يفسدها فذلك لانه  
كان أمامه مثال الجمهوريات الايطالية التي أضلته السبيل ، واذا كانت فرنسا  
في القرن الثامن عشر قد أنجبت متسيكو وروسو فذلك لان المجتمع  
الفرنسي كان لا يزال خير المجتمعات وأشدّها تقدما ، ولو أنه استدعى كثيرا  
من الإصلاحات . تلك مزية نفيسة لم تفقدها البتة ندعو الله ألا ينزعها منها .  
فإننا قد بلغنا بعد كثير من العوائق وكثير من الآلام هذه النتيجة الباهرة ،  
أن جميع أعضاء المجتمع بلا استثناء وبلا قيد يتمتعون بالحقوق المدنية التي  
كانت الى الآن امتيازاً لبعض الآحاد . وان حق الانتخاب العام الذي يظهر  
الفئة بعد الفئة في حوليات التاريخ لم يكن ليراه أحد في أمة كثيرة العدد



كأمتنا ، والنتائج التي جاء بها هي على التقريب كقوى العقل الانساني في أنها لا تحصر ولا تعد . ان المجتمعات القديمة كان عليها أن تشفى في داخلها من علة الرق وكانت الحرية فيها هي الاستثناء . وفي القرون الوسطى كان العبيد يؤلفون الجزء الأكبر من جسم الاجتماع ، وحتى اليوم اناس الاحرار المتمتعون بالحقوق السياسية هم الاقلون في اكثر الدول الاوربية ، أما فرنسا فليس فيها الا مواطنون ، وهذه المزية عامة لجميع الناس محققة للجميع بقدر ما هي جميلة ، وان الامتيازات السياسية التي هي مصدر كثير من الاحقاد الاجتماعية ، وان كانت هي العرف الجاري في النظام أزمانا طويلا ، قد بادت عندنا وسقطت تحت كراهية العقل قبل أن تسقط تحت سلطان القانون فليس شعارنا المقدس أكذوبة . فان الحرية والمساواة والاخاء لم يكن لها في أي شعب اكثر مما لها عندنا من الاخلاص ومن التقدم المتين . مركز ممتاز لفرنسا انها ليس عليها بعد الا أن تحارب الجهل والفقر : هما عدوان وان كانا مخيفين فان قهرهما أيسر من القضاء على أوهم الناس وعلى شهواتهم .

على هذا تستدعي فرنسا دون شك بماضيها وعلى الخصوص بحاضرها تشييد أثر عظيم للعلم السياسي سيشرفها وينفع الانسانية في آن واحد ، وان التأليف التي تتكرر في أيامنا ليس من شأنها أن تؤنسنا من نجاح أحسن . فانه ينبغي الاعتراف بأن أكثرها كان خطرا ولا معنى له وان أكثرها مجلبة للضوضاء أشأمها وأمسخها صورة . وليست الا لعبا يلعبها الخيال في حكم الذي يعرف حق المعرفة أوضاع العلم ، انها ليست مؤلفات جدية . ولقد أعوز أدعياء الاصلاح هؤلاء الذين قد أخذ منهم الكبر بل السخرية مأخذا عظيما . صفتان بدونهما لا يقدر على شيء في هذا المضمار العسير وهما وعي مستثير ودراسات كافية ، وان أكثرهم ليزدري الطبع الانساني بأنه لم يكلف نفسه ملاحظته . أرادوا أن يخلقوا المجتمع خلقا جديدا لانهم لم يكونوا ليعرفوا ما يحويه من فضل ، غير أن هذه النظريات مهما يكن من عدم استمرارها وبعدها عن المعقول تشهد بغيرة ممدوحة مازال يثيرها الدنو من الغاية التي ترمع بلوغها . وليس بعيد ذلك اليوم الذي فيه يصبح الناس

جميعاً أحراراً لا بالحقوق المكفولة لهم وحدها بل بأنوار العلم وضروب العيشة  
الراضية ، خطوة واحدة أيضاً نلمس بعدها تلك الأرض الموعودة لا يحرمنا  
اياها الاضطرابات المدنية المحزنة ، ولن يمضي القرن الذي سيبتلو القرن  
الحاضر دون أن تدخلها أمتنا السعيدة وتستقر فيها .

لكن ينبغي الحذر من محاكاة المجددين الذين هم محل للوم ومن  
التنبؤ بنبوءات ربما لا تكون أصداق من نبوءاتهم ، وعوضاً عن أن يتنبأ المرء  
باسم العلم ماذا عسى أن يكون في زمن بعيد أو قريب ، خير له أن يدرس  
تحت النظام القاسي للعلم ماهو موجود ويطلب الى البسيكولوجيا وإلى التاريخ  
مفهومين حق فهمهما النتائج النافعة والباقية التي هما وحدهما يؤتياننا اياها  
فان العلم هو أجمل من الرجاء .

# السياسة لأرسطو طاليس

## الكتاب الأول

فى الاجتماع المدني - فى الرق - فى الملكية - فى السلطة العائلية

### الباب الاول

فى الدولة • اصل الاجتماع • انه من فعل الطبع - عناصر العائلة • الزوج والزوجة • السيد والعبد • القرية مكونة من اجتماع العائلات - الدولة مكونة من اجتماع القرى • وانها غاية الاجتماعات الاخرى كلها • الانسان كائن مدنى بالطبع - سيادة الدولة على الافراد • ضرورة العدل الاجتماعى •

§ ١ - كل دولة هى بالبديهة اجتماع وكل اجتماع لايتألف الا لخير ما دام الناس أيا كانوا لايعملون أبدا شيئا الا وهم يقصدون الى ما يظهر لهم أنه خير ، فبين اذن أن كل الاجتماعات ترمى الى خير من نوع ما ، وان أهم الخيرات كلها يجب أن يكون موضوع أهم الاجتماعات ذلك الذى يشمل الآخر كلها ، وهذا هو الذى يسمى بالضبط الدولة أو الاجتماع السياسى •

§ ١ - كل دولة الفرض الحق من الاجتماع السياسى معروض هنا على اشد ما يكون من الوضوح • ومن المحال أن يوضع بوضعا أسمى من ذلك • من مبداسام كهذا ، يمكن بلا غناء ان تستخرج كل الاركان الحقة الاساسية للجمعيات الانسانية وللحكومات • على ان هذه النظرية موجودة فيما سبق عند افلاطون ( ر • الجمهورية ك ٢ ص ٨٨ من ترجمة كوزان • ولقد حصلها دوسمو فى عقد « الاجتماع » ( ك ١ ب ٦ ) حيث يقول : « هذا الشخص العام الذى يتكون من الاجتماعات كلها كان يسمى فيما سبق المدينة » - لخير ما ( ر • تفصيل هذا المبدأ فيما بعد فى ك ٣ ب ٧ ف ١ ) - الدولة • ترجمتها الحرفية «مدينة» وهنا ينبغي ان يندكر ان كثرة لدول الاغريقية كانت تتألف من مدينة واحدة بعينها تحيط بها ضاحية ضيقة •



§ ٢ - فلاوجه اذن لمن قال من المؤلفين أن خصائص الملك والحاكم ورب العائلة والسيد لا تمتاز فيما بينها . وذلك يقتضى أن يكون كل الفرق بينهما انما هو بالاكتر أو بالاقل لا بالنوع . وعلى ذلك فعدد قليل من المحكومين يرأسهم السيد ، وعدد أكبر منه يرأسهم رب العائلة ، وعدد أكبر منه أيضا يحكمهم الحاكم أو الملك . وهذا يؤدى الى أن تكون عائلة كبرى هى على الاطلاق مدينة صغرى . يضيف هؤلاء المؤلفون الى هذا فيما يخص الحاكم والملك أن سلطان أحدهما هو شخصى ومستقل ، وأن الآخر ، على حد تعاريف علمهم المزعوم ، هو رئيس بالجزء مرسوم بالجزء .

§ ٣ - هذه النظرية كلها باطلة ، وسيكفى فى الاقتناع بذلك استخدام منهاجنا العادى فى هذه الدراسة ، فهنا كما فى كل موطن آخر ينبغى رد المركب الى عناصره غير القابلة للتحليل أغنى الى أصغر أجزاء المجموع . . . فبالبحث عما هى العناصر المؤلفة للدولة تحسن معرفتنا بماذا تختلف هذه العناصر . وسنرى كيف أنه يمكن تقرير مبادئ علمية فى المسائل التى تكلمنا عليها آنفا ، فهنا كما فى كل موطن آخر الصعود الى أصل الأشياء وتتبع تشعبها هو الطريق الامين للمشاهدة .

§ ٤ - بديا من الضرورى اجتماع كائنين لا غنى لأحدهما عن الآخر أريد أن أقول اجتماع الجنسين للتناسل . ليس فى هذا شئ من التحكم فى الانسان كما فى الحيوانات الأخر وفى النباتات نزعة طبيعية الى أن يخلف بعده موجودا على صورته .

§ ٢ - من المؤلفين . يقصد ارسطو . الى افلاطون الذى يقرر هذا الرأى فى السياسى (ص ٣٣٤ ترجمة كوزان) . ولقد كان رأى هيز كراى افلاطون . فان نظرية الحكومات الابوية ليس لها قاعدة أخرى . ولقد أخطأ روسو اذ يقول (فى بداية الاقتصاد السياسى) أن ارسطو قد خلط أحيانا بين العائلة والمدينة . فالحق أنه كان دائما يفرق بينهما كما يفعل هنا .

§ ٣ - منهاجنا العادى - ( ر . هذه ، لعبارة فى هذا الكتاب الاول ب ٣ ف ١ ) . فان ارسطو يريد ان يتكلم على المنهاج الذى اتجه من قبل أى المنهاج التحليلى كما يوضح ذلك هو نفسه بعد عدة أسطر .

§ ٤ - وفى النباتات . أراد بعض المفسرين أن يستنتج من أن ارسطو يستند هذه النزعة الى ، لنباتات أنه كان يعرف فصل ما بين الجنسين فى النباتات .

انما الطبيعة وهى ترمى الى البقاء هى التى قد خلقت بعض الكائنات  
للأمرة وبعضها للطاعة ، انما هى التى أرادت ان الكائن الموصوف بالعقل  
والتبصر يأمر بوصفه سيذا ، كما أن الطبيعة هى أيضا التى أرادت أن الكائن  
الكفء بخصائصه الجنسانية لتنفيذ الاوامر يطيع بوصفه عبدا ، وبهذا تبرز  
منفعة السيد ومنفعة العبد .

§ ٥ - فالطبع اذن هو الذى عين المركز الخاص للمرأة والعبد . ذلك  
أن الطبع ، وليس به مايعملنا من العجز ، لا يصنع شيئا يشبه سكاكين دلف  
التى صنعوها ، وعنده أن كائنا لا يخصص الا لغرض واحد لان الادوات  
تكون اكمل كلما صلحت لا لاستعمالات متعددة بل لاستعمال واحد وعند  
المتوحشين المرأة والعبد هما كائنان من طبقة واحدة ، والسبب فى ذلك  
بسيط ، هو ان الطبع لم يجعل بينهم ألبنة من كائن للأمرة ، فليس فيهم حقا  
الا من عبد ومن أمة ، ولم ينخدع الشعراء اذ يقولون :

أجل للاغريق على المتوحش حق الأمرة

مادام أن الطبع قد أراد أن يكون المتوحش والعبدسين .

§ ٦ - هذان الاجتماعان الاولان بين السيد والعبد وبين الزوج والزوجة  
هما قاعدتا العائلة ، وقد أحسن هيزيود اذ قال فى هذا البيت :

البيت ثم المرأة والثور الحارث

لان الفقير لا عبد له الا الثور ، على هذا اذن فالاجتماع الطبيعى فى كل  
الأزمان انما هو العائلة وقد استطاع خارنداس أن يقول اذ يتكلم على

---

§ ٥ - أجل للاغريق . هذا البيت مأخوذ من اوريبيد (ايفيجينى) و ر . أيضا السياسى  
لافلاطون ص ٣٤٦ ترجمة كوزان .

§ ٦ هيزيود . هذا البيت من هيز يود (الاعمال والايام) .

- خارنداس . من قطانية فى صقلية . وهو مقنن طور يوم نحو السنة ٢٩ الاولبية أى سنة  
٦٦٤ ق م . وهو يتكلم عليه مرة أخرى فى الكتاب الثانى ( ب ٩٠ . ف ٥ ، ٨ ) .

افيمينيدس - من كريت . كان قد وضع كتابا على جمهورية كريت ويحتمل ان يكون  
ارسطو قد اخذ منه كلمة مدينة وانه قد جاء آتينا فى السنة ٤٥٠ لاولمبية أى سنة ٦٠٠  
ق م .

أعضائها «انهم كانوا يأكلون على الحوان عينه ، ويقول أفيمينيدس الكريتي  
» انهم يصطلون على .كانون واحد» .

§ ٧ - ان الاجتماع الاول لعدة عائلات الذى ألف بالنظر الى العلاقات  
انتى ليست يومية انما هو القرية التى يمكن بحق تسميتها المستعمرة الطبيعية  
للعائلة ، لان الافراد الذين يعمرن القرية ، كما يعبر عنهم مؤلفون آخرون  
«قد رضعوا لبن العائلة» انهم أولادهاو «أولاد أولادها». فاذا الدول الاولى  
قد كانت خاضعة للملوك واذا الامم الكبرى مازالت كذلك الى الآن ، فذلك  
لان هذه الدول كانت قد تألفت من عناصر معتادة السلطان الملكى مادام انه  
فى العائلة الاكبر منا هو ملك حقيقى ، وقد اتخذت مستعمرات العائلة من  
طريق البنوة ذلك المثل الذى ضرب لهم ، واذن فقد حق لهوميروس أن  
يقول :

كل امرئ على حدة يحكم بوصفه سيداً نساءه وأولاده

والواقع فى الاصل أن العائلات المتفردة كانت تحكم انفسها على هذا  
الوجه . ومن هذا ايضا ذلك رأى العام الذى يخضع الآلهة للملك منهم .  
لان الامم جمعاء كانت ولا تزال الى الآن تعترف بالسلطة الملكية . ولم  
يتخلف الناس أبدا عن أن يسبغوا على الآلهة عاداتهم كما انهم يصورونهم  
على صورتهم .

§ ٨ - ان اجتماع عدة قرى يؤلف دولة تامة يمكن أن يقال عليها انها  
بلغت حد كفاية نفسها على الاطلاق بعد أن تولدت من حاجات الحياة  
واستمدت بقاءها من قدرتها على قضاء تلك الحاجات كلها .

على هذا فالدولة تأتى دائما من الطبع ، شأنها فى ذلك شأن الاجتماعات  
الاولى التى الدولة غايتها الاخيرة . لان طبع كل شئ هو بالضبط غايته

§ ٧ - الامم الكبرى . ( ر . ك ٢ ب ١ ف ٥ ) . - هوميروس . الاوديسية . يذكر  
أرسطو هذا البيت أيضا فى علم الاخلاق ك ١ ب ٤ ويطبقه على السكاليب مردة الاله فولكان .  
ويذكره ايضا افلاطون هو وما قبله فى القوانين ك ٣ ص ١٤١ ترجمة كوزان . ولظاهر ان كل  
فكرة افلاطون هذه هى التى ألهمت أرسطو تلميذه .

§ ٨ - دولة . والترجمة الحرفية «مدينة» .



وان ماهية كل واحد من الموجودات متى بلغ مبلغه التام هي ما يقال عليها انها هي طبعه الخاص سواء أكان الموجود يعنى انسانا أم حصانا أم عائلة . يمكن أن يضاف الى هذا أن هذا المصير وهذه الغاية للموجودات هي أول الخيرات لها . ولأن يكفى الموجود نفسه فذلك غرض وسعادة معا .

§ ٩ - من هذا تنتج هذه النتيجة البينة : أن الدولة هي من عمل الطبع وأن الانسان بالطبع كائن اجتماعي ، وإن هذا الذي يبقى متوحشا بحكم النظام لا بحكم المصادفة هو على التحقيق انسان ساقط أو انسان أسمى من النوع الانساني ، وإليه يمكن أن يوجه توبيخ هوميروس :

### بلا عائلة وبلا قوانين وبلا بيت

وان الانسان الذي يكون بطبعه كذلك الذي وصفه الشاعر لا يستروح الا الحرب لانه غير كفء لاي اجتماع كجوارح الطير .

§ ١٠ - اذا كان الانسان أشد قابلية الى ما لانهاية للاجتماع من النحل ومن سائر الحيوانات التي تعيش قطعانا فذلك بالبديهة ، كما نهت اليه كثيرا ، لان الطبع لا يفعل شيئا عبثا . وانه ليختص الانسان بالنطق حق أن الصوت ربما يعبر عن الفرح والألم ، لذلك لم يجرمه الحيوانات الاخرى لان نظام خلقها يذهب الى حد أن تحس هذين الاحساسين وتبثهما بعضها بعضا ، لكن النطق انما يكون للتعبير عن الخير والشر وبالتبع عن العادل والظالم ، وللانسان هذه الخصوصية من بين سائر الحيوانات انه وحده يدرك الخير والشر والعادل والظالم وكل الأحاسيس من هذا القبيل التي باجتماعها تؤلف بالضبط العائلة والدولة .

---

§ ٩ - كان اجتماعي . يعيب هيز على ارسطو هذه العبارة ويحاول أن يطبق مبدأ الكبير ان الخوف هو أصل الجمعية - هوميروس . الاياذة . الحادى عشر ٦٣٠ .

§ ١٠ - النحل . اتعب هيز نفسه ليبرهن خلافا لارسطو على جميع الفروق بين جماعة النحل وجماعة الناس . ويلتقى في هذا بأوريجين الذي شد ما عاب على سلاز أنه الحق بالناس التمل والنحل - الطبع لا يفعل شيئا عبثا . هذا هو مبدأ العلل الغائية التي استخدمها ارسطو استخداما كبيرا . و . كتاب النفس ج ١ ف ٦ وكتاب الشبواب به ٤ ف ١ وقد زعم بعض المفسرين خطأ ان شيشرون قد حاكى هذه الفقرة في القوانين ل ١ ب ٢٢ .

§ ١١ - لا يمكن الشك في أن الدولة هي بالطبع فوق العائلة وفوق كل فرد ، لان الكل هو بالضرورة فوق الجزء مادام انه متى فسد الكل فليس بعد من جزء ، لا أرجل ولا أيدي الا أن يكون على سبيل المجاز كما يقال يد من حجر ، لأن اليد متى فصلت عن الجسم لا تبقى يدا على الحقيقة .  
وان الأشياء لتعرف على العموم بآثارها التي توقعها والتي من شأنها أن توقعها .  
فمتى انقطع استعدادها الأولي لا يمكن أن يقال انها هي أنفسها : إنما هي مندرجة تحت اسم واحد ليس غير .

§ ١٢ - ان ما ثبت الضرورة الطبيعية للدولة وفوقيتها على الفرد هو أنه ان لم يسلم به لا يمكن الفرد أن يكتفى بنفسه بمعزل عن الكل وعن سائر الأجزاء كذلك . وان هذا الذي لا يستطيع أن يعيش في الجماعة وليس له مع استقلاله حاجات فذلك لا يستطيع ألبتة أن يكون عضوا في الدولة . إنما هو بهيمة أو اله .

§ ١٣ - بالطبع اذن يدفع الناس بغرائزهم الى الاجتماع السياسي . ولقد أسدى أول من رتبته خدمة كبرى لأنه اذا كان الانسان الذي بلغ كماله الخاص كله هو أول الحيوانات فانه حقا آخرها أيضا متى حيى بلا قوانين وبلا عدل . والواقع أنه لا شيء أشنع من الظلم المسلح . لكن الانسان قد تلقى عن الطبع أسلحة العدل والفضيلة التي ينبغي أن يستعملها ضد شهواته الحيثة . فبدون الفضيلة يكون هو أكثر ما يكون فسادا وافتراسا فليس له الا ثورات الحب والجوع البهيمية . فالعدل ضرورة اجتماعية لأن الحق هو قاعدة الاجتماع السياسي وتقرير العادل هو ذلك الذي يرتب الحق .

## الباب الثاني

نظرية الرق الطبيعي - آراء مختلفة للرق وعليه : الرأي الشخصي لارسطو - ضرورة  
الادوات الاجتماعية : ضرورة الامرة والطاعة وفائدتهما - الاستعلاء والانحطاط الطبيعيان هما  
اللذان يجعلان السادة والعبيد . الرق الطبيعي ضروري عادل ونافع : حق الحرب لا يمكن ان  
يكون أساسا للرق . - علم السيد وعلم العبد .

§ ١ - الآن ونحن نعرف وضعاً الأجزاء المختلفة التي تتكون منها  
الدولة ينبغي أن نشتغل بدياً بالاقتصاد انذى يسير شؤون العائلات مادام أن  
الدولة مؤلفة من العائلات . عناصر الاقتصاد المنزلى هي على الضبط عناصر  
العائلة نفسها التي لأجل أن تكون تامة يجب أن تشمل أرقاء وأفراداً أحراراً .  
لكن لأجل ادراك ذلك يلزم بدياً أن نضع تحت البحث أبسط أجزائها ،  
ونظراً الى أن الأجزاء الأولية والبسيطة للعائلة هي السيد والعبد ، والزوج  
والزوجة ، والآب والأولاد ، لزم دراسة هذه الصنوف الثلاثة من  
الأفراد والنظر فيما هو كل واحد منهم وما يجب أن يكون .

§ ٢ - فمن جهة سلطة السيد ثم السلطة الزوجية ، لأن اللغة الاغريقية  
ليس بها كلمة خاصة للتعبير عن علاقة الرجل بالمرأة . وأخيراً كون  
الأولاد . وهو معنى لا يقابله كذلك لفظ خاص . الى هذه العناصر الثلاثة  
التي عدناها آنفاً يمكن أن يضاف رابع يدمجه بعض المؤلفين فى الادارة  
المنزلية ، وآخرون يجعلونه على الأقل فرعاً منهما مهماً جداً ، سندرسه أيضاً ،  
وهو ما يسمى كسب الأموال .

ولنشتغل أولاً بالسيد وبالعبد لكى نعرف معرفة استيعاب الروابط  
الضرورية التي تربطهما ، ولنرى فى الوقت عينه ألا نستطيع أن نجد فى  
هذا الموضوع أفكاراً أولى بالرضا من الأفكار الجارية اليوم ؟



٣ - فمن جهة يؤيد بعضهم أنه يوجد علم خاص للسيد وأن هذا العلم يختلط بعلم رب العائلة والحاكم والمالك كما ذكرنا بادیء الأمر • وآخرون على ضد ذلك يزعمون أن سلطة السيد ضد الطبع وأن القانون وحده هو الذى يجعل من الناس أحرارا وأرقاء • ولكن الطبع لا يجعل فرقا ما بينهم • بل ان الرق هو على ذلك ظالم مادام العنف هو الذى أتتجه •

٤ - ومن جهة أخرى الملكية جزء غير منفصل عن العائلة ، وعلم الحياة جزء من العلم المنزلى مادام أنه بغير الأشياء التى هى من الضرورة الأولى لا يستطيع الناس أن يعيشوا الا سعداء ، ينتج من هذا أنه ، كما أن الفنون الأخرى ، كل فى دائرته ، بها حاجة الى أدوات خاصة للقيام بعملها ، كذلك العلم المنزلى ينبغى أن يكون له أدواته على سواء • وان من تلك الأدوات ماهو غير حى ، ومنها ماهو حى • فمثلا صاحب السفينة عنده

---

٣ - على ضد ذلك • يذم من هذا انه كان هناك حينئذ احتجاجات على الرق حتى فى زمن أرسطو • غير أن الزمن الغابر لم يحتفظ لنا بأسماء الفلاسفة الذين أبدوا هذه المذاهب الانسانية • وفى عهد فريقلس كان فيرقراط الشاعر الفكاهى يأسف فى بيت له روم. اثينى ك ٦ ص ٢٦٣ على الزمان الذى لم يكن فيه أرقاء • وفى القطع التى نقلها استرابون أن فيليمون الشاعر ومثروودورس الفيلسوف ، وكلاهما معاصر لارسطو ، يظهر انهما كانا للرق خصمين • فالاول يذكر السيد بأن عبده ، على رغم مركزه المتعسر ، ما زال انسانا • والاخر مع اعترافه بأن العبد ملك ضرورى يقول ان هذه الملكية قلقة وغير موافقة • وطليميوس الطرمينيوس ، وهو معاصر ايضا لارسطو يؤكد ان الرق الذى كان القانون قد حرمة زمانا طويلا عند اللقريين والفوقيين لم يكن ليباح الا منذ عهد قريب • ر • اثينى ك ٦ ص ٢٦٣ ، بنى اثينى ايضا الى أن الارقاء لم يسموا فى أى شعب اغريقى باسمهم الحقيقى «عبيد» فهاهنا كانوا يسمون «فنست» (السكان الاول لتساليا الذين وقعوا فى الرق على أثر الغارة الدورية واتبعوا طبقة الاشراف التساليين الفاتحين ، وكان شأن هؤلاء الارقاء أنهم لا يقتلون ولا يباعون خارج أرض الوطن ) • وهناك الهيلتيون ( أهل مدينة هيلوت الذين هم أول من استعبدتهم الشعب اللقرونى ) وفى موضع آخر «الكلاروت» أى سكان ملحقات الدار • الخ • يؤكد كالمسطلوس ، وهو من أقدم مفسرى أرسطوفان أن هذه الصيغة انما وجدت لتلطف ، لفظيا على الأقل ، من الحظ المحزون لاولئك التعساء • وقد كان ذلك أيضا نوعا من الاحتجاج على الرق • ويقول طيوفمف : وهو مؤرخ معاصر لارسطو ، أن أهل خيوس هم أول من أدخل فى الاغريق شراء العبيد وان هاتف دلفوس بلا علم بهذه الكبيرة أعلن أن أهل خيوس حق عليهم غضب الآلهة • وهذا هنا انما هو احتجاج الهى آخر على سوء استعمال القوة هذا • غير أنه لا يظهر أن الاغريق قد عرفوه أو أنهم لم يقيموا له وزنا • ينتج من هذا كله أن مبدأ الرق فى القرن الرابع قبل المسيح لم يكن مسلما به بلا جدال • ذلك بأن الحرية هى فى الواقع من الأمر أقدم من الاستعباد • ولقد أحس أرسطو نفسه عند موته بالحاجة الى أن يقرر فى وصيته عتق عبيده •

الدفة أداة لا حياة بها وملاح الجؤجؤ أداة حياة باعتبار أن العامل ، في الفنون ، أداة حقيقية • وعلى القاعدة عينها يمكن أن يقال أن الملكية ليست إلا أداة للمعيشة ، وأن الثروة متعددة الأدوات وأن العبد ملكية حياة ، والعامل بما هو أداة هو أول الأدوات جميعا •

§ ٥ - والواقع أنه لو كان كل أداة يمكنها ، بأمر أمرت به أو أشعرته ، أن تشتغل من تلقاء ذاتها كتماثيل ديدال أو مشاجب فولكان ، « التي كانت تجيء وحدها ، كما يقول الشاعر ، إلى جميعيات الآلهة » ، ولو كانت الآموام ( المكوكات ) تنسج وحدها بذواتها ، ولو كانت القوس تلعب وحدها على انقيثارة لاستغنى أرباب الأعمال عن العمال والسادة عن العبيد • فالأدوات بالمعنى الخاص هي اذن أدوات انتاج ، أما الملكية فهي على الضد من ذلك بالبساطة أداة استعمال فحسب • على هذا فاللوم ينتج شيئا أزيد مما يستعمل له • لكن كسوة وسريرا لا يؤدي كلاهما إلا ذلك الاستعمال نفسه •

§ ٦ - زد على هذا أنه لما أن الانتاج والاستعمال يختلفان بالنوع وأن هذين الأمرين لهما كليهما أدوات خاصة فيلزم حتما أن تكون بين الأدوات التي يستخدمانها فرق كذلك • فالعيشة هي الاستعمال وليست انتاج أشياء • وأن العبد لا يصلح إلا لتيسير أفعال الاستعمال هذه • فينبغي أن يعنى بلفظ الملكية كما يعنى بلفظ الجزء • وأن الجزء ليس جزءا لكل فحسب بل هو أيضا يتعلق على الإطلاق بشيء غير ذاته • كذلك الحال في الملكية فالسيد هو بالبساطة سيد العبد لكنه لا يتعلق به أصلا ، أما العبد فعلى الضد ليس عبد السيد فحسب بل هو أيضا يتعلق به على الإطلاق •

§ ٥ - تماثيل ديدال • كان حذق ديدال كله أنه حاول أن يظهر الحركة في تماثله بأن فتح ما بين سيقانها. وأزال الالتصاق بين الاذرع وبين الجسم الخ • وقد كان ذلك ارتقاء عظيمًا للفن الاغريقي على الفن المصري • وقد تحدث أفلاطون عن حذق ديدال • هذا في ايشيفرون ج ١ ص ٣٧ • وفي مينون ج ٦ ص ٢٢٣ ترجمة كرزان - فولكان والايازة التشيد ١٨ البيت ٣٧٦ • أدوات انتاج ٠٠٠ ٠٠٠ استعمال فحسب • هذه التمييز ذكره أرسطو في مواطن مختلفة في علم الاخلاق الى نيقوماخوس في السكتاب السادس وفي علم الاخلاق الكبير ك ١ وفي الكتاب السادس وفي علم الاخلاق الكبير ك ١ في كتاب حركة الحيوانات ب ٧ ف ٥

§ ٧ - هذا يوضح جليا ماهو العبد في ذاته وماذا يمكن أن يكون فان هذا انذى بقانون الطبع لايتعلق بنفسه بل هو مع كونه انسانا يتعلق بآخر هو العبد طبعا . يكون انسان انسان آخر ذلك انذى من حيث هو انسان يصير ملكا ، وان الملك لهو أداة استعمال شخصية تماما .

§ ٨ - ينبغي الآن أن ينظر أيوجد أناسي جعلهم الطبع كذلك أم لا يوجد ألبته . وفي حق من أيا كان يصير عادلا ونافعا أن يكون عبدا ، أم أن كل استرقاق هو عمل مضاد للطبع . العقل والواقعات يمكن أن تتحل مع اليسر هذه المسائل . فالأمر والطاعة ليسا شيئين ضروريين فحسب بل هما أيضا شيئان نافعان كل النفع ، بعض الكائنات منذ الولادة مخصص بعضها للطاعة والآخر للأمر ، ولو على درجات وفروق شديدة التخائف بالقياس الى هؤلاء وهؤلاء . فالسلطة تعلو وتحسن بنسبة ما يكون ذلك فيمن يطبقها أو تقع عليه . انها في الناس أحسن منها في الحيوانات لأن كمال العمل هو دائما تابع لكمال العمال . وان عملا يتم في كل مكان حيث تلتقى الامرة والطاعة .

§ ٩ - هذان العنصران الطاعة والامرة توجدان في كل مجموع مكون من عدة أشياء بالغة نتيجة عامة ، منفصلة كانت تلك الأشياء أو متصلة . هذا هو وضع فرضه الطبع على كل الكائنات الحية . بل ربما أمكن أن يكشف بعض آثار لهذا المبدأ حتى في الأشياء التي بلا حياة ، مثل ذلك الانسجام في الأصوات . غير أن هذا ربما يجرنا الى أبعد من موضوعنا .

§ ١٠ - بديا الوجود الحى هو مركب من روح ومن جسم كان أحدهما بالطبع ليأمر والآخر ليطيع . تلك هى على الأقل ارادة الطبع التى يهم أن تدرس في الكائنات العليا على حسب قوانينه المرتبة لا في الكائنات الدنيا . وان سلطان النفس هذا بين في الانسان الكامل سليم العقل والبدن وهو وحده الذى ينبغي أن نخبر ذلك فيه . أما في الفاسدين من الناس أو المستعدين

---

§ ٧ - يصير ملكا . كان العبد متاعا مملوكا الى حد أنه يصلح لان يرمز .

§ ١٠ - ارادة الطبع . اتخذ روستو هذا عنوانا لخطبته في « اللامساواة » .



للفساد فان الجسم أحيانا يتسلط على النفس ، ذلك بأن نموهم غير المرتب هو على ضد الطبع تماما •

§ ١١ - أكرر أنه ينبغي اذن أن يعرف ، بادىء الأمر ، فى الكائن الحى ، وجود سلطة تشبه سلطة سيد وسلطة حاكم معا • النفس تتسلط على البدن كسيد على عبده ، والعقل على الغريزة كحاكم ، كملك ، واذن فبديهي أنه لا يستطيع انكار أن يكون من الطبيعى ومن الخير للجسم أن يطيع انفس وللجزء الحساس من ذاتنا أن يطيع العقل والجزء العاقل . وان المساواة أو انقلاب السلطة بين هذه العناصر المختلفة يكون شرا للجميع •

§ ١٢ - والحال كذلك بين الانسان وسائر الحيوانات فان الحيوانات المستأنسة أحسن من الحيوانات المتوحشة • وأن تكون خاضعة للانسان فتلك مزية كبرى لها من حيث أمنها نفسه • ومن جهة أخرى فان الرابطة بين الجنسين هى على هذا النحو • فان أحدهما أرقى من الآخر • ذلك كان ليحكم والآخر كان ليطيع •

§ ١٣ - ذلك هو أيضا القانون العام الذى يجب ضرورة أن يسود بين الناس • فمتى كان المرء أخط من أمثاله - كما يكون الجسم بالقياس الى انفس والبهيمة الى الانسان • وهذا هو مركز جميع أولئك الذين لديهم استعمال القوى البدنية هو أحسن مايمكن أن ينتفع به - كان هو الرقيق بالطبع • وفى حق هؤلاء الناس ، كما هو فى حق الموجودات الأخرى التى تكلمنا عليها آنفا يحسن بهم أن يخضعوا لسلطة سيد • لأن هذا الذى يؤتى نفسه غيره هو رقيق بالطبع ، ومايجعله يؤتى نفسه غيره هو أنه لا يستطيع أن يذهب الا الى حد أن يفهم الحق متى أظهره غيره عليه ، لكن لا الى حد أنه

---

§ ١٣ - بين الناس • هذا هو مبدأ الرق عند ارسطو • ويحسن التنبيه الى أن ارسطو هو ، لفيلسوف الوحيد فى الغابرين الذى عنى بأن يدرك حق الادراك هذا المسدث الكبير الذى هو الرق أى قاعدة الجمعية الاغريقية كما صار بعد ذلك قاعدة الجمعية الرومانية • وفى أيامنا هذه ليس للمدافعين عن الرق من أدلة الا ما قرره الفيلسوف الاغريقى • فان انجلترا بتحريرها زنوج مستعمراتها فى سنة ١٨٣٣ انما ضربت الرق ضربة لم يسقم من بعدها ابدا • ورجاؤنا ان يقضى على هذا الاعتداء الصارخ فى مدى اقل من نصف قرن •

يملكه هو في نفسه • ان الحيوانات الأخرى لا تستطيع أن تفهم الحق وأنها  
لتطيع على عماية غرائزها •

§ ١٤ - على أن منفعة الحيوانات المستأنسة ومنفعة العبيد كأنها شيء واحد  
تقريباً • فن الأول والآخريين يساعدونا بقواهم المادية في قضاء حاجات  
المعيشة • والطبع ذاته يريد ذلك مادام يجعل أجسام الناس الأحرار مغايرة  
لأجسام العبيد ، اذ يعطى هؤلاء الشدة الضرورية في الأعمال الغليظة  
للمجموعة ويخلق على ضد ذلك أجسام أولئك غير صالحة لأن تحنى قوامها  
المستقيم لتلك الأشتغال الشاقة بل يعدمهم لوظائف الحياة المدنية فحسب ، تلك  
الحياة انتى تنازعها فيهم مشاغل الحرب ومشاغل السلام •

§ ١٥ - أسلم بأنه كثيراً ما يقع تقيض ذلك فيكون بعضهم ليس فيه من  
الناس الأحرار غير الجسم كما يكون الآخرون ليس لهم منهم إلا الروح •  
لكن من المحقق أنه اذا كان الناس دائماً مختلفين فيما بينهم بظواهرهم الجثمانى  
كما يكونونه بالقياس الى صور الآلهة فربما يقع الإجماع على أن أقلهم جمالا  
يجب أن يكونوا للآخرين عبيدا • واذا حق هذا فى القول على الجسم حق  
من باب أولى فى القول على الروح • غير أن جمال الروح أقل يسرا فى  
التعرف من الجمال الجثمانى •

ومهما يكن من شيء فبين أن البعض هم بالطبع أحرار والآخريين  
بالطبع عبيد وأن الرق فى حق هؤلاء نافع بمقدار ما هو عادل •

§ ١٤ - وبالطبع ذاته • قد نذكر هذه الفكرة ثيغنييس المجارى الذى سبق أرسطو بنحو  
٢٥٠ سنة فى بيتين من جوامع كلمه • على أن الطبع قد خدم السادة المتأخرين أكثر مما  
خدم الاقدمين • فان لون الجلد علامة لا يخدع عنها أحد وهى فى خير بقاع الدنيا الجديدة  
القاعدة الثابتة التى يأسف لها أرسطو فيما يظهر • ولقد عاب طائفة من الكتاب على أرسطو  
هذه المبادئ الغربية ؛ ولكن ليس الغريب أن أرسطو يدافع عنها بل الغريب أن الحكومات الحالية  
ماعدة واحدة منها تقرها وتنفذها • وبديهي أن الفيلسوف الاغريقى أبعد من أن يكون هو  
وحده نصيرا للرق بل هو لا يرى أن من يهاجمون الرق مبطلون كل البطلان ؛ ومع ذلك  
فقد يرى فى الكتاب الرابع ب ٩ ف ٩ أن أرسطو كثيرا ما يحض على اعتق الارقاء ١٠

§ ١٥ - بالطبع عبيد • لا يرى منتسكيو فى كتابه روح القوانين ك ١٥ ب ٧ أن  
أرسطو قد أقام البرهان على مبادئه فى الرق • ولكن هل كانت أدلة منتسكيو أشد اقتناعا ؟  
ودوسو فى عقد الاجتماع ت ١ ب ٢ لم يحسن فهم هذه الفقرة من أرسطو اذ يظن خطأ أن  
أرسطو يريد أن يقول فقط أن بعض الناس ولدوا فى الرق •

§ ١٦ - على أنه ربما يكون من الصعب انكار أن الرأي المضاد ينطوي هو أيضا على شيء من الحق . ان معنى الرق والرقيق يمكن أن يفهم على وجهين : يمكن أن يقع المرء في الرق ويبقى فيه بالقانون ، مادام أن هذا القانون هو اتفاق به يعترف المغلوب بأنه ملك للغالب . غير أن كثيرا من أهل العلم بالقانون يهتمون هذا الحق بعدم المشروعية ، كما يهتمون بذلك الخطباء العموميين فعندهم أن من الشناعة بمكان أن الأقوى لمجرد أنه الأقوى يستطيع استعمال العنف لجعل من أسيره رعيته وعبيده .

§ ١٧ - وهذان الرأيان المتقابلان أيدهما على سواء بعض الحكماء . وعلّة هذا التخالف وهذه الأسباب التي احتج لها من طرف ومن آخر هي أن الفضيلة لها - متى كانت عندها الوسيلة - حق حتى في استعمال العنف الى حد ما ، وأن النصر يستدعي دائما استعلاء ممدوحا من بعض الوجوه . واذن فمن الممكن الاعتقاد بأن القوة ليست مجردة عن الاستحقاق وأن كل النزاع هاهنا لا يقع في حقيقة الأمر الا على أصل الحق ، يضعه بعضهم في الرعاية والانسانية ويضعه الآخرون في تسلط الأقوى . غير أن كلا التديليلين المتضادين هو في ذاته ضعيف وباطل . لأن كليهما يستدرج الى الاعتقاد بأن حق امارة السيد لا تتعلق برفعة الاستحقاق .

§ ١٨ - من الناس من يقرعهم ما يظنونه الحق ، وللقانون ظاهر من الحق دائما ، فيقولون ان الرق عادل متى نتج من حدث الحرب . ولكن هذا هو

---

§ ١٦ - يمكن أن يقع المرء في الرق ويبقى فيه - بين التعبيرين فرق عظيم فان الاول يدل على الانسان الذي يجب قانونا أن يكون رقيقا بسبب انحطاطه الطبيعي على مذهب أرسطو . والثاني يدل على الرقيق بالفعل سواء أكان مقننا عليه أن يكونه أم لا بسبب تركيبة - اتفاق : يذكر اثيني (ك ٦) عن المؤرخ ارشسيماك اتفاقا مشابها لهذا بين جالية من البيوسيين وبين التساليين . أما هيز فانه يرتب الرق على الحرب . وقد كان جرسوس قد قبل هذا المبدأ الذي قال به كل الكتاب تقريبا الى منتسكيو لانهم كانوا يخولون المنتصر حق الحياة والموت على المهزوم . وعند القدماء وعلى الخصوص في زمن أرسطو كانت هذه لقاعدة اللانسانية مسلمة بلا جدال ومطبقة بغاية التحرج . ويمكن ان يعد في حرب البيلويونيز أكثر من مائة مثال . فانهم بعد الواقعة كانوا يذبجون دائما الاسرى . ( ر . طوسيديد ك ١ ب ٣٠ وك ٢ ب ٥ الخ ) فقد كان طوسيديد شاهدا لهذه الفظائع وربما كان هو فاعلا لها فانه كان يحكيها بارد الطبع كأنما يصف « مناورة » بحرية دون ان يعلق عليها أهمية ما .



التناقض لأن مبدأ الحرب نفسها يمكن أن يكون ظلما ولن يسمى أبدا عبدا ذلك الذى لا يستحق أن يكونه • والا فاناس الأشراف مولدا فيما يظهر ربما يصيرون عبيدا ، بل بفعل عبيد آخر ، لأنهم قد يكونون قد بيعوا بوصف أنهم أسارى حرب • من أجل ذلك يعنى أنصار هذا الرأى بتطبيق اسم العبيد هذا على المستوحشين فحسب ويأبونه على أمتهم الخاصة • ومرد هذا اذن الى البحث فيما هو الرق الطيعى • وهذا هو بالضبط ما قد تساءلنا عنه بادىء الأمر •

§ ١٩ - فيلزم بالضرورة التسليم بأن بعض الناس يكونون عبيدا أينما كانوا وأن آخرين لا يكونونهم فى أى مكان • كذلك انشأن فى الشرف • فان الناس الذين تكلمنا عليهم آنفا يعتقدون أنهم أشراف ، لا فى وطنهم فحسب ، بل فى كل الأماكن • وفى عرفهم أن المستوحشين على ضد ذلك لا يمكن أن يكونوا أشرافا الا فى وطنهم ، فهم يفترضون اذن أن الجنس الفلانى هو على سبيل الاطلاق حر وشريف وأن الجنس الفلانى الآخر لا يكونه الا بشرط •

§ ١٨ - الاشرف مولدا - يجب التمييز بين شريف المولد أو النبيل وبين الحر فان شريف المولد أو النبيل هو الذى ولد لابوين حرين وله الحق أن يكون مثلهما • وأما «الحر» فلا يدل الا على من هو حر بالفعل أيا كان موضع أبويه • ويفسر هيزشيوس كلمة نبيل بأنه من سلالة حرة • اذن فقد يكون المرء حرا دون أن يكون نبيل والعكس صادق • وأما الانسان غير ذى المولد فهو الانسان الذى ليس من أصل حر وهو بمولده يجب أن يكون عبدا • وفى اللغة التشريعية للامبراطورية الشرقية يعنى بالتمييز بين الانسان الحر بولادته وبين المعتوق • ( ر • ك ٣ ب ٧ ف ٧ ) - انصار هذا الرأى ٧ اطن ارسطو • يعنى أفلاطون حين ينصح للاغريق الا يتخذوا بعد ارقاء من بينهم • بل من المتوحشين فحسب ( الجمهورية ك ٥ ص ٢٩٦ من ترجمة كوزان ) • ويجب أن تذكر الاسطورة التى تزعم أن أفلاطون نفسه قد وقع فى الرق بأمر أحد الطغاة •

§ ١٩ - الاشراف والعامة • كلمتا الاشراف والعامة يمكن أن تظهرا جديديتين عنه الكلام على الاغريق فى زمن أرسطو لكتهما تحملان تماما فكرة المؤلف • ربما كان اللفظان جديدين لكن المعنى قديم جدا • فان الحرية فى أغريقا كانت تخول شرفا حقيقيا وراثيا وخاصة كما كان الحال فى القرون الوسطى • ويعرف أرسطو نفسه فى ك ٣ ب ١ ف ٧ ماذا يعنى بكلمة شرف • يقول انها أهلية سلالة ، وما اطن الشرف الوراثةى يطالب بحق أكثر من هذا • ويقول أرسطو ( ك ٨ ب ١ غ ٣ ) « أن الشرف ينحصر فى الفضيلة وفى ثراء الاجداد » - ثيوديكنت • شاعر تلميذ لارسطو أهدى اليه كتابه « الخطابة »

هيلينه في شعر ثيودينكت هي التي تصيح !

انى من سلالة الآلهة من كل ناحية

من ذا الذى يجرو أن يهيننى باسم أمة

مرد هذا الرأى بالضبط أن يؤسس على السمو وعلى الانحطاط الطبيعيين كل افرق بين الرجل الحر وبين العبد ، والفرق بين الاشراف والعامه . وهذا يستدعى أن من الأصول الممتازة تنتج الأولاد الممتازون كما أن انسانا ينتج انسانا وحيوانا ينتج حيوانا . غير أن الطبيعة فى الحق تريد فى الغالب أن تفعله دون أن تقدر عليه .

§ ٢٠ - يمكن بالبديهية اذن أن نسمو بهذه المناقشة ونقرر أنه يوجد بفعل الطبع عبيد وأناس أحرار . ويمكن أن يؤيد أن هذا التمييز يبقى قائما كلما كان نافعا لأحدهما أن يخدم باعتباره عبدا وللاخر أن يحكم باعتباره سيذا . بل يمكن أن يؤيد آخر الأمر أنه عادل وأن كلا يجب عليه ، تبعاً لمشيئة الطبيعة ، أن يقوم بالسلطة أو أن يحتملها . وعلى هذا فسلطة السيد على العبد هي كذلك عادلة ونافعة . وهذا لا يمنع أن سوء استعمال هذه السلطة شؤم على الطرفين . ان منفعة الجزء هي منفعة الكل ، ومنفعة الجسم هي منفعة الروح ، وان العبد لهو جزء السيد ، وانه كجزء حتى من جسمه وان يكن منفصلاً عنه . كذلك بين السيد والعبد ، مادامت الطبيعة هي التي صنعتها كليهما ، توجد منفعة مشتركة ، ورعاية متبادلة . ويكون الأمر على غير ذلك متى كان القانون ومجرد القوة هما اللذين جعلاهما ماهما أحدهما والاخر .

§ ٢١ - هذا يثبت أيضاً بغاية الوضوح أن سلطة السيد وسلطة الحاكم هما متميزتان ، وأن كل السلطات ، على رغم ما قيل فيها ، لا تندمج فى سلطة

---

§ ٢٠ - يوجد ... عبيد . أكثر المخطوطات بها هذه القضية سالبة لا موجبة . والظاهر بالبداية ان سياق التدليل يؤكد ايجابها . والقضية التالية لها تثبت أن هذا هو المعنى الحق لهذه الفقرة .

§ ٢١ - فى سلطة واحدة . ( ر . ب ١ ف ٢ ) .

وأحدة • فأحدهما تطبق على الرجل الآخر ، والأخرى على العبيد  
 بالطبع • أحدهما وهي السلطة المنزلية تتعلق بواحد لا ن كل عائلة يديرها  
 رئيس واحد • والاخرى سلطه الخاتم لا تختص الا برجال احرار متساوين  
 § ٢٢ - يكون المرء سيدا ، ليس البتة لانه يعرف ان يحكم ، بل لان  
 له طبعاً ما • ويكون الانسان عبداً او رجلاً حراً بميزات مشابهة لذلك •  
 غير أنه من الممكن ان يطبع السادة على العلم الذي يجب عليهم ان يطبقوه  
 كما يفعل بالأرقاء سواء بسواء • وقد درس علم العبيد في سرقوسة حيث  
 كانوا ، بمقابل من انقذ ، يعطون الصبيان الأرقاء تفاصيل الخدمة المنزلية  
 كلها • وربما يمكن أن يوسع عليهم في معارفهم ويعلموا بعض الفنون كفن  
 طهو الاطعمة وما شاكل ذلك ، مادام ان هذه الخدمة اسمى في تقديرها  
 أو أشد ضرورة من سواها • وأنه جرياً على المثل « ثمة عبد وعبد وسيد  
 وسيد » •

§ ٢٣ كل هذه انتعالم تؤلف علم العبيد •  
 وأما كيفية استخدام العبيد فذلك علم السيد الذي بما هو مالك عبداً  
 أقل في باب السيادة منه من حيث هو يستخدمهم • هذا العلم في الحق ،  
 لاهو بالواسع ولا بالرفيع • انه ينحصر فقط في أن يعرف ماذا يستطيع العبيد  
 أن يحسنوا عمله • من أجل ذلك يترك هذا الشأن الى وكيل متى أمكن المرء  
 أن يوفر على نفسه هذا الهم ليفرغ للحياة العامة أو للفلسفة •  
 علم الكسب ، أعني الكسب الطبيعي والعاقل ، هو مخالف جد المخالفة  
 لهذين العلمين اللذين تكلمنا عليهما آنفاً ، ان به شيئاً من الحرب وشيئاً من  
 الصيد معا •  
 وانا لن نجاوز الى أبعد من هذا فيما كنا نريد أن نقوله على السيد  
 وعلى العبد •

٢٢ - سرقوسة • • • طهو الاطعمة - كانت سرقوسة مشهورة باجادة الطبخ • - عبد  
 وعبد • هذا مثل مقتبس من فنكراتست لجليون • ولقد جمع مللر في كتابه « الدوريون »  
 ٤ ك ١ و ٢ و ٣ و ٤ معلومات قيمة على حال العبيد في السلالات الدورية • لقد كانت  
 شمائل السلالات الاتينية على العموم أرفق بكثير وأشد انسانية • ففي لاتينا كان العبيد  
 يعاملون معاملة خيرا من معاملتهم في اسبرطة • وقد ذكر غريفيوس في كتابه على « الخدمة »  
 تفصيلات عجيبة للرق في الازمان القديمة ( ر • منتسكيو ك ١٥ ب ٦ وما بعده ) •



## الباب الثالث

في الملكية الطبيعية والصناعية - نظرية كسب الاموال • كسب الاموال لا يتعلق بالاقتصاد المنزلي الذي هو يستعمل الاموال وليس عليه أن يخلقها - الطرائق المختلفة للكسب : الزراعة ، الرعي ، صيد البر ، صيد البحر ، السلب الخ الخ ، هذه الطرائق كلها تكون الكسب الطبيعي - التجارة طريقة كسب ليست طبيعية • القيمة المزدوجة للاشياء : الاستعمال والمعاوضة : ضرورة النقد ونفعه : البيع : شراء التجارة التي لا تشبع تحريم الربا •

§ ١ - لما أن العبد يكون جزءا من الملكية نعلم ، على حسب منهاجنا العادي ، الى درس الملكية على العموم وكسب الأموال •

المسألة الأولى هي أن نعلم ألا يؤلف علم الكسب مع العلم المنزلي الا علما واحدا ، أم هو فرع منه أم هو مساعد له فحسب ؟ فان كان مساعدا له أفهو كفن صنع الموم يخدم فن انجياكة ؟ أم هو كفن صهر المعادن يخدم فن المثال ؟ ان خدمات هذين الفنين المساعدين هي في الواقع متميزة • فهناك انما الآلة هي التي تجهز ، وهنا انما هي المادة • وأعني بالمادة الجوهر الذي يصلح لصنع شيء • مثال ذلك الصوف للحائك ، والنحاس للمثال • هذا يدل على أن كسب الأموال لا يختلط بإدارة المنزل لأن الواحد يستعمل ما يقدمه الآخر • وفي الواقع لأي تكون ادارة أموال العائلة ان لم تكن للادارة المنزلية ؟

§ ٢ - يبقى أن يعرف أكسب الأشياء ليس الا فرعا من هذه الادارة ، أم هو علم بمعزل ؟ بدياذا كان هذا الذي يعلم هذا العلم يجب أن يعرف أن ينابيع الثروة والملكية لزم التسليم بأن الملكية والثروة تشملان أشياء مختلفة حقا • فأولا يمكن أن يتساءل : هل فن الزراعة ، وعلى العموم البحث عن

الأغذية وتحصيلها ، داخل في كسب الأموال ، أو هو طريقة أخرى للكسب ؟

§ ٣ - غير أن أنواع الغذاء مختلفة الى الغاية . ومن ذلك تعدد أنواع المعيشة لدى الانسان ولدى الحيوانات التي لا يمكن أن يعيش واحد منها بلا غذاء . وعلى ذلك فهذه الاختلافات هي التي تتغير بها أصناف معيشة الحيوانات . ففي الحالة الوحشية بعضها يعيش قطعيا وآخر تعيش في عزلة حسبما تقتضيه منفعة معيشتها ، لأن بعضها يعيش على اللحم وآخر على النبات وآخر على كليهما . ولأجل أن تيسر لها الطبيعة البحث عن الأغذية وتخبرها عينت لها ضربا خاصا من المعيشة . وان حياة أكلة اللحوم وحياة أكلة النباتات تختلف بالضبط بأنها لا ترغب بالفريزة في غذاء واحد بعينه وأن كلا منهما له أذواق خاصة .

§ ٤ - يمكن أن يقال مثل هذا على الناس ، فان طرائق عيشتهم ليست أقل اختلافا . بعضهم رحل في فراغ مطلق ، لاكد ولا عمل ، يقتنون بلحم الحيوانات التي يربونها . ولأن قطعانهم مضطرة ، لتجد كلاًها ، أن تغير دائما مكانها ، فهم أيضا مضطرون الى أن يتبعوها كأنهم بذلك يحرقون حقلا حيا وآخرون يعيشون من الغنيمة ، غير أن غنيمة بعضهم ليست هي غنيمة البعض الآخر . فلهؤلاء السلب ، ولأولئك صيد البحر حين يقطنون شطوط البحيرات والمنافع وشواطئ الأنهار والبحار . وآخرون يصيدون الطيور والحيوانات المتوحشة . لكن الجزء الأكبر من النوع الانساني يعيش من زراعة الأرض وثمارها .

§ ٥ - فهناك اذن على التقريب طرائق لمعيشة لاجابة بالانسان فيها لأن

---

§ ٤ - السلب . لم يكن قطع الطريق شيئا منكرا في الازمان الاولى لاغريقيا . كما أشار اليه طوسيديد ( ك ١ ب ٥ ) . ففي زمان هذا المؤرخ كان بعض القبائل لا يزال يصطنع هذه العادة . ومعلوم أنها قد ظهرت في القرون الوسطى عند سرة الجمعية وعند سادة أقرباء بل عند الملوك . ويرى هيز انه في حالة البداوة الاولى كان قطع الطريق أمرا شريفا بقدر ما هو نافع . فان قطع الطريق في الواقع كان وقتئذ غزوا فرديا مصغرا ، ويسند منتسكيو النهب والسلب الى الحرمان من التجارة ( روح القوانين ك ٢٠ ب ٢ )

يقدم الاعمله الشخصى ، دون أن يطلب عيشه فى المعاوضات أو فى التجارة :  
رجال وزراع ونهاب وصياد بحر أو صياد بر • ومن الشعوب من يعيشون  
عيشة الرغد بأن يؤلفوا بين هذه الطرائق المختلفة وأن يستعيروا من أحداها  
ما يسد نقص الأخرى • فهم رحل نهابون زراع صيادون معا • ومن الشعوب  
آخرون يسلكون سبيل العيشة الذى تفرضه عليهم الحاجة .

§ ٦ - ان حيازة الأغذية هى كما يرى منحة من قبل الطبيعة للحيوانات  
منذ ولادتها ، وكذلك بعد تمام نموها • وبعض الحيوانات عند وضعها تنتج  
مع الصغير الغذاء الذى يكفيه حتى يصير الى حال يستطيع منها أن يحصله  
بنفسه . هذا هو شأن الفرمسيار والأوفيار ، فان الأولى لتحمل مدة زمن  
مافى أنفسيها أغذية صغارها حتى العهد بالولادة ، وان ما يسمى المين ليس  
شيئا آخر .

§ ٧ - وان احراز الأغذية هذا هو على السواء ميسر للحيوانات عندما  
يتم نموها . فينبغى الاعتقاد بأن النباتات خلقت للحيوانات والحيوانات  
للانسان . فان كانت داجنة فهى تخدمه وتغذيه وان كانت متوحشة فهى  
تشارك ان لم يكن كلها فجلها فى تغذيته وفى حاجاته المختلفة ، انها تقدم  
له كسب ومتاعا من صنوف شتى . فاذا كانت الطبيعة اذن لا تخلق شيئا  
ناقصا ، واذا كانت لا تخلق من شئ عبثا ، لزم ضرورة أنها قد خلقت كل  
ذلك للانسان .

§ ٨ - من أجل ذلك كانت الحرب هى أيضا بوجه ما وسيلة طبيعية

٦ - فرمسيار • يريد أرسطو : كما نبه اليه تيرى : ان يتكلم بلا شك على ديدان  
المشرات التى بيضها أصغر من أن تراه العين المجردة •

§ ٧ - الطبيعة لا تخلق من شئ عبثا • ذلك هو مبدأ العلة الفائية الذى يغلب  
استعمال أرسطو اياه ( ر • ما سبق فكرة مشابهة ب ١ ف ١ • م •

§ ٨ - خلقوا ليطيعوا • يرجع أرسطو يقصد بذلك المتوحشين . لذين حشظهم عنده  
هو الرق • فقد قال فيما تقدم ب ١ ف ٥ أن الطبع أراد أن يكون المستوحش والعبد  
شيئا واحدا • ولا حاجة للقول بان هذه الفقرة طالما كانت موضع التهجم واللعن • ولست  
أذكر الا جروسيوس اذ يزعم أن أرسطو أراد هنا تمليق . لاسكندر وغرامه بالفتح وفى هذا  
من التعر فى المصافة فانه لاجل ان يكون لهذا التعيب بعض القيمة ينبغى اثبات أن كساب  
السياسة « قد ظهر قبل موت الاسكندر • وهذا غير محقق •



للكسب ، اذ أنها تشمل هذا الصيد الذى يصطنعه الانسان للوحوش وللأناس الذين ، وقد خلقوا لطبعوا ، يمتنعون عن الطاعة ، فتلك حرب قضى الطمع نفسه بمشروعيتها .

فهاك اذن طريقة كسب طبيعية تكون جزءا من الاقتصاد العائلى يجدها حاضرة أو يحصلها ، والا فانه ألبتة ادخار هذه الوسائل التى لاغنى عنها لعيشه والتى بدونها لن يتألف اجتماع الدولة ولا اجتماع العائلة .

§ ٩ - يمكن أن يقال ان تلك أنفسها هى الثروات الوحيدة الحقيقية . ان ما يستعيره الرغد من هذا النوع من الكسب بعيد عليه أن يكون غير متناه كما قد زعم سولون فى شعره

يستطيع المرء أن يزيد فى ثرواته الى مالا نهاية .

فان الأمر على الضد من ذلك ، وفى هذا الموطن يوجد حد كما فى سائر الفنون الأخرى ، وفى الواقع ليس ألبتة من فن لا تكون آلاته محدودة فى العدد وفى العظم ، وليست الثروة الا وفرة الوسائل العائلية والاجتماعية . فديهى اذن أن وسيلة الكسب الطبيعى واحدة مشتركة بين رؤساء العائلات ورؤساء الدول ، وقد رأينا كيف كانت مصادرها .

§ ١٠ - يبقى الآن هذا النوع من الكسب الذى يسمى على الأخص وبحق كسب الأموال . وفى شأنه يقدر أن الثروة والملكية يمكن أن تزيد الى مالا نهاية . والشبه بين هذه الوسيلة الثانية للكسب وبين الأولى هو العلة فى ألا يرى عادة فى هاتين الوسيلتين الا أنهما واحدة وشئ بعينه والواقع أنهما ليستا متماثلتين ولا متباعدتين ، الأولى طبيعية والأخرى لاتأتى من الطبيعة بل أولى بها نتاج الفن والتجربة . وسنبدا هنا بدراستهما .

§ ١١ - كل ملكية لها استعمالان يتعلقان بها تعلقا أساسيا دون أن يكون هذا التعلق على الوجه عينه : أحدهما خاص بالشئ والآخر ليس كذلك فان حذاء يمكن أن يصلح للاتعال أو وسيلة للمعاوضة فى آن واحد . وانه

---

§ ١١ - كل ملكية لها استعمالان . يعترف سميت كارستور بأن للأشياء قيمتين : قيمة استعمال وقيمة معاوضة .

يمكن على الأقل أن يستفاد منه ذلك الاستعمال المزدوج . فان الذى يستعيز بالنقد أو بأغذية حذاء لآخر حاجة به يستخدم ذلك الحذاء من حيث هو حذاء لكن لا بمنفعته الخاصة ، لأنه لم يكن ألبسة مجمولا للمعاوضة . ومثل ذلك أقول على جميع المملوكات الأخرى . فان المعاوضة فى الواقع تنطبق عليها جميعا ما دام أنه قد وجد منذ البداية بين الناس من السلع الضرورية للعيشة ما يربى على الحاجة من وجه وما يقل عنها من وجه آخر .

١٢ § - واضح كل الوضوح أن البيع فى هذا المعنى ليس مطلقا جزءا من الكسب الطبيعى . ففى الأصل المعاوضة لا تمتد الى ما وراء الحاجات الضرورية ولا فائدة منها حقا فى الاجتماع البدائى ، اجتماع العائلة . لأجل أن تنشأ يلزم أن تكون دائرة الاجتماع قد صارت أكثر سعة . ففى داخل العائلة كل كان مشتركا بين الجميع ، ومن الأعضاء الذين انفصلوا تتألف شركة جديدة فى الأشياء الأقل عددا من الأولى لكنها مختلفة عنها والتي يأخذ كل منها بنصيب تبعاً للحاجة . وهذه هى أيضا المعاوضة الوحيدة التى يعرفها كثير من الأمم المتوحشة . فهى لاتذهب الى ما وراء السلع التى لاغنى عنها . وذلك مثلا كنيذ بقمح . وكذلك الأمر فى سائر الأشياء .

١٣ § - هذا النوع من المعاوضة هو طبيعى تماما وليس ، فى الحق ، طريقة كسب ما دام أنه ليس له غرض آخر الا التوصل الى سد الحاجات الطبيعية . وهو مع ذلك ما يمكن جعله منطقيا أصل الثروة . وبمقدار ما تغير صور هذه المساعدات المتبادلة وتنمو باستيراد ما ينقص وإصدار ما يزيد على

---

١٤ § - نافعة بذاتها . يضع كوارى فى نصه : وبلا دليل : سلبي فى هذه الجملة يغير معناها تماما . ذلك بأن أرسطو قال بعد ذلك ( ف ١٦ ) ، ان النقد عاجز عن أو يسد أية حاجة من حاجتنا .

لكنه كان ينبغى أن يلاحظ أن المقصود فى الحالة الأولى الفلزات غير المضروبة وفى الثانية السكة المضروبة التى لا قيمة لها الا فى المعاوضة والتي من حيث هى نقد غير نافعة فى شيء اذ كانت المعاوضة غير جائزة .

وأما ابن رشد الذى ربما لم يكن قرا سياسة أرسطو فانه يقرر هذه المبادئ على موضوع النقد ومنفعته . ر . شرحه لجمهوريّة أفلاطون ص ٣٣٦ . ٣٤٥ .

الحاجة قضت الضرورة باستعمال النقد ، مادامت السلع الضرورية صعبة  
النقلة بأعيانها .

§ ١٤ - فاصطلح على أن يكون الأخذ والعطاء في المعاوضات بمادة  
نافعة بذاتها تكون سهلة التداول في الاستعمالات العادية للمعيشة . فكانت  
مثلا من الحديد . ومن الفضة ، ومن أى جوهر آخر مشابه حدد بادیء  
الأمر حجمه ووزنه ، ثم من أجل التخلص من حيرات الأوزان المستمرة  
طبع بطابع خاص يدل على قيمته .

§ ١٥ - من النقد الذى نشأ من المعاوضات الأولى الضرورية نشأ  
أيضا البيع ، وهو صورة أخرى للكسب بسيطة للغاية فى أصلها ، لكن  
كملت عما قليل بالتجربة التى كشفت ، فيما يدير الناس بينهم من الأشياء ،  
عن ينابيع الأرباح العظيمة ووسائلها .

§ ١٦ - فهناك كيف أن علم الكسب فيما يظهر موضوعه النقد على  
الخصوص . وأن غرضه الأصلي هو القدرة على استكشاف وسائل تنمية  
الأموال . لأنه ينبغي أن يخلق المال والثراء . ذلك أن الناس يضعون فى  
الغالب الثراء فى كثرة النقد لأن على النقد يدور الكسب والبيع . ومع ذلك  
فهذا النقد ليس فى ذاته إلا شيئا نافعا على الإطلاق بما أنه لا قيمة له إلا  
بالقانون لا بالطبع ، مادام أن تغير اصطلاح بين أولئك الذين يستعملونه  
يمكن أن يصيره غير ذى قيمة تماما ويجعله عاجزا عن سد أية حاجة من  
حاجاتنا . والواقع أن إنسانا ، على رغم تقوده كلها ، ألا يمكن أن تعوزه  
أشياء ضرورية كل الضرورة ؟ أو ليست ثروة هزوا تلك التى لا تمنع  
وفرتها من الموت جوعا ؟ كمثال ميداس فى الأساطير اذ جعلته رغبة الحرص  
أن يستعيض بذهب ما على مائدته من الأطعمة .

§ ١٧ - ذلك ما يجعل العقلاء يتساءلون بحق ، هل السعة وينبوع

---

§ ١٦ - ثروة هزوا . نبه منتسكيو الى أن الكميات الهائلة من الذهب التى  
استخرجت من أمريكا لم تمنع أسبانيا من السقوط فى حضيض الفقر الذى جلبته أسباب  
شتى : ( ر . روح القوانين ك ٢١ ب وك ٢٢ ب ١ .



الثروة ليسا البتة في غير هذا الموضع ؟ والحق أن الثروة والكسب الطبيعيين ، وهما موضوع العلم العائلي ، هما شيء آخر قطعاً . التجارة تنتج أموالاً لا بطريقة مطلقة ، بل بنقل أشياء قيمة في ذواتها . وإن النقد فيما يظهر على الخصوص هو الذي تشتغل به التجارة ، لأن النقد هو عنصر معاوضاتها وغايتها . وإن الثروة التي تنشأ من هذا الفرع الجديد للكسب ليس لها فيما يظهر حقيقة حد ما . فالطب يرمى إلى تكثير أشفيته إلى اللانهاية . وكمثله جميع الفنون تجعل في اللانهاية الموضوع الذي تتأثره ، وكلها تعتمد إليه بكل قواها . لكن على الأقل الوسائل التي تقودها إلى غايتها الخاصة هي محدودة ، بل إن هذه الغاية ذاتها تصلح حداً لكل منها . بعيد عن ذلك كل البعد الكسب التجاري ليسبت نهايته الغاية التي يسعى إليها مادام أن غايته هي على التحقيق سعة و ثراء لا نهاية لهما .

١٨٩ - لكن إذا كان فن هذه الثروة لحدود له فإن العلم العائلي له حدود لأن موضوعه مخالف كل المخالفة . فعلى هذا يمكن الاقتناع عند أول نظرة بأن كل ثروة بلا استثناء ، لها حدود بالضرورة . لكن الشواهد قائمة لتثبت لنا ضد ذلك . فجميع التجار يرون مضاعفة نقودهم إلى غير حد .

هذان النوعان المختلفان من الكسب يستخدمان الأساس عينه الذي يبحثان عنه وإن يكن لمرام مختلفة جداً : أحدهما ذو غرض غير تنمية المال إلى ما لا نهاية ، وهذا الكسب الهائى هو الموضوع الوحيد للغرض الآخر وهذه المشابهة قد جعلت كثيراً من الناس يعتقدون أن العلم العائلي كان له هذا النحو أيضاً . ويعتقدون اعتقاداً جازماً أن على المرء بكل ثمن الاحتفاظ بمبلغ ما عنده من النقد والاكتثار منه إلى ما لا نهاية .

١٩٩ - وليصل المرء إلى هذا الحد يلزم أن يكون معنياً بالعيش ليس غير ، دون أن يفكر في أن يعيش كما ينبغي . ولما كانت الرغبة في الحياة لحدود لها حمل المرء مباشرة على أن يرغب في الوسائل التي تؤدي إلى إرضاء هذه الرغبة . وهؤلاء أنفسهم الذين يلتزمون أن يعيشوا بحكمة يبحثون أيضاً عن المتع الجسمانية ، ولما أن الملكية تكفل لهم ، فيما يظهر ، هذه المتع اتجهت

عنايات الناس الى جمع المال . ومن هذا ينشأ هذا الفرع الثانى للكسب الذى أحدث عنه . وبما أن باللذة حاجة الى السعة المفرطة فقد بحث الناس عن جميع الوسائل التى يمكن أن تحصلها . فمتى لم يجدوها فى أصناف الكسب الطبيعى طلبوها فيما وراء ذلك وأجهدوا ملكاتهم فى استعمالات لم يقدروا عليها الطبع .

٢٠٥ - وعلى هذا فكسب المال ليس هو موضوع الشجاعة التى لا ينبغي أن تعطينا إلا أمتنا حصينا ، وهو ليس كذلك موضوع الفن الحربى ولا فن الطب اللذين ينبغي أن يعطينا أحدهما النصر والآخر الصحة . ومع ذلك فالناس لا يجعلون من كل هذه المهن إلا مسألة مالية كما لو كانت هذه هى غايتهم الخاصة ، وأن كل ما فيها يجب أن يرمى الى بلوغ هذه الغاية .

هاك اذن ما كان على أن أقوله على الوسائل المختلفة لكسب الزائد عن الحاجة فقد أبنت ماهى تلك الوسائل وكيف أنها تصير عندنا حاجة حقيقية . أما فن الثروة الحققة والضرورية فقد أبنت أنه مخالف كل المخالفة . وأنه لم يكن الا الاقتصاد الطبيعى الذى يعنى بالمعيشة ليس غير . وهو فن لا نهائيا كالأخر بل له على ضد ذلك حدود وضعية .

٢١٥ - هذا يوضح تمام الايضاح مسألة كنا وضعناها فى البداية لانفسنا ، وهى أن نعلم أكسب عمل رئيس العائلة ورئيس الدولة أم لا ؟ حق أنه يلزم دائما افتراض أن هذه الأموال موجودة من قبل . على هذا فالسياسة لاتخلق الناس ، بل تأخذهم كما تعطينا اياهم الطبيعة فتصرف فيهم ، وعلى هذا النحو انما الطبيعة هى التى عليها أن تقدم لنا الأغذية الأولى سواء جاءت من الأرض أو من البحر أو من أى مصدر آخر ، وعلى رئيس العائلة أن يتصرف فى هذه الهبات كما ينبغي أن يفعل . فالحائث لا يخلق الصوف لكنه يجب أن يعرف أن يستعمله وأن يميز محاسنه وعيوبه ، ويعرف منه ما يمكن أن يصلح وما لايمكن أن يصلح .

٢٢٥ - ربما يمكن أن يتساءل أيضا لماذا يبقى الطب غريبا عن رئيس

العائلة في حين أن كسب الخيرات جزء من ادارة العائلة ومع أن أعضائها بحاجة الى الصحة بمقدار حاجاتهم الى الغذاء أو الى أى شىء آخر ضرورى للحياة . هالك سبب ذلك : اذا كان رئيس العائلة ورئيس الدولة يجب أن يشتغل بصحة مرعوسيههم من جهة ، فمن جهة أخرى هذه العناية تختص بالطبيب لا بهم . كما أن أموال العائلة ، الى حد ما ، تتعلق برئيسها والى حد ما لاتتعلق به ، بل الطبيعة هى التى عليها تقديمها . أكرر أن على الطبيعة دون سواها أن تعطى المادة الأولى . على الطبيعة أن تكفل غذاء الموجود الذى تخلقه . والواقع أن كل كائن يتلقى أغذيته الأولى من هذا الذى يؤتیه الحياة . لذلك ترى الثمار والحيوانات تكون مادة طبيعية يعرف الناس أجمعون أن يستغلوها .

٢٣ - ولما كان كسب الأموال مزدوجا كما قد رأينا ، أى انها تجارية وعائلية معا ، هذه الأخيرة ضرورية ومحترمة بحق ، وتلك محقورة بحق أيضا باعتبارها ليست طبيعية ولا ناتجة الا من نقل السلع ، كان حقا استنكار

---

§ ٢٣ - محقورة بحق أيضا . شرح افلاطون بما هو اشد وضوحا وأكثر اعتدالا من ارسطو اسباب احتقار التجارة : ر . لقوانين ك ١١ ص ٢٩٢ من ترجمة كوزان . ومنذ عهد ارسطو كثر هذا المعنى ألف مرة . ر . د مبل ، كتاب ، لتشريع ك ٢ . ولقد خص منتسكيو التجارة بكتابين . من مؤلفه الكبير الكتاب العشرين والواحد والعشرين . وفى أولهما عالج روح التجارة . ويظهر لى أن روسو لم يزر بالتجارة بوجه خاص ، وفى الازمان القديمة على العموم كانت التجارة مهنة خسيصة . وانها لم تبتدىء تكسب الاحترام الا فى عهد الجمهوريات الايطالية وعند ازدهار فلورنسا والبندقية . ينبغى أن يلتفت الى نظرية ارسطو فى الكسب الطبيعى والكسب المتصنع جد الالتفات وان تعتبر ، انها احدى المحاولات الاولى للاقتصاد السياسى . فان الازمان القديمة لم تنقل اليها شيئا تاما مثلها فى هذا الصدد . ر . مؤلف هيرين الذى عالج التجارة عند الاغريق ومؤلف بوخ وعلى الاقتصاد السياسى عند الاتيين . وقد زعم منتسكيو ( ك ٢١ ٢ ٢٠ ) أن نظريات ارسطو هذه على الربا وعلى القرض بالفائدة قد قتلت التجارة طوال القرون الوسطى . واطن أن منتسكيو يغلو فى تأثير رأى الفيلسوف الاغريقى . فان كتاب السياسة لم يعرف الا فى وسطه القرن الثالث عشر ولم يكن ليقراء أحد الا بعض المفكرين المعتزلين فى الصوامع . ولقد كان للانجيل اذ لعن أرباب الاعمال أثر اعظم من ارسطو فى اضطهادات اليهود الذين كانوا يكونون هم وحدهم تجار القرون الوسطى .



من عدد ما من الأعضاء فحسب . بل هي تتألف من أفراد مختلفين بالنوع !  
الربا لأنه طريقة كسب تولدت من النقد نفسه وممانعة إياه من التخصيص  
الذي من أجله كان قد خلق . النقد لا ينبغي أن يصلح إلا للمعاوضة والربح  
الذي ينتج منه يضاعفه هو نفسه كما يدل عليه الاسم الذي تطلقه عليه اللغة  
الاغريقية . فالآباء هنا هم على الإطلاق أشباه الأولاد . والفائدة هي نقد  
تولد عن نقد ، وهذا من بين ضروب الكسب كلها هو الكسب المضاد  
للطبع .

## الباب الرابع

اعتبارات عملية فى كسب الاموال : الثروة الطبيعية : الثروة الصناعية : استغلال الغابات والمناجم هو نوع ثالث من الثروة . المؤلفون الذين كتبوا فى هذه المواد . شاريس الباروسى وأبلودور الميموسى - نظريات دقيقة حقاً لكسب الثروة ، نظريات طاليس . الاحتكارات التى يتعاطاها الافراد والدول .

§ ١ - من العلم الذى أفضنا فيه قدر الكفاية نتقل الآن الى اعتبارات عملية . فى كل الموضوعات التى هى مثل هذا للنظرية ميدان طليق ، لكن للعمل ضروراته .

ان الفروع العملية للثروة تنحصر فى تعمق المعرفة لجنس المحاصيل الأكثر فائدة ومكانها واستخدامها . بأن يعرف مثلاً كيف يعنى المرء بتربية الحيل أو بتربية البقر أو النعم أو باى نوع من أنواع الحيوانات الأخرى التى يجب عليه أن يعرف أن يحسن فيها اختيار الأنواع الاربى ربها على حسب الأصقاع ، لأن كلها لاتنجح على السواء فى أى مكان . العمل ينحصر أيضاً فى معرفة الزراعة والأراضى التى يجب أن تولى من غرس الأشجار والأراضى التى تصلح للأنبات ، ويتجه أخيراً بعناية الى انحل وجميع حيوانات الهواء وحيوانات الماء التى يمكن أن تنتج بعض الغلات .

§ ٢ - تلك هى العناصر الأولى للثروة بالمعنى الخاص .

أما الثروة التى تنتجها المعاوضة فعنصرها الأسمى انما هو التجارة التى تنقسم الى ثلاثة فروع متباينة الأمن متباينة الربح : تجارة بالبحر وتجارة بالبر ، وبيع فى متجر . ثم يأتى فى المحل الثانى القرض بالفائدة وأخيراً الأجرة التى يمكن أن تطبق على أعمال ميكانيكية أو على أعمال بدنية صرفة للفعلة الذين ليس لهم الا سواعدهم .

وتم أيضاً نوع آخر من الثروة المتوسطة بين الثروة الطبيعية وبين

لثروة المعاوضة بها من احدهما ومن الأخرى وأتية من محاصيل الأرض  
التي وان لم تكن ثمارا فهي ليست أقل نفعا . ذلك هو استغلال الغابات  
واستغلال المناجم التي تعدد أقسامها كتعدد انفلاتات نفسها المستخرجة من  
باطن الأرض .

§ ٣ - حسبنا هذه العموميات . وقد تكون التفاصيل الخاصة والدقيقة  
نافعة للمهن التي تخصها . أما فيما يتعلق بنا فربما لا تكون الا مملة . من  
بين المهن أرفعها هي تلك التي اتلها منا للمصادفة . وأشدها آلية تلك التي  
تشوه الجسم أكثر من الأخرى ، وأخسها هي التي تشغل الجسم أكثر  
من سواها ، وأخيرا أحطها هي التي تستدعي من الفهم ومن الكفاية أقل  
ما يكون .

§ ٤ - على أن بعض المؤيدين قد تعمقوا في هذه الموضوعات المختلفة .  
فمثلا شاريس الباروسى وأبلودور الثمنوسى قد اشتغلا بزراعة الحبوب  
وبالغابات . وما عدا ذلك من الموضوعات قد عولج في مؤلفات أخر ينبغي  
أن يدرسها أولئك الذين يهمهم أمرها . ويحسن هؤلاء صنعا أيضا لو جمعوا  
التقاليد الشائعة عن الوسائل التي توصل بعض الناس الى الثروة . كل هذه  
المعلومات يمكن أن تكون نافعة لأولئك الذين يحرصون على الوصول  
اليها كل في دوره .

§ ٥ - وسأقص ما روى عن طائيس الملطى . انما هي نظرية رابحة  
جعل منها تشریف له بسبب حكمته من غير شك ، غير أن كل الناس بها  
جدير . ان معلوماته في علم الفلك جعلته يقدر منذ الشتاء أن المحصول انقادم  
للزيتون سيكون موفورا ، ومن أجل أن يجيب على ما يعير به من فقره الذي  
لم تحمه منه فلسفة غير نافعة استخدم للنقد القليل الذي كان يملكه في  
تقديم عرابين لاستئجار كل معاصر ملطية وشيوز ، استأجرها بأجر بخس  
لفقدان أى مزايد آخر . فلما حان الوقت وان المعاصر المطلوبة فجاءة من  
قبل كثرة من الزراع أجرها بالأجر الذي شاءه . وكان الربح عظيما ، فأثبت

§ ٤ - شاريس الباروسى وأبلودور من الثمنوس كانا معاصرين الوسطى .



طاليس بهذا التقدير الحاذق أن الفلاسفة متى شاءوا يعرفون بأيسر ما يكون أن يقتنموا وإن لم يكن ذلك من همهم .

§ ٦ - لقد اتخذ ذلك شاهدا كبيرا على كيس طاليس \* غير أنني أكرر أن هذه المضاربة قد تقع على العموم لكل أولئك الذين هم في مكنة من أن يتخذوا لأنفسهم احتكارا . بل إن من الممالك عند الحاجة للمال من قد اتجهت إلى هذا المصدر واتخذت احتكارا عاما لجميع البيوع .

§ ٧ - ولقد استخدم فرد من أهل صقلية كل اودائع التي لديه في شراء حديد المصانع كلها ، ثم حين كان التجار يأتون من الأسواق المختلفة كان هو الوحيد الذي يبيعهم اياه ، ومن غير أن يفرط في زيادة الأثمان قد كسب ضعفى ما أنفق ، أى مائة في الخمسين من الطالطن .

§ ٨ - وقد علم بذلك دينوس فنقاه من سرقوسة لأنه ابتدع عملية مضرة بمصلحة الأمير ، وقد أذن للمضارب بأن يحمل معه ثروته . هذه المضاربة مع ذلك هي في حقيقة الأمر مضاربة طاليس بعينها . فكلاهما عرف كيف يتخذ لنفسه احتكارا . إن المغامرات من هذا القبيل مفيدة معرفتها حتى لرؤساء الدول . فإن كثيرا من الحكومات بها حاجة كالعائلات لاستخدام هذه الطرائق لتثرى . بل يمكن أن يقال إن كثيرا من الحكاميين يظنون أن هذا الجانب من الحكم وحده هو الذى يجب أن يعنوا بالاشتغال به .

---

§ ٨ - دينوس القديم ، الذى حكم من سنة ٤٠٦ الى ٣٦٧ قبل الميلاد - حتى لرؤساء الدول . كل الحكومات الحديثة تقريبا هي من رأى أرسطو وتجعل الاحتكار جزءا من مواردها .

## الباب الخامس

في سلطة اائلية : علاقات الزوج بالزوجة : والوالد بالاولاد - الفضائل الخاصة  
والعامة للعبد وللرأة وللأولاد . التباين العميق بين الرجل والمرأة : خطأ سقراط : عمال  
غريغياس المملوكة - خصائص العامل - أهمية تربية النساء وتربية الأولاد .

§ ١ - قلنا ان ادارة العائلة ترتكز على ثلاثة ضروب من السلطات :  
سلطة السيد التي تكلمنا عليها فيما سبق ، وسلطة الأب ، وسلطة الزوج .  
المرء يقوم على المرأة وعلى الأولاد باعتبارهم أشخاصا أحرارا على سبيل ما ،  
لكنهم مع ذلك خاضعون لسلطة مختلفة ، جمهورية في حق الأولى وملوكية  
في حق الآخرين . فالرجل ، ما عدا استثناءات مضادة للطبع ، هو الذي  
يأمر دون المرأة ، كما أن الكائن الأكبر والأكمل هو الذي يتأمر على  
الأصغر والأضعف .

§ ٢ - في الدستور الجمهوري يمضي المرء عادة بين تناوب الطاعة  
والسلطة لأن جميع الأعضاء يجب أن يكونوا عنده بانطبع متساوين  
ومتشابهين في كل شيء . وهذا لا يمنع أن يبحث في التمييز بين مركز  
الرئيس ومركز المرعوس مادام قائما بواسطة أية علامة خارجية ، بواسطة  
وظائف ، بواسطة تشاريف . وهذا هو أيضا ما كان يراه أمازيغ اذ كان  
يقص قصة طسته . فعلاقة الرجل بالمرأة تبقى دائما هي كما قلت آنفا  
سلطة الوالد على أولاده هي على غير ذلك سلطة ملكية تماما . ان العطف

§ ٢ - في الدستور الجمهوري . كل هذه الجملة ربما تكون مقحمة فيما يظهر - أمازيغ  
الفكرة هنا تبقى غامضة بسبب الإيجاز . وقد روى هيروdot هذا المعنى الذي يشير اليه  
أرسطو . ان أمازيغ اتخذ من طست من الذهب كان معدا لغسل أرجل مؤاكليهم تمثالا لاله  
لم يلبث أن عبده المصريون . ثم دعا أمازيغ أعيانهم وقص عليهم قصة ذلك الوعاء .  
وزاد عليها انه هو نفسه قبل ان يكون ملكا لم يكن الا مواطنا حامل الذكر ؛ ولكنه بعد  
أن استوى على عرش الملك صار مستحقا لاحترام وعاياه او تحياتهم .

والسن يؤتيان الوالدين السلطان كما يؤتاه الملوك . واذ يدعو هو ميروس  
المشتري .

### الأب الخالد للناس وللآلهة

كان على حق أن يضيف إليه أيضا أنه ملكهم ، لأن ملكا ينبغي أن  
يكون أعلى من رعاياه بخصائصه الطبيعية وأن يكون مع ذلك مثلهم من جنس  
واحد : وتلك هي على الضبط علاقة الأسن بمن هو أصغر منه والوالد  
بولده .

§ ٣ - لا حاجة الى القول أنه ينبغي في ادارة الناس بذل عناية أكبر  
بكثير من العناية بالاشياء اللاحية ، وفي تكميل الأولين بذل عناية أكبر  
من تكميل الآخر التي تكون الثروة ، بل عناية أكبر بكثير في ادارة  
الاحرار منها في ادارة العبيد . المسألة الأولى فيما يتعلق بالعبد انما هي أن  
يعلم أيتظر منه ، وراء فضيلته من حيث هو آلة وخادم ، فضيلة كالحكمة  
والشجاعة والعدالة ... النخ أم يمكن أن لا يكون له أهلية أخرى غير خدماته  
الاجتماعية المحضة ؟ هناك شك في كلنا الناحيتين . لو افترضت هذه الفضائل  
للعبيد فأنى يكون الفرق بينهم وبين الأحرار ؟ ولو منعوا ايها لا يكون  
الأمر أقل سخفا ، لأنهم أناس ولهم نصيبهم من العقل .

§ ٤ - والمسألة هي تقريبا بعينها في حق المرأة والولد . ما هي فضائلهما  
الخاصة ؟ هل يجب على المرأة أن تكون حكيمة شجاعة وعادلة كالرجل ؟  
والولد أيمن أن يكون حكيما فيقمع شهواته أم لا يمكن ذلك ؟ وبوجه  
عام الكائن الذي خلقه الطبع ليأمر والكائن الذي جعل ليطيع أينبغي لهما أن  
يحوز كلاهما الفضائل عينها أم لهما فضائل متباينة ؟ اذا كان كلاهما له أهلية  
مساوية على الاطلاق فمن أين يأتي أن أحدهما ينبغي أن يأمر والاخر أن  
يطيع أبدا ؟ ليس هنا ألبتة اختلاف ممكن من الأكثر الى الأقل : فان السلطة  
والطاعة تختلفان بالنوع ، وليس يوجد بين الأقل والأكثر أي فرق من  
هذا القليل .



§ ٥ - فاقضاء فضائل من أحدهما وغسدم اقتضائها من الآخر البتة يكون أمرا أشد غرابة أيضا . اذا كان الكائن الذى يتسلط ليس به من حكمة ولا عدالة فكيف يمكن أن يتسلط ؟ واذا كان الكائن الذى يطيع مجردا من هذه الفضائل فكيف يمكن أن يطيع ؟ فيما هو فاقد الاعتدال كسلان سوف يخل بكل واجباته . هناك اذن ضرورة بينة أن يكون بكليهما فضائل لكن فضائل متباينة كما تكون أنواع الكائنات التى قدر الطبع عليها الطاعة . ذلك هو ما قلنا فيما سبق . على الروح . ففيها جعل الطبع جزئين متميزين : أحدهما ليأمر والآخر ليطيع . وخصائصهما بينة الاختلاف . أحدهما بما هو موصوف بالعقل والآخر بما هو محروم اياه .

§ ٦ - هذه العلاقة تنسحب بالبدئية على سائر الكائنات ، ففي أكثرها عددا جعلت الطبيعة السلطان والطاعة . اذن يتسلط الرجل الحر على العبد على نحو غير تسلط الزوج على المرأة والوالد على الولد . ومع ذلك فالعناصر الأصلية للروح موجودة فى جميع هذه الكائنات ، لكنها فيها على درجات مختلفة جدا . فالعبد مجرد على الاطلاق من الارادة ، والمرأة لها ارادة لكن فى درجة أدنى ، والولد ليس له الا ارادة ناقصة .

§ ٧ - والأمر بالضرورة كذلك فى انفضائل الخلقية . يجب أن نفترض فى جميع هذه الكائنات لكن على درجات مختلفة وبالنسبة الضرورية لمقدور كل منهم ليس غير . فالكائن الذى يأمر يجب أن يكون له الفضيلة الخلقية فى كل كمالها . فان عمله هو على الاطلاق عمل المهندس المعمار الذى يأمر . والمهندس هنا هو العقل . أما الآخرون فينبغى الا يكون لهم من الفضائل الا بحسب الوظائف التى يشغلونها .

§ ٨ - فلنعترف اذن بأن كل الأفراد الذين تكلمنا عليهم آنفا لهم نصيبهم من الفضيلة الخلقية ، غير أن حكمة الرجل ليست هى حكمة المرأة ،

§ ٥ - قلنا فيما سبق - ر . ما سبق ب ٢ ف ١٠

§ ٨ - مقراط . يشرح اللاتون هذا المذهب فى الجمهورية لـ ٥٠٠ من ٢٣٦ وفى مينون ايضا ترجية كوزان .

وأن شجاعته وعدالته ليستا كمثل ما لهما منهما ، كما كان يظن سقراط ،  
وأن قوة أحدهما سلطة محضة وقوة الأخرى طاعة محضة . وكذلك أقول  
على جميع الفضائل الأخر لأن هذا هو أدخل في باب الحق حين يعنى  
المرء بالفحص عن الأشياء على جهة التفصيل . وانه ليخدع المرء نفسه  
اذ يقول ، مقتصرًا على العموميات : ان «الفضيلة هي استعداد حسن للنفس»  
ومزاولة الحكمة ، أو أن يكرر أى تعبير آخر مبهم كهذا . وانى أفضل  
كثيرا على أشباه هذه الحدود منهاج أولئك الذين هم ، مثل غريغاس ،  
يشتغلون بتفصيل الفضائل جميعها . اذن فالملخص أن هذا الذى يقوله الشاعر  
فى احدى خصائص المرأة :

صمت متواضع ، هذا هو شرف المرأة

هو على السواء حق فى جميع الخصائص الأخر ، فان مثل هذا  
التحفظ لا يليق برجل .

§ ٩ - وبما أن الولد كائن غير تام فينتج منه بالبديهية أن الفضيلة  
لا تتعلق به على الحقيقة بل يجب أن تضاف الى الكائن التام الذى يسيره .  
والأمر هو كذلك بعينه بين السيد والعبد . قد قررنا أن منفعة العبد كانت  
تنطبق على حاجات المعيشة ، فالفضيلة لن تكون اذن ضرورية له الا على  
نسبة ضيقة جدا . فلن يكون له منها الا ما يلزم لكيلا يهمل ألبته أعماله  
بعدم القناعة أو بالكسل .

§ ١٠ - لكن مع التسليم بهذا هل يمكن أن يقال : ان العمال أيضا يجب  
أن يكون لهم من الفضيلة ما دام أن عدم القناعة يصددهم عن أعمالهم ؟ لكن  
أليس هاهنا ألبته تغاير عظيم ؟ فالعبد يشاركنا فى معيشتنا ، والعامل على  
الضد يعيش بعيدا عنا ولا ينبغى أن يكون له من الفضيلة الا بمقدار ما له  
من رق ، لأن شغل العامل هو بوجه ما رق محدود . والطبع ينشئ الرق  
ولا ينشئ السكاف أو أى عامل آخر .

- التفصيل : ز . علم الاخلاق ، لى نيقوماخوس ك ٢ ب ٧ .

صمت متواضع : هذا البيت مأخوذ من قصة اجاكس لسوفوكلس وهو البيت ٢٩١

§ ١١ - فيلزم اذن الاعتراف بأن السيد هو للعبد مصدر الفضيلة التي هي خاصة به ، وان لم يكن عليه ، بما هو سيد ، أن يؤتية معرفة أشغاله . لذلك يكون من الخطأ ان بعض الأشخاص يأبون على انبيد كل عقل ولا يريدون أبدا أن يعطوهم الا أوامر ، بل ينبغي على ضد ذلك أن يأخذوهم برفق أكثر من الأولاد أيضا . على أنى أقف بهذا الموضوع عند هذا الحد .

أما فيما يختص بالزواج والزوجة ، وبالوالد والأولاد ، وبالفضيلة الخاصة بكل منهم ، فان الروابط التي تربطهم وسلوكهم المحمود أو المذموم وكل الأفعال التي يطلبونها على أنها محمودة أو يجتنبونها لأنها مذمومة فتلك هي أشياء يلزم ضرورة الاشتغال بها في الدراسات السياسية . § ١٢ - والواقع أن كل هؤلاء الأفراد يمتون الى العائلة كما تمت العائلة الى الدولة . وأن فضيلة الأجزاء تتعلق بفضيلة المجموع ، فينبغي اذن أن تكون تربية الأولاد والنساء متوافقة مع النظام السياسي اذا كان يهني حقيقة بأن يكون الأولاد والنساء حسنى السلوك حتى تكون الدولة كما يكونون . هذا هو اذن موضوع من الأهمية بمكان ، لأن النساء يؤلفن النصف من الأشخاص الأحرار . وان الأولاد هم الذين يكونون يوما أعضاء الدولة .

بعد هذا الذي قلناه آنفا على هذه المسائل كلها ، وفي نيتنا أن نعالج في موضع آخر المسائل التي يبقى علينا ايضاحها ، فاننا نختم هنا هذه المناقشة التي يظهر لنا أننا استوعبناها ، ونمضي الى موضوع آخر ، أي الى الفحص عن الآراء التي ارتثيت في أحسن شكل للحكومة .

§ ١١ - أن يعطوهم الا أوامر - يريد أرسطو أن يعيب أفلاطون الذي أخذ هذا الرأي . ر . القوانين ك ٦ ص ٢٨١ من ترجمة كوزان - في الدراسات السياسية . ومهما يكن مما يقول شنيدر فان أرسطو أراد أن يقول بالبساطة أنه يلزم في توليف السياسة أن تعالج علاقات الوالد بأولاده والزوج بزوجه ، ولكنه لا يعد بأن يعالج ذلك هو نفسه بوجه خاص . ومع ذلك فان ما قاله آنفا على طبع المرأة وطبع الولد وما سوف يقوله في موضوع التربية هو كاف في هذه المسألة . ولا نظننا نأسف لاي جزء من مؤلف أرسطو على واجبات المرأة كما ظن شنيدر وكما افترضه من قبله كثير من المفسرين . وينبغي أن يضاف الى هذا أن هذا الموضوع قد عالج أرسطو طويلا في الاقتصاد في الكتاب الاول الذي يعترف بالنقاد بأنه هو وحده الحق ، وربما كان يريد المؤلف أن يخيل هذه المناقشة عليه .



## الكتاب الثاني

### نقد النظريات السالفة والدساتير الرئيسية

#### الباب الأول

بحث جمهورية أفلاطون : نقد نظرياته في شيوعية النساء والاولاد - الوحدة السياسية كما يتصورها أفلاطون هي خيال وهي لا تقرى الدولة بل تفسدها : مواطن الابهام في مناقشة أفلاطون : عدم اكتراث الشركاء في شأن الملكيات الشائعة بينهم : استحالة أن يخفى على أهل المدينة الروابط العائلية التي تربطهم : أخطار الجهالة التي يرادون عليها في هذا الصدد : جنایات ضد الطبع : عدم اهتمام أهل المدينة بعضهم بشئون بعض - إبطال هذا المذهب على الإطلاق .

§ ١ - لما أن غرضنا هو البحث ، بين الاجتماعات السياسية كلها ، عن أيها ينبغي أن يؤثر أناس سادة أن يختاروه بمحض رغبتهم ، علينا أن ندرس معا نظام الدول التي نعتبر أنها تتمتع بالقوانين الأحسن ما تكون ، والدساتير التي تخيلها بعض الفلاسفة ، واقفين عند أشهرها ليس غير وبهذا نكشف عما ينطوى عليه كل منها مما هو خير وقابل للتطبيق ، ونبين في الوقت عينه أننا اذا كنا نطلب نظاما سياسيا مختلفا عن كل أولئك فلسنا مدفوعين الى هذا البحث برغبة صلفة في المباهاة بعقلنا ، بل يدفعنا الى البحث ما في الدساتير الموجودة من عيوب .

§ ٢ - نقرر بادىء بدء هذا المبدأ الذي ينبغي طبعا أن يكون نقطة بداية السير في هذه الدراسة ، وهو أن الشيوعية السياسية يجب ضرورة

§ ٢ - وحدة المكان - ان البحث الذي سيجريه أرسطو هنا في مذهب أفلاطون لا يمكن أن يفهم حق فهمه الا اذا كان تحت نظر القارئ نص أفلاطون نفسه . ولذلك أذكر القارئ الى الرجوع الى هذا النص في الترجمة الرشيدة المضبوطة التي وضعها كوزان . وفيما يتعلق بالنص الاغريقي الى طبعة بيكر .

اما أن تشمل كل شيء ، واما ألا تشمل شيئاً ، واما أن تشمل بعض الأشياء دون البعض الآخر . أما أن الشيوعية السياسية لا تشمل شيئاً ما فذلك شيء ممتنع بالبداية ما دام أن الدولة هي اجتماع ، خصوصاً أن الوطن على الأقل يجب بالضرورة أن يكون شائعاً ، لأن وحدة المكان ترتب وحدة المدينة ولأن المدينة تتعلق على وجه الشيوع بجميع أهلها .

واني أسأل ، فيما يتعلق بالأشياء التي فيها الشيوعية اختيارية أيكون خيراً أن تعم جميع الأشياء بلا استثناء في الدولة المنتظمة التي نبحث عنها أم تكون مقصورة على بعضها ؟ على هذا فالشيوعية يمكن أن تشمل الأولاد والنساء والأموال كما يقترح أفلاطون في جمهوريته ، وفيها يقرر سقراط أن الأولاد والنساء والأموال يجب أن تكون شائعة بين جميع أهل المدينة . أسأل اذن : هل الحالة الحاضرة أفضل ؟ أو هل يلزم اتخاذ قانون الجمهورية هذا ؟

§ ٣ - ان الشيوعية في النساء تحدث من العقبات أكثر مما يظن المؤلف فيما يظهر . وان الأسباب التي أوردتها سقراط لأجل أن يبررها ، هي فيما يظهر ، نتيجة غير مضبوطة لمناقشته . أكثر من ذلك أنها غير قابلة للاتلاف مع الغاية نفسها التي عينها أفلاطون لكل دولة على الأقل بالشكل الذي قدمها به . فأما طرائق حل هذا التناقض فانه قد توقف عن أن يقول فيها شيئاً . أعني هذه الوحدة الكاملة للمدينة التي هي بالاضافة اليها أولى الخبرات . لان هذا هو فرض سقراط .

§ ٤ - غير أنه بديهي مع ذلك أن المدينة بهذه الوحدة التي بولغ فيها شيئاً تبعد جمعاء . طبعي أن المدينة كثرة عظمى فاذا عمدت الى الوحدة صارت من مدينة الى عائلة ومن عائلة الى فرد . لأن العائلة أشد وحدة بكثير من المدينة والفرد أشد وحدة أيضاً من العائلة . حيث لو كان من الممكن تحقيق

---

وقد جلد بعض الكتاب في إيماننا هذه المناقشة فيما يتعلق بالشيوع . ان هذه المسألة جلد خطيرة ولو أنها غير جديدة . وأن أجمل عبقريتين في الفلسفة القديمة قد أثارها على مشهد من أغريقا كلها منذ واحد وعشرين قرناً ، كان فيها مذهب الشيوعية هو الخاسر .

هذا المذهب لكان ينبغي اجتنابه والا انعدمت المدينة . غير أن المدينة لا تتألف من عدد ما من الأعضاء فحسب . بل هي تتألف من أفراد مختلفين بالنوع : اذ العناصر التي تكونها ليست متشابهة إنها ليست كمحانفة عسكرية قيمتها بعدد أعضائها الذين اجتمعوا ليشد بعضهم أزر بعض على التكافؤ ولو كان نوع الشركاء مع ذلك متماثلا تمام التماثل . ان محالفة هي كالميزان ترجح فيه دائما الكفة الأكثر حملا .

§ ٥ - بهذه الخاصة تكون مدينة أعلى من أمة بأسرها متى افترض أن الأفراد الذين يكونون هذه الأمة ، مهما كثر عددهم ، ليسوا مجتمعين حتى على هيئة قري . بل منعزلين على سنن الأركاديين . ان الوحدة لا تنتج الا من عناصر من أنواع مختلفة ، ومن أجل ذلك كان التكافؤ في المساواة ، كما سبق لي أن قلته في كتاب الأخلاق ، هو سلام الدولة . انه هو الرابطة الضرورية لأفراد أحرار ومتساوين فيما بينهم ، لأنه اذا كانوا كلهم لا يمكن أن يكونوا في الحكم في وقت واحد فلا أقل من أن يمروا به جميعا سواء من سنة الى سنة أو في أية مدة أخرى أو على حسب أي نظام آخر بشرط أن يصل كل واحد منهم الى الحكم بلا استثناء . وعلى هذا فالذين يعملون في الجلد أو في الحطب يمكن أن يتبادلوا أشغالهم فيما بينهم لأجل الاتوذي على هذا الوجه الأعمال ذواتها بعد بالأيدي أنفسها على الدوام .

§ ٥ - مدينة ٠٠٠ امة . يرى هامننا بناية الجلاء الفرق بين مدينة وأمة . فالمدينة هي الدولة ، هي الجمعية المدنية التي نظمتها كل القوانين الضرورية لاتساقها ولبقائها . اما الامة فهي اللقيف أو اجتماع اناس في هيئة اجتماعا مجردا عن تشريعات ثابتة وعن روابط معينة باقية تربطهم سياسيا بعضهم ببعض . فالامة هي اصل للمدينة . فان اجتماع الناس هو الفعل الاول المتقدم الزمان . ولا يجيء الدستور السياسي الا بعد ذلك . ر . ك ١ ب ١ ف ٧ - الاركاديين . بقى الاركاديون في وسط فيلوفونيز على حالة البسداوة لم يكونوا مدنا ولا قري . وقد ذهب عبثا مشروعان شرعا لجمعهم في مركز واحد رئيسي . وهما أولا جهد ليكوميد في الاولمية الاولى بعد المائة والثاني جهد ايفاميننداس فان هردا القائد الطيبي قد رجح إلى مشروعات ليكوميد بعد حرب لوكترس وأراد كمثلته أن ينتخب الاركاديون نوابا عنهم عدتهم عشرة آلاف الى ميغالوبوليس المدينة المحصنة التي كان قد اقامها على حدود لاقونيا . فلما مات ايفاميننداس في السنة الثالثة من الاولمية الرابعة بعد المائة ( ٣٦٢ قبل المسيح ) ارتد الاركاديون الى أكواخهم المنزل بعضها عن بعض . ( ديودور الصقلي ج ٢ ص ٣٧٢ و ٣٨٣ و ٤٠١ ) . وقد زدت هامننا في عبارة النص لزيادة الايضاح - في كتاب الاخلاق . هذه لفقرة موجودة في علم الاخلاق الى نيقوماخوس .



§ ٦ - ومع ذلك فإن الاستقرار الحاضر لهذه المهن على التحقيق أفضل ، وفي الاجتماع السياسي استقرار السلطة أبداً ، إذا كان ممكناً ، ليس أقل من ذلك تفضيلاً . لكن حيث يكون غير قابل للائتلاف مع المساواة الطبيعية بين المواطنين أجمعين ، وحيث يكون ، فوق ذلك ، من العدل أن تكون السلطة أو الميزة أو العبء موزعة بين جميع الأفراد - يلزم على الأقل أن يتحاكى هذا الاستقرار بواسطة تناوب السلطة التي نزل عنها أشخاص متساوون لأشخاص متساوون كما نزل عنها لهم أنفسهم بآدمي الأمر . وعلى ذلك فكل واحد يتأمر ويطيع في دوره كما لو أنه قد صار حقيقة رجلاً آخر ، بل يمكن في كل مرة يصل المرء فيها إلى الوظائف العامة ، أن يمتد هذا التناوب إلى حد أن يقوم الفرد تارة بهذه وتارة بتلك .

§ ٧ - يمكن أن يستتبع من هذا أن الوحدة السياسية أبعد من أن تكون ما قد جعلوها أحياناً وأن ما يؤتوتنا إياه بوصف أنه الخير الأعلى للدولة هو خرابها مع أن الخير لكل شيء هو بالضبط ما يكفل بقاءه .

ومن جهة نظر أخرى ، طلب الوحدة للدولة المبالغ فيه ليس مفيداً إياها بعد . فإن عائلة أقدر على كفاية نفسها من فرد والدولة في ذلك أولى من العائلة ، ما دام في الواقع أن الدولة لا توجد على التحقيق إلا حيث تقدر الكتلة المجتمعة على أن تكفي نفسها كل حاجاتها . فإذا كانت الكفاية هي أقصى ما يرغب فيه فإن وحدة أقل انحصاراً ستكون أفضل من وحدة أدخل في باب التوحد .

٨ - غير أن هذه الوحدة المتطرفة للاجتماع التي يظن أنها هي أولى المنافع لا تنتج هي أيضاً ، كما يؤكدون لنا ، من اجماع جميع أهل المدينة على أن يقولوا على الشيء بعينه حين يتحدثون عنه : « هذا لي أو ليس لي » وهذا دليل قاطع على الوحدة الكاملة للدولة ، أن صدق فيها قول سقراط ، فإن لفظ « جميع » له هاهنا معنى مزدوج ، فإذا طبق على الأفراد مأخوذين على حدة فيكون لسقراط من ثم أكثر مما يطلب لأن كل واحد سيقول اذ يتكلم

§ ٨ - سقراط . ر . جمهورية أفلاطون ك . ص ٢٨٠ ترجمة كوزاو .

عن الولد بعينه وعن المرأة بعينها : « ذلك هو ولدى وتلك هي امرأتى  
وسيقول مثل ذلك على الملكيات وعلى البقية جمعاء .

§ ٩ - غير أنه مع شيوعية النساء والأولاد هذا التعبير لا يناسب بعد  
الأفراد المنعزلين ، بل يناسب فقط الكتلة التامة لأهل المدينة .

وكذلك الملكية لا تتعلق بكل فرد على حدة بل بالكل بالاجمال .  
فلفظ جميع هو اذن ابهام واضح : فان « جميع » على معناه المزدوج يدل على  
الواحد كما يدل على الآخر بالسواء ، يدل على الشفع كما يدل على الوتر .  
وهذا لا يدع أن يدخل في مناقشة سقراط براهين قابلة للمنازعة . ان اتفاق  
جميع أهل المدينة على أن يقولوا شيئاً واحداً هو اذن من ناحية جميل جدا  
ان شئت لكنه ممتنع ، ومن ناحية أخرى لا يثبت شيئاً أقل من الاجماع .

§ ١٠ - للمذهب المقترح محذور آخر ، هو أنه يحمل على سوء العناية  
بالملكيات الشائعة . فكل امرئ يفكر على حدة في منفعه الخاصة ، وأقل من  
ذلك بكثير في المنافع العامة الا فيما يمسها شخصيا : أما فيما وراء ذلك فهو  
يتوكل بغاية الارتياح على عنايات الآخرين . الشأن في هذا كالشأن في  
الخدمة المنزلية التي هي في الغالب أقل احسانا متى قام بها عدد أكثر من  
الخدم .

§ ١١ - اذا كان آلاف أولاد للمدينة ينسبون الى كل واحد من أهلها ،  
لاعلى أنهم ولدوا له ، بل على أنهم مولودون جميعا دون أن يقدر أحد على  
أن يميز هؤلاء من هؤلاء ، فجميع أهل المدينة على السواء لا يعنون بهؤلاء  
الأولاد . فكل واحد سيقول على ولد نجح « هذا ابني » فان لم ينجح سيقال  
عليه ، أيا كان مع ذلك أهله الذين اليهم يرجع أصله ، على حسب رقم قيده :  
« هذا ابني أو ابن أى رجل آخر » . وتكون الروايات عينها والشكوك عينها

---

§ ١١ - رقم قيده . لا شك في أن أرسطو يفترض أن الابوة ، في مذهب أفلاطون ،  
يمكن تعيينها بتاريخ ولادة المولود . وهذا في الواقع هو ما حاول أفلاطون أن يقرره  
بتقديرات معقدة ليست قاطعة في الموضوع . ر . الجمهورية . ك . ص ٢٧٥ من ترجمة  
كوزان .

في حق آلاف الأولاد الذين يمكن أن تحويهم المدينة وأكثر من آلاف ،  
مادام انه سيكون ممتعا على النساء العلم بمن هو والد الولد وهل هو قد  
عاش بعد ولادته ؟

§ ١٢ - أخير أن يقول كل مواطن على الألفين أو العشرة آلاف  
من الأولاد حين يتحدث عن أيهم « هذا ابني » أم العرف الجاري الآن هو  
الأفضل ؟ . الآن يدعو المرء ولدا ابنه وآخر أخاه أو ابن عمه لحا أو رفيقه  
في بطن ورفيقة في قبيلة على حسب الروابط العائلية بالدم أو المصاهرة أو  
المصداقة المبقودة مباشرة . بين الأفراد أو بين آبائهم الأولين . فلا يكن إلا  
ابن عم فهو خير بكثير من أن يكون ابنا على طريقة سقراط .

§ ١٣ - ومهما يكن فلا يمكن اجتناب أن بعض أهل المدينة يشبه عليهم  
في اخوتهم وفي أولادهم وفي آبائهم وأمهاتهم . بل حسبهم أن يتعارفوا فيما  
بينهم معرفة لا تقبل الشك من وجوه الشبه الكثيرة بين الأولاد ووالديهم .  
يذكر المؤلفون الذين كتبوا سياحاتهم حول الأرض أحداثا متشابهة . فعند  
بعض قبائل لوبيا العليا حيث الاشتراك في النساء ، توزع الأولاد تبعا للمشابهة ،  
بل حتى بين عائلات الحيوانات مثلا الخيل والبقر ، بعضها ينتج صغارا متشابهة  
تمام الشبه للذكر . وشاهد ذلك حجر فرسال الملقبة بالعدالة .

§ ١٤ - ولن يكون أبسر في هذه الشيوعية الاحتياط من محذورات آخر

---

§ ١٢ - البطون - البطن كان في أينا جزءا من القبيلة .

§ ١٣ - يشبه عليهم . والواقع أن أفلاطون قد اتخذ أشد الحيلة في أن الامهات  
أنفسهن لا يشتطن تعرف أولادهن . ( الجمهورية ك ٥ ص ٢٧٥ وما بعدها ) الاشتراك  
في النساء المراد هنا هم الغارامنت مبانكو لوبيا العليا فان قمقيوس ميلا يستند إليهم هذه  
العادة . ويؤمن هيودوت ( ملفوسين ب ١٨٠ ) أن الشركة في النساء كانت قائمة عند  
الاوزين وهم قبيلة في لوبيا على شاطئ بحيرة تريتون . ويؤمن ديودور الصقلي ( ج ١ ص ١٦٥ )  
أن النساء كن مشتركات عند الطروغلوين ، ولم يكن إلا الملك وحده هو الذي له امرأة  
خاصة . ويؤكد نقولا النعشقي أن النساء والاموال كن على المشاع عند السيتيين . وإن  
النساء كن شركة عند الليبورنيين وأن الاولاد كانوا يوزعون على الآباء على حسب المشابهة  
في سن الخامسة . ويؤكد البارون مكفنهوزن في مؤلف ذكره شنيذر أن الزافروفر وهم  
قبيلة روسية تسكن عند مصيب بورستين . قد احتفظوا بعادة الشركة في النساء - حجر  
فرسال . يروي أرسطو هذا الحادث في تاريخ الحيوانات ك ٧ ب ٦ .



كأصناف انتهاك الحرمات والقتل العمد أو الخطأ والمشاجرات والسباب وكل ما هو أشد خطرا في حق أب أو أم أو أقارب أدنين منه في حق الأجانب ، ومع ذلك هي أكثر وقوعا بالضرورة بين أناس يجهلون الروابط التي تجمع بينهم . متى عرف الناس بعضهم بعضا أمكن على الأقل الأخذ بالكفارات القانونية التي تصير ممتعة حين لا يعرف بعضهم بعضا .

§ ١٥ - ليس أقل غرابة من هذا متى تقررت شيوعية الأولاد ألا يحظر على العشاق الا ارتكاب الشهوة الجسدية ، وأن لهم الحب نفسه والتبسط في المغازلة التي هي حقا شنيعة من والد لولده أو من أخ لأخيه بحجة أن هذه المداعبات لا تذهب الى ما وراء الحب . وليس أقل غرابة أن تحظر الشهوة الجسدية لسبب واحد هو خشية جعل اللذة أشد حدة مما ينبغي ، دون أن تعلق ، فيما يظهر ، أقل أهمية على أن يكون الذين يتعاطونها بينهم أبا وابنا أو اخوة يسلمون أنفسهم الى مثل هذه الشهوات .

إذا كانت شيوعية النساء والأولاد يظهر لسقراط أنها أنفع لطبقة الزراع منها لطبقة رجال الحرب حراس الدولة ، فذلك لأنها سوف تفسد كل وفاق في هذه الطبقة التي ينبغي ألا تفكر الا في أن تطيع لا في أن تحاول القيام بالثورات .

§ ١٦ - وعلى العموم فإن قانون الشيوعية ينتج بالضرورة نتائج مضادة للنتائج التي ينبغي أن تأتي بها القوانين التي أحسن تشريعها ، وبالعلة التي أوحى الى سقراط نظرياته على النساء والأولاد . وفي نظرنا أن الخير الأعلى للدولة إنما هو اتحاد أعضائها لأنه يجنب كل شقاق مدني . ولم يخطئ سقراط في أن يشيد بوحدة الدولة التي يظهر لنا ، وهو نفسه يعترف

---

§ ١٥ - التبسط في المغازلة ( الجمهورية ك ٣ ص ١٦٢ ترجمة كوزان ) . - اللذة أشد حدة . ( الجمهورية ك ٣ ص ١٩٢ ) حيث يرى أن أرسطو لا يحصل بالدقة الكافية فكرة أفلاطون الذي لم يقل ذلك كله بهذا الضبط .

§ ١٦ - اتحاد أهل المدينة فيما بينهم . لقد حفظ لنا أفيني ( ص ٥٦١ ) في هذا المعنى الذي يعرضه أرسطو عبارة مأخوذة من جمهورية زينون السيسيتي مؤسس مذهب الرواقين وهي : « العشاق هو الإله الذي يساعد على ضمان سلام الدولة » .

بذلك ، أنها ليست إلا نتيجة اتحاد أهل المدينة فيما بينهم . قال فان أرسطو في مناقشته في أمر الحب : ان الشهوة متى كانت عنيفة تؤتينا الرغبة في أن نصب وجودنا في وجود الشيء المحبوب وألا نزيد على أن نكون نحن وهو موجودا واحدا بعينه .

§ ١٧ - وما هنا يلزم بالضرورة كلها أن الشخصيتين أو احدهما بالآقل تنعدم . وفي الدولة الأمر على ضد ذلك ، حيث تسود هذه الشيوعية تنعدم كل رعاية متبادلة ، فالولد فيها لا يفكر أقل تفكير في البحث عن أبيه ولا الوالد في البحث عن ولده . فكما أن الطعم الحلو لقطرات من العسل يقني في كمية كبيرة من ماء فكذلك هذا الميل الذي تولده هذه الأسماء الأعر ما تكون تنعدم في دولة يكون فيها من غير النافع أن يفكر الولد في الوالد ولا الوالد في الولد ولا الأولاد في اخوتهم .

للإنسان باعثنان كبيران للرحمة والمحبة ، وهما الملكية والعواطف . وإنه لا محل لأحد هذين الاحساسين ولا للآخر في جمهورية أفلاطون . وإن معاوضة الأولاد التي تقع عقب ولادتهم من أيدي الحراث والصناع آبائهم الى أيدي رجال الحرب والعكس بالعكس على التكافؤ توجد في التنفيذ مصاعب كثيرة . فهؤلاء الذين يحملونهم من بعضهم الى بعض سيعلمون من غير شك من هم الأطفال الذين يعطونهم والى من هم يعطونهم ؟ . وانما هاهنا على الخصوص تقوم العقبات الخطيرة التي تكلمت عليها فيما سبق : انتهاك الحرمات ، وأصناف الحب الآثم والقتل ، كل تلك التي لا تستطيع بعد أواصر القرابة أن تحمي منها مادام الأولاد الذين نقلوا الى طبقات أخرى من أهل المدينة لن يعرفوا بعد بين رجال الحرب آباء ولا أمهات ولا اخوة ، وإن الأولاد الذين دخلوا في طبقات رجال الحرب سيكونون كذلك متحللين من كل رابطة تلقاء سائر أهل المدينة .

غير أنني أقف هاهنا فيما يخص شيوعية النساء والأولاد .

---

- أرسطوفان . في المائة لأفلاطون ص ٢٧١ وما بعدها .

و ١٧ - على التكافؤ . ر . الجمهورية آخر الكتاب الثالث ص ١٨٨ وأول الخامس ص

٢٥١ وما بعدها . وبظاهر أن تحليل أرسطو غاية في الضبط .

## الباب الثاني

١ - تتبع البحث في جمهورية أفلاطون . انتقاد نظرياته في شيوعية الاموال . الصعوبات العامة التي تتولد من الشيوعيات أيا كانت . العطف المتبادل بين أهل المدينة يمكن ، الى حد ما ، أن يقوم مقام الشيوعية ويكون خيرا منها . أهمية الاحساس بالملكية . مذهب أفلاطون ليس له الا ظاهر خلاب . أنه غير قابل للعمل به ، وليس له من المزايا ما يراه المؤلف . بعض انتقادات للوضع الاستثنائي للجند واستقرار مناصب الحكام .

§ ١ - المسألة الأولى التي تعرض بعد هذه انما هي معرفة ماذا يجب أن يكون ، في أحسن دستور للدولة ، نظام الملكية . وهل يلزم قبول شيوعية الأموال أو رفضها . على أنه من المستطاع أن يبحث هذا الموضوع مستقبلا عما أمكن تقريره في شأن النساء والأولاد . واني مع الاحتفاظ في شأنهم بالوضع الحالي للأشياء وانتقسيم المقبول لدى جميع الناس ، أسائل فيما يخص الملكية : أينبغي أن تشمل الشيوعية الأعيان أم الثمرة فحسب ؟ وعلى هذا هل ينبغي أن تحصل غلات الأرض المملوكة للأفراد فتستهلك ثمراتها على الشيوع كما يصنع بعض الأمم ، أو على ضد ذلك الملكية والزرع باعتبارهما شائعين ينبغي أن تقسم ثمراتهما بين الأفراد ، وهو نوع من الشيوعية يؤكدون أنه موجود أيضا عند بعض الشعوب المتوحشة ؟ أو هل يجب أن تكون العقارات وغلاتها على السواء موضوعة في المشاع ؟

§ ٢ - إذا أسلمت الزراعة الى أيد أجنبية فالمسألة غير تماما وحلها أسهل سهولة . لكن اذا كان أهل المدينة يعملون بأشخاصهم لأنفسهم ، كانت المسألة أشد تعقدا وحيرة . فان العمل والاستمتاع بما أنهما ليسا موزعين بالسوية فستثار بالضرورة مسألة أولئك الذين يستمتعون أو يأخذون كثيرا اذ يعملون قليلا ، تثار عليهم نائرة أولئك الذين يؤتون قليلا اذ هم يعملون كثيرا .



§ ٣ - أن روابط العيش والأشترائك في المنافع بين الناس هي على العموم من الصعوبة بموضع . لكنها أشد من ذلك بكثير في الأمر الذي يشغلنا ههنا . فلينظر المرء الى مرافقات السياحة فحسب حيث الحادث العرضي المحض والأثفه ما يكون يكفي لاثارة الخلاف ، أو لسنا على الخصوص في شأن خدمنا نصب على أولئك الذين هم خدمتهم لنا شخصية وفي كل الآتات ؟ .

§ ٤ - الى هذا المحذور الأول تضيف شيوعية الأموال أيضا محذورات ليست أقل خطرا . واني لأفضل عليها بكثير النظام الحاضر مكمل بالاداب العامة ومستندا الى قوانين حسنة . انه يجمع بين مزايا النظامين الآخرين أعني نظام الشيوعية والحيازة على جهة الاختصاص . وحينئذ تصير الملكية مشتركة بوجه ما وهي باقية كما هي فردية . فان الاستغلات بما هي منفصلة تمام الانفصال لا توجد شيئا من المشاجرات ، بل هي تنمو أكثر لأن كل أحد يهتم بها كما يهتم بمنفعة شخصية ، وفضيلة أهل المدينة تنظم استخدامها كما في المثل : « بين الأصدقاء كل شيء شائع » .

§ ٥ - وحتى اليوم توجد في بعض المدائن آثار لهذا المذهب ثبت جليا أنه ليس بممتنع ، وعلى الخصوص في الدول المنظمة تنظيما حسنا اما أن يوجد بجزئه واما أنه ممكن أن يكمل بسهولة . فإن المواطنين مع أنهم يملكون شخصا ينزلون لأصدقائهم عن بعض الأشياء أو يرخصون لهم في الانتفاع بها على الشيوع ، ففي لقدمونيا لكل منهم أن يستخدم عبيد غيره وخيله وكلابه كما لو كانت ملكا خاصا له ، وهذه الشيوعية تتسع حتى الى أزواد السياحة متى فوجئ أحدهم بالحاجة اليها في الحقول .

فمن البين اذن أن الأفضل هو أن تكون الملكية خصوصية وأن يكون الانتفاع بها وحده هو الذي يصيرها شائعة ، وان لفت القول الى هذا الحد من الرعاية يتعلق على الخصوص بالمقنن .

§ ٦ - وبالجملة ليس من المستطاع التعبير عن كل ما ينطوى عليه معنى الملكية والاحساس بها من اللذة . فإن حب الذات الذي ينطوى عليه كل منا ليس ألبته شعورا مستكرا ، بل هو احساس طبيعي محض ، وهذا لا يمنع من أن يلام بحق على الآثرة التي ليست بعد ذلك الاحساس ذاته بل هي ليست منه الا افراطا اثما كما يلام على البخل ولو أن من الطبيعي ، كما يقال عند جميع الناس أن يحبوا المال . وانه لحسن جميل الافضال على الأصدقاء والضيوف والصحاب ومساعدتهم . وليس الا الملكية الفردية هي التي تكفل لنا هذه السعادة .

§ ٧ - يفسد ذلك الاحساس من يعمد الى تقرير هذه الوحدة المبـالـغ فيها للدولة ، كما أنه يودي أيضا بكل فرصة لتعاطي فضيلتين أخريين ، احدهما العفة لأنه من الفضيلة احترام امرأة الغير بدافع الحكمة ، والأخرى السخاء الذي لا يمكن أن يتمشى الا مع الملكية ، لأن المواطن في هذه الجمهورية لا يستطيع أبدا أن يظهر أنه جواد وأن يقوم بأي عمل من أعمال الكرم ما دام أن هذه الفضيلة لا يمكن أن تكون الا بأن يستخدم المرء ما يملك .

§ ٨ - واني لا أعترف أن بمذهب أفلاطون ظاهرا خلافا من محبسة الانسانية . فانه أول وهلة يسحر انلب بالتكافؤ العجيب للرعاية الذي يجب فيما يظهر أن يوحى به الى أهل المدينة أجمعين ، خصوصا حين يقصد الى انتقاد عيوب الدساتير الحالية واسنادها كلها الى أن الملكية ليست شائعة : مثال ذلك الخصومات التي تولد من العقود ، والادانات المترتبة على شهادات الزور ، وصنوف التزلف الوضع للأغنياء ، وكل الأشياء التي تمت ، لا الى الحياة الشخصية للأموال ألبته ، بل الى فساد أخلاق الناس .

§ ٩ - وفي الواقع أليس يرى أن بين الشركاء والملاك على الشيوع في أكثر أحوالهم من الخصومات أكثر مما بين ملاك الأموال على الانفراد ؟

---

§ ٦ - حب الذات . هذا المدح لحب الذات هو أيضا عند أفلاطون في القوانين ك ٥ ص ٢٦٥ من ترجمة كوزان .

§ ٨ - الخصومات . ز . أفلاطون . الجمهورية ك ٥ ص ٢٨٥ وما بعدها من ترجمة كوزان .

ثم ان عدد أولئك الذين يمكن أن يكون بينهم من هذه المنازعات في الشرطات هو أقل بكثير متى ووزن الحائزين للملكيات الفردية . ومن جهة أخرى يحق لاتعداد الشرور فحسب بل ايضا المنافع التي تبيدها الشيوعية . ففى الشيوعية لا تطاق المعيشة فيما يظهر لى . ان خطأ سقراط يجىء من بطلان المبدأ الذى صدر عنه . لاشك فى أن الدولة والعائلة ينبغى أن يكون لهما نوع من الوحدة لكن لا وحدة مطلقة ألبتة . فان بهذه الوحدة التي ذهب بها الى حد ما لا بقاء معه للدولة بعد ، فان بقيت فمركزها موجب للحسرة . لأنها تكون دائما على شفا جرف من العدم . كالشأن فيمن يتصدى لتأليف لحن بنغمة واحدة ووزن بايقاع واحد .

§ ١٠ - انما هو بالتربية يكون رد الدولة التي هي متعددة التركيب كما سبق لى أن قلته الى الاشتراكية والى الوحدة . وانه ليدعشنى أن يتصور المرء لمجرد ادخال التربية فى الدولة ، وبواسطتها تكون السعادة ، أن يستطاع تنظيمها بمثل هذه الوسائل بدلا من الاعتماد على الأخلاق العامة والفلسفة والقوانين . بل كان يمكن أن يرى فى لقدمونيا وفى كريت أن الشارع كان به من الحكمة أن أسس شيوعية الأموال على عادة الموائد العامة .

كذلك لا يستطاع ألا يعتد بهذا التسلسل انطويل للزمان والسنين التي فيها مثل هذا المذهب ما كان ليقضى من غير شك مجهولا ان كان صالحا ، بل يمكن أن يقال فى هذا الباب ان كل ذلك قد تناوله التصور . ولكن من الافكار ما لم يكن أن يتخذ ، ومنها ما لم توضع موضع الاستعمال مع أنها معلومة .

§ ١١ - ان هذا الذى نقوله على جمهورية أفلاطون ربما يكون أجلى جلاء لو كانت قد رثيت حكومة مشابهة لها فى الواقع . انها قد لا يستطاع انشاؤها الا على هذا الشرط : أن تقسم الملكية وتخصص بأن يعطى جزء هنا الى الموائد العامة وهناك جزء يعيش به بطون وقبائل . وحيث كل هذا

§ ١٠ - كما سبق لى ان قلته - ر . ب ١ ف ٤ .



التشريع لن يؤدي إلا إلى حظر الزراعة على أهل الحرب . وهذا هو بالضبط ما يطلب اللقدماتيون عمله في أيامنا هذه . أما الحكومة العامة لهذه الشيوعية فلم يقل عليها سقراط كلمة واحدة ، وقد يكون صعبا علينا كما هو صعب عليه أن نقول عليها أزيد مما قال . ومع ذلك فكتلة المدينة مستألف من هذه الكتلة للسكان الذين لم ينظم لهم شيء ، أما الحراث مثلا فهل الملكية لهم فردية أو تكون لهم شائعة ؟ ونسأؤهم وأولادهم هل يكونون أو لا يكونون على الشيوع ؟ .

§ ١٢ - إذا كانت قواعد الشيوعية وهي أنفسها للجميع فأين يكون الفرق بين أهل الحرث وأهل الحرب ؟ وأين يكون كفاء الطاعة التي تجب على الأولين للآخرين . بل من سيعلمهم أن يطيعوا ؟ إلا أن يتخذ في حقهم طريقة الكريتين الذين لا يمنعون عبيدهم إلا شيئين : اصطناع الألعاب الرياضية واحراز الأسلحة . فإذا كانت هذه النقط مرتبة هنا كما هي في الدول الأخرى ، فماذا تصير من ثم الشيوعية ؟ بل تكون النتيجة بالضرورة أن يقام في الدولة دولتان متعاديتان ، لأنه يكون قد اتخذ من الزراعة ومن الصناع مواطنون واتخذ من أهل الحرب رقباء مكلفون حراستهم على الدوام .

§ ١٣ - أما عن المنازعات والقضايا والغيوب الأخرى التي ينعاها سقراط على الجمعيات الحالية فاني أؤكد أنها سوف توجد كلها بلا استثناء في جمهوريته . يقرر أنه بفضل التربية لن تلزم ألبته في جمهوريته كل هذه الأنظمة للبوليس والقيام على الأسواق والمرافق الأخرى التي تستوى وهذه في قلة الأهمية ، ومع ذلك فهو لا يؤتي التربية إلا أهل الحرب .

ومن جهة أخرى يترك للحراث ملكية الأرض بشرط أن يؤدوا غلاتها ، لكنه يخشى أن يصير هؤلاء الملاك من العصيان ومن الأنفة على أشد من حال الهيلوت والفنست أو كثير من العبيد الآخرين .

§ ١٢ - الهيلوت والفنست ٩ كان الفنست عبيدا للتساليين وربما كانوا عبيدا للقدونيين . ر . ما سبق ك ١ ب ٢ ف ٣ والتعليق .

§ ١٤ - على أن سقراط لم يقل شيئا على الأهمية المتعلقة بهذه الأشياء كلها . كذلك لم يقل شيئا ألبتة على عدة أشياء غيرها تتصل بها عن قرب مثل الحكومة والتربية والقوانين الخاصة بطبقة الزراع . وأنه ليس أسير ولا أقل أهمية من أن يعرف كيف تنظم تلك الطبقة لكي تتمكن شيوعية المجازين من البقاء الى جانبها ، لنفرض أن في طبقة الزراع تقع الشيوعية في النساء مع القسمة في الاموال : فمن سيكون مكلفا الادارة كما أن الأزواج مكلفون الزراعة ؟ ومن يكون مكلفا اياها مع التسليم في حق الزراع بشيوعية النساء والاموال على سواء ؟

§ ١٥ - الحق أنه يكون من الغرابة بمكان أن يذهب هنا بالبحث عن شبه لهذا بين الحيوانات الى تأييد أن وظائف النساء يجب أن تكون على الاطلاق هي وظائف الرجال الذين يحظر عليهم مع ذلك كل عمل داخلي

ترتيب السلطات كما يقترحه سقراط يأتي أيضا بكثير من المخاطر انه يريد لها مستديمة . وهذا وحده كاف لیسبب الحروب الداخلية حتى لدى الرجال الأقل حرصا على كرامتهم ، ومن باب أولى بين أولى النزعة الى الحرب أذكاء القلوب . غير أن هذه الاستدامة هي لاغنى عنها في نظرية سقراط : « الله يصب الذهب ليس البتة تارة في نفس البعض وتارة في نفس البعض الآخر ، بل دائما في النفوس أعيانها » . وهكذا يؤيد سقراط أنه في لحظة الولادة عينها يصب الله من الذهب في نفس هؤلاء ومن الفضة في نفس أولئك ، ومن النحاس ومن الحديد في نفس هؤلاء الذين يجب أن يكونوا صناعا وزراعا .

§ ١٥ - عن شبه لهذا بين الحيوانات . ( الجمهورية ص ٢٥٥ ) . والواقع أن أفلاطون يزعم أن النساء يجب أن يشاطرن الرجال جمع الأعمالهم ومهمهم . لأن كليات الراعى تفرص لقطيع كما تحرسه الكلاب . سواء بسواء . - أنه يريد مستديمة ، أفلاطون . دون أن يقول صراحة أن السلطات يجب أن تكون دائمة . - ويؤكد مع ذلك أن بعض الناس خلق ليكون له الامر والسلطان . ( الجمهورية ك ٣ ص ١٨٧ ) .

§ ١٦ - ومهما حرم اللذات كلها على جنده فإنه هو مع ذلك يزعم أن واجب المشرع أن يصير أهل الدولة أجمعين سعداء ، غير أن الدولة جمعاء لا تستطيع أن تكون سعيدة حين يكون أكثر أعضائها أو بعضهم ان لم يكن كلهم محرومين السعادة ، ذلك بأن السعادة لا تشبه الأعداد الزوجية التي فيها المجموع يمكن أن يكون له من الخاصة ما ليس لأى واحد من أجزائه . في معرض السعادة الامر على غير ذلك . واذا كان حماة المدينة أنفسهم ليسوا سعداء فمن اذن يمكن أن يتناول الى أن يكون سعيدا ؟ ليس ألبتة في ظاهر الامر أن يكونه الصناعات ولا كتلة العمال المقيدين بالاشغال الميكانيكية .

تلك هي بعض أضرار الجمهورية التي يطريها سقراط . وقد أستطيع أن أعين أيضا أكثر من واحد ليس أقل خطرا .

---

§ ١٦ - حرم اللذات كلها على جنده ( الجمهورية ك ٣ ص ١٩١ وما بعدها ) .  
لقد فطن أفلاطون من قبل لهذا الاعتراض ( الجمهورية ك ٥ ص ٢٨٨ ) ، ولوق ذلك فإنه ينضج الفلاسفة لهذه النوع من النظام وللأسباب عينها ( الجمهورية ك ٧ ص ٧٥ ) .  
وفى كل هذه المناقشة على شيوع الاموال والنساء لم يستطع أحد أنصار أفلاطون حدة التردد في الاعتراف بأن الحق الصريح إنما هو في جانب ناقده . لكن ينبغي أن يضاف على ذلك أن أرسطو لم يكن قد درس على العموم فكرة استاذة حق درسها وار تكن في الواقع مضادة لأفكاره . فإنه كثيرا ما حمل على المدينة كلها ما لم يفرضه أفلاطون الا على طبقة المحاربين . ٥ ز . ٥ فيما يتعلق ب ٣ ف ١ . والتعليق .



## الباب الثالث

بحث كتاب القوانين لأفلاطون - العلاقات والفروق بين القوانين والجمهورية - التقادات مختلفة : عدد المحاربين أكثر مما يلزم ، ولا شيء قد أعد للحرب الخارجية : حدود الملكية غير واضحة ولا مضبوطة . اغفال فيما يختص بعدد الأولاد . فيدون لم يرتكب هذا هذا القموض . الطابع . لعام للدستور المعروض في القوانين هو على الاخص أولغيرشي كما تبينه طريقة انتخاب الحكام .

§ ١ - توجد المبادئ أنفسها في كتاب القوانين المؤلف فيما بعد . من أجل ذلك اقتصر على عدد قليل من الملاحظات على الدستور الذي يعرضه فيه أفلاطون .

في كتاب الجمهورية لم يتعمق سقراط الا في قليل جدا من المسائل كشيوع الاطفال والنساء ، وطريقة تطبيق هذا المذهب ، والملكية وتنظيم الحكومة . وفيه يقسم كتلة السكان الى طبقتين : الزراع من جهة ، ومن جهة أخرى الحربيون ومنهم تتألف طبقة ثالثة تتداول الرأي في شئون الدولة وتديرها ويدها السلطة العليا . قد أغفل سقراط أن يقول هل الزراع والصناع يجب أن يقبلوا في مراكز السلطان . وعلى نسبة ما ، أو هل يجب أن يعزلوا عنها تماما . وهل لهم حق احراز الأسلحة وأن يشاركوا في البعوث الحربية . وفي مقابل ذلك يرى أن النساء ينبغي أن يصبحن المحاربين الى القتال ، وأن يؤتين من التربية ما يؤتاه الرجال .

§ ١ - في كتاب القوانين . وضع أفلاطون هذا الكتاب في شيخوخته . فمبادئه فيه أدخل في باب الحقيقي والوضعي منها في الجمهورية . ر . ترجمة كوزان وتعليقه على القوانين . على أنه يمكن أن يرى أن ملخص جمهورية أفلاطون الذي أتى به هنا أرسطو غير كاف . فانه قد أغفل هنا الموضوع العظيم والاساسي الذي هو موضوع العدل . أن أعداء المشائية قد اشتدوا في اتهام أرسطو بأنه طاب له أن يمسح آراء أستاذه . وهذا لا شك غلو . غير أنه لا يكون المرء منصفاً يلزمه الاعتراف بأنه لم يكن يكن متخرجاً في هذا العرض ر . ما يلي في هذا الباب ف ٣ و ٨ وما فيهما من عدم لضبط وقلة الانصاف في النقد .

وبقية الكتاب مملوءة اما باستطرادات واما باعتبارات تتعلق بتربية المحاربين

§ ٢ - فى القوانين الامر بالعكس . لا يكاد يجد المرء الا نصوصا  
تشريعية . وفيه كان سقراط بين الدقة فى أمر الدستور . لكنه مع ذلك  
اذ يريد أن يجعل الدستور الذى يعرضه قابلا للتطبيق على الدول على العموم  
يرتد خطوة فخطوة الى مشروعة الاول ، فاذا استثنيت منه شيوعية النساء  
والأولاد فالشبه تام بين جمهوريته . فالتربية واعفاء المحاربين من الاعمال  
الغليظة للجماعة والموائد العامة ، كل أولئك متشابهة فيهما ، بيد أنه يوسع  
فى الثانية الموائد العامة حتى تشمل النساء ويزيد عدد المواطنين المسلحين  
من ألف الى خمسة آلاف .

§ ٣ - لاشك فى أن محاورات سقراط جليلة جدا جمعت الى رشاقة  
الأسلوب أصالة المعاني وسعة الخيال . وربما كان عسيرا أن يكون كل  
ما فيها حقا على السواء . وحينئذ فليحذر المرء أن ينخدع بها ، فانه لا يلزم  
أقل من سهول بابل أو أى سهل آخر فسيح الارجاء لاجل هذا الجمع  
الكثير الذى يجب أن يغذى خمسة آلاف متعطل فضلا عن جمع كفيف  
آخر من النساء والخدم من كل صنف . لا شك فى أن المرء حر فى أن  
يخلق ما يشاء من الفروض ، غير أنه لا ينبغي أن يدفع بها الى المتع .

§ ٤ - يقرر سقراط أن فى أمر التشريع شئيتين لا ينبغي أن يصرف  
عنهما النظر : الارض والناس ، وكان يستطيع أيضا أن يضيف اليهما  
الدول المجاورة ، الا أن يؤبى على الدولة كل وجود سياسى خارجى . وفى

---

§ ٢ - حتى تشمل النساء . ر . القوانين ك ٦ ص ٣٦٩ من ترجمة كوزان -  
خمسة آلاف . يقول أفلاطون خمسة آلاف وأربعون وهو عدد قابل للقسمة على ثلثي  
عشر لانه يعلق أهمية على ذلك ( القوانين ك ٥ ص ٢٧٨ ) .

§ ٣ - سهول بابل . نقد أرسطو هنا ليس عادلا فيما يظهر . فان اسهرته دون  
أن يكون بها سهول فسيحة كسهول بابل كانت تمون حتى عشرة آلاف جندي فارغين  
كجنود أفلاطون . وقد أشار الى ذلك أرسطو نفسه فى ك ٢ ب ٦ ف ١٢ . وقد  
لاحظ شلوسر المترجم الالماني على هذه الفقرة مثل هذه الملاحظة .

§ ٤ - الدول المجاورة . لقد مس أفلاطون هذا الموضوع بنهاية الإيجاز . ( للقوانين  
ك ٥ ص ٢٦١ و ٢٧٧ من ترجمة كوزان ) .

حال الحرب يلزم أن تكون القوة الحربية منظمة ، لا من أجل الدفاع عن البلد فحسب ، بل لأجل أن تعمل أيضا في الخارج . مع التسليم بأن الحياة الحربية ليست هي حياة الأفراد ولا حياة الدولة يلزم أيضا معرفة كيف تصير الدولة مهية في نفوس الأعداء ، لاحقين يغيرون على أرضها فحسب بل بعد أن يجلوها عنها أيضا .

§ ٥ - أما الحدود المعينة للملكية فربما يطلب أن تكون غير حدود سقراط وعلى الخصوص أن تكون أضبط وأوضح . يقول : « ان الملكية يجب أن تذهب الى حد أن تسد حاجات عيشة قاعة » مريدا بهذا أن يعبر عن هذا الذي يعنى عادة بعيشة راضية تعبيراً له حقاً معنى أوسع بكثير . فان عيشة قاعة يمكن أن تكون شاقة جداً . فلو قال : « قاعة وسمحة » لكان هذا حداً أحسن بكثير . فان فقد أحد هذين القيدين وقع المرء اما في الزخرف واما في الالم ، وان استخدام الملكية لا يشمل صفات أخرى ، فلا استطاع أن يسند اليه رفق ولا شجاعة ولكن يمكن أن يسند اليه الاعتدال والسماحة ، وهاتان هما الفضيلتان اللتان يمكن ان يظهرأ في التصرف في الثروة بالضرورة .

§ ٦ - باطل أيضا أن يذهب الى غاية تقسيم الاموال الى أجزاء متساوية وألا يقرر شيء في عدد المواطنين وأن يتركوا يتكاثرون وأن يستسلم الى المصادفة اعتماداً على أن عدد الزوجيات العقيمة يكافئ عدد الولادات أيا كان ، بحجة أن هذا التوازن في الحال الراهنة للأشياء يأتي بطبعه فيما يظهر ، وهيهات أن يكون هذا التقريب مضبوطاً ، ففي مدائنا لا أحد في حالة العوز بسبب أن الملكيات تقسم بين الاولاد أيا كان عددهم . فمع التسليم ، على ضد ذلك ، بأن تكون على الشيوع فان جميع الاولاد الزائدين قليلاً أو كثيراً في العدد لن يملكوا شيئاً على الاطلاق .

§ ٦ - عدد المواطنين . يقرر أفلاطون صريحا أن عدد الدور والانصبية من الارض لا يتجاوز أبدا خمسة آلاف وأربعين كعدد المحاربين . أما عدد الاولاد فانه لم يحدده ، لكن يرى ذلك من الوسائل التي يعرضها للحد منه حين يصير أكثر مما ينبغي . (القوانين ك ٥ ص ٢٧٨ و ٢٨٤ وما يليها . ور . فيما سيأتي ب ٤ ف ٣ ) .



§ ٧ - وان أقوم طريقة هي تحديد السكان لتحديد الملكية وأن يعين حد أقصى لايجاوز بأن يعنى معا بتحديد وبالنسب الاحتمالية للاولاد الذين يموتون ولعقم الزوجيات . أما الاتكال على المصادقة ، كما فى أكثر الدول ، فيكون سببا لابد لفاقة جمهورية سقراط ، والفاقة تولد المنازعات الداخلية والجنايات . واتقاء لهذه الاخطاء كان فيدون الكورنتى أحد المقننين الأقدمين يريد أن يبقى عدد العائلات والمواطنين ثابتا حتى متى كانت الانصباة الاولى كلها غير متساوية فى القوانين جرى أفلاطون على خلاف ذلك بالضبط ، على أننا سنورد فيما بعد رأينا الشخصى فى هذا الموضوع .

§ ٨ - وقد أغفل أيضا فى كتاب القوانين تعيين الفرق بين الحاكمين وبين المحكومين . واختصر سقراط على القول بأن نسبة الاولين للآخرين كنسبة اللحمه للسدى المصنوعين كليهما من صنفين من الصوف . ومن جهة أخرى مادام يسمح بتكاثر الاموال المنقولة الى خمسة أضعاف فلماذا لاترك أيضا سعة للاموال الثابتة . فى أمر فصل المساكن ينبغى الالتفات الى ماغناه يكون من خطأ فى مبدأ هذا الفصل من حيث الاقتصاد المنزلى . فان تنقراط لا يعطى مواطنيه أقل من مسكنين منعزلين تماما ، وانه لعسير جدا أن يمون المرء مسكنين .

§ ٧ - فيدون . ظاهر من الواح ارندل أن فيدون هذا كان يعيش فى آخر القرون التاسع قبل المسيح أى قبل لوقرغس بنحو ٥٠ سنة . وان أرسطو يتحدث عن فيدون آخر وهو طاغية أرغوس ك ٥ ب ٨ ف ٤ . وقد التبس على بعض المفسرين أحدهما بالآخر - فيما بعد . ر ك ٤ ب ٥ ف ١ و ب ٩ ف ٧ و ١٤ ف ١٠ .

§ ٨ للسدى . ر . القوانين لأفلاطون ك ٥ ب ٢٧١ ، ور . السياسى ص ٤٧٨ - الى خمسة أضعاف . يقول أفلاطون أربعة أضعاف . ( القوانين ت ٥ ، ب ٢٩٤ ) - مسكنين . ر . القوانين ك ٥ ص ٢٩٧ . حيث يقول أفلاطون صراحة : ( مسكنين ، يزعم شامباني وثوروت أن أرسطو وقع هنا فى الخطأ نفسه الذى يعيبه على أفلاطون . ك ٦ ب ٩ ف ٧ غير أن أرسطو لم يزد على أن تحدث عن نصيبين من الارض بجوار المدينة وعلى الحدود . أما أفلاطون فانه يتحدث عن المساكن والمنشآت .

§ ٩ - مذهب سقراط السياسى فى مجموعه لا هو ديمقراطية ولا أوليغارشية ، انما هو حكومة وسط تسمى جمهورية مادامت تتألف من كل المواطنين الذين يحملون الاسلحة ، فاذا كان يريد من هذا الدستور انه الأكثر شيوعا فى الدول الموجودة فربما كان غير مخطئ . لكنه يكون مخطئا اذ يظن انه يلى مباشرة الدستور الفاضل ، بل كثير من الناس يستطيعون أن يؤثروا عليه بلا تردد دستور لقدمونيا ، أو أى دستور آخر أدخل فى باب الارستقراطية .

§ ١٠ - يزعم بعض المؤلفين ان الدستور الفاضل يجب أن يجمع بين عناصر الدساتير الأخر كلها ، وبهذه المثابة يطرون دستورا لقدمونيا حيث تأتلف العناصر الثلاثة للأوليغارشية والملوكية والديمقراطية احداها ممثلة بالملوك والاخرى بالشيوخ والثالثة بالحكام الذين يأتون دائما من صفوف الشعب ، على أن آخرين يرون فى الحكام عنصر الطغيان ويجدون عنصر الديمقراطية فى الموائد العامة والنظام اليومى للمدينة .

§ ١١ - فى كتاب القوانين يدعى انه يلزم تأليف الدستور الفاضل من الديمقراطية ومن الطغيان - صورتان من الحكومة يحق للمرء استنكارها جميعا أو اعتبارهما أسوأ صور الحكم ، فحق للمرء أن يقبل تأليفا أوسع فان خير دستور هو ذلك الذى يجمع الأكثر من العناصر المختلفة ، ليس

---

§ ٩ - مذهب سقراط السياسى . . . جمهورية . يرى بعض المؤلفين المتأخرين وبخاصة جوتلنج أن مذهب أفلاطون أولى به أن يكون ملكيا من أن يكون جمهوريا . ر . ما سبيل من هذا الباب ف ١١ . وفكرة أفلاطون نفسه أن مذهب ارستقراطى . ر . الجمهورية ك ٨ ص ١٢٧ . بل أحيانا يذهب الى أن يماثل بين الملكية وبين الارستقراطية ر . الجمهورية ك ٩ ص ١٩٥ ، ٢٢٣ من ترجمة كوزان .

§ ١٠ - بعض المؤلفين . يذكر استوبى فقرة من أرخيتاس فيها هذه الفكرة بعينها صراحة . وقد كان أرخيتاس معاصرا لارسطو ولا شك فى أنه يعينه بقومه ببعض المؤلفين . - دستور لقدمونيا . راجع فى الباب السادس من هذا الكتاب تحليل جمهورية أسبرطة - من صفوف الشعب . الشعب يدل ها هنا لا على الشعب بالمعنى الذى نعنيه عادة بهذه الكلمة بل على الطبقة الاخيرة من بين المواطنين ، من بين الاسبرتيين

§ ١١ - فى كتاب القوانين . ( القوانين ك ٣ ب ١٧٨ ) وفى الجمهورية يميل أفلاطون ميلا واضحا الى الارستقراطية التى هى عنده حكومة الاخيار . ر . الجمهورية ك ٨ ص ١٢٧ .

بمذهب سقراط شيء من الملكية ، انه ليس الا أوليغرشيا وديمقراطيا ، أو بالأحرى أن به ميلا بارزا للأوليغرشية ، كما تثبت طريقته ترتيب حكامها . فترك الاختيار للحظ بين مرشحين منتخبين هو من أمر الأوليغرشية كما هو من أمر الديمقراطية سواء . اسكن الفرض الواجب على الأغنياء أن يأتوا الى انجتماعات ويعينوا فيها السلطات ويملاؤا كل الوظائف السياسية مع اعفاء المواطنين الآخرين من هذه الواجبات فذلك نظام أوليغرشى . ونظام أوليغرشى أيضا أن يراد تقليد السلطنة على الخصوص للأغنياء ، وأن يحتفظ بأسمى الوظائف لأهم أعلى نصيبا من الثروة .

§ ١٢ - كذلك طابع مجلس الشيوخ عنده لا يفسل عن أن يكون أوليغرشيا . فان كل المواطنين بلا استثناء مفروض عليهم أن يصوتوا لكن بشرط أن ينتخبوا الحكماء من الطبقة الاولى فى الثروة ثم يعينوا منهم عدد مساويا من الطبقة الثانية ، ثم مثلهم من الطبقة الثالثة ، غير أن هاهنا كل المواطنين من الطبقة الثالثة والرابعة أحرارا فى ألا يصوتوا ، وفى انتخابات النصيب الرابع والطبقة الرابعة ليس التصويت اجباريا الا على مواطني الطبقتين الأوليين . وأخيرا يريد سقراط أن يقسم كل المنتخبين فى كل طبقة من الأنصبة على عدد مساو ، هذا المذهب يميز بالضرورة المواطنين الذين يؤدون النصاب الأوفر ، لان كثيرا من المواطنين الفقراء يمتنعون عن التصويت لانهم غير ملزمين به .

§ ١٣ - فليس هذا البتة اذن دستورا فيه يمتزج عنصر الملكية

§ ١٢ - مجلس الشيوخ . ر . . لقوانين لافلاطون ك ٦ ص ٣١٥ وهنا على الخصوص أنصح للقارئ الذى يريد أو يفهم حق الفهم هذه الفقرة أن يكون نص افلاطون عينه تحت نظره . فان أرسطو لا يحصل منه هذا الا خلاصة وجيزة جدا وغير بيضة . ولا شك فى أن هذه الخلاصة كانت كافية فى زمانه فان مؤلفات افلاطون كانت بين أيدي المتعلمين كلهم ومنهم معروف غاية المعرفة . فلم يكن ثم من حاجة الا الى الاشارة اليه فى بعض كلمات . وهذا هو عنر أرسطو فى ذلك الايجاز .

§ ١٣ - فيما بعد . ر . ك ٦ ب ٥ ف ٤ وما بعدها .



وعنصر الديمقراطية ، وفيما قلته آنفا مايقنع بذلك. ويمكن الاطمئنان لهذا  
عندما أعالج فيما بعد هذا النوع الخاص من الدستور . غير أنى أضيف  
فقط هاهنا أن من الخطر انتخاب الحكام من قائمة المرشحين المنتخبين .  
فانه يكفي حينئذ أن بعض المواطنين ، حتى لو قل عددهم . يريدون أن  
يتفقوا كى يستطيعوا على الدوام التصرف فى الانتخابات .

وهنا أتم .الاحظاتي على المذهب المبسوط فى كتاب القوانين .

## الباب الرابع

بحث الدستور الذى اقترحه فلياس الحلقيدونى : مساواة الاموال : أهمية هذا القانون السياسى : مساواة الاموال تستتبع مساواة التربية : مكان النقص فى هذا المبدأ . لم يقل فلياس شيئا عن علاقات مدينته بالدول المجاورة . يجب أن تشمل مساواة الاموال حتى الممتلكات ولا تقتصر البتة على الاموال الثابتة . تنظيم فلياس للصناع .

§ ١ - توجد أيضا دساتير أخر منسوبة اما الى مجرد أفراد لا غير واما الى فلاسفة والى رجال دولة ، ولا واحد منها الا يقترب من الصور المقبولة والمعمول بها فى الحاضر قربا أشد من جمهوريتى سقراط ، ولا واحد منهم ، ان لم يكن اياه ، قد أجاز لنفسه تلك البدع من شيوعيسية النساء والأولاد والموائد للنساء بل اشتغل جميعهم بالموضوعات الأساسية عند كثير من الناس النقطة الاصلية يظهر أنها تنظيم الملكية ، المصدر الوحيد للثورات فى رأيهم ، وان فلياس الحلقيدونى منقادا الى هذه الفكرة أول من قرر مبدئيا أن المساواة فى الثروة بين أهل المدينة أمر لا بد منه .

§ ٢ - وعنده يشبه أن يكون سهلا تقريرها مقترنا فى الزمان بوقت تأسيس الدولة ، ومع أنه يكون أقل سهولة ادخاله فى الدول المنظمة منذ زمان طويل فانه يمكن مع ذلك ، على رأيه ، تحصيله سريعا بالزام الاغنياء .

§ ١ - فلياس . لا يعرف فلياس هذا الا عن قول أرسطو فى هذا الباب . وقد قرأ أرتين « القرطاجى » بدلا من « الحلقيدونى » . وهذا خطأ شاع كثيرا ، والظاهر أن كوراي يؤيده هنا . ولكن لا يمكن التسليم بأن يكون فلياس قرطاجيا ما دام تحليل الدستور القرطاجى مبسوطا فى هذا الكتاب فى الباب الثامن . وأما مللرفيسيه فى فقرة أرسطو هذه فليكس ولاشك فى أن هذا خطأ مطبعى . أيضا فى هذا الباب ف ٤ - مساواة الثروة . يرى فى كتاب مللر أى مركز لهم المساواة فى الاموال قد كان لى التشريع النورى .

§ ٢ - مهورا لبناتهم . يعيب منتسكيو قانون فلياس هذا ر . روح . لقوانين ك ٥ ب ٥ - خمسية أضعاف . وما سبق به ٣ ف ٨ .

أن يعطوا مهورا لبنااتهم دون بنيتهم ، وانزام الفقراء بأن يتقبلوها دون أن يعطوها وقد قلت فيما سبق أن أفلاطون في كتاب انقوانين كان يجيز انماء الثروات الى حد معين كان لايمكن أن يجاوز عند أى شخص خمسة أضعاف نهاية صغرى معينة .

§ ٣ - ينبغي ألا تنسى ، عندما يؤتى بقوانين من هذا القليل ، نقطة أشغلها فلياس وأفلاطون وهى انه بتعيين نصاب الثروات على هذا النحو يلزم أيضا تعيين عدد الاولاد . فاذا كان عدد الاولاد ليس بعد متناسبا مع الملكية ، فسوف تتعدى عماقريب حدود انقانون . وحتى دون أن يذهب الى هذا الحد فان من الخطر أن تنتقل كمية من المواطنين من السعة الى الفاقة بحجة أنه سيكون شيا صعبا في هذه الحالة أنهم لا يرغبون ألبتة في ائارة الثورات .

§ ٤ - ولقد كان تأثير مساواة الاموال في الاجتماع السياسى مفهوما لدى بعض المقتنين القدماء . وشاهد ذلك سولون في قوانينه . وشاهده القانون الذى حرم حيازة الاراضى الى غير حد ، وفقا للقاعدة عينها حرم بعض الشرائع كشرعية لوكريس على المرء أن يبيع ماله الا في حال كارثة ثبت أمرها تمام اثبوت ، أو أن بعضها يأمر أيضا بامساك الأنصبه الأولى . وان الغاء قانون من هذا القليل في لوقادة صير دستورها ديمقراطيا على وجه تام ، لانه من ثم يصل المرء الى مناصب الحكم بدون قيود النصاب التى كانت مقررة لزوما فيما سبق .

§ ٥ - غير أن هذه المساواة نفسها ، متى افترضت مقررة ، لا تمنع أن يكون الحد انقانونى للثروات اما أوسع مما ينبغي وهو مايجلب في المدينة الترف والرخاوة واما أضيق مما ينبغي وهو مايجلب العسر بين

§ ٤ - سولون . هذا يومهم ، كما نبه اليه توررو أن فلياس متأخر عن سولون . وبارتيلمي في « قائمة الرجال المشهورين » . يجفله معاصرا لارسطو ولا أدري حجته في ذلك - شرعية لوكريس . يرى « هين » أن الامر هنا يصعد التوكريين . لايفيزيرين في افريقيا الكبرى - لوقادة . نزلة من كورنته انشئت في عهد الطاغية بيريندر ولا يعرف من دستورهما الا ما يقوله هنا ارسطو .



أهل المدينة . اذن ليقضى حسب المقتضى أن يصير الثروات متساوية بل ينبغي أن يؤتيها نسبا عادلة . كذلك ثم يذن المقتضى قد صنع شيئا إلا اذا كان قد وجد هذا المقياس الدامل لجميع أهل المدينة ، فان النقطة المهمة هي ان يسوى بين الشهوات أولى من ان يسوى بين الملكيات . وذلك المساواة لا تتج إلا من التربية المنظمة بالقوانين الطيبة .

§ ٦ - ربما يمكن فلياس أن يجيب هنا بان هذا بالضبط هو الذى قد فاه هو نفسه ، لان قواعد كل دولة فى نظره هي المساواة فى اشروة والمساواة فى التربية . غير أن هذه التربية ماذا ستكون ؟ ذلك هو الذى ينبغي أن يفان . ليس شيئا أن توحد التربية وأن تكون هي عينها للجميع . فقد تكون واحدة تماما وهي بعينها لجميع أهل المدينة وتكون مع ذلك بحيث لا يخرجون منها الا بشره لا يشبع من الثروات أو التشاريف بل حتى من الشهوتين معا .

§ ٧ - زد على هذا أن الثورات تتولد من عدم المساواة فى التشاريف كما تتولد من عدم المساواة فى اشروات سواء بسواء ، وهنا تكون الفروق بين من يطلبون هذه وتلك ليس غير . فان العامة ثور لعدم المساواة فى اشروات ، والخاصة تعضب من المساواة فى توزيع التشاريف ، وتلك هي كلمة الشاعر :

ماذا ؟ أكون الجبان والشجاع متساوين فى التقدير ؟

ذلك بأن الناس مدفوعون الى الجناية ليس فقط بالحاجة الى الضرورى التى يعتمد فلياس فى تلطيفها على مساواة الاموال ، تلك الوسيلة الحسنى على رأيه التى تمنع رجلا أن يسلب آخر ثيابه لكيلا يموت من البرد أو من الجوع . بل هم مدفوعون أيضا بالحاجة الى اشباع رغبتهم فى الاستمتاع فاذا كانت هذه الرغبات مشوشة سبغى الناس الى الجناية لشفاء العلة التى

---

§ ٧ - ماذا ؟ أكون الجبان : هذا البيت مأخوذ بتعريف خفيف عن الالبازة .

الانشودة التاسعة .

تُعذبهم . أزيد عليه كذلك أنهم ينغمسون في الجناية لا نهذا السبب وحده بل أيضا للسبب البسيط الا يكدر عليهم في استمتاعهم اذا حملتهم انيها أهواؤهم .

§ ٨ - لهذه اشروور الثلاثة ماذا سيكون العلاج ؟ فديبا الملكية ، أيا كان حلها من الرقة ، وعادة العمل ، ثم الاعتدال ، ثم في حق هذا الذي يريد أن يجد السعادة في ذاته ، لن يطلب الدواء أنبة الا في افلسفة ، ذلك بأن اللذات التي هي مخالفة للذاته لا يمكن أن يستغنى فيها عن توسست الناس . انما هي الفضلة لا الحاجة هي التي تحمل على ارتكاب الجنايات الكبرى . لا يقتصب أحد الطغيان لاجل أن يقى نفسه عدم اعتدال أهواء ، وبالسبب عينه خصصت الامتيازات الكبرى لا لمن يقتل لصا بل لقاتل الطاغية على هذا فالعلاج السياسى الذى عرضه فلياس لن يكون أمانا الا من الجنايات قليلة الاهمية .

§ ٩ - ومن جهة أخرى فان نظم فلياس تكاد لاتعلق الا بالنظام العام والسعادة الداخلين ، وكان ينبغي أن يقرر نظاما للعلاقات مع الشعوب المجاورة والأجنبية . الدونة اذن في حاجة بالضرورة لتنظيم حربى لم يقل عليه فلياس كلمة واحدة . كذلك ارتكب اغفالا مشابها في حق المائيات العامة ، انها يجب أن تسد لا الحاجات الداخلية فحسب ، بل ينبغي أن تكفى لتجنب الاخطار من الخارج . على ذلك لاينبغى أن تكون وفرتها مغرية لطمع الجيران الأقوى من الملاك انذين هم أضعف من أن يصدوا اعتداء ، ولا أن تكون من القلة بحيث تعوق القيام بحرب حتى ضد عدد مساو في القوى وفي العدد .

§ ١٠ - وقد ألقى فلياس هذا الموضوع في طى السكوت . لكنه يلزم

§ ١٠ - أوبول . كان أوبول مسيد أطرنة وهي مدينة من ميزيا قدام لسبوس وضع يده عليها بعد ذلك عبده هرمياس . وقد كان هرمياس صديقا لأرسطو الذى لبث عنده ثلاث سنين من ٣٤٦ الى ٣٤٣ كما قيل . ديوجين اللايرتى « حياة أرسطو طاليس » . وقد كثر أوتوفردات مرزيانا للنديا ووقع حصار أطرنة سنة ٣٦٢ فى آخر عهد أرتكزيرسى مينيمون . وعلى قول تيوقريطس يكون أرسطو قد شاد قبرا عظيما لهرمياس ولاوبول .

الأقشاع بأن سعة الموارد هي في السياسة نقطة مهمة. وأن الحد الحقيقي إنما هو أن افتاح ربما لا يجد البته تعويضا من الحرب في ثروة ما فتحه ، وانها لا تستطيع ان تؤدي حتى الى أعداء أشد فقرا ما قد كلفهم الفتح . فلما جاء أوتوفرادات ووضع الحصار امام أطرنة نصح له أوبول ان يقدر الزمن والمال الذي سينفقهما في فتح ابلد وأن يعد بالجلاء عن أطرنة حالا مقابل تعويض قليل جدا ، فهذا التحذير جعل أوتوفرادات يفكر ويقدر ويرفع الحصار .

§ ١١ - أعترف بأن مساواة الثروة بين أهل المدينة ينفع حقا في اتقاء المنازعات انداخلية . بيد أن هذه الوسيلة في الحق ليست بمنأى عن الخطأ لكن جل الرجال المبرزين يفضيهم ان ليس لهم الا انصيب اعامى . وسوف يكون ذلك علة للاضطراب والثورة . زد على ذلك أن شره الناس غير نابل لان يشبع . فهم في بادىء الأمر يقنعون بفلسين ، فمتى كان لهم من ذلك رأس مال غت حاجهم بلا انقطاع حتى لا تعرف مناهم بعد حدودا ، ومع أن طبيعة الحرص هي بالضبط ألا يكون لها من حدود ، فان أكثر الناس لا يحبون الا لاشباعها .

§ ١٢ - اذن فالخير هو أن نصعد الى مبدأ هذا الفسوق عن انقصد ، فعوضا عن تسوية الثروات يجب احسان استعمالها بحيث يصبح الثراء غير مرغوب فيه من أهل الاعتدال ولا يستطيعه الأشرار . والوسيلة الحققة أن يوضع هؤلاء موضعا فيه لا يستطيعون لقلتهم أن يضروا دون أن يكتبوا .

ولقد أخطأ فلياس أيضا اذ يعنى على وجه عام بالمساواة في الثروات تلك المساواة في توزيع الاراضي التي اقصر عليها . لان الثروة تشمل أيضا العبيد والقطعان ، والنقد ، وكل هذه الممتلكات التي تسمى منقولة . ان قانون المساواة

---

§ ١١ - فلسين . ظن بعض المفسرين أن أرسطو يشير بذلك الى مرتب القضاة في اتيانا فانه كان بادىء الامر فلسا ثم صار فلسين ثم رفعه فريقلس الى ثلاثة . وقد كان أرسطو فان قد نبه الى ذلك كما قد فعل الفيلسوف ر . كتابه جمعية النساء ، وراجع أيضا في هذا التفصيل بوخ ( الاقتصاد السياسى للاتيين ك ٢ ب ١٩ ص ٢٢٨ من الطبعة الالمانية وص ٣٧٣ من الترجمة الفرنسية ) .



يُنبغى أن يسمع كل هذه الأشياء، أو على الأقل ينبغى أن تكون هذه مقيدة  
بحدود منتظمة والا لا يشرع شيء على الإطلاق يختص بالملكية .

§ ٣ ١- والظاهر أن تشريعه لم يكن ملحوظا فيه الا دولة قليلة السعة  
مادام أن جميع الصناع فيها يجب أن يكونوا ملكا للدولة دزن أن يؤثفوا  
فيها طبقة تابعة لاهل المدينة . واذا كان العمال المكلفون جميع الأعمال  
مملوكين للدولة لزم أن يكون ذلك بالحدود المقررة لاهل ايفيدمن أو  
التي قررها ديوفنت لعمال اتينا .

وحسبنا ماقلناه على دستور فلياس للحكم بمزاياه وعيوبه .

---

§ ١٣ - ايفيدمن . هي التي منعت بعد ذلك ديراخيوم وهي الان دورازو-على  
البحر الادرياتيكي وهي نزلة من كرسيير ومن كورنت أسست في الالمبية الثامنة والثلاثين .  
ولا يعرف بعد شيء عن هذا القانون الذي يتكلم عليه أرسطو . ر . ملر في الدوريسين  
ج ١ ص ١١٨ و ج ٢ ص ٢٧ . ور . أيضا ك ٨ ب ١ ف ٦ من هذا الكتاب الذي  
ترجمه ، اذ يتكلم أرسطو أيضا على ايفيد من ، والكتاب الثالث ب ١١ ف ١ .

وقد كان ديوفنت رئيس جمهورية اتينا في الاولمبية السادسة والتسعين ؛ ٣٩٤ قبل  
الميلاد . والذي يقوله عليه أرسطو ليس معروفا الا من قوله ( ر . ملر في كتاب الدورجين  
نخ ٢ ص ٢٧ ) .

## الباب الخامس

بحث الدستور ، الذى تخيله أبوداموس الملطى . تحليل هذا الدستور : تقسيم الملكيات : معكمة الاستئناف العليا . جائزة من يستكشفون استكشافات سياسية . تربية أيتام المقاتلة . فقد تقسيم الطبقات والملكية . نقد المذهب الذى اقترحه أبوداموس للتصويت للحكمة . لاستئناف . مسألة التجديد فى مادة السياسة . لا ينبغي تشجيع التجديدات خشية اضعاف احترام القانون .

§ ١ - أما أبوداموس الملطى ابن أورفون فهو نفسه الذى اخترع تقسيم المدائن الى شوارع وحقق هذا التخطيط الجديد فى بيرة وهو الذى كان فى طريقة معيشته كلها مفرط انترف ، اذ يعجبه أن يتحدى الذوق العام بتصفيف شعره ورشاقة زيتته ، يلبس فى الصيف كما فى اشتهاء ، حلالا تجمع على السواء بين الدفء والبساطة ، وكان يدعى أنه لا يجهل شيئا فى الطبيعة بأسرها . وانه هو أيضا أول من جازف ، مع انه لم يسبق له مشاطرة فى الاعمال السياسية ، بأن ينشر شيئا عن خير شكل للحكومة

§ ٢ - جمهوريته كانت تتألف من عشرة آلاف مواطن موزعين على طبقات ثلاث : صناع وزراع وحماة المدينة الحاملين للأسلحة . وكان

§ ١ - أبوداموس الملطى . يظهر أن أبوداموس الذى يتكلم عليه أرسطو أيضا فى ك ٤ ب ١٠ ف ٤ قد كان معمارا حاذقا . فهو أول من تصور أن تقسم المدائن الى شوارع منظمة وطبق هذا المذهب فى بيرة وفى مدينة رودس كما كانت عليه من الحال فى زمن استرابون . وكان أبوداموس يعيش فى عهد حرب البلويونيز . وفى بيرة شارع مسمى باسمه (ر . اكسينولون ك ٢ ب ٤) .

وقد نقل استوبى قطعة طويلة مستخرجة من مؤلف الابو ديموس الفيثا غسورى فى «الجمهورية» . وهذه القطعة مكتوبة بالنورى . وان مدينة ملطية ولو أنها فى يونية كانت نزلة كريتية . ومن الراجح أن يكون أبو داموس استوبى هو عينه أبوداموس الذى يتكلم عليه أرسطو هنا .

§ ٢ - موزعين على طبقات ثلاث . ليست تلك هى الاقسام الثلاثة فى القطعة التى ذكرها استوبى . فان أبوداموس فيها يقسم جمهوريته الى ثلاث طبقات مختلفة . « أقول ان المدينة بأسرها يجب أن تقسم ثلاثة أنصباء : أحدا يجب أن يتكون من الاموال المملوكة على الشيوخ للمواطنين الفضلاء الذين يديرون الدولة . والثانى يجب أن يكون نصيب المحاربين الذين

يُجْعَل من أرض اوطُن ثلاثة أنصباء : أحدها مقدس والآخر عام والثالث مملوك ملكا فرديا . فالذى كان مخصصا للتفقات القانونية لعبادة الآلهة كان هو انصيب المقدس . والذي كان مخصصا لرزق أهل الحرب هو انصيب العام . والذي كان مملوكا للزراع هو انصيب الفردى . ولأن يرى أن اقوانين هى أيضا يمكن أن تكون على ثلاثة أنواع ، لان الاحداث الفضائية على رأيه لايمكن أن تتولد الا من ثلاثة أشياء : الاهانة والضرر والقتل .

§ ٣ - كان يرتب محكمة عليا وحيدة يرفع اليها استئناف كل القضية التى يشبه أن يكون قد أسىء الحكم فيها . وهذه المحكمة كانت تتألف من شيوخ يسمو بهم انيها الانتخاب . أما شكل الأحكام فان ابوداموس كان يرفض التصويت بالحصى . بل كان كل قاض يجب أن يحمل رقعة يكتب فيها اذا كان يدين على وجه الاطلاق ، ويدعها خلوا اذا كان يبرىء على ذلك الوجه بعينه . ويبين فيها الاسباب اذا برأ أو أدان بالجزء فقط . وكان يظهر له أن المذهب الحاضر معيب من حيث أنه يكره القضاة فى الغالب على الحث اذا صوتوا بطريقة مطلقة فى أحد الوجهين أو فى الآخر .

§ ٤ - وكان تشريعه يكفل المكافآت الواجبة للاستكشافات السياسية لمنفعة عامة ، ويكفل تربية الاولاد الذين خلفهم من ماتوا فى الحروب من الجند المقاتلة بجعلها على نفقة الدولة . وهو على جهة الاختصاص صاحب

---

يخمون الدولة بقوتهم . والثالث يجب ان يخصص لانتاج جميع الاشياء الضرورية لرفاهية المدينة . وأسمى الطبقة الاولى طبقة الشيوخ ، والثانية طبقة حماة الدولة ، والثالثة طبقة الصناع .

وان موريت ليتهم ارسطو بسوء القصد فى حق ابوداموس . ولكن فتوريو يفند موريت ويؤكد أن الامر فيما يتعلق بما جاء فى ارسطو وغدا جاء فى استوى انما هو بصدد كاتبين مختلفين . والذي يظهر لى راجحا أن ارسطو قد تجاوز الضبط هنا كما فعل فى نقل عبارة افلاطون ب ٣ ف ٨ من هذا الكتاب .

§ ٤ - أما :ليوم فان أتينا . لا يعرف بالضبط تاريخ ذلك القانون الاثينى . لكنه كان قبل لسنة ٤٣٩ ما دام أن فى هذا التاريخ ابن فريقس المحاربين الذين قتلوا فى حرب بيهاموس والذين قد تبنت الدولة اولادهم . فان فريقلس يذكر بهذا القانون فى الخطبة التى يستدعا اليه طوسيديد ( ك ٢ ب ٤٦ سنة ٤٣١ أول سنة فى حرب البلوبونيز ) .



هذا التشريع الأخير . أما اليوم فإن أتينا ودولا أخرى عندها مثل هذا القانون . دل الجلام كن يجب أن يتخبهم الشعب . والشعب ، عند ابوداموس ، يتكون من الطبقات اثلاث للدولة . ومتى غنوا كانت لهم الرقابة على المرافق العامة ، وعلى الشؤون الخارجية والنوصاية على الأيتام

تلك هي على اتقريب كل النصوص الاساسية لدستور ابوداموس .

§ ٥ - بديا يمكن أن يجد المرء بعض الصعوبة في ترتيب أهل المدينة حيث يأخذ الزراع والصناع والمقاتلة بنصيب مساو في الحكم ، والآول بدون أسلحة واثواني بدون أسلحة وبدون أراضى أى على اتقريب عبيد لسواث المسلحين . زد على هذا أن من الممنوع أن يستطيع اجميع الدخول فى توزيع الوظائف العامة . يلزم بالضرورة ان يؤخذ من طبقة الجند انقواد وحراس المدينة بل يمكن أن يقال جميع الموظفين الرؤساء . لكن اذا كان الصناع والزراع مبعدين عن حكم المدينة كيف يمكن أن يكون بهم ميل إليها ؟ •

§ ٦ - فاذا اعترض بأن طبقة الجند ستكون أشد قوة من الآخرين فأتنا تنبه بادىء الرأى الى أن الامر ليس سهلا ، لأنهم لن يكونوا كثيرى العدد ، ولكن اذا كانوا أشد قوة ، فمن ثم مافائدة أن يعطى بقية المواطنين حقوقا سياسية ويجعلوا أربابا لتعيين الحكام ؟ وماذا يصنع فوق ذلك الزراع فى جمهورية ابوداموس ؟ أما الصناع فمفهوم أنهم فيها لاغنى عنهم كما فى كل موطن آخر ، ويستطيعون فيها كما فى الدول الاخرى أن يعيشوا من مهنتهم . أما المزارعون فانهم فى حالة مايكلفون انتاج مايعيش به الجند يمكن بحق أن يتخدمهم أعضاء للدولة ، وهاهنا على ضد ذلك ، انهم أصحاب الاراضى اننى يملكونها خائصة لهم ولا يزرعونها الا لفائدتهم •

§ ٧ - اذا كان المقاتلة يزرعون بأنفسهم الاراضى العامة المعينة لرزقهم فلا تكون طبقة المقاتلة بعد شيئا آخر غير طبقة الزراع . ومع ذلك يزعم اشارع أنه ميزهم . فاذا كان يوجد مواطنون آخرون غيرالمقاتلة والزراع

يملكون عقارات ملكا خالصا ، فهولاء المواطنون يؤلفون في الدولة طبقة رابعة بلا حقوق سياسية وأجنبية عن الدستور . فاذا وكل الى الأهالى أنفسهم زرع ملكيات عامة وزرع ملكيات خاصة فلن يعرف بعد بالضبط ماذا يجب أن يزرع كل منهم لسد حاجات الاسرتين ، وفى هذه الحالة لماذا لا يعطى ، منذ البداية ، للزرايع المساحة عينها من الارض التى تكفى لعيشتهم هم وللرزق الذى يقدمونه للمقاتلة ؟

كل هذه النقاط جذ مجيرة فى دستور ابوداموس .

§ ٨ - وليس أحسن من ذلك قانونه الخاص بالاحكام من حيث انه اذ يسمح للقضاة تجزئة أحكامهم عوضا عن أن يصدروها بطريقة مطلقة ، ينزل بهم الى مستوى المحكمين لا غير . هذا المذهب يمكن أن يكون مقبولا حتى متى كثر عدد القضاة ، فى أحكام التحكيم التى يتناقش فيها أولئك الذين يصدرونها ، وليس مقبولا فى حق المحاكم . وكثرة المشرعين عنوا عنوا عناية كبرى بأن يحرروا فيها كل اتصال بين القضاة .

§ ٩ - ومع ذلك كم يكون من التخليط أن يحكم القاضى فى قضية مدنية بمبلغ ليس مساويا بالتمام للمبلغ الذى يطلبه المدعى ؟ المدعى يطلب عشرين ويحكم له قاض بعشرة وآخر بأكثر وآخر بأقل ، هذا بخمسة وذلك بأربعة ، وهذه الخلافات تحدث بلا شك ، وأخيرا بعضهم يحكم بالمبلغ بتمامه وآخرون يرفضونه ، فكيف يمكن الجمع بين هذه الأصوات ! وعلى الاقل فى حكم البراءة أو الادانة المطلقة القاضى لا يتعرض ألبتة للحث مادامت الدعوى قد كانت رفعت على وجه مطلق . والبراءة تعنى لا أن المدعى لا شىء له بل تعنى أن ليس له عشرون مينا . انما يكون الحث فى التصويت على العشرين مينا حينما لا يعتقد القاضى بضميره انها واجبة على المدعى عليه .

§ ١٠ - وأما الجوائز المكفولة لأولئك الذين يستكشفون استكشافات نافعة للمدينة فذلك قانون يمكن أن يكون خطرا وان يكن ظاهره جذابا ،

انه سيكون مصدر دسائس بل ثورات ، وهنا يمس ابوداموس مسألة أخرى ، موضوعا آخر تماما : أياكون من منفعة الدول أو ضد منفعتها أن. تغير نظمها القديمة حتى لو استبدلت بها خيرا منها ؟ فإذا قرر أن فائدتها في عدم تغييرها فانه لن يستطيع قبول مشروع أبوداموس من غير بحث دقيق . لأن مواطنا يمكن أن يقترح ابطال القوانين والدستور بحجة أن ذلك خير عام .

§ ١١ - وما دما أشرنا الى هذه المسألة نظن واجبا علينا أن ندخل في بعض ايضاحات أتم ، لأنني أكرر أنها موضع خلاف شديد ، وربما يمكن أيضا أن يفضل مذهب التجديد . التجديد قد أفاد العلوم جميعها ، أفاد الطب الذي ألقى عنه علاجاته العتيقة ، أفاد الرياضة البدنية ، وعلى العموم أفاد كل الفنون التي تعالجها الملكات الانسانية ، وكما أن السياسة أيضا يجب أن تتبوأ مكانها بين العلوم فمن الواضح أن يكون المبدأ بعينه قابلا للانطباق عليها بالضرورة .

§ ١٢ يمكن أن يضاف الى هذا أن الواقع يشهد بتأييد هذا الرأي . لقد كان آباؤنا الأولون من الوحشية والسذاجة بموضع . كان الاغريق زمانا طويلا لا يمشون الا مسلحين وكانوا يبيعون نساءهم بعضهم بعضا ، والقليل من القوانين العتيقة التي بقيت لنا هو من السذاجة في حد لا يقبل التصديق . ففي كيوم مثلا كان قانون القتل يعتبر المتهم جانيا عندما يقدم الذي يتهمه عددا من الشهود كان يمكن أن يكون من بين أهل المجنى عليه الأقربين ، وواجب الانسانية على العموم أن تبحث لا عما هو عتيق بل عما هو طيب . كان آباؤنا الأولون سواء أكانوا خرجوا من باطن الأرض أم تخلفوا عن طامة

---

§ ١٢ - يمشون الامسلحين . طومسيدد . كتابه قدوصف هذه العادات القديمة للاغريق كيوم . كيوم مدينة من ابوليد في آسيا الصغرى . رملر «الدوريون ج ٢ ص ٢٢٠ وما بعدها» ور . ايضا ك ٤٨ .

- طامة كبرى . يفترض ارسطو هنا متابعا القدامى ان الناع الانساني بقي عائشا بعد الطامات التي حبايت الارض . وايقد ابان العلم الحديث ان الانسان لم يكن ليشهد تلك الانطلاقات . ولم يوجد الا بعدها بزمان طويل . «ار افلاطون . القوانين ج ٣ ص ١٣٥ . والمتبولوجيا لارسطو ك ١٤ . ور ايضا كوفي . معاضرته في تقلبات الكرة الارضية .



كبرى ربما يشبهون العامة والجهلاء في أيماننا ، وهذا هو بالأقل المعنى الذى تعطينا الأساطير إياه من أمر المردة أبناء الأرض . فيكون من السخف المين الاستمساك برأى هؤلاء اناس . زد على هذا أن العقل يهديننا الى أن القوانين المكتوبة ينبغي أن يحتفظ بها على جهة الثبات وعدم التحول . والسياسة كسائر العلوم الأخرى لا يمكن أن تضبط جميع التفاصيل . وابقانون يجب على الإطلاق أن يكون نصه بوجه عام فى حين أن الاحداث الإنسانية تقع كلها على حالات خاصة . والنتيجة الضرورية لهذا هى أنه فى بعض الأحقاب يلزم تغيير بعض القوانين .

§ ١٣ - لكن باعتبار الأشياء على جهة نظر أخرى لا استطاع هاهنا اشتراط المبالغة فى التدبر . فإذا كان التعديل المرغوب فيه قليل الأهمية فمن البين أنه لاجتناب العادة انسواى لتغيير القانون بالسهولة المفرطة ، ينبغي التسامح فى بعض نبوءات التشريع والحكومة . فربما كان التجديد أقل فى فائدته مما تكون عادة العصيان فى خطرها .

§ ١٤ - بل ربما أمكن نقض المشابهة بين السياسة وبين العلوم الأخرى باعتبارها غير مضبوطة . وإن التجديد فى القوانين هو شىء آخر عما هو فى الفنون . فإن القانون ليطاع ليس له سلطان آخر غير سلطان العادة ، والعادة لا تتم إلا بالزمان وبالسنين بحيث أن الحفة فى استبدال قوانين جديدة بالقوانين الموجودة إنما هى اضعاف لقوة القانون ذاتها على قدر سواء . أكثر من هذا أنه مع التسليم بفائدة التجديد يمكن أيضا أن يتساءل هل فى كل دولة يكون البادئون باقيام بهذا العمل جميع أهل المدينة بلا تمييز أو يقتصر على بعض دون بعض ؟ لأن هذين مذهبين متخالفان تمام التخالف : غير أننا نقصر هنا على هذه الاعتبارات التى سترد فى موضع آخر .

---

§ ١٣ - جهة نظر أخرى . يرى فى هذه المناقشة الخوض بمزايا التجديد فى السياسة ومضاره المنهج المبادئ لارسطو . فانه يعرض دائما وجهى المسألة ولكنه يخطئ أحيانا فى انه لا يبين بجلاء رأيه الخاص مع مانه من الأهمية .

## الباب السادس

بحث دستور لدمونيا • نقد نظام الرق في اسبرطة • نقص التشريع اللقدموني في  
امر النساء • عدم التناسب الكبير في ملكيات الاراضي المسبب على قلة تدبير الشارع • النتائج  
الوخيمة • قحط الرجال • عيوب نظام القضاة • عيوب نظام مجلس الشيوخ • عيوب نظام  
الموذية • النظام الفاسد للموائد العامة • امره البحر لهم من السلطان فوق ما ينبغي  
- اسبرطة على حسب نقد الاطون ثم قرب الا لافضيلة الحرية • النظام الفاسد للجالية  
العامة •

§ ١ - يمكن فيما يتعلق بدستوري لقدمونيا وكريت أن يضع المرء لنفسه  
مسألتين تنطبقان كذلك فضل انطباق على سائر الدساتير الأخر • الأولى  
هي معرفة ماهي المزايا والعيوب لهاتين الدولتين بالقياس الى مثال الدستور  
الفاضل • والثانية أليس بينهما وبين مبدأ دستورها الحاصل وطبيعته  
تناقض ؟

§ ٢ - في دولة ذات دستور حسن لا ينبغي أن يشتغل الأهليون  
بالضروريات الأولى للمعيشة • وتلك نقطة هي موضع اتفاق الناس جميعا  
وطريقة التنفيذ وحدها هي التي تقرر بها الصعوبات • فلقد كان استعباد

§ ١ - وكريت • ر • فيما سيأتي ب ٧ تحليل الدستور الكريتي - بمثال الدستور  
الفاضل • ر • أول الكتاب الرابع •

§ ٢ - بالضروريات الأولى للمعيشة • يقرر ارسطو مبدئيا ضرورة الفراغ للمواطنين  
وهذا رأى يتفق تماما مع نظام الجمعية العتيقة ولكنه يكون محلا للمناقشة اذا طبق على زماننا •  
وفي الحق انه متى أراد المرء أن يشتغل كما ينبغي بالمسائل العامة لا ينبغي له أن يشتغل  
كثيرا بمسائله الخاصة • لئن كان هذا هو كل ما اراد ارسطو فالنظرية صادقة • غير ان  
هذا المبدأ الذي أسس فهمه قد نحت عنه نتائج خطيرة هي الرق في الازمان القديمة وامتيازات  
الاشراف في الجمعيات الحديثة • ر • فيما يتعلق بضرورة الفراغ للمواطنين قوانين اخلاطون  
ك ٨ ص ١٣٤ - استعباد اهل تساليا للفنست • يروي اثيني (ك ٦ ص ٢٦٢ عن ارشيماك المؤرخ  
المتأخر عن ارسطو أصل الرق عند اهل تساليا فان الفنست كانوا يسمون قبلا منست وهم  
جالية من اهل طيبة استعبدوا أنفسهم لاهل تساليا على شرط أن تسلم لهم حياتهم وان  
يزرعوا لهم ارضهم في مقابل تخرج جلوه للملاك • يقول ارشيماك «ان كثرة من الفنست  
كانوا أعنى من ساداتهم » • ر • :الموريون لاوتو ملر ج ٢ ص ٦٦ وما بعدها وعن الهيلوثيين  
ص ٣٣ •

أهل تساليا للفنست خطرا عليهم أكثر من مرة كما كان استعباد الاسبرتين  
للهيلوتيين . فان أولئك أعداء أبدا يترصدون الفرصة بلا انقطاع ليتفكروا من  
آية مصيبة تحل .

§ ٣ - أما كريت فلم تكن أبدا لتخشى ما يشبه ذلك . وعلة هذا على الراجع  
أن الدول المختلفة التي تؤلفها ولو أنها يحارب بعضها بعضا لم تكن أبدا لتؤتى  
الثورة تعصيها كان يمكن أن يتحول ضدها أنفسها مادام أنها جميعا كان لها  
موال من المنطقة المعتدلة . وأما لقدمونيا فعلى الضد من ذلك لم يكن لها من  
حواليها الا أعداء كمسينيا وأرغوليدا وأركاديا . وأول ثورة للعبيد عند  
التساليين قد ثارت بمناسبة حريقهم مع الآشيين والبرهيس والمجيزيين  
وهي الشعوب المتاخمة لهم .

§ ٤ - ان تكن نقطة تستدعى عناية شاقة فهي على التحقيق السلوك الذي  
ينبغي التزامه في حق الأرقاء . فانهم اذا عوملوا بالرفق صاروا وقحاء  
لا يلبثون أن يحسبوا أنفسهم مساوين لساداتهم . واذا عوملوا بالقسوة  
تآمروا عليهم وأبغضوهم . وبين أن المسألة لا يحسن حلها متى كان المرء  
لا يعرف أن يشير في قلوب عبيده الا هذه الاحساسات .

§ ٥ - ان تفريط القوانين اللقدمونية فيما يتعلق بالنساء هو في أنه مضاد  
لروح الدستور ولحسن نظام الدولة معا . الرجل والمرأة وهما كلاهما عنصرا  
العائلة يؤلفان أيضا على ما يقال جزأى الدولة . هنا الرجال وهناك النساء  
بحيث أنه حيثما يكون الدستور أساء تنظيم مركز النساء لزم أن يقال ان  
نصف الدولة بلا قانون . يمكن أن يرى هذا في اسبرته ، فان الشارع اذا

---

§ ٣ - موال من المنطقة المعتدلة . أثرت ان استعمال هنا كلمة موال من المنطقة المعتدلة  
الذي استعمله عدة من المترجمين . فان هذا الاستخدام هو وحيد القابل لان يفهم عند من  
لا يعرفون اللغة الاغريقية . ان موضع المولى قد كان أقل مشقة من موضع العبيد بالمعنى  
الخاص . فانهم كانوا أولى أن يكونوا ملكا للأرض من أن يكونوا ملكا للإنسان ، وبهذا المعنى  
يقربون كثيرا من موال القرون الوسطى . - ارغوليدا . لارغوليديون كانوا في الشمال  
الشرقي من لقونيا والمسينيون في الغرب ولاركاديون في الشمال الغربي ، وكانت لقونيا  
تجاور البحر من كل ناحية - البرهيس . ر . في أمر البرهيس والمجيزيين المللوا ص ٣٥



يطلب جميع أعتناء جمهوريته بالاعتدال والحزم قد نجح فيما يخص الرجال  
نجاحا مشرفا . لكنه أخفق فيما يتعلق بالنساء اللاتي يمضين حياتهن في  
صنوف سوء السلوك وافراطات الزينة .

§ ٦ - والنتيجة الضرورية هي في نظام كهذا أن يتخذ المال مكانة من  
قمة الشرف ، وعلى الخصوص متى حمل الرجال أنفسهم على أن يتركوها  
تسلط عليها النساء ، وهذا هو الميل العادي للاجناس الفتيّة الحربية . على أني  
استثنى من ذلك السلتيين وبعض الأمم الذين ، كما يقال ، يشرفون جبهة  
خب الذكران . وانها لفكرة حقة فكرة الأساطير التي هي أول من تصور  
قربان مارس والزهرة . لأن كل أهل الحرب ميالون بطبعهم الى حب أحد  
الجنسين أو الآخر .

§ ٧ - ولم يخلص اللقدمونيون من هذا الوضع العام ، وطوال مابقى  
سلطانهم حكمت النساء في مسائل شتى . واذا لا فرق بين أن يحكم  
النساء شخصا وبين أن يكون أولئك الذين يحكمون منقادين لهن ، فالنتيجة  
دائما هي بعينها . فبالجراحة التي لانفع فيها ألبتة في الظروف العادية للحياة ،  
والتي تصير صالحة وقت الحرب فحسب لم تكن اي قدمونيات ، في حالات  
الخطر أقل اضرارا بأزواجهن . وقد أظهرت ذلك بغاية الوضوح غارة طيبة .  
فانهن وهن غير نافعات ، شأنهن في كل موطن ، قد أحدثن في المدينة من  
الفساد أكثر مما أحدث الأعداء أنفسهن .

§ ٨ - على أنه ليس من غير علة أن أهملت في لقدمونيا ، من الأصل ،  
تربية النساء . فان الرجال بلبثهم زمنا طويلا في الخارج مدة حروبهم مع  
أرغوليدا ثم بعد ذلك مع أركاديا ومسينيا ، أعدت لهم عيشة العسكرية ، وهي  
مدرسة لكثير من الفضائل ، لأن صاروا بعد الصلح مادة سهلة للاصلاح  
التشريعي .

§ ٧ - غارة طيبة . غارة ايبيميننداس في لقونيا ترجع الى السنة الرابعة من الاولمب  
الثانية بعد المائة اي سنة ٣٦٧ قبل الميلاد . وان اكسينوفون في كتابه ٢٨ ف ٢٨ و افلوطين  
ب ٣ يؤيدان ما يقوله هنا أرسطو على سلوك نساء اسبرطة . ر . فيما يلي ك ٤ ب ١٠ ف ٥ .

أما النساء فإن لوقرغس ، بعد أن شرع ، على ما يقال ، في إخضاعهن للقوانين ، اضطر الى أن يذعن لمقاومتهن وأن يدع مشروعاته .

§ ٩ - وحيث أن كان تفوذهن فيما بعد قاليهن وخدمهن يجب أن يهزى ذلك النقص في الدستور . على أن بحوثنا موضوعها ليس الثناء أو اللوم لأشئ كان ، بل هو بحث مزايا الحكومات وعيوبها . ولقد أكرّر مع ذلك أن فساد النساء فوق أنه هو بذاته تقيصة في الدولة فإنه يحمل المواطنين على خبث الثراء خبا جما .

§ ١٠ - عيب آخر يمكن أن يضاف الى العيوب التي نبهنا عليها آنفا في دستور لقدمونيا ، وهو عدم تناسب الملكيات : فبعضهم يملك أموالا وسبعة جدا والآخرون يكاد لا يكون لهم شيء . والأرض في أيدي بعض الافراد . وهنا العيب عيب القانون نفسه . فإن التشريع قد علق بحق نوعا من العار على شراء تركة وبيعها ، ولكنه رخص للمالك في التصرف في ماله تصرفا تحكما اما بالهبة واما بالوصاية . ومع ذلك فالنتيجة من وجه ومن آخر هي بعينها .

§ ١١ - زد عليه أن خمسي الأراضي ملك لنساء لأن عددا كبيرا منهن ظللن الوارثات الوحيدات ، أو أنهن قد أوتين مهورا من الضخامة يمكن . ولقد كان الأفضل اما الغاء عرف المهور تماما واما تحديدها بمقدار ضئيل جدا أو على الأقل بخس . وفي اسبرطة على الضد من ذلك يمكن المرء أن يزوج من شاء وارثه الوحيدة واذا مات الأب من غير أن يترك وصية كان للوصى الحيرة في تزويج قاصرته ، ويتج منه أن يلبدا جديرا بأن يقدم ألفا

§ ١٠ - التشريع . هذا القانون ليس للوقرغس بل هو لبطن تسمى ايثيادس . وقال افلوطرخس في حياة ايجيس به لقد عني كيرايجيوس في كتاب الثالث من مؤلفه في الجمهورية اللقدمونية « بجمع سائر قوانين اسبرطة في جميع الاسفار القديمة » .

§ ١١ - ثلاثين ألفا . وفي إحدى المخطوطات على الهامش ثلاثة الاف . وهذا بلا شك هو العدد الحق كما يشته ماسيلي . - ألف مقاتل . لقد قسم لوقرغس الاراضي الى تسعة الاف نصيب . وهذا يثبت ان اسبرطة كانت في ذلك الحين تسعة الاف ربه عائلة وتسعة الاف محارب . وعلى ذلك يكون المقاتلون قد نقص عددهم في خمسمائة سنة ثمانية الخمساع . ما سبق ب ٣٢٣ .

وخمسمائة فارس وثلاثين ألف راجل يكاد لا يكون له إلا ألف مقاتل •

§ ١٢ - قد برهنت الحوادث نفسها على عيب القانون في هذا الصدد، فإن الدولة لم تستطع أن تطبق بآنية ما • إنما هو القحط في الرجال هو الذي قتلها • يؤكدون أنه في عهد الملوك الأول • اتقاء لهذا الضرر الخطير التي تستتبعه حروب طويلة • قد منعت حق المدينة لأجانب • ويقال إن الاسبرتيين كانوا وقتئذ عشرة آلاف تقريبا • لتكن هذه الواقعة صادقة أو غير صادقة • هذا لا يهم • والخير أن يكفل للدولة مقاتلة من أهلها بجعل الثروات متساوية •

§ ١٣ - غير أنه حتى القانون الخاص بعدد الأولاد هو مناقض لهذا التحسين • فإن الشارع يقصد انماء عدد الاسبرتيين قد فعل كل شيء ليدفع المواطنين إلى التكاثر بقدر ما يستطيعون • فبالقانون يعفى أبو البنين الثلاثة من نوبة الحرس • والمواطن الذي له أربعة أولاد معفى من كل ضريبة • وقد كان يمكن مع ذلك أن يقدر بلا مشقة أنه - بزيادة عدد السكان في حين أن قسمة الأرض باقية على حالها - لا يزيد الأمر على الاكثار من عدد أهل الشقاء •

§ ١٤ - كذلك كان نظام الايفور ( البطون ) فاسدا أيضا • فمع أنهم كانوا يكونون أول مجالس القضاء وأكبرها قوة فانهم كانوا يؤخذون من الصنوف الدنيا للاسبرتيين • من أجل ذلك حدث أن هذه الوظائف المهمة أسلمت إلى أناس بئيسين يبيعون ذممهم بسبب يؤسهم • وربما أمكن أن نذكر

§ ١٢ - بآنية وحيدة • هي واقعة لوكترا سنة ٣٧١ قبل الميلاد •

§ ١٤ - نظام الايفور ( البطون ) • وهو نوع من القضاء واسبرتي ليس من عمل لوقرغس بل هو مناقض لمنهجه السياسي • وقد خصص مللر لهذا القضاء بابا كاملا • فقس أسس هذا النظام الملك تيوفنف بعد لوقرغس بسبعين سنة تقريبا • ٨٠ ب ٩٠ ف ١ من هذا المؤلف • غير أن الايفور ( البطون ) لم يكن لها بادئ الأمر من السلطان ماتم لها بعد ذلك منه • ويزعم هيرودوت أن الايفور قد رتبها لوقرغس نفسه •  
الموائد العامة • ليس يعرف الحسنة التاريخي الذي يشير إليه ارمسطو هنا • فإن اللفظ كما يدل على الموائد العامة ربما يدل على سكان اندروس • ويقول ارمسطو نفسه فيما بعد في هذا الكتاب ب ٧ ف ٣ أن هذا اللفظ الذي يدل على الموائد العامة هو لفظ من اللغة القديمة



منهم أمثلة قديمة ، غير أن ما حدث في أيامنا لمناسبة الموائد العامة (الاندريس) حسينا اثباتا . فان بعض الرجال الذين أغروا بالمال قد خربوا الدولة على الأقل بقدر ما كان في استطاعتهم . ان سلطة البطون غير المحدودة والتي يمكن أن تسمى طغيانا قد أكرهت الملوك أنفسهم على أن يصيروا ديماغوجيين وعلى هذا فقد أصيب الدستور اصابة مزدوجة واضطرت الأستقراطية الى أن تخلق مكانها للديمقراطية .

§ ١٥ - ومع ذلك يجب الاعتراف بأن هذا النوع من القضاء يمكن أن يؤتى الحكومة شيئا من الاستقرار . فان الشعب يلبث هادئا حينما يكون له حظ من القضاء الأعلى . وهذه النتيجة ، سواء أكان الشارع هو الذى رتبها أم كانت المصادفة هى التى أتت بها ، ليست على ذلك الا نافعة للمدينة . ان الدولة لا يمكن أن تجدم من سلام الا فى توافق أهلها على أن يريدوا لها الوجود والبقاء ، وان هذا هو ما يصادف فى اسبرته . الملوكية راضية بالاختصاصات التى أسندت اليها ، والطبقة العالية ، بكراسى مجلس الشيوخ الذى دخوله ثمن للفضيلة ، وأخيرا سواد الاسبرتين بالايفورية التى تركز على الانتخاب العام .

§ ١٦ - غير أنه اذا كان من الموافق أن يوكل الى الانتخاب العام اختيار الايفور كان من اللازم أيضا ايجاد طريقة انتخاب أقل تفاهة من الطريقة الحالية . ومن جهة أخرى بما أن الايفور ، ولو أنهم خارجون من الصفوف الأشد خمولا ، يقضون نهائيا فى القضايا المهمة ، كان يكون من الحسن ألا يوكل الأمر الى تحكمهم ، وأن يقرر لأحكامهم قواعد مكتوبة وقوانين

---

§ ١٥ - الشعب يلبث هادئا . ر . ما سبق من هذا الكتاب ب ٣ ف ١٠ .

§ ١٦ - أقل تفاهة . لاشك فى ان طريقة الانتخاب لتلك الايفورات كانت هى طريقة انتخاب الشيوخ . وقد وصف انتخاب الشيوخ أفلوطرخس فى «حياة لوقرغس» ب ٢٦ فقال: كان المرشحون يحضرون كل بدوره امام الشعب الذى يهتف بأصوات تختلف قوة وضعفا على حسب أنه يقر الترشيح أو يرفضه . والحكام قائمون فى بيت صغير من الخشب يستطيعون منه أن يسمعوا الهتافات دون أن يروا المرشحين فكانوا يعلنون على حسب ترتيب الترشيحات من كان الهتاف له أشد ، وكان اعلانهم هذا من قرار الانتخاب . وقد اثنى طوسيديدالى هذا التقليد - ر ١٦ ب ٨٧ فقال : ان الاسبرتين ينتخبون بالهتاف لا بالتصويت

وضعية • وأخيرا فإن أخلاق الايفور أنفسهم ليست متوافقة مع روح الدستور لأنها أخلاق مفككة للغاية وان سائر أهل المدينة خاضعون لنظام يمكن بالاولى أن يوسم بأنه مفرط في القسوة • من أجل ذلك لم يك بالايفور من الشجاعة ما به يخضعون له بل يتهكون حرمة القانون بأن يسلموا أنفسهم خفية الى اللذائذ جمعاء •

§ ١٧ - كذلك نظام مجلس الشيوخ بعيد جدا من أن يكون كاملا • انه مؤلف من رجال في سن ناضجة ، وتربيتهم تشبه أن تكفل لهم الأهلية والفضيلة • وبذلك قد يمكن الاعتقاد بأن هذه الجماعة تقدم كل ضمانات للدولة • لكن أن يترك لرجال تقرير المسائل المهمة مدة حياتهم كلها ، ذلك نظام متفكك متنازع فيها • لأن العقل كالجسم له شيخوخته ، والخطر أكبر اذ تكون تربية الشيوخ لاتمنع قط الشارع نفسه أن يرتاب في فضيلتهم •

§ ١٨ - فقد رثى رجال مقلدون هذا القضاء لهم قابلية الميل الى الرشوة ويضحون للمحسوبية بمنافع الدولة • من أجل ذلك كان يكون آمن ألا يجعلوا غير مسئولين كما هو شأنهم في اسبرته • وقد يخطيء من يظن أن اشراف الايفور ضمانات لمسئولية القضاء أجمعين • ان في هذا ايتاء للايفور من السلطة أكثر مما ينبغي ، وليس مع ذلك لهذا المعنى أننا نوصي بالمسئولية • يلزم أن نصيف الى هذا أن انتخاب الشيوخ هو في شكله تافه أيضا كاتخاب الايفور ولا استطاع أن يقار المواطن الذي هو كفاء لأن يدعى الى وظيفة عامة على أن يجيء فيطلبها بشخصه • لأنه متى كان المرء كفئا للقضاء وجب عليه أن يشغل وظائفه سواء آزاد أم لم يرد •

§ ١٩ - لكن الشارع هاهنا جرى على المبدأ البارز في دستوره كله • فانه اذ يشير طمع المواطنين شرع في اختيار الشيوخ • لأن المرء لا يطلب

§ ١٧ - مجلس الشيوخ • انشاء مجلس الشيوخ هو عمل لوفرنس وقد كان عدد الشيوخ ٢٨ أو ٣٠ • وكان يجب أن تكون سن كل منهم ستين سنة • روبرتاجيوس ذكر ٢٠ ب • ينبغي أن يفرق بين السناتو وبين الجيوزي فالسناتو هو مجلس الشيوخ المنتخب في ديمقراطية إلى أجل مسمى ويكثر فيه التجديد واما الجيوزي فهو مجلس الشيوخ لارستقراطية منتخب طوائف الحياة في الغالب أو الى عهد بعيد •

أبدا أن يكون قاضيا ألا يعامل الطمع ، ومع ذلك فإن أكثر الجنايات العمدية  
بين الناس ليس لها مصدر آخر غير الطمع والحرص .

§ ٢٠ - أما الملوكية فإني سأبحث في موطن آخر هل هي نظام وخيم أو  
مفيسد للدول . لكن من المحقق أن النظام الذي اتخذته واحتفظت به في  
لقدومونيا لا يساوى الانتخاب مدى الحياة لأحد الملكين . والشارع نفسه قد  
يثس من فضيلتهم ، وقوانينه تثبت أنه يرتاب في نزاهتهم . من أجل ذلك  
ضم إليهم اللقدمونيون في التجريدات الحربية أعداء شخصين لهم . وكان  
تنافر الملكين فيما يظهر هو وسيلة اتقاذ الدولة .

§ ٢١ - كذلك الموائد العامة التي يسمونها فيديتي ، كانت بيئة النظام ،  
والعيب في ذلك هو على مؤسسها . فإن نفقاتها كان يجب أن تكون على عاتق  
الدولة كما في كريت . أما في لقدومونيا فالأمر على خلاف ذلك ، فكل امرئ  
يجب أن يحمل إليها نصيبه المقرر بالقانون ولو أن انقصر المفرط لبعض  
الأهالي لا يسمح لهم أن يقوموا بهذه النفقة . وإذا فقد ذهب سدى قصد  
الشارع . أنه كان يريد أن يجعل من الموائد العامة نظاما شعبيا فلم يحقق من  
ذلك شيئا . أن الأشد فقرا لم يستطيعوا أن يشتركوا في هذه الموائد ، ومع  
ذلك منذ زمان بعيد لا يكسب الحق السياسي إلا على هذا الشرط . وأنه لفقود  
عند هذا الذي ليس بحال يحتمل معها ذلك العيب .

§ ٢٢ - وأنه لمن العدل أن يعاب القانون الخاص بأمراء البحر . فإنه  
مصدر للمنازعات ، إنما هو انشاء بجانب الملوك الملوكية أخرى ذات سلطة  
مساوية لسلطة الملوك الذين هم مدى الحياة قواد الجيش البري .

---

§ ٢٠ - في موطن آخر ٣٠٣ ب ١١١١٠ - واحتفظت . معلوم أن ملكو اسبرطة كانوا  
ينصبان على تركيب الأكبر فالأكبر من فرعى أسرة الهيرقليين بعد أن افتتح الدوريون ثانية  
بيلو بونيز في القرن الثاني عشر قبل الميلاد . - أعداء شخصين . أكسينوفون . جمهورية  
لقدومونيا به ١٢ ف ٥ .

§ ٢٢ - مدى الحياة . لم تكن اامارة الاسطول قط الى مدى الحياة مادام هناك قانون  
صريح كان يمنع ان تكون هذه الامارة مرتين لشخص واحد .



§ ٢٣ - يمكن أن يوجه الى مذهب الشارع كله اللوم الذى وجهه اليه أفلاطون من قبل فى قوانينه ، فانه يرمى فحسب الى تنمية فضيلة واحدة وهى الغناء الحربى وانى لا أجادل فى فائدة الغناء الحربى للوصول الى التسلط .  
غير أن لقدمونيا ثبت طوال الزمن الذى عانت فيه الحرب ، وقد ذهبت بها قوتها لأنها لم تكن لتعرف الاستمتاع بالسلام ، ولم تكن لتقبل أبدا على رياضات أعلى من رياضات القتال . وهاك خطأ ليس أقل خطرا وهو أن أن الاسبرتيين - مع اعترافهم بأن الفتوحات يجب أن تكون هى ثمن انفضيلة لائمن الجبن ، وتلك فكرة أدخل ما يكون فى باب العدل - ذهبوا فى ذلك الى أن يضعوا الفتوحات أسماى بكثير من الفضيلة نفسها . وهذا أقل استحقاقا للثناء .

§ ٢٤ - كل مايتعلق بالمالية العامة فهو فى حكومة اسبرته فاسد جدا .  
فان الدولة ، مع أنها معرضة لحروب تستدعى نفقات باهظة ، ليس لها خزانة . زد على هذا أن الضرائب العامة تكاد تكون لاشئ . فبما أن الأرض كلها تقريبا مملوكة للاسبرتيين فهم لا يكادون يعنون بتحصيل الضرائب . وهاهنا قد خدع الشارع تماما عن المنفعة العامة ، فصير الدولة فقيرة وصير الأهالى من النشرة بموضع .

تلك هى الانتقادات الرئيسية التى يمكن توجيهها الى دستور لقدمونيا .  
وبها أختتم ملاحظاتي .

## الباب السابع

بحث الدستور الكريتي . علاقته بالدستور اللثموني الذي هو مع ذلك ارقى منه .  
رغم كريت العجيب ، الموالي . الكسموس ، مجلس الشيوخ . ترتيب المواثيق العامة احسن  
و كريت منه في سيرة ، الاخلاق الرذيلة للكريتين التي رخصها الشارع ، فوضى الحكومة  
الكريتيه .

§ ١ - للدستور الكريتي صلات بالدستور الاسبرتي ، يساويه في بعض  
نقط قليلة الامة ، ولكنه في جملته اقل منه رقا بكثير . والسبب في  
هذا بسيط : يؤكدون ، والامر محتمل جدا ، أن لقدمونيا نقلت عن كريت  
قوانينها كلها تقريبا . ومعلوم أن الأشياء القديمة هي في العادة اقل كمالا  
من التي تلتها . حينما أخذ لوقرغس ، بعد وصاية شاريلالوس ، أن يسمح  
يقال انه اقام في كريت زمانا طويلا حيث كان يجد شعبا من جنس شعبه  
لأن الليقطين كانوا جالية من لقومونيا ، فلما وصلوا الى كريت اتخذوا  
أنظمة المحتلين الأولين ، وكان موالي الجزيرة لا يزالون يدينون بقوانين  
مينوس الذي يعتبر أول شارع لهم .

§ ٢ - وان كريت بسبب وضعها الطبيعي تشبه أن تكون متدبة للتسلط  
على جميع الشعوب اليونانية النازلين بجملتهم على شواطئ البحار حيث  
تمتد هذه الجزيرة الكبرى . فمن ناحية تكاد تتصل بيلوبونيز ، ومن  
الأخرى بآسيا نحو طريوب وجزيرة رودس ، من أجل ذلك بسط مينوس  
ملكه على البحر وعلى جميع الجزر المحيطة التي فتحها واستعمرها ، وكذلك  
مد من فتوحاته الى صقلية حيث مات بالقرب من كاميك .

§ ١ - نقلت عن كريت . كان الاقدمون على العموم على هذا الرأي ، غير ان فولوبيوس  
حدث ان يقند ارسطو ، وظاهر انه لم يدرس كتابه . ليس على هذا الرأي ، ولا يجد تشابها  
بين حكومة كريت وحكومة اسبرطة . ٦٤ .

§ ٢ - طريوب . مدينة في قارية بآسيا الصغرى .

§ ٣ - وماك بعض المشابهات بين دستور الكريتيين وبين دستور  
 اللقدمونيين . هؤلاء يزرعون أراضيهم بواسطة العبيد ، وأولئك بواسطة  
 الموالى الذين هم تبع للأرض . والموائد العامة قائمة عند الشعيين ، ويجب  
 أن يضاف الى هذا أنه فى سالف الزمان كان أهل اسبرته لا يسمون أنفسهم  
 فيديس بل أندريس كما فى كريت ، وهذا دليل مبين على أنهم جاءوا منها .  
 أما فى الحكومة فان القضاة الذين يسميهم الكريتيون كوسموس يفتنون  
 بسلطة مماثلة لسلطة الايفور ، بهذا الفارق الوحيد أن الايفور عددهم خمسة  
 والكوسموس عشرة . والجیرونات الذين يكونون مجلس الشيوخ فى كريت  
 هم على الاطلاق جيرونات اسبرته . وفى الأصل كان للكريتيين ملوكية  
 أمشطوها فيما بعد . وقيادة الجيوش هى اليوم موكولة الى الكوسموس .  
 وأخيرا كل الاهالى بلا استثناء لهم أصوات فى الجمعية العمومية التى ينحصر  
 سلطانها فى التصديق على مراسيم الشيوخ والكوسموس دون أن تمتد  
 الى شىء آخر .

§ ٤ - نظام الموائد العامة هو فى كريت أحسن منه فى لقدمونيا فان كل  
 أحد فى اسبرته يجب أن يقدم نصيبه المجدد بالقانون والا حرم حقوقه  
 السياسية كما قلت آنفا . أما فى كريت فالنظام أقرب من ذلك بكثير للشيعوية .  
 فمن الثمرات التى تجنى ومن القطعان التى تربي ، سواء أكانت للدولة أم  
 كانت ناتجة من الاتاوات التى يؤديها الموالى ، يجعل نصيبان أحدهما لعبادة  
 الآلهة وللموظفين العموميين ، والاخر للموائد العامة التى يقتضى بها  
 على نفقة الدولة الرجال والنساء والأطفال .

§ ٥ - ان نظرات الشارع صادقة فى فوائد القناعة ، وفى عزل النساء  
 اللاتى يخشى من خصب انسالهن ، ولكنه قرر اتيان الذكران بعضهم بعضا .

§ ٢ - يسميهم كوسموس ( يطلق على رؤساء الحكام فى مدن كريت ) . يظن سلت  
 كروا أن أرسطو يستند الى هؤلاء الحكام من السلطان أكثر مما هو الواقع ( حكومات الاقطاع  
 القديمة ) .

§ ٥ - اتيان الذكران . وعلى ذلك تكون هذه الرذيلة الميقتة قد جيارت مشروعية  
 بالقوانين فى أفريقيا . وكان الرأي العام فى عهد أرسطو جاريا على أن الكريتيين هم اوله



وهذا نظام سنبحث فيما بعد عن قيمته حسن هو أم قبيح • وإقتصر على إيقوله  
هأنا بأن نظام الموائد العامة في كريت هو بالبساطة أحسن منه في  
أمبيرته •

§ ٦ - نظام الكوسموس هو أيضا أخط قدرا من نظام الايفور اذا كان  
هذا ممكنا • فان فيه عيوبه كلها مادام الكوسموس هم على السواء أناس من  
مستوى عامي • لكن ليس له في كريت المزايا التي حصلت عليها منه أمبيرته  
ففي لقدمونيا الميزة التي تؤتي الشعب هذا القضاء الأعلى الذي يعينه الانتخاب  
العام تجب اليه الدستور ، أما في كريت فالأمر على الضد حيث الكوسموس  
يتخذون من بعض العائلات الممتازة لا من عموم المواطنين قطعا • وفوق ذلك  
يجب أن يكون المرء قد كان في الكوسموس لأجل أن يدخل لمجلس  
الشيوخ • وهذا النظام الأخير به من العيوب ما بنظام لقدمونيا • فان عدم  
المسئولية للوظائف مدى الحياة يترتب عليه كذلك سلطة مفرطة للغاية •  
وهأنا يبرز محظور ترك الأحكام القضائية إلى تحكم الشيوخ دون أن يقيدوا  
بقيود القوانين المكتوبة • وان سكينه الشعب المبدع عن هذا القضاء لا تثبت  
صلاح الدستور • فان الكوسموس ليس لهم كما للايفور فرصة أن يكسبهم  
المتقاضون ، فانه لا أحد في جزيرتهم يجيء ليشترى ضمائرهم •

من ابتدع هذه لبدعة ر • القوانين لأفلاطون ك ٨ من ١١ وكتاب هيرقليدس الضمير ٥٠٨ • ويؤخذ  
أفلاطون في مؤلفه القوانين ك ١ من ٣٣ أنهم هم الذين تخيلوا خرافة جتيميد ليتخذوا منها  
علما الهيا لاشباع شهوتهم الشائعة • ويزعم مفسر أخيليوس أن لاوس أبا أوديب هو أول  
أغريقى قارف هذه الفعلة الشنعاء وأن موته ومصائب قومه انما كانت جزء لجنايته • وأما هيبو  
قراطس فانه حرم بثاتا على تلاميذه مغازلة الذكران ر • مللر ج ٢ ص ٢٩٢ وما بعدها •  
وجرجوار في كتابه «الاستخدام» ص ٩ قد جمع في هذا الموضوع كل الاحداث التي تلت النظر  
كان هذا الذوق في القدم خاصا بالرجال الاحرار متنوعا على العبيد • وقد فخر ايشين في  
خطابه ضد تيمرك بأن به هذا الميل •

أضيف لي ذلك اتما لهذا الموضوع الكريه أن أفلاطون في جمهوريته ك ٥ ص ٢٠٣  
قد أباح للمقاتلة ، جزاء عظيما لشجاعتهم ، تعشق رفقاتهم الشبان الذين يجب عليهم بحكم  
القانون أن يتقبلوا هذه المغازلات طوال مدة الحرب • ولكنه لا يظهر مع ذلك ، على رأى  
سقراط ، أن تنجب هذه المغازلات إلى ما وراء الحب البسيط الطاهر مهما كانت حديثة • على  
أن أفلاطون طائفة من الكلام يحرم قطعا هذه الفاحشة ر • القوانين ك ٨ ص ١١٠  
واكسينوفون ( جمهورية أمبيرته ب ٤ )  
• فيما بعد • ر • ك ٤ ب ١٤ الفقرة الأخيرة •

§ ٧ - من أجل أن يصلح الكريتيون عيوب دستورهم تخيلوا طريقة تتنافس جميع مبادئ الحكم وماهى الا قسوة منكرة • يعزل الكوسموس غالبا بقرار من زملائهم أو بواسطة مواطنين يشعرون عليهم • على أن للكوسموس حرية الاستقالة متى شاءوا • ولكن فى هذا الصدد ينبغى الرجوع الى القانون عوضا عن الهوى الشخصى ، ذلك بأن القانون ليس الا قاعدة مكفولة التنفيذ • ولكن ماهو أيضا أشد ضررا بالدولة هو التعليق المطلق لهذا القضاء حينما يقوم مواطنون أقوياء متمثلون فيما بينهم باسقاط الكوسموس ليتخلصوا من الأحكام التى تهددهم • ويفضل هذه الاضطرابات لم يكن لكريت حكومة قط بل لم يكن لها من الحكومة الا ظلها • يسودها البغى وحده • العصاة على الدوام يدعون الأمة وأصدقاهم الى حمل السلاح ويؤمرون عليهم رئيسا ويشبون الحرب الداخلية ليحدثوا انقلابات •

§ ٨ - فبماذا يختلف مثل هذا النظام الفاسد عن القضاء المؤقت على الدستور وحل الرابطة السياسية على الاطلاق ؟ ان دولة مضطربة على هذا النحو هى غنيمة هينة لمن شاء أو لمن استطاع أن يغزوها • أكرر أن وضع كريت وحده هو الذى نجاها الى الآن • فقد قام بعدها مقام القوانين التى نفى غيرها تهدر دم الأجانب • وهذا هو أيضا الذى أمسك الموالى على القيام بالواجب على حين أن العبيد يشعرون فى أكثر الأحيان - الكريتيون لم يسيطروا أبلة سلطتهم فى الخارج •

وقد أظهرت الحرب الخارجية التى شبت عندهم حديثا ضعف  
تخلفهم اظهارا تاما •

حسبنا ماقد قلنا على حكومة كريت •

---

§ ٨ - الحرب الخارجية • من دواعى الاسف أننا لا نعرف بالضبط الى أية حرب يشير أرسطو فى هذه الفترة • فلو عرفناها لعلمنا الوقت الذى كتب فيه أرسطو كتاب السياسة ؛ بما دامت تلك الحرب حديثة حين كان يكتبه • ان هذا التحليل لجمهورية كريت هو اتم ما قد وصل اليه من تاريخ القدماء •

## الباب الثامن

بحث دستور قرطاجنة • صلاحه الثابت بالسكينة الداخلية واستقرار الدولة • التشابهات بين دستور قرطاجنة ودستور اسبيرة • عيوب الدستور القرطاجنى • المحاكم التى لها من السلطان أكثر مما ينبغى • التقدير القال للثروة فيها • والجمع بين الوظائف • ليس الدستور القرطاجنى من القوة بحيث تستطيع الحكومة ان تتحمل النازلة •

§ ١ - كان لقرطاجنة أيضا فيما يظهر دستور حسن أوفى من دستور الدول الأخرى فى كثير من النقط ، وهو من بعض وجوه النظر مشابه لدستور لقدمونيا • تلك الحكومات الثلاث لكريت واسبيرة وقرطاجنة بينها مناسبات كبرى وهى أرقى بكثير من جميع الحكومات المعروفة • اقرطاجنيون على الخصوص لهم أنظمة فاضلة ، والذي ثبت حكمة دستورهم هو أنه ، على رغم ماخولت الأمة من نصيب فى الحكم ، لم ير البتة فى قرطاجنة تغير فى الحكم ولم يكن بها لاثورة ولا طاغية • وذلك شىء حقيق بلفت النظر •

§ ٢ - وسأذكر بعض التشابهات بين اسبيرة وقرطاجنة • فالموائد العامة للجمعية السياسية تشبه الفيديتى اللقدمونية ، فان المائة والأربعة تقوم مقام الايفور • غير أن القضاء القرطاجنى حصل فى أن أعضائه عوضا عن أن يستلوا من الطبقات الحاملة يؤخذون من بين أفضل الرجال • والملوك ومجلس الشيوخ تقارب كثيرا فى الدستورين ، غير أن قرطاجنة أشد تبصرا ، فلا تطلب ملوكها فى عائلة وحيدة • وانها لاتتخذهم كذلك من جميع العائلات • بلا استثناء ، بل هى تكل الأمر الى الانتخاب لا الى السن لتجىء للسلطان •

§ ٢ - للجمعية السياسية • لا يعرف شىء عن هذه الجمعية السياسية ويرى كلوج • بحق أن الموائد العامة كانت غير ممكنة فى مدينة عدتها مئىمائة ألف نفس كقرطاجنة • ويرى تيتليف أن هذه الموائد كانت من غير شك مأتب يقيمها عظماء المواطنين لاشياعهم • - المائة - ولاربعة • ويوصى كلوج وهيرن بالا يلتبس المائة والاربعة بالمائة الذين هم فوقهم والذين يتكلم عليهم أرسطو فيما بعد فى الفقرة الرابعة • ويزعم كوتلنج من ٤٨٥ أن العائتين هما شىء واحد بعينه فى الحكم • وإن أرسطو يقول مائة كما قال خمسة آلاف بدل خمسمائة آلاف وأربعين اذ يتكلم عن جند أفلاطون • وهذا أيضا محتمل •



بالأهلية والاستحقاق • ان الملوك ويدهم من السلطة أوسمها ، يكون الخطر  
منهم بنا متى كانوا رجالا من غير أهل البصر • وقد أتوا فيما سبق بلقدومونا  
شرا كثيرا •

§ ٣ - ان صنوف الانحراف في المبادئ التي ذكرناها وانتقدناها غالبا  
هي عامة في جميع الحكومات التي درسناها الى الآن • وان دستور قرطاجنة  
تجميع الدساتير التي قاعدتها ارسقراطية وجمهورية معا يميل تارة نحو  
الديماعوجية وتارة نحو الأوليغرشية • مثال ذلك الملوكية ومجلس الشيوخ  
عندما يجتمعان على رأى يستطيعان أن يظهرأ الشعب على بعض الأفضسية  
ويشتران عن علمه البعض الآخر • ولا حق للشعب في أن يحكم في  
القضايا الا في حال الخلاف • لكن متى رفعت القضية الى الشعب يمكنه  
لا أن يطلب عرض أسباب القضاة فحسب بل له أيضا أن يحكم فيها نهائيا •  
وكل مواطن يستطيع أن يتكلم في الموضوع للمناقشة • وهذا امتياز كان  
يطلب بلا جدوى في الجمهوريات الأخرى •

§ ٤ - ومن الجهة الأخرى أن يترك للبشارشي المكلفين بطائفة من الأشياء  
المهمة رخصة أن يختاروا أنفسهم وأن يرخص لهم في أن يعينوا أولى  
الولايات جميعا ، وهي ولاية المائة ، وأن يؤتوا مدة أطول من مدد جميع  
الوظائف مادام أولو البشارشي متى خرجوا من الحكم أو كانوا مجرد مرشحين  
له لا يزالون أيضا من القوة والنفوذ بمكان • وتلك أنظمة أوليغرشية • انما  
هو من وجه آخر نظام أرسقراطي نظام الوظائف غير المأجورة وغير المعينة  
بالقرعة • واذا أنا أجد هذا الميل بعينه في بعض أنظمة أخرى كنظام القضاة  
الذين يحكمون في كل نوع من الأفضسية دون أن يكون لهم ، كما في  
لقدمونيا ، اختصاصات خاصة •

§ ٥ - اذا كانت حكومة قرطاجنة تتحلل على الخصوص من الأرسقراطية  
الى الأوليغرشية • فينبغي أن تكون علة ذلك في رأى شسبة أن يكون  
مقبولا فيها على العموم : أنهم مقتنعون فيها بأن الوظائف العامة يجب أن

§ ٢ - صنوف الانحراف في المبادئ • ر • فيما سوف يجرى ك٣ب٥ف٢ • ٤

توكل لا الى أناس ممتازين فحسب بل أيضا الى أثرياء ، وأن مواطنا فقيرا لا يمكن أن يترك أعماله ويدير بصدق أعمال الدولة . فاذا كان حيث لا اختيار بحسب الثروة هو مبدأ أوليغارشى ، والاختيار بحسب الأهلية هو مبدأ أرستقراطى ، فحكومة قرطاجنة تؤلف صنفا ثالثا مادام أنه يعنى فيها بهذين الشرطين معا ، خصوصا فى انتخاب الحكام الأعلى . وفى انتخاب الملوك وانقواد .

§ ٦ - وان هذه الاستحانة للمبدأ الأرستقراطى هى عيب ينبغى أن يسند الى الشارع نفسه . فان احدى عنايته الأولى يجب أن تكون ، منذ الاصل ، بأن يكفل من الفراغ للمواطنين الأشد امتيازاً ، وأن يعمل على ألا يكون الفقر ضارا باعتبارهم ، سواء من حيث هم قضاة أو من حيث هم أفراد ، ولكن اذا وجب الاعتراف بأن اثروة تستحق الالتفات بسبب الفراغ الذى تؤتية فليس بأقل خطرا أن تجعل قابلة للرشا الوظائف العليا كوظائف الملك والقائد ، وان قانوننا من هذا القبيل يجعل المال أشرف من الكفاية ، ويشرب الجمهورية بتمامها حب الذهب .

§ ٧ - ان رأى أعظم الدولة بمثابة قاعدة للمواطنين الآخر الذين هم دائما على استعداد لاتباعهم ، واذا ففى كل موطن لا يكون الاستحقاق فيه أشد احتراماً مما عداه لا يمكن أن يوجد من دستور أرستقراطى متين حقا . من الطبيعى أن أولئك الذين اشتروا وظائفهم يعتادون أن يعوضوا أنفسهم منها متى كانوا قد بلغوا انسلطان بقوة المال ، ومن السخف أن يفترض أنه اذا كان رجل فقير لكنه شريف يمكن أن يرغب فى الاثراء فان رجلا فاسدا الحلق اشترى غالبا وظيفة لا يرغب فيه . الوظائف العامة يجب أن يولاهها الأكثر كفاية ، غير أن الشارع اذا كان قد أهمل أن يحقق ثروة للمواطنين الممتازين فانه يستطيع على الأقل أن يكفل اليسر للحكام .

§ ٨ - يمكن أن يوجه انلوم أيضا الى الجمع بين الوظائف الذى يعتبر فى قرطاجنة شرفا كبيرا ، فان الانسان لا يستطيع أن يقوم حق القيام الاشئ واحد فى آن واحد . وان واجب الشارع أن يقرر تقسيم الوظائف ولا يكلف

فردا واحدا بعينه أن يعمل في الموسيقى وفي الأُحذية • حينما لا تكون  
الدولة ضيقة أشد مما ينبغي ، يكون من المطابق للمبدأ الجمهوري والديمقراطي  
أن يفتح لأكبر عدد ممكن من المواطنين سبيل ولاية الأحكام • لأنه بهذا  
تحصل حينئذ ، كما قلنا ، هذه المنفعة المزدوجة : أنه كلما كانت إدارة الأعمال  
بعدد أكثر كانت أحسن إدارة وأسرع • يمكن التحقق من صدق هذا في  
أعمال الحرب وفي أعمال البحرية حيث كل رجل له خدمة خاصة من طاعة  
أو من سلطة •

§ ٩ - وان قرطاجنة تبقى أخطار حكومتها الأوليغارشية بأن تغنى على  
الدوام جزءا من الشعب الذي يبعث به الى المدن المستعمرة • وتلك وسيلة  
لتطهير الدولة وتماسكها • ولكنها حينئذ لاتدين بسكيتها الى المصادفة بل  
كأن من حكمة الشارع أن يحققها لها • من أجل ذلك في حالة النوازل اذا  
قامت كتلة الشعب بثورة على السلطان فان القوانين لاتقدم أية وسيلة لتعيد  
الى الدولة السلام الداخلي •

وهنا أتم بحث الدساتير المشهورة حقا ، دستور اسبرته ، وكريت ،  
وقرطاجنة •

---

§ ٩ - أن يحققها لها • قد يرى من جميع المؤلفات الحديثة على دستور قرطاجنة وعلى  
الخصوص مؤلف هيرين أن أرسطو هو المؤلف الاوحد في الزمان القديم الذي بسط وصف حكومة  
قرطاجنة • فان المقد الروماني كان أعمق من أن يكتفى بإبادة قرطاجنة حتى أطلاها من على ظهر  
الأرض بل أتى أكثر من هذا إذ أبى على التاريخ أن يحتفظ إلا باندحارها بالهزيمة • وقد  
أطاعه التاريخ الى حد أن البحث اللغوي لم يوفق على صبره وحصافته الى أن يسلبه إلا تنفا  
غامضة وناقصة • ويكاد لا يبقى للأجيال التالية عن قرطاجنة إلا ما أراد الفاتحون لهم أن  
يعلموه • وأنا لا تعرف انتقاما ذهب الى أبعد من هذه الحدود •



## الباب التاسع

اعتبارات خاصة بمقتنين مختلفين - سولون • الروح الحقيقي لاصلاحياته - فالوكوس ،  
خارنداس ، أونوماقريطفيلولاوس • عقن ثيبية ، قانون خارنداس ضد شهود الزور ، دواكون في  
فتاكوس ، اندروداماس - خاتمة البحث في الاعمال السالفة •

§ ١ - من الرجال الذين نشروا مذهبهم على ما هو خير دستور بعض لم  
يمارسوا الأعمال العامة على أي وجه ولم يكونوا الا مجرد مواطنين • وقد  
ذكرنا كل ما كان يستحق الالتفات من أعمالهم • وآخرون كانوا شاعرين اما  
لبلادهم واما لشغوب أجنبية ، وهؤلاء كانوا بأشخاصهم حكاما • من بين  
هؤلاء بعضهم لم يضعوا الا قوانين والآخرون قد أسسوا أيضا ممالك •  
فلوقرغس وسولون مثلا قد سن كلاهما قوانين وأنشأ حكومات •

§ ٢ - لقد بحث فيما مر دستور لقدمونيا • أما سولون فانه شارع عظيم  
في نظر بعض الأشخاص الذين يسندون اليه أنه قضى على كل سلطان  
للأوليغرشية ، وأنهى استعباد الشعب ، وكون الديمقراطية الوطنية ، بتوازن  
صادق للأنظمة التي هي أوليغرشية في مجلس الشيوخ ، أرستقراطية في  
انتخاب الحكام ، ديمقراطية في ترتيب المحاكم • غير أنه محقق فيما يظهر  
أن سولون قد احتفظ بمجلس الشيوخ ومبدأ الانتخاب للحكام على ما وجدتهما  
عليه • وأنه أنشأ فقط سلطة الأئمة بأن فتح أبواب الوظائف القضائية لجميع  
الأهالي •

§ ٣ - وانما هو على هذا الوجه عيب عليه أن قد قضى على سلطة مجلس  
الشيوخ وسلطة الحكام المنتخبين بأن جعل الهيئة المعينة بالقرعة هي السيدة

---

§ ١ - خير دستور • في عبارة النص : على ما هو الدستور •  
§ ٢ - استعباد الشعب • قد يظهر من الصورة المرسومة على الباب الملكي والتي كانت  
باقية في زمن يورثياس ( أتينا ب ٣ ص ١٨ ) أن الديمقراطية الاتينية كانت ترى نفسها  
مدينة لثيسبيوس بقدر ما هي مدينة لسولون • وقد مات سولون في نحو السنة ٥٥٩ قبل  
الميلاد وسنه وقتئذ أربع وثمانون سنة •

العليا للدولة • فلما وضع هذا القانون أنتج تمليق الشعب كما يملق الطاغية  
أن تدار أعمال الدولة بالديمقراطية كما نراها في أيامنا هذه •

وأما إيفالت فانه قد بتر اختصاصات المحكمة كما فعل أيضا فريقلس  
الذى ذهب الى أن قرر راتبا للقضاة • وحذا حذوها كل ديماغوجي ذهب  
بالديمقراطية الى الحد الذى نراها عليه الآن • ولكن لا يظهر أن هذا كان  
هو المقصد الأول لسولون • وهذه التغييرات المتعاقبة أولى بها أن تكون  
عرضية بحتة •

§ ٤ - وعلى هذا فالشعب وقد داخله الكبر بانتصاره البحرى فى الحرب  
الميدية قد عزل من الوظائف العامة الرجال الفضلاء ليكل الأعمال الى  
ديماغوجين مرتشين • غير أن سولون لم يكن أتى الشعب الاقسطالامندوحة  
عنه للسلطان ، أغنى اختيار الحكام وحق جعلهم يؤدون حسابا • لأنه بدون  
هاتين السلطتين تكون الأمة اما مستعبدة واما عاصية • غير أن كل الادارات  
كان سولون قد أعطاها المواطنين الممتازين والأغنياء ، أولئك الذين يبلغ  
دخلهم خمسمائة مدينه ، والطبقة الوسطى ، والطبقة الثالثة المؤلفه من  
الفرسان • أما الرابعة وهى فرقة المأجورين فلم يكن لها سبب الى أية  
وظيفة عامة •

§ ٥ - وزالوكوس قد سن قوانين للوكريين الايزيفيريين ، وخارنداس  
القطنى لمدينته الأصلية ولجميع المستعمرات التى أسستها خالسييس فى إيطاليا  
وفى ضقلية • والى هذين الاثنين يقصيف بعض المؤلفين اسم أونومكرت  
وهو على قولهم أول من درس التشريع بنجاح • ومع أنه لو كرى فانه قد تعلم

§ ٣ - إيفالت • ديماغوجى استصدر مرسوما ضد سلطات المحكمة فى السنة الأولى  
من الأولب المتعم للثمانين ٤٦١ قبل الميلاد • وقد عمل أعداؤه على قتله • ( ر • ديودور  
الصقل ج ٢ ص ٥٩ ) •

§ ٤ المؤلف من الفرسان • يلاحظ هنا أن أرسطو وضع الفرسان فى الصف  
الثالث ويضمهم المؤلفون الآخرون فى الصف الثانى • ر • بوج • الاقتصاد السياسى  
للأفينيى ج ١ ص ٣٠٤ •

§ ٥ - زالوكوس • لا يعرف بالضبط متى أى زمان كان زالوكوس • ويقال عادة  
نه كان فى القرن الثامن قبل الميلاد •

فى كريت اذ ذهب اليها ليتعلم فن انقراصة • ويزيدون على ذلك انه كان صديقا  
لطاليس الذى كان لوقرغس وزالوكوس تلميذين له ، كما كان خارنداس  
تلميذا لزالوكوس ، غير انه لأجل تقديم كل هذه المعلومات يلزم أن يخلط  
فى الأزمان تخطيطا غريبا •

§ ٦ - كان فيلولاوس الكورتي مقنن ثيبة ، وكان من عائلة الباشيين ،  
وحين كان محبوبه ديوكليس الظافر فى الألعاب الأولمبية مضطرا إلى الفرار  
من وطنه ليتخلص من شهوته الآثمة لأمه هلسيون احتجب فيلولاوس فى  
ثيبة حيث قضيا كلاهما أيامهما • ويرى الناس الى هذه الساعة قبريهما على  
وضع بحيث ان من أحدهما ترى أرض كورته اتى لا يمكن أن ترى من  
القبر الآخر •

§ ٧ - واذا صدق الحديث السائر كان ديوكليس وفيلولاوس هما اللذان  
أوصيا بما ذكر فى وصيتهما : الأول كرها لنفيه كان لا يريد أن يتسلط من  
قبره النظر على سهل كورته • والثانى على ضد ذلك كان يرغب فيه • تلك  
هى قصة اقامتهما فى ثيبة • من بين القوانين التى سنها فيلولاوس لهذه  
المدينة أذكر القوانين الخاصة بالمواليد التى لاتزال تسمى فيها القوانين  
الأساسية • وان مايسند اليه على وجه الاختصاص أنه سن أن يبقى دائما  
عدد الأنصبا ولو بالتوريث غير قابل للتغير •

§ ٨ - وليس لخارنداس شىء خاص الا قانونه ضد شهادات الزور ، نوع  
من الجريمة هو أول من اشتغل به ، ولكن قوانينه لما بها من ضبط وحسن  
بيان ترفعه على المقتنين حتى فى أيامنا • وان مساواة الثروات هى المبدأ الذى  
اختص فالياس بتميته • والمبادئ الخاصة بأفلاطون هى شيوعية النساء  
والأولاد والأموال والموائد العامة للنساء • ومن أعماله أيضا القانون الذى  
سنه ضد السكر ، والقانون الذى يؤتى الرجال القنع رياسة المآدب ،

---

§ ٦ - فيلولاوس • يضعه مللر فى الاولمب الثامن عشر أى سنة ٧٢٠ ق.م • -  
الباشيين • العائلة الملوكية فى كورته • وحى من نسل باشيين وكان منها رؤساء للدولة كل  
سنة فى عدة عصور •



والقانون الذى يوجب فى التربية العسكرية تمرين اليدين على السواء حتى لا تظل احدهما غير نافعة وتكون اليدان جميعا عاملتين على السواء .

§ ٩ - ودراكون سن أيضا قوانين ولكن ذلك كان لحكومة منظمة من قبل ، وليس بهذه القوانين شىء خاص ولا خالد الا انقسوة المتناهية وتغليظ العقوبات . وبيتاكوس سن قوانين لكنه لم يثبىء حكومة ، وله نص خاص به هو ذلك النص الذى يساقب عقابا مضاعفا على الخطايا التى ترتكب أثناء السكر .

ونظرا الى أن الجرائم أكثر وقوعا فى هذه الحالة منها فى حالة الصحو فانه للمصالح العام قد أثر تغليظ العقوبة على الرأفة التى يستحقها رجل أخذ منه النيذ . أندروداماس الريحيومى ، شارع شالسيس فى تراقيا ، قد خلف قوانين على القتل وعلى البنات المنفردات بالميرات ، ولكنه ربما لايمكن مع ذلك أن يذكر له أى نظام يسند اليه على وجه الخصوص .

تلك هى الاعتبارات التى أوحى اليها بها بحث الدساتير الموجودة والدساتير التى تخيلها بعض الكتاب .

---

§ ٩ - دراكون الذى عدل عن بعض قوانين سولون . - بيتاكوس . الميغليبيس أحد السبعة الحكماء وكان محاصرا لسولون .

## الكتاب الثالث

### الدولة والمواطن - نظرية الحكومات والسيادة - في الملوكية

#### الباب الأول

الدولة والمواطن : الشروط الضرورية للمواطن : الإقامة غير كافية : الطابع المميز للمواطن إنما هو المشاركة في وظائف القاضي والحاكم : هذا الحد العام يتغير تبعاً للحكومات وينطبق على الخصوص على المواطن في الديمقراطية : عدم كفاية الحدود العادية - في تيمات الدولة أو تغيرها في علاقاتها بالمواطنين - وحدة الأرض لا تكون وحدة الدولة - الدولة تتغير بتغير الدستور عينه .

§ ١ - حينما تدرس طبيعة الحكومات المختلفة ونوعها الخاص فأولى المسائل هي العلم بماذا يعنى بالدولة . في اللغة العامة ، هذه الكلمة شديدة الالتباس . فالفعل الفلاني يصدر من الدولة في رأى البعض وهو في رأى الآخرين ليس إلا فعل أقلية أوليغارشية أو طاغية . ومع ذلك فالرجل السياسى والمقنن إنما يقصدان في أعمالهما إلى الدولة ليس غير . والحكومة ليست إلا نظاماً ما مفروضاً على جميع أعضاء الدولة .

§ ٢ - لكن الدولة بما هي ، ككل مجموع آخر تام ومؤلف من أجزاء كثيرة ، ليست إلا اجتماع عناصر ، فينبغى بالبداية أن يتساءل بآدى الأمر ما هو المواطن مادام المواطنون بما هم عدة ما هم العناصر ذاتها للدولة . وعلى ذلك لنبحث أولاً من الذى يسمى مواطناً وماذا يعنى هذا الاسم ؟ فتلك مسألة مختلف فيها غالباً وهيئات أن يقع الرأى فيها بالاجماع ، ففلان بما هو مواطن في الديمقراطية ينقطع غالباً عن أن يكونه في دولة أوليغارشية .

§ ٣ - ونحن نخرج من المناقشة المواطنين الذين لا يكونونهم إلا بسبب عرضى كهؤلاء الذين يجعلون كذلك بمرسوم .

لا يكون المرء مواطناً بمحل الإقامة وحده ، لأن محل الإقامة يملكه أيضاً الأجانب المقيمون والعبيد . كذلك لا يكون المرء مواطناً بمجرد حق المدعاة لدى القضاء مدعياً أو مدعى عليه . لأن هذا الحق يمكن أن يخول بمجرد معاهدة تجارية . فمحل الإقامة والمدعاة القضائية يمكن أن يكونا لأناس ليسوا مواطنين . وكل ما في الأمر أنه في بعض الدول يحدد تمتع القاطنين بهذا الحق فيفرض عليهم مثلاً أن يختاروا كفيلاً ، وهذا تضيق في الحق الذي يخولونه .

§ ٤ - والاولاد الذين لم يبلغوا سن القيد المدني ، والشيوخ الذين حذفت أسماءهم منه ، هم في وضع مشابه تقريباً : فإن هؤلاء هؤلاء هم على التحقيق مواطنون ، ولكنه لا يمكن أن يعطوا هذه الصفة على جهة الإطلاق ، وينبغي أن يضاف إلى أولئك أنهم مواطنون ناقصون وإلى هؤلاء أنهم مواطنون متقاعدون . وليختر من شاء أي تعبير فلا أهمية للألفاظ ، بل إنه ليفهم بلا عناء ما هي فكرتي . وإن ما أبحث فيه هو المعنى المطلق للمواطن مجرداً عن كل النقائص التي نبهنا عليها آنفاً . وما زالت الصعاب بأغنيائها وما يزال حل المسألة هو هو في حق المواطنين الموضوعين بالعار والمنفيين .

إن السمة المميزة للمواطن الحق على الوجه الأتم إنما هي التمتع بوظائف القاضي والحاكم . ومع ذلك فإن وظائف الحكم يمكن أن تكون تارة مؤقتة بحيث لا يشغلها الفرد بعينه مرتين أبداً ، أو محدودة تبعاً لأي شكل آخر ، وتارة عامة وبلا حدود كوظائف القاضي وعضو الجمعية العمومية .

§ ٥ - ربما يجحد أن تلك إدارات حقيقية وأنها تخول بعض السلطة الأفراد الذين يتمتعون بها ، لكنه قد يظهر لنا هزواً ألا يخول سلطة بما أولئك الذين يملكون السيادة . على أنني لا أكاد أعلق على هذا من الأهمية . بل هذا هو أيضاً مسألة ألفاظ . فإن اللغة ليس بها أبداً حد جامع للتعبير عن معنى القاضي وعضو الجمعية العمومية . وإنني أتخذ لتعيين هذا المعنى

§ ٤ - القيد المدني . في دفتر العام المسمى في آتينا « لكسيارشيك » .



لفظ « الإدارة العامة » فأسمى مواطنين كل أولئك الذين يتمتعون به . وإن  
حدّ المواطن هذا أولى من سواء بالانطباق على أولئك الذين يوصفون عادة  
بهذا الوصف .

§ ٦ - ومع ذلك يلزم ألا يعزب عن النظر أن في كل نظم الأشياء  
تتخالف موضوعاتها بالنوع قد يحدث أن يكون أحدها أولا والآخر ثانيا  
وهلم جرا وألا يوجد بينها مع ذلك أية علاقة مشتركة في الطبيعة الأصلية  
لتلك الأشياء أو ألا تكون تلك العلاقة الا بالواسطة . كذلك الدساتير تبين  
لنا متخالفة في أنواعها ، هذه في الصف الأخير ، وتلك في الصف الأول ،  
مادام أنه لا بد من وضع الدساتير الباطلة والفاسدة بعد تلك التي احتفظت  
بكل صفاتها . وسأقول فيما بعد ماذا أعني بدستور فاسد . ومن ثم يتغير  
المواطن بالضرورة من دستور الى آخر . فالمواطن كما قد حدّدناه هو على  
الخصوص مواطن الديمقراطية .

§ ٧ - هذا لا يعنى أنه لا يمكن أن يكونه أيضا في غيرها ، لكنه لا يكونه  
بالضرورة . من الدساتير مالا يعترف بالشعب ، وعوضا عن الجمعية العمومية  
يكون مجلس الشيوخ ، ووظائف القضاة تسند الى هيئات خاصات كما في  
لقدونيا حيث الأيفور يتقاسمون القضايا المدنية وحيث الجيرونوت يفصلون  
في قضايا القتل وحيث القضايا الأخرى يمكن أن تكون من اختصاص  
محاكم مختلفة ، وكما في قرطاجنة حيث بعض ادارات لها الميزة الخاصة  
بإصدار جميع الأحكام .

§ ٨ - ينبغي أن يكون حدنا للمواطن معدلا على هذا الوجه . في أي  
موضع آخر غير الديمقراطية لا يوجد الحق العام وغير المحدود في أن يكون  
المرء عضوا في الجمعية العمومية وفي أن يكون قاضيا . بل على نقيض ذلك  
تلك سلطات خاصة لأنه يمكن أن يوسع لجميع طبقات المواطنين أو يضيق  
على بعضها أهلية المداولة في أعمال الدولة وأهلية القضاء ، وهذه الأهلية  
عنها يمكن أن تنطبق على جميع الأشياء أو يقتصر فيها على بعضها .  
حيث بدهي أن المواطن هو الفرد الذي يمكن أن يكون له في الجمعية

العمومية وفي المحكمة صوت في المداولة أيا كان مع ذلك شكل الدولة التي هو عضو فيها • وأعني وضعيا بالدولة لقيفا من أناس من هذا القليل يملك كل ما يلزم لسد حاجات المعيشة •

§ ٩ - في اللغة المستعملة المواطن هو الفرد المولود لأب مواطن ولأم مواطنة ، وأحد هذين الشرطين لا يكفي • قد يذهب بعضهم بالتحرج الى أبعد من ذلك فيشترط أبوين أو ثلاثة بل أكثر من ذلك • غير أنه من هذا التعريف الذي يظن به أنه بسيط بقدر ما هو جمهوري تنشأ صعوبة أخرى ، وهي أن يعلم هل كان الجد الثالث أو الرابع مواطناً • من أجل ذلك كان غرغياس الليوتتيومي مازجا الحيرة بالتهكم يزعم أن مواطني لاريسا كان يصنعهم صناع ليس عندهم الا هذا المنسج ، فكانوا يصنعون أهل لاريسا كما يصنع الخزاف قدرا • وعندنا المسألة تكون من البساطة بمكان • انهم كانوا مواطنين اذ هم كانوا يتمتعون بالحقوق الواردة في تعريفنا ، لأن ولادة امرئ لأب مواطن ولأم مواطنة هي شرط لا يمكن عقلا أن يطلب ثمن الساكنين الأول ، المؤسسين للمدينة •

§ ١٠ - وقد يكون مشكوكا فيه على وجه أقوم حق أولئك النذير لم يصيروا مواطنين الا على أثر ثورة كما فعل كلستين بعد طرد الطغاة من أثينا اذ أدخل في القبائل زمرا من الأجانب والعبيد المقيمين • في حق هؤلاء المسألة الحقة هي أن يعلم لا أنهم مواطنون بل هل يكونونهم بالحق أو بالباطل • حق أنه من هذا الوجه يمكن أن يتساءل أيضا هل يكون المرء مواطنا حينما يكونه بغير حق باعتبار أن عدم الحق هنا يساوي الخطأ المين • لكنه يمكن أن يجاب بأننا نرى كل يوم مواطنين رقوا الى الوظائف العامة بغير حق وفي أعيننا أنهم قضاة وان كانوا قضاة بغير حق • فالمواطن عندنا هو فرد مخول سلطة ما ، وحسبه أن يتمتع بهذه السلطة ليكون مواطنا كما

---

§ - غرغياس • من ليوتتيوم منسبطائي مشهور معاصر لفرقلس ، وهو الذي اتخذ أفلاطون نسبه لمحاورة المشهورة .

§ ١٠ - كلستين • هو الذي رتب قبائل اثينا عشر قبائل بدلا من أربع في نحو الاولمب الثامن والستين أي سنة ٥٠٨ ق • م

قلنا حتى المواطنون الذين جعلهم كذلك كِلستين كانوا كذلك في الواقع .  
الواقع .

أما مسألة العدل والظلم فانها تتعلق بالمسألة التي وضعناها بآدى الأمر .  
هل الفعل القلاني صادر من الدولة أو ليس صادرا منها ؟ وهذا ما يحمل على  
الشك في كثير من الحالات . وعلى هذا حينما تخلف الدينيقراطية  
الأوليغرشية أو البطغيان يظن كثير من الناس أنه يجب التنكر للمفاهيم  
القائمة بحجة إنها لم تعقدها الدولة بل عقدها الطاغية . لا حاجة الى ذكر  
كثير من الاستشهادات من هذا القليل التي تستند كلها الى هذا المبدأ أن  
الحكومة لم تكن الا نوعا من البغى . لا نسب بينه وبين المنفعة العامة .

§ ١١ - اذا كانت الديمقراطية قد التزمت من جانبها بالتزامات فعهودها  
هي أيضا عهود الدولة كعهود الأوليغرشية والبطغيان . والصعوبة الحقة هاهنا  
تنحصر في تعرف متى يمكن أن يقول ان الحكومة تبقى هي بعينها أو أنها  
تصير غير ماقد كانت . وانه لبحث سطحي للمسألة أن يقصر الاعتبار فيه  
على المحل أو على الأفراد . ولأنه ربما يتفق أن يكون للدولة مقر منزل وأن  
يكون أعضاؤها متفرقين هؤلاء في مكان وأولئك في مكان آخر . فالمسألة  
على هذا الوجه تصير من البساطة بمكان . وان المدلولات المختلفة لكلمة  
مدينة تكفى بلا عناء لحل للمسألة .

§ ١٢ - لكن بماذا تتعرف شخصية المدينة متى كان المحل يبقى على  
الدوام مشغولا بالسكان ؟ فليست الأسوار في الواقع هي التي ترتب  
هذه الوحدة . لأنه ربما يكون من الممكن في الواقع اخاطبة يلبوبونيز كلها  
بسور . وقد شوهدت مدائن من السعة على مثل هذا النحو أولى أن تمثل  
في دائرتها أمة من أن تمثل مدينة . وشاهد ذلك أن مدينة بابل سقطت  
في يد العدو وبعض أحيائها ظل ثلاثة أيام يجهل ذلك . على أننا سنجد  
الفرصة في موطن آخر لعلاج هذه المسألة علاجا نافعا . فان سعة المدينة

§ ١٢ - ثلاثة أيام . الأمر هنا يصعد فتح قيروش لبابل لا لاسيكندر كما ظن بعض

المفسرين .



أمر لا ينبغي أن يهمله رجل السياسة كما يجب عليه أن يسأل نفسه :  
أخير للدولة أن تكون ذات مدينة واحدة أم عدة مدائن ؟ .

١٣ - نسلم بأن الموطن عنه لا يزال يسكنه الأفراد أنفسهم  
ومن ثم أمكن ، مادام جنس السكان باقيا بعينه ، أن يجزم بأن الدولة هي  
هي بعينها ، على رغم التداول المستمر في الوفيات والمواليد كما يسلم  
المرء بذاتية الأنهار والينابيع مع أن الأمواج فيها تتجدد وتجرى  
بلا انقطاع ، أم ينبغي أن يدعى أن الناس فقط يقون بذواتهم لكن الدولة  
تتغير ؟ والواقع أنه مادامت الدولة نوعا من الاجتماع ، أى اجتماع أناس  
خاضعين لدستور ما فإذا تغير هذا الدستور وتعدلت صورته فينتج ضرورة  
أن الدولة لا تبقى هي ما هي ، والشأن في هذا كالشأن في الجوقة التي تظهر  
على التبادل في الملهاة وفي المأساة فهي متغيرة في نظرنا مع أنها في الغالب  
تألف من الممثلين أنفسهم .

١٤ - هذا التشبيه ينطبق على كل جماعة أخرى وعلى كل نظام  
آخر اعتبر متغيرا متى تغير نوع تأليفه . والشأن في هذا كالشأن في اللحن  
حيث الأصوات أنفسها تعطى تارة المذهب الدوري وتارة أخرى المذهب  
الفرينجي . إذا كان هذا حقا فإنما يكون المرجع على الخصوص إلى الدستور  
للحكم على ذاتية الدولة . ومع ذلك قد يتفق أن تقلب تسميته مخالفة مع بقاء  
الأفراد الذين يكونونها هم هم أنفسهم ، كما يتفق أن تحتفظ بتسميتها  
الأولى برغم التغير التام للأفراد .

تلك هي مع ذلك مسألة أخرى ، أن يعلم هل يوافق ، بعد ثورة ،  
أن توفي اليهود المبرمة أو أن تنقضى ؟

## الفصل الثاني

... فضيلة المواطن لا تلتبس تماما بفضيلة الفرد على حدة ، المواطن له دائما رابطة بالدولة ،  
فضيلة الفرد هي مطلقة وليس لها روابط خارجية ، أيدها . هاتان الفضيلتان  
لا تلتبسان حتى في الجمهورية الفاضلة . انهما لا تجتمعان الا في الحاكم الحقيقي بالامرة .  
الخصائص المختلفة التي تقتضيها الامرة والطاعة ولو ان المواطن الطيب يجب ان يعرف على  
السواء ان يطيع وان يامر . الفضيلة الخاصة للامرة انما هي التبصر .

§ ١ - مسألة تتبع تلك المسألة الماضية هي تعرف هل هناك تماثل بين  
فضيلة الفرد على حدة وفضيلة المواطن أو هما تختلفان احدهما عن الأخرى .  
لعلاج هذا البحث على طريقة منظمة ينبغي بديا أن نحدد في أنفسنا معنى  
فضيلة المواطن .

المواطن كالملاح هو عضو جماعة . ففي السفينة ، مع أن لكل خدمة  
مختلفة بأن يكون الواحد جذافا والآخر ربانا ، وهذا مساعدا وذاك مكلفا  
بعلا آخر ، بين برغم هذه التسميات والوظائف التي ترتب بالمعنى الخاص  
فضيلة خاصة لكل منهم انهم جميعا يشتركون مع ذلك في تحصيل غاية  
مشتركة وهي سلامة السفينة التي يقومون بها كل فيما يخصه والتي يسعى  
كل واحد منهم اليها على السواء .

§ ٢ - أعضاء الدولة يشبهون الملاحين تماما . فعلى رغم اختلاف  
وظائفهم سلامة الجماعة هي عملهم المشترك . والجماعة هنا هي الدولة .  
فضيلة المواطن تتعلق اذا بالدولة دون سواها . لكن نظرا الى أن الدولة  
تكتسب صورا متعددة فبين أن فضيلة المواطن في كمالها لا يمكن أن تكون  
واحدة . فان الفضيلة التي تجعل المرء خيرا هي على الضد واحدة ومطلقة ،  
ومن ثم هذه النتيجة الواضحة أن فضيلة المواطن يجوز أن تكون فضيلة  
أخرى غير فضيلة الفرد على حدة .

٣ - يمكن أيضا أن تعالج هذه المسألة من جهة نظر أخرى تتعلق  
بفحص الجمهورية الفاضلة . إذا كان من الممتع في الواقع ألا تتألف  
أعضاء الدولة إلا من أناس أخيار ، وإذا كان كل واحد منهم مسع ذلك  
يجب أن يقوم فيها بالوظائف التي توكل إليه خير قيام فذلك يقتضى حتما  
فضيلة ما . ولما أنه ليس أقل امتناعا أن يكون السكان أجمعون يعملون  
جميعا على وجه التماثل لزم من ثم الاعتراف بالألا يمكن أن يوجد تماثل بين  
الفضيلة السياسية وبين الفضيلة الخاصة . في الجمهورية الفاضلة الفضيلة  
المدنية يجب أن تعم الجميع مادام أنها الركن الضروري لكمال المدينة ،  
لكنه ليس من الممكن أن يحرز الجميع فضيلة الرجل على حدة إلا متى  
سلم بأن المواطنين أجمعين في هذه المدينة النموذجية يجب بالضرورة أن  
يكونوا أخيارا .

٤ - أكثر من هذا : الدولة تتألف من عناصر متباينة ، وكما أن  
الموجود الحي يتكون أصلا من نفس ومن جسم ، وكما أن النفس تتألف  
من العقل ومن الغريزة ، وأن العائلة من الزوج والزوجة ، والملكية من  
السيد ومن العبد ، كذلك كل هذه العناصر توجد في الدولة تصحبها أيضا  
عناصر آخر ليست أقل تغاييرا . وذلك ما يمنع ضرورة أن تكون فيها وحدة  
فضيلة لجميع المواطنين كما أنه لا يمكن أن تكون وحدة وظيفة في الجوقات  
حيث عمل أحدهم رئيسي والآخر تبعي .

٥ - فحق إذا أن فضيلة المواطن والفضيلة مأخوذة على عمومها ليستا  
متماثلتين إطلاقا اذن من يمكن أن تجتمع له هذه الفضيلة المزدوجة للمواطن  
الطيب والرجل الطيب ؟ لقد قلته : إنما هو الحاكم الحقيق بالامرة التي  
يقوم بها والذي هو فاضل وكيس معا . لأن الكياسة ليست أقل لزوما من  
الفضيلة لرجل الدولة . من أجل ذلك قيل أنه ينبغي أن يؤتى الرجال  
المرشعون للسلطان تربية خاصة . وفي الواقع نحن نرى أبشياء الملوك  
يتعلمون على الأخص العدالة والسياسة : حتى ان أوربيد نفسه حين  
يقول :



لاتلك المواهب الفارغة التى هى غير نافعة للدولة

يظهر انه يعتقد أنه يمكن تعليم الامرة .

§ ٦ - اذا كانت فضيلة الحاكم الطيب مماثلة لفضيلة الرجل الخير ،  
واذا كان المرء لا يزال مواطنا حتى مع طاعته لرئيس فان فضيلة المواطن  
على العموم لا يمكن أن تكون من ثم مماثلة عى الاطلاق لفضيلة الرجل  
الخير . بل تكون فقط فضيلة مواطن ما ، مادامت فضيلة المواطنين ليست  
البتة مماثلة لفضيلة الحاكم الذى يحكمهم . وتلك كانت بلا شك فكرة  
جازون حينما كان يقول : « فليمت بؤسا اذا كان ينقطع عن أن يكون ملكا  
ما دام أنه لم يتعلم قط أن يحيا حياة فرد مجرد » .

§ ٧ - على أن هذا لا يمنع احترام الناس الى أعلى درجات الاحترام  
لتلك الملكة التى بها يعرف المرء أن يطيع وأن يتأمر على سواء . فبهذا الكمال  
المزدوج للامرة والطاعة تتعلق عادة الفضيلة العليا للمواطن . لكن اذا كانت الامرة  
ينجب أن تكون حظ الرجل الخير وأن معرفة الطاعة ومعرفة الامرة هما  
الملكتان الضروريتان للمواطن ففى الحق لا يمكن أن يقال انهما تكونان  
خليقتين بالتساوى فى الشئ . ينبغى التسليم بهاتين النقطتين : بديا أن الانسان  
الذى يطيع وذلك الذى يأمر لا ينبغى أن يتعلما كلاهما أشياء بعينها . وثانيا  
أن المواطن يجب أن يجمع بين الملكتين ليعرف الاستمتاع بالسلطان تارة  
والاستسلام للطاعة تارة أخرى . وهاك كيف يقام الدليل على هاتين الدعوتين

§ ٨ - هناك سلطة السيد وانها كما قد قررنا ليست مضافة ألا الى حاجات  
العيش اللاتى لا صارف عنها . انها لا تقتضى أن يكون الانسان المتسلط قادرا  
على أن يعمل هو بنفسه . بل هى تقتضى بالحرى أن يعرف أن يستخدم أولئك  
الذين يطيعونه : والباقى يتعلق بالعبد \* وأعنى بالباقى القوة الضرورية بالخدمة

§ ٦ جازون . هو بلا شك جازون الذى استشهد أرسطو بكلمته الحكمة ( الخطابة  
ك ٢ ب ٨ ) وقد كان طامعية فيرس فى تساليا وقد قتل فى السنة الثالثة من الاولمب ١٠٢  
أى ٣٧٥ قبل الميلاد فى الوقت الذى كان يطمس لاغريقيا . لتى أضعفتها الحروب الداخلية ذلك  
المشروع الذى نجح فولوبيوس المديولى فى تنفيذه ( ر . ديودور الصقلي ١٥ ص  
٣٧٥ )

المنزلية كلها . وأن صنوف العبيد هي أيضا متعددة تعدد الصناعات المختلفة .  
ويمكن أن يجرى مجراهم عمال الصناعات اليدوية الذين هم كما يدل عليه  
اسمهم يعيشون من عمل أيديهم . وينبغي أن يعد في العمال اليدويين كل  
عمال الصناعات الآلية . ومن أجل ذلك في بعض الدول أبعد العمال عن  
الوظائف العامة التي لم يتمكنوا من بلوغها إلا عند إفراطات الديمقراطية .

§ ٩ - لكن لا حاجة بالرجل الفاضل ولا برجل الدولة ولا بالمواطن  
الطيب الى معرفة كل هذه الأعمال كما يعرفها الرجال المخصصون للطاعة ،  
إلا متى وسعهم أن يجدوا فيها نفعا شخصيا . في الدولة ليس الأمر بعد  
بصدد سيد أو عبد فليس فيها إلا سلطة تنفذ على أشخاص أحرار متساوين  
بالمولد . وإذا فتلك هي السلطة السياسية التي يؤهل نفسه لها حاكم المستقبل  
بأن يطيع هو نفسه بأدى الأمر كما أن المرء يتعلم امرة كتيبة . بأن يكون  
مجرد فارس . ويتعلم أن يكون قائدا بأن ينفذ أوامر قائد ، وأن يقود سرية  
من الرجال أو فرقة من الجند بأن يخدم جنديا في هذه أو في تلك . وإذا  
فعل هذا المعنى يكون من الحق أن تؤيد أن المدرسة الوحيدة الحقبة للامرة  
هي الطاعة .

§ ١٠ - ليس أقل مدخلا في باب الحسب أن أهلية الامرة وأهلية  
الطاعة مختلفتان جدا وأن كان المواطن الطيب يجب أن يجمع في نفسه بين  
علم الطاعة والامرة والقدرة عليهما وأن فضيلته تنحصر على التحقيق في  
معرفة هذين الوجهين المتقابلين للسلطة التي تطبق على أناس أحرار . انهما  
يجب أن يعرفهما أيضا الرجل الحير . وإذا كانت حكمة الامرة وعدالتها  
هنا غير حكمة الطاعة وعدالتها مادام المواطن لا يزال حرا حتى متى يطيع فإن  
فضائل المواطن ، حكمته مثلاً ، لا يمكن أن تكون على الدوام هي بأعيانها .  
انهم يجب أن تتغير أنواعهم تبعاً لشأنه عندما يطيع أو عندما يأمر ، وعلى  
هذا فالشجاعة والحكمة تختلفان تماماً عند المرأة عنهما عند الرجل . فإن  
رجلاً لينحس إذا لم يكن لديه من الأقدام الا مثل ما للمرأة ، وإن امرأة لتعد  
ثرثارة إذا لم يكن لديها من التحفظ الا بمقدار ما يجب أن يكون عليه الرجل

الذى يعرف السلوك فى الحياة ، وعلى هذا ففى العائلة وظائف الرجل ووظائف المرأة شد ما تكون على طرفى التقابل باعتبار أن واجب أحسدهما الكسب وواجب الأخرى الحفظ .

§ ١١ - أما الفضيلة الوحيدة الخاصة بالأمرة فهى التبصر ، وأما مائر ماسواها فهن بالضرورة من المشترك بين أولئك الذين يطيعون وبين أولئك الذين يأمرؤن . التبصر ليس البتة فضيلة الرعية ، بل الفضيلة الخاصة بالرعية هى ثقة عادلة بالرئيس . والمواطن الذى يطيع هو كصانع الزمارات، والمواطن الذى يأمر كالفنان الذى يستخدم الآلة .

هذه المناقشة موضوعها اذا هو أن نبين الى أى جد تكون الفضيلة السياسية والفضيلة الخاصة متماثلتين أو متغايرتين ، وفى أى شيء تلتبسان وفى أى تباعدان كلتاها عن الأخرى .



### الباب الثالث

تبع المناقشة على المواطن وحجتها . العمال لا يمكن أن يكونوا مواطنين في دولة  
حسنة الدستور . استثناءات مختلفة لهذا المبدأ : مركز العمال في الارستقراطيات  
والايفرشييات . الضرورات التي ينبغي أن تخضع لها الدول أحيانا - الحد الأخير للمواطن .

§ ١ - تبقى مسألة في أمر المواطن لاتزال للحل . ألا يكون المرء مواطنا  
حقيقة الا بما يمكنه أن يدخل بنصيب في السلطة ، أم أنه لا ينبغي أن يوضع  
الصانع في صف المواطنين ؟ إذا أعطى هذا الوصف حتى الى الافراد المبعدين  
عن السلطة العامة فمن ثم لا يكون للمواطن الفضيلة والخلق اللذان أضفناهما  
اليه مادام يعد الصانع مواطنا . لكن اذا منع الصانع هذا الوصف فماذا يكون  
محلهم في المدينة ؟ انهم ليسوا على التحقيق من طبقة الاجانب ولا من  
طبقة أولى محل الإقامة . في الحق يمكن أن يقال لاشيء من ذلك محل  
للاستغراب لأن العبيد أو العتقاء ليسوا كذلك من الطبقات التي ذكرناها  
آنفا .

§ ٢ - لكن من الحق أنه لا ينبغي أن يرفع الى صف المواطنين كل الافراد  
الذين هم مع ذلك تحتاج اليهم الدولة بالضرورة . فالاطفال ليسوا مواطنين  
كالرجال ، فهؤلاء مواطنون على وجه الاطلاق ، وأولئك يكونونهم بالرجاء  
انهم مواطنون بلا شك لكنهم مواطنون ناقصون ، وفي بعض الدول فيما  
مضى كان العمال كلهم اما عبيدا واما اجانب وفي أكثر الدول لا يزال الحال  
كذلك الى اليوم . غير أن الدستور الكامل لا يقبل الصانع أبدا في عداد

§ ٢ - الدستور الكامل لا يقبل الصانع أبدا . كل هذه النظرية التي يبين عليها  
الآن أنها باطلة إنما هي نتيجة المبادئ التي قررت فيما مر والتي موضوعها توفير الفراغ  
للمواطنين . ( ر . ك ٢ ب ٦ ف ٢ ) . والآن طبقة العمال التي تقابل الصانع  
عند الفيلسوف الاغريقي كلها مبعدة بالعمل عن كل مشاركة في الوظائف العامة وفي الحقوق  
السياسية وان يكن لها بالقانون جواز الوصول اليها .

المواطنين .. فاذا كان يراد أن يتخذ حتى من الصانع مواطن فمن ثم فضيلة المواطن كما قد حددناها يجب أن يعنى بها لا كل رجل المدينة بل لا كل أولئك الذين ليسوا شيئا الا أنهم أحرار ، لكن ينبغى أن يعنى بهم فقط أولئك الذين ليس عليهم ضرورة أن يعملوا ليعيشوا ..

§ ٣ - فمن يعمل فى الاشياء الضرورية لعيشة شخص الفرد فهو العبد ومن يعمل للجمهور فهو العامل والأجير . ويكفى أقل التفات الى هذه الاشياء لتكون المسألة برة خير بيان متى وضعت على هذا الوضع . وفى الواقع بما أن الدساتير متخالفة فأنواع المواطنين تكون كذلك بالضرورة وهذا حق على الخصوص فى أمر المواطن من حيث هو رعية . وبالنتيجة فى الدستور الفلانى العامل والاجير يكونان بالضرورة الملحة مواطنين . وفى دستور آخر لا يمكن أن يكوناه على أى وجه ، مثال ذلك الدولة التى نسميها أرستقراطية حيث شرف الوظائف العامة مرجعه الى الفضيلة والاعتبار لان تعلم الفضيلة لا يتفق وعيشة الصانع والعامل .

§ ٤ - وفى الأولغريشيات الأجير لا يمكن أن يكون مواطنا لان باب الوصول الى مراكز الحكم ليس مفتوحا الا لأولى النصاب العالى ، ولكن الصانع يمكن أن يبلغه لأن أكبر الصانع يصلون الى الثروة . وفى ثيسة كان القانون يبعد عن كل وظيفة كل من لم يكن انقطع عن التجارة منذ أكبر من عشر سنين . وكل الحكومات على التقریب قد دعت الاجانب الى صنف المواطنين وفى بعض الديمقراطيات الحق السياسى يمكن أن يكتسب من جهة الام .

§ ٥ - وعلى هذا النحو شرعت فى أكثر الدول قوانين لقبول أولاد السفاح . غير أن قلة المواطنين الحقيقيين هى التى حملت على سلوك هذه

---

§ ٥ - التخط فى الرجال . يجب ان يذكر ان قلة الرجال هى التى قضت على الجمهوريات القديمة . وكان هذا الظهور فى اسبرطة على الخصوص ر . ك ٢ ب ٦ ف ١٢ . وان دول العهد القديم لم يكن لديهم الا واحدة من وسائل العيشة وهى الانغماس فى الرق فاستحبوا الموت على الحياة . ولم يكن الا اغارة البرابرة هى التى أفضت الى هذه النتيجة الكبرى فى الغرب .

الطريقة . وكل هذه القوانين ليس لها مصدر الا القحط في الرجل . وعلى ضد ذلك حينما يزيد عدد السكان يبعد أولا المواطنون المولودون من أب رقيق أو أم أمة ثم أولئك الذين هم مواطنون من جهة النساء ليس غير • وأخيرا لا يقبل الا أولئك الذين هم من أب وأم كانا مواطنين •

٦٤ - بين اذا وجود أنواع مختلفة من المواطنين ، وهذا الذي يكون مواطنا تماما هو الذي له نصيب في السلطات العامة . واذ يقول هو ميروس على لسان أخيل :

أو أعامل أنا معاملة الاجنبي

فذلك لأنه في نظره أن المرء أجنبي في المدينة حين لا يشارك بنصيب في الوظائف العامة ، وفي كل مكان حيث يعني بستر هذه الفروق السياسية . فذلك فقط انما هو خدعة لأولئك الذين ليس لهم في المدينة الا محل إقامة •

وعلى ذلك فالمناقشة السابقة كلها قد أثبتت كيف أن فضيلة الرجل الطيب . وفضيلة المواطن الطيب تتماثلان وكيف تختلفان ، وقد وضعنا أن في الدولة افلانية المواطن والرجل الفاضل ليسا الا واحدا وانهما في الدولة الفلانية الأخرى يختلفان • وأخيرا ان الناس ليسوا مواطنين كلهم غير أن هذا الوصف يضاف فقط الى الرجل السياسي الذي هو سيد أو الذي يمكن أن يكون سيدا ، اما شخصا واما مع غيره قادر على الاشتغال بالمصالح العامة .



## الباب الرابع

تقسيم الحكومات والدساتير - المعنى العام للدولة وغرضها : حب الانسان الفريزى للحياة وللجماعة : السلطة في الجماعة السياسية يجب دائما ان تكون دائما الخير المحكومين . هذا المبدأ يصلح لتقسيم الحكومات الى حكومات للمصالح العام وهي خيرها وإلى حكومات للمصالح الخاصة وتلك هي الحكومات الفاسدة تقيضات الاخرى .

§ ١ - متى تقرر هذه الأصول فأول مسألة تليها هي هذه : هل يوجد دستور واحد أو عدة دساتير سياسية ؟ وإذا كانت عدة فما هو طبيعتها وعددها والفروق بينها ؟ الدستور هو هذا الذي يعين في الدولة النظام المرتب لجميع الوظائف لكن على الخصوص الوظيفة التي لها السيادة ، وسيادة الدولة إنما هي في كل مكان للحكومة : والحكومة هي الدستور نفسه . نوضح هذا : مثلا في الديمقراطيات السيادة للامة وفي الأوليغرشيات على ضد ذلك إنما هي لأقلية مؤلفة من الأغنياء . ومن أجل ذلك يقال ان دساتير الديمقراطية والأوليغرشية مختلفة في أصولها . ونطبق هذه التمايز على جميع الحكومات الاخرى .

§ ٢ - يلزم بديا أن نذكر هنا ماهو الغرض الذي نعنيه للدولة ، وماهي ضروب الخلاف التي عرفناها للسلطات سواء ماينطبق منها على الفرد وما ينطبق منها على الحياة العامة . في بداية هذا الكتاب قلنا اذ نتكلم على الادارة المنزلية وعلى سلطة السيد ان الانسان هو بطبعه كائن اجتماعي ، وأعني بذلك أن الناس حتى من غير أية حاجة الى التعاون المتبادل ، ترغب رغبة لا تقهر في عيشة الجماعة .

§ ٣ - وهذا لا يمنع أن كل واحد منهم مدفوع بمصلحته الخاصة وبالرغبة في تحصيل حظه الفردي من السعادة التي يشتهي أن يلقاها . هذا هو على

§ ٢ - في بداية هذا الكتاب . ( ر . ك ١ ب ٢ ف ١٠ وب ٣ ف ١ ) .

التحقيق غرض الكل بجمعهم وغرض كل واحد منهم على حدته ، لكنهم يجتمعون أيضا على الأقل من أجل سعادة العيش وحدها ، وان حب الحياة هذا لهو بلا شك أحد كمالات الانسانية . يرتبط المرء بالجمعية السياسية حتى حين لا يجد فيها شيئا أكثر من العيشة ، الا أن يكون مبلغ الشرور التي تسببها يجعلها في الحق لا تطاق . فانظر في الواقع الى أى درك من البؤس يعانيه أكثر الناس بسبب مجرّد حب الحياة ، وان الطبيعة لتشبه أن تكون قد وضعت فيها لهم متاعا وحلاوة لا يمكن التعبير عنها .

§ ٤ - على أنه من السهل تمييز الضروب المختلفة للسلطة التي نريد أن نتكلم عليها هنا : وسنعالج منها في فرص شتى في مؤلفاتنا التي للنشر الثقافي . مع أن ضالاج السيد وضالاج عبده يتماثلان حينما تكون المشيئة الحقيقية للطبيعة هي التي تعين للسيد وللعبد المستوى انذى يشغلانه كلاهما فان سلطة السيد مع ذلك موضوعها المباشر مصلحة السيد وموضوعها العرضي مصلحة العبد لان العبد متى هلك هلكت معه سلطة السيد .

§ ٥ - سلطة الوالد على أولاده وعلى المرأة وعلى العائلة بأسرها تلك السلطة التي سمينها منزلية غايتها مصلحة الخاضعين لها أو على الأكثر مصلحة مشتركة بينهم وبين من يدير أمورهم . ومع أنها في ذاتها على الخصوص في مصلحة الخاضعين لها فقد يمكن ، كما في كثير من الفنون الأخرى كالطب والالعب الرياضية . أن ترجع بوجه ثانوى الى منفعة الذى يحكم . فمعلم الالعب الرياضية يمكن أن يختلط بأشبان الذين يمرنهم كما أن الربان فى السفينة هو دائما أحد ركبها . غرض معلم الالعب الرياضية كغرض الربان انما هو خير الذين يليان أمرهم . فاذا كان أحدهما أو الآخر يختلط بمرؤسيه فانهما لا يأخذان نصيبهما من الفائدة المشتركة الا عرضا أحدهما باعتباره ملاحا ليس غير والآخر تلميذا برغم كونه معلما .

§ ٤ - مؤلفاتنا التي للنشر الثقافي . : معلوم أن مؤلفات أرسطو كانت تنقسم الى نوعين : الاول هو أقل تعمقا توجه الى عامة الطلبة والآخر خاص بالطلبة الاشد تفوقا . وبين من هذه الفقرة أن كتاب السياسة هو من النوع الثانى من المؤلفات التي كانت تسمى أيضا مؤلفات فلسفية ( ر . ك ٣ ب ٧ ف ١ ) .

§ ٦ - وفي السلطات العامة حينما تكون المساواة الكاملة للمواطنين هي القاعدة فذلك منهم الحق في مباشرة السلطة في دوره . بديا وهذا شيء طبيعي مخض أن الجميع يرون هذا التناوب شرعيا تماما ويقرون لغيرهم حق الفصل بنفسه في مصالحهم كما أنهم أنفسهم فيما سبق قد فصلوا في مصالحه، لكن فيما بعد قد توحى المزايا التي تؤتيها السلطة وإدارة المرافق العامة الى جميع الرجال الرغبة في أن يبقوا في الوظيفة أبدا ولو أن استمرار الامرة كان مستطعا وحده بلا تخلف أن يشفى مرضا يصيبهم لما كانوا أحرص عليه منهم على الإحتفاظ بهذه الامرة بعد أن ذاقوا الاستمتاع بها .

§ ٧ - فبديهي اذا أن الدساتير كلها التي تقصد الى المنفعة العامة هي صالحة لانها تتورع في إقامة العدل . وكل الدساتير التي تقصد الى المنفعة الشخصية للحاكمين وهي فاسدة القواعد ليست الا فسادا للدساتير الصالحة فانها تشبه عن قرب سلطة السيد على العبد في حين أن المدينة على ضد ذلك ليست الا جماعة أناس أحرار .

بعد المبادئ التي وضعناها آنفا نستطيع أن نبحت في عدد الدساتير وطبعها ونشتغل بادىء الامر بالدساتير الصالحة ، ومتى تمت هذه فسوف نعرف بلا عناء الدساتير الفاسدة .

---

§ ٧- فبديهي اذا . هذا المبدأ العظيم لا جدال فيه . وإن افلاطون قد بيئه تحير بيان . ونري ارسطو هاهنا امينا على تعاليم استاذة ( . ر . القوانين ك ٩ ، الجمهورية ك ٥ ) .



## الباب الخامس

تقسيم الحكومات : حكومات صالحة ، ملوكية ، أرستقراطية ، جمهورية - حكومات فاسدة : طغيان ، أوليقرشية ، ديماغوجية - الاعتراضات على هذا التقسيم العام لا تستند إلا الى فروض لا الى الواقع - الخلاف بين الاغنياء والفقراء على العدل والحق السياسيين - هؤلاء وهؤلاء لا ينظرون إلا الى جزء من الحق - الاصل المضبوط والاساسي للمدينة وللإجتماع السياسى اللذين يرميان على الخصوص الى فضيلة الجماعات وسعادتهم لا الى المعيشة المشتركة فحسب - الحل العام للنزاع بين الثروة والفقرة .

§ ١ - بما أن الحكومة والدستور شيء واحد ، وبما أن الحكومة لها الولاية العليا على المدينة ، ينبغي على الاطلاق أن يكون ذو الولاية هذا إما فردا واحدا وإما اقلية وإما المواطنين كافة . متى كان حكم افراد أو الاقلية أو الأكثرية منصرفا الى المنفعة العامة فالدستور صالح بالضرورة . وحينما يحكمون لمنفعتهم الخاصة سواء أكانت منفعة فرد واحد أم منفعة الاقلية أم منفعة السواد فالدستور ينحرف عن غرضه لأن أحد الأمرين لازم : إما أن يكون أعضاء الجماعة ليسوا مواطنين حقا وإما أنهم ، اذا كانوا هم ، ينبغي أن يكون لهم نصيبهم من الفائدة المشتركة .

§ ١ - فردا واحدا . اظن انه من غير الممكن ان يكون للتقسيم العلمى للحكومات قاعدة أحق وأبين من هذه . ولم يعترف منتسكيو إلا بالحدين الاولين واحد أو عدة ولم يقبل الحده الثالث . ر . روح القوانين ك ١ ب ٣ . ان تقسيم الحكومات الى ملوكية وأوليقرشية وديمقراطية ليس من عمل أرسطو . بل هو مبسوط في حوار لوتنيس والمتأمرين القرس بعد قتل المجوس . ر . هيرودوت . طالية ب ٨٠ وما بعده . وان افسلاطون يقبل ايضا هذا التقسيم للحكومات . ر . الجمهورية ك ١ ب ٢٨ من ترجمة كوزان ولسياسى ص ٤٢٧ من ترجمته ايضا . ولكن لأرسطو الفضل بانه هو أول من بوب هذا التقسيم المشهور فى زمانه وأوضحه خير ايضاح . وعليه كان ترتيب كتاب السياسة . وقد اتخذ اسفينوزا ومنتسكيو هذا النمط اولهما فى كتابة اللاهوت السياسى والثانى فى كتابة روح القوانين . وصار هذا النمط هو نمط علم السياسة الذى صار عليه زمانا طويلا فى الماضى ولن يغيره فى المستقبل . ر . ميكافلى فى مقاله على عاشوروت تيمت ليف ك ١ ب ١٢ ور . روسو فى عقد الاجتماع ك ٣ ب ٣ ور ١٠ ١٠

- منصرفا الى المنفعة العامة . ر . روسو فى عقد الاجتماع ك ٢ ب ٦ .

§ ٢ - متى كانت حكومة الفرد موضوعها المنفعة العامة فهي تسمى عادة ملوكية . وبهذا القيد نفسه تسمى حكومة الأقلية ، بشرط ألا ترد الى فرد واحد ارسقراطية ، وسميت كذلك اما لان السلطة هي في أيدي الأختيار واما لان السلطة لاموضوع لها الا الخير الأكبر للدولة وأفراد الجماعة . وأخيرا حين تحكم الأكثرية ولا غرض لها الا الصالح العام فهذه الحكومة تأخذ تسمية خاصة هي التسمية النوعية لجميع الحكومات فتسمى جمهورية .

§ ٣ - هذه الفروق في التسمية حقة تماما . فان فضيلة عليا يمكن أن تكون لفرد أو لأقلية . لكن الأكثرية لا يمكن أن تخص بفضيلة خاصة الا انفضيلة الحربية التي تظهر على الخصوص في الجماهير : والدليل على ذلك أنه في حكومة الأكثرية الجزء الأقوى في الدولة هو الجزء الحربي ، وكل أولئك الذين عندهم أسلحة هم فيها مواطنون .

§ ٤ - وصنوف الزينغ لهذه الحكومات هي : الطغيان للملوكية والاوليغرشية للارستقراطية والديماغوجية للجمهورية . فالطغيان ملوكية لا موضوع لها الا المنفعة الشخصية للملك ، والاوليغرشية لاموضوع لها الا المنفعة الخاصة للأغنياء . والديماغوجية موضوعها المنفعة الخاصة للفقراء . ولا واحدة من هذه الحكومات تفكر في الصالح العام .

— رف عن غرضه . قد استمسكت بالمحافظة على قوة النص الاغريقي . وقبلة ترجمت هذه العبارة بكلمة « فاسد » وهي أقل ضبطا وان كانت صحيحة . وفي هذه النظرية التي تقسم الحكومات الى نوعين حكومات للمنفعة العامة وحكومات للمنفعة الخاصة قد تقدم أفلاطون أرسطو بأن أثبت أن السلطان لا ينبغي أن يعمل الا لمنفعة الرعايا . ر . الجمهورية ك ١ ص ٤٥ وما بعدها من ترجمة كوزان .

§ ٤ - صنوف الزينغ . رأى هيز بحق في ( Imperium ب ٧ ف ٣ ) ان هذه التسميات الثلاث لحكومات الزينغ منشؤها البغض والاحتقار ولكنها لا تبدل على حكومات ذات مبادئ مختلفة . وهذا هو بالضبط ما عناء أرسطو إذ يعبر بكلمة « الزينغ » . على أن هيز يبين تماما أن مبدأ الملوكية ومبدأ الاستبداد هما متماثلان ولا خلاف بينهما الا بالعرف أما منتسكيو فقد هاب أن يفصل في المسألة فصلا بينا فأرهق نفسه خلال أربعة كتب من مؤلفه الخالد في أن يجعل حدا لا يقره العلم بين الملوكية والاستبداد . وقد نبه فولتير في الملاحظة الرابعة من تفسيره الى هذه الحيرة التي انتابت منتسكيو وزاد على ذلك بحسين ذوقه المؤلف : « الملوكية والاستبداد هما أخوان بينهما من التشبه ما يجعل أحدهما يلتبس بالآخر » . ر . أيضا الملاحظة الحادية عشرة والثالثة والثلاثين لفولتير .

ينبغي أن نقف لحظات لنبرز الفرق بين هذه الحكومات الثلاث: لأن المسألة فيها ما فيها من الصعوبات . فإذا نظر إلى الأمور فلسفياً ولم يرد الإقتصار على ماهو الواقع وجب أيا كان النمط الذي يسار عليه إلا يفضل أى تفصيل وآلا يهمل بل لابد من إيضاح التفاصيل لها غاية إيضاح .

§ ٥ - الطغيان ، كما قلت انفا ، هو حكومة فرد يلى على وجه السيادة أمر الجماعة السياسية ، والأوليغرشية هي الولاية السياسية للأغنياء ، والديماغوجية على ضد ذلك ولاية الفقراء من دون الأغنياء . هناك اعتراض أول على التعريف نفسه . إذا كانت الأكثرية صاحبة الولاية على الدولة هي مؤلفة من أغنياء وكانت حكومة الأكثرية تسمى الديماغوجية ، وعلى وجه

---

أما فولو بيوس الذي لم يكن يعرف مؤلف أرسطو فيما يظهر فإنه يتخذ للحكومات تقسيماً أقل احكاماً : « ملوكية وديمقراطية وديمقراطية » التي تفسد إلى « حكومة فرد وأوليغرشية وأوكلوكراطية » ( ر . ك ٦ ) و ر . أيضا أفلاطون : الجمهورية ك ٨ ص ١٢٦ - ١٢٨ .

- الديماغوجية . قد حصلت كلمة « ديمقراطية » بكلمة ديماغوجية في كل موطن ، اتخذ فيه أرسطو « ديمقراطية » على المعنى السيئ كما فعل ما هنا . ان كلمة ديمقراطية قد خلصت في إيماننا هذه من كل معنى شائن ولم تكن لتؤدى فكرة الفيلسوف هنا . وقد لاحظ أفلاطون بحق ان في لغة العلم السياسي كلمة « ديمقراطية » كان لها اطلاقان ولم يكن محل تمييزها في هذا المقام كما هو الشأن في الحكومات الأخرى . ر . ، سياسي ص ٤٢٨ و ٢٥٨ . وهذا هو محل التنبيه على أن أرسطو يعبر دائماً بكلمة « الشعب » عن الطبقة الأشد فقراً والأكثر عدداً في هيئة المواطنين السياسية . فكلما وجدت كلمة « الشعب » في هذه الترجمة فإنما تدل لا على مجموع الأمة ولا على كثرتها التي تشمل أيضاً العبيد . بل تدل فقط على الطبقة الدنيا من الهيئة السياسية وهي التي كان لها الغلب في آتيننا ولكن في أكثر الجمهوريات الإغريقية لم تشغل تلك الطبقة إلا مركزاً ثانوياً . ر . ما سبق ك ٢٦ ا ف ٣ و ٤ وك ٣ به ٣ ف ١ و ٢ . وفي السياسي ص ٤٢٨ و ٤٥٣ من ترجمة كوزان قد أثبت أفلاطون بالضبط هذه التقاسيم التي يقسمها هنا أرسطو . . . وفي القوانين تكلم أفلاطون أيضاً على الثلاث الحكومات الرديئة التي يسميها بهذه الأسماء التي وضعها أرسطو هنا . وفي القوانين ك ٨ ص ١٠٠ يصرح بأنها أقل من أن تكون حكومات بل هي « أجزاء منظمة » ، في موطن آخر يعترف بأربع حكومات « الجمهورية » . ك ٨ ص ١٢٦ « بل خمسة » في ص ١٢٧ « يضعها كذلك على ترتيب استحقاقها الأرستقراطية والديمقراطية والأوليغرشية والديمقراطية والطغيان . وعلى هذا يجوز تأكيد أن أرسطو قد أخذ عن أستاذه هذه النظرية الأساسية . وأما مكياقلي فإن كمال الحكومة عنده ينحصر في اجتماع هذه العناصر الثلاثة واثلاثها الملوكي والأرستقراطي والديمقراطي . وان زوما على رأيه لم تؤت عظمته إلا بأنها منذ البداية قد ألفت بين هذه العناصر المختلفة . ز . مقالته على عاشوراء ثبت ليف ك ١ ب ٢ .



التقابل اذا كان بالمصادفة الفقراء وهم الاقلية بالنسبة الى الاغنياء هم مع ذلك يتفوقهم في القوة اولى بالولاية في الدولة ، واذا كانت حكومة الاقلية ينبغي أن تسمى الاولغرشية ، فان التعاريف التي وفيها آتفا تصير غير مضبوطة .

§ ٦ - لا يمكن التغلب على هذه الصعوبة حتى بأن يجمع بين معاني الغنى والاقلية ومعاني الفقر والاكثرية وبأن يختص باسم الاولغرشية الحكومة التي فيها الاغنياء باقليتهم يشغلون الوظائف وباسم الديماغوجية الدولة التي فيها الفقراء باكثريتهم هم ولاية الامر . لانه كيف ترتب صورتا الدستور اللتان افترضناهما آنفا : احدهما حيث الاغنياء يكونون الاكثرية والاخرى حيث الفقراء يكونون الاقلية وهؤلاء وهؤلاء ولاية الدولة ؟ اذا لم يكن مع ذلك قد آفلت من تعدادنا بعض أشكال سياسية ،

§ ٧ - غير أن العقل يهدي قدر الكفاية الى أن ولاية الاقلية وولاية الاكثرية هما شيان عرضيان محضا ، هذه في الاولغرشيات وتلك في الديمقراطيات . ذلك بأن الاغنياء يؤلفون الاقلية في كل مكان كما أن الفقراء يؤلفون الاكثرية في كل مكان . وعلى ذلك فالفروق المينة فيما سبق ليس لها في الحق وجود البتة . وان ما يميز تميزا أصليا الديمقراطية من الاولغرشية انما هو الفقر والغنى . وفي كل مكان حينما تكون السلطة للاغنياء اكثرية كانوا أو اقلية فتلك هي الاولغرشية وفي كل مكان حيث تكون للفقراء فتلك هي الديماغوجية . لكني أكرر أنه ليس أقل مدخلا في باب الحق أن الاغنياء على العموم هم اقلية والفقراء كذلك هم اكثرية . فان الثراء ليس الا لبعض الافراد ولكن الحرية هي للجميع . وتلك هي بالجملة أسباب الشقاق السياسي بين الاغنياء وبين الفقراء .

§ ٨ - لننظر بادىء الأمر ماهي من الجهتين الحسندود التي تعين للأولغرشية وللديماغوجية وهذا الذي يسمى الحق في احدهما وفي الاخرى . ان الفريقين يقتضيان على السواء حقا ما هو واقعي لازاما . لكن في الواقع عدالتهم لا تتمشى الا الى نقطة ما . فليس ما يقرره هؤلاء أو هؤلاء

هو ذلك الحق المطلق . وعلى هذا فالمساواة فيما يظهر حق علم ولا شك  
في انها كذلك لافى حق الجميع مع ذلك بل بين المتساوين فقط . والامر  
كذلك في عدم المساواة : انه على التحقيق حق لا بالقياس الى الجميع وبل  
في حق افراد غير متساوين فيما بينهم . فاذا صرف النظر عن الافراد فيه  
شك المرء ان يحكم حكما ضالا . ذلك بان القضاة هم قضاة وخصوم معا .  
وغادة يكون المرء قاضى سوء في قضيته الخاصة .

§ ٩ - بما أن الحق المقصور على بعض الآحاد يمكن تطبيقه أيضا على  
الاشياء كما هو على الاشخاص كما قلت ذلك في علم الاخلاق فانه يمكن  
الاتفاق بلا عناء على المساواة نفسها للشيء ، لكن لا يمكن البتة الموافقة عليها  
في حق الاشخاص الذين بهم تتعلق هذه المساواة . وأكرر ان مرجع ذلك  
الى أن المرء يسيء الحكم متى كان له فائدة منه . لان هؤلاء وأولئك يعبرون  
عن جزء معين من الحق وهم يحسبون أنهم يعبرون عن الحق المطلق ، فمن  
ناحية هؤلاء بما هم أعلنون في نقطة أى في اثروة مثلا يحسبون أنفسهم  
أعلنين في كل شيء . ومن ناحية أخرى أولئك بما هم متساوون في نقطة  
أى في الحرية مثلا يحسبون أنفسهم متساوين على الاطلاق . وينسى الفريقان  
أن يقول كلاهما الموضوع الرئيسى .

§ ١٠ - اذا كانت الجماعة السياسية لم تؤلف في الواقع الا لغرض  
الثروات . فان نصب الشركاء فيها يكون في الدولة على النسبة المستقيمة  
لملكياتهم ، وان أنصار الأوليغارشية يكونون حينئذ على حق ميين . لأنه لن  
يكون عادلا أن الشريك الذى لم يؤد في الشركة الا سهما من مائة يكون  
نصيبه مثل نصيب الذى يكون قد أدى كل البقية سواء طبق ذلك على أول  
مساهمة أو على المكاسب اللاحقة .

§ ١١ - غير أن الجماعة السياسية موضوعها ليس العيشة المادية لأفرادها

.....

§ ٩ - في علم الاخلاق . ر . علم الاخلاق الى فيقوماخوس ك ٥ ب ٦ .

§ ١١ - ليكوفرون : ورد هذا الاسم في كتاب الخطاب ك ٣ ب ٣ و ١١ ولا ينبغي

أن يخلط بين ليكوفرون هذا وبين الشاعر المسمى بهذا الاسم الذى هو متأخر عن الاول  
بنحو نصف قرن .

وخصب بل سعادتهم وفضيلتهم . والا لا يمكن أن تنشأ بين أرفاء أو بين  
كائنات آخر غير الناس ممن لا يبلغون مع ذلك تأييدها البتة بما أنهم غير أهل  
للسعادة ولا اختيار الحر . الجماعة السيامية ليس البتة موضوعها الوحيد  
معاهدة هجومية ودفاعية بين الافراد ولا علاقاتهم التعاونية ، ولا الخدم التي  
يؤديها بعضهم لبعض لأنه يجب حينئذ أن يعتبر التيرونيون والقرطاجنيون  
وكل الشعوب المرتبطة بمعاهدات تجارية مواطنين في دولة واحدة بعينها  
بسبب اتفاقاتهم على الصادرات وعلى الامن الفردي وعلى أحوال الحرب  
المشتركة ، على أن لكل منهم حكما مستقلين دون أن يكون لهم وال عام  
لجميع هذه العلاقات لا يعينهم من أمر أخلاق محالفيهم شيئا أبداً كان مبلغ من  
تشملمهم تلك المعاهدات من الظلم والفسوق ، لا يراعون الا أن يبقى بعضهم  
بعضاً أي خسارة لفريق أو لآخر . لكن لما كان على الخصوص أمر الفضيلة  
والفساد السياسيين هو الذي يهم أولئك الذين ينظرون في القوانين الصالحة  
كان من البين أن الفضيلة يجب أن تكون في المحل الاول من عناية الدولة  
التي تستأهل بحق هذا الاسم والتي ليست دولة بالاسم فحسب ، والا لكان  
الاجتماع السياسي كمخالفة عسكرية لشعوب متباعدة لا تكاد تميز فيها بوحدة  
المكان ، والقانون من ثم يكون اتفاقاً مجرداً وكما قال ليكوفرون السفسطائي :  
«انه ليس الا كقالة للحقوق الفردية دون أن يكون له أي سلطان على أخلاق  
المواطنين وعدالتهم الشخصية» .

■ ١٢ - ودليل ذلك هين . أن يجمع في الذهن بين هذه الاوطان  
المختلفة وأن تحاط بسور واحد ميجار وكورتته فلا ينتج على التحقيق البتة  
من هذا النطاق الفسيح مدينة وحيدة حتى يفرض أن أولئك الذين تحويهم  
قد عقدوا بينهم عقود الأئكة تلك الروابط التي تعتبر روابط أساسية  
للجماعة المدنية . أو فليفرض أيضاً أناس من عزل بعضهم عن بعض ومع ذلك  
هم متقاربون ليحتفظوا بروابط بينهم ، ويفترض أن لهم قوانين عامة على  
العدل المتبادل الذي تجب مراعاته في علاقات التجارة بما أن بعضهم تجارون

§ ١٢ - ميجاروكورتته . تقع ميجار على مائتين وعشر غلوات أو ثمانية فراسسخ

من كورتته .



والآخرين زارعون وسكافون النخ وعددهم عشرة آلاف مثلا . فاذا كانت علاقاتهم لاتذهب الى أبعد من المعاوضات اليومية والمحاينة فى حالة الحرب فذلك لا يبلغ أيضا أن يكون مدينة البتة .

§ ١٣ - ولماذا ؟ ها هنا مع ذلك لا يقال ان روابط الجماعة ليست على هذا القدر من الوثاقة . ذلك بأنه حينما يكون الاجتماع بحيث لا يرى أحد الدولة الا فى بيته الخاص حيث الاجتماع ليس الا حلقا على العسف فلا مدينة البتة لانه اذا ألقى النظر اليها عن كتب فعلاقات الاجتماع ليست الا علاقات أفراد منغلين . حيثئذ يكون من الين أن المدينة لاتتخصص فى الاشتراك فى محل الإقامة ولا فى كفالة الحقوق الفردية ولا فى علاقات التجارة والمعاوضة . ان هذه الشروط الأولية لامندوحة عنها لوجود المدينة ولكن حتى مع اجتماعها فالمدينة لاتزال غير موجودة . المدينة هى اجتماع السعادة والفضيلة للعائلات والطبقات المختلفة للسكان من أجل عيشة تامة تكفى نفسها بنفسها .

§ ١٤ - على أنه لا يمكن بلوغ مثل هذه النتيجة بدون الاشتراك فى محل الإقامة وبدون مساعدة المصاهرات . وهذا هو الذى ولد فى الدول روابط العائلة وبطون القبائل وانقرايين العامة والاعياد التى تجمع بين المواطنين . ان ينبوع هذه النظم انما هو الرعاية وهو احساس يحمل المرء على أن يؤثر العيشة فى ظل الاشتراك العام . فغاية الدولة انما هى سعادة المواطنين وكل هذه النظم لاترمى الا الى تحقيقها . فالدولة ليست الا اجتماعا فيه العائلات مجتمعة على شكل قرى ينبغى أن تجد كل ضروب النعمو وكل تيسير للعيشة ، أكرر انى أعنى عيشة فاضلة ورعدة . على هذا فالاجتماع السياسى اذا موضوعه حقا هو فضيلة الافراد وسعادتهم لامجرد العيشة المشتركة فقط

§ ١٥ - أولئك الذين يؤتون انتأسيس العام للمجتمع أكثر مايكون ، أولئك لهم فى الدولة نصيب أكبر من نصيب هؤلاء الذين مع أنهم يساؤونهم

أو يزيدون عليهم في الحرية أو في المولد هم مع ذلك أقل منهم في الفضيلة السياسية أغنى نصيباً أكبر من نصيب هؤلاء الذين هم أكثر مالا ولكنهم مع ذلك أقل من أولئك أهلية .

أستطيع من كل هذا أن أستنتج بغاية الوضوح أن الاغنياء والفقراء يآرائهم المتضادة في أمر السلطة لم يبلغوا هؤلاء وهؤلاء إلا جزءاً من الحق .  
وَمِنَ الْعَدْلِ .

## الباب السادس

في السيادة . حكومة الدولة يمكن أن تكون ظالمة غاية الظلم . المطالب المتكافئة والظالمة للسواد والاقلية . أدلة مختلفة لصالح السيادة الشعبية ، وتعديله الاشياء التي يمكن ان تنطبق عليها : دفعون لهذه الادلة ورد على هذه الدفع . السيادة يجب ان تختص بها على قدر الامكان القوانين المينة على العقل : العلاقات الوثيقة للقوانين بالمستور .

§ ١ - تلك نظرية صعبة أن يعلم الى من تسند السيادة في الدولة ذلك انما يكون اما الى السواد واما الى الاغنياء واما الى الاخيار واما الى فرد واحد أسمى بمؤهلاته ، واما الى طاغية . وان الحيرة لتشبه أن تكون متساوية من كل جانب . اذا عمد الفقراء بأنهم أكثرية الى أن يتقاسموا أموال الاغنياء فلن يكون ذلك ظلما مادام السيد بماله من الحق قد قرر أن ذلك ليس ظلما . فماذا يكون اذا الظلم انصارخ ؟ لكن اذا كان كل شيء مقسوما ثم جاءت أكثرية ثانية فتقاسمت من جديد أموال الاقلية فبديهي أن تتدهور الدولة . ومع ذلك لا تسقط الفضيلة البتة صاحبها ، ولم يكن العدل البتة سما للدولة . ذلك القانون المزعوم لا يمكن اذا أن يكون على التحقيق الا ظلما صارخا .

§ ٢ - على المبدأ عينه كل مايكون قد فعله انطاغية يكون بالضرورة عدلا هو يستخدم القوة لانه سيكون الأقوى كما سيكون شأن الفقراء ضد الاغنياء . هل السلطان يختص به الاقلية بحكم القانون أى الاغنياء ؟ لكنهم اذا سلكوا مسلك الفقراء والطاغية أى اذا نهبوا السواد وسلبوهم فهل يكون هذا السلب عدلا ؟ واذا يكون أمر الآخرين كذلك سواء بسواء . على هذا يرى من كل ناحية أن ليس في الأمر الا جرائم ومظالم .

§ ٣ - هل يجب أن يؤتى السيادة المطلقة على جميع المرافق المواطنون الممتازون ؟ وحينئذ فذلك اسقاط لجميع الطبقات الاخرى المبعدة عن



الوظائف العامة . ذلك بأن الوظائف العامة هي تشاريـف حقـة ، واستـدامة السلطان في أيدي بعض المواطنين تهين بالضرورة الآخرين جميعا . أيكون خيرا من ذلك أن يؤتى السلطان فرد واحد أي رجل أعلى ؟ لكن في هذا غلو في مبدأ الأوليغرشية ، وإبعاد لاكثرية أكبر أيضا عن مراكز الحكم . يمكن أن يضاف الى هذا انه من الخطأ الكبير أن يستبدل بسيادة القانون سيادة فرد هو دائما محل لآلاف الشهوات التي تضطرب في كل نفس انسانية . أفيقال ان القانون هو اذا السيد ؟ أم يقال ان اجتناب كل العقبات يكون بالأوليغرشية أو الديمقراطية ؟ كلا ان المحذورات أعيانها التي أبناها آنا مازالت باقية .

§ ٤ - غير أننا في موضع آخر سنعود الى هذه الموضوعات المختلفة .

استناد السيادة الى الجمهور بدل أن تسند الى الرجال الممتازين الذين هم على الدوام أقلية يشبه أن يكون حلا للمسألة عادلا وحقا ، ولو أنه لا يذلل كذلك هذه الصعوبات . يجوز في الحق أن يقبل أن الأكثرية التي كل عضو منها على حدة ليس رجلا نابها هي مع ذلك فوق الرجال المتفوقين ، ان لم يكن فرديا ، فعلى الأقل في المجموع ، كما أن مائدة تؤدب بنفقات مشتركة أفخر من مائدة يقوم بنفقاتها فرد واحد . في هذا السواد كل فرد له حظه من الفضيلة ومن الحكمة ، والكل باجتماعهم يمكن أن يقال انهم يكونون رجلا واحدا له أيد وأرجل وحواس لاعدد لها وخلق وذكاء على نسبة ذلك . وحينئذ فالعامة تحكم أحكاما ممتعة على تواليف الموسيقى والشعر . هذا يحكم على نقطة وذاك على أخرى والجماعة بأسرها تحكم على مجموع التأليف .

§ ٥ - الرجل الممتاز مأخوذا فردا يختلف عن السواد كما يقال ان الجمال يختلف عن القبح ، وكما أن لوح الرسم الفني يختلف عن الحقيقة بأنه

§ ٤ - في موضع آخر سنعود . ر . من هذا الكتاب ب ١٠ ف ٤ . كل عضو فيها على حدة . عرض هنا أرسطو لحقوق الأكثرية على مقتضى العقل كما ينبغي أن يصنع ديمقراطي في أيامنا هذه . أما منفسكيو فإنه يرى الامة بأسرها لا تستطيع أن تتخذ قرارات حاسمة . ولو كانت موصوفة بحسن التمييز . وهذا هو الذي جعله يؤثر الحكومة النيابية . ر . روح القوانين ك ٢ ب ٢ وك ١١ ب ٦ .

يجمع في جسم واحد قسّمات جميلة مبعثرة هنا وهناك : وهذا لا يمنع أنه بتحليل الأشياء لا يستطيع ايجاد ما هو أحسن أيضا من النلوج الفنى وأن فلانا يمكن أن تكون عيناه أجمل وفلانا الآخر يفوقه بكل جزء آخر من أجزاء الجسم ، لا أجزم أن يكون ذاك ، فى كل نفىف من انبىاس ، أى فى كل اجتماع كبير ، هو الفرق الثابت بين الأكثرية وبين عدد قليل من الرجال الممتازين ، وفى الحق يمكن أن يقال بالاولى دون خوف الخطأ انه فى أكثر من حالة يكون فرق من هذا القيل ممعتا . لانه حينئذ يمكن أن تنسحب المقارنة حتى على الحيوانات • وانى لا تساعل فى أى شىء يختلف بعض الناس عن الحيوانات ؟ لكن هذه الدعوى اذا قصرت على سواد بعينه يمكن أن تكون حقة تماما .

§ ٦ - هذه الاعتبارات تجيب عن مسألتنا الاولى عن السيد وعن هذه المسألة التى هى مرتبطة بها ارتباطا وثيقا . على أى الأشياء يجب أن تبسط سيادة الرجال الأحرار وسيادة كتلة المواطنين ؟ أعنى أى بكتلة المواطنين أولى الثروة والاهلية العاديتين • من الخطر أن يوكل اليهم الولايات المهمة : لانهم لعدم عدالتهم وجهلهم يظلمون فى بعض الاحوال ويخطئون فى بعض آخر • واقصاؤهم عن جميع الوظائف ليس آمن : فان دولة فيها كثير من الناس فقراء ومحرومون كل امتياز عام تشمل حتما فى داخلها أعداء بهذا القدر • غير أنه يمكن أن يترك لهم حق الشورى فى الأمور العامة وحق الحكم فى القضايا •

§ ٧ - من أجل ذلك خولهم سولون وبعض الشارعين حق الانتخاب ومراقبة الحكام ومنعهم الوظائف الفردية • انهم حينما يجتمعون فكتلتهم تحس الأشياء دائما بذكاء كاف ، ومتى اجتمعت والرجال الممتازين خدمت الدولة ، كما أن الاغذية غير المختارة متى أضيفت الى الاغذية المختارة أعطت

---

§ ٧ - المراقبة : يرى فى الاقتصاد السياسى للاتينيين لبوخ ك ٢ ب ٨ وما بعده مقدار اهتمام الاتينيين بمراقبة الحسابات وفحص المصروفات العامة • ر • من مسفر السياسة هذا ك ٧ ب ٥ •

بمزجها كمية من التغذية أقوى وأجدي . غير أن الافراد على حدتهم ليسوا اقل قصورا عن اهلية الحكم .

§ ٨ - يمكن أن يدفع هذا المبدأ السياسي بدفع أول ويتساءل : متى كان الامر بصدد الحكم على قيمة علاج طبي ألا ينبغي استدعاء ذلك الذي يكون عند الحاجة قادرا على شفاء المريض من الالم الذي يعانيه حالا . أعنى الطبيب وأضيف الى هذا أن ذلك ائتدليل يمكن أن ينطبق على جميع الفنون الأخر وعلى جميع الاحوال التي تشغل التجربة فيها المقام الاول . فاذا كان الطبيب اذا قضاته الطبيعون هم الأطباء فيكون الأمر كذلك في كل شيء آخر، يعنى بالطبيب هذا الذى ينفذ الوصفة وهذا الذى يأمر بها والرجل الذى قد تعلم العلم . كل الفنون يمكن أن يقال ان لها كما نلطب أقساما مشابهة . وان حق الحكم ليسند الى العلم النظرى كما يسند الى المعرفة العملية .

§ ٩ - انتخاب الحكام الموكل أمره الى الجمهور يمكن أن يطعن فيه بهذه الطريقة فان هؤلاء الذين يعلمون علم شيء هم وحدهم على بينة من أن يحسنوا الانتخاب . فان المهندس هو الذى يختار المهندسين والملاح الملاحين لأنه اذا كان فى بعض الأشياء وفى بعض الفنون يمكن المرء أن يعمل من غير أن يتعلم فانه حتما لايعمل أحسن من الرجال المختصين . وعلى هذا فللسبب عينه لاينبغي أن يترك الى الجمهور حق اختيار الحكام ولا حق محاسبتهم على عملهم .

§ ١٠ - لكن ربما يكون هذا الدفع عدلا للأسباب التي ينتها فيما سبق الا أن يفترض جمهور ساقط كل السقوط . ان الجمهور فرادى لا يحسنون الحكم كما يحسنه العلماء ، أوافق على هذا ، لكنهم وبجمعهم اما أن يفوقهم أو أن يساووههم . لأسباب شتى ليس الفنان هو القساضى الأفضل ولا الأوحى فى كل الأحوال التي فيها يمكن امرء أن يتذوق

§ ١٠ - ان يفوقهم : يرى مكيا فيلى رأى أرسطو تماما من حيث الاهلية السياسية للاكثرية فى انتخاب الحكام . ر . مقالته على تيت ليف ك ٣ ب ٢٤ ويشساطرهما منتسكيو هذا رأى . ر . روح القوانين ك ٢ ب ٢ . بيتا مثلا . يرى فى جمهورية افلاطون ك ١٠ ص ٢٥٠ من ترجمة كوزان معان تطابق هذه تمام لمطابقة .



تأج الفنان دون العلم بفنه . وان بيتا مثلا ، يمكن أن يقدره ذلك الذى قد بناه ، ولكن يقدره خيرا من ذلك هذا الذى يسكنه وهذا هو رئيس العائلة . كذلك مدير دفة السفينة يحسن معرفة الدفاف أكثر من النجار . وان الطاعم لا الطاهى هو الذى يقدر قيمة الوليمة .

هذه الاعتبارات يمكن أن تظهر كافية لرفع ذلك الدفع الاول .

§ ١١ - وهاك دفعا ثانيا يرتبط به . سيقال ان السبب ضعيف لمنح الجمهور غير ذى الاهلية سلطة أوسع مما للمواطنين الممتازين . لاشىء أعلى من حق الانتخاب والرقابة الذى يؤتیه كثير من الدول ، كما قد قلت ، الطبقات الدنيا فتفذه على وجه السيادة فى الجمعية العمومية . ان هذه الجمعية ومجلس الشيوخ والمحاكم مفتوحة بواسطة نصاب ضئيل لجميع المواطنين من كل سن ، وفى الوقت عينه يقتضى لوظائف الخازن ووظائف القائد وكل الولايات الأخرى المهمة شروط نصاب رفيع جدا .

§ ١٢ - ليس رد هذا الدفع الثانى بأصعب هاهنا من السابق ، وربما كانت الامور لاتزال على ماهى عليه . فليس الفرد سواء أكان قاضيا أم شيخا أم عضوا فى الجمعية العمومية هو الذى له الحكم المبرم . انما هى المحكمة ، انما هو مجلس الشيوخ ، انما هو الشعب اذ انفراد ليس الا جزءا ضئيلا فى اختصاصه الثلاثى بوصف أنه شيخ وقاض وعضو فى الجمعية العمومية ، فمن جهة النظر هذه يكون من العدل أن يكون للجمهور نصيب أوسع من السلطان لانه هو الذى يؤلف الشعب ومجلس الشيوخ والمحكمة . وان النصاب الذى تملكه هذه الكتلة بأسرها يفوق النصاب الذى يملكه الأفراد الاقلون الذين يشغلون الوظائف الكبيرة .

§ ١٣ - على أنى لن أذهب الى أبعد من ذلك فى هذا الموضوع ، أما فى المسألة الاولى التى وضعناها على شخص السيد فالنتيجة البينة التى تنتج من

---

§ ١٣ - المؤسسة على العقل . او بعبارة اخرى مهلطان العقل . يقول افلاطون الذى اخذ منه ارسطو بعض هذه النظريات خلاف ذلك ويؤثر سلطان الرئيس المستنير على سلطان القانون . ر . السياسى ص ٤٣٥ من ترجمة كوزان .

مناقشتنا هي أن السيادة يجب أن تكون للقوانين المؤسسة على العقل ، وأن  
ولي الأمر واحد أكان أو متعددًا لا ينبغي أن يكون سيدًا إلا حيث لا يوجد  
نص في القانون لامتناع ضبط جميع الجزئيات في اللوائح العامة . لم نقل  
بعد ماذا يجب أن تكون القوانين المؤسسة على العقل فتبقى مسألتنا الأولى  
كلها معلقة . وحسبي أن أقول أن القوانين تتبع بالضرورة الحكومات فتكون  
طيبة أو خبيثة ، عادلة أو ظالمة على حسب ما تكون تلك الحكومات . وبديهي  
أن القوانين يجب أن يكون مرجعها إلى الحكومة . ومتى سلم بهذا لا يكون  
أقل بداهة أن القوانين تكون بالضرورة صالحة في الحكومات الصالحة وسيئة  
في الحكومات الفاسدة .

## الباب السابع

لاجل ان يعرف الى من تسند السيادة لا يمكن الاعتماد الا على المزايا السياسية  
حقا لا على مزايا ايا كانت كالنيابة والحرية والثروة والعدل والشجاعة الخربية والعلم  
والفضيلة . علم كفاية النزاع المانعة . المساواة هي على العموم الغرض الذى يجب على  
الشاعر ان ينتويه للتوفيق بين تلك النزاع .

§ ١ - العلوم كلها وانفنون كلها الغرض منها خيرا . واول الخيرات  
يجب أن يكون الموضوع الأعلى للعلوم جميعها ، وهذا العلم انما هو السياسة .  
فالحير فى السياسة انما هو العدل ، وبعبارة أخرى المنفعة العامة . يرى على  
وجه العموم أن العدل هو نوع من المساواة وها هنا رأى العلمى موافق الى  
حد ما للمبادئ الفلسفية التى بها وضعنا علم الاخلاق . ثم ان الاتفاق واقع  
على طبيعة العدل وعلى الافراد الذين يطبق عليهم وعلى أن المساواة يجب أن  
تسود بين المتساوين بالضرورة ، فيبقى على أى نطبق المساواة وعلى أى نطبق  
عدم المساواة : تلك مسائل صعبة هى التى تكون انقلصة السياسية .

§ ٢ - ربما يقال انه لاينبغى أن توزع الولايات بالسواء بل بنسبة تفوق  
الرجال فى كل نوع من أنواع الاهلية حتى لو لم يكن بينهم أى فرق فيما  
وراء ذلك بما أن المواطنين هم مع ذلك أشباه . وأن الحقوق والاعتبار يجب  
أن تختلف متى اختلفت الافراد . لكن اذا كان هذا المبدأ حقا فحتى حسن  
الرواء أو طول القامة أو أية ميزة أخرى أيا كانت يمكن اذا أن تعطى حق  
الافضلية للسلطة السياسية . أليس الضلال هنا واضحا ؟ فأى قياس اتخذ  
من العلوم الاخرى ومن الفنون الاخرى يثبت ذلك قدر الكفاية . فاذا وزعت  
زمارات على فنانين متساوين بينهم من حيث انهم يشتغلون بفن واحد فلن  
يعطى أحسن الآلات أشرفهم مولدا مادام أن شرفهم لايجعلهم أحذق زمرا  
بالزمارة . لكنه ينبغى أن تعطى الآلة الأكمل للفنان الذى يعرف أن  
يستخدمها على أكمل وجه .



§ ٣ - اذا كان هذا التدليل لا يزال غير بين فليذهب به الى أبعد من ذلك  
أن يكون رجل ممتاز جدا في فن انزمر اقل امتيازاً من ذلك بالمولد او  
بالحسن - ومع أن هذين الامتيازين مأخوذتين على حدتهما أفضل بكثير ، ان  
شئت ، من حقد فنان ، وان منافسيه من جهة هاتين المزييتين : النبيل والجمال  
يفضلونه أكثر من فضله عليهم باعتبارهما فنا - فاني أقرر انه مازال أحق بأن  
يعطى الآلة الممتازة ، والا للزم ان يكون العزف بالموسيقى يستفيد كثيراً من  
علو النسب والحظوة ، غير ان هذه المزايا لا يمكن أن تفيده أية فائدة .

§ ٤ - بمتابعة هذا التدليل الناذب يجوز أن تدخل مزية كيفما اتفق  
في أن توازن باخرى : فمن أجل انقامة الرجل الفلاني تريد بسطة على  
قائمة فلان الآخر يستتبع ذلك أن القاعدة العامة هي أن القائمة يمكن أن  
توازن بالثروة وبالحرية . فاذا وضعت القائمة على العموم فوق الفضيلة بكثير  
من أجل أن الواحد أعلى ميزة بقامته من الآخر بفضيلته ، جاز من ثم أن  
توضع الاشياء المتغيرة في مستوى واحد بعينه ، لانه اذا كانت القائمة على  
درجة ما يمكن أن تفوق المزية الاخرى على درجة ما فمن الواضح انه قد  
يكفى تسبب الدرجات للوصول الى المساواة المطلقة .

§ ٥ - لكن مادام هاهنا استحالة أفضلية فيكون من البين أنه لا يمكن  
الزعم ، في أمر الحقوق السياسية ، بأن توزع السلطة تبعاً لكل نوع من  
أنواع عدم المساواة . فلان يكون البعض أخف في الجرى والآخرون  
أثقل فذاك ليس سبباً في السياسة لان يكون للاولين أكثر من الآخرين .  
فانما هو في الالعاب الرياضية أن تقدر هذه الفروق حق قدرها . وهاهنا  
لا ينبغي بالضرورة أن يوضع في الموازنة الا الاشياء التي تدخل بنصيب في  
تكوين الدولة . من أجل ذلك حق أن يؤتى امتياز خاص لشرف المولد  
والحرية والثروة لان الافراد الاحرار والمواطنين الذين يملكون النصاب

---

§ ٥ - النصاب القانوني . ر . ب . ب . ب ٢ من الاقتصاد السياسي للاثينيين .  
فقد كان النصاب هو صافي الدخل الذي على حسبه يقع ترتيب المواطنين ، غير أن  
اليونانيين لم يعرفوا أبدا نظام الضرائب المنتظمة الثابتة .

القانوني هم أعضاء الدولة . ولن تكون دولة قط إذا كان الكل فقراء ولا إذا كان الكل أرقاء .

§ ٦ - لكن لابد من أن يضاف الى هذه العناصر الاولى عنصران آخران العدل والرفاهية الحربية اللذان لا يمكن أن تستغنى عنهما الدولة . لانه اذا كانت تلك العناصر ضرورية في تاليف الدولة فلا خزان ضروريان لرغدها كل هذه العناصر او على الأقل اكثرها يمكن أن تتنازع بحق شرف تكوين المدينة . لكن على الاخص كما قلته انفا واكرره انما هو الى العلم والى الفضيلة تسند معادتها .

§ ٧ - أكثر من ذلك بما أن المساواة واللامساواة التامتين هما ظالمتان بين افراد ليسوا متساوين عموما او لامتساوين فيما بينهم الا في نقطة واحدة فجميع الحكومات التي فيها المساواة واللامساواة فارتان على قواعد من هذا القبيل حكومات فاسدة بالضرورة . وقد قلنا ايضا فيما مر ان جميع المواطنين محقون في ان يحسبوا لهم حقوقا ولكنهم جميعا مخطئون في ان يحسبوا لهم حقوقا مطلقة : الاغنياء بأنهم يملكون نصيبا عظيما من الارض المشتركة للمدينة وان لهم عادة حسابا أكبر في المعاوزات التجارية ، والاشراف والرجال الاحرار ، وهما طبقتان متجاورتان ، بأن الشريف هو أشد مواطنة حقيقة من السفلة ، وأن النبيل مقدر تقديرا في جميع الشعوب ، وفوق ذلك بأن الذراري الفاضلة يجب في ظاهر الامر أن يكون لها فضائل أجدادها ، لان الشرف ليس الا أهلية للسلالة .

§ ٨ - وفي الحق أن الفضيلة على رأينا لها أن ترفع الصوت بحق أيضا فالفضيلة الاجتماعية هي العدل وكل الأخريات لاتجىء بالضرورة الاتائج لها . وأخيرا فللاكثرية أيضا مطالب تعارض بها مطالب الاقلية ، لان الأكثرية ، مأخوذة في مجموعها هي أقوى وأغنى وأحسن من العدد القليل .

§ ٧ - الاشراف والرجال الاحرار . يرى هنا الفرق بين هاتين الكلتين

( ك ١ ب ٢ ف ١٧ )

§ ٩ - فلنفرض في دولة واحدة اجتمع فيها أفراد ممتازون ، أشراف وأغنياء من ناحية ومن الناحية الأخرى كثرة لها أن تؤتي حقوقاً سياسية ، أي يمكن القول بلا تردد إلى من تسند السيادة ؟ أم الشك لا يزال ممكناً ؟ في كل واحد من الدساتير التي عددناها فيما مر مسألة معرفة من له الولاية لا يمكن أن تكون مسألة مادام الفرق بين أولى الولاية يرتكز بالضبط على مسألة السيد . فهنا السيادة للأغنياء وهناك للمواطنين الممتازين وهلم جرا . فلننظر مع ذلك ماذا يمكن عمله متى كانت كل الأوضاع المختلفة تلتقي معا في المدينة .

§ ١٠ - بفرض أن أقلية الاختيار ضعيفة للغاية فماذا يمكن أن يقنن في حقها ؟ أينظر إلى أنها مهما كانت ضعيفة تستطيع أن تكفي لحكم الدولة أو أن تكون هي وحدها مدينة تامة ؟ لكن حينئذ يجيء اعتراض هو حق على السواء ضد كل المطالبين بالسلطة السياسية وهو يسقط فيما يظهر أدلة أولئك الذين يطالبون بالسلطة باعتبارها حقاً لثروتهم وأولئك الذين يطالبون بها بأنها حق لمولدهم . فباتباع المبدأ الذي يدعونه لأنفسهم يجب أن تسند السيادة المطالب بها إلى الفرد الذي يكون وحده أغنى من الكل مجتمعين . كذلك الأشراف بمولده يفضل جميع أولئك الذين لا يتحدون إلا بحريتهم .

§ ١١ - كذلك هذا الاعتراض عينه قائم ضد الأرستقراطية التي تؤسس على الفضيلة . لأنه إذا كان المواطن الأقلاني أكبر فضلاً من جميع أعضاء الحكومة الذين هم أنفسهم أناس محترمون جداً فالمبدأ عينه يؤتيه السيادة . كذلك الاعتراض نفسه أيضاً ضد سيادة الكثرة المؤسسة على تفوق القوة بالنسبة للأقلية لأنه إذا كان فرد بالمصادفة أو بعض أفراد أقل عدداً مع ذلك من الكثرة هم أقوى منها فهم أولى بالسيادة .

§ ١٢ - كل هذا يثبت جلياً ، فيما يظهر ، أنه ليس عدل تام في أية واحدة من الميزات التي باسمها يطالب كل لنفسه بالسلطان وباستعباد الآخرين . فان الكثرة تستطيع أن تدفع مطالب أولئك الذين يطالبون

---

§ ٩ - فيما مر . راجع فيما سبق التقسيم النظري للثلاث . للحكمات ب ه ف ٣ و ٤



بالسلطة اعتمادا على أهليتهم أو على ثروتهم وتقدم لذلك أسبابا مقنعة . لأشياء يمنع في الواقع أن تكون أغني وأفضل من الاقلية لافرادى بل بجمعها . وهذا نفسه يدفع اعتراضا يقدم ويكرر غالبا على أنه خطير للغاية : يتساءل هل في الحالة التي فرضناها يجب على الشارع الذي يريد أن يشرع قوانين عادلة ان ينظر الى منفعة الجميع أو الى منفعة المواطنين الممتازين . العدل هنا انما هو المساواة ، ومساواة العدل هذه ترد الى المنفعة العامة للدولة بقدر ما ترد الى المنفعة الفردية للمواطنين . والمواطن على العموم هو الفرد الذي له نصيب في السلطة وفي الطاعة العامتين ، بما أن مركز المواطن متغير تبعا للدستور . وفي الجمهورية الفاضلة انما الفرد هو الذي يستطيع ويريد طوعا أن يطيع وأن يأمر دواليك تبعا لقواعد الفضيلة .

## الباب الثامن

استثناء من مبدأ المساواة لمنفعة الرجل الأعلى : أصل التفريق وتبريره • التفريق في الحكومات من كل نوع غير ممكن في المدينة الفاضلة • الدولة يجب أن تنضج للرجل الأعلى • تعظيم العبقرية •

§ ١ - إذا كان في الدولة فرد أو عدة أفراد وهم مع ذلك أقل عددا من أن يؤلفوا وحدهم فيما بينهم مدينة تامة ، بهم من رفعة الاهلية مالايجوز أن توازن به اهلية سائر المواطنين جميعا ، ولأن النفوذ السياسي لذلك الشخص الفريد أو لاولئك الأشخاص اكبر من أن يقاس اليه فاولئك الرجال لا يمكن أن ينطوا في جملة المدينة . انه يكون من الاهانة أن يردوا الى المساواة العامة متى كانت أهليتهم وأهميتهم السياسية تضعهم فوق المقارنة تماما . أمثال هؤلاء الأشخاص يجوز أن يقال عليهم انهم آلهة بين الناس .

§ ٢ - وهاك دليلا جديدا على أن انقانون لا ينبغي ضرورة أن يطبق الا على أفراد متساوين بالولد وبالملكات . غير أن القانون لم يشرع قط لهؤلاء الناس الأفذاذ . انهم هم أنفسهم القانون . ومن السخرية أن

§ ١ - في الدولة فرد • فهم بعض المؤلفين من هذه الفقرة أنأرسطو قد كان نصيرا للطغيان • وهذه ضلال يدفعه هذا المؤلف برمته متى أحسنت قراءته • فان أرسطو ها هنا يحتفظ باستثناء للعبقرى • وفي هذا توافق البشرية جميعا رأى الفيلسوف الذي شد ما يعرفها حق المعرفة • فان البشرية قد خضعت طواعية لقيصر وكرمويل ونابليون ، فهي تجيز الاغتصاب للعبقرى وقد أفادت من هذه الاجازة • ولم يقل أرسطو شيئاغمير ذلك • ر • فيما يلي في هذا الباب ف ٨ وفي به ١١ ف ١٢ وفي ك ٤ ب ٨ ف ١ • واني أرد القارئ الى المقدمة حيث نوقشت هذه التهم التي هي ظالمة فيما أرى • على أن أفلاطون قد قرر من قبل تلميذه ما يشبه هذه النظريات • ر • السياسي ص ٤٥٥ من ترجمة كوزان •

§ ٢ - أنتيستين • هو أتيني تلميذ سقراط • لما طالب الارانب بالمساواة بين الحيوانات قالت لها الاسود : ينبغي ان تؤيد امثال هذه المزاعم بمخالب كمخالبنا وانياب كانيابنا • ر • ايزوب الكورايي ص ٢٢٥

يتحاول إخضاعهم للدستور ، لأنهم يستطيعون أن يجيئوا على ذلك بما أجب  
به الأسود على القرار الذى قرره جمعية الأرانب فى أمر المساواة انعامه  
للمحيوانات على ما حكاه أتيستين . وهذا هو أصل التغريب فى الدول  
الديمقراطية التى هى أحرص الدول على أن تظهر بمظهر المساواة .  
فمتى فضل مواطن فى رأى النظر جميع المواطنين الآخرين بالثروة أو  
بكثرة الأنصار أو بأية ميزة أخرى سياسية جاء حكم النفى لمدة تختلف  
فى طولها قلة أو كثرة .

§ ٣ - وفى الاساطير لم يكن لدى أصحاب السفينة ( الأرغونوت ) أى  
سبب آخر يحملهم على أن يتركوا هرقلس . فان السفينة أرغو لا تريد  
أن تحمله لأنه أثقل كثيرا من سائر رفقاته . من أجل ذلك يخطيء من  
يلوم على وجه الاطلاق الطغيان ويزرى على النصيحة التى أسداها بيريندر  
الى طرازيبول : فانه اقتصر فى اجابة الذى كان قد جاء ليسأله النصيح  
على أن يسوى كمية من السنابل بأن يقصف السنابل التى تفوق الآخر  
طولا . فلم يفهم الرسول شيئا من علة هذا الفعل ، لكن طرازيبول حينما  
أخبر به فهم حق الفهم أنه يجب عليه أن يتخلص من المواطنين الأقوياء .

§ ٤ - هذا الاجراء ليس نافعا للطغاة فحسب ، فانهم ليسوا هم وحدهم  
الذين يستخدمونه ، بل هو يستخدم بنجاح فى الأوليغرشسيات وفى  
الديمقراطيات . ان التغريب بسبب التفوق يكاد يشج فيها النتائج أنفسها  
فانه يقف بالابعاد قوة الأعيان الذين يحكم به عليهم .

يطبق هذا المبدأ السياسى على دول وعلى شعوب بأسرها اذا كان هذا

§ ٣ - أرغو . فى محاذاة أفيتى فى تساليا تكلمت هذه السفينة المعجبية وصرحت  
بأنها لا تستطيع أن تحمل هرقلس لثقل وزنه . ر . أبيلودور ك ١ ب ٩ ف ١٩ وشول  
من أفلاينيوس البيت ١٢٠١ من الاغنية الاولى - بيريندر . يذكر ارسطو بهذا  
الحادث فى ك ٨ ب ٨ ف ٧ ويزعم هيرودوت خلافا لذلك أن طرازيبول هو الذى أسدى  
هذه النصيحة الرمزية الى بيريندر . ر . قريسيخور ب ٩٢ . فى أمر بيريندر راجع ك ٨  
ب ٩ ف ٢ و ٢٢٠ . وقد كان طرازيبول طاغية للطلية نحو السنة ٦٠٠ ق م .

§ ٤ - سلوك الاتيين . يرى فى تاريخ طومبيديد عشرون مثلا على قسوة الاتيين  
فى سلوكهم مع حلفائهم . ينبغى أن يراجع على الخصوص ما يختص بميتلين فى ذلك  
الكتاب ك ٣ ب ٣٦ وما بعده .



مقدوراً عليه . يرى . ذلك في ملوك الآشوريين نحو النسميين والشيوزيين  
والسبيين . فمنذ ان تأيد سلطانهم لم يلبثوا ان اضعفوا رعاياهم على رعم  
المعاهدت . وملث الفرس قد عاقب اثر من مرة الميديين والبابليين  
وشعوباً آخر لا يزالون يعتزون بذكريات سلطانهم العتيق .

§ ٥ - هذه المساواة تهم جميع الحكومات بلا استثناء حتى الصالحات  
منها . الحكومات الفاسدة تستخدم هذه الوسائل لمنفعة شخصية ، ولعل  
هذه الوسائل تستخدم على السواء في الحكومة المؤسسة على المنفعة العامة  
يمكن ان يوضح هذا الاستدلال بمقارنة مستعارة من العلوم الاخرى  
ومن الفنون الاخرى . الرسام لا يدع البتة في لوحه رجلاً تزيد على  
النسب المعينة للأجزاء الاخرى للصورة ولو كانت هذه الرجل أجمل من  
سائر الأعضاء . والسفان لا يقبل كذلك دفء او اية قطعة اخرى من قطع  
السفينة اذا كانت غير متناسبة مع غيرها ، ورئيس جوقة الموسيقى لا يقبل  
في مجمع النغم صوتاً أقوى ولا أجمل من الأصوات التي تؤلف موسيقى  
الجوقة .

§ ٦ - واذا فلا شيء يمنع الملوك من أن يلقوا أنفسهم على وفاق مع  
الممالك التي يلون أمورها اذا كانوا في الواقع لا يلجأون الى هذا التغريب  
الا اذا كان الاحتفاظ بسلطانهم الخاص هو في منفعة الدولة .

على هذا فمبادئ التغريب الذي يصيب أولى الأقدار العليا المعترف  
بها ليست مجردة عن كل عدالة سياسية . لا شك في أن الأمر المفضل هو  
أن المدينة ، بفضل وضع الشارع في بادىء الأمر ، يجوز أن تستغنى عن هذا  
الدواء . لكن اذا كان الشارع قد تلقى عن غيره دفء الدولة فيمكنه عند  
الحاجة أن يلجأ الى هذه الوسيلة من وسائل الاصلاح . على أن هذه الوسيلة  
لم تستعمل الى الآن على هذا النحو من الاستعمال : فانه لم يعين أقل

---

ملك الفرس . ر . هيرودوت فيما يتعلق بثورة البابليين والميديين على دارا وما  
أنزله بهم من العقوبات .

عناية في وسيلة التغريب بالمنفعة الحقّة لتجهمورية بل العامل فيها هو روح الحزبية .

وفي الحكومات الفاسدة يكون استخدام التغريب بالمنفعة الخاصة من العدل بموضع غير أنه ليس البتة من العدل المطلق .

§ ٧ - في المدينة الفاضلة تكون المسألة في غاية الصعوبة . فإن التفوق في أي أمر آخر غير الأهلية كالثروة أو النفوذ ليس موضعاً للحيرة ، لكن ما العمل في أمر التفوق في الأهلية ؟ . حق أنه لا يقال انه ينبغي أن ينفي أو يطرد المواطن الذي يمتاز بالكفاية . كذلك لا يزعم أن يرد هذا المواطن الى الطاعة لأن المطالبة بالاشتراك في السلطة تقتضي أن يكون « للمشتري » نفسه سيد . فالأمر الوحيد الذي يجب طبعا على جميع المواطنين أن يختاروه فيما يظهر هو أن يخضعوا طواعية لهذا الرجل العظيم وأن يتخذوه ملكا عليهم طوال حياته .

## الباب التاسع

نظرية الملوكية . فائدة هذا الشكل للحكومة أو أخطاره . خمسة أنواع مختلفة لملوكية التي يجب ان تكون شرعية دائما . النوع الاول لا يكاد يكون الا قيادة مدى الحياة . الثاني ملوكية بعض الشعوب المتوحشة وهو يقرب من الطغيان بسلطانه غدير المجددة . الثالث يشمل الطغيانات الاختيارية التي يرضاها الشعب الى اجل طويل او قصير . والرابع هو ملوكية ازمان البطولة وهو السيادة المطلقة في الحرب وفي القضايا من كل نوع . والخامس هو النوع الذي فيه يكون للملك ولاية السلطان جميعا ويكون على وجه التقريب كما يملك رب العائلة كل شيء فيها .

§ ١ - تفضي بنا الايضاحات السابقة الى دراسة الملوكية التي رتبناها ضمن الحكومات الصالحة . هل ينبغي أو لا ينبغي في المدينة أو الدولة حسنة التكوين أن يكون في منفعة الدولة أن يليها ملك ؟ ألا توجد حكومة أفضل من هذه الحكومة التي اذا كانت نافعة لبعض الشعوب يجوز ألا تكون نافعة لشعوب كثيرة أخرى ؟ تلك هي المسائل التي علينا بحثها . لكن لنبحث بادىء الأمر هل الملوكية بسيطة ، أو هل هي لا تنقسم الى أنواع مختلفة ؟

§ ٢ - من الميسور أن يعترف بتعددتها وبأن اختصاصاتها ليست متماثلة في جميع الدول . فالملوكية هي حكومة اسبرته هي أدخلها في باب الشرعية فيما يظهر ولكنها ليست مطلقة السيادة . فالملك يتصرف تصرفا تاما في شيئين اثنين فقط : في الشؤون العسكرية التي يديرها حينما يكون خارجا عن حدود المملكة والشؤون الدينية . فالملوكية على هذا المعنى ليست في الحق الا قيادة ثابتة أسندت اليها السلطات العليا . فليس لها البتة حق الحياة والموت الا في حالة واحدة كان يحتفظ بها القديما في التجريدات العسكرية ، واذ يستعر القتال . نأخذ ذلك عن هوميروس ،

§ ٢ - أدخلها في باب الشرعية . او بعبارة أخرى الملوكية الدستورية . ر .  
ماسيلي ب ١١ ف ١ .



فان أغا ممنون عند المداولة كان يصبر على احتمال الزرابة ، لكن حينما يتحرك الجيش للقاء العدو كانت سلطته تتمشى الى حد حق الموت ويستطيع أن يجهر :

من أجده حيثذ على مقربة من سفننا ألقى به جزاء جنبه الى الكلاب  
وغتاق الطير لأن لى الحق فى القتل .

§ ٣ - هذا النوع الأول من الملوكية ليس اذا الا قيادة مدى الحياة ،  
على أنها يمكن أن تكون تارة بالوراثة وتارة بالانتخاب .

بعد هذا أضع نوعا آخر من الملوكية وهو الذى يوجد مقررا عند  
بعض الشعوب المتوحشة . لهذه الملوكية على العموم السلطات عينها التى  
للطغيان تقريبا ولو أنها شرعية ووراثية . ان شعوبا يدفعها روح طبعى من  
العبودية وهى استعداد أبرز بروزا عند المتوحشين منه عند الاغريق وفى  
الأسويين منه عند الأوربيين ، ان هذه الشعوب تطبق نير الاستبداد بلا  
مشقة وبلا تدمير . من أجل ذلك كانت الملوكيات التى تبهظ تلك الشعوب  
حكومات طغاة ، ولو أنها كانت تقوم على قواعد متينة من القانون ومن  
الوراثة .

§ ٤ - ومن أجل ذلك أيضا كان الحرس الذى يحف بهؤلاء الملوك  
ملوكيا حقا ، لا حرسا كحرس الطغاة . انما هم المواطنون المسلحون الذين  
يقومون على أمن ملك . أما الطاغية فانه لا يأمن على سلامته الا الأجانب .  
ذلك بأن الطاعة هناك قانونية وارادية ، وأما هنا فهى طاعة قهرية . أولئك  
حرسهم من المواطنين والآخرين حرسهم ضد للمواطنين .

§ ٥ - بعد هذين النوعين من الملوكيات يجىء نوع ثالث توجد أمثله  
عند الاغريق القدماء ويسمى « أسمينسى » . وتلك أولى بها أن تكون طغيانا

- من أجده حيثذ . هذه الايات من الإلياذة ب ٢ وب ١٥ - لان لى الحق فى  
القتل . اول هذه الايات لا يوجد الآن فى قصائد هوميروس . ومعلوم أنها قد تطرق  
اليها التحريف مرات بعد عهد أرسطو . ر . ك . ب ٢ . من هذا الكتاب .  
§ ٥ - أسمينسى . يشبهه ديتشيس الهالكركاسى ملوكهم إبالدكتاتورين الرومانيين  
ر . آخر ك ٦ من كتاب الآثار الرومانية .

بالانتخاب تتميز عن ملوكية المتوحشين لا بأنها ليست شرعية بل بأنها ليست وراثية وحسب . فان الملوك فيها كانوا يتلقون سلطانهم تارة لمدة الحياة وتارة لزمان ما أو لحادث معين . وعلى هذا النحو انتخبت ميتلين فيتاكوس لأجل أن تدفع المنفيين الذين كان يرأسهم أتيمينيد وألسى الشاعر .

§ ٦ - يخبرنا ألسى فى بعض نقداة أن فيتاكوس قد رفع به الى مركز الطاغية ، ويعيب على مواطنيه « أنهم اتخذوا فيتاكوس ، عدو بلده ، طاغية لهذه المدينة التى لا تشعر بوطاة مصائبها ولا بتقل عارها والتى لم توف قاتله حقه من الثناء » . هذه الأسمينسى القديمة أو الحالية تدلى الى الطغيان بالسلطات الطغيانية التى قبلوها كما تدلى الى الملوكية بالانتخاب الحر الذى خلقها .

§ ٧ - النوع الرابع من الملوكية هو ملوكية أزمان البطولة المرضية من قبل المواطنين الوراثة بالقانون . ان مؤسسى هذه الملوكيات ذوات الأيادى على الشعوب سواء أكان ذلك بواسطة تبضيرهم بالفنون أم بقيادتهم الى النصر بأن جمعوا شملهم وفتحوا لهم مستعمرات قد عينوا ملوكا اعترافا بفضلهم وورثوا السلطان أبناءهم . هؤلاء الملوك كان لهم القيادة العليا فى الحرب وكانوا يقومون بتقريب القرايين اذ يكون حضور الكهنة غير ضرورى وزيادة على هذين الاختصاصين كانوا يحكمون نهائيا فى جميع القضايا ، اما بدون يمين واما بأن يقسموا اليمين . وكانت صيغة اليمين تنحصر فى أن يرفع الصولجان فى الهواء .

§ ٨ - فى الأزمان الغابرة كانت سلطة هؤلاء الملوك تشمل كل الشؤون السياسية فى الداخل وفى الخارج بلا استثناء ، ولكن بعد ذلك بكثير ردت هذه الملوكية فى كل مكان تقريبا الى رئاسة القرايين اما بتخلى الملوك من

---

- فيتاكوس . هو طاغية ميتلين وهو احد الحكماء السبعة فى افرىقا نحو ٦٠٠

ق . م .

§ ٧ - القيادة العليا فى الحرب . تلك هى الملوكية عند هوميروس . - برفع الصولجان فى الهواء . ترى امثلة من هذا القبيل فى اليازة هوميروس ، فى النشيدى ١٠٧

تلقاء أنفسهم واما بإقتضاء الشعوب . وحينما كانت الملوكية لاتزال تستحق هذا الاسم لم تكن تحتفظ الا بقيادة الجيوش خارج أرض الدولة .

§ ٩ - واذا فقد عرفنا أربعة أضرب للملوكية أحدها ملوكية أزمان البطولة المختارة اختيارا حرا لكنه محدود بوظائف القائد والقاضى والكاهن . والثانى ملوكية المتوحشين وهى استبدادية ووراثية بالقانون . والثالث تلك التى تسمى أسمنى وهى طغيان بالانتخاب . والرابع ملوكية اسبرته التى ليست فى الحقيقة الا قيادة وراثية أبدا فى سلالة . هذه الملوكيات الأربع متميز بعضها عن بعض على النحو الذى ذكرناه .

§ ١٠ - وهناك نوع خامس فيه يتصرف الرئيس فى كل شىء كما يتصرف فى وطن آخر الأمة بأسرها ، أى الدولة ، فى الشىء العام . هذه الملوكية لها وجوه شبه كبير بالسلطة العائلية : فكما أن سلطة الأب هى ضرب من الملوكية على العائلة كذلك الملوكية التى تتكلم عليها هنا هى ادارة عائلية مطبقة على مدينة بل على واحدة أو عدة من الأمم .



## الباب العاشر

تبع نظرية الملوكية . الخمسة الانواع يمكن ردها الى اثنين اصليين - في الملوكية المطلقة . هل الخير ان تجعل الولاية للفرد واحد او الى قوانين يسنها مواطنون مستثمرون اشراف ؟ البراهين للملوكية وعليها . الارستقراطية افضل منها بكثير : الاسباب التي ادت الى انشاء الملوكية ثم التي ادت الى خرابتها - وراثه الملوكية ليست مقبولة - القوة التي هي تحت تصرف الملوكية .

§ ١ - ليس لنا في حقيقة الأمر أن نعتبر الاشكاليين من الملوكية : الخامس الذي تكلمنا عليه آنفا وملوكية لقدمونيا . أما الآخر فانها دائرة بين هذين الطرفين وانها اما محدودة السلطات أكثر من الملوكية المطلقة واما أوسع سلطانا من ملوكية اسبرته .

§ ٢ - فنحن نقتصر حينئذ على النقطتين الآتيتين : الأولى هل هو نافع للدولة أو ضار بها أن يكون قائدها دائما أبدا سواء أكان وارثا أم منتخبا ؟ والثانية أنفع هو أم ضار بالدولة أن يكون لها سيد مطلق ؟

§ ٣ - مسألة القيادة من هذا القبيل أولى بها أن تكون موضوع قوانين منظمة من أن تكون من الدستور مادام كل الدساتير يمكن أن يقبلها على سواء . وحينئذ لست أقف البتة عند ملوكية اسبرته . أما النوع الآخر من الملوكية فانه يؤلف نوعا من الدستور على حدة . وسأعنى به على وجه خاص ، وسأستقرى كل المسائل التي يمكن أن تتفرع منه .

§ ٤ - والنقطة الأولى من هذا البحث هي أن يعرف هل الأفضل جعل الولاية فرد فاضل أو تركها الى قوانين قيمة ؟ أنصار الملوكية الذين يجدونها

---

§ ٣ - لست أقف البتة عند مملكة اسبرته . اذا لا يرى ارسطو ملوكية حقيقية الا الملوكية المطلقة . وهذا هو ايضا رأى هيز . ر . امبريوم ب ٧ ف ١٣ . ور . ماسيلي ب ١١ ف ٢٧ .

§ ٤ - قانون مصر هذا . يتحدث هيرودوت في اوتوفه ب ٨٤ وديودور الصقلي ( ك ١ ) عن تلك القوانين المصرية الخاصة بالطب .

مصدر خير سيدعون بلا اى شك أن القانون ، بما أنه لا ينص البتة الابطريقة عامة ، لا يستطيع أن يقدر كل الأحوال العارضة ، وأن من الحرف أن يراد اخضاع علم أيا كان تحت سلطان حرف ميت مثل قانون مصر هذا الذى لا يسمح للأطباء أن يبدعوا علاجهم الا بعد اليوم الرابع من المرض ويضعهم تحت المسؤولية اذا هم طيبوا قبل ذلك الميعاد . واذا يكون من البديهي أن الحرف والقانون لا يمكن أبدا لهذه الأسباب نفسها أن ينظما حكومة طيبة . لكن ندبا هذه الضورة للنصوص العامة هى ضرورية لجميع أولئك الذين يحكمون ، وان استخدامها أنحكم حقا فى طبع خلو من الشهوات كلها منه فى طبع خاضع لها بفطرته . القانون خلو من الشهوة وكل نفس انسانية هى على ضد ذلك شهوية بالضرورة .

§ ٥ - لكن قد يقال ان الملك سيكون أقدر من القانون فى الأحوال الخاصة . وحيتذ يكون بالبداهة مقبولا أنه فى الوقت الذى يكون فيه مقننا توجد أيضا قوانين تنقطع سيادتها حيث تسكت وتكون حيث تتكلم . فى كل الأحوال حيث لا يستطيع القانون أن يحكم البتة أو لا يمكن أن يحكم حكما عادلا أفسلم الأمر الى سلطة فرد أرقى من الآخرين أم الى سلطة الأكثرية ؟ فى الواقع أن الأكثرية اليوم تحكم وتتداول وتنتخب فى الجمعيات العامة وكل مراسيمها تقع على حالات خاصة . وكل واحد من أعضائها مأخوذا على حدة ربما كان أدنى اذا عودل بالفرد الذى تكلمت عليه آنفا ، غير أن الدولة تتألف من تلك الأكثرية والمائدة التى فيها يقدم كل واحد حصة هى دائما أتم مما تكونه المائدة المنفردة لأحد الطاعمين . هذا هو الذى يجعل الجماعة ، فى أكثر الأحوال ، أعدل قضاء من فرد أيا كان .

§ ٦ - أضف الى هذا أنه كما أن كمية عظيمة هى دائما أقل قابلية للفساد كما هو الشأن فى مثل كمية من الماء فالاكثرية أعسر فسادا من الأقلية . حينما يكون الفرد خاضعا للغضب أو لآفة شهوة أخرى فهو قمن بالضرورة أن يخطئ فى الحكم . غير أنه يكون من العسر بمكان فى الحالة عينها أن تكون الاكثرية بنجمها فى حللة غضب أو أن تتخدع . ومع ذلك

فلنتخذ ليفا من الناس الاحرار لا ينحرفون عن القانون الا حيث يكون بالضرورة مخطئا . ومع أن الامر لا يكون هينا في عدد كثير من الناس فاني أستطيع أن أفرض مع ذلك أن الكثرة فيها تتألف من أناس فضلاء من حيث هم أفراد ومن حيث هم مواطنون . واذا فاني أتساءل أيكون الفرد الواحد أشد نزاهة أم هذه الكثرة هي النزينة ؟ أو بالأولى أليس الرجحان في جانب الكثرة بالبداهة ؟ لكن قد يقال ان الاكثرية يمكن أن تثور في حين أن الفرد لا يستطيع ذلك . وحينئذ ينسب أننا قدرنا لجميع أعضاء الكثرة من الفضيلة ما لذلك الفرد الوحيد .

§ ٧ - واذا سميت أرستقراطية اذا حكومة عدة مواطنين فضلاء وملوكية حكومة انفراد فالأرستقراطية على التحقيق تكون أفضل للدول من الملوكية سواء أكانت سلطتها مع ذلك مطلقة أم لم تكن بشرط أن تتألف من أفراد كلهم فضلاء . واذا كان أجدادنا قد خضعوا للملوك فذلك ربما كان لأنه كان من النادر جدا وقتئذ وجود رجال أعلى وعلى الخصوص في دول صغيرة كدول ذلك الزمان ، أو أنهم لم يجعلوا عليهم ملوكا الا لمحض الاعتراف بالجميل اعترافا يشهد لا بآثنا . حينما شملت الدولة عدة مواطنين متساوين في الأهلية الممتازة لم تكن لتطاق الملوكية بعد زما طويلا ، فبحث عن شكل حكومة يمكن أن يكون السلطان فيها مشتركا وأنشئت الجمهورية .

§ ٨ - وقد أفضى الفساد الى تبذيرات عامة وخلق على الراجح ، بسبب التقدير الخاص الذي يسبغ على المال ، أوليغرشيات انقلبت بادية الأمر طغيانات كما انقلبت الطغيانات سراعا ديماغوجيات . وان حرص الحاكمين المخزي المؤدى بلا انقطاع الى تقص عددهم قد قسوى الجماعات اللاتى استطاعت بعد قليل أن تقلب الاضطهاد رأسا على عقب وأن تضع يدها على الولاية لنفسها . ثم بعد ذلك كاد نمو الدول لا يسمح باتخاذ شكل آخر للحكومة سوى الديمقراطية .



§ ٩ - غير أننا نسأل أولئك الذين يشيدون بفضل الملكية أى حظ يريدون أن يجعلوه لأولاد الملوك ؟ أليكون أن هؤلاء يجب أن يملكوا هم أيضا بالمصادفة ؟ وفى الحق إذا كانوا كما قد رأى الناس فى كثير منهم فإن هذه الوراثة ستكون جد مشؤمة . لكن قد يقال ان الملك يكون صاحب انقول فى ألا ينقل السلطان الى ذريته . أما الثقة هنا فهى عسيرة جدا ، والوضع مؤذن بالانزلاق ، وهذه النزاهة تقتضى بطولة فوق طوق القلب الانسانى .

§ ١٠ - تتسائل أيضا هل الملك الذى يزعم أن يسود ينبغى له لتصرف السلطة أن يكون تحت تصرفه قوة مسلحة قادرة على اكراه العاصين على الطاعة ؟ أو كيف يستطيع أن يثبت سلطانه ؟ فحتى مع افتراض أنه يقوم بالولاية وفقا للقوانين وألا يستبدل بها تحكمه اشخصى فهل يكون من اللازم أيضا أن يتصرف فى قوة ما لحماية القوانين أنفسها ؟ الحق أنه فى أمر الملك القانونى الى هذا الحد ، المسألة سرعان ما يمكن حلها : يجب حقا أن يكون له قوة مسلحة . وهذه القوة المسلحة ينبغى أن تقدر تقديرا على وجه يجعله أقوى من كل فرد على حدة أو من عدد ما من المواطنين مجتمعين ، وعلى وجه يجعله دائما أضعف من المجموع . وعلى هذا انتسبب كان أجدادنا يرتبون الحراس الذين يرضونهم حينما يضعون الدولة فى يدي رئيس كانوا يسمونه أسمينت أو فى يدي طاغية . وعلى هذه القاعدة ، حينما طلب دينيس حراسا نصح مرقوس فى جمعية الأمة بأن يؤتى اياهم .

---

§ ٩ - لأولاد الملوك . حاول كثير من المؤلفين ان يثبتوا ان ارسطو كان نصير الحكومة الفرد وهذا المعنى يناقض تماما جميع نظرياته ، غير ان هؤلاء المؤلفين كان يجب عليهم على الاقل ان يضيفوا الى ذلك انه لم يكن نصيرا للوراثة فى حكومتها الفرد . فالواقع انه يتعذر ان يوجد نص مضاد لمبدأ الوراثة أبين من هذا النص . ر . ك ٨ ب ٨ ف ٢٣ . وقد نستشهد الامبراطور جوليان فى خطابه لتيستيروس بهذا المعنى الذى يقول انه استخرجه من « المؤلفات السياسية لارسطو » وهذا الشاهد الذى ذكره يشمل كل . . . . .

القرة التاسعة - . . . . . شاملا آخر فى ب ١١ ف ٢ . ذكره جوليان

## الباب الحادى عشر

تبع نظرية الملوكية المطلقة ، سيادة القانون ، مع أن القانون ينص دائما بوجه عام  
فانه خير من السلطة التحكيمية للفرد ، الاتباع الذين يجب أن يختص بهم الملك ليستطيع  
أن يصرف السلطان : البقض العام للملوكية المطلقة . الاستثناء الذى يقرر فى حق  
العبرى . ختام نظرية الملوكية .

§ ١ - الموضوع يحدونه الآن الى الملوكية التى فيها الملك يعمل على حسب  
مشيئته ، وسندرسه هنا . أكرر أنه لا واحدة من الملوكيات المقول عليها انها  
شرعية تكون نوعا خاصا من الحكومة مادام يمكن فى كل مكان انشاء قيادة  
ثابتة فى الديمقراطية كما فى الارستقراطية على سواء . فى غالب الأمر  
الادارة الحربية مسلمة الى فرد واحد . وفى افيديم وفى أوبنت ولاية  
من هذا اقليل حيث سلطات الرئيس الأعلى هى مع ذلك أقل بسطة .

§ ٢ - أما ماسمى الملوكية المطلقة أى التى يحكمها رجل واحد على  
حسب مشيئته على وجه السيادة فان كثيرا من الناس يرتأون أن طبيعة الاشياء  
نفسها ترفض هذا السلطان لفرد واحد على المواطنين أجمعين مادامت الدولة  
ليست الا جمعية من أفراد متساوين وأنه يجب بين موجودات متساوية أن  
تكون الاختصاصات والحقوق متماثلة بالضرورة . واذا كان مضرا ماديا أن  
تعطى أغذية متساوية وثياب متساوية لأشخاص مختلفى البنية والقامة فأنشبه ليس

§ ١ - نوعا خاصا من الحكومة . يستشهد ديج وفلمر وآخرون من الملوكيين الانجليز  
الى هذه الفقرة ليرفضوا كل ملوكية معتدلة وليؤدوا الملوكية المطلقة . وقد استشهد  
الامبراطور جوليان أيضا بهذه الفقرة . - افيديم ر . ك ٢ به ٤ ف ١٢ وفيما مسيوس  
يجىء ك ٨ ب ١ ف ٦ - أو بنت . مدينة من لقريدا .

§ ٢ - الملوكية المطلقة . يستشهد أيضا جوليان بهذه الفقرة ويقرها وفى هذا قد  
فنى الامبراطور فى الفيلسوف فانه حين كان يفسر أرسطو كان سييدا مطلقا للامبراطورية  
الرومانية ( ر . جوليان ج ١ ص ٣٦٠ ) . ر . ب ١٠ ف ٩ وما سيلي فى هذا .  
الباب ف ٤ .

بأقل من ذلك تأثيرا في الحقوق السياسية . وبالعكس عدم المساواة بين المتساوين ليس أقل من ذلك سفها .

§ ٣ - اذا يكون من العدل أن يتساوى أنصبياء كل واحد من الامرة والطاعة ، على التداول ، لان هذا هو الذى يؤتیه انقانون والقانون انما هو الدستور . وحيث يُلزم تفضيل سيادة القانون على سيادة أحد المواطنين ، وعلى هيئة القاعدة عينها اذا كان يجب جعل الولاية لعدة من المواطنين ينبغي ألا يتخذوا الا حراسا للقانون وخداما ، لانه اذا كان وجود الولايات شيئا لا مناص منه فيكون من الظلم اليين أن يؤتى رجل واحد ولاية عليا دون أولئك الذين يتساوون .

§ ٤ - وعلى رغم ما قيل فى ذلك فانه حيث يكون القانون عاجزا فان فردا واحدا لن يكون أبدا أقدر منه : ان قانونا عرف أن يبصر الحكم يمكن أن يفوض الى حسن ذوقهم وعدالتهم الحكم فى كل الحالات التى يسكت عنها وتنظيمها . بل أكثر من هذا انه يخولهم حق اصلاح أخطائه متى دلت التجربة على وجه الصلاح الممكن . على هذا اذا حينما تطلب السيادة للقانون فانما يطلب أن يسود العقل مع القوانين ، ولان تطلب سيادة ملك فانما تطلب سيادة الانسان والبهيمة لان جواذب الغريزة وشهوات القلب تفسد الناس حتى أحاسنهم متى كان لهم السلطان . أما القانون فانما هو العقل مجرد عن عمایة الشهوات .

§ ٥ - وان المثل الذى استعير آنفا من العلوم ليس منتجيا فيما يظهر . فان من الخطر فى الطب اتباع قواعد مكتوبة والخير فى أن يثق المرء بالأطباء المجربين . وان طبيبا لن تقضى به الصداقة الى أن يعطى وصفة غير معقولة ، وغاية ما فى الأمر أن يتجه نظره الى جزاء الشفاء . وفى السياسة الامر على العكس فان الرشوة والمحسوبية تؤتى فى العادى الغالب أثرها المشؤم . انما يرجع الطبيب الى القواعد المكتوبة حينما يفترض أنه يترك نفسه يستدرج من جانب الاغداء ليضر بحياة المريض .

§ ٤ - سيادة القانون : يستشهد جوليان أيضا بهذه الفقرة ( ج ١ ص ٣٦٠ )



§ ٦ - أكثر من ذلك ، يدعو الطبيب المريض لتطحيه أطباء آخرين ، واللاعب الرياضى يظهر قوته بحضرة اللاعبين الآخرين وكلاهما يرى أنه يسىء الحكم اذا كان يحكم فى قضيته الخاصة لان كليهما ليس فى أمره الخاص منزها . واذا فبالبدئية حينما لايراد الا العدل ينبغى اتخاذ حسد وسط ، وهذا الحد الوسط انما هو القانون . ومع ذلك فان من القوانين ماهى مؤسسة على الاخلاق والعادات وتكون أقوى وأهم من انقوانين المكتوبة . فاذا استطيع أن يوجد فى ارادة ملك ضمانه أكثر مما يؤتى القانون المكتوب فمن المحقق أنها أقل مما يوجد فى تلك القوانين التى تؤتيها العادات والاخلاق القوة كلها .

§ ٧ - لكن رجلا واحدا لا يمكن أن يرى كل شىء بعينه . بل ينبغى أن يكل سلطانه الى كثيرين أدنى منه ، ومن ثم أليس أن تقرير هذا التوزيع من بداعة الاصل خير من أن يترك الى ارادة فرد واحد ؟ وفوق ذلك فان الاعتراض الذى أوردناه فيما سبق يظل دائما قائما : واذا كان الرجل الفاضل يستأهل الولاية بسبب تفوقه ، فان رجلين فاضلين يستأهلانها أكثر منه ، وتلك كلمة الشاعر :

يجرؤ الرفيقان حينما يسيران معا

وهى أيضا صلاة أغا ممتون اذ كان يسأل السماء :

أن يكون له عشرة مستشارين حكماء مثل مستور

لكن سيقال ان بعض الدول فيها الى الآن ولايات واجب أن تحكم نهائيا كما يفعل القاضى فى الحالات التى لم ينص عليها فى القانون . وهذا

---

§ ٧ - الاعتراض الذى أوردناه . ر . فيما سبق المناقشة فى حقوق الاكثريه  
ب ٦ ف ٤

- يجرؤ الرفيقان . ( الايادى النشيد ١٠ - ٢٢٤ ) .

- له عشرة مستشارين . ( الايادى النشيد الثانى - ٤٧٢ ) .

- حين يكون به نص . النتيجة التى استنتجها افلاطون من هذه النظريات ايمانها  
مى على خلاف ذلك اذ يرى أن القانون أحط منزلة من المشاريع المستتير ( ر . السياسى  
ض ٤٣٥ من ترجمة كوزان ) ور . ما سبق ب ٦ ف ١٣

دليل على أنه لا يعتقد أن اتفاق هو السيد والقاضي الاكمل مع أنه معترف  
بسلطانه التام حين يكون به نص .

§ ٨ - لكن ذلك انما هو بالضبط بسبب أنه لما كان القانون لا يستطيع أن  
يحوى الا بعض أشياء ويترك بعضا بالضرورة يرتاب في فضله ويتساءل اليس  
الافضل ، اذ تستوى الاهلية ، أن يستبدل بسلطانه سلطان فرد ، لان  
التنصيب في التشريع على موضوعات تقتضى تدبرا خاصا هو شيء محال  
تطعا . من أجل ذلك لا نزاع في أنه ينبغي في هذه الموضوعات أن يتجه الى  
الرجل ، انما ينزع فقط في أنه ينبغي تفضيل فرد واحد على كثرة . لان  
كل واحد من الولاة بمفرده يستطيع بهداية اتفاق الذي علمه أن يحكم  
بغاية العدل .

§ ٩ - ولكنه قد يظهر سخيفا تقرير أن رجلا واحدا ليس له لتكوين  
حكمه الا عينان وأذان وليس له ليفعل الا رجلان ويدان يستطيع أن يحسن  
الفعل أكثر من مجمع أفراد لهم أعضاء أكثر عددا بكثير . في الحال الراهنة  
الملوك أنفسهم مضطرون الى أن يضاعفوا أعينهم وآذانهم وأيديهم وأرجلهم  
بأن يقتسموا السلطان مع أحباب السلطان ومع أصدقائهم الشخصيين . اذا  
كان هؤلاء العاملون ليسوا أصدقاء للملك فانهم لن يعملوا على حسب  
مقاصده . أما اذا كانوا أصدقاء فانهم يعملون لمنفعته ولمنفعة سلطانه . واذا  
فالصدقة تقتضى ضرورة مشابهة ومساواة ، واذا كان الملك يقبل أن أصدقاه  
ينبغي أن يشركوه في سلطانه فهو يقبل في الوقت عينه أن السلطان يجب أن  
يكون متساوية أقداره بين متساوين .

تلك على التقريب هي الاعتراضات الموجهة ضد الملوكية .

§ ١٠ - بعضها صحيح تماما والبعض الآخر ربما كان أقل صحة . ان  
سلطان السيد هو موجود في الطبع كالمלוكية أو أي سلطان سياسي عادل  
ونافع . الا الطغيان فانه ليس في الطبع . وكل الاشكال الفاسدة للحكومة هي  
على السواء ضد للقوانين الطبيعية . وان ما قلناه يجب أن يثبت أنه بين الافراد  
المتساوين والمتشابهين ليس السلطان المطلق لفرد واحد نافعا ولا عادلا ،  
سواء أكان هذا الرجل مع ذلك كاتفاقون الحي عند عدم كل قانون بل حتى

مع وجود القوانين أم كان يتأمر على رعايا فضلاء مثله أو أراذل مثله أم كان أرقى تماما بمؤهلاته . ولا استثنى الا حالة واحدة وانى لقائلها ولو انى قد أشبرت اليها .

§ ١١ - فلنعين بادىء الامر ماذا تعنى بالقياس الى شعب هذه التسميات: ملوكية وأرستقراطية وجمهورية . ان شعبا ملوكيا هو هذا الذى يستطيع بالطبع أن يحتل تسلط عائلة موصوفة بجميع الفضائل العليا التى يقتضيها انتسلط السياسى . وان شعبا أرستقراطيا هو هذا الذى ، مع أنه له الصفات الضرورية بل دستورالسياسى الذى يناسب رجالا أحرارا ، يمكن بالطبع أن يحتل سلطان رؤساء تدعو أهليتهم الى الحكم . وان شعبا جمهوريا هو هذا الذى فيه بالطبع كل الناس أهل حرب يعرفون أن يطيعوا وأن يأمرؤا على السواء فى ظل قانون يكفل للطبقة الفقيرة نصيبها من السلطان .

§ ١٢ - حيثئذ حينما تكون سلالة بشامها بل فرد واحد من جبل تتجلى

§ ١٢ - وانى اكرر . ر ب ٨ ، ف ١ ، ٧ . وينبغى ان يراجع منتسكيو (روح القوانين ك ١١ ب ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١) فيما يختص بهذه المناقشة : فانه يزعم ان القدماء لم يكن لهم اية فكرة عن حكومة الفرد . فى حين ان مناقشة ارسطو تثبت نقىض ذلك فيما يظهر . الا اذا كان منتسكيو يعنى بكلامه حكومة الفرد الدستورية التى يعرضها فى الابواب السابقة . وانه يزيد على هذا ان ارسطو كان فيما يظهر متحيرا فى معالجتهم لحكومة الفرد . وفى رأى أن تحديد الاربعة الانواع الاولى لحكومة الفرد لا يبين فيه على الفيلسوف الاغريقى أدنى أثر للحيرة والتردد . وان ما يقوله منتسكيو بعد ذلك يمهّد للظن بانه ربما لم يكن قرأ ارسطو قراءة كافية . فانه يعيب عليه أنه ميز فى حكومة الفرد بسين خمسة انواع بأشياء عرضية لا بواسطة شكل الدستور . وحسبك أن تقرأ النص اليونانى لتعلم أن هذا التعيب ليس من الحق فى شيء ، وأن ارسطو لمسا عنى بتحديد اختصاصات السلطة فى الانواع المختلفة لحكومات الفرد وعنى بتبيين كونها مؤسسة على القانون أو غير مؤسسة قد ركز ترتيبه على فصول جوهريّة لا على فروق عرضية . واخيرا يجيب منتسكيو على ارسطو انه وضع فى صف حكومات الفرد امبراطورية الفرس ومملكة لقدمونيا من حيث ان احدهما دولة مستبدة والاخرى جمهورية . ويظهر لى انه قد انخدع ايضا هاهنا . ففى اللسان السائر يمكن جعل اسبرطة جمهورية ولكن فى لغة العلم ليس من جمهوريّة حيث تكون السلطة العليا فى الدولة وراثية . أما حكومة الفرد فى ايران فان ارسطو لم يتكلم عليها البتة ها هنا ، فقد أخطأ منتسكيو فى أنه أراد ارسطو على أن يفعل مثله فيميز تمييزا نوعيا بين شيئين لا يختلفان الا بالاكثّر وبالاقل . ( ر . ما سبق ب ٥ فى ٦ ) .

كذلك يجب أن يقرأ أيضا رسالة لابوسى . لعجبية : الاستعباد الاختيارى التى طبعت على اثر تواليف مونتيني .



فيه فضيلة تكون من السمو بحيث تفوق فضيلة مجموع المواطنين بأسرهم فيكون اذا من العدل أن هذا النصر ينبغي أن يرقى الى الملوكية ، الى السلطان الاعلى . واني أكرر أن هذا عادل لا باعتراف مؤسسي دساتير أرستقراطية وأوليغارشية وحسب بل ديمقراطية ، أولئك الذين أجمعوا على الاعتراف بحقوق التفوق مع اختلافهم على نوع هذا التفوق بل أيضا بالسبب الذي ذكرناه آنفا أيضا . فليس من العدل قتل مثل هذا السرى ولا اهدار حقه بالتغريب ولا اخضاعه لمستوى العامة ، فان الجزء لا ينبغي أن يطغى على الكل ، والكل ها هنا هو على التحقيق تلك الفضيلة الاعلى من كل ماعداها . لم يبق حيثئذ بعد الا تقديم الطاعة لهذا الرجل والاعتراف له بالسلطان المؤبد لا الوقت .

هنا ننتهي من دراسة الملوكية بعد أن عرضنا لانواعها المختلفة ومزاياها وأخطارها على حسب الشعوب التي تطبق عليها ودرسنا الصور التي تلبسها.

## الباب الثاني عشر

في الحكومة الفاضلة أو في الأرستقراطية .

§ ١ - من بين الدساتير الثلاثة التي اعترفنا بأنها حسنة خيرها يجب أن يكون بالضرورة هو الدستور الذي فيه خير الرؤساء . تلك هي الدولة التي فيها يلقي لحسن الحظ تفوق للفضيلة كبير سواء أكان ذلك لفرد واحد دون الجميع أم لعنصر بتمامه أم للشواد ، والتي فيها يعرف البعض أن يطيعوا كما يعرف الآخرون أن يأمرؤا لفائدة الغرض الأشرف ما يكون . وقد وضع فيما سبق أن الفضيلة الخاصة في الحكومة الفاضلة مماثلة للفضيلة السياسية . وليس أقل من ذلك وضوحا أنه بالوسائل أعيانها وبالفضائل أعيانها التي تجعل الرجل خيرا يمكن جعل دولة بتمامها كذلك سواء أكانت أرستقراطية أم ملوكية . ومن هذا ينتج أن التربية والاخلاق التي تجعل الرجل فاضلا تكاد تكون هي أعيانها التي تجعل المواطن في جمهورية أو الرئيس في ملوكية .

§ ٢ - أما وقد تقرر هذا فانا نحاول درس الجمهورية الفاضلة وطبيعتها ووسائل انشائها . حينما تراد دراستها بالعناية التي تستحقها ينبغي . . . . .

---

§ ١ - فيما سبق ، ر ، ب ، ٢ ف ، ٣ وما بعدها .

§ ٢ - ينبغي ، بديهي أن هذه الجملة لم تتم ، وسيجملها القارئ تامة في أول الكتاب الرابع مع بعض تغيير اقتضاه الوضع المقبول حتى اليوم ، وقد صححت في هذه الطبعة .

## الكتاب الرابع

### النظرية العامة للجمهورية الفاضلة

#### الباب الأول

نظرية الجمهورية الفاضلة ، البحث البدائي للحياة الفضلى . تقسيم الخيرات التي يمكن الانسان ان يستمتع بها . خيرات خارجية . خيرات النفس : سموها : السعادة هي دائما على نسبة الفضيلة . الواقع والعقل يثبتان ذلك .

§ ١ - حينما يراد درس مسألة الجمهورية الفاضلة بما تستحق من العناية ، ينبغي ابتداء تحقيق ماهو نوع المعيشة التي تستحق ايثارنا . فاذا جهل ذلك جهل أيضا ماهو نوع الحكومة الفضلى . لانه من الطبيعي ان حكومة وُضعت تكفل للمواطنين انذين ترعاهم ، في المجرى العادى للأشياء ، الاستمتاع بأكمل مايكون من السعادة التي تناسب مركزهم . وعلى ذلك تتفق بادية بدء على ماهو نوع المعيشة الفضلى لجميع الناس على العموم . ثم ننظر بعد ذلك هل هي بعينها نلسواد وللفرد أو هي مختلفة فيهما .

§ ١ - مسألة الجمهورية الفاضلة . وجهة نظر أرسطو هي وجهة نظر أفلاطون استأذه في الجمهورية وفي القوانين . وان فولوبيوس الذي كان يعرف مؤلفات أفلاطون ويستشهد بها هو من أوائل من كرروا كآرسطو ( ر . ما سبق ك ٢ ب ٣ ف ١٠ ) ان الدستور الفاضل هو الذي يشمل الاشكال الثلاثة الاصلية للحكومة الذي يجتمع على قدر مضبوط بين الملوكية والارستقراطية والديمقراطية . ر . فولوبيوس ، التتاريخ ، لعام ك ٦ ب ٨ . وأما شيشرون شديد الإعجاب بفولوبيوس وأرسطو وأفلاطون فقد استعار منهم هذا المعنى وأوضحه . ر . الجمهورية ك ١ ب ٢٩ و ٤٥ وك ٢ ب ٢٩ و ٣٤ وبعدهم جاء مكيافلى فحصل هذه النظرية في مقاله على عاشورات تيت ليف ك ١ ب ٢ . واخيرا قان هذا الجمع العلمى بين الاشكال السياسية المختلفة لا يزال هو الفرض الذي ترمى اليه الحكومة النيابية التي اصطنعها الانجليز وأشاد بذكرها منتسكيو وحاولت فرنسا تحقيقها منذ ثلاثين سنة ( ر . ما سبق ك ٣ ب ٣ ) .



§ ٢ - ولما أننا نرى أن قد أوضحنا قدر الكفاية في مؤلفاتنا الثقافية ، ما هي العيشة الفضلى ، نطبق مبدأها هاهنا .

نقطة أولى لا يجادل فيها أحد لأنها حقة تماما ، هي أن المزايا التي يمكن أن يتمتع بها الانسان منقسمة الى ثلاثة أصناف : خيرات خارجة عنه وخيرات الجسم وخيرات النفس ، والسعادة تنحصر في اجتماع هذه الخيرات كلها . لا أحد يميل الى الاعتقاد بسعادة الانسان الذي ليس به من شجاعة ولا اعتدال ولا عدالة ولا حكمة والذي يضطرب لطير ذبابة ، والذي يستسلم لشهوات الظمأ والجوع الجافية ، والذي هو مستعد لخيانة أعز أصدقائه من أجل سدس درهم ، والذي قد انحط ادراكه يكون أبله يصدق كل شيء كالصبي أو المجنون .

§ ٣ - قد يسلم بجميع هذه النقط متى عرضت على هذا النحو بلا عناء لكن في العمل لا يتفق عليها ولا على القيمة النسبية لهذه الخيرات ولا على مقياسها . يظن المرء دائما أن بحسبه مابه من فضيلة وان لم يكن به منها الا قليل . أما الثروة ، والسلطان والصيت فلا يريد المرء أبدا لهذه الخيرات حدودا مهما كانت كمية ماله منها .

لهؤلاء الذين لا يشبعون نقول انهم يستطيعون أن يعتقدوا بلا عناء وبالحوادث عينها ، أن الخيرات الخارجية بعيد منها أن تكسبنا الفضائل وتحفظها علينا بل هي على ضد ذلك انما تكسب بالفضائل وتحفظ بها ، وأن السعادة سواء أكانت في ضروب الاستمتاع أم في الفضيلة أم في هذه وتلك معا انما تعمر على الخصوص القلوب الأطهر ما تكون والعقول الأرقى ما تكون ، وأنها جعلت للناس المعتدلين في حسب هذه الخيرات ، التي قليلا ما تتوقف علينا ، أولى منها للناس الذين مع حيازتهم لهذه الخيرات الخارجية على قدر يزيد على حاجاتهم ، يبقون مع ذلك جد فقراء الى الثروات الحقيقية .

---

§ ٢ - في مؤلفاتنا الثقافية . ر . علم الاخلاق الى نيقوماخوس ك ١ به ٨

- ليس به من شجاعة ولا اعتدال . . . تلك هي الفضائل الاربع التي كثيرا ما حملها افلاطون . ر . الجمهورية ك ٤ ترجمة كوزان .

§ ٤ - بصرف النظر عن واقع الاحداث يكفي العقل وحده ليوضح هذا فضل ايضاح . ان الخيرات اخراجية لها حد ككل أداة أخرى وإن الأشياء التي يقال عليها انها نافعة هي بالضبط تلك التي لا مناص من أن وفرتها منجبة لخيرتنا ، أو أنها لاتنفعنا في شيء على التحقيق . وأما في حق خيرات النفس فالامر على الضد انما يكون نفعها ايانا بنسبة وفرتها اذا كان مع ذلك يليق أن نذكر المنفعة في أشياء هي قبل كل شيء جميلة في ذاتها . وعلى العموم بديهي أن الكمال الاعلى للأشياء التي توازن ، لمعرفة تفوق أحدها على الآخر ، هو دائما مقيس مباشرة بمدى التفاوت بين هذه الأشياء التي ندرس خواصها . وحيث أن كانت النفس ، اذ يتكلم عليها على وجه مطلق أو حتى بالإضافة اليها ، هي أنف من الثروة ومن الجسم ، فكما لها وكمالها يكون على هذا القياس . وبحسب قوانين الطبع ، كل الخيرات الخارجية ليست مرغوبا فيها الا لمنفعة النفس . وان الناس العقلاء لا ينبغي أن يتمنوها الا من أجلها ، في حين أن النفس لا ينبغي أبدا أن تكون ملحوظة من أجل هذه الخيرات .

§ ٥ - وحيث نحن نعد من الأمر المسلم به تماما ، أن السعادة هي دائما على نسبة الفضيلة والحكمة والطاعة لقوانينهما متخذين هنا شاهدا على أقوالنا الله نفسه الذي لا تتعلق سعادته العليا بالخيرات الخارجية بل هي ذاته وفي جوهر طبعه الخاص . من أجل ذلك كان الفرق بين السعادة والثروة ينحصر بالضرورة في أن الظروف الطارئة والمصادفة يمكن أن تكسبنا الخيرات الموضوعة خارج النفس في حين أن الانسان ليس عادلا ولا حكيما بمصادفة أو بسبب المصادفة . ونتيجة لهذا المبدأ مستندة الى الأدلة عينها أن

---

§ ٤ - بصرف النظر عن وقع الاحداث . النظريات المشابهة لهذه على سعادة الفضيلة في قوانين افلاطون ك ٢٠ ص ٩٢ وك ٥ ص ٢٧٠ وما بعدها في الجمهورية من ترجمة كوزان .

§ ٥ - السعادة هي دائما على نسبة الفضيلة . يتعرف المرء هاهنا مبادئ سقراط وافلاطون . - الله نفسه . ر . ايضاح هذه النظرية الخطيرة في ما بعد الطبيعة ك ٧ ب ٧

الدولة انفضى هي الدولة السعيدة والناجحة معا . ان السعادة لا يمكن أبدا أن تتبع الرذيلة ، فالدولة شأنها كشأن الفرد لا ينجح الا بشرط الفضيلة والحكمة . وفي حق الدولة الشجاعة والحكمة والفضائل تحصل على الوجه نفسه وعلى الاشكال أعيانها كما في حق الفرد الذي متى جمع بينها يسمى عادلا . وحكيما . ومعتدلا .

§ ٦ - على أنه ينبغي الوقوف بهذه المعاني الاولى عند هذا الحد ، لانه ليس من الممكن اغفالها جملة ولا التبسط في موضوعها الى حد دراستها الدرس اللائق ، مادام أنها تتعلق بمؤلف آخر . وحسبنا أن نقرر ان الغرض الاصلى للحياة ، في حق الفرد على حدة كما هو في حق الدولة على العموم ، هو بلوغ هذه الدرجة الشريفة للفضيلة وعمل كل ما تأمر به . أما الاعتراضات التي يمكن أن توجه الى هذا المبدأ فانا لا نجيب عنها في المناقشة الحالية اعتمادا على أننا ستفحصها فيما بعد اذا بقيت شكوك بعد أن نكون قد استمع اليها .

---

§ ٦ - بمؤلف آخر . يعنى الاخلاق . ر . علم الاخلاق الى فيثوماخوس ك . ا ب ٧ فيما بعد . لا يجد المرء في سياسة ارسطو هذه المناقشة التي يتكلم عليها هنا والتي هو مع ذلك لا يشير اليها الا على جهة الشرط .



## الباب الثانى

هل عناصر سعادة الدولة هى بعينها عناصرها فى الفرد ؟ فى مزايىا التسلط ومجلوراته  
امثلة مختلفة من بعض شعوب تطمع فيه دائما . تأييم هذا المذهب السياسى . الفسح  
لا ينبغى ان يكون غرض المدينة .

§ ١ - بقى علينا أن نبحت هل السعادة تتألف من عناصر متماثلة أو  
متغايرة فى حق الفرد وفى حق الدولة . لكن من البين أن كل امرئ يوافق  
على أن هذه العناصر متماثلة : فاذا وضعت هناة المرء فى الثروة فلا محيص  
من التصريح بأن الدولة سعيدة تماما حين تكون غنية ، فاذا قدر فى حق  
الفرد أن السلطة الطغيانية هى الغرض الاسمى فكذلك تكون الدولة سعيدة  
بمقدار سعة سلطانها : واذا قدر فى حق الفرد أن الهناة هى فى الفضيلة  
فالدولة الاشد حكمة تكون كذلك أسعد .

§ ٢ - هاهنا نقطتان تستحقان التفاتنا : أولا الحياة السياسية ، هل مشاركة  
الفرد فى شؤون الدولة أفضل أو هل الافضل هو أن يعيش فى كل مكان  
كأجنبى حر من كل تكليف عام ؟ وثانيا أى دستور ، أى مذهب سياسى يجب  
أن يعتنق على وجه التفضيل . هل هو المذهب الذى يقبل فى ادارة الشؤون  
جميع المواطنين بلا استثناء أو هل هو ذلك الذى مع بعض استثناءات يؤثر  
الأكثرية بتلك الادارة ؟ هذه المسألة الاخيرة تهم العلم والمنظريه السياسية  
الذين لا تهمهما الموافقات الفردية . ولما أن الاعتبارات التى من هذا القبيل  
هى التى تشغلنا هاهنا فانا ندع جانبا المسألة الثانية لنقبل على الأولى التى تكون  
الموضوع الخاص لهذا الجزء من كتابنا .

§ ٣ - بديا الدولة الفضلى هى بالبديهية تلك التى فيها كل مواطن أيضا  
كان يستطيع ، بفضل القوانين ، أن يحسن تعاطى الفضيلة ، ويكفل لنفسه  
أكثر ما يكون من السعادة . ومن الناس من هم مع موافقتهم على أن الفضيلة

يجب أن تكون الموضوع الرئيس للحياة يتساءلون هل الحياة السياسية العاملة خير من حياة محروقة من كل التزام خارجي ومستغرقة بجمليتها في التامل وهي وحدها على رأي بعضهم ان الحياة الجديرة بالفيلسوف ، وان أشد أنصار الفضيلة اخلاصا في أيمانها هذه وفيما مضى من الزمان ، قد اعتنقوا جميعا الواحد أو الآخر من هذين المذهبين : السياسة أو الفلسفة .

§ ٤ - ليس غير مهم أن يعرف في أي الجانبين يكون الحق ، لان كل امرئ اذا كان عاقلا ، وكل جمعية تحكمها سلامة الذوق ، كلاهما يتجه بالضرورة الى الغرض الذي يظهر له أنه الاحسن . ان التسلط على ما يحيط بنا هو في نظر بعض الناس ظلم صارخ اذا كانت السلطة منفذة على وجه الاستبداد ، وعندما تكون السلطة قانونية فاذا انقطع عن أن يكون ظلما فذلك لكي يصير عقبة في السعادة الشخصية لهذا الذي يقوم به . وفي رأي مقابل تمام المقابلة وله أيضا أنصاره يدعى أن الحياة العملية والسياسية هي وحدها المناسبة للانسان ، وأن الفضيلة في كل صورها ، لا تتعلق بالافراد أكثر من تعلقها بأولئك الذي يصرفون الشؤون العامة للجمعية .

§ ٥ - أنصار هذا الرأي الذين هم خصوم الرأي الآخر يصرون فيؤيدون أنه لا سعادة ممكنة للدولة الا بالتسلط والاستبداد . وفي الواقع في بعض الممالك الدستور عينه والقوانين موجهة بتمامها الى فتح الشعوب المجاورة . من أجل ذلك في وسط هذا الارتباك العام الذي يلابس في كل مكان تقريبا المواد التشريعية ، اذا كان للقوانين غرض أوحد فانه دائما التسلط . وعلى هذا ففي لقدمونيا وفي كريت مذهب التربية العامة وأكثر القوانين لانوجه الا الى الحرب . وكل الشعوب التي هي في مكة من أن ترضى طمعها تضع القيمة الحربية في أسمى مكان . ويمكن الاستشهاد بالفرس والسيثيين والتراقيين والسلتيين .

§ ٥ - في لقدمونيا . ر . مامري ٢ ب ٦ ف ٢٣ - السيتيين . يروي ايوبقراط ان العادة عند السارمات ان الفتيات لم يكن يتزوجن قبل ان يكون قد حاربن بجانب آبائهن فقتلت كل واحدة منهن ثلاثة من الاعداء . كتاب الامواه والاهوية والاصقاع طبعة ليتري ليترف ج ٢ ص ٦٧ . السلتيين . سبق ان وضعهم ارستو في صف الامم الاشد ميلا للحروب . ر . ما سبق ٢ ب ٦ ف ٦

§ ٦ - وفي الغالب من الامر انقوانين أنفسها تشجع هذه الفضيحة . ففي قرطاجنة مثلا يباهى المرء بأن يضع في اصابعه من الحلقات عديد ما شاهده من الوقائع . فيما مضى كان القانون في مقدونيا يعاقب الجندي الذي لم يكن قتل عدوا بأن يضع في عنقه رسنا . وعند السيتيين تدور انكاس في بعض الموائد الرسمية دون أن يستطيع أن يمسه ذلك الذي لم يقتل شخصا في الحرب ، وأخيرا الايبيريون وهم عنصر حربي يغرسون على قبر المحارب عددا من أوتاد الحديد بقدر من قتل من الاعداء . ويمكن أيضا أن نذكر عند بعض الشعوب كثيرا من عادات أخرى من هذا القبيل قررتها القوانين أو أقرتها العادات والاخلاق .

§ ٧ - حسب المرء بعض لحظات من التدبر ليجد غريبا أن رجل دواة يستطيع أبدا أن يضم فتح شعوب مجاورة والاستيلاء عليها سواء أرضيت بذلك أم لم ترض احتمال النير . كيف ينبغي للرجل السياسي والمقنن أن يشتغلا بغاية ليست مشروعة ؟ انما هو قلب لجميع القوانين أن يبحث عن السلطان بجميع الوسائل لا وسائل العدل فقط بل وسائل الظلم ، لأن الظفر عينه يمكن ألا يكون عادلا .

§ ٨ - ليس في تطبيق العلوم الاخرى سوى السياسة شيء من هذا القبيل . فالطبيب والملاح لا يفكران في اقناع أو اكراه ، لا من الاول على المرضى الذين يطيبهم ولا من الثاني على السياح الذين يقودهم . لكن قد يقال انه قد تختلط على العموم السلطة السياسية بالسلطة الاستبدادية للسيد ، وما يجده المرء في حق نفسه غير عادل ولا طيب لا يخجل أن ينبغي تطبيقه على سواء . يطالب المرء علنا لنفسه بالعدل وينسأه تملما في حق الاغيار .

٩ - كل استبداد فهو غير مشروع الا حين يكون السيد والمسود هما ماهما بمقتضى القانون الطبيعي ، واذا كان هذا المبدأ حقا فلا ينبغي للمرء أن ينبغي السيادة الا على خلق قدر عليهم الطبع نير سيد لا على جميع الناس من

---

٦- الايبيريون هم لاسبانيون الذين لهم شهرة فائقة في الشجاعة حتي عهد الرومان



غير تمييز . كما انه حين يأدب المرء مأدبة أو يقرب قربانا لا يعتمد لصيد  
اناس بل لصيد حيوانات يمكن صيدها لهذه الغاية ، أى حيوانات وحشية  
صالحة للاكل . ومن المحقق ان دولة ، متى وجدت وسائل عزلها عن كل  
دولة أخرى ، تستطيع أن تكون سعيدة بذاتها بالشرط الوحيد أن تحسن  
ادارتها وأن تكون لها قوانين صالحة . فى هذه الدولة لن يكون الدستور فى  
الحق موجهها الى الحرب ولا الى الفتح ، فتلك مقاصد لا يستطيع أحد حتى  
اقتراضها .

١٠٤ - وحيث أن هذه المنشآت الحرية ، مهما كانت جميلة ،  
ينبغي ألا تكون أبدا هى الغرض الاسمى للدولة بل وسائل لبلوغه ليس غير .  
والمقنن الحق لا يفكر الا فى أن يؤتى المدينة كلها والافراد المختلفين الذين  
يكونونها وجميع الاعضاء الآخرين للجمعية من الفضيلة أو من السعادة  
قسطهم الممكن اذ يعدل على حسب الاحوال مذهب قوانينه ومقتضياتها ، واذا  
كان للدولة جيران عنى التشريع بتقدير العلاقات التى يناسب أن تكون بينها  
وبينهم والواجبات التى ينبغى القيام بها نحوهم . وهذا الموضوع سيبحث فيما  
بعد بالناية اللائقة حينما نعين ماهو الغرض الذى ينبغى أن تتجه اليه الحكومة  
الفاضلة .

### الباب الثالث

بحث الرايين المتقابلين اللذين يوصى احدهما بالحياة السياسية والاخر يهدرها .  
الفاعلية هي الغاية الحققة للحياة سواء بالتقياس الى الافراد كز بالتقياس الى الدولة . الفاعلية  
الحقة هي فاعلية التفكير الذى يهدف للافعال الخالرجية .

١٩ - فلما ان الاجماع واقع على ان الغرض الذى ينبغى تحقيقه على الوجه الاصلى فى الحياة انما هو الفضيلة ، ولكنه ليس واقعا على مايجب ان تستخدم له الحياة . فلنبحث الرايين المتناقضين . ها هنا يؤثم اقيام بكل الوظائف السياسية ويؤيد ان حياة الرجل انحر حقا والتى هي من التفضيل بمكان على تختلف تماما عن حياة رجل الدولة ، وهناك الامر على ضد ذلك توضع الحياة السياسية فوق كل حياة أخرى لان هذا الذى لا يعمل لا يمكن أن يأتى بعمل فاضل وأن السعادة والاعمال الفاضلة شيان يتماثلان . هذان الرايان كلاهما حق بالجزء باطل بالجزء . فلأن يفضل أن يحيا المرء حياة انسان حر على حياة سيد لعبيد فهذا حق . فإن استخدام عبد من حيث هو عبد ليس من الشرف بمكان ، وان أوامر السيد فى تفاصيل عيشة كل يوم ليست من الجميل فى شيء .

٢٠ - لكن من الخطأ الظن بأن كل سلطة هي ضرورة سلطة سيد . ان السلطة على الرجال الاحرار والسلطة على العبيد لاختلافان اختلافاً اقل من اختلاف طبع الرجل الحر وطبع العبد ، وهذا ما قد وضحناه فى بدء هذا المؤلف . غير أن من الخطأ البعيد تفضيل عدم العمل على العمل . ذلك بأن السعادة لاتكون الا فى الفاعلية . وان الناس العذول والعقلاء اهم من أعمالهم أغراض كثيرة العدد بقدر ما هي شريفة .

٢١ - بالصدور من هذه المبادئ ذواتها يمكن أن يقال : ان سلطة مطلقة هي أكبر الخيرات مادام أنها تسمح بتكثير الافعال الجميلة بقدر مايراد . وحينئذ متى استطاع المرء أن يستولى على السلطة فلا ينبغى أن يدعها

الى أيدي آخرين . بل ينبغي عند الحاجة انتزاعها منهم . أما رابطة الابن والاب والاصدقاء بعضهم ببعض فتلك ينبغي أن تقوى ويصحى بها : ينبغي بكل ثمن حيازة الخير الاسمي وهاهنا الخير الاسمي انما هو النجاح .

§ ٤ - قد يكون هذا الاعتراض حقا ، على الاكثر ، اذا كان الاغتصاب والعنف يمكن أن يؤتيا الخير الاسمي . لكن لما أنه ليس ممكنا انية أن يؤتياه أيدي آخرين والفرض باطل من أساسه . للقيام بعظائم الامور ينبغي للمرء أن يتغلب على أمثاله بمقدار ما يتغلب الرجل على المرأة وانوائد على الاولاد والسيد على العبد ، وهذا الذي يكون قد انتهك حرمة قوانين الفضيلة لا يستطيع أبدا أن يأتي من انخير بمقدار ما قد أتى من انشر بادی الامر . بين مخلوقات من نوع واحد لا عدانة ولا عدل الا في التكافؤ ، انما هو الذي ينشئ المشابهة والمساواة . وان اللا مساواة بين المتساوين وانتفريق بين الأمثال هما من الأحداث التي ضد الطبع ، ولا شيء مما هو ضد الطبع يمكن أن يكون خيرا . لكن اذا اتفق أن انسانا راقيا بأهليته ، وبالحصائص القوية التي تحمله على الخير . بلا انقطاع فانما هذا هو الذي يليق اتخاذه مرشدا ويكون من العدل أن يطاع . ومع ذلك فالفضيلة وحدها لا تكفى بل تلزم أيضا المقدرة على أعمالها .

§ ٥ - فاذا كان هذا المبدأ حقا واذا كانت السعادة تنحصر في احسان العمل فلتكن الفاعلية للدولة بجملتها كما هي للأفراد في خصوصهم الشغل الرئيسي للحياة . لا يعنى بذلك القول بأن الحياة الفاعلة ، كما يظن على العموم يجب ضرورة أن تقع على الناس الاغيار . وان الافكار النشيطة هي التي لا تقصد الا الى نتائج ايجابية للعمل نفسه . بل الأفكار الفاعلة هي بالأولى التدبرات والتأملات الشخصية الصرفة والتي لا موضوع لها الا درس أنفسها ، وغرضها احسان العمل ، بل ان هذه الارادة تكاد تكون فعلا . ان

---

§ ٥ - معنى الفاعلية . قد استشهد الامبراطور يليا قوس ايضا بهذه الفقرة الحكيمة لارسطو ويصرح هو ايضا مثله بميله الى الحياة العقلية . و ٣٠ ب ١٠ و ٣٠ و ٣٠ وما بعدها ومن علم الاخلاق الى نيقوماخوس ك ١٠ ب ٧ .



معنى التفاعلية ينطبق تماماً على الفكرة المنظمة التي ترتب الأفعال الخارجية وتصرفها .

§ ٦ - العزلة ، حتى لو كانت اختيارية ، مع جميع شروط المعيشة التي تجرّها وراءها لا تفرض اذا بالضرورة على الدولة أن تكون لا فاعلة . فكل جزء من الأجزاء التي تكون المدينة يجب أن يكون عملاً لمجرد العلاقات التي هي بالضرورة بينها على الدوام . يمكن أن يقال مثل ذلك على كل فرد وحده أيا كان . لأنه الا يكن ذلك فالله والعالم بأسره لا يوجدان مادام أن فعلهما لا شيء فيه من الخارجي بل هو باق مركز فيهما .

على ذلك فالغرض الاسمي للحياة هو بالضرورة للإنسان على انفراد كما هو للناس مجتمعين وللدولة على العموم .

## الباب الرابع .

المقدار الحق للدولة الفاضلة - الحدود التي لا ينبغي تجاوزها قلة وكثرة - يلزم  
دون تعيين عدد محدد للمواطنين ، ان يكون هذا العدد بحيث يكفي حاجة العيشة العامة والا  
يأون من الكثرة بحيث لا يمكن المواظين ان يتخلصوا من الترافقة - خطر كثرة السكان

---

§ ١ - بعد التمهيدات التي ذكرناها آنفا ، والاعتبارات التي بسطناها  
في أشكال الحكومات نبغ ما بقي علينا أن نقونه بأن نعين ما هي المبادئ  
الضرورية والأساسية لحكومة على غاية ما يمتنى . ولما أن هذه الدولة  
الفاضلة لا يمكن أن توجد بدون الأركان الضرورية لكمالها نفسه فلا  
بأس بأن نتخذها كلها ، على وجه افترض ، كما يشتهى أن تكون بشرط ألا  
يذهب البتة الى المحال ، مثال ذلك عدد المواطنين وسعة أرض الوطن .

§ ٢ - اذا كان العامل على انعموم ، الحائك وبنى السفن أو أى صانع  
آخر ، ينبغي أن يملك ، قبل أن يبدأ عمله ، المادة الاولى التي تهم صلاحيتها  
التمهيدية كثيرا في أثناء التنفيذ ، فينبغي كذلك أن يؤتى رجل الدولة والمقنن  
مادة خاصة مجهزة كما ينبغي لأعمالها . العناصر الأولى التي يقتضيها علم  
السياسة انما هي الناس بالعدد والكيوف الطبيعية التي ينبغي أن تكون لهم  
والأرض بمساحتها وخواصها التي ينبغي أن تكون لها .

§ ٣ - يظن العامة أن دولة لتكون سعيدة ينبغي أن تكون فسيحة

---

§ ١ - والاعتبارات التي بسطناها . مأمرك ٣٥ وما بعدها . - حكومة على غاية ما يمتنى  
لم يقصد ارسطو هنا الى وضع النموذج ، لحياى لجمهورية فاضلة كما حاول افلاطون . فانه قد  
اخذ نفسه بان يظل قريبا جدا من الحقيقة الواقعية واستعار منها ما استعار والا يعرض في  
سائر مؤلفه الاخيرة من بين الاوضاع ، لسياسية التي يتحدث عنها باعتبارها احداثا واقعية .

§ ٢ - فسيحة الارزاء ، تكلم منتسكيو ايضا على امتداد الدولة الخاص بطبيعتها وشكلها  
- روح القوانين ك ١٦٨ وما بعده . وقد ناقش روسو هذا الموضوع بعينه ( عقد . لاجتماع  
ك ٩٠ - ٩١ ) ايوقراط . هذه . لشهادة القديمة هي وشهادة افلاطون في نفيدرم كل ماتركه  
لنا الاقدمون على . ييوقراط .

الأرجاء : وإذا كان هذا المبدأ صحيحا فإن الذين ينادون به يجهلون حقا  
فى أى تنحصر سعة الدولة أو ضيقها، لأنهم يحكمون فى ذلك عدد سكانها  
ليس غير . ومع ذلك يلزم أن ينظر الى العدد أقل من أن ينظر الى القوة .  
لكل دولة مهمة تقوم بها ، وان أكبر دولة هى التى تستطيع على خير وجه  
أن تقوم بمهمتها . حيثئذ يمكننى أن أقول ان ايونقراط ، لا من حيث هو  
رجل بل من حيث هو طبيب أكبر من رجل آخر أطول منه قامه .

§ ٤ - حتى مع التسليم بأنه يجب الالتفات الى العدد لاينبغى أيضا  
الميلس فى العناصر التى تؤلفه . لو أن كل دولة تشغل بالضرورة تقریبا  
لقيفا من العبيد ومن النازلين ومن الأجانب لاينبغى فى الواقع أن يحسب  
الا أعضاء المدينة أنفسهم ، أولئك الذين هم مؤلفوها الأصليون . انما  
كثرة عدد هؤلاء هى الدلالة الصادقة على عظم الدولة . ان المدينة التى  
تخرج عددا كثيرا من الصناع وقليل من المحاربين لاتكون أبدا دولة  
عظيمة ، لأنه يلزم التميز بين دولة عظيمة ودولة كثيرة السكان .

§ ٥ - والأحداث شاهدة لايات أن من العسير ، بل ربما كان من  
المحال ، أن يحسن تنظيم مدينة سكانها أكبر عددا مما ينبغى ، وليسبت  
واحدة من تلك التى يشاد بذكر قوانينها تشتمل ، كما هو مشاهد ، على أكثر  
مما ينبغى من السكان . والدليل العقلى يجرى هنا لتعزيز المشاهدة . ان  
القانون هو تقرير نظام ما . والقوانين الصالحة تنتج بالضرورة النظام الحسن .

---

§ ٥ - أكبر عددا مما ينبغى . ذلك رأى عام عند القدامى ، ان دولة مكتظة بالسكان  
لا يمكن احسان ادارتها . والنتيجة منطقية للغاية ، متى صدر المرء عن المبادئ السياسية  
الجارية فى كل المدائن الاغريقية على التقريب ، حيث يقوم المواطنون بمباشرة الاعمال العامة  
وليس الا منهج الحكومة النيابية هو الذى يحل نظرية دولة عظيمة أحسنت ادارتها . واليونان  
لم يعرفوا هذا المنهج قطعا . ر . ل . ٧ ب ٢ ف ٢ . يزداد على هذا ان بعثرة اغريقيا مدنا مستقلة  
ذوات سيادة بعثرة كانت مع ذلك مثابة للنشاط الفكرى هى التى كانت تقوم كل نمسو  
سياسى . ولقد كانت روما المدينة الوحيدة العليا سيدة العالم القائمة بتنظيم آخر حسد فى  
السياسة للافكار اليونانية ، غير ان روما قد شفت من هذا الداء بأن ارتفعت به الى أعلى  
درجة يمكن ان تنال فانها قد استوعبت الدنيا استيعابا .



غير أن النظام ليس ممكناً في جمع أكبر ما يلزم • أقدرة الألهية التي تشمل العالم بآثره هي وحدها انقادرة على اقرار النظام فيه •

٦ § - الجميل ينتج عادة من توافق العدد والسبعة ، والكمان للدونة يكون بالضرورة بان يجمع في رقعة كافية عدد مناسب لها من المواطنين • لكن مساحة ادولة خاضعه لحدود معينة ككل شيء آخر ، كالحيوانات والنباتات والآلات • كل شيء لأجل أن تكون له الخواص التي هي له لا ينبغي أن يكون أكبر مما ينبغي ولا أصغر مما ينبغي ، لأنه حينئذ اما أن يكون فقد تماماً طبعه الخاص واما أن يكون قد فسد . وان سفينة قدر لن تكون سفينة لا هي ولا سفينة قدر غلوتين . فانها بامتدادات ما تكون غير نافعة قطعاً اما بسبب ضيقها واما بسبب سعتها .

٧ § - والأمر كذلك في شأن المدينة فان كانت أصغر مما ينبغي لا يمكنها أن تقوم بحاجتها ، وهذا هو مع ذلك ركن أساسي لها وان كانت أكبر مما ينبغي فهي تقوم بها لا من حيث هي مدينة بل من حيث هي أمة ، ويكاد لا يكون لها بعد حكومة ممكنة • بين هذه الكثرة المفرطة أي قائد يستطيع أن يسمع صوته . وأي استتور يصلح فيها لأن يكون منادياً عاماً ؟ المدينة اذا تكون ضرورة في الوقت عينه الذي فيه يمكن للكتلة المجتمعة سياسياً أن تقوم بمرافق عيشتها . وفيما وراء هذا الحد لا تزال في مكنة من العيشة على درج أعظم ، ولكنني أكرر أن هذا النمو له حدود . والحوادث أنفسها تعلمنا بلا

---

٧ § - لامن حيث هي مدينة بل من حيث هي أمة • طريقة التقابل بين الكلمتين هنا تبين قدر الكفاية المعنى ، الذي تدلان عليه في لغة ارسطو • فالأمة اجتماع عظيم من الناس • لفيف ليس له نظام سياسي ولا ترتيب • وللمدينة على ضد ذلك هي اجتماع أي الدولة الخاضعة لقوانين منتظمة • ر • هذا الفرق ايضا على صورة بين من ذلك في ٢ ب ١ ف ٥ - أي استتور مؤذن هذا المعنى الذي يبين لنا اليوم من ، لشعوز بموضع مصدره الاعتقادات السياسية للأقربين • كان من اللازم بحكم الضرورة ان جميع المواطنين في الدولة ، جميع الرجال والاحرار والمتمتعين بالحقوق السياسية ويستطيعون ان يجتمعوا في الميدان العام ويستمعوا للخطباء ويقرروا الأوامر العالية • واليوم ثلاثة ملايين من الناس على مسطح مقداره خمسة وعشرون ألف فرسخ مربع يستطيعون ان يباشروا امور سياستهم على اتم ما يكون من النظام • فلا حاجة بهم الى مناد ، و صاوخ أو بعبارة ادق يقوم لهم التلغراف مقام المتأدي فلان مهمته في بعض الاحايين يسمح على مسافة مائتين او ثلاثمائة فرسخ •

عناء ما يجب أن تكون عليه . فى المدينة الأحداث اسياسية على نوعين سلطة  
وطاعة . فالحاكم يأمر ويقضى • لأجل الحكم فى قضايا المنازعات ، وتوزيع  
الوظائف على حسب الأهلية ينبغى أن يعرف المواطنون بعضهم بعضا ويقدر  
بعضهم قدر بعض • وحيثما لا توجد هذه القيود فالانتخابات والأحكام  
القضائية سيئة بالضرورة . وفى وجهتى النظر هاتين كل حكم يتخذ عفوا  
وبلا تدبر سيىء العاقبة ولا يمكن بالبدئية ألا يكون كذلك فى جبل لا يحصى  
عددا •

§ ٨ - من وجهة أخرى يكون سهلا جدا على المستوطنين وعلى الاجانب  
أن يقتصبوا الحق المدنى ويجوز غشهم بلا عناء دون أن يلحظ فى الجمعية  
الكثيرة العدد . حينئذ يمكن القول بأن التناسب الحق للهيئة السياسية انما  
هو بالبدئية أكبر عدد ممكن من المواطنين الذين هم أهل لسد حاجات  
معيشتهم لكن لا يكونون مع ذلك من كثرة العدد بحيث يتخلصون من مراقبة  
سهلة . تلك هى مبادئنا فى عظم الدولة .

## الباب الخامس

موطن الدولة الفاضلة . الشروط الحربية التي يجب ان يستوفوها . ينبغي ان يكون للدولة قاعدة بحرية . الوسائل الناجعة للاستفادة من مجازرة البحر . اخطاسات قصر الاهتمام على تجارة بحرية : الاحتياطات التي يجب على الشارح ان يتخذها لتكون العلاقات البحرية خلوا من الاضرار بنظام المدينة .

§ ١ - المبدأ - التي حددناها انفا لنظم اندولة يمكن الى حد ما ان تطبق على الموطن . وخيره بلا معارض هو ذلك الذي تحقق صفاته اكثر ما يكون لاستقلال اندولة . انما هو على انتحقيق الموطن الذي يتبع جميع أنواع الحاصلات . توافر كل شيء وعدم الحاجة الى أي كان ، هذا هو الاستقلال الحق . ان سعة الأرض وخصبها ينبغي أن يكونا بحيث يستطيع جميع المواطنين فيها أن يعيشوا في دعة الرجال الأحرار القنع . وسنقحس فيما بعد قيمة هذا المبدأ بتحقيق أدق حينما نعالج على العموم الملكية والسير واستخدام الثروة ، وتلك مسائل مختلف عليها لأن الناس واقعون في الغالب من أمرهم في الافراط . هنا الشح الأشح وهناك الترف الأترف .

§ ٢ - شكل المواطن ليس موضع حيرة ما ، فان المجربين في الحرب ، الذين ينبغي أخذ رأيهم أيضا ، يقتضون أن يكون صعب المدخل على العدو وسهل المخرج على المواطنين . لنصف الى هذا أن الموطن كعدد سكانه يجب أن يكون سهل المراقبة ، وان أرضا سهلة المراقبة لن تكون أقل سهولة في الدفاع عنها . أما موقع المدينة ، اذا أمكن تعيينه بالاختيار ، فينبغي أن يكون على السواء صالحا من جهة البر ومن جهة البحر . والشرط الوحيد الحتم انما هو أن جميع النقط يمكن أن يعاون بعضها بعضا ، وأن يكون نقل القول والأخشاب وسائر الحاصلات أيا كانت أمرا ميسورا .

§ ٣ - انها لمسألة كبرى أن يعرف هل مجازرة البحر مفيدة لحسين نظام الدولة أو مضرة به . ان الاختلاط بالأجانب الذين يربوا في ظل



قوانين مخلقة مضر بحسن انظام ، وان السكان الذين يؤلفهم نفيث أشجار  
انغادين الراتحين في البحر هم على التحقيق كثير ولكنهم مستعصون على كل  
تنظيم سياسي .

§ ٤ - وعدا هذه المحذورات فلا شك في أنه من جهة أمن الدولة  
ويسرها الضرورين الأفضل أن يكون للدولة وموطنها موقع بحري . انها  
تثبت لهجوم عدائي متى أمكنها أن تتلقى أمدادا من حلفائها بواسطة البر  
والبحر معا . واذا لم يمكن الايقاع بالهاجمين من الجهتين في آن واحد  
فيمحق أن يوقع بهم أشد من احدى الجهتين حينما يمكن اختلالهما  
جميعا .

§ ٥ - والبحر يسمح أيضا بسد حاجات المدينة أي استيراد مالا تنتجه  
البلد واصدار الحاصلات التي تزيد فيها . غير أن المدينة في تجارتها ينبغي  
ألا تفكر الا في نفسها ولا تفكر أبدا في الشعوب الأخر . فان انسوق  
التجزية للأمم عامة لا تقوم الا على الشره ، والدولة التي تجد في غير ذلك  
عنصر ثروتها لا ينبغي أبدا أن تعاطي مثل هذا السحت . غير أن في بعض  
الدول الخليج ، الميناء المحفور بالطبيعة ، عجيب الوضع بالقياس الى المدينة  
التي دون أن تكون بعيدة جدا هي مع ذلك مفصولة عنه وتشرف عليه  
بقلاعها وحصونها . وبفضل هذا الوضع تستفيد المدينة من هذه المواصلات  
كلها اذا كانت نافعة لها ، فاذا اتفق أن تكون خطرة فمجرد نص تشريعي  
يمكن أن يؤمنها كل خطر بأن تعين على طريقة خاصة المواطنين الذين يباح  
لهم هذا الاتصال مع الأجانب أو يحظر عليهم .

§ ٦ - أما القوى البحرية فلا يشك امرؤ في أن الدولة يجب الى  
حدا أن تكون قوية في البحر . ليس ذلك بالنظر الى حاجاتها الداخلية  
فحسب بل فيما يتعلق بجيرانها الذين يجب عليها أن تساعدهم أو أن تخيفهم  
في البر والبحر على حسب الأحوال . ينبغي أن يكون نمو القوى البحرية  
للدولة مناسبا لنوع عيشة المدينة لأنها ان كانت حربية طامعة لزمها بالضرورة  
أن تكون بحريتها مناسبة لمشروعاتها .

§ ٧ - ليس للدولة على العموم حاجة بالكثرة العظيمة من أولئك الذين يعملون في البحر ، فلا ينبغي أبدا أن يكونوا من أعضاء المدينة . انى لأقصد المحاربين الذين يركبون الأساطيل والذين يأمرؤن فيها ويديرؤنها فهؤلاء هم مواطنون أحرار ، واتهم بعض جنود البر . وحينما يكثر عدد القاطنين في الريف والزراع يكثر بالضرورة عدد البحارة . والأدلة على ذلك ما تجده في بعض الدول : مثلا حكومة هرقله فمع أن المدينة بموازنتها بكثير غيرها صغيرة جدا فانها تجهز من السفن عددا كثيرا .

لن أذهب بعيدا بهذه الاعتبارات فيما يتعلق بموطن الدولة وثغورها ومدنها وعلاقاتها بالبحر وقواها البحرية .

## الباب السادس

في الكيوف الطبيعية التي يجب ان تكون للدولاطين في الجمهورية الفسافسة .  
الاخلاق المختلفة للشعوب تبعاً للمناخ الذي يقطنونه ، تغاير نظمهم السياسية - الديمور  
التي لا شك فيه للعنصر الاغريقي ، ينبغي ان يكون للشعب الذكاء والشجاعة معاً .  
المركز الذي يشغله الإقليم في الحياة الانسانية .

§ ١ - قد عينا فيما سبق الحدود العددية للهيئة السياسية ، فلننظر ها  
هنا ما هي تلك الكيوف الطبيعية المشترطة في الأعضاء الذين يؤلفونها .  
يستطيع المرء ان يتخذ فكرة من هذا بأن يلقي النظر الى أشهر مدائن  
الاغريق ، والى الأمم المختلفة التي تنقسم الأرض . الشعوب التي تقطن  
الأقطار الباردة حتى في أوربا هم على العموم ملوهم الشجاعة لكنهم على  
التحقيق منحطون في الذكاء وفي الصناعة ، من أجل ذلك هم يحتفظون  
بحريتهم لكنهم من الجهة السياسية غير قابلين للنظام ولم يستطيعوا أن يفتحوا  
الأقطار المجاورة . وفي آسيا الأمر على ضد ذلك شعوبها أشد ذكاء وقابلية  
للفنون ، لكن يعوزهم القلب ويقون تحت نير استعباد مؤبد . أما العنصر  
الاغريقي الذي هو بحكم الوضع الجغرافي وسط فانه يجمع بين كيوف  
الفريقين . فيه الذكاء والشجاعة معاً . انه يعرف أن يحتفظ باستقلاله وفي

§ ١ - الأمم المختلفة التي تنقسم الأرض . ان ابيقراط كما هو معلوم من اوائل مسر  
لاحظوا تأثير المناخات هنا في الخلق وانظمة الأمم . كتابه الامواء والاهوية ولاصقاع من ترجمة  
ليترى ج ٢ ص ٥٣ . وقد ذهب ابيقراط الى ابعد من ذلك فقد اوضح كيف ان للقوانين اثرا  
في اخلاق الشعوب وعزا التكاسل العام للاتسويين الى الملوكتات والحكومات المستبدة التي  
كانت ترهقهم . ولاقلاطون بعض النظريات في هذا الموضوع الخطير . آخر ك ه من القوانين  
وقد كان يجمل بمنسكيو في مؤلفه (ك ١٥٩ و ١٦٠ و ٢٧) الذي خصص مكانا رحيبا لنظرية  
المناخات الا يغفل ذكر المؤلفين القدماء الذين عالجوا هذا الموضوع من قبله .

وفي عصرنا هذا قد خلقت نظرية لسلالات نظرية المناخات فعدلتها ولم تقضي عنها ،



الوقت نفسه يعرف أن يؤلف حكومات حسنة جدا ، وهو جدير ، إذا اجتمع في دولة واحدة ، بأن يفتح العالم .

§ ٢ - بين الشعوب المختلفة في قلب اغريقيا فروق أشبه بالفروق التي نبت عليها آتفا . فها هنا كيف طيعى هو الذى يتغلب وهناك كيف تتعادل كلها في مزاج سعيد . يمكن أن يقال ، دون أن يخشى الخطأ ، ان شعبا ينبغي أن يجمع بين الذكاء والشجاعة حتى يستطيع المقنن أن يقوده بسهولة الى الفضيلة . بعض الكتاب السياسيين يقتضون من المقاتلة عطفاً على من يعرفونهم وقسوة على من لا يعرفونهم ، وان القلب هو الذى يتيح في أنفسنا العطف والقلب هو بالضبط تلك الخاصة للنفس التي تجعلنا نحب .

§ ٣ - ويمكن تدليلاً على ذلك أن يقال ان انقلب متى ظن أنه مستهان به يشتد ضغنه على الأصدقاء أكثر منه على المجهولين . يخاطب أرشيلوك قلبه حينما أراد أن يشكو من أصدقائه فيقول :

« يا قلبى أليس صديقاً هو الذى أهانك » .

وعند الناس جميعاً الرغبة في الحرية والرغبة في التسلط تصدران عن هذا المبدأ ، انقلب متكبر ولا يعرف البتة أن يخضع . غير أن المؤلفين الذين ذكرتهم آتفا يخطئون اذ يقتضون أن يكون المرء قاسياً على الأجانب لا ينبغي أن يكون المرء على أى كان . والنفوس الكبيرة لا تكون صعبة المراس الا في حق الاجرام . بل أكرر أنها يزيد غضبها على أصدقاء حينما تلقى اهانة من قبلهم .

§ ٤ - هذا الغضب معقول جداً لأن هنا زيادة على الضرر الذى يمكن أن يلحق بالمرء فإنه يظن أنه قد فقد أيضاً رعاية كان له الحق في الاعتماد عليها .

---

§ ٢ - بعض الكتاب السياسيين . هو افلاطون الذى يقصد ارسطو هنا . الجمهورية

ك ٢

§ ٣ - أرشيلوك . من «باريس» شاعر ثناء ومجون كان يعيش في القرن الثامن قبل

الميلاد .

§ ٤ - افكار الشعاع . هذان البستان هما من مقطوعات أوريبيد التي ليست بين ايدينا .

ومن هنا جاءت أفكار الشاعر هذه :

بين الأخوة الجلاذ أشد ما يكون قوة

وفي موطن آخر :

من أقرط في حبه أقرط في بغضه

ونحن اذ نعين في حق المواطنين ماذا ينبغي أن يكون عددهم وكيوفهم الطبيعية ، واذ نعين سعة الوطن وشروطه فانما نجرى في ذلك على التقريب الا أنه لا ينبغي أن يطلب ، في مجرد الاعتبارات النظرية ، من الضبط ما يكون في المشاهدات التي تقدمها لنا الحواس .

## الباب السابع

في العناصر الضرورية لوجود المدينة . انها ستة انواع . المواد القلالية ، الفنون ،  
الاسلحة ، المالية ، الكهنوت ، وأخيراً إدارة المصالح العامة وإصدار الاحكام . بغير هذه العناصر  
لا يمكن أن توجد المدينة ولا أن تكون مستقلة .

---

§ ١ - كما أن في المركبات الأخرى التي تخلقها الطبيعة ليس البتة تماثل بين جميع عناصر الجسم التام ولو أنها أساسية في وجوده ، كذلك يمكن بالبداية إلا يعد بين أعضاء المدينة كل العناصر التي هي مع ذلك بحاجة ملحة إليها ، وهو مبدأ يطبق على السواء على كل اجتماع لا يتألف إلا من عناصر من نوع واحد بعينه . ينبغي ضرورة أن يكون للمجتمعين نقطة وحدة مشتركة سواء أكانت أنصباؤهم مع ذلك متساوية أم غير متساوية ، مثال ذلك الأغذية أو ملكية الأرض أو أى شيء آخر مشابه .

§ ٢ - شيئان يمكن أن يجعل أحدهما من أجل الآخر ، هذا وسيلة وذلك غاية دون أن يكون بينهما شيء مشترك أكثر من الفعل يقع من أحدهما فيقبله الآخر . تلك هي هي في عمل ، أيا كان علاقة الأداء بالعامل . فالبيت ليس له حقاً شيء يمكن أن يكون مشتركاً بينه وبين البناء ؛ ومع ذلك فن البناء ليس له موضوع آخر إلا البيت . كذلك المدينة بها على التحقيق حاجة للملكية ، غير أن الملكية ليست البتة جزءاً أصلياً للمدينة ولو أن الملكية تحتوى موجودات حية على أنها عناصر لها . المدينة ليست إلا اجتماع أناس متساوين يبحثون بالاشتراك عن عيشة سعيدة هنيئة .

---

§ ٢ - اناس متساوين . لقد اشاد ارسطو في مؤلفه كله بعبء المساواة هذا لجميع اعضاء الدولة . ففسر ان يفهم ، تلقاء هذه العبارات الصريحة ، ان يتهم بتأييد الطغيان . وكتابا ف : ٣ ب ٨ ف او المقلمة التي بسطها فيها هذه المسألة بسطاً عجيبة متعوبة هنيئة . و٣ ب ٣ ف ٩ وب ٦ ف ١٤ وفي التمييز بين الحكومات ب ٤ ف ٧ .



§ ٣ - لكن بما أن السعادة هي الخير الأعلى ، وبما أنها تنحصر في ممارسة الفضيلة وتطبيقها التام ، وأن افضيلة في النظام الطبيعي للأشياء ، موزعة لا على سواء بين الناس ، لأن حظ بعضهم منها قليل جدا وبعضهم مجردون منها تماما ، يكون من البديهي هنا لزوم البحث في ينبوع الفروق والانقسامات بين الحكومات . فكل شعب اذ يطلب السعادة والفضيلة بطرق مختلفة يرتب أيضا حياته ودولته على القواعد التي ليست أقل اختلافا .

فلنتظر اذن كم من العناصر لامندوحة عنه لوجود المدينة ، لأن المدينة تنحصر بالضرورة في أولئك الذين نعرف لهم بهذه الشيم .

§ ٤ - لنجد الأشياء اعيانها حتى نثير المسألة : فبديا المواد الغذائية ثم الفنون وما يتعلق بها من الأشياء التي لاغنى عنها للحياة التي بها حاجة الى كثير من الأدوات . ثم الاسلحة التي لاغنى للاجتماع عنها لأجل تأييد اسلطة العامة في داخله ضد العصاة ولأجل دفع الأعداء من الخارج الذين يمكن أن يهاجموه ، ورابعا سعة ما من اثروات سواء للحاجات الداخلية أو لأجل الحروب . وخامسا وكان بوسعى أن أضع هذا في رأس القائمة ، العبادة الالهية أو كما يسمونها الكهنوت . وأخيرا وهذا بلا جدال هو الأهم ، تقرير المرافق العامة والقضاء في الخصومات الفردية .

§ ٥ - تلك هي الأشياء التي لايسع المدينة مطلقا ، أيا كانت ، أن تستغنى عنها . ان الاجتماع الذي يؤلف المدينة ليس اجتماعا كيفما اتفق ، انما هو اجتماع أناس قادرين على القيام بجميع حاجات معيشتهم . فاذا لم يتوافر ركن من الأركان التي عدناها آنفا ، فمن ثم يكون محالا أن يقوم الاجتماع بكفاية نفسه . الدولة تقتضى حتما كل هذه الوظائف المختلفة ، فيلزم لها اذا زراع ليقوموا بغذاء المواطنين ، ويلزم لها صناع وجنود ، وأناس أغنياء وكهنة وقضاة ليقوموا بحاجاتها وبمصلحتها .

## الباب الثامن

رد العناصر السياسية في الحكومة الفاضلة الى اثنين فقط : ان المواطنين هم وحدهم أولئك الذين يحملون الاسلحة والذين لهم حق التصويت في الجمعية دون جميع الصناع ؛ وينبغي الا تكون الاموال الثابتة الالمواطنين ؛ وعن بين المواطنين ينبغي ان يكون حمل السلاح للشباب والوظائف السياسية للكهولة والكهنوت للشيخوخة .

§ ١ - بعد ان قررنا المبادئ على هذا النحو علينا أيضا ان نبحث هل جميع الوظائف ينبغي ان تكون لجميع المواطنين بلا تمييز . هاهنا ثلاثة أمور ممكنة : اما ان جميع المواطنين يكونون في ان واحد وبلا تمييز زراعا وصناعا وقضاة وأعضاء في الجمعية العمومية أو ان يكون لكل وظيفة رجال مختصون بها . أو ان تكون بعض الوظائف من اختصاص بعض المواطنين بالضرورة وتكون الوظائف الأخرى من نصيب سائر الناس . الخلط بين الوظائف لا يناسب كل دولة بلا تمييز . وقد قلنا فيما سبق انه يمكن اقتراض تواليف مختلفة . فيولى جميع المواطنين جميع الوظائف العامة كلها ولا يولونها جميعا بل تمنح بعض الوظائف بامتياز . وهذا هو الذي يرتب عدم تشابه الحكومات . ففي الديمقراطية كل الحقوق مشتركة وعلى ضد ذلك في الأوليغرشيات .

§ ٢ - ان الحكومة الفاضلة التي نبحث عنها هي على التحقيق تلك التي تحقق لكتلة الاجتماع أوسع نصيب من السعادة . وقد قلنا ان السعادة لا تنفك عن الفضيلة . واذن ففي هذه الجمهورية الفاضلة حيث تكون فضيلة المواطنين أمرا واقعا على اطلاق الكلمة يتممه لا اضافيا الى مذهب معين يحرص المواطنون على الامتناع من كل مهنة آلية ، وعن كل مضاربة مفرطة الربح ، ومن الأعمال الخسيسة والمضادة للفضيلة . كذلك هم لا يزاولون الزراعة ، فانه ينبغي ان يكون للمرء من الفراغ لاكتساب الفضيلة والاشتغال بالشئ العام .

٣ - يبقى أيضا طبقة الجنود ، والطبقة التي تتداول في شؤون الدولة وتحكم في القضايا ، هذان العنصران يشبهان أن يكونا هما اللذين يؤسسان المدينة . أفوزع نوعا الوظائف التي يختصان بها على أيد متفرقة أم يجمعان في أيد بعينها ؟ الجواب على هذه المسألة واضح أيضا . يجب أن تكون هذه الوظائف متفرقة الى حد ما ومجموعة الى حد ما . متفرقة لأنها تتعلق بأسنان مختلفة وأنه لا بد لها هنا من التبصر وهناك من القوة . مجموعة لأنه من المحال أن أناسا يدهم القوة ويستطيعون استعمالها يستسلمون الى خضوع أبدي . فالمواطنون الذين هم مسلحون على الدوام يرجع اليهم الأمر في تأييد الحكومة أو في إسقاطها .

§ ٤ - اذن فليس الا أن توكل هذه الوظائف الى أيد بعينها لكن في أحيان الحياة المختلفات وكما يعينه الطبع غيه . وما دامت القوة من حظ الشباب والتبصر من حظ الكهولة فلنوزع الاختصاصات تبعاً لهذا المبدأ الذي هو نافع كما هو عادل ، والذي يعتمد على اختلاف الأهلية نفسه .

§ ٥ - كذلك الى هاتين الطبقتين يجب أن تكون ملكية الأموال الثابتة ، لأن ايسر يجب ان يتوافر للمواطنين ، وهؤلاء هم المواطنون الأصليون . أما الصانع فليس له حقوق سياسية لا هو ولا كل طبقة أخرى غريبة عن المشاغل الشريفة للفضيلة ، وتلك نتيجة بينة لمبادئنا . السعادة لا تحل الا في الفضيلة على وجه الاختصاص . ولكي يقال على مدينة انها سعيدة يلزم ألا يحسب حساب بعض أفراد من أعضائها وكفى ، بل جميع المواطنين بلا استثناء . على هذا فالملكيات تتعلق بالمواطنين خاصة ، ويكون الزراع بالضرورة اما عبيدا واما متوحشين واما موالى .

§ ٦ - وأخيراً فمن بين عناصر المدينة تبقى هيئة الكهنة التي لها في الدولة مكان بين ، لا يمكن زارعا أو عاملاً أن يصل الى وظائف الكهنوت أبدا . بل المواطنون وحدهم هم الذين يختصون بخدمة الآلهة . فالهيئة السياسية اذن موزعة على جزئين : الأول الجند والثاني الجمعية العمومية ، لكن لما أنه من المناسب أن تقام شعائر العبادة للألوهية وأن يدبر أمر الراحة



للمواطنين الذين أضناهم الكبر وجب لهذين الأمرين معا أن يوكل الى هؤلاء أمر الكهنوت .

تلك هي اذن العناصر التي لا بد منها لوجود الدولة وهي الأركان الحقيقية للمدينة . انها من ناحية لا تستغنى عن زراع ولا صناع ولا أجراء من كل صنف . لكن من جهة أخرى ، الطبقة الحربية وطبقة القائمين بشؤون المداولات هما وحدهما اللتان تؤلفان الدولة سياسيا . وهذان القسمان العظيمان للدولة يتميز كلاهما عن الآخر فأحدهما يمتاز بالدوام والثاني بتداول الوظائف .

## الباب التاسع

قدم بعض الأنظمة السياسية ؛ وعلى الخصوص الانقسام الى طبقات والموائد العامة .  
أمثلة من مصر ومن إيطاليا : تقسيم الملكيات في الجمهورية الفاضلة . في اختيار العبيد .

§ ١ - على أنه في الفلسفة السياسية ليس البتة استكشافا معاصرا ولا حديث العهد هذا التقسيم الضروري للأفراد الى طبقات متميزة ، فيها الجند من جهة والزراع من جهة أخرى . بل هو ما زال موجودا الى اليوم في مصر وفي كريت ، ويقال انه رتب بقوانين سيزستريس في الأولى وقوانين مينوس في الثانية .

§ ٢ - كذلك نظام الموائد العامة ليس أقل قدما بل هو يصعد في كريت الى حكم مينوس وفي إيطاليا الى عهد أبعد من ذلك أيضا . ويؤكد علماء إيطاليا أنه في عهد المدعو ايطالوس الذي صار ملكا لاوتري غير الاوتريون اسمهم الى ايطالين وأن اسم إيطاليا قد أطلق على جزء من شواطئ أوروبا محصور بين خليجي سلامي ولا ميتي اللذين يبعد أحدهما عن الآخر بمسيرة نصف يوم .

§ ١ - سيزستريس . ينتج من الأبحاث الجديدة أن سيزستريس لابد أن يكون قبل المسيح بنحو ألف وثمانمائة سنة على الأقل . وارسطو يتكلم هنا اذن على نظام كان قبل زمانه بنحو ألف وخمسمائة سنة .  
- قوانين مينوس . يمكن أن يكون مينوس بعد سيزستريس بنحو ثلاثمائة سنة او اربعمائة .  
ر . فيما يلي ف٤٥هـ .

§ ٢ - علماء إيطاليا . يظن نيبهر أن ارسطو قد استخرج هذه المعلومات على إيطاليا من مؤلفات أنطيوخوس لالسرقي وهو مؤرخ كان يعيش قبله بنحو مائة سنة تقريبا . وهو الذي تكلم عليه دئيس الهاليكرناس . - نصف يوم . مائة ومستون غلوة على تقدير استرابون .  
ر . ف٦ ب١ ص ٢٤٥ اي أكثر من ستة فراسخ شيئا قليلا . وخليج سلامي لا يزال يسمى بهذا الاسم وهو شرق البرزخ في النقطة الجنوبية من إيطاليا . وخليج لاميتي الذي يسميه انطيوخوس واسترابون نافيتينيك هو خليج سامت ايفيضي على بحر نابلي في الجزء الغربي من البرزخ .  
§ ٣ - الاوتريين . لدى كانوا رجلا فيما سبق . الاوتريون كانوا يسكنون في البروتيوم وفي الجزء الجنوبي الشرقي من لقونيا .

§ ٣ - ويزيدون عليه أن ايطالوس قد صير الأوتريين الذين كانوا رحلا فيما سبق زراعا وآتاهم فيما آتاهم من انتظم نظام الموائد العامة . ولا تزال الى اليوم مقاطعات احتفظت بهذه العادة وبعض قوانين ايطالوس . وهذه العادة كانت عند الأوبيك ، سكان شواطئ تيرينيا والذين لا يزالون يلقبون لقبهم القديم الأوسونيين . وهي توجد أيضا عند الشونيين الذين يقطنون البلد المسمى سيرتيس على شواطئ الأيجيى وخليج يونيه . على أن من المعلوم أن الشونيين كانوا أيضا من أضل أوتري .

§ ٤ - فتكون الموائد العامة حينئذ ولدت في ايطاليا وتقسيم المواطنين الى طبقات جاء من مصر ، وعهد سيزستريس سابق بكثير لعهد مينوس ، على أنه ينبغي الاعتقاد بأنه في مجرى القرون لابد أن يكون الناس قد تخلوا هذه النظم وكثيرا غيرها عدة مرات ، بل مالا نهاية له من المرات . فبدى الاحتياج نفسه قد أوحى بالضرورة بوسائل سد الحاجات الأولى ، ولما تحقق ذلك نمت التحسينات والسعة على قدر هذا التطور على ما يظهر . واذا فتلك نتيجة منطقية أن ينطبق هذا القانون أيضا على الأنظمة السياسية .

§ ٥ - كل شيء في هذا الصدد قديم جدا ، ومصر شاهدة على اثباته . فلا أحد يجادل في قدمها السحيق وفي كل الأزمان كان لها قوانين ونظام سيامى . وعلينا أن نتأثر سابقينا في كل ما أحسنوه من عمل ولا نفكر في الابداع الا حيث يتركون لنا نقصا نستدركه .

§ ٦ - قلنا ان الأموال الثابتة كانت من حق أولئك الذين يحملون

---

- تيرينيا . كانوا يطلقون الاسم العام لتيرينيا على الجزء الغربى من ايطاليا .  
- الشونيين . كانوا في اغريقيا الكبرى وفي الحدود الجنوبية لاطاليا اما الشاونيون فكانوا يقطنون الشاطئ الآخر من الخليج الادرياتيكي في ايفير .

§ ٥ - قديم جدا . يزعم علم الفلك الحديث انه حقق بناء على ما فى الآثار الرسمية ان ارساد المصريين الوضعية تصعد الى ٣٢٨٥ قبل الميلاد . در . محضر جلسة المجمع العلمى لفرنسا في ٣٠ يونية سنة ١٨٣٤ - نظام سياسى . كانت اغريقيا تستقبل نزلاء من المصريين وترحب بانظمتهم فان اناخوس وفورنى وسكرويس وقلموس ودانوش جاءوا من مصر .

§ ٦ - فيما بعد . حق ان ارسطو ميتكلم فيما بعد على الموائد العامة (بـ ١٠ فـ ٨ و بـ ١١ فـ ٣) غير انه لا يقدم دلتة لاقراء هذا النظام كما يذكر هنا .



الأسلحة ويملكون الحقوق السياسية ، وأضفنا اليه عند تعيين خواص  
الموطن وسعته أن الزراع ينبغي أن يؤلفوا طبقة منفصلة عن تلك ، فتكلم  
ها هنا على تقسيم الملكيات وعدد الزراع ونوعهم . وقد سبق لنا أن رفضنا  
الاشتراك في الأراضى الذى قبله بعض المؤلفين ، لكننا قد صرحنا بأن  
انتعاطف بين المواطنين ينبغي أن يجعل الانتفاع مشتركاً لأجل أن  
يكفل لكل عيشتهم على الأقل . وإن انشاء الموائد العامة ليعتبر مفيداً تماماً  
لكل دولة حسنة النظام . وسنقول فيما بعد لماذا نحن نتخذ هذا المبدأ  
أيضاً لكنه يلزم أن تتسع تلك الموائد العامة لكل المواطنين بلا استثناء .  
ومن العسير أن الفقراء مع أنهم يقدمون النصاب المقدر بالقانون يستطيعون  
أن يقوموا بجميع الحاجات الأخرى لمن يعولون .

§ ٧ - إن نفقات العبادة الإلهية هي أيضاً عبء مشترك على المدينة .  
على هذا حيثن يجب أن يقسم الوطن الى قسمين أحدهما للعموم والآخر  
للأفراد . وكلاهما ينقسم أيضاً الى اثنين آخرين : الأول يقسم لسد  
نفقات العبادة ونفقات الموائد العامة . أما الثانى فيقسم بحيث أن كل  
مواطن يملك على الحدود وبجوار المدينة يهتم على السواء بالدفاع عن  
الموضعين .

§ ٨ - هذا التوزيع وهو عادل في ذاته يكفل مساواة المواطنين وشدة  
اتحادهم على الأعداء الذين يجاورونهم . وحيثما لا يكون هذا التوزيع  
مقبولاً فالبعض يستهين بالمناوشات التى تهدد الحدود والآخرين يخشونها  
خشية مخجلة . من أجل ذلك فى بعض الدول يستثنى القانون سكان  
الحدود فيجعلهم بمعزل عن كل مداولة فى أمر هجوم الأعداء الذى  
يلحقهم باعتبار أنهم أحرص على مصالحهم من أن يكونوا قضاة صالحين .  
تلك هي الأسباب التى توجب توزيع أرض الوطن على نحو ما قدمنا .

§ ٩ - أما فى شأن أولئك الذين ينبغي أن يزرعوها ، فإذا كان للخيار  
مكنة ، فينبغى أن يكونوا على الخصوص عبيداً وأن يعنى بالأى يكونوا

جميعا من أمة واحدة ، وعلى الخصوص ألا يكونوا أهل حرب . وبهذين الشرطين يتم صلاحهم للعمل ولا يرد بخواطهم أن يثوروا . ثم ينبغي أن يضاف الى أولئك العبيد بعض المستوحشين بوصفهم زراعا تبعاً للأرض ولهم خصائص الأرقاء أنفسهم . ففي الأراضي الخاصة يملكهم مالکها وفي الأراضي العامة هم ملك الدولة . وستقول فيما بعد كيف ينبغي أن يعامل الأرقاء ولماذا يجب دائما أن يقدم لهم فك الرقبة جزاء لأعمالهم .

---

§ ٩- فيما بعد . ر . الاقتصادى كـ ٥٥ . ويظن شيندو ان هذه الاشارة كانت تتعلق بجزء من مؤلف ارسطو لم يصل الينا . وانه في ذلك مخدوع ، لأنه هاهنا على الاقل لا محل للخفاء . وقد اعترف بذلك اورسم .

وان هذه الفكرة التى يقررها ارسطو هاهنا التى هي غاية في الانسانية وبالتى هو يكررها في «الاقتصادى» تثبت قدر الكفاية ان ارسطو لم يكن قط نصيرا أعمى للرق ، زد على هذا ان وصيته التى حفظها لناديوجين اللايرثي تشهد بان الفيلسوف كان يعمل على مقتضى هذه النظريات العامة فانه فيها يمنح الحرية عبيده جميعا ويوصى بهم خير . منفذ وصيته . ر . ديوجين اللايرثي كـ ٥٥ ص ١٦٩ . ور أيضا في السياسة كـ ٢ ف ٢ والمقدمة .

## الباب العاشر

موقع المدينة : الشروط التى ينبغى ان تطلب . ملاءمة الموقع للصحة . المياه . معازل المدينة . ينبغى ان يكون لها اسوار تساعد اهلها على الشجاعة . النظريات الباطلة فى هذا الموضوع : ارتقاء فن الحصار يقتضى ان تحسن الملائم معرفة الدفاع عن نفسها بمهارة تسوى مهارة الهجوم .

§ ١ - نحن لن نكرر لماذا ينبغى ان تكون المدينة برية وبحرية معا ، وأن تكون قدر ما أمكن على اتصال بجميع نقط أرض الوطن . فقد ذكرنا ذلك فيما مر . فأما ما يتعلق بالموضع فى ذاته فينبغى توافر أربعة أمور على الخصوص : الأول والأهم انما هو الأمر الصحيح ، وان استقبال الشرق والتعرض للرياح التى تهب من هذه الناحية هو أصح جميع الجهات ، يليه استقبال الجنوب لأنه ممتاز بأن البرد فيه أيسر احتمالا طول الشتاء .

§ ٢ - ومن جهات نظر أخرى ينبغى أن يكون على السواء مختارا بحيث يلائم المشاغل الداخلية للسكان ولصد الغارات التى يمكن أن تكون المدينة محلا لمعاناتها . يلزم فى حالة الحرب أن يتمكن أهل المدينة أن يخرجوا منها بسهولة ، وأن يكون شاقا على الأعداء دخولها وحصارها على السواء . ينبغى أن يكون للمدينة داخل أسوارها مياه وكثرة من ينباع الطبيعية ، فان لم يكن ذلك ينبغى أن تحفر صهاريج واسعة ومتعددة لحفظ مياه المطر حتى لا يعوزها الماء البتة فى حالة ما تقطع وسائل الاتصال بالخارج مدة الحرب .

§ ٣ - ولما أن الشرط الأول انما هو صحة السكان وهو يتحقق أولا بموقع المدينة ووجهتها على النحو الذى ذكرناه وثانيا باستعمال الماء الصالح للشرب ، فهذه النقطة الاخيرة تقتضى أيضا أشد الالتفات . ان كل



ما يصلح في الغالب وفي العادة لحاجات الجسم له بالضرورة تأثير في  
الصحة كبير ، كالأثر الطبيعي للرياح وللأمواه . من أجل ذلك حيثما  
لا تكون المياه الطبيعية طيبة وغزيرة على السواء يكون من الحكمة عزل  
المياه الصالحة للشرب عن تلك التي تكفى للاستعمالات العادية .

§ ٤ - أما مواطن الدفاع فإن طبيعة الموقع وفائدته تختلفان باختلاف  
الديسائير . ان مدينة عالية تناسب الاوليفرشية والملوكية . اما الديمقراطية  
فتؤثر السهل . والأرستقراطية ترفض كل هذه الاوضاع ، ويناسبها على  
الخصوص الهضاب المحصنة . أما فيما يتعلق بمواقع المساكن الخاصة  
فانظاهرة أن أشدها قبولا وأنسبها على العموم أن تكون مخططة على  
الطريقة الحديثة وفقا لمذهب ابوداموس . كان للطراز القديم ، على ضد  
ذلك ، مزية أنه آمن في حالة الحرب ، وكان الأجانب متى حصروا في  
المدينة شق عليهم أن يخرجوا منها ، ولم يكن دخولهم فيها بأقل من ذلك  
عناء .

§ ٥ - ينبغي الجمع بين هذين المذهبين ويحسن أن يحاكي ما يسميه  
زارعنا الاشكال الشطرنجية في غرس الكروم . فنخطط المدينة اذا في  
بعض الاجزاء فقط ، في بعض أحيائها لا في مساحتها كلها ، ففي ذلك  
جمع بين الرشاقة والأمن . وأخيرا فيما يتعلق بالمعاقل فإن أولئك الذين  
لا يبنون اقامتها ليحتفظوا بأقدام السكان قد خدعهم زهم قديم ، ولو أن  
الحوادث تحت أعينهم قد كذبت تلك المدائن التي كانت تصطنع هذه  
النخوة الغريبة .

§ ٦ ربما لا يكون من الاقدام ألا يدفع المحاربون أعداء مساوين لهم

§ ٤ - مذهب ابوداموس . طريقة ابوداموس كانت انه يقسم المدينة الى شوارع منظمة  
(رو٢٥ب٥ف١) - للطراز القديم على ضد ذلك . كان الطراز القديم للعمارة ينحصر في جمع  
للور بعضها على مقربة من البعض الآخر دون أي نظام . وكانوا يظنون ان هذا الوضع كان  
يسمح بدفع العدو على امون ما يكون وعلى اقوى ما يكون .

§ ٥ - الحوادث - لاشك في ان ارسطو يلمع الى حصار لقدمونيا من قبل ايفامينواس  
في السنة الرابعة الاوليمبية الثانية بعد المائة ٣٦٧ قبل الميلاد . ما سبق ك٢٥ب٦ف٧ .  
§ ٦ - الحوادث المخوفة . لما رأى ارخيداموس بن جزيلاس المنجنيق وقد جيء به من صقلية  
صاح قائلا : «لقد ذهبت هذه بشجاعة الشجعان» . ر . فلوطرخس . وان اختراع آلات الحرب  
لم يكن جد قديم مادام انه من عهدا قريقلس الذي هو أول من استعملها في حصار ساموس

فى العدد أو أكثر قليلا من وراء الأسوار . لكن قد شوه ولا يزال  
شاهد أن المغيرين يأتون فى عدد زاهر دون أن تكون النجدة التى فوق  
طاقة البشر لحفنة من الشجعان تستطيع أن تصدهم . فلأجل اتقاء الغير  
والمصائب ولأجل التفادى من هزيمة لا شك فيها تكون الوسائل الأدخل  
فى فن الحرب هى الحصون الأمان ، وعلى الخصوص اليوم اذ ارتقى أيما  
ارتقاء فن المحاصرات ونباله وآلاته المخوفة .

§ ٧ - ان الامتناع عن اقامة المعاقل على المدائن يأباه العقل كما يأبى  
اختيار بلد مفتوح أو تسوية المرابىء بالأرض . أو تحريم احاطة البيوت  
الخاصة بأسوار خشية أن يتسرب لسكانها شىء من الجبن . بل ينبغى  
الاقناع بأن اقامة المعاقل يسمح باستخدامها أو عدم استخدامها عند المشيئة ،  
أما فى المدينة المفتوحة فهذا الخيار ساقط .

§ ٨ - فإذا صحت تقديراتنا وجبت احاطة المدينة بالمعاقل بل ينبغى ،  
فوق أن تجعل منها زينة ، أن تكون جديرة بصد كل وسائل الهجوم وعلى  
الخصوص وسائل الفن الحربى الحديث . أن الهجوم لا يغفل أية وسيلة  
للنجاح فيجب على الدفاع ، من جانبه ، أن يبحث ويدبر ويخترع وسائل  
جديدة . وان أول ميزة لأمة يقظة انما هى أن يتردد الأغيار فى مهاجمتها  
لكن بما أنه ينبغى من أجل الموائد العامة تقسيم المواطنين فئات كثيرة وأن  
الأسوار أيضا يجب من مسافة الى أخرى وفى المواضع المناسبة أن يكون  
لها أبراج وحراس ، فمن البين أن تكون هذه الأبراج مخصصة بطبيعة  
الحال لاجتماعات المواطنين فى الموائد العامة .

تلك هى المبادئ التى يمكن تقريرها لموقع المدينة وفائدة الحصون .

---

فى السنة الرابعة من الاولية الرابعة والثمانين ٤٤١ قبل الميلاد ، وكان الذى أنشأها رجل  
لقدموني (رودودور لصقل ك٧) . ولكن هذا الاختراع لم يلبث ان ادخل عليه دينيس القديم  
تحسينات كثيرة (رودودور ك١٤) . وان اختراع الاسلحة النارية قد ادهش كذلك فرسان  
القرون الوسطى وقت فى شجاعتهم فلما رأوا المنافع والبنائى القديمة كرو صبيحية ارخيلاموس  
«لقد ذهبت هذه بشجاعة الشجعان» .

## الباب الحادى عشر

المعابد فى الجمهورية الفاضلة • الموائد العامة للحكام • الميادين العامة والرياضيات .  
البلدية • شرطة المدينة • حرس الحقول ينبغى أن ينظم على نحو الشرطة تقريبا •

§ ١ - الأبنية المخصصة للحفلات الدينية يجب أن تكون من الفخامة .  
على ماينبغى أن تكون ، وتصلح كذلك للموائد الرسمية لكبار الحكام .  
ولأداء جميع الشعائر التى لا يقضى بسريتها القانون أو هاتف فينا • هذا  
المحل الذى يرى من جميع مايحيط به من أحياء المدينة التى يشرف هو  
عليها ينبغى أن يكون على نحو يناسب كرامة السراة الذين يؤمنونه •

§ ٢ - وتحت الربوة التى عليها تقام البنية يكون من المناسب أن يوجد  
الميدان العام الذى اتخذ على غرار مايسمى فى تساليا « ميدان الحرية » •  
هذا الميدان لايجوز البتة أن يدنس بالبضائع ، ويحظر دخوله على الصناع  
وعلى الزراع وعلى أى فرد من أفراد هذه الطبقة الا أن يدعوهم الحاكم  
اليه دعوة صريحة • كذلك ينبغى أن يكون منظر هذا المكان مقبولا مادام أنه  
الميدان الذى فيه يقوم الرجال الكهول بالرياضات البدنية ، لأنه يجب ،حتى  
فى هذا الصدد ، فصل الأعمار المختلفة ، وفيه يشهد بعض الحكام ألعاب  
الشباب ، كما أن الكهول يوافقونه لشهود ألعاب الحكام أحيانا . فان المرء متى  
أحس أنه تحت عين الحاكم استشعر مايقضى به الحياء الحق ، وماتدعو اليه  
الحشية اللائقة بالرجل الحر • بعيدا عن هذا الميدان ومنعزلا عنه يكون المكان  
المخصص للسوق وينبغى أن يكون الوصول اليه ميسرا لأنواع النقل سواء  
من البحر أو من داخل البلاد •

§ ٣ - مادامت كتلة المواطنين منقسمة الى كهنة وحكام فمن المناسب أن  
يكون موضع الموائد العامة للكهنة الى جانب المعابد المقدسة • أما الحكام



المكلفون النظر في انعقود والحكم في القضايا الجنائية والمدنية وفي كل الأمور من هذا القليل أو الذين هم مكلفون مراقبة الأسواق وما يسمى شرطة المدينة فان محل موائدهم يجب أن يكون على مقربة من الميدان العام ومن حي مطروق ماجاور ميدان السوق حيث يكون الأخذ والعطاء يجب أن يكون على الخصوص مناسباً لذلك • أما الميدان الآخر الذي ذكرناه آنفاً فإنه يجب أن يكون دائماً محل السكنية المطلقة ، خلافاً لهذا الذي هو مخصص للأخذ والعطاء المدين لا غنية عنهما •

§ ٤ - كل ما أسلفنا آنفاً من التقاسيم المدنية يجب أن يكرر في المناطق الزراعية • هنالك الحكام الذين يدعون اما حراس الغابات واما مفتشى الريف لهم أيضاً كتاب من الحرس للمراقبة ولهم موائد عامة • كذلك يكون في الريف أيضاً معابد مقدسة موزعة فيه بعضها للآلهة والآخرى للأبطال •

قد يكون من غير النافع أن نلج في ذكر تفاصيل أدق في هذا الموضوع فتلك أمور تصورها أيسر من تنفيذها • وقد يكفى في القول بهامجرد ارادتها أما تنفيذها فلا بد فيه من موادة التوفيق • من أجل ذلك نكتفى بما عرضنا في هذا الموضوع •

## الباب الثانى عشر

الكيوف التى يجب أن تتوافر للمواطنين فى الجمهورية الفاضلة : الاركان العامة للسعادة  
تأثير الطبع والعادات والعقل : اجتماع هذه الثلاثة الاركان لتحقيق سعادة الفرد وسعادة  
المدينة : ينبغى افتراض اجتماعها فى المدينة الفاضلة .

§ ١ - لنبحث الآن ماذا يكون الدستور عينه وماهى الكيوف التى يجب  
أن تتوافر للأعضاء الذين يؤلفون المدينة لتحقيق سعادة الدولة ونظمها تحقيقا  
كاملا . السعادة على العموم لا تكتسب الا بشرطين أحدهما أن تكون الغاية التى  
يعتزمها المرء محمودا . الثانى أن يستطاع أداء الأعمال التى توصل اليها .  
فمن الممكن أن يجتمع هذان الشرطان وألا يجتمعا البتة . فتارة يكون  
الغرض محمودا ولكن الوسائل التى من شأنها أن تؤدى اليه غير مستطاعة .  
وتارة يملك المرء الوسائل الضرورية كلها للوصول اليه ويكون الغرض سيئا .  
وأخيرا يجوز أن ينخدع المرء فى الغرض وفى الوسائل معا . والشاهد على  
ذلك الطب : فتارة هو لا يعرف كما ينبغى الدواء الذى يبرىء الداء ، وتارة  
لا يملك الوسائل الضرورية للشفاء الذى يعتزمه ، فى جميع الفنون وفى  
جميع العلوم يلزم اذا أن يكون الغرض والوسائل المؤدية اليه طيبة وفعالة  
على السواء .

§ ٢ - بين أن الناس جميعا يتمنون الفضيلة والسعادة ولكنه يسير  
لبعضهم بلوغهما ممتنع على الآخرين ، وذلك من أثر الظروف أو من  
أثر الطبع . الفضيلة لا تكتسب الا بشروط معينة من اليسير أن تجتمع  
للأفراد المجدودين وهى أعسر على الأفراد الذين هم أقل منهم فى الجِد  
نصيا . وقد يضل المرء السبيل منذ الخطأ الأول حتى متى جمع بين  
الملكات المطلوبة كلها . ولما كان موضوع بحوثنا الدستور الأفضل هو  
مصدر الادارة الفاضلة للدولة ، ولما كانت هذه الادارة الفاضلة هى تلك

التي تكفل أعظم مبلغ من السعادة لجميع الأفراد ، وجب علينا بالضرورة أن نعرف في أي تنحصر السعادة .

§ ٣ - قلنا في « علم الأخلاق » ، اذا كان يسمح لنا أن نظن أن هذا المؤلف ليس خلوا من كل فائدة : ان السعادة هي تنمية الفضيلة ومزاوتها مزاولة تامة ، لا الفضيلة الاضافية بل المطلقة : وأعني بالاضافية الفضيلة المطبقة على الحاجات الضرورية للحياة ، وبالمطلقة تلك التي تنفرد بالانطباق على الجميل وعلى الطيب . ففي أمر العدل الانساني جزاء المجرم وعقابه العدل هما من أعمال فضيلة ، ولكن هذا هو أيضا عمل ضرورة أعني أنه ليس خيرا الا بأنه ضروري . ومع ذلك ربما كان الأفضل ألا تكون بالأفراد ولا بالدولة حاجة للمعاقبة . على ضد ذلك الأفعال التي لا غاية لها الا المجد والا الكمال الأدبي فهي جميلة على المعنى المطلق ، في هذين النظمين من الأعمال يرمى الأول بالبساطة الى التخلص من شر ، والثاني على الضد من ذلك يمهّد للخير وتحقيقه مباشرة .

§ ٤ - الرجل الفاضل يستطيع أن يحتمل بنبل البؤس والمرض وكثيرا من أنواع الشر وهذا غير مانع أن تنحصر السعادة في الأضداد . وقد عرفنا في « علم الأخلاق » أيضا الانسان الفاضل بأنه الانسان الذي بفضيلته لا يحسب من الخيرات الا الخيرات المطلقة ، وليس من حاجة بنا الى أن نزيد على ذلك أنه يجب عليه أيضا أن يستخدم هذه الخيرات استخداما جميلا على الاطلاق وشريفا على الاطلاق . ومن هذا عينه جاء هذا الرأي العامي أن السعادة تتعلق بالخيرات الخارجية ، فقد ينسب عزف السنتير باحسان الى الآلة عينها أكثر مما ينسب الى الفنان .

§ ٥ - من هذا الذي قلنا آنفا يتج بينا أن الشارع يجب أن يجد سلفا بعض عناصر عمله ، غير أنه يستطيع أيضا أن يهيئ هو نفسه بعض تلك العناصر .

---

§ ٤ - علم الاخلاق . علم الاخلاق الى نيقوماخوس ك ٢ ب ٣



من أجل ذلك لزمنا أن نفترض للدولة كل العناصر التي تتصرف فيها المصادفة وجدها لأننا قد سلمنا بأن المصادفة قد كانت أحيانا هي المتصرف الوحيد في الأشياء ، غير أنها ليست هي التي تحقق فضيلة الدولة ، بل إرادة الإنسان العاقلة . لا تكون الدولة فاضلة إلا حين يكون المواطنون جميعا الذين هم ولاية الحكومة فضلاء ، ومعلوم عن رأينا أن جميع المواطنين يجب أن يشتركوا في حكومة الدولة . فلنبحث اذا كيف نطبع الناس على الفضيلة . في الحق ان كان هذا ممكنا فالأفضل أن نطبعهم عليها جملة في آن واحد دون الاشتغال بالأفراد واحدا واحدا ، غير أن الفضيلة العمومية ليست الا نتيجة لفضيلة كل الأفراد .

§ ٦ - ومهما يكن من شيء فان ثلاثة أمور يمكن أن تصير الإنسان خيرا وفاضلا : الطبع والعادة والعقل . فبديا يلزم أن يجعلنا الطبع نولد من النوع الانساني لا من أى نوع آخر من الحيوانات ، ثم يلزم بعد ذلك أن يؤتينا كيوبا معينة للروح وللبدن . وفوق ذلك فان هبات الطبع ليست كافية فان الكيوف الطبيعية تعدل على حسب العادات ويمكن أن يلحقها تأثير مزدوج يفسدها أو يصلحها .

§ ٧ - الحيوانات كلها تقريبا ليست خاضعة الا لسلطان الطبع ، وقليل من أنواعها خاضع لسلطان العادات ، أما الإنسان فهو وحده الذي يجمع بين العقل والعادات والطبع . فينبغي أن تتمازج هذه الأشياء الثلاثة فيما بينها وفي الغالب أن العقل يحارب الطبع والعادات حين يعتقد أن الخير في نبد قوانينها . ذكرنا فيما سلف بأى الشروط يستطيع المواطنون أن يقدموا مادة سهلة لعمل الشارع ، والباقي يكون من عمل التربية التي تعمل بالعادات وبدروس المعلمين .

## الباب الثالث عشر

في المساواة وعدم المساواة في المدينة الفاضلة • التبعة الطبيعية للأعمار المختلفة • مشاغل السلام هي العيشة الحقة للمدينة • ينبغي أن يعرف كيف يحسن استعمال الوقت الراحة • تثقيف العقل يجب أن يكون هو الموضوع الأساسي الذي يعتز به الإنسان في الحياة والشوارع في تربية المواطنين •

§ ٦ - لما كان الاجتماع السياسي دائما مكونا من رؤساء ومرعوسين أسائل : هل السلطان والطاعة ينبغي أن يكونا على التناوب أو هما مدى الحياة بين أن مذهب التربية ينبغي أن يرجع فيه الى هذين القسمين العظيمين للمواطنين اذا كان بعض الناس يسود الأتاسى الأخر على قدر ما يختلف الآلهة والأبطال عن سائر الناس ، كما هو الاعتقاد العامي ، من حيث الجسم الذي يكفى في الحكم عليه لحظ العين ، حتى من حيث الروح على وجه أن تكون سيادة الرؤساء هي أيضا غير محل للنزاع وجليّة عند جميع الرعايا ، فليس من شك في أنه ينبغي تفضيل استدامة الطاعة عند البعض واستدامة السلطان عند الآخرين •

§ ٢ - غير أن تحقق هذا التخالف من أعسر ما يكون ، وليس الشأن هنا كما هو في حق هؤلاء الملوك في الهند الذين هم ، على قول سيلاكس ، بأيديهم السيادة الكاملة على الرعايا الذين يدينون لهم بالطاعة • بين اذا لأسباب كثيرة أن تناوب السلطان والطاعة يجب ضرورة أن يكون أمرا مشتركا بين جميع المواطنين • ان المساواة هي تعادل الاختصاصات بين أناس متشابهين ولا تستطيع الدولة أن تحيا على ضد ما تقضيه قوانين العدالة :

§ ١ - استدامة الطاعة • صرح أرسطو ها هنا بغاية الايضاح أنه معارض لاستدامة السلطان ، أي أنه معارض للطغيان • ر • ك • ٣ ب • ٨ ف • ١ والمقدمة و • ك • ١ ب • ٢ ف • ١٥

§ ٢ - سيلاكس • من كرياندر • جغرافي وبحار ، كان يعيش في أول القرن الخامس قبل الميلاد •

فان الخوارج الذين لا يخلو منهم البلد سيجدون أنصاراً على الدوام في الرغايا الساخطين ولا يستطيع أعضاء الحكومة أبداً أن يكفى عددهم لمقاومة أعداء على نحو هذه الكثرة مجتمعين .

§ ٣ - ومع ذلك فلا جدال في أنه ينبغي أن يكون هناك فرق بين الرؤساء والمرءوسين . فماذا يكون هذا الفرق وماذا يكون توزيع السلطان ؟ هاتان هما المسألتان اللتان يجب على الشارع حلها . لقد ذكرناه فيما سبق . انما الطبع ذاته هو الذي يرسم خط الحد بأن يجعل على نحو واحد طبقتي الشبان والشيوخ ، أولئك للطاعة وهؤلاء الأكفاء للحكم . ان سلطاناً يمنحه سن لا يشير الغيرة ولا يرم به أنف الزهو عند أي شخص خصوصاً متى اطمأن كل امرئ الى أنه سوف يحصل بالسنين على الامتياز عينه .

§ ٤ - على هذا فالسلطان والطاعة يجب أن يكونا معا مستمرين وعلى وجه التناوب ، وعلى هذا فالترية يجب أن تكون متشابهة ومتخالفة معا ، ما دامت الطاعة باعتراف جميع الناس هي المدرسة الحققة للحكم . فالسلطان ، كما قلنا فيما مر ، يمكن أن يكون لمنفعة من يملكه أو في منفعة الذي ينفذ فيه . ففي الحالة الأولى انما هو سلطان السيد على عبيده ، وفي الثانية انما هو السلطان على الناس الأحرار .

§ ٥ - وفوق ذلك فان الأمر يختلف بالسبب الذي أوجبها بقدر ما تختلف بالنتائج أعيانها التي تتجهها . فان كثيراً من الخدمات التي تعتبر منزلية فقط انما تكون تشريفاً للشبان الأحرار الذين يقومون بها . ان ميزة عمل أو عيه ليسا هما في العمل ذاته أقل مما هما في الأسباب التي أوجت به والغرض الذي قصد اليه منه .

لقد قررنا أن فضيلة المواطن ، حين يحكم ، مماثلة لفضيلة الرجل الكامل ، وزدنا عليه أن المواطن يجب عليه باديء بدء أن يطيع قبل أن يحكم . فنستنتج من هذا ها هنا أن على الشارع أن يطبع المواطنين على الفضيلة بأن يعلم حق العلم الغاية الأصلية للحياة الحسنى والوسائل التي تؤدي اليها .



§ ٦ - انفس تتألف من جزأين : أحدهما انذى له هو بذاته العقل ،  
والثانى الذى هو دون أن يكون له العقل أهل لأن يطيعه . وبأحدهما  
وبالآخر تتعلق الفضائل التى تجعل الانسان خيرا . متى سلم بهذا التقسيم  
كما نقررده يمكن أن يقال بلا عناء أى هذين الجزأين يشتمل على الغاية التى  
يجب السعى اليها . لأنه دائما يعمل الشيء الأقل خيرا للوصول الى شيء  
أحسن ، وهذا ليس أقل وضوحا فى نتاج افن منه فى نتاج الطبيعة . وما  
هنا الأمر الا حسن انما هو جزء النفس العاقل .

§ ٧ - جريا فى هذا البحث على مذهبن العادى فى التحليل ينقسم  
العقل الى قسمين آخرين : عقل عملى وعقل مجرد . وبالنتيجة اضروورية  
تنطبق التجزئة التى نجريها فى هذا الجزء من النفس على الأفعال التى  
تأتياها على سواء . واذا أمكن الحيار لزم تفضيل أفعال الجزء الذى هو أعلى  
بالطبع سواء فى جميع الأحوال أو فى حالة واحدة حيث يقترن جزءا  
النفس . ذلك لأنه فى جميع الأشياء يلزم دائما تفضيل ما يؤدي الى الغرض  
الأسمى .

§ ٨ - وأيا كانت الحياة فانها موزعة بين عمل وراحة ، بين حرب  
وسلام . فمن الأعمال الانسانية ما يرجع الى الضرورى ، الى النافع ، وآخر  
الى الجميع ليس غير . وعلى جهات النظر المختلفة هذه يجب أن يقع تمييز  
مشابه لذلك فى جزأى النفس وفى أفعالهما : فان الحرب لا تقع الا لقصد  
السلام ، والعمل لا يتم الا لقصد الراحة . فالمرء لا يبحث عن الضرورى  
والنافع الا لقصد الجميل . فى كل ذلك يجب على رجل الدولة أن ينظم  
قوانينه على جزأى النفس وعلى أفعالهما ، بل بالأخص على الغاية السامية  
التي يستطيعان ادراكها . وأشياء هذه التمايز تنطبق على الحرف المختلفة  
والمشاغل المتباينة للحياة العملية . يلزم أن يكون المرء مستعدا للعمل وللحرب  
على سواء ، غير أن الفراغ والسلام أثر : ينبغي أن يعرف المرء القياس  
بالضرورى والنافع ، ومع ذلك فالجميل أسمى من أحدهما ومن الآخر .

تلك هي توجيهات من الحسن أن يعطاهم المواطنون منذ طفولتهم وفي كل الوقت الذي فيه يكون خاضعين لأوامره .

§ ١٠ - ان الحكومات التي هي فيما يظهر خير حكومات الاغريق ، وكذلك الشرايع الذين أسسوها لم يرموا البتة فيما يظهر الى جعل أنظمتها موجهة الى غرض آسمى ولم يوجهوا قوانينها والتربية العامة الى مجموعة الفضائل بل مالوا ، دون التفات الى النبل ، الى الفضائل التي يظهر أنها بالواجب نافعة وأجدر لأشباع الطمع . ولقد كاد بعض المؤلفين الأقرب عهدا يؤيد هذه الآراء عينها فأعجبوا جعرا بدستور لقدمونيا ، وأشادوا بذكر واضعه الذي وجهه كله نحو الفتح والحرب .

§ ١١ - والعقل كفيلا أن يؤتم في سر هذه المبادئ ، كما أن الأحداث أعيانها التي وقعت أمام أعيننا تكفلت بآيات بطلانها . لقد شارك ثيرون وكل أولئك الذين كتبوا على حكومة لقدمونيا في الاحساس انهم يدفع الناس على العموم الى الفتح من أجل مقام النصر ، ويشبه أنهم يرفعون الى السحب الشارع العظيم لهذا الدستور لأن جمهوريته ، بفضل عدم المبالاة بالأخطار كلها ، قد استطاعت أن يكون لها سلطان شامل .

§ ١٢ - لكن الساعة وقد انهار سلطان اسبرته فالناس مجتمعون على أن لقدمونيا ليست سعيدة البتة ولا شارعها غير ملوم . أليس شاذاً مع ذلك مع الاحتفاظ بقوانين لوقرغس ، ومع استطاعتها من غير عائق أن تتبعها برضاها قد فقدت كل سعادتها ؟ ذلك بأن المرء قد ينخدع أيضا في طبيعة السلطان الذي يجب على الرجل السياسي أن يجهد في الاشادة به . ان حكم المرء أناسا أحرارا خير وأشد انطباقا على الفضيلة من حكم قوم عبيد .

§ ١٣ - زد على هذا أنه لا ينبغي حساب دولة سعيدة ولا شارع كيسا جدا متى كانا لم يفكرا الا في أعمال الفتح الخطرة . على مبادئ مثل هذه موجبة للأسف لن يفكر كل مواطن بالبداية الا في غضب السلطان المطلق في وطنه متى استطاع أن يصير سيده ، وهذا هو الذي جعل لقدمونيا

مع ذلك تسند الى الملك بوزانياس جناية لم يشفع فيها مجده كله . ان مبادئ كهذه وقوانين كالتى عملها ليست جديدة برجل دولة فانها باطلة يقدر ماهى مشئومة . لا ينبغي للشارع أن يدخل فى قلوب الناس الا احساسات طيبة للجمهور وللأفراد على السواء .

§ ١٤ - ان تكن مرانة بالحروب فيجب ألا تكون هذه البتة بقصد استعباد أم لا تستحق أبدا هذا التير المهين . بل يجب أن يكون ذلك بادية بدء لأجل اتقاء الاستعباد ، ثم لأجل ألا يكتسب السلطان الا لمنفعة المحكومين . وأخيرا لأجل ألا يحكم المرء حكم السيد الا أناسا خلقوا للطاعة عبيدا .

§ ١٥ - يجب على الشارع على وجه الخصوص أن يعمل على أن تكون قوانينه الخاصة بالحرب كسائر أنظمتها ليس لها غرض سوى السلام والراحة وهاهنا تأتى الأحداث لتضيف شهادتها الى ما يشهد به العقل . لقد كانت سلامة أمثال هذه الدول قائمة مادامت الحرب لكن النصر قد كان عليهم شؤما بما يحقق لهم من السلطان : شأنهم منذ دخلوا فى السلم شأن الحديد فقد صلابة سقايته ، والاثم فى ذلك على الشارع الذى لم يعلم مديته سبل السلام .

§ ١٦ - بما أن غرض الحياة الانسانية هو عينه فى الجماهير كما هو لدى الأفراد ، وبما أن الرجل الصالح والدستور الصالح يعتزمان بالضرورة غرضا واحدا فينتج من ذلك بالبدئية أن الراحة تستلزم فضائل خاصة لأن السلام ، كما قلت هو الغاية من الحرب ، والراحة غاية العمل .

§ ١٧ - ان الفضائل التى تكفل الراحة والسعادة هى تلك التى تستخدم فى الراحة كما فى العمل على حد سواء . الراحة لا تكتسب الا باجتماع كثير من الشروط التى لاغنى عنها الحاجات الاولى . ولنكى تستمتع الدولة بالسلام يجب أن تكون بصيرة شجاعة حازمة ، فقد حق المثل « لاراحة للعبيد » - اذا لم يحسن المرء اقتحام الخطر صار فريسة لأول هاجم -



§ ١٨ - لا بد حينئذ من شجاعة وصبر في العمل ، ولا بد من الفلسفة في وقت الراحة ، ومن انتبصر ومن الحكمة في الواحد وفي الآخر من هذين الوضعين بل على الخصوص في أثناء السلام والراحة . ان الحرب تؤتي حتما عدلا وحكمة رجالا يسكرهم ويفسد أخلاقهم النجاح وما يستمتعون به من الراحة ومن السلام .

§ ١٩ - ان بالمرء حاجة الى عدل وتبصر ولا سيما حين يصل الى ذروة الفلاح ويستمتع بكل ما يثير حسد الرجال الأغيار . الشأن في ذلك شأن حكماء يمثلهم لنا الشعراء في الجزائر المجودة : كلما كانت غبطتهم تامة في جميع الخيرات انى أغدقت عليهم دعوا الفلسفة والاعتدال والعدل أعوانا لهم . وبين أن هذه الفضائل ليست لسعادة الدولة وفضيلتها أقل ضرورة منها لأولئك الحكماء . اذا كان مخجلا ألا يحسن المرء استخدام ما يلقي من التوفيق ، فمخجل على وجه أخص ألا يحسن استخدام ذلك في أثناء الراحة وألا ينمي شجاعته وفضيلته أثناء الحروب لكيلا يظهر بمظهر خساسة العبد في أثناء السلام والراحة .

§ ٢٠ - لا ينبغي أن تفهم الفضيلة كما كانت تفهمها لقدمونيا ، وهذا لا يعني أنها لم تفهم الحبر الأعلى على ما يفهمه كل أحد ، بل ظنت أنه يستطيع كسبه بفضيلة خاصة هي الفضيلة الحربية . ونظرا الى أن من الخيرات ما هو أسمى من تلك التي تؤتيها الحرب فمن الين أيضا أن الاستمتاع بتلك الخيرات الأولى ، دون أن يكون له موضوع سواء ، هو أفضل من الاستمتاع بالثانية .

§ ٢١ - فلننظر بأي الطرائق يمكن اكتساب هذه الخيرات التي لا تقدر . لقد قلنا فيما سبق ان المؤثرات التي تعمل في النفس على ثلاثة أضرب ، الطبع والعادات والعقل . وعينا الكيوف التي ينبغي أن يتلقاها المواطنون بادىء بدء من الطبع . فيبقى علينا أن نبحت هل تربية العقل يجب أن تسبق تربية العادات ، لأنه يلزم أن يكون هذان المؤثران على أكمل

ما يكون من التوافق مادام العقل نفسه يجوز أن يضل في سلوكه الى الغرض  
الاسمى وأن العادات ليست أقل عرضة للضلال .

٢٢ - هاهنا كما في سائر البقية انما هو الشيء الذى ينبغى أن  
يبدأ به كل شيء غير أن غاية الشيء تصعد الى ينبوع موضوعه مخالف  
تماما . ففي الانسان الغاية الحققة للطبع هي العقل والفهم وهما الأمران  
اللذان يجب أن يوجه اليهما الالتفات في العنايةات التى تبذل لتنشئة المواطنين  
وتربية عاداتهم على السواء .

٢٣ - كما أن النفس والجسم ، كما قلنا ، متميزان ، كذلك للنفس  
جزءان مختلفان أيضا : أحدهما لعاقل والآخر موصوف بالعقل وهما  
يظهران على هيتين مختلفتين ، فالأول الغريزة وللآخر الذكاء . وإذا  
كانت ولادة الجسم تسبق ولادة النفس فتكوين الجزء اللا عاقل سابق على  
الجزء العاقل . ومن السهل الاقتناع بذلك ، فالغضب والارادة والرغبة تظهر  
عند الأطفال عقب الولادة ، وأما الفكر والفهم فلا يظهران ، فى النظام  
الطبيعى للأشياء ، الا بعد ذلك بكثير . وإذا ينبغى الاشتغال بالجسم قبل  
الفكرة فى النفس ، وبعد الجسم ينبغى التفكير فى أمر الغريزة ، ولو أنه فى  
نهاية الأمر لا يعنى بالغريزة الا لأجل الفهم ولا يعنى بأمر الجسم الا لأجل  
النفس .

## الباب الرابع عشر

في تربية الاطفال في المدينة الفاضلة . العناية التي يجب أن يتوخاها الشارع في  
امر النسل . سن الزوجين : الشروط التي لا غنى عنها لیسكون الزواج على خير  
ما ينبغي أن يكون . اخطار الزوجيات الباكرة أكثر مما ينبغي . رعاية النساء الحوامل .  
ترك الاطفال المشوهين والازيد عن الحاجة : الاجهاض ، عقاب الخيانة .

§ ١ - اذا كان واجبا على الشارع أن يكفل منذ البداية للمواطنين  
الذين يقوم بتربيتهم أجساما قوية فأول واجباته تتعلق بأمر زواج الأقارب  
وقيود السن وما يجب توافره في الزوجين لعقد الزواج . فهنا شيان هما  
محل للتقدير ، الأشخاص والمدة المقدرة للزوجية حتى تكون الأعمال دائما  
على تناسب لائق ، وألا تكون كيف الزوجين متافرة ، فقد يكون الزوج  
لا يزال قادرا على النسل حين تصير الزوجة عقيما أو بالعكس . لأن تلك  
انما هي بذور شقاق وتباغض .

§ ٢ - وثانيا فان هذا مهم فيما يتعلق بتناسب الأعمار بين الزوجين  
والأولاد الذين يخلفونهما . لا ينبغي أن يكون بين الآباء وأولادهم فرق  
مفرط في العمر ، لأنه حيثئذ يكون شكر الأولاد لأبويهم الهرمين لا قيمة  
له ، والأبوان من جهتهما لا يستطيعان أن يقوموا لعائلتهما بما تحتاج اليه  
كذلك لا ينبغي أن يكون ذلك الفرق أقل مما يناسب لان في ذلك أضرارا  
لا تقل عن سابقتهما . فان الأولاد حيثئذ لا يشعرون لأهلهم باحترام أشد مما  
يكون بين الأتراب قريبا ، وقد تسبب هذه المساواة في ادارة العائلة منازعات  
غير لائقة .

لنرجع الى نقطة الابتداء ، ولننظر كيف يستطيع الشارع أن يكون على  
ما يرى تقريبا أجسام الاطفال منذ ولادتهم .



§ ٣ - يكاد يكون كل هذا مرتكزا على نقطة واحدة يجب الالتفات اليها فضل التفات. بما أن الطبيعة قد حددت قدرة النسل الى سن السبعين على الأكثر في الرجال والى سن الخمسين في النساء فينبغي التسبب الى هذين الأجلين الأقصيين في تحديد الوقت الأنسب لابتداء الزوجية .

§ ٤ - ان الزواج الباكر قبل الأوان غير صالح للأولاد الذين يتنجون منه ، في كل أنواع الحيوانات اللقاح الباكر بين البهائم أحداث السن يأتي بتناج ضعيف يغلب فيه جنس الاناث كما يغلب فيه صغر الأجسام . والنوع الانساني هو بالضرورة خاضع لهذا القانون عينه . ويمكن التثبت منه بما يشاهد في جميع البلاد التي فيها يتزوج الثبان عادة في سن باكرة من ضعف النسل وضآلته . وفي هذا خطر آخر : أن النسوة الحداثات تزيد آلامهن في الوضع بل كثيرا ما يهلكن أثناءه . من أجل ذلك يؤكدون أن الهاتف قد أجاب التريزين الذين استفتوه في كثرة عدد الموتى من نسايتهم الشباب بأنهم يزوجونهن أبكر مما ينبغي « دون أن يفكروا في جنى الثمرات » .

§ ٥ - أما الزواج في سن نامية فمفيد أيضا في ضمان اعتدال الخواص . وان النساء اللاتي يبكرن في الاحساس بالحلب هن فيما يظهر على العموم أولات مزاج حاد مفرط . أما الرجال فان القربان الجنسي أثناء النمو ينضج بنمو الجسم الذي لا يزال يشتد الى الوقت الذي حدده الطبع والذي لا يكون وراءه نمو بعد .

§ ٦ ب - حيثد يمكن أن تعين سن الزواج بثماني عشرة سنة للنساء وبسبع وثلاثين أو أقل قليلا للرجال . في هذه الحدود يكون وقت الزواج بالضبط هو وقت تمام القوة ، ويكون للزوجين الوقت المناسب للنسل حتى

§ ٦ - ثماني عشرة سنة للنساء . حدد أفلاطون ( الجمهورية ك ) به ص ٢٧٦ من ترجمة كوزان ) للنساء من ٢٠ الى ٤٠ وللرجال من ٢٥ الى ٥٥ . كان ذلك في مناخ اليونان بلا شك تأخيرا بالغا لزواج النساء . وفي هذا كان الفيلسوفان اليونانيان أحكم منا الآن حيث عندنا في مناخ كمناخنا ( فرغسا ) اعني أشد برودة يتزوج النسب من سن ١٨ الى ٢٠ .

تنزع الطبيعة منهما القدرة على النسل . وحيثُذ يمكن أن يكون زواجهما خصباً وفي زمان قوتهما الكاملة اذا كان كما هو المعتقد أن تعقب الزواج ولادة الذرية مباشرة والى تهدم العمر أى الى نحو السبعين للأزواج .

§ ٧ - تلك هى مبادئنا فى أوان الزواج ومدته ، أما أوان القربان فاننا نشارك رأى الذين يرون أن الشتاء هو خير الأوقات له اعتماداً على تجربتهم الخاصة الموفقة . ينبغى الرجوع أيضاً الى ما يرى الأطباء وعلماء الطبيعة فى أمر النسل ، اذ يستطيع الأولون أن يعينوا الصفات المطلوبة للصحة والآخرون أن يخبروا أى الرياح يحسن انتظارها . وعلى العموم فإن ريح الشمال فيما يظهر خير من ريح الجنوب .

§ ٨ - لن نقف عند شروط المزاج التى هى أوفق فى الأبوين لسلامة أولادهما وقوتهم : فان هذه التفاصيل ، متى سبر غور الأشياء ، ربما لاتجد مكاناً موافقاً الا فى كتاب تربية . وكل ما نستطيع هنا هو أن نلم بهذا الموضوع المما فى بعض كلمات . لاجابة بالمزاج الى أن يكون مزاج مصارع لا فيما يتعلق بالأعمال السياسية ولا فى أمر الصحة ولا فى أمر النسل . كذلك لاينبغى أن يكون مرضياً وعاجزاً جداً عند الأعمال الشاقة ، بل يجب أن يكون وسطاً بين هذين الطرفين . يجب أن يتعب الجسم بالمشقات دون أن تكون غاية فى العنف . كذلك لاينبغى أن يكون مقصوراً على نوع واحد من الرياضة كما هو شأن المصارعين بل يجب أن يستطيع احتمال جميع الأعمال الجديرة بالرجل . وهذه القيود فيما يظهر لى قابلة للتطبيق على النساء والرجال على سواء .

§ ٩ - ينبغى أن تعنى الأثمات طوال مدة الحمل بالتزام نظام معين . ويجانبين الكسل ويخففن من الغذاء . والوسيلة لذلك هيئة فما على الشارع

---

§ ٧ - الشتاء هو خير الاوقات . ان شهر جميليون أو شهر الاعراس عند الاثينيين يقابل بالتقريب شهر نوفمبر عندنا . ر . جمهورية افلاطون ك ه ص ٢٧٢ .

§ - بالنعاب الى المعبد كل يوم . لافلاطون فكرة مشابهة لهذه تماماً . ( ر . القوان ك ه من ترجمة كوزان ) .

الا أن يأمرهن بالذهاب الى المعبد كل يوم لاسترحام الآلهة المشرفة على الوضع . فاذا كان بجسمهن حاجة الى النشاط فان عقلمن ينبغي أن يحتفظ بالسكينة التامة . فان الأجنة تتأثر بما تتأثر به أمهاتها اللواتي تحملها كما تتأثر الثمرات بالتربة التي تغذيها .

§ ١٠ - تمييز الأطفال الذين يجب تركهم من الذين يجب تربيتهم يحسن أن تحظر بقانون أية عناية بأولئك الذين يولدون مشوهي الحلقة . أما ما يتعلق بعدد الأطفال فاذا كانت العادات تأبى الترك الكلي ، وكانت الزوجيات خصبة الى ما وراء الحد المفروض صراحة على النسكان فينبغي الايعاز بالاجهاض قبل أن يتلقى الجنين الاحساس والحياة . فان تأييم هذا العمل أو عدم تأييمه لا يتعلق كلاهما على الاطلاق الا بهذا الشرط . شرط الحساسية والحياة .

§ ١١ - غير أنه لا يكفي تعيين السن التي تبتدىء فيها الزوجية بل ينبغي أيضا تعيين الوقت الذي يجب فيه أن ينقطع الانسال . ان الرجال المتقدمين جدا في السن كالأحداث لا يولدون الا مخلوقات ناقصة جسما

---

§ ١٠ - يجب تركهم . يلزم التمييز بين « الترك للاتقاط » و « الترك للهلاك » في حق الاطفال . فالترك للاتقاط هو أن يلقي الطفل حيث يمكن أن يلتقط والتترك للهلاك هو التخلي عن الطفل حيث يجب أن يموت . وهذا الترك للاطفال المشوهين قد كان مبدءا معمولاً به في اغريقيا الا في ثيبة حيث يوجد قانون يحظر تعريض الاطفال للهلاك . أما في أسبيرة فقد كان منفذا بغاية الشدة . فكل طفل مولود كان خاضعا لامتحان أعضاء القبيلة الذين كان لهم عليه حق الحياة والموت . ر . كراجيوس ك ١ ب ٥ . وان أفلاطون ( في الجمهورية ك ٥ ص ٢٧٣ من ترجمة كوزان ) لم يكن أقبل قسوة من أرسطو فانه يأمر ( ص ٢٧٨ ) بترك الاطفال أبناء سفاح المحارم يموتون جوعا . وتلك هي المبادئ التي يعتنقها أرسطو . على هذا فأفلاطون وتلميذه يأمران بالتخلي عن الاطفال المشوهين هذا يأمر بالاجهاض في حق الاطفال في كثير عنددهم . وذلك بالاجهاض والموت للاطفال الذين يأتون من سفاح المحارم . غير أن أرسطو هو أشد انسانية ، فيما يظهر ، إذ يبدو أنه يعتبر قتل الطفل الذي يغلت مسن عملية الاجهاض جنافية . ر . آخر . لفقرة . ور . أيضا منتسكيو ك ٢٢ ب ٢٣ . - الايعاز بالاجهاض يؤخذ من هذه الفقرة أن القساء فيما يظهر كان عندهم وسيلة للاجهاض محققة النتيجة دائما . أما في أيامنا فيظهر أن من المحقق أنه لا يمكن الاجهاض دون خطر على حياة الام .

§ ١١ - المتقدمين جدا في السن . ر . هذه . لفكرة في هذا الباب ف ٤ .



وعقلا . وان أولاد الشيوخ هم من الضعف على مالا ينفع فيه العلاج .  
فلينقطع الانسال في الوقت الذي يصل العقل فيه الى غاية غوه . وهذا الوقت .  
اذا رجعت الى حساب بعض الشعراء الذين يقيسون الحياة بالسابوعات ، يقع  
على العموم في سن الخمسين . حيثئذ ليكف المرء عن انسال الأولاد بعد  
هذا الميعاد بأربع سنين أو خمس ، وعن أن يستمتع بلذائذ الحب الا لأسباب  
صحية أو لاعتبارات ليست أقل شدة في الاقتضاء .

§ ١٢ - أما الحيانة الزوجية فهي من أى جانب تقع ، وإلى أية درجة  
تصل ، يلزم أن تكون مجلبة للعار ما دام المرء زوجا بالفعل أو بالاسم  
فاذا كانت الخطيئة قد ثبتت مدة الزمن المضروب للانسال فليعاقب عليها عقابا  
فاضحا بغاية الشدة التي تستحقها .

---

§ ١٢ - من أى جانب تقع . يمكن الاعتقاد بأن الزنا محرم على الزوج كما هو  
محرم على الزوجة . غير أنه ، اذ تفهم هذه الفكرة على النحو الذي عليه أكثر المفسرين  
من الممكن أن تقارب بنحو آخر هو متمم له فيما يظهر ويدل على جنحة من نوع آخر  
ورد في ك ٢ ب ٧ ف ٥ .

## الباب الخامس عشر

تربية الطفولة الاولى • العناية الصحية • الرياضات البدنية • ينبغي اجتناب مخالطة العبيد • ينبغي اجتناب كل قول وكل فعل غير كريم امام الاطفال • اهمية المؤثرات الاولى • ينبغي جعل الاطفال من الخامسة الى السابعة يحضرون الدروس دون ان يشتركوا فيها • للتربية عهدان من السنة السابعة الى البلوغ ومن البلوغ الى الحادية والعشرين •

§ ١ - ينبغي الاقتناع بأن طبيعة التغذية التي يعطى الأطفال اياها عقب الولادة لها أكبر الأثر في قواهم الجثمانية . يثبت لنا شأن الحيوانات نفسه وشأن جميع الأمم التي تهتم فضل اهتمام بالامزجة الخاصة بالحرب أن الغذاء الأغذى والأوفق للجسم هو اللبن وأنه ينبغي الامتناع عن تقديم النيذ للأطفال بسبب الأمراض التي يولدها .

§ ٢ - ومن المهم أن يعرف الى أي حد يحسن أن يترك لهم حرية الحركات ولكي يتقى تشوه أعضائهم الرقيقة يستخدم بعض الأمم الى أيامنا هذه آلات مختلفة تكفل لهذه الأجسام الصغار نموا منتظما . ومن النافع أيضا تعويدهم منذ طفولتهم الغضة احتمال البرد فان ذلك نافع في تدبير الصحة كما هو نافع في أعمال الحرب . من أجل ذلك اعتادت بعض الشعوب البربرية أن يغطسوا أولادهم في الماء البارد تارة ولا يلبسوهم الا أخف الثياب تارة أخرى . وهذا هو مايفعله السلتيون .

§ ٣ - لأجل أن يؤخذ الأطفال بجميع العادات يحسن أن يكون ذلك في أغص ما يكون من أسنان الطفولة بأن يعنى ببث تلك العادات من

§ ٢ - آلات مختلفة • هذا بلا شك أول أثر للاورتويدى يذكره تاريخ علم الطب • احتمال البرد • تلك هي المبادئ عينها التي اتخاها روسو في شأن التربية الاولى للأطفال • غير أن روسو يجعل هذه التربية السلبية الى سن الثانية عشرة • ويريد أرسطو أن يقف بها عند سن الخامسة فأظن أن الحق معه •

طريق التدريب ، وان حرارة الأطفال الطبيعية تجعلهم بغاية السهولة  
يحتملون البرد . تلك هي على التقريب العناية التي ينبغي اتخاذها للسن  
الأولى .

§ ٤ - أما في السن التالية التي تمتد الى السنة الخامسة فلا يطلب الى  
الأطفال مراعاة عقلية ولا متاعب عنيفة من شأنها أن تعوق نموهم . بل  
ينبغي أن يطلب اليهم النشاط الضروري لاجتناب الكسل الجسماني . وقد  
يمكن اذا تحريض الأطفال على العمل بوسائل شتى ، ولا سيما باللعب .  
ولا ينبغي أن يكون ما يزاولون من الألعاب غير لائق بالاحرار ولا أشق  
ولا أسهل مما ينبغي .

§ ٥ - وينبغي على الاخص أن يراقب الحكام المكلفون بالتربية والذين  
يسمون مفتشي الأطفال فضل مراقبة الأقوال والحكايات التي تقرر تلك  
الآذان الناشئة . كل ذلك من أجل اعدادهم للأعمال التي تنتظرهم فيما  
بعد . وينبغي أن تكون ألعابهم على العموم مبادئ للتمرينات التي سوف  
يأخذون أنفسهم بها متى تقدمت بهم السن .

§ ٦ - ومن الخطأ الكبير أن تتصدى القوانين لكبت صراخ الأطفال  
وعويلهم . بل على ضد ذلك انما هو وسيلة للنمو وضرب من المرونة  
للجسم . فقد يكسب المرء قوة جديدة من مجهود شاق كحبس نفسه ،  
كذلك يستفيد الأطفال من الامعان في الصراخ . ومن العناية أن يراقب  
مفتشو الأطفال أيضا أن يكون اختلاط الأطفال بالعيد أقل ما يمكن ، لان  
الأطفال يقيمون بالضرورة في بيت أبيهم الى السابعة من عمرهم .

§ ٧ - لكن على رغم هذا الظرف يحسن أن تجنب أبصارهم  
وأسماعهم كل مشهد وكل قول يزرى بالرجل الحر . ويجب على الشارع  
أن يقسو في أن ينفي من مدينته فحش القول كما ينفي منها كل رذيلة

---

§ ٦ - القوانين . يقصد ارسطو بهذا الى افلاطون . ر . القوانين ك ٧ ص ٧ وما  
بعدها من ترجمة كوزان .



أخرى . فان الانسان متى سمح لنفسه بقول انقواحس أو شك أن يسمح لها أن تأتيها ، فينبغي منذ الطفولة اجتناب كل قول وكل فعل من هذا القيل فاذا أجاز لنفسه رجل حر الولادة لكنه أصغر من أن يشهد الموائد العامة أن يقول قولا أو يأتي عملا محرما فليعاقب بما يخزيه وليضرب . فان كان بالغاً سن الرشد فليعاقب كما يعاقب عبد خسيس بالعقوبات المناسبة لسنه لأن خطيئته انما هي خطيئة عبد .

§ ٨ - بما أننا تنهى عن الأقوال الفاحشة فلننه كذلك عن التمثيل والصور المنافية للآداب . ولين الحاكم بأن يجنب الأطفال النظر الى أى تمثال أو رسم يثير معانى من هذا القيل ، الا أن يكون ذلك فى معابد أولئك الآلهة التى يجيز فيها القانون نفسه الفحش . غير أن القبانون يأمر الا يدعو امرؤ فى سن أكبر أولئك الآلهة لنفسه أو لزوجه أو لأولاده .

§ ٩ - يجب أن يحرم القانون على الشبان شهود القطع التمثيلية البذيئة والمضحكة الى السن التى فيها يستطيعون أن يتبوءوا مقاعدهم فى الموائد العامة ويشربوا النبيذ صرفا ، وعندئذ تكون التربية قد حصنتهم من أخطار تلك الاجتماعات .

نحن لم نعد هنا الامام بهذا الموضوع . غير أننا سنرى فيما بعد عند اللاح فى أمره هل ينبغى أن نجنب الشبان بتاتا غشيان كل مسرح أو متى قبل هذا المبدأ كيف يمكن تعديله . أما الآن فالتا تقتصر على العموميات التى لاغنى عنها .

§ ١٠ - ربما كان الممثل المأسوى تيودور لم يخطئ اذ كان لا يهتم البتة أن يظهر قبله على المسرح ممثل مضحك ولو غير نابِه بحجة أن شهود

---

§ ٩ أن يتبوءوا مقاعدهم فى الموائد العامة . معلوم أن الاقلعين كانوا يضطجعون ولا يجلسون للاكل كما نفعل نحن . فكان الاطفال يبقون واقفين ويخرجون من المائدة حيثما يؤتى بالنبيذ الصرف فى آخر الطعام لشهود المائدة الآخرين .

- فيما بعد . لا شك فى أنه يشير الى مؤلف آخر مما قد فقد ، فان ارسطو لم يعد الى هذا الموضوع فى هذا الكتاب .

§ ١٠ - تيودور . كان ممثلا مشهورا معاصرا لارسطو وفولوس .

المصرح كانوا يعتادون بسهولة الصوت الذي كانوا يسمعونه أولاً . فإن هذا حق كذلك في علاقتنا بأمثالنا وبالأشياء التي تحيط بنا على السواء . فإن الجدية دائماً هي التي تستهويننا أشد من غيرها . وحيث أنه فليجنب الأطفال كل ما يحمل طابعاً سيئاً ، وعلى الخصوص أن يبعد عنهم كل ما يشعر بالرديلة أو بالثمين .

§ ١١ - ينبغي أن يشهد الأطفال من الخامسة إلى السابعة مدة سنتين الدروس التي ستلقى عليهم من بعد : على أن التربية تشمل بالضرورة عهدين متميزين منذ السابعة إلى البلوغ ومنذ البلوغ إلى الحادية والعشرين . وقد يتخذه غالباً من لا يريد أن يحسب الحياة إلا بجهود سابوعية . وأولى من ذلك أن يتبع في هذا التقسيم سير الطبيعة نفسه ، لأن الفنون والتربية لا غاية لها إلا اكمال ضروب تقصها .

لننظر بادئ بدء هل يكون من الموافق أن يأمر الشارع بوضع قاعدة للطفولة . ثم ننظر أيكون الأحسن أن تلي الحكومة أمر التربية أم أن تتركها للعائلات كما في أكثر الحكومات الحاضرة . ومستكلم على أي الموضوعات تقع التربية .

# الكتاب الخامس

## التربية في المدينة الفاضلة

### الباب الأول

التربية في المدينة الفاضلة . الإهمية الكبرى لهذه المسألة . التربية يجب أن تكون عامة . تتخالف الآراء في الموضوعات التي يجب أن تشملها التربية . ولو أن الأجماع واقع بالجملة على الغاية التي يجب أن تتوخاها .

§ ١ - لا يستطيع أحد حينئذ أن ينكر أن تربية الأولاد يجب أن تكون أحد الموضوعات الرئيسية التي يعنى بها الشارع . فحينما كانت التربية مهملاً أمرها أصاب الدولة من ذلك مصيبة مشؤومة . ذلك بأن القوانين يجب أن تكون دائماً مناسبة لمبدأ الدستور وأن أخلاق الأفراد وعاداتهم في كل مدينة هي الكفيلة بقوام الدولة كما أنها وحدها هي التي صورت للدولة صورتها الأولى . فالأخلاق الديمقراطية تحفظ الديمقراطية فإن كانت أوليغارشية فإنها تحفظ الأوليغارشية ، وكلما كانت الأخلاق أظھر كانت الدولة أثبت .

§ ٢ - كل العلوم وكل الفنون تقتضى ، لينجح المرء فيها مبادئ أولية وعادات سابقة ، والأمر كذلك بالإبداءة في مزاولة الفضيلة . وبما أن الدولة بتمامها ليس لها إلا غاية واحدة بعينها فيجب بالضرورة أن تكون التربية فيها واحدة متماثلة لجميع أعضائها ، ومن هذا ينتج أن تكون موضوع الرعاية العامة لا الخاصة ولو أن هذا النحو الأخير هو المتبع وأن كل أحد

§ ٢ - سيد نفسه . هذا هو المبدأ الاساسى للحكومات القديمة . فإن المواطن ليس لنفسه ، بل هو للدولة التي تستطيع أن تتصرف في أمره بما تشاء . هذا المبدأ هو الحق مهما كان رأى الدولة الحديثة فيه .



اليوم يعلم أولاده فى بيته بالبرامج والموضوعات التى تعجبه . على أن ما هو مشترك يجب أن يعلم بالاشتراك . ومن الخطأ العميق أن يظن كل مواطن أنه هو سيد نفسه ، فانهم جميعا يدينون للدولة ، ما داموا هم كل عناصرها ومادامت العناية التى توجه الأجزاء يجب أن تأتلف مع العناية الموجهة للمجموع .

فى هذا الصدد لا استطاع أن يوفى اللقدمونيون حقهم من الثناء ، فان تربية أولادهم عامة وهم يعلقون بها الأهمية القصوى . أما نحن فنرى من الين أن القوتون يجب أن ينظم التربية وأن انتربية يجب أن تكون عامة ولكن الشئ الأساسى أن يعرف بالضبط ماذا يجب أن تكون هذه التربية والنمط الذى ينبغى اتباعه . وعلى العموم فالآراء اليوم متخالفة فى الموضوعات التى ينبغى أن تتناولها التربية ، وما زال بعيدا جدا أن يقع الاجماع على هذا الذى يجب على السببان أن يتعلموه ليبلغوا الفضيلة والحياة الحسنى . بل حتى ليجهل الناس هل يلزم افراغ الجهد فى تثقيف العقل أو فى تهذيب القلب .

§ ٤ - ان المذهب الحالى للتربية ليساعد كثيرا على تعقد هذه المسألة . ولا يعرف قطعا أنه ينبغى ألا تصرف التربية الا الى الأشياء ذات المنفعة الحقيقية أم يجعل من التربية مدرسة تفضيلة ، أم يجب أن تنازل أيضا موضوعات لمحض الزينة . لقيت هذه المذاهب المختلفة أنصارا ولما يكن من شئ مقبول عند الجميع فى أمر الوسائل التى تجعل الشبيبة فاضلة . لكن بما أن الآراء متخالفة جد التخالف على أساس التفضيلة عينه فلا غرابة أن تكون كذلك أيضا على طريقة وضعها موضع العمل .

## الباب الثاني

موضوعات التربية • الآداب ، الرياضة البدنية ، الموسيقى والرسم : الحسبوعود  
التي تعدد بها دراسة الاناس الاحرار • الموضع الذي عين للموسيقى في التربية ، انها  
متعة كريمة وقت الفراغ .

---

§ ١ - نقطة ليست قابلة للجدال ، تلك هي أن التربية يجب أن تشمل  
من بين الأشياء النافعة تلك التي هي ضرورية ضرورة مطلقة ، غير أنها  
لا تشملها جميعا بلا استثناء . وبما أن الأعمال يمكن أن تنقسم الى شريفة  
ووضعية فينبغي ألا تتعلم الشبيبة من الأشياء النافعة الا تلك التي لا ترمى  
البته الى أن تجعل من الذين يتلقونها صناعا . تسمى أشغال صنّاع كل  
الاشغال الفنية أو العلمية التي هي غير نافعة لان تطبع الجسم والنفس أو  
العقل لرجل حر على أعمال الفضيلة ومزاوتها . يسمى بهذا الاسم أيضا  
كل الحرف التي يمكن أن تشوه الجسم ، وكل الأعمال التي جزاؤها  
الاجرة لأنها تنزع من الذهن كل نشاط وكل سمو .

§ ٢ - ولو أنه لا شيء في الحق خسيس من درس العلوم الشريفة  
الى حد ما فان ارادة الاندفاع فيها الى مدى أبعد مما ينبغي تعرض للمضار  
التي ذكرناها آنفا . والفرق العظيم ينحصر ما هنا في النية التي تعين العمل  
أو الدرس . فقد يعمل المرء ، دون أن يتسفل ، لنفسه أو لأصدقائه أو  
لغرض فاضل الشيء الفلاني الذي لو عمل على هذا النحو لما كان البتة أدنى  
منزلة من أن يأتيه الرجل الحر ، غير أنه لو عمل للأغيار لاشتّم منه رائحة  
الأجير والعبد .

أكرر أن الموضوعات التي تشملها التربية الحالية بها على العموم هذا  
الطابع المزدوج وقليل ما تصلح لتوفير المسئلة .

§ ٣ - تتكون التربية اليوم عادة من أربعة أجزاء متميزة : الآداب والرياضة البدنية والموسيقى وأحيانا الرسم . فالأول والآخر باعتبار منفعتيهما التي هي محققة كما هي متنوعة في الحياة كلها ، والثاني باعتباره صالحا لان يورث الشجاعة . أما الموسيقى فمفعتها مثار بلشك فانها ينظر اليها عادة على أنها ملئذة ليس غير . غير ان القدامى كانوا يجعلونها جزءا ضروريا من التربية ، موفين ان الطبع نفسه ، كما قلته مع التكرار ، بطالبنا لا بأن نستعمل نشاطنا استعمالا محمودا فحسب بل يطالبنا أيضا أن نحسن استعمال وقت فراغنا . نقول مرة أخرى ان الطبع هو مبدأ كل شيء .

§ ٤ - فاذا كان العمل والفراغ كلاهما ضروريين فلا نزاع في أن ثانيهما للنفس . غير أنه تلزم اناية بأن نملأه كما ينبغي . وفي الحق لن يكون هذا بالالعب لانه قد يكون أن يجعل اللعب غرضا للحياة وهو محال . فان اللعب مفيد على الخصوص بين عمليين فبالإنسان الذي يشتغل حاجة الى الاستراحة ولا موضوع للعب الا انه يريح . الشغل مجلبة للنصب وحصر للملكات فيلزم حينئذ الانصراف في الوقت اللائق الى استخدام الالعاب باعتبارها دواء ناجعا ، وان الحركة التي يؤتيها اللعب تبسط العقل وتريحه بما تؤتيه من اللذة .

§ ٥ - ان الفراغ هو أيضا ، فيما يظهر ، يؤتي اللذة والسعادة والهناء ، لان هذه ليست خيرات للذين يعملون بل هي خيرات للذين يعيشون عيش فراغ . لا يعمل المرء أبدا الا ليلغ غرضا لم يكن بالغه ، وفي رأى الناس جميعا أن السعادة هي على التحقيق الغرض الذي يقصد اليه ، بعيدا عن كل هم ، في بحبوحة من اللذة . حق أن اللذة ليست واحدة عند الجميع ، كل

---

§ ٣ - الآداب . هي القراء والكتابة والنحو . - الموسيقى . معلوم مدى الاهتمام بالموسيقى . عند الاقدمين . فقد نص قانون الملوك والايقولات في إسبيرة على الزام تيموثي ان ينتزع من فيثارت اربعة اوتار والا عوقب بالنفي لان هذه النغمات المختلة كانت تفسد شبان أسبيرة . وكان ذلك في المعهد الذي استولت فيه على آتينا . أما اليوم فان التأثير الادبي للموسيقى قد أهمله الشارعون تماما . وقد كانوا يعتبرونه في اغريقا موضوعا مهما ذلك بان التركيب الطبيعي كان له من الحساسية ودقة الشعور ما لا شيء يمكنه ان يعطينا فكرة عنه . ر . منتسكيو . روح القوانين ك ٤ ب ٨ .



أمرىء يتصورها على هواه وعلى حسب مزاجه . كلما كان المرء كاملاً كانت  
السعادة التى يحلم بها أصفى ، وكان مصدرها فى نفسه أسمى . حينئذ يلزم  
الاعتراف بأنه لاجل أن يقضى المرء لذته مع الكرامة يحتاج الى معارف  
وثرية خاصة وان هذه التربية وهذه الدراسات يجب أن يكون غرضها  
الوحيد هو الشخص الذى يستمتع بها ، كما أن الدراسات التى موضوعها  
النشاط يجب أن تعتبر ضرورات ولا يلحظ فيها الأعمار البتة .

§ ٦ - وان آباءنا لم يسلموا البتة بالموسيقى فى التربية على أنها حاجة  
لأنها ليست كذلك ، ولم يقبلوها على أنها شىء نافع كلنحو الذى لا غنى  
عنه فى التجارة وفى الاقتصاد المنزلى وفى دراسة العلوم وفى طائفة من  
الأعمال السياسية . ولا كالرسم الذى يعلم صدق الحكم على نتاج الفن ،  
ولا كالرياضة البدنية التى تؤتى الصحة والعافية . لان الموسيقى ليس لها  
بالإداهة واحدة من تلك المزايا . انهم لم يجدوا فيها الا شغلا كريما للفراغ  
هذا هو الغرض الذى حاولوا أن يوجهوا نحوه الاشتغال بالموسيقى لانه اذا  
كان على حسب رأيهم هناك استراحة خليقة بالرجل الحر فانها بالموسيقى .  
وكان هوميروس على هذا الرأى حين يجعل أحد أبطاله يقول :

فلندع الى الوليمة شاديا ذا صوت شجى

أو حين يقول على بعض آخرين من أبطاله الذين يدعون :

الشادى الذى يسحرهم جميعا صوته

وفى مقام آخر يقول أوليس : ان أحلى اللذات عند الناس حين  
يستسلمون للسور : انما هى أن يستمعوا فى المأدبة التى يصطفون فيها  
لأناشيد الشاعر .

### الباب الثالث

في منفعة الرياضة : الافراط الذي يتركبه في هذا الصدد بعض الحكومات • لا ينبغي أن يفكر في تربية مصارعين ولا محاربين سفاكين ، بل يلزم أن يؤتى الجسم صحة ورفقة والتقل شجاعة كريمة : تجربة الشعوب المختلفة تكفي في الآن توضع بالدقة الحدود التي ينبغي أن تعد الرياضة البدنية : السن التي ينبغي فيها تعاطي الرياضة .

§ ١ - حينئذ يجب الاعتراف بوجود بعض الأشياء التي يلزم تعليمها الأولاد ، لأعلى أنها نافعة أو ضرورية بل على أنها خليقة أن يشتغل بها رجل حر ، أي على أنها جميلة . ألا يوجد إلا علم واحد من هذا القبيل ؟ أم هناك علوم عدة ؟ وما هي وكيف يجب تعليمها ؟ هذا هو ما سنبحثه فيما بعد ، وكل ما نعلمه إلى اثباته هنا هو أن رأى القدامى في الأشياء الأساسية للتربية يشهد بصحة رأينا ، وأنهم كانوا يرتأون في أمر الموسيقى ما نرتئيه نحوه سواء بسواء . نريد على هذا أيضا أنه إذا وجب على الشيعة أن تحصل معارف نافعة كعلم النحو فذلك لا بسبب المنفعة الخاصة لهذه المعارف وحسب بل أيضا لأنها تيسر اكتساب طائفة غيرها .

§ ٢ - كذلك يقال في الرسم . المرء يتعلم الرسم الذي هو أقل فائدة بكثير في اجتناب الخطأ والسهو في شراء الاثاث والآنية وفي بيعها منه في تثقيف عقل هو خير من جمال الاجسام . على أن قصر الهم على معاني المنفعة لا يليق بالنفوس الشريفة ولا بالرجال الأحرار .

§ ٣ - قام البرهان على أنه يجب التفكير في تهذيب العادات قبل الذهن

§ ٢ - قصر الهم على معاني المنفعة • هذا احتجاج صريح على مبدأ المنفعة محضًا . ومن الحسن أن يلاحظ في مؤلف قد عيب عليه أنه مؤسس على المنفعة المحضة دون سواها . وهذا قد يرى أيضا في مذهب افلاطون في الدراسة العادية للموسيقى ( ر • الجمهورية ك ٧ ص ١٠١ من ترجمة كوزان ) .

§ ٢ - البيدوتريب • كان هناك فرق بين الرياضة البدنية والبيدوتريب • ر • ما سبق ك ٣ ب ٤ ف ٥ ( • • )

والجسم قبل العقل ، فينتج من هذا أنه يلزم أخذ الاطفال بالتمارين العقلية (اليدوتريب) وبالرياضة البدنية ، بذلك ليكفل للجسم تقويما حسنا وبهذا ليكسبه الرشاقة . في الحكومات التي تشتغل على الخصوص فيما يظهر بتربية الشبيبة يقصد الى تكوين مصارعين وذلك يضرب برشاقة الجسم وينموه على السواء وان الاسبرتين باجتناهم هذا الخطا قد ارتكبوا خطأ آخر فانهم بتقوية الاولاد جيلوهم فسادا بحجة جعلهم شجعانا . غير اني اكرر مرة اخرى انه لا ينبغي التعلق بموضوع واحد ليس غير ، وعلى الخصوص ذلك الموضوع الذي هو أدنى من كل ما سواه . فاذا لم يهتم الا بتنمية الشجاعة فلا يصل المرء حتى الى هذا الغرض . الشجاعة حتى في الحيوانات بله الناس ليست حقا أشدها وحشية بل هي على انصد من ذلك تتعلق بأولئك الذين يجمعون بين دماء الاسد ومروءته .

§ ٤ - فمن الشعوب التي على ضفاف «بونداكسن» الآشيون والهيبيوك عادتهم القتل وانهم ياكلون لحم الانسان ، وامم أخرى سبقتهم في هذه الاوطان لهم عادات مشابهة لتلك بل أقطع منها أحيانا ، لكن هؤلاء ليسوا الا قطاع طريق ، ليس لهم من أمر اشجاعة احقة نصيب . وانا لنرى اللقدمونيين أنفسهم الذين يدينون بتفوقهم لعادات الرياضات والمشقات قد تفوق عليهم اليوم كثير من الشعوب الاخرى في الرياضة بل في الحرب ذلك بان تفوقهم كان يركز على تربية الشبيبة أقل من استناده الى جهل خصومهم بالرياضة البدنية .

§ ٥ - يلزم أن يوضع في اصف الاول شجاعة كريمة لا قسوة مفترسة فليس اقتحام الخطر اقتحاما شريفا من حظ ذئب ولا أي حيوان مفترس بل هو حظ مقصور على الرجل الشجاع . فلان تعلقوا أهية غالبة على هذا

§ ٢ - تكوين مصارعين . كان يلحظ ارسطو عند ذلك بلا شك الثيبين . -  
 اكرر . ر . ما سبق ك ٤ ب ١٣ ف ١ . - مروءة الاسد . هذا التعبير يستحق  
 العناية كما فعلت في ك ١ ب ٣ ف ٤ وك ٤ ب ١٣ ف ١٥ .

§ ٤ - الآشيون . ر . ملر . في مؤلفة ارشيمون م . ر . ارسطو في الاخلاق الى  
 نيقوماخوس ك ٧ ب ٥ . وميروث في ملبومين ب ١٨ ف ١٠٦ .



الجزء الثانوى من التربية وتهملوا الموضوعات التى لأغنى عنها فانكم لاتجعلون من أولادكم الا فعلة حقا ، فانكم لم تشاوعا أن تجعلوهم أهلا الا لعمل واحد فى الجمعية فيظلوا ، حتى فى هذه الخصوصية ، أخط من كثير غيرهم كما يشهد به العقل قدر الكفاية . انما ينبغى تقدير الاشياء لا على الاحداث الماضية بل على الاحداث الحاضرة فان مناسى المرء اليوم يعلمون كما يعلم ولم يكن ذلك فيما مضى من الزمان .

§ ٦ - تجب اذا موافقتنا على أن استعمال الرياضة البدنية ضرورى وعلى أن الحدود التى نحددها بها هى الحققة. الى المراهقة يجب أن تكون التمرينات الخفيفة وان تجتنب الاغذية الأقوى مما ينبغى والاعمال الأعنف مما ينبغى خشية وقف نمو الجسم. ان خطر هذه المتاعب الباكرة ثابت بشهادة لاتجرح اذا نال النظر فى الالعب الاولمبية اثنان أو ثلاثة فى طفولتهم وتوجوا فقليل ما يكون أن يحرزوا المكافأة فى السن السوية : فان التمرينات الأعنف مما ينبغى فى السن الاولى قد نرعت منهم كل قوتهم .

§ ٧ - بعد المراهقة تخصص سنوات ثلاث لدراسات من قبيل آخر وحيثئذ استطاع أن تجعل السنوات التالية للتمرينات الشاقة وللنظام الأشق وعلى هذا النحو يجتنب ارهاق الجسم والعقل الذى ينتج نتائج عكسية فى النظام الطبيعى للاشياء : ان متاعب الجسم تضر بالعقل كما أن متاعب العقل تضر بالجسم .

---

§ ٧ - تضر بالعقل . فان الشيبين الذين اسرفوا فى المكوف على التمرينات كانوا يعتبرون أخط عقلا من سائر الاغريق . كذلك اسبرطة لم تترك مائة واحدة من اى نوع كان

## الباب الرابع

في الموسيقى . لا وفاق على طبيعة الموسيقى ومنعتها . اذا كانت ترويجا ليس غير فانه يمكن الاستمتاع بها بالاستماع للفنانين المحترفين كما يستمتع بها المرء بمباشرتها بنفسه : تحليل الاعتراضات المختلفة الموجهة الى دراسة الموسيقى .

§ ١ - قدمنا بعض مبادئ أملاها العقل ، ونرى نافعا أن نتناول من جديد هذه المناقشة وندفع بها الى أبعد من ذلك حتى تهيب بعض اتجاهات البحوث المستقبلية التي سوف تجري في هذا الموضوع . فقد يحار المرء بين القول بماهية تأثيرها وماهية منفعتها الحقة . أليست هي الا لعبا ؟ أليست هي الا ترويجا ؟ كما يكون شأن النوم وملذات المائدة التي هي بلا نزاع ملهاة قل أن تكون شريفة في ذاتها ، غير أنها كما قال أوربيد :

تعجينا وتذهب بهمونا

هل ينبغي أن توضع الموسيقى في المستوى نفسه وتتخذ كما يتخذ النبيذ ، أو كما يخل المرء نفسه تتجه الى السكر ، أو كما يتعاطى المرء الرقص ؟ من الناس من لا يقدرها بغير هذا .

§ ٢ - لكن أليس الأولى أن تكون الموسيقى إحدى الوسائل للوصول الى الفضيلة ؟ أو ليست هي تؤثر في النفوس بأن تعودها لذة شريفة وطاهرة كما أن الرياضة البدنية سعيدة الأثر في الأجسام . وأخيرا أوليست بمعاونتها على ترويح النفس تساعد أيضا على تكميلها وتلك مزية تضاف الى المزيين السابقتين .

لاعناء في الاتفاق على أنه لا ينبغي أن يتخذ تعليم الاولاد لها ولعبا ،

§ ١ - قدمنا . ر . ما سبق ب ٣ ف ١ - كما قال أوربيد . قد خضع متسكرونا بابا من روح القوانين وهو الباب الثامن من الكتاب الرابع يوضح فيه لماذا كان الاقدمون يعلقون أهمية عظيمة على الموسيقى .

فإن المرء لا يتعلم بأن يتلهمى والدراسة هي دائما شاقة . نضيف الى هذا أن التعطل لا يوافق سن الطفولة ولا الاسنان التي تليها . فإن التعطل انما هو آخر سن العمل . وان انسانا ناقصا لا ينبغي البتة أن يقف .

§ ٣ - اذا قيل ان دراسة الموسيقى في الطفولة يمكن أن يكون غرضها أن تجهز لعبا في سن الرجولة ، في سن الاستواء ، فعلام اذا اكتساب هذه الملكة شخصا ولم لا يعتمد للذة والتعلم على ملكات الفنانين الاختصاصيين كما يفعل ملوك الفرس والميديين ؟ الفنانون الذين اتخذوا هذا العمل فنا ، ألا يكون لعبهم بالموسيقى بالضرورة أكمل بكثير من اناس الذين لم يعطوا الوقت ائلازم لحذقها . أو اذا كان كل مواطن يجب أن يزاول شيخصيا تلك الدراسات الطويلة الشاقة فلماذا لا يتعلم أيضا كل أسرار الطبخ ، وتلك تربية لاشك في أنها سخيفة ؟

§ ٤ - هذا الاعتراض لا تقل قوته اذا افترض أن الموسيقى تهذب الشماثل . حتى في هذه الحالة لماذا يتعلمها المرء شخصا ؟ ألا يمكن المرء أن يستمتع بها على ما ينبغي وأن يحسن الحكم عليها بأن يستمتع لغيره ؟ ولقد اعتنق الاسبرتيون هذا المذهب ودون أن يكون لهم علم شخصي فانهم يستطيعون ، كما قيل ، أن يحسنوا الحكم على قيمة الموسيقى وأن يقرروا إنها حسنة أو قبيحة . هذا الجواب ينطبق على ما يزعم من أن الموسيقى هي اللذة الحقة والترويح الحق للأنباس الاحرار . ماذا يجدى أن يعلمها الانسان بنفسه ، وألا يتمتع بفن غيره ؟

§ ٥ - أليس هذا هو المعنى الذي تتخذه من الالهة ؟ ألم يظهرنا الشغراء على الشترى وهو يغنى ويضرب بالسنتير . وبالجملة فان من الضعة أن يتخذ المرء فن الموسيقى صناعة له ، وان رجلا حرا لا يسمح لنفسه بذلك الا وهو سكران أو على سهيل المزاج . ربما يكون علينا أن نبحث فيما بعد قيمة كل هذه الاعتراضات .



## الباب الخامس

الموسيقى ليست البتة لذة فحسب . ان لها تأثيرا عظيما في النفس . الاحداث المختلفة  
التي تثبت هذا . الفرق بين الموسيقى وبين الفنون الاخرى ، وعلى الخصوص الرسم . بما ان  
للموسيقى اثرا ثويا في الاحلاق لا بدال فيه فيتبغى ادخالها في التربية ، وعلى هذا الوجه  
تكون لذة .

§ ١ - أولا هل يجب أن تشمل التربية الموسيقى أو هل يجب ابعادها  
عنها ؟ واي المعاني الثلاثة توصف هي به : اعلم هي ام لعب ام قضاء وقت ؟  
قد يقع التردد بين صفات الموسيقى الثلاثة هذه ، لانها تمثلها جميعا على السواء  
فان اللعب لا غرض له الا الترويح ، غير انه يلزم أيضا أن يكون الترويح  
مقبولا لانه يجب ان يكون دواء يستشفى به من العمل . كما ان تمضية  
الوقت ، مهما كانت شريفة ، يلزم فوق ذلك أن تكون مقبولة ، لان السعادة  
لا تكون الا بهذين الشرطين . واناس متفقون على أن الموسيقى لسنة  
طيبة سواء انفردت أم اصطحبت بالغناء .

§ ٢ - وقد قال موزى فأحسن :

### الغناء هو اللذة الحقة للحياة

من أجل ذلك لم يخل منها واحد من المجامع ولا من الملاحى باعتبارها  
استمتاعا حقيقيا . وهذا السبب يكفى اذا وحده ليجعلها مقبولة في التربية .  
كل ما يؤتى لذات بريئة وطاهرة يمكن أن يشارك في غرض الحياة أو  
يكون على الخصوص وسيلة للترفية . وتندر ما يبلغ الانسان غرض الحياة  
الاسمى ، لكن به في غالب الامر حاجة الى الراحة واللعب ، فان لم يكن  
الا للذة التي تؤتيها فقط فيكون أيضا من الانتفاع بالموسيقى اتخاذها مرفها .

§ ٢ - موزى . شاعر كان يعيش قبل ارسطو بأربعة قرون أو خمسة . ولا ينبغي  
أن يلتبس بسميه الذى عاش بعد قرن الاسكندر بكثير وهو الذى ألف قصيدة هيرودوليدس .

§ ٣ - قد يتخذ الناس أحيانا من اللذة الغرض الرئيسى لخياراتهم ،  
والواقع أن الغرض الاسمى متى بلغه المرء آتاه أيضا لذة إن شئت ، لكن  
ليست هذه هي اللذة التى يلقاها المرء فى كل خطوة . واذ يطلب المرء اللذة  
الاولى يقف عند الاخرى التى يسهل التماسها بتلك اللذة التى يجب أن  
تكون موضوع مجهوداتنا كلها ، ومرد هذا الالتباس الى أن غرض الأفعال  
الخاصة يشبه من بعض الوجوه الغرض الأعلى للحياة ، هذا الغرض الاصيل  
للحياة لا ينبغى أن يطلب لما يؤتیه من الخيرات . وكمثله اللذات التى نحن  
بصددها هنا لا بسبب النتائج التى تعقبها بل لما قد سبقها أى العمل والهموم .  
من أجل ذلك يظن المرء أنه يجد السعادة الحققة فى هذه اللذات التى هى  
مع ذلك لا تؤتیه اياها .

§ ٤ - أما ذلك الرأى العامى الذى يوصى بدراسة الموسيقى لامن أجلها  
هى ليس غير بل وسيلة نافعة جد النفع فى الترفية ، فيمكن أن يتساءل مع  
اقراره هل الموسيقى هى فى الحق ثانوية الى هذا القدر ، وهل استطاع أن يعين  
لها موضوع أشرف من هذا الاستخدام العامى ، أو لا ينبغى أن تطلب الا  
لهذه اللذة التافهة التى تثيرها عند الناس جميعا ؟ لانه لا ينكر أنها تثير لذة  
جسمانية بحتة تسحر الناس فى كل أسنانهم وفى كل أمرجتهم بلا استثناء .  
أو لا ينبغى أن يبحث أيضا هل هى تستطيع أن تؤثر تأثيرا ما فى النفس ؟  
قد يكفى فى اثبات قدرتها الادبية أنها تستطيع أن تعدل احساساتنا .

§ ٥ - وانها فى الحق لتعدلها . فلينظر الى وقعها فى نفوس المستمعين  
لقطع كثير من الموسيقيين وعلى الخصوص قطع أوليوس . من ذا الذى  
ينكر أنها تحمس النفوس ؟ وما هى الحماسة الا أن تكون تعديلا أدبيا  
صرفا ؟ بل قد يكفى لتجديد الآثار الحادة التى ترجيها لانفسنا هذه الموسيقى  
أن نستمع اليها مكررة من غير أن يصحبها الغناء ومن غير كلام ما .

§ ٦ - اذا فالموسيقى هى استمتاع حق . وبما أن الفضيلة تنحصر على  
التحقيق فى أن يحسن المرء الاستمتاع والحب والبغض كما يأمر به العقل

فنتج من ذلك أنه لا شيء أحق بدراستنا وعنايتنا مثل ملكة الحكم الصحيح على الأشياء ، وأن نضع لذتنا في الاحساسات الشريفة والافعال الفاضلة ، وانه لا شيء أقوى من الايقاع وأغاني الموسيقى لحكاية الغضب والطيبة والشجاعة ، بل الحكمة ذاتها وجميع احساسات النفس حكاية حقيقية بقدر الامكان ، كما تخفى أيضا جميع الاحساسات المقابلة لتلك . ان الحوادث الواقعية لتكفى في اثبات كيف يغير حالات النفس مجرد حكاية الاشياء التي من هذا القيل . ولقد يؤخذ المرء ، تلقاء الحكاية المجردة ، بالالام والفرح بل يوشك أن يكون تأثره بها كتأثره بهذه الاحساسات تلقاء الواقع المحكى . اذا كانت صورة شخص تثير لذة لمجرد وقوعها تحت النظر ، فلا شك في أن يكون من رآها سعيدا بأن يتملى الشخص الذى شغفته قبلا صورته .

§ ٧ - ان الحواس الاخرى كاللمس والذوق لا تؤتى شيئا من الآثار الادبية . أما حاسة البصر فانها تحصلها بهدوء وتدريجا وان الصور التي هي موضوع هذه الحاسة تنتهى شيئا فشيئا الى أن تؤثر في الرايين الذين يبصرونها . غير أن هذا ليس على التحقيق حكاية الانفعالات الادبية ، انها ليست الا الاشارة متخذة شكل تلك الانفعالات ولونها واقفة عند حد التكاييف الجنسية المحضة التي تشف عن الشهوة . وأيا ما تكون الاهمية التي تربط بأحاسيس البصر هذه فلن توضع الشبهة أبدا بمشاهدة قطع باوزن في حين أنه يجوز توصيتها بقطع بوليجنوت أو أى مصور آخر مثله صاحب أدب واحتشام .

§ ٨ - أما الموسيقى فانها بالبداية ، على ضد ذلك حكاية الاحساسات الادبية مباشرة . فمتى تنوعت طبيعة الالحان تغيرت معها انفعالات المستمعين

§ ٧ - باوزن ٠٠٠ بوليجنوت من طازوس . وباوزن من ايفيز كانا في زمان سابق على أرسطو بقليل .

§ ٨ - مكسو ليدى . ر . فى كل ما يتعلق بالموسيقى القديمة المقالة القيمة لبوخ في تعليقاته على بندار ج ٢ من السفر الاول ص ٢٠٣ الى ٢٦٩ . وكان يمتاز المكسو ليدى بالثقل وبالحد وكان يقابل عندنا « لا » الطبيعية و « لا » المرفوعة .



تبعاً لكل واحد منها . فباللحن الشجى كللحن المذهب المسمى ميكسوليدي  
تخزن له النفس وتنقبض . وألحان أخرى ترقق القلب ، وتلك هي الأقل في  
مراتب الثقل ، وبين هذين الطرفين لحن آخر يؤتى النفس على الخصوص  
سكوناً تاماً ، وذلك هو المذهب الدوري الذي هو وحده يؤثر هذا الأثر فيما  
يظهر . أما المذهب افريجي فعلى الضد من ذلك ينقل النفس الى التحمس .

§ ٩ - تلك الخصائص المختلفة للحن كانت مفهومة عند الفلاسفة الذين  
عالجوا هذا الجزء من التربية ، ونظريتهم لا تستند الا الى شهادة الاحداث  
نفسها . أما ضروب الايقاع فانها لا تقل تغايراً عن المذاهب : بعضها يسكن  
النفس ، وبعضها يثيرها ، وأشكال هذه الأخيرة اما أشد عامية واما أحسن  
ذوقاً .

وحيث أن المخل ، على حسب هذه الاحداث ، ألا يعترف بالقوة  
الادبية للموسيقى ، وما دامت هذه القوة واقعية فيلزم ادخل الموسيقى أيضاً  
في تربية الاطفال .

§ ١٠ - هذه الدراسة نفسها هي مناسبة تماماً لاستعدادات تلك السن  
التي لا تحمل الصبر أبداً على ما يسبب لها الملل ، والموسيقى بطبيعتها لا  
تسبب مللاً قط . ان اللحن والايقاع يشبهان أن يكونا ناشئين لازمين للطبع  
الانساني ، ولم يخش بعض الحكماء أن يقرروا أن النفس لم تكن الا لحناً  
أو على الأقل مطابقة للحن .

---

الدوري . ر . على الموسيقى الدورية ما يلي ك ٦ ب ٣ ف ٤ واتوملر على الدورين  
ح ٢ ص ٣١٦ .

§ ٩ - الفلاسفة الذين عالجوا . يشير أرسطو بلا شك الى أعمال المدرسة الفيثاغورية  
والأعمال العلمية في الموسيقى في عهده . ر . ما سيلى ب ٧ ف ٣ .

§ ١٠ - بعض الحكماء . يظهر ان أرسطو هاهنا يقر هذا الرأي ، ولكنه نفسه في  
كتاب النفس ك ١ ب ٤ ف ١ .

## الباب السادس

يرون الاطفال بأنفسهم على الموسيقى • مزاياء العزف بالموسيقى : الحدود • يليف حتى  
بها تغير الآلات • ليس كل الآلات مقبولة • أهدار الزمان : الاطوار المتغيرة التي مرت  
بنا دراسة الزمان • فلقد أثبتنا ميزنا نفسها ان صدقت الاستفودة •

§ ١ - لكن هل ينبغي أن يعلم الاطفال بأنفسهم الموسيقى الصوتية  
والموسيقى الآلية ؟ أو هل ينبغي الكف عن ذلك ؟ تلك هي المسألة التي  
وضعناها فيما مر ونعود اليها هاهنا . لا يمكن أن ينكر أن الاثر الادبي  
للموسيقى يختلف بالضرورة اختلافا كبيرا على حسب المرء نفسه  
بها أولا . لأن من المحال أو على الأقل من العسير أن يكون الانسان في هذا  
الجدد حكما عدلا في أشياء لا يزاولها هو نفسه . اختراعه شرا مادام أنه  
اذ يشغل أيدي الاطفال يمنعهم من كسر شيء في البيت ، لان الطفولة  
لا تستطيع أن تلبث لحظة في سكون . فالناقوس لعبة حسنة في السن  
الأولى ، وان الدراسة هي الناقوس للسن التالية ، أو ليس لهذا السبب يبين  
لنا بديها لزوم تعليم الاطفال أيضا انضرب بالموسيقى بأنفسهم ؟

§ ٢ - على أن من الهين أن يعين الى أي حد تمتد هذه الدراسة للاسنان  
المختلفة لتبقى دائما مناسبة وأن ترفض الاعتراضات التي تزعم أن هذا  
الشغل لا يؤدي الا الى ايجاد موسيقيين عاميين . فبدى أنه مادام احسان  
الحكم في هذا الفن يقتضى أن يزاوله المرء بنفسه ، فأستتج من هذا أن  
الاطفال يجب أن يعزفوا بالموسيقى بأنفسهم . ثم هم فيما بعد يستطيعون أن  
يتركوا هذا العمل الشخصي ، ولكنهم وقتئذ يكونون بحيث يقدرون الاشياء  
الجميلة ويستمتعون بها كما ينبغي بفضل دراستهم في شبابهم .

§ ٣ - أما ما يوجه أحيانا من اللوم على مباشرة الموسيقى من أنها تسقط

§ ١ - ناقوس أرخيتاس • أرخيتاس من تراثه فيلسوف فيثاغوري كان قبل أرسطو  
مبقليل •

بالرجل الى مركز الموسيقى العامى فيكفى فى نقضه أن يعين بالضبط مايليق  
أن يطالب به ، فيما يتعلق بملكة تعاطى الموسيقى ، الذين يراد تأهيلهم  
للفضيلة السياسية ، وما هى الاغانى وما هى الايقاعات التى يجب أن يعلموا  
اياها وأى الآلات ينبغى أن تدرس لهم . كل هذه التمايز مهمة جدا مادام  
تقريرها يعد تنفيذاً لذلك اللوم المزعوم ، لاني لا أنكر البتة أن بعض  
صنوف الموسيقى يمكن أن يكون مجلبة للافراطات التى يشيرون اليها .

§ ٤ - ينبغى اذا بانبذاهة الاعتراف بأن دراسة الموسيقى يجب ألا تضير  
مقام المهنة التى سيمتتها أولئك الذين يتعلمونها وأنه لا يجوز البتة أن  
تضعف الجسم فتجعله غير قادر على مشقات الحرب أو القيام بالشئون  
السياسية ، وأخيرا ينبغى ألا تعوق المباشرة الحالية لتمرينات الجسم ولا  
تحصيل المعارف الجدية فيما بعد . لأجل أن تكون دراسة الموسيقى على  
مايجب أن تكون حقيقة لا ينبغى أن يقصد الى اعداد تلاميذ للمسسابقات  
العلنية للفنانين ولا تعليم الاطفال تلك الغرائب الفارغة للغزف التى أدخلت  
بإدىء الامر فى الحفلات الموسيقية فى أيامنا ثم دخلت من هناك فى التربية  
العامية . لا ينبغى للمرء أن يأخذ من دقائق الفن هذه الا مايلزم لأجل أن  
يحس جمال الايقاعات والاغانى وأن يكون له من الموسيقى احساس أتم  
من ذلك الاحساس العامى الذى تحدثه الموسيقى حتى فى بعض أنواع  
الحيوانات كما تحدثه فى لفيف العيد والاطفال .

§ ٥ - هذه المبادئ أعينها تصلح لضبط تخير الآلات فى التربية . فيلزم  
اطراح الزمار والآلات التى ليست الا لاستعمال الفنانين كالقيثارة ومبا  
يقاربها فلا ينبغى أن يقبل من الآلات الا ما هو خاص بتكييف الأذن وتنمية  
الذهن على العموم . على أن الزمار ليس آلة موافقة للأدب ولا يصلح الا

§ ٤ - فى أيامنا . التقدم وضروب التجديد من كل نوع فى الموسيقى اليونانية ترجع  
على التحقيق إلى الزمن الذى كان يعيش فيه أرسطو بل الظاهر أن مدرسته كثير ما شاركت  
فى ذلك .

§ ٥ - الزمار . ليس آلة موافقة للأدب . يصعب علينا اليوم أن نفهم هذا القول  
على الزمار الذى أقرته سلطة مينزقا نفسها . ر . فيما بعد ف ٨ .



لاثارة الشهوات ويجب أن يقصر استعماله على الظروف التي فيها يقصد  
بالأولى إلى التقويم لا إلى التعليم . نزيد على هذا أن للمزمار ضررا آخر  
فيما يتعلق بالتربية ، وهو أنه يمنع الكلام أثناء تعلمه . وعلى ذلك فليس  
خطأ أن أهمل منذ زمن طويل بالقياس إلى الاطفال والرجال الاحرار ولو  
أنهم قبلا كانوا يعلمونهم اياه .

§ ٦ - فمئذ أن ذاق آباؤنا حلاوة الفراغ على أثر ما لقوا من رغد العيش  
قد أخذوا أنفسهم في جد وحمية بالفضيلة . وهم اذا اعتزوا بفعالهم الماضي  
وعلى الخصوص بما صادفوا من ضروب النجاح في الحروب الميدية قد  
وضعوا اشد شهوتهم في درس جميع العلوم بل رفعوا من شأن فن المزمار  
إلى أن جعلوه علما . فقد رثى في لقدمونيا مواطن يضبط نغمة الجوقة  
الموسيقية على نغم المزمار الذي يزمر به هو نفسه ، وصار هذا الذوق قوميا  
في أثينا حتى لم يبق فيها رجل حر لم يتعلم هذا الفن : وهذا ما يثبت  
اللوح الذي خصه طرازيب بالآلهة حينما أدى نفقات إحدى قصص  
اكفتيس الملهية .

§ ٧ - غير أن التجربة ما لبثت أن رفضت المزمار حينما قدر ماذا يمكن  
أن يساعد على التربية أو يضر بها من أمر الموسيقى . كذلك أبطل منها عدة  
من الآلات القديمة كالبيكتيد والبريتول وكل تلك التي لا تثير في المستمعين  
الامعاني لذة الحواس والمسببات والمثلثات إلى غير أولئك من الآلات التي  
تقتضى مراعاة طويلة لليد .

§ ٨ - كذلك يطرح المزمار أيضا اسطورة عتيقة منطبقة على العقول  
تحدثنا أن مينرفا التي اخترعته ما لبثت أن تركته ، وتزعم نكتة فكهة أيضا  
أن غضب الالهة على هذه الآلة جاء من أنها تشوه الوجه ، غير أنه ربما  
يظن أيضا أن مينرفا تركت درس المزمار لانه لا يصلح في شيء لتثقيف  
العقل لان الواقع أن مينرفا في نظرنا رمز للعلم والفن .

§ ٦ - كفتيس . يقال انه كان من أقدم الشعراء الملهة في أثينا ويظهر انه عاش

في آخر القرن السادس قبل المسيح .

§ ٧ - البيكتيد . . . كل هذه الآلات كانت وترية . ر . الجمهورية ك ٤ ص ١٥٣

من ترجمة كوزان .

## الباب السابع

الألحان والإيقاعات التي يجب إدخالها في تربية الأطفال . الانغماس في ثلاثه  
الضرب : ادبية وحماسية وشهوية . فالأولى يجب أن تكون وحدها تقريبا جزءا من  
التعليم ، الملحوب الدوري هو الأفضل : انتقاد بعض آراء أفلاطون .

§ ١ - نحن نرفض اذا ، في أمر الآلات والضرب ، تلك الدراسات  
التي لا تتعلق إلا بالفنانين ، ونعني بذلك تلك التي ليست خاصة إلا بالمباراة  
العنيفة للموسيقى . فلا يحلف المرء عليها لتهديب نفسه أخلاقيا ، ولا يفكر  
دارسها إلا في اللذة التي ليست أقل جفاء من لذة من يستمعون اليه في  
المستقبل . من أجل ذلك لم أجعل منها مشغلة جديرة برجل حر . بل هو  
عمل أجبر ولا يصلح إلا ليخرج فنانين محترفين .

ان الغرض الذي يجهد له الفنان في هذه السبيل غرض سيء ، فان  
عليه أن يتنزل بانتاجه الى متناول الجمهور الذي كثر ما يسقط جفاؤه  
الفنانين الذين يسعون الى ارضائه ، والذين يشوهون أجسامهم بالحركات  
التي يقتضيها الضرب على آلاتهم .

§ ٢ - أما الألحان والإيقاعات فهل ينبغي إدخالها جميعا بلا تمييز في  
التربية أو هل ينبغي أن يتخير منها ؟ ألا نقبل كما يصنع اليوم أولئك الذين  
يشتغلون بهذا الجزء من التعليم ، الا أصلين في الموسيقى : اللحن والإيقاع ؟  
أم نضيف اليهما ثالثا ؟ بهم أن تعرف بالضبط قوة اللحن والإيقاع فيهما  
يتعلق بالتربية . فماذا ينبغي أن يفضل اتقان الأول أم اتقان الآخر ؟

§ ٣ - ولما أن كل هذه المسائل ، في رأيي ، قد ناقش فيها كثيرا

§ ٢ - أما الألحان . يظهر الآن أنه قد ثبت ، على رغم رأي روسو ، أن القدامى قد  
عرفوا اللحن على المعنى الذي نعرفه نحن الآن لهذه الكلمة ، أي تأليف متكافئ لعدة أصوات  
تتوافق فيما بينها . وأما الإيقاع فهو على الخصوص المقياس .

موسيقيون محترفون وفلاسفة قد زاولوا تعليم الموسيقى فأننا نحيل ، على التفاصيل المضبوطة التي أودعوها مؤلفاتهم ، كل أولئك الذين يريدون التعمق في هذا الموضوع ، وألا نعالج هاهنا الموسيقى الا من جهة النظر الخاصة بالمقنن ، فنقتصر على بعض عموميات أساسية .

§ ٤ - نحن نسلم بالتقسيم الذي اتخذته بعض الفلاسفة بين الأغاني ونميز ، كما فعلوا ، بين الغناء الأدبي والغناء الحماسي والغناء الشهوي . في نظرية أولئك المؤلفين كل واحد من هذه الأغاني يقابل لنا خاصا يجانسه . وتمشيا مع هذه المبادئ نرى أنه يمكن أن يستخرج من الموسيقى أكثر من نوع من المنفعة : انها تصلح لتتقيف العقل وتركيزه انفس معا . ونقول هاهنا بطريقة عامة تركيزه النفس لكننا سنعود بأبين من هذا الى هذا الموضوع في دراساتنا للشعر ( البويطيقا ) وثالثا فان الموسيقى يمكن أن تكون ترفيها وتستخدم لبسط العقل وترويضه من أعماقه . يلزم بالبداية استخدام الألحان كلها على السواء ، لكن لأغراض مختلفة لكل منها . ففي الدراسة يختار أيها آدب ، ويحتفظ بالأشد استحساسا والأقوى شهوة لحفلات الموسيقى حيث يستمع الثراء للموسيقى دون أن يعزف بنفسه .

§ ٥ - هذه الانفعالات التي تجدها بعض النفوس قوية هكذا يحسها الناس أجمعين ولو على درجات مختلفة ، كلهم بلا استثناء تميل بهم الموسيقى الى الرحمة وإلى الخوف وإلى الحماسة . وبعض الأشخاص أسير مطاوعة من الآخرين لتلك الانفعالات ، ويمكن أن يشاهد كيف أنهم ، بعد الاستماع الى موسيقى اضطربت بها أنفسهم ، يسكنون دفعة واحدة باستماع الأغاني المقدسة ، فذلك انما هو ضرب من الشفاء والتركية الأدبية .

§ ٦ - هذه التغيرات الفجائية تقع بالضرورة أيضا في النفوس التي

§ ٣ - بعض فلاسفة . . معلوم أن المدرسة الفيثاغورية قد اشتغلت كثيرا بنظرية الموسيقى . وان ارسطكسين مؤلف أقدم كتاب بقي لنا في الموسيقى كان تلميذا لارسطو ( ر . ما سبق ب ٦ ف ٩ ) .

§ ٤ - في دراساتنا للشعر . . هذه المسألة مبحوثة بغاية الاستقصاء في البويطيقا في الكتاب الرابع كما هو بين أيدينا اليوم .



أستلقت قيادها ، تحت سحر الموسيقى ، الى الرحمة أو الى الفزع أو الى أى  
أفعال آخر . كل مستمع يتحرك تبعاً لتأثير هذه الأحاسيس كثرة أو قلة  
فى نفسه ، لكنهم جميعاً على التحقيق قد وجدوا نوعاً من التزكية ويشعرون  
أنهم خفاف بفعل اللذة التى أحسوها . وبهذا السبب عينه تجلب لنا الأغاني  
التي تظهر النفس سروراً لا تشوبه شائبة ، من أجل ذلك ينبغي ترك هذه  
الالحان وتلك الأغاني المؤثرة الى هذا النحدر للفنانيين الذين يعزفون الموسيقى  
فى المسارح .

§ ٧ - غير أن المستمعين على نوعين بعضهم الرجال الأحرار المستثيرون  
والآخرون صناع وأجراء جفاة الأذواق بأنفسهم أيضاً حادة الى الألعاب  
وشهود المسارح ليستريحوا من عنائهم . ولما أن النفس فى هذه الطبائع  
السفلى كانت قد انحرفت عن طريقها المستقيم ، لزم لها ضروب من الألحان  
منحطة مثلها وأغاني ذات لون كاذب وجفاء لا يلين أبداً . وكل امرئ لا يجد  
لذة الا فيما يوافق طبعه . من أجل ذلك نخول الفنانين الذين يتنافسون  
فيما بينهم الحق فى أن يلائموا بين موسيقاهم التي يصنعونها والآذان الجافية  
التي تستمع لها .

§ ٨ - لكن فى انترية أكرر أنه لا يقبل الا الأغاني والالحان التي لها  
شيمة أدبية : وهى مثلاً كما قلنا مذهب تلحين الدورى . وينبغي أن يرحب  
أيضاً بكل تلحين يعرضه أولئك الذين تعمقوا اما فى النظرية الفلسفية واما  
فى تعليم الموسيقى . وقد أخطأ سقراط ، فى جمهورية أفلاطون ، فى أنه لم  
يقبل الا المذهب الفريجى دون الدورى كما أهدر دراسية الزمار . فان  
المذهب الفريجى يكاد يكون بين المذاهب كالزمار بين الآلات . فان أحدهما  
والآخر يثيران فى النفس على السواء احساسات شديدة وشهوية .

§ ٩ - والشعر نفسه ثبت هذا حق الاثبات . فانه فى الأغاني الموجهة  
الى باكوس وفى جميع قصائده المشابهة يقتضى قبل كل شئ استصباح  
الزمار . وفى الأغاني الفريجية على الخصوص يجد هذا النوع من الشعر  
ما يرضيه ، مثال ذلك الحمريات التي لا يجادل امرؤ فى أن طبعها فريجى

محض . والناس أولو الدراية في هذه المواد يذكرون كثيرا من الامثلة وعلى الخصوص مثل فيلكسين الذي بعد أن حاول تأليف خمريته على المذهب الدورى اضطر بطبيعة القصيدة عنها أن يقع في المذهب الفريجي الذي هو وحده الملائم لها .

§ ١٠ - أما اللحن الدورى ، فكل أحد يوافق على أن فيه من الثقل أكثر من اللحن الأخرى جميعا وأن نغمته فيه أشد فحولة وأكثر أدبا . ولا نرى نصير ميين للمبدأ الذى يبحث دائما عن الوسط بين الطرفين فاني أريد أن اللحن الدورى الذى تعطيه هذا الوصف من بين جميع الألحان الأخرى يجب بالبداية أن يفضل تعليم الشبيبة إياه . وهاهنا أمران ينبغى رعايتهما ، الممكن واللائق ، لأن الممكن واللائق هما المبدأان اللذان ينبغى على الخصوص أن يقودا الناس جميعا . غير أن من الأفراد وحدها هى التى تعين أحدهما والآخر . فأما الذين قد نهكتهم السن فيكون صعبا عليهم أن يلحنوا الأغاني المحتاجة للقوة ، والطبع نفسه يوحى اليهم طرائق تلحين رخوة ورخيمة .

§ ١١ - من أجل ذلك عاب بعض المؤلفين الذين اشتغلوا بالموسيقى بحق على سقراط أن نفى من التربية الألحان الرخوة بحجة أنها لا توافق الا السكر : فقد أخطأ سقراط فى أن ظن أنها تتعلق بالسكر الذى شيمته أنه نوع من ثوران الشهوة فى حين أن شيمة هذه الاغاني ليست الا الضعف . انه يحسن فى الفترة التى فيها تصل السن الى الشيخوخة أن تدرس الألحان والأغاني التى من هذا القليل . بل انى أظن أنه قد يوجد من بينها واحد يناسب الطفولة تمام المناسبة يجمع بين الحياء والمعرفة معا . وذلك على رأينا هو المذهب الليدى الذى تؤثره على كل ماعداه . وحيث فى التربية الموسيقية ينبغى توافر ثلاثة أشياء : أولا اجتناب كل افراط ، ثم عمل ما هو ممكن ، ثم ما هو لائق .

§ ٩ - فيلكسين . . فيلكسين من جزيرة سيتيريا كان معاصرا لارسطو .

## الكتاب السادس

فى الديمقراطية وفى الأئفرشية ، وفى السلطاط الثلاث  
التشريعية والتنفيدية والقضائية

### الباب الاول

واجبات الشارع - لا ينبغي ان يقتصر على معرفة غير حكومة ممكنة ، بل يجب ايضا  
فى العمل ، ان يعرف تحسين العناصر الحالية التى يتصرف فيها - ومن هذا يكون من الضرورى  
معرفة الانواع المختلفة للامساك والقوانين الخاصة التى هى لازمة لكل منها .

§ ١ - فى جميع الفنون وفى جميع العلوم التى لا تبقى البتة جزئية أكثر  
مما ينبغي بل التى تستوعب نظاما تاما للحوادث يجب أن يبحث كل منها على  
حدته كل مايتعلق بموضوعه من غير استثناء . نأخذ مثلا علم التمرينات  
البدنية ماهى منفعة هذه التمرينات ؟ كيف ينبغي أن تتحول تبعاً للأمرجة  
المختلفة ، أليس التمرين الأقوم هو بالضرورة ذلك الذى هو أوفق للطبائع  
الأقوى والأجمل ؟ ماهى التمرينات القابلة لأن تصطنع للعدد الأكبر من  
التلامذة ؟ وهل فيها واحد يمكن أن يناسب الجميع على السواء ؟ تلك مسائل  
تعانى وضعها الرياضة البدنية . وفوق ذلك حتى متى كان أى تلميذ من  
تلامذة الرياضة لايطمح أن يكسب قوة المصارع المحترفين ولا مهارته فان  
ممرن الاطفال ومعلم الرياضة البدنية جديران أن يؤتيا التلميذ عند الحاجة  
نموا مشابها لنمو المصارع فى القوى . فالأمر كذلك فى الطب وفى بناء  
السفن وفى مصنع الثياب وفى جميع الفنون على العموم .

§ ٢ - وحيث أن يكون على علم بعينه أن يبحث عن أحسن شكل  
للحكومة وماهى طبيعة هذه الحكومة وبأى انشروط تكون كاملة بقدر مايراد

بصرف النظر عن كل عائق خارجي ، ومن جهة أخرى أن يعرف أي دستور يناسب اتخاذه تبعاً للشعوب المختلفة التي لا يستطيع أكثرها قبول دستور فاضل . على هذا ماهي في ذاتها على الإطلاق خير حكومة ، وما هي أيضاً خير حكومة بالاضافة الى العناصر التي يراد تنظيمها . ذلك هو ما يجب أن يعلمه الشارع ورجل الدولة الحق . ينبغي أن يضاف الى ذلك أنهما يجب عليهما أيضاً أن يكونا جديرين بالحكم على دستور يعرض عليهما افتراضاً وأن يعينا ، تبعاً للمعلومات التي تكون قدمت إليهما ، المبادئ التي يحيا بها الدستور منذ وضعه وأن يكفلا له بعد وضعه أطول مدة ممكنة . واني أقرض هنا ، كما قد يرى ، حكومة لم يكن لها قط نظام كامل دون أن تكون مع ذلك مجردة من العناصر الضرورية لكنها لم تك لتتفع بوسائلها وما زالت يعوزها الكثير من العمل .

§ ٣ - وبالجمللة اذا كان الواجب الاول على رجل الدولة أن يعرف الدستور الذي يجب على العموم أن يعتبر الاحسن والذي يمكن أن يقبله أكثر المدائن فانه يلزم الاعتراف بان الكتاب السياسيين في الغالب مع ما هو مشهود لهم به من الكفاية قد انخدعوا عن النقط الأساسية . لانه لا يكفي أن تتصور حكومة فاضلة ، بل يلزم على الخصوص حكومة قابلة لان تطبق تطبيقاً سهلاً وعاماً على جميع الدول . هيئات . لا يقدم لنا اليوم الا دساتير غير قابلة للتنفيذ وغاية في التعقيد ، أو اذا وقف عند حد الأفكار العملية فانما هو لاجل اطراء لقدمونيا أو أية دولة كيفما اتفق على حساب الدول الاخرى كلها التي توجد في أيامنا هذه .

§ ٤ - لكنه متى اقترح دستور وجب أن يكون ممكن انقبول ميسر التنفيذ باعتبار الوضع الذي فيه الدول الحالية . على أنه ، في السياسة ، ليس تعديل حكومة بأقل يسراً من أن تخلق خلقاً ، كما أن نسيان ما حفظ أعسر من الحفظ أول مرة . اذا أكرر أن رجل الدولة ينبغي أن يكون

§ ٣ - دساتير غير قابلة للتنفيذ . يقصد بذلك أرسطو الى أفلاطون بلا شك ، ولي اكسيثوقون في الاسطر الاثنية .



قادرا على أن يحسن نظام حكومة منظمة من قبل فوق ما يكون له من الكفايات التي أسلفنا تعيينها . وتلك مهمة قد تكون محانة الاداء اذا لم يكن ليعرف جميع الاشكال المختلفة للحكومة . وفي الواقع ان من الخطأ الفاحش أن يظن ، كما في العادة الجارية ، أن ليس للديمقراطية الا نوع واحد وأن ليس للأوليغارشية الا نوع واحد أيضا .

§ ٥ - يضاف الى هذه المعرفة التي لا تعدى عنها لعدد الاشكال السياسية المختلفة دراسة للقوانين التي هي الافضل في ذاتها ، وللقوانين الاشد اثلافا مع كل دستور ، لان القوانين يجب أن توضع للدستور لا الدستور للقوانين ، وكل الشارعين على اتفاق في هذا المبدأ . انما الدستور في الدولة هو ترتيب ادارات الحكم ، وتوزيع السلطات واختصاص السيادة . وبكلمة واحدة : تعين الغرض الخاص لكل اجتماع سياسي . وعلى ضد ذلك القوانين التي هي متميزة عن المبادئ الاساسية المشخصة للدستور ، فانها القاعدة التي يتبعها الحاكم في تنفيذ سلطته وفي المعاقبة على الجرائم التي تنتهك حرمة هذه القوانين .

§ ٦ - واذ فمن الضروري على الاطلاق معرفة عدد الدساتير والفروق بينها ، وذلك أقل تقدير لامكان تقنين القوانين مادام أن القوانين ذواتها لا يمكن أن تصلح لكل الأوليغارشيات ولكل الديمقراطيات باعتبار أن لكل من الأوليغارشية والديمقراطية أكثر من نوع وليستا واحديتين

---

§ ٥ - وعلى ضد ذلك . هاهنا يميز أرسطو بين الدستور وبين القوانين التي تنفرغ عنه . ولقد ألهم منتسكيو ، عن الفيلسوف اليوناني ، وربما كان ذلك من حيث لا يعلم ، فعالج طويلا هذا الموضوع ، لحظير . وأما روسو فلم يقل عليه كلمة واحدة لانه لم يفكر الا في نوع واحد من الدستور ، وبما أنه قد غلا أيضا في الاختيار بأراء الاقدمين ، فلم يبحث الا عن الحكومة المثالية دون أن يشغل نفسه بالاحداث أي الدساتير المختلفة الممكنة والحقيقية . وبذلك يكون قد غلا في احوال التاريخ .

## الباب الثاني

ملخص ما قد سبق من البحوث . تعيين البحوث الآتية ، ترتيب الحكومات الفاسدة بعضها بالقياس الى بعض . التفريق المختلفة لكل من الديمقراطية والاوليغارشية .

§ ١ - في دراستنا الأولى للدساتير قررنا ثلاثة أنواع للدساتير المختص ، الملوكية والأرستقراطية والجمهورية ، وثلاثة أنواع آخر هن زينغ نلاولى ، فالطغيان للملوكية والأوليغارشية للأرستقراطية والديماغوجية للجمهورية . وقد تكلمنا من قبل على الأرستقراطية والملوكية : لأن معالجة الحكومة الفاضلة إنما هي معالجة في الوقت نفسه لهاتين الصورتين اللتين تستند كلتاهما الى مبادئ أكمل ما تكون من الفضيلة . وقد أوضحنا فوق ذلك ما بين الأرستقراطية والملوكية من الفروق وأبنا بماذا تتعين الملوكية على الخصوص . فبقى علينا أن نتكلم على الحكومة التي يطلق عليها هذا الاسم العام الجمهورية وعلى الدساتير الأخر : الأوليغارشية والديماغوجية والطغيان .

§ ٢ - من الهين أن يعرف أيضا بين هذه الحكومات الفاسدة ترتيب زينغها . وان أشدها فسادا هو على التحقيق فساد أولى الحكومات الصالحة وأقدسها . فاما أن الحكومة الملوكية لا توجد الا بالاسم دون أن يكون لها حقيقة ما ، واما أن تستند بالضرورة الى الرفعة المطلقة للفرد الذي يملك على هذا يكون الطغيان أسوأ الحكومات بما هو أبعدا عن الحكومة الفاضلة . ثم تجيء الأوليغارشية البعيدة المدى عن الأرستقراطية جد البعد . وأخيرا الديماغوجية وهي التي يمكن أن تطلق من بين الحكومات الفاسدة .

§ ٣ - ولقد عالج كاتب قبلنا هذا الموضوع . غير أن جهة نظره تخالف جهة نظرنا . فانه وقد سلم بأن كل هذه الحكومات كانت سوية

§ ٣ - كاتب . يعنى افلاطون . ( الجمهورية ص ٢٥٩ من ترجمة كوزان ) .

وأن الأوليغرشية يمكن أن تكون صالحة كالأخرى ، قد صرح بأن الديماغوجية هي أقل الحكومات الصالحة صلاحاً وأحسن الحكومات الفاسدة .

§ ٤ - أما نحن فعلى الضييد ، نصرح بأن هذه الأنواع الثلاثة للحكومات فاسدة من أساسها ، وتحفظ من القول بأن الأوليغرشية الفلانية خير من الفلانية الأخرى . بل نقول فقط إنها أقل فساداً منها . على أننا نترك الآن إلى جانب هذا الخلاف في الرأي .

غير أننا بادئ بدء نعين للديمقراطية والأوليغرشية عدد تلك الأنواع المختلفة التي ندرجها تحت الواحدة منهما وتحت الأخرى . فمن بين هذه الأشكال المختلفة ، أيها أقبل للتطبيق وأصلح بعد الحكومة الفاضلة ، إذا كان مع ذلك يوجد دستور أرستقراطي غير ذاك الذي مازال له شيء من القيمة ؟ ثم ماهي ، من بين الصور السياسية كلها ، تلك التي يمكن أن تصالح لأكثرية الدول ؟

§ ٥ - ثم نبحث بعد ذلك ، من بين الدساتير المنحطة ، ما هو الدستور الأفضل للأمة الفلانية بعينها لأن من الواضح باقيا إلى الشعوب أن الديمقراطية خير من الأوليغرشية ، وبالعكس . ثم مع اختيار الأوليغرشية أو الديمقراطية كيف يجب أن تنظم فيها التفريق الدقيقة المختلفة . واتماما للبحث ، بعد أن عرضنا هذه المسائل على عجل ولكن كما ينبغي ، نحاول أن نعين أقوى الأسباب عادة لسقوط الدول ولرفاقتها سواء على العموم لجميع الدساتير أو على الخصوص لكل واحد منها .

## الباب الثالث

اختلاف القوانين ينشأ من الاختلاف بين عناصرها الاجتماعية . الفقر والغنى يولدان شكلين أصليين من التمايز: الديمقراطية والوليغرشية . الشيعة الأصلية لاجتماعهما وللآخرى . ليس العدد ركنا أصليا . بل هو الثروة . تعداد الأجزاء الضرورية للدولة . انتقاد ملهب الفلاطون . كل الوظائف الاجتماعية يمكن الجمع بينها . ليس إلا الفقر والغنى هما اللذان لا يمكن أن يجتمعا في أيدي واحدة بعينها .

§ ١ - ما يضاعف أشكال التمايز إنما هو على التحقيق تكثر العناصر التي تدخل دائما في تكوين الدولة . فديا كل دولة تتألف من عائلات كفاً يري ، ثم في هذه الكثرة من الناس يوجد بالضرورة أغنياء وفقراء وثروات وسيطة بينهما . ومن الأغنياء ومن الفقراء بعض يملكون أسلحة وبعض عزل . وإن الشعب ينقسم إلى زراع وتجار وصناع ، حتى بين الطبقات العليا توجد فروق في الثروات وفي الملكيات المتفاوتة في السعة . اقتناء الحيل مثلا اتفاق لا يمكن أن يحتمله على العموم إلا الأغنياء .

§ ٢ - من أجل ذلك في الأزمان القديمة كل الدول التي قوتها الحزبية من الفرسان كانت دولا أوليغرشية : فقد كانت قوة الفرسان وقتئذ هي السلاح الوحيد لمهاجمة الشعوب المجاورة ، وشاهد هذا تاريخ إيريتري وخالسيس ومجنيزي على شطوط الميندر وتاريخ مدائن أخرى كثيرة في آسيا . ينبغي أن يضاف إلى الامتيازات التي تنشأ من الثروة ميزات المولد والفضيلة وميزات أخرى بينها حينما تكلمنا على الأرستقراطية وعددنا

§ ٢ - من الفرسان . أن ملاحظة أرسطو هذه قد حق أمرها في القرون الوسطى . فإن الإشراف الذين كانوا يقتنون الحيل دون سواهم والذين يؤلفون وحدهم جيش الفرسان كانوا أوليغرشية قوية . وقد فقلعوا تفوقهم حين بدأ المشاة يغلبون على الأمر في الجيوش الأوربية وإن يكن لفقد ذلك التفوق أسباب أخرى . - تاريخ إيريتري . لا يعلم من تاريخ الدول المختلفة إلا النزر اليسير .



العناصر التي لا غنى عنها لكل دولة . فعناصر الدولة تلك تأخذ بنظر  
السلطان سواء بأكملها أو بعدد من أفرادها قل أو أكثر .

§ ٣ - يتج من هذا بالبداية أن أنواع الدساتير يجب أن تكون ،  
بالضرورة المحضة متخالفة ، كتخالف هذه الأجزاء أعيانها فيما بينها ، تبعاً  
لأنواعها المختلفة . فليس الدستور شيئاً آخر سوى التوزيع المنظم للسلطان  
الذي ينقسم دائماً بين الشركاء ، أما على حسب أهميتهم انخاصة وأما تبعاً  
لمبدأ مساواة مشتركة ، أى أنه يجوز أن تجعل حصة للأغنياء وأخرى  
للفقراء أو أن يؤتوا حقوقاً مشتركة . على هذا فالدساتير تكون بالضرورة  
بقدرة بقدر التعدد فى ترشيحات التفوق والتخالف بين أجزاء الدولة .

§ ٤ - يظهر أنه يمكن الاعتراف بنوعين أصليين لتلك الأجزاء ، كما  
يعترف بنوعين أصليين للرياح : رياح الشمال ورياح الجنوب ، وأما الآخر  
فليست الا انحرافات . ففي السياسة تكون الديمقراطية والاوليغرشية لأنه  
يمكن احتساب أن الارستقراطية ليست الا احدى صور الاوليغرشية التي  
هى بها تشبه ، كما أن هذه التي تسمى جمهورية ليست الا احدى صور  
الديمقراطية ، وكما أن من بين الرياح ربح الغرب تشتق من ربح الشمال  
وربح الشرق من ربح الجنوب . ولقد جاوز بعض المؤلفين بالتشبيه حداً  
أبعد اذ يقولون أنه لا يعترف فى الملحن الا بطريقتين أساسيتين : الدورية  
والفريجية . وفى هذا المذهب كل التواليف الأخرى ترتد اذ الى الواحدة  
أو الى الأخرى من هاتين الطريقتين .

§ ٥ - سندع الى جانب هذه التقاسيم التحكيمية التي تتخذ غالباً  
للحكومات ، مؤثرين التقسيم الذى قررناه نحن باعتباراه أحق وأضبط  
فعندما لا يوجد الا دستوران ، بل دستور واحد أحسن تأليفه تشتق

---

§ ٤ - الديمقراطية والاوليغرشية . عند أفلاطون الدستوران الاصليان هما الملكية  
والديموقراطية ( القوانين ك ٣ ص ١٧٨ ) والظاهر أنه وضع الاوليغرشية فى الصف الاخير  
لان السادة فيها اكثر عدداً ( القوانين ك ٤ ص ٢٢٠ من ترجمة كوزان ) . وانظر ايضا  
السياسى ص ٤٥٩ .

منه وتفسد كل الآخر . اذا كانت كل الطرائق فى الموسيقى تشتق من طريقة فاضلة للحن فكل الدساتير تشتق من الدستور المثالى : فيكون أوليغرشيا اذا كان السلطان أشد تركزا وأشد استبدادا ، وديمقراطية اذا صارت لواله أكثر تراخيا وأسهل سهولة .

§ ٦ - ومن الخطأ الشديد ، وان يك عاما ، أن يقصر دعم الديمقراطية على سيادة العدد لانه يمكن أن يقال أن الأكثرية فى الأوليغرشيات أيضا فى كل مكان هى السيدة دائما ومن جهة أخرى أن الأوليغرشية لا تنحصر بعد فى سلطة الأقلية . لنفرض دولة مؤلفة من ألف وثلاثمائة مواطن من بينهم الأغنياء وعدتهم ألف قد جردوا من كل سلطة الثلاثمائة الذين مع أنهم فقراء هم على ذلك مثلهم أحرار يساؤونهم من كل وجه خلا الثروة أفيمكن فى هذا الفرض أن تكون الدولة ديمقراطية ؟ كذلك اذا كان الفقراء وهم أقلية هم سياسيا فوق الأغنياء ولو أن هؤلاء أكثر منهم عددا فلا يمكن كذلك أن يقال ان الدولة فى هذه الحالة أوليغرشية اذا كان المواطنون الآخرون أى الأغنياء مبعدين عن الحكم .

§ ٧ - فى الحق الأحكم أن يقال تكون ديمقراطية حينما تكون السلطة مسندة الى جميع الرجال الأحرار ، وأوليغرشية حينما يختص بها الأغنياء . أما أكثرية الفقراء وأقلية الأغنياء فما هما الا طرفان ثانويان . غير أن الأكثرية حرة ولكن الأقلية غنية . ولاشك أن سيكون من الأوليغرشية ما تسند فيه السلطة تبعاً للقوام والجمال . كما يقال ان ذلك يكون فى اتيوبيا لأن الجمال وطول القامة هما ميزتان غير عامتين .

§ ٨ - كذلك يكون خطأ كبيرا أن تؤسس الحقوق السياسية على قواعد قليلة الوزن على هذا النحو . لما أن الديمقراطية والأوليغرشية يشملان عدة

---

§ ٧ - فى اتيوبيا . ر . هيردوت « طايا ب ٢٠ » .

§ ٨ - أبللونيا . ر . العورينيون للتر ج ١ ص ١١ و ج ٢ ص ٥١ و ١٥٦ ، فان البحر اليونى متو الخليج الإدياتي وقد كانت أبللونيا نزلة من كورنته - ثيرا : ثيرا هى جزيرة صغيرة تجاور كريت . ( ر . استرابون ك ١٠ ص ٤٦٥ ) .

أصناف من العناصر فيلزم حيثئذ اتخاذ عدة تحفظات . لا تكون ديمقراطية حيثما تحكم أقلية من رجال أحرار سوادا لا يتمتع بالحرية وأستشهد على ذلك بأبلونيا على الخليج اليونى وثيرا . ففى هاتين المدينتين السلطان قد كان لبعض المواطنين أولى المولد المشهور الذين كانوا هم مؤسسى المستعمرتين دون الأكثرية الكبرى . كذلك لا ديمقراطية متى كان السلطان للأغنياء حتى مع افتراض أنهم يؤلفون الأكثرية كما كانت الحال فى كولوفون قبل الحرب الميدية حيث كانت أكثرية المواطنين تملك ثروات طائلات . ولا ديمقراطية حقيقية الا حيثما يكون الرجال الأحرار الأكثرية ولهم السيادة وان كانوا فقراء . ولا تكون أوليغارشية الا حيث يملك السيادة الأغنياء والأشراف وهم قلة .

§ ٩ - حسبنا هذه الاعتبارات لايضاح أن الدساتير يمكن أن تكون كثيرة ومختلفة ولماذا هى كذلك . أضيف الى هذا أنه توجد أنواع كثيرة للدساتير التى تتكلم عليها هنا . ماهى تلك الأشكال السياسية ؟ وكيف تنشأ ؟ هذا هو ما سنبحث عنه صادرين دائما عن مبادئ قررناها فيما سبق .

يسلم لنا أن كل دولة تتكون ، لا من جزء واحد ، بل من أجزاء متعددة : وانه حينما يراد فى التاريخ الطبيعى معرفة كل أنواع المملكة الحيوانية يتبدأ بتعيين الأعضاء التى لا غنى عنها لكل حيوان ، فبعضها مثلا بالحواس التى له ، وبأعضاء التغذية التى تتلقى الأغذية وتهضمها كالقم والمعدة ثم بجهاز الحركة لكل نوع .

§ ١٠ - فافتراض أنه لا يوجد أعضاء آخر غير تلك ، لكنها كانت غير متشابهة فيما بينها ، وأن القم والمعدة والحواس ، ثم الأجهزة الحركة لا تشابه فيما بينها ، يكون عدد تواليفها بالضرورة أنواعا متمايزة من الحيوانات على هذا القدر : لانه محال أن نوعا واحدا بعينه يكون له صنوف

---

— كولوفون . مدينة من يونيه فى آسيا الصغرى وهى وطن اكسينوفان رئيس مدرسة ايلي ولا يعرف هل هو اكسينوفان الذى حفظ لنا آتينى قطعة شائقة على زخرف كولوفون . ر . مقالة كوزان على اكسينوفان .



مختلفة للعضو الواحد ، الفم أو الأذن . كل التواليف الممكنة لهذه الأعضاء تكفى حيثئذ لتقرير أنواع جديدة من الحيوانات ، وهذه الأنواع تكون بالتحقيق متكررة بمقدار ما تكونه تواليف الأعضاء التى لا غنى عنها .

هذا يتطبق بالضبط على الأشكال السياسية التى نعالجها هنا ، لأن الدولة ، كما كررناه ، تكون لا من عنصر واحد بل من عناصر كثيرة جدا .

§ ١١ - . فها هنا طبقة كثيرة العدد تعد الغذاء للجمعية ، وهم الزراع : وهناك الصناع يكونون طبقة أخرى مشغولة بجميع الصناعات التى لا تستطيع المدينة بذونها أن تعيش ، بعضها ضرورى ضرورة مطلقة والأخرى للاستمتاع والترفيه . وطبقة ثالثة هى طبقة التجار أو بعبارة أخرى الطبقة التى تباع والتى تشتري فى الأسواق الكبرى وفى الحوانيت . وطبقة رابعة تتألف من أجراء . وطبقة خامسة مؤلفة من المحاربين ، وهى طبقة لا غنى عنها أيضا لسائر الطبقات السابقة ، اذا أرادت الدولة أن تدفع عن نفسها الغازة والاستعباد . وهل يمكن افتراض دولة جديدة حقا بهذا الاسم يمكن اعتبارها رقيقة بالطبع ؟ ان الدولة تكفى بذاتها ضرورة ، والرق لا يستطيعه .

§ ١٢ - فى جمهورية أفلاطون هذه المسألة قد عولجت بطريقة غاية فى اللباقة لكنها غير كافية . فان سقراط يقول فيها ان الدولة تتألف من أربع طبقات لا غنى عنها أبدا : تساج ، وزراع ، وأساكفة ، وبناعون . ثم لما أيقن أن هذا الاجتماع غير تام أضاف إليه الحداد وراعى البهائم وأخيرا التاجر والبيع وهو يظن بلا شك أنه قد كمل النقص فى رسمه الأول .

---

§ ١١ - رقيقة بالطبع : ر . ك ١ ب ٢ ف ٧ .

§ ١٢ - فى جمهورية أفلاطون : قد اتهم أرسطو المبسرون وعلى الخصوص بنزجر بأنه أخطأ أو أساء النية فى عرض أفكار أفلاطون . لكن الأولى أن يقال أن انتقاد أرسطو بلخ من التسوية غايتها ، غير أنه لم يعز الى أفلاطون الا ما هو موجود فى الجمهورية ك ٢ ص ٨٠ وما بعدها . وينبغى عدلا أن يضاف الى هذا أن سقراط لا يدعى أنه يعالج المسألة على وجه منطقي وثام . - فخرى أدبى . اذا كان هذا النقد حقا عندنا يوجب هذه الفقرة من الجمهورية فانه لا يكون حقا متى وجه الى جماع منصف أفلاطون .



وعلى هذا ففي نظره كل دولة لا تكون الا لتسد حاجاتها المادية وليس على الخصوص من أجل غرض أدبي لاشك أنه عند أفلاطون ليس أشد ضرورة من الأساكفة والزراع .

§ ١٣ - لا ينبغي سقراط من طبقة المحاربين شيئا الا في اللحظة التي فيها تجد الدولة نفسها ، اذ توسع اراضيها ، في اشتباك وحرب مع الشعوب المجاورة . لكن بين هؤلاء الأربعة الشركاء أو أكثر الذين يعدم أفلاطون يلزم حتما شخص يقيم العدل ويرتب حقوق كل فرد . واذا كان معترفا به أن في الكائن الحي النفس هي أولى من الجسم بأن تكون الجزء الأصلي أفلا يجب أن يعترف أيضا بأن من فوق تلك العناصر الضرورية لسد الحاجات التي لا صارف عنها للمعيشة يكون في الدولة طبقة الجند وطبقة حكام العدل الاجتماعى ؟

ألا ينبغي أن تزداد على هاتين الطبقتين الطبقة التي تفصل في المنافع العامة للدولة ، ذلك الاختصاص انخاص بالعقل السياسى ؟ لأن تكون كل هذه الوظائف موزعة على حدة بين بعض أفراد أو تكون موكولة الى الأيدى بعينها فذلك لا يهم في صدد استدلائنا . لأن وظائف الجنود والزراع قد تجتمع في الغالب ، لكن اذا كان من الالزام التسليم بأن الأولين والآخرين هم عناصر الدولة فالعصر الحربى ليس على التحقيق أقل ضرورة .

§ ١٤ - أضيف اليها سابعا يشارك بثروته في الخدم العامة ، أولئك هم الأغنياء : ثم ثامنا وأولئك هم مديرو الدولة ، أولئك الذين يتفرغون لوظائف الحكم مادامت الدولة لا تستغنى عن حكام ، فينتج من ذلك لزوما بالضرورة أن يكون بها مواطنون أكفاء لحكم الآخرين يخلصون لهذه الخدمة العامة اما مدى الحياة واما على طريق التساوب . وأخيرا يبقى هذا الجزء من الدولة الذى تكلمنا عليه آنفا والذى يفصل في المسائل العامة ويقضى في خصومات الأفراد .

اذا كان ضروريا للدولة التنظيم العادل الحكيم لجميع هذه العناصر

فضرورى لها أيضا أن يكون من بين كل أولئك الرجال الذين يدعون  
الى السيلطان عدد ما موصوف بالفضيلة .

§ ١٥ - قد يفترض على العموم ان تجمع عدة وظائف فى يد واحدة  
وأن فردا يمكن ان يكون جنديا وزارعا وصانعا وقاضيا وشيخا معا ، زد  
عليه أن جميع الرجال يطالبون بنصيبهم من الاستحقاق ويظنون أنفسهم  
صالحين لجميع الوظائف تقريبا . غير أن الأشياء الفريدة التى لا يمكن  
الجمع بينها هى الفقر والغنى ، ومن أجل ذلك كان الأغنياء والفقراء هم  
فيما يظهر الجزءان الأظهر تمايزا فى الدولة . ومن جهة أخرى لما أن  
الأغلب فى العادة أن يكون هؤلاء كثرة وأولئك قلة اعتبرنا عنصرين  
سياسيين متقابلين تمام التقابل . وعلى ذلك كان تسلط الأولين أو الآخرين  
يرتب اختلاف الدساتير التى هى بالنتيجة فيما يظهر مقصورة على اثنين لاغير  
الديمقراطية والأوليغرشية .

لقد برهنا اذا على أن للدساتير أنواعا متعددة وأبنا العلة فى ذلك  
الوقت وسئبت الآن أنه يوجد أيضا عدة أنواع من الديمقراطيات ومن  
ومن الأوليغرشيات .

## الباب الرابع

خمسة الانواع المختلفة للديموقراطية وشيخها وعللها • التأثير المشنوم للديماغوجيين في الديموقراطيات ، حيث ينقطع القانون عن أن يكون سيما : طغيان الشعب الذي اضله مملقوه •

§ ١ - هذا التكثر في الأنواع الديمقراطية والأوليغارشية هو النتيجة البينة للتدليلات التي سلفت مادما قد اعترفنا بأن بالطبقة الدنيا فروقا شتى وما بالطبقة التي تسمى ممتازة من ذلك ليس بأقل مما بالأولى . في الطبقة الدنيا يرى الزراع والصناع والتجار الذين يبيعون أو يشترون ، والعاملون في البحر سواء أكانوا حربيين أم تجارا أم ملاحين أم صيادين . وفي الغالب من الأمر تشمل هذه الوظائف المختلفة كثيرا من الأفراد . فيزنتة وتارنتة عامرتان بالصيادين ، وأتينا بالإلحين وإيجين وشيوز بالتجار وتيدوس بملاحى الشواطىء . ويمكن أيضا ان يعد فى الطبقة الدنيا الفعلة والذين رق حالهم عن أن يستقنوا عن العمل ليعيشوا ، وأولئك الذين ليسوا مواطنين وأحرارا الا من جهة الأب أو من جهة الأم ليس غير وأخيرا كل أولئك الذين وسائل عيشتهم تقرب من وسائل أولئك الذين عددناهم . فى الطبقة الرفيعة تتركز الامتيازات على الثروة والشرف والأهلية والعلم وعلى ميزات أخرى من هذا القبيل .

§ ٢ - النوع الأول من الديمقراطية شيمته المساواة ، وان المساواة المؤسسة على القانون فى هذه الديمقراطية تدل على أن الفقراء لا يكون لهم حقوق أوسع من حقوق الأغنياء ، فلا الأولون ولا الآخرون يختصون دون

§ ١ - تارنتة • فى أفريقيا الكبرى أى فى إيطاليا الجنوبية • وبيزنتة هى التى صارت القسطنطينية بعد • وإيجين بقرب شواطىء أثينا • وتيدوس جزيرة فى بحر إيجة • ومى نزلات دورية • ر • ملرج ٢ • ص ٤١٦ واسترايون ك ٦ ص ٢٧ ولقد كان الاستراتيجيون بالذين اسسوا تارنتة ر • ك ٨ ب ٦ ف ٢ •

سواهم بأن يكونوا سادة لكنهم يكونونهم على نسب متشابهة . فاذا كانت الحرية والمساواة حيثئذ كما يؤكدون هما القاعدتان الاساسيتان للديمقراطية فكلما كانت المساواة فى الحقوق السياسية تامة كانت الديمقراطية خالصة من كل شائبة . لأن الشعب بما أنه فيها أكثر عددا وأن رأى الأكثرية فيها هو القانون ، فهذا الدستور هو بالضرورة ديمقراطية بعينها .

فهاك اذا نوعا أول من الديمقراطية .

§ ٣ - بعده يجرى نوع آخر فيه الوظائف العامة مشروطة بنصاب هو فى العادة ضئيل القدر . فيه الوظائف يجب أن تكون مفتوحة لكل أولئك الذين يملكون انصباب المحدد ومغلقة دون أولئك الذين لا يملكونه . فى نوع ثالث من الديمقراطية كل المواطنين الذى لا نزاع فى صفتهم هذه يصلون الى وظائف الحكم ، لكن القانون هو صاحب السلطان على جهة السيادة . وفى ديمقراطية أخرى يكفى ليكون المرء حاكما أن يكون مواطنا بأية صفة كانت والسيادة فيه أيضا للقانون . ونوع خامس يقبل مع ذلك الشروط أعيانها ولكن فيه تنقل سيادة القانون الى الكثرة التى تقوم مقامه .

§ ٤ - وحيثئذ انما تكون الأوامر الشعبية هى التى تقضى لا القانون ، والفضل فى هذا للديماغوجيين .

والواقع أن فى الديمقراطيات التى فيها الحكم للقانون ليس فيها من الديماغوجيين ، وفيها تصريف الأمور بيد المواطنين الأشد حرمة . فالديماغوجيون لا يظهرون الا حيث يفقد القانون سيادته . وحيثئذ يكون الشعب ملكا حقا ، واحدا وان يكن مؤلفا من الأكثرية التى تحكم لا فرادى بل بجملتها . لقد عاب هوميروس تعدد الرؤساء غير أنه لا يمكن أن يقال انه كان يزعم أن يتكلم ، كما نفعل نحن هاهنا ، على سلطان ينفذه القوم بجماعتهم أو على سلطان موزع بين عدة رؤساء يلوونه كل واحد منهم على انفراد . واذا يكون الشعب هو الملك فانه يعمد الى أن يفعل



فعل الملك لأنه يلقي عن عاتقه نير القانون ويصير مستبدا . ومن أجل هذا يصبح المتملقون عما قريب في مرتبة الشرف .

§ ٥ - هذه الديمقراطية هي في نوعها ماهو الطغيان بانقياس الى الملوكية . ففي الجهتين الرذائل أعيانها واضطهاد المواطنين الأخيار هو بعينه : هنا أوامر الشعب وهناك الأوامر التحكيمية . زد على هذا أن بين الديماغوجي والمتملق شبها قارعا . كلاهما محل ثقة لا حد لها أحدهما يدل على الأمة التي عمها الفساد والآخر يدل على الطاغية .

§ ٦ - الديماغوجيون ، لأجل أن يستبدلوا الأوامر الشعبية بسيادة القانون ، يرجعون في جميع الأعمال الى الشعب ، ذلك بأن قوتهم الخاصة لا تكسب الا بسيادة الشعب الذي يتصرفون هم أنفسهم في أمره تصرف السيد بواسطة الثقة التي يقاتلونها منه . ومن جهة أخرى كل أولئك الذين يظنون أن لديهم مايشكون منه من الحكام لا يترددون في الاتجاه الى حكم الشعب وحده ، وان الشعب ليرحب بالطلب وحينئذ تنهار السلطات القانونية كلها .

§ ٧ - اذا استطاع القول بحق أن هذه ديماغوجية محزنة . ويمكن أن تعاب بأنها ليست بعد دستورا حقيقيا . ألا انه لادستور الا على شريطة سيادة القانون . يجب أن يفصل القانون في جميع المسائل العامة ، كما يفصل القاضي في قضايا الأفراد في الحدود المنصوصة في الدستور فاذا كانت الديمقراطية حينئذ هي أحد النوعين الأصليين للحكومة فان الدولة التي فيها يعمل كل شيء بالأوامر الشعبية ليست في الحق بعد ديمقراطية مادامت الأوامر الشعبية لا يمكن أبدا أن تفصل في شيء بطريقة عامة .

فهاك قصارى ماكنا نريد أن نقوله على الأشكال المختلفة للديمقراطية

## الباب الخامس

الانواع المختلفة للأوليغرشية وهي أربعة : التأثير العام للأخلاق في طبيعة الحكومة .  
أسباب الانواع المختلفة للديمقراطية وللأوليغرشية . بحث أشكال الحكومات غير الديمقراطية  
والأوليغرشية - بعض كلمات عن الأرستقراطية

§ ١ - الشئمة المميزة للنوع الأول من الأوليغرشية إنما هي تعيين نصاب رفيع حتى لا يستطيع الفقراء ، ولو أكثرية ، أن يبلغوا السلطان الذي ليس بابنه مفتوحاً إلا لأولئك الذين يملكون الدخل المحدد بالقانون . وفي نوع ثان النصاب المفروض للاشتراك في الحكومة عظيم وهيئة الحكم لها الحق في تعيين أعضائها . ومع ذلك ينبغي أن يقال أنه إذا كانت الانتخابات تقع على ذوى النصاب كلهم ، فإن النظام أولى به ، فيما يظهر ، أن يكون أرستقراطياً وأنه ليس أوليغرشياً في الحقيقة إلا متى ضاقت دائرة الانتخابات . ونوع ثالث من الأوليغرشية يؤسس على الوراثة للوظائف تنتقل من الأب إلى الابن . ورابع يضيف إلى مبدأ الوراثة هذا مبدأ سيادة الحكم بدلاً من سيادة القانون . وهذا الشكل الأخير يقابل قدر الكفاية الطغيان بين حكومات الفرد ويقابل بين الديمقراطيات أنواع من الديمقراطية الذي تكلمنا عليه آخر الأمر . وهذا النسوع الأخير من الأوليغرشية يسمى « حكم السلالة » أو حكومة القوة .

§ ٢ - تلك هي الأشكال المختلفة للأوليغرشية وللديمقراطية . ومع ذلك ينبغي أن نضيف إلى ذلك هاهنا تبييناً مهماً هو أن الحكومة تكون شعبية بميل الأخلاق والعقول دون أن يكون الدستور ديمقراطياً ، وهذا في الغالب من الأمر . وعلى التكافؤ في بعض الأحوال مع أن الدستور الشرعى أولى به أن يكون ديمقراطياً فإن ميول الأخلاق والعقول تكون

---

§ ١ - « حكم السلالة » هذه الكلمة التي قد فسرتها تدل بوضعها على حكومة الأقوياء الوريثية . وهي عند أرسطو آخر حد للأوليغرشية .

أوليغرشية . ولكن هذا التنافر يوشك أن يكون دائما نتيجة ثورة . ذلك بأنه ينبغي التحفظ من تعجل التجديدات وإثارة الاكتفاء بآدى الأمر بالتعديلات التقدمية غير ذات النبال ، وتخلي القوانين السابقة باقية على حالها ، غير أن زعماء الثورة يظنون مع ذلك سادة الدولة .

§ ٣ - ونتيجة البيئة للمبادئ التي وضعت فيما سبق أنه ليس يوجد أكثر أو أقل مما ذكرنا من أنواع الأوليغرشيات والديمقراطيات . والواقع أن الحقوق السياسية يملكها باضطراب اما جميع أجزاء الشعب المحدودة فيما سبق واما بعض تلك الأجزاء باستثناء الآخر . فمتى كان الزارع ومتوسطو الثروة من الناس هم سادة الدولة ، فالدولة يجب أن يصرف أمورها القانون مادام المواطنون المشتغلون بالأعمال التي يعيشون منها ليس لهم من الفراغ ما يجعلهم يراولون الأعمال السياسية ، فهم يكلون الأمر حيثئذ للقانون ، ولا يجتمعون في جمعية سياسية الا في الأحوال التي لا غنى عن اجتماعهم فيها . على أن الحق السياسى يتعلق دون أى تمييز بكل أولئك الذين يملكون النصاب القانونى . لأنه يكون من الأوليغرشية ألا يجعل هذا الحق عاما تمام العموم . غير أن أكثرية المواطنين بما أنهم مجرومون الدخول المكفول ، ليس عندهم البتة وقت للأعمال العامة ، فهناك كيف يقوم هذا النوع من الديمقراطية .

§ ٤ - النوع الثانى الذى يرد فى الترتيب الذى رسمناه هو ذلك الذى فيه كل المواطنين الذين لا نزاع فى أصلهم لهم الحقوق السياسية ، ولكن الواقع هو أن أولئك الذين يستمتعون بها وحسبدهم هم الذين يعيشون دون أن يشتغلوا . فى هذه الديمقراطية القوانين هي ذوات السيادة أيضا ، لأن المواطنين على العموم ليسوا أغنياء قدر الكفاية بمواردتهم الشخصية .

---

§ ٤ - الذى رسمناه . ر . ما سبق به ٤ ف ٣ . ولكن فى هذه الفقرة السابقة قد وضع أرسطو فى المحل الثالث ما وضعه هنا فى الثانى . وان هذه التقاسيم الجديدة المعروضة هاهنا ليست مطابقة للسابقة وقد تكون من بعض الوجوه تكرارا ولو أن أرسطو يبحث لا عن الخصائص بل عن أسباب الانواع المختلفة للديموقراطية . فهاهنا شيء من الاضطراب .

فى النوع الثالث يكفى أن يكون المواطن حرا لأجل أن تكون له حقوق سياسية . ولكن ها هنا أيضا ضرورة الشغل تمنع كل المواطنين على التقريب أن يباشروها ، وسيادة القانون ليست ها هنا أقل ضرورة منها فى النوعين الأولين .

§ ٥ - والرابع هو ذلك الذى جاء الأخير على حسب الترتيب الزمنى ، فإن دولا ، بما أنها تكونت أرحب كثيرا مما كاتته الأولى من قبل ، وبما انتشر فيها من اليسر بفضل دخلها العظيم ، كسب السواد فيها بما لهم من الأهمية جميع الحقوق السياسية ، واستطاع المواطنون حينئذ أن يباشروا على الشيوع إدارة الأعمال العامة لما نالوا من الفراغ ، وقد كفلت المكافآت حتى لأقلهم ميسرة الزمن الضرورى للاشتغال بها . بل كان أقلهم ميسرة أكثرهم فراغا إذا خلوا من هم إدارة منافعهم الخاصة ، وهذه علة تمنع فى الأغلب الأغنياء من شهود جمعيات الشعب وحضور المحاكم التى هم أعضاء فيها ، ويقع بهذا أن يصير السواد سيدا بدلا من القانون .

تلك هى الأسباب الضرورية التى تعين عدد الديمقراطيات وتباينها .

§ ٦ - أول نوع للأوليغرشية هو ذلك الذى فيه أكثرية المواطنين تملك من الثروات ما هو أقل من تلك التى تكلمنا عليها آنفا وما هو فى ذاته قليل . السلطان مسند الى جميع أولئك الذين يستمتعون بدخل قانونى والعدد الأكبر من المواطنين الذين يكسبون بهذا الوجه حقوقا سياسية قد كان هو السبب فى إحالة السيادة الى القانون لا الى الرجال . ولما كانوا بعيدين جدا ، بعددهم ، عن الوحدة الملوكية ، وكانوا أقل ميسرة بكثير من أن يتمتعوا بفراغ مطلق وليسوا من الفقر بحيث يعيشون على نفقات الدولة اضطروا الى أن يعلنوا أن القانون هو السيد بدلا من أن يكونوا أنفسهم هم السادة .

§ ٧ - فإذا افترض أن الملاك أقل عددا مما فى الفرض الأول والثروات أعظم قدرا فذلك هو النوع الثانى للأوليغرشية . وحينئذ ينمو الطمع مع



القوة ويعين الأغنياء أنفسهم من بين المواطنين الآخرين أولئك الذين يدخلون في وظائف الحكومة . ولما كانوا أقل قوة بكثير أيضا من أن يحكموا على القانون ، كانوا مع ذلك من القوة بحيث يصدر القانون الذي يخولهم هذه الاختصاصات الواسعة .

§ ٨ - بأن تنحصر أيضا الثروات التي صارت أكبر مما كانت في عدد أقل يوصل الى درجة ثالثة من الأوليغارشية حيث أعضاء الأقلية يشغلون الوظائف شخصيا ، ولكن وفقا للقانون الذي يجعلها وراثية ، وبافتراض نمو في ثروات أعضاء الأوليغارشية وفي عدد أنصارهم تكون هذه الحكومة الوراثية قريبة جدا من حكومة الفرد . ففيها السلطان للرجل لا للقانون . وهذا الشكل الرابع للأوليغارشية يقابل الشكل الأخير للديمقراطية .

§ ٩ - الى جنب الديمقراطية والأوليغارشية يوجد شكلان سياسيان آخران أحدهما يعترف به جميع المؤلفين وقد كان معترفا به أيضا من جانبنا نحن ليكون أحد الأربعة الدساتير الأصلية ، مع التسليم ، بحسب الرأي الشائع ، بأن هذه الدساتير هي الملكية والأوليغارشية والديمقراطية وما يسمى بالأرستقراطية . وشكل سياسي خامس هو هذا الذي يطلق عليه الاسم العام للأخر كلها ويسمى عادة جمهورية ، وبما أنه نادر فكثيرا ما يغرب عن المؤلفين الذين يتصدون لتعدد الأنواع المختلفة للحكومة والذين لا يعترفون إلا بالأربعة التي ذكرت أسماؤها آنفا كما فعل أفلاطون في جمهوريته .

§ ١٠ - لقد صدقت تسمية حكومة الخيار على الحكومة التي عاجلنا أمرها نحن أنفسنا فيما سبق . ان هذا الاسم الجميل للأرستقراطية لا ينطبق حقا وبكل دقة الا على الدولة المؤلفة من مواطنين فضلاء بكل ما في وسع

§ ٩ - بحسب الرأي الشائع . هذا ليس رأى أرسطو . ر . ما سبق لـ ٢ ب هـ  
ف ١ وهذا الكتاب السادس ب ٢ ف ١ .

— أفلاطون في جمهوريته . الأولى الجمهورية ، والثانية القوانين . ر . ما سبق  
٢ ب ١ و ٢ و ٣ .

الكلمة والذين ليس لهم فضيلة خاصة فقط . هذه الدولة هي الوحيدة التي فيها رجل الخير والمواطن الطيب يندمجان في تماثل مطلق . في أى مكان ليس للمرء من فضيلة الا بالإضافة الى الدستور الخاص الذى يعيش فى ظله . توجد أيضا بعض أشكال سياسية بتخالفها مع الأوليغارشية ومع ما يسمى جمهورية تدعى باسم الأرستقراطيات . وتلك هي النظم التي فيها الحكام يختارون تبعاً للأهلية على قدر ما يكون الاختيار تبعاً للغنى على الأقل .

§ ١١ - هذه الحكومة حينئذ تبعد حقاً عن الأوليغارشية وعن الجمهورية وتدعى باسم الأرستقراطية ، ذلك بأنه في الواقع ليس من حاجة الى أن تكون الفضيلة هي الموضوع الخاص للدولة لأجل أن تضم في باطنها مواطنين ممتازين بفضائلهم بقدر ما يكون امتياز المواطنين في الأرستقراطية ، حينئذ حينما تكون الثروة والفضيلة والجمهرة لها حقوق سياسية . فالدستور يمكن أن يكون مع ذلك أرستقراطياً كما في قرطاجنة ، وحتى حينما لا يقيم القانون وزناً ، كما في اسبرطة ، الا للغصنين الأخيرين انفضلة والجمهرة ، فالدستور يكون مزاجاً من الديمقراطية والأرستقراطية . على هذا فالأرستقراطية ، فوق نوعها الأول والأكمل ، لها أيضاً الشكلان اللذان ذكرناهما آنفاً ، بل لها شكل ثالث تظهرنا عليه الدول التي تميل الى المبدأ الأوليغارشى أكثر مما تميل الى الجمهورية بالمعنى الخاص .

## الباب السادس

المعنى العام للجمهورية ، علاقتها بالديمقراطية ، العناصر التي يجب أن تلتزم في  
الثورة : الحرية والثروة هما على الخصوص اللتان بامتزاجهما تكونان الجمعية : علاقات الجمهورية  
بالارستقراطية .

§ ١ - ليس علينا بعد أن نشتغل الا بحكومتين اجدهما التي تسمى  
عاميا الجمهورية والأخرى الطغيان . اذا كنت أضع ها هنا الجمهورية ، ولو  
أنها ليست حكومة منحطة كما أن الأرستقراطيات التي تكلمنا عليها أنها  
ليست منحطة أيضا ، فذلك لأن الحكومات بلا استثناء ليست في الحق الا  
أصناف فساد للدستور الفاضل . غير أنه في العادة تسلك الجمهورية مع  
الأرستقراطية وتكون كمثلها منشأ لأشكال أخرى أقل خلوصا كما قلت  
في بادئ الأمر . الطغيان يجب ضرورة أن يشغل المحل الأخير لانه أقل  
الأشكال السياسية حظا من أن يكون حكومة حقة ، وأن بحوثنا غرضها  
دراسة الحكومات . بعد أن بينا أسباب تصنيفنا نمضي الى فحص الجمهورية ..

§ ٢ - وانا سنستشعر جيدا شيمتها الحقة بعد أن فحصنا الديمقراطية  
والأوليغرشية لأن الجمهورية ليست على التحقيق الا خليطا من هذين  
الشكلين .

جرت العادة بأن يسمى باسم الجمهورية الحكومات التي تميل الى  
الديمقراطية وباسم الأرستقراطية الحكومات التي تميل الى الأوليغرشية ،  
ذلك بأن الاستتارة والشرف هما عادة من حظ الأغنياء . انهم ينعنون فوق  
ذلك بتلك المزايا التي يشتريها غيرهم في الغالب بالجناية والتي تكفل لأربابها  
شهرة بالفضيلة ومقاما رفيعا .

§ ١ - أصناف فساد للدستور الفاضل . ر . ما سبق ب ١ ف ٥ .

— بادئ الأمر . ر . ما سبق ك ٣ ب ٥ ف ٢ .

§ ٣ - ولما أن النظام الأرستقراطي غرضه أن يؤتى السيادة السياسية أولئك المواطنين الأخبار فقد زعم تبعاً لذلك أن الأوليغرشيات تتألف من أكثرية رجال فضلاء أهل للاحترام . وانه لمحال فيما يظهر أن حكومة يديرها خير المواطنين لا تكون حكومة فاضلة باعتبار أن الحكومة السيئة لا تكون الا في الدول التي يديرها رجال فاسدو الأخلاق . والعكس بالعكس ، يظهر محالاً أنه حيث لا تكون الادارة طيبة تكون الدولة محكومة بخير المواطنين . غير أنه ينبغي التنبيه الى أن القوانين الصالحة لا ترتب هي وحدها حكومة صالحة بل المهم على الخصوص أن تكون تلك القوانين الصالحة مكفولة التنفيذ . بادئ بدء ليس من حكومة صالحة الا تلك التي فيها يطاع القانون . ثم بعد ذلك الحكومة التي فيها القانون المطاع يكون مؤسساً على العقل ، لأنه يمكن أن تطاع قوانين غير معقولة . على أن صلاح القانون يمكن أن يفهم على وجهين : فان انقانون اما أن يكون أحسن ما يمكن بالاضافة الى الملابسات ، واما أن يكون أحسن ما يمكن بوجه عام مطلق .

§ ٤ - المبدأ الأساسي للأرستقراطية يظهر أنه اسناد السلطان السياسي الى الفضيلة ، لأن الشيمة الخاصة للأرستقراطية انما هي الفضيلة كما أن شيمة الأوليغرشية هي الثروة وشيمة الديمقراطية هي الحرية . وثلاثتها تقبل مع ذلك سلطان الأكثرية ما دام أن في بعضها وفي البعض الآخر القرار الصادر من أكبر عدد من أعضاء الهيئة السياسية له دائماً قوة القانون . فاذا كان أكثر الحكومات تسمى باسم جمهورية فذلك لأنها تطلب تقريباً طلبة واحدة وهي التأليف بين حقوق الأغنياء والفقراء ، بين الثروة والحرية ، وان الثروة فيما يظهر تكاد في كل مكان تقوم مقسماً الأهلية والفضيلة .

§ ٥ - في الدولة ثلاثة عناصر تتنازع المساواة وهي : الحرية والثروة والأهلية . ولا أذكر رابعاً يسمى الشرف لأنه ليس الا نتيجة للأخرى ،

§ ٣ - مؤسسه على العقل . ر ٠ ك ٣ ب ٦ ف ١٣ .



فإن الشرف ليس الا تقادما في الثروة والكفاية ، وإن التأليف بين العنصرين الأولين ينتج بالبدايه الجمهورية ، والتأليف بين الثلاثة جميعا أولى به أن ينتج الأرستقراطية من أن ينتج أى شكل آخر . واني دائما أضع على حدة الأرستقراطية الحقة التي تكلمت عليها في بادئ الأمر .

§ ٦ - على هذا قد أوضحنا أن الى جانب الملوكية والديمقراطية والأوليغارشية توجد أيضا نظم أخرى ، وقد فسرنا طبيعة هذه النظم والفروق بين الأرستقراطيات والفروق بين الجمهوريات وبين الأرستقراطيات وأخيرا يرى جليا أن كل هذه الأشكال هي أقل بعدا بعضها عن بعض مما قد يظن .

## الباب السابع

الجمهورية تأليف بين الأوليغارشية والديمقراطية ، والوسائل المختلفة لاجراء هذا التأليف شعبة الجمهورية الحق : مثال مأخوذ من الحكومة اللاتيمونية : الجمهورية يجب ان تتأيد بمحبة المواطنين وحدها .

§ ١ - نفحص الآن تبعا لتلك الاعتبارات الأولى كيف أن الجمهورية بالمعنى الخاص تكون في جنب الأوليغارشية وفي جنب الديمقراطية ، وكيف ينبغي أن تكون . وسيكون لهذا البحث فوق ذلك رمزية تتعين حدود الأوليغارشية وحدود الديمقراطية تعيينا جليا لأننا باستعارة بعض المبادئ من أحد هذين الدستوريين ومن الآخر المتقابلين جد التقابل نكون الجمهورية كما يكون من جديد جزءا علامة التعريف بأن يجمع الجزآن المفصولان .

§ ٢ - ها هنا ثلاث طرائق ممكنة للتأليف والمزج . فبدىا يمكن الجمع بين تشريع الأوليغارشية وبين تشريع للديمقراطية على مادة ما ، على السلطة القضائية مثلا ، ففي الأوليغارشية يفرم الغنى اذا لم يحضر الى المحكمة ولا يؤجر الفقير على شهودها . وفي الديمقراطية الأمر بالعكس ، مكافأة للفقير ولا غرامة على الغنى . وانما هو حد مشترك ووسط لهذه النظم المختلفة أن يجمع بين الطريقتين : غرامة على الأغنياء ومكافأة للفقراء ، فيكون هذا النظام الجديد هو النظام الجمهورى ، لأنه ليس الا المزج بين الآخرين . هذا فيما يختص بالطريقة الأولى للتأليف .

§ ٣ - وأما الثانية فتتخصر في الأخذ بحد وسط بين النصوص المقررة للأوليغارشية وللديمقراطية . ها هنا مثلا حق دخول الجمعية السياسية

§ ١ - علامة التعريف . كلمة النص « رمز » والسياق يفسر معنى الكلمة تماما . انما هو شئ مركب من جزأين يمكن ان ينفصلا ليجتمعا فيما بعد . وقد كان غالبا قطعة من النقد أو من المعدن أو قطعة من الخشب . الخ . فكان المحبان يقتسمان هذا الرمز ومن وحمية وتذكار . وهذا العرف الودى العريق فى القدم لا يزال جاريا بين ظهرانينا .

يكتسب من غير شرط النصاب . أو على الأقل بشرط نصاب قليل القيمة ،  
وهناك نصاب رفيع القيمة للغاية . فالحد الوسط هو عدم اتخاذ أنصبه ثابتة  
أيا كانت من جانب ومن آخر .

وثالثا يمكن أن يستعار من القانون الأوليغريشي ومن القانون الديمقراطي  
معا . فطريق القرعة لتعيين الحكام هو نظام ديمقراطي . ومبدأ الانتخاب هو  
على ضد ذلك أوليغريشي . كذلك عدم اشتراط النصاب لمنصب الحكم يتعلق  
بالديمقراطية واشتراط النصاب يتعلق بالأوليغرشية . فالأرستقراطية  
والجمهورية تستمدان نظامهما الذي يقبل هذين النصين في أحدهما وفي  
الأخرى . من الأوليغرشية تستمدان الانتخاب ومن الديمقراطية التحرير  
من النصاب . فهناك كيف يمكن التآليف بين الأوليغرشية والديمقراطية .

§ ٤ - لكن لأجل أن تكون النتيجة المستخرجة من هذه التواليف مزاجا  
كاملا للأوليغرشية والديمقراطية يلزم إمكان أن تسمى الدولة التي هي  
حاصل المزج أوليغرشية أو ديمقراطية بلا فرق ، لأنه ليس هناك بالبدئية  
الا ماأريد من مزج كامل . إذا فدائما الحد الوسط هو الذي يؤتى بهذا  
الكيف لأنه يوجد فيه الطرفان .

§ ٥ - يمكن أن يضرب مثلا دستور لقدمونيا . فمن جهة يؤكد بعض  
أنه ديمقراطية لأن به الواقع عدة عناصر ديمقراطية . مثلا التربية العامة  
للأطفال التي هي في حق أولاد الأغنياء وفي حق أولاد الفقراء على نحو  
سواء . باعتبار أن أولاد الأغنياء يربون بالضبط كما يربى أولاد الفقراء :  
وهذه المساواة تستمر حتى في السن التالية وحينما يصيرون رجلا دون أي  
تمييز بين الغني والفقير . ثم المساواة الكاملة في الموائد المشتركة بين  
الجميع ، وتماتل اللباس الذي يدع الغني يلبس كما يلبس أي فقير اتفق .  
وأخيرا تدخل الشعب في منصبى الحكم الكبيرين ينتخب الشعب أحدهما وهو  
مجلس الشيوخ ويملك الآخر وهو الايفور . ومن جهة أخرى يؤيدون

§ ٥ - دستور لقدمونيا . ر . ما سبق ب ٥ ف ٥ و ك ٢ ب ٦ و ٠ ر . أيضا  
كتاب كراجيوس ص ٢٥٠ . و ٠ ر . فيما يتعلق باختلاط السلطات في اسبرطة القوانين  
لافلاطون ك ٤ ص ٢٢٥ .

أن دستور اسبرته هو أوليغارشى لأنه فى الواقع يحتوى على عناصر أوليغارشية  
فجميع الوظائف فيه انتخابية وليس فيها واحدة متروكة للقرعة • وفيه  
بعض قضاة قليلو العدد يحكمون نهائيا بانقضى أو بالأعدام ، بله نظما أخرى  
ليست أقل مدخلا فى الأوليغارشية •

§ ٦ - ان جمهورية فيها تمتزج تماما الأوليغارشية والديمقراطية يجب  
أن تشبه احدهما بالأخرى دون أن تكون بالضبط واحدة من الاثنين •  
انها يجب أن تقوم على مبادئها الخاصة لا على امداد غريبة عنها • وحين  
أقول انها يجب أن تقوم بنفسها فليست أعنى بذلك أن تنفى من باطنها الجزء  
الأكبر من أولئك الذين ينفون الاشتراك فى السلطان ، فتلك مزية تنتفع  
بها حكومة سيئة كما تتخذها حكومة صالحة ، لكنى أعنى أن ذلك يكون بأن  
تكسب الرضا الاجماعى لأعضاء المدينة الذين لن يريد أحدهم تغيير  
الحكومة •

ولن أدفع الى أبعد من ذلك بهذه التسيهات على الوسائل لتأليف الجمهورية  
وكل الأشكال السياسية الأخرى التى تسمى أرستقراطيات •



## الباب التامن

بعض اعتبارات في أمر الطغيان • علاقاته بالملوكية والملوكية المطلقة • انه حكومة عنف  
دائما •

§ ١ - قد يبقى علينا أن نتكلم على الطغيان لا لأنه ينبغي أن نقف عليه  
لذاته طويل وقت • بل لأجل أن تتم بحوثنا بأن ندخله فيها ، مادامنا قد قبلناه  
على أنه بعض الأشكال الممكنة للحكومة • لقد عاجلنا فيما سبق الملوكية بأن  
عنينا على الخصوص بالملوكية بالمعنى الخاص أى المطلقة وقد أوضحنا مزاياها  
وأخطارها وطبيعتها وأصلها وتطبيقاتها المختلفة •

§ ٢ - وفي مجرى تلك الاعتبارات على الملوكية قد عينا شكلين للطغيان  
لأن هذين الشكلين يقربان قدر الكفاية من الملوكية وأنهما كمثلها أنشأهما  
القانون • وقلنا ان بعض الأمم المتوحشة تختار لها رؤساء مطلقى التصرف  
وأنه في الأزمان الغابرة اتخذ الاغريق ملوكا من هذا الصنف كانوا يسمون  
« ايسميت » • وقد كانت مع ذلك تلك السلطات تختلف فيما بينها ، فقد  
كانت ملوكية من حيث ان القانون واردة الرعايا قد أنشأتها ولكنها طغيانية  
من حيث أن التنفيذ كان استبداديا وتحكميا محضا •

§ ٣ - يبقى نوع ثالث من الطغيان يستحق ، فيما يظهر ، على الخصوص ،  
هذا الاسم ويقابل الملوكية المطلقة • هذا الطغيان ليس شيئا آخر الا الملوكية  
المطلقة التى تحكم ، وهى بمعزل عن كل مسئولية وفى منفعة السيد وحده ،  
رعايا يساوونه وأحسن منه ، دون أن يعنى شيئا ما بمنافعهم الشخصية • من  
أجل ذلك كان حكومة عنف لأنه لا يوجد قلب حر يحتمل مثل هذا  
السلطان • ونظن أننا قلنا بما فيه الكفاية على الطغيان وعلى عدد أشكاله  
والأسباب التى تجلبه •

## الباب التاسع

تتبع نظرية الجمهورية بالمعنى الخاص الصلاح السياسى للطبقة الوسطى الخواص الاجتماعية المختلفة التى هى وملها نفسها : أثبت الأساس الحق للجمهوريه، الندوة أشد، لهذا انشكك من الحكومة .

§ ١ - ماهو خير دستور ؟ ماهو خير نظام للعيشة فى الدول على العموم ، ولا كثرية الناس دون الكلام على هذه الفضيلة التى تعلو على اقوى العادية للانسانية ، ولا على تعليم يقتضى الاستعدادات الطبيعية والظروف المواتية ، ودون نظر الى دستور مثالى ، بل بالاعتصار ، فى حق الأفراد ، على هذه العيشة التى يستطيع معظم الناس أن يعيشوها ، وفى حق الدول على هذا الصنف من الدستور الذى يستطيعون جميعا تقريبا أن يتقبلوه ؟

§ ٢ - الارستقراطيات العادية التى نريد أن نتكلم عليها هنا اما أن تكون خارج حالات أكثر الدول الحاضرة واما أن تقرب مما يسمى الجمهورية . فسنفحص اذا هذه الارستقراطيات والجمهورية كما لو أنها لم تكن الانواع واحدا بعينه . وان عناصر حكمنا على كليهما متماثلة تمام التماثل .

اذا كنا على حق اذ قلنا فى كتاب الأخلاق ان السعادة تنحصر فى الممارسة السهلة والمستمرة للفضيلة وأن الفضيلة ليست الا وسطا بين طرفين فينتج من ذلك بالضرورة أن تكون الحياة الأرقى حكمة هى تلك التى تلتزم هذا الوسط بأن تكفى دائما بهذا الوضع الوسط الذى فى مكنة كل امرئ أن يبلغه .

§ ٣ - بين أنه على هذه المبادئ نفسها يمكن الحكم بصلاح الدولة أو الدستور أو بنقائصهما ، لأن الدستور هو حياة الدولة عينها ، وأن كل دولة تشمل ثلاث طبقات متميزة المواطنون الأغنياء جد الغنى والمواطنون

§ ٢ - فى كتاب الاخلاق : ر . ما سبق النظرية عينها فى أول الكتاب الرابع . والفقرة التى يحيل اليها أرسطو هى فى علم الاخلاق الى نيقوماخوس ك ٢ ب ٦

الفقراء جد الفقر والمواطنون الموسرون الذين يشغل وضعهم الوسط بين  
ذئك الطرفين . ثم لئكن محل وفاق ان الاعتدال والوسط فى جميع الاشياء  
هما احسن ما يكون فنتج من ذلك جليا انه فى صدد الثروات الملكية الوسطى  
أوفق مما سواها .

§ ٤ - فانها فى الواقع يمكن أن تخضع بأكثر مما عداها لا وأمر العقل  
الذى يصعب الاصغاء اليه جدا حينما يتمتع المرء بمزية ما فائقة بجمال أو  
بقوة أو بمولد أو بثروة ، أو حين يعانى انحطاطا صحيحا من فقر وضعف  
وخمول ذكر . فى الحالة الأولى الكبرياء التى يؤتيها مركز براق تدفع  
الناس الى صنوف العصيان ، وفى الثانية يدور انفساد على الجنايات الفردية ،  
وان الجنايات لا ترتكب أبدا الا بدافع الكبرياء أو الفساد . وبما أن الطبقتين  
المتطرفتين تهملان واجباتهما السياسية فى قلب المدينة أو فى مجلس الشيوخ  
فانهما سيان فى الخطر على الدولة .

§ ٥ - ينبغى أن يقال ان المرء لا يريد الطاعة ولا يطيقها مع ذلك العلو  
الفاحش الذى يؤتیه نفوذ الثروة أو كثرة الأنصار أو أية مزية أخرى .  
فانه منذ الطفولة يتخذ ديدنا له فى بيت أبيه الخروج على النظام ، ولا تشاء  
له الزينة التى نشئ فيها أن يطيع حتى نظام المدرسة . ومن جهة أخرى  
لا يقل الفقر المدقع فى سوء أثره عن هذا الفساد . فالفقر مانع للمرء من  
امتطاعة الحكم فهو لا يتعلم الطاعة الا كما يفعل العبد . ففرط الثراء يمنع  
الرجل أن يطيع أية سلطة ولا يعلمه أن يحكم الا باستبداد السيد كله .

§ ٦ - وحينئذ لا يرى فى الدولة الا سادة وعبيد ولا رجل واحد حر  
فيها غيرة حاقدة وهناك فخر صلف ، وكلاهما بعيد كل البعد عن ذلك

§ ٤ - فانها فى الواقع يمكن أن تخضع . يلاحظ أن أرسطو فى هذه المناقشة  
الخاصة بالطبقة الوسطى يشيد على الخصوص بفضائل الطاعة فيها . وله الحق كله فى  
ذلك . أما فضائل الولاية التى هى أنفس من الأولى فانها كذلك أندر منها . ر . أيضا  
يوصو ( عقد الاجتماع ك ٢ ب ١١ ) .

§ ٦ انما هم خلق متساوون . هذا المبدأ الذى كرره أرسطو فى هذا المؤلف يكفى  
موجده فى دفع ما اتهموه به . فان نصير الطغيان أو حكومة الفرد المطلقة لا يطالب بالمساواة  
محتلدا اياها قاعلة ضرورية تبغى عليها الدولة . ر . المقدمة و ك ٣ ب ٨ .

الإخاء الاجتماعي الذي هو نتيجة التعاطف والرعاية . ومن ذا الذي ينبغي  
عدوا يرافقه حتى في برهة مسائرة على الطريق . من يلزم على الخصوص  
للمدينة انما هم خلق متساوون متشابهون ، وتلك صفات توجد قبل كل شيء  
في الأوضاع الوسطى ، وتكون الدولة بالضرورة أحسن حكما متى تكونت  
من هذه العناصر التي تقوم منها ، على رأينا ، مقام القاعدة الطبيعية .

§ ٧ - تلك الأوضاع الوسطى هي أيضا آمن ما تكون للأفراد ، فهم  
من ثم لا يشتهون ثروة الغير كما يفعل الفقراء ، وثروتهم غير مشتتة كذلك  
من الغير ، كما يقع لثروة الأغنياء من قبل أهل الفقر المدقع . وحينئذ يرون  
بمعزل عن كل خطر ، وفي أمن عميق دون أن يكونوا مؤامرة أو يخشوا  
مؤامرة . من أجل ذلك كانت أمنية فوسيليد غاية في الحكمة حين يقول :  
« ان مركزا متواضعا هو مناط آمالي »

§ ٨ - بين أن الاجتماع السياسي هو على الخصوص أحسن ما يكون  
متى تكون من مواطنين ذوي ثروة متوسطة . وان الدول الحسنة الادارة هي  
تلك التي فيها الطبقة الوسطى أكثر عددا وأشد قوة من مجموع الطبقتين  
الأخريين أو بالأقل من كل واحدة منهما على حدة . فبانضمامها الى صف  
احدى الطبقتين أو الأخرى تقيم التوازن وتمنع أي رجحان غال من أن  
يتكون . وانها لسعادة بالغة أن يكون المواطنون على ثروة متواضعة قائمة مع ذلك  
بكل حاجاتهم . وحيث تكون الثروة المفرطة الى جانب الفقر المفرط يجبر  
هذان الأفراطان اما الى الديماغوجية المطلقة واما الى الأولغرشية المحضنة  
واما الى الطغيان . الطغيان يخرج من جوف ديماغوجية جامحة أو من  
أولغرشية مفرطة أكثر في الغالب من أن يخرج من جوف طبقات متوسطة  
أو من طبقات مجاورات لها . وسوف نبين فيما بعد علة ذلك حين نتكلم على  
الثورات .

§ ٧ - فوسيليد الملطي شاعر يضرب لأمثال كثر معاصرا لسولون وقد بقي لنا من  
أقاربه ديوان من شعر الحكم ولكن يشك في صحة اسناد هذا الديوان اليه . وقد كان  
فوسيليد من أقدم لآخلاقين اليونانيين ان لم يكن أقدمهم .  
§ ٨ - فيما بعد : ر . ك . ٨ . ب . د وما بعده .



§ ٩ - مزية أخرى ليست أقل جلاء للملكية الوسطى تلك هي أنها لا تثور أبدا . فانه حيث تكون الثورات المتوسطة كثيرة العدد تكون الحركات والنزعات الثورية أقل . وان المدن الكبرى لاتعزى سكينتها الا الى وجود الثروات الوسطى التي هي فيها كثيرة العدد جدا . أما في المدن الصغرى فالأمر على الضد حيث تنقسم الكتلة بتمامها الى معسكرين لاوسيط بينهما ، لأنهم يمكن أن يقال عليهم اما فقراء واما أغنياء . كذلك انما الثروات الوسطى هي التي تجعل الديمقراطيات أشد سكينه وأبقى بقاء من الأوليغرشيات التي فيها تلك الثروات أقل شيوعا وحظها في السلطان السياسي أقل ، لأن عدد الفقراء ينمو دون أن ينمو عدد الثروات الوسطى بما يناسب ذلك ، فتفسد الدولة وسرعان ماتصل الى خرابها .

§ ١٠ - يلزم أن يزداد على هذا ، كضرب من الدليل سند لهذه المبادئ ، أن الشارعين الأخيار ظهروا من هذه الطبقة الوسطى . فقد كان منها سولون كما تشهد به آياته ، ولو قرغس من هذه الطبقة أيضا لأنه لم يكن ملكا . وخارنداس وكثير غيرهم نشأوا منها أيضا .

وهذا يجعلنا نفهم كذلك العلة في أن أكثر الحكومات اما ديماغوجية واما أوليغرشية ، ذلك بأن الملكية الوسطى نادرة جدا فيها وأن أختحاب السلطان فيها سواء أكانوا مع ذلك الأغنياء أم الفقراء بما هم دائما على السواء مبعدون عن الحد الوسط لايلون السلطان الا لأنفسهم فيؤلفون اما الأوليغرشية واما الديماغوجية .

§ ١١ - زد على هذا أنه لما كانت الثورات والمنازعات كثيرة الحدوث بين الأغنياء وبين الفقراء فأيا كان الحزب الذي ينظر بأعدائه فانه لا يستند الى المساواة ولا الحقوق المشتركة . ولما أن السلطان ليس الا ثمننا للنخيلاد

§ ٩ - المدن الكبرى • يمكن أن يقال ان الامر على تقيض ذلك في أيامنا • فان عواصم الممالك هي على العموم بؤرة الثورات •  
§ ١٠ - لوقرغس • يمكن أن يجادل أرسطو في هذا الحديث • فان لوقرغس فون أن يكون ملكا ، هو من الطبقات العلاء ، لانه لولا ابن أخيه خايلاوس الذي كانت تحت وصايته • جلس على العرش •

فالظافر الذي يستولى عليه يجعل منه بالضرورة احدى الحكومتين المتطرفتين الديمقراطية أو الأوليغارشية . كذلك الشعوب أنفسهم التي كانت تتداول بينها ادارة شئون الاغريق العليا لم يراعوا الا دستورهم الخاص ليجعلوا السائد في الدول الخاضعة لسلطانهم الأوليغارشية تارة والديمقراطية تارة أخرى غير مهتمين الا بمنافعهم الخاصة ولا يراعون أبدا منافع الشعوب التابعة لهم .

§ ١٢ - من أجل ذلك لم ير أحد قط بين هذين الطرفين من جمهورية حقة أو ربما رئي منها في الندرة وفي مدة قصيرة من الزمن . ولم يلف الا رجل واحد بين جميع أولئك الذين قد وصلوا من قبل الى السلطان أنشأ دستورا من هذا القليل . ومنذ زمان طويل قد عدل الرجال الساسة في الدول عن البحث عن المساواة فاما أن يتذرعوا الى الاستيلاء على السلطان واما أن يجنحوا الى الطاعة حينما لا يكونوا هم الأقوى . حسبنا هذه الاعتبارات لبيان ماهي أفضل حكومة وماهي العلة في فضلها .

§ ١٣ - أما الدساتير الأخرى التي هي الأشكال المختلفة للديمقراطيات والأوليغارشيات التي سلمنا بها فهين أن يرى في أي نظام ينبغي أن تسلك . هذا يكون الأول وذاك يكون الثاني وهلم جرا تبعا لكونها الأفضل أو الأقل صلاحا بالتناسب للنموذج الفاضل الذي قررناه . وبالضرورة يكون فضلها تبعا لقربها أكثر فأكثر من الحد الوسط وتقل صلاحيتها تبعا لبعدها عنه . واني لأستتي دائما الحالات الخاصة ، وأعني بذلك أن الدستور الفلاني وان كان مفضلا لذاته فهو مع ذلك أقل صلاحية من الدستور الفلاني الآخر لشعب خاص بعينه .

§ ١١ - ادارة شئون الاغريق العليا . اللقموثيون والاتيبيون . وقد لاحظ ارسطو غير مرة هذه الملاحظة في مجرى هذا المؤلف . ر . ك ٨ ب ٦ الفقرة الأخيرة .  
§ ١٢ - رجل واحد . لم يقع الاتفاق على الشخص الذي يشير اليه ارسطو هاهنا . فقد ظنوه جيلون السراقوزي أو ثيومف اللقموثي . . الخ ويرى شفيدر أنه ثيسيوس ر . ك ٢ ب ٩ ف ٢ . وفي ك ٢ ب ٤ يحلل ارسطو دستور فالياس المؤسس على المساواة . وربما كان هو المقصود هاهنا . ولكنه لا يعلم أن فالياس نفسه قد حكم ، ويظن غوكلنج أن الامر هنا يصند فيندكوس الميثيليني .

## الباب العاشر

مبادئ عامة تنطبق على هذه الأنواع المختلفة للحكومات . كيف المواطنين والتمتعين بالحقوق السياسية وكمهم : ضرورى أن تؤلف العناصر المختلفة للدولة بالعدل وأن يؤتى كل منها نصيبه : حيل الأوليفرشية . حيل فسادها للديمقراطية ، القواعد التى تجب رعيتها فى حق الاقتراء . اعتبارات تاريخية : الأهمية المتزايدة للمشقة المتجندين من صانوف الشعب .

§ ١ - لنمض الى مسألة تتصل عن كتب بكل تلك المسائل ، وهى مسألة نوع الحكومة وطبيعتها تبعاً للشعوب المحكومة . مبدأ أول عام ينطبق على جميع الحكومات : يجب دائماً أن يكون جزء المدينة الذى ينبغي تأييد النظم أقوى من ذلك الذى يسعى فيها الى الانقلاب . فى كل دولة ينبغي أن يميز شيان : كم المواطنين وكيفهم . وأعنى بالكيف الحرية والثروة والاستتارة والمولد ، وبالكم أعنى الغلبة العددية .

§ ٢ - الكيف يمكن أن يكون فى الجزء الفلانى من العناصر السياسية والكم يمكن أن يكون فى الجزء الآخر . فائناس الذين لامولد لهم يمكن أن يكونوا أكثر عدداً من أولى المولد المشهور . وإن الفقراء لأكثر عدداً من الأغنياء دون أن يجرىء مع ذلك التفوق بالعدد عن أمر الفرق فى الكيف . من أجل ذلك يجب أن يحسب لهذه الروابط الشخصية حسابها . فى كل مكان حيث يكون لفيف الفقراء ، حتى مع ملاحظة هذه النسبة ، لهم الغلبة ، تقرر الديمقراطية طبعا بجميع تواليها المختلفة على حسب الأهمية الخاصة لكل جزء من الشعب . مثلاً اذا كان الزراع هم الأكبر عدداً كان النوع الأول من الديمقراطية ، فاذا كان الصناع والأجراء هم الأكثر عدداً كان النوع الأخير . وتصف الأنواع الأخرى بين هذين الطرفين .

§ ٣ - وفى كل مكان حيث تكون الطبقة الغنية والممتازة تتفوق بالكيف

§ ٢ - بجميع تواليها . ر . ما سبق ب ٤ ف ١ .

وكذلك فى العدد فالأوليغرشية تستمر بالطريقة عينها مع كل فروقها الدقيقة على حسب الميل الخاص للكتلة الأوليغرشية التى تستولى عليها . غير أن الشارع لا يجوز له أن يرمى غير الملكية الوسطى . فإذا سن قوانين أوليغرشية فبتلك الملكية ينبغى أن يهتم ، وإذا سن قوانين ديمقراطية فهى أيضا التى يجب عليه أن يراها فى تلك القوانين .

§ ٤ - الدستور لا يكون ثابتا وقويا إلا حيث تزيد الطبقة الوسطى فى العدد على الطبقتين الطرفيتين أو بالأقل على كل واحد منهما فلا يحولك الأغنياء له المؤامرات المخيفة بالاتفاق مع الفقراء ، لأن الأغنياء والفقراء على سواء يخشون النير الذى يفرضه بعضهم على بعض دولة بينهم . فلو أنهم بغوا السلطان لمنفعة عامة لما وجدوه إلا فى الطبقة الوسطى . وإن ما بينهم من عدم الثقة سوف يمنعهم دائما من التمسك بسلطة تداولية ، وليس يثق المرء أبدا إلا بحكم ، والحكم هاهنا هو الطبقة الوسطى . كلما كان التآليف السياسى الذى يكون الدولة كاملا كان الدستور أعظم حظا فى البقاء .

§ ٥ - كل المقتنين تقريبا حتى أولئك الذين أرادوا تأسيس حكومات أرستقراطية قد ارتكبوا خطأين متساويين تقريبا : أولا بمنح الأغنياء أكثر مما ينبغى ، ثم بخدعة الطبقات الوضيعة . وبالزمان ينشأ ضرورة من خير كاذب شر حقيقى ، لأن طمع الأغنياء قد خرب من الدول أكثر مما خرب طمع الفقراء .

§ ٦ - إن المكاييد المموهة التى بها يراد تغيير الشعب فى السياسة تنطبق على خمسة أشياء : الجمعية العمومية والوظائف والمحاكم واحراز الأسلحة والتمرينات الرياضية . وفى الجمعية العمومية يعطى جميع المواطنين حق

§ ٥ - بمنح الأغنياء أكثر مما ينبغى . عسير بعد تصريح بين كهذا أن يفهم كيف أن روسو قد خدع نفسه عن المعنى الحقيقى لفكرة أرسطو . ر . عقيد الاجتماع - ك ٣ ب ٥

§ ٦ - التمرينات الرياضية . نحن لا نشعر بهذه الأهمية السياسية التى يعلقها القنونون الأقدمون على التمرينات الرياضية ، فالحكومات تكاد لا تحفل اليوم بأن يولد الناس مشوهين أو مصدورين إذ الصحة الوقائية هى فى أيامنا مسألة بوليس لا يهتم بها . أما عند القدامى فقد كانت مسألة دستورية . إن القوة البدنية ربما كانت فى المدلية



حضورها ، ولكن يعنى بفرض غرامة على الأغنياء اذا تخلفوا عنها وهذه الغرامة لاتضرب الا عليهم وحدهم أو على الأقل هي أشد عليهم كثيرا منها على الفقراء . وأما فى الوظائف فيحظر على الأغنياء ذوى النصاب جواز الامتناع من قبولها وبإباح هذا الجواز للفقراء وفى المحاكم يحكم بغرامة على الأغنياء الذين يمتنعون عن الحكم ولا يحكم بها على الفقراء ، أو أن تكون الغرامة جسيمة فى حق أولئك وتكاد تكون لاشئ فى حق هؤلاء كما فى قوانين خارنداس .

٥ ٧ - وأحيانا يكفى أن يكون المرء مقيدا اسمه فى الدفاتر المدنية ليكون له حق الدخول فى الجمعية العمومية وفى المحكمة . ولكن متى سجل اسمه جاز الحكم عليه بغرامة مروعة ، اذا تخلف عن هذين الواجبين . والغرض من ذلك أن يمتنع المرء من ذلك التسجيل ، ولما أن اسمه غير مسجل فلن يأخذ بنصيب لا فى المحكمة ولا فى الجمعية . ومذهب التقنين هو بعينه فيما يتعلق باحراز الأسلحة وبالتمرينات الرياضية فيرخص للفقراء فى ألا يحملوا سلاحا ألبته . ويعاقب بغرامة الأغنياء الذين لا يتسلحون . كذلك فى الرياضات البدنية لاغرامة على الفقراء وغرامة مضروبة على الأغنياء الذين لا يراولونها . فيذهب اليها هؤلاء خوف الغرامة ، ولا يظهر فيها الآخرون لأنه ليس عليهم منها ما يخشون .

تلك هى الخدع التى تستعملها القوانين فى الدساتير الأولىغرشية .

٥ ٨ - فى الديمقراطيات نظام الحيلة معارض تمساما : مكافأة للفقراء الذين يحضرون المحكمة والجمعية العمومية ولا شئ على الأغنياء الذين لا يحضرونها .

للماضرة أقل ضرورة ، غير أن الصحة يجب أن تكون ضرورية دائما . على أنه ، فى كل ما يمس الفرد ، حقوق الحكومة التى كانت فيما سبق بالغة قدر النهاية قد مساوت الآن لا شئ أو تكاد . وقد تكون هذه إحدى المصائب . ومن المشكوك فيه أنه : إذا قلنا للرياضة البدنية أن تحيا ثانية بين ظهرانينا كما تدل عليه بعض محاولات مندوحة ، فإن القانون ينظم هذا : لعرف فى المنشآت العامة كما نظم الدراسات فى المدارس وبعض التمرينات البدنية فى المدرسة الحربية .

٥ ٨ - الا المواطنين المسلحين . للدولة لا يمكن أن تبقى على خلاف ذلك . ما دامت مهددة داخليا من قبل العبيد وفى الخارج من قبل أعدائها .

لأجل أن يكون التأليف السياسى عادلا يلزم بالبداهة أن يستعار شيء من النظامين المضادين : أجرة للفقراء وغرامة على الأغنياء ، وعلى هذا فهم بلا استثناء يشاركون فى أعمال الدولة والا لكنت الحكومة ليست أبدا الا لطبقة دون الطبقة الأخرى . ان الجمع السياسى لاينبغى أن يؤلف الا من مواطنين مسلحين . أما عن النصاب فيوشك أن يكون محالا تعيين مقداره بطريقة مطلقة وثابتة . لكنه يلزم أن يؤتى أوسع قاعدة ممكنة حتى ان عدد أولئك الذين لهم نصيب فى الحكومة يربى على عدد الذين هم عنها مخرجون .

§ ٩ - الفقراء حتى متى يحرمون شرف الوظائف العامة لا يطالبون ويبقون هادئين بشرط الا يعمد الى اهانتهم وتجريدهم من القليل الذى يملكون . هذه العدالة نحو الفقراء ليست بالجملة شيئا هينا : لأن رؤساء الحكومة ليسوا دائما أكثر الناس وداعة . ففي زمن الحرب الفقراء ، تبعاً لعوزهم ، يقعدون الا أن تغذوهم الحكومة ، لكن اذا أريد أن تكفلهم مشوا الى الحرب طائعين .

§ ١٠ - فى بعض الدول للتمتع بحق المدنية لايكفى أن يحمل المرء الأسلحة بل لابد له من أن يكون قد حملها . ففي مالية الجمع السياسى يتكون من جميع المحاربين . ولا يختار الحكام الا من بين أولئك الذين هم من الجيش . والجمهوريات الأولى التى عند الاغريق قد خلفت الملوكتيات لم تكن مكونة الا من محاربين حاملين الأسلحة . بل فى الأصل كان كل أعضاء الحكومة فرسانا ، لان الحيلة كانوا هم كل قوة الجيوش وهم الذين يكفلون نجاح الحروب . وبالفعل المشاة متى كانوا غير منظمين فغناؤهم قليل . فى تلك الأزمان الغابرة كان لايزال غير معروف البتة بالتجربة قوة الفن الحربى فى شأن المشاة وكانوا ينفقون كل وسائلهم على الفرسان .

§ ١٠ - فى ماله . كان المليون يقطنون بالقرب من جبل أوتا على شاطئ أسبرشيوس وكانوا مشهورين بشجاعتهم ومهارتهم فى الرماية بالمقلاع . ر . أوتو ملر ، الديوريون ج ١ ص ٤٣ .

§ ١١ - ولكن كلما اتسعت الدول وعظم الاهتمام بشأن المشاة ازداد عدد الرجال المتمتعين بالحقوق السياسية على تلك النسبة . من أجل ذلك كان أجدادنا يسمون ديمقراطية ما نسميه نحن اليوم جمهورية . لقد كانت تلك الحكومات العتيقة ، فى الحق ، أوليغارشية أو ملوكيات وكان الرجال فيها أشد ندرة من أن تكون الطبقة الوسطى فيها عظيمة . ونظرا لقلة عددهم وخضوعهم مع ذلك لنظام قاس كانوا أشد احتمالا لنير الطاعة .

§ ١٢ - والخلاصة أننا قد رأينا لماذا تعددت الدساتير بهذه الكثرة ، ولماذا لا يزال موجودا منها ، غير ما ذكرناه ، الديمقراطية كسائر الحكومات بما أن لها صورا مختلفة . ثم اتنا درسنا الفروق بين تلك الدساتير والعلل التى جاءت بها . ثم رأينا آخر الأمر ماذا كان الشكل السياسى الأفضل بوجه عام ، وماذا كان خير دستور بالقياس الى الشعوب المراد تطبيقه عليها .

## الباب الحادى عشر

نظرية السلطات الثلاث فى كل نوع من الحكومة : السلطة التشريعية أو الجمعية العمومية ، والسلطة التنفيذية أو الحكام . والسلطة القضائية أو الحاكم تنظيم السلطة التشريعية : فروقها المتنوعة فى الديمقراطية وفى الأوليغارشية . فى الأحكام القضائية المتروك أمرها الى الجمعية العمومية : عيوب النظام الحاضر .

§ ١ - لنأخذ الآن فى دراسة هذه الحكومات بجملتها واحدة واحدة ، مصعدين ، فيما يتلو الى المبادئ أعينها التى تستند اليها كلها .

فى كل دولة ثلاثة أجزاء اذا كان الشارع حكيما اشتغل بها فوق كل شئ ونظم شئونها . ومتى أحسن تنظيم هذه الأجزاء الثلاثة حسن نظام الدولة كلها بالضرورة ، ولا تختلف الدول فى حقيقة الأمر الا باختلاف هذه العناصر الثلاثة . الأول من هذه الأمور الثلاثة انما هو الجمعية العمومية التى تتداول فى الشئون العامة ، والثانى انما هو هيئة الحكام التى يلزم تنظيم طبيعتها واختصاصاتها وطريقة التعيين فيها ، والثالث هو الهيئة القضائية .

§ ٢ - الجمعية العمومية تقرر على وجه السيادة السلام والحرب ، وعقد المعاهدات وحلها ، وتصدر القوانين ، وتصدر حكم الاعدام والنفى والمصادرة وتتنظر فى محاسبة الحكام . وهاهنا يلزم بالضرورة أحد الأمرين التاليين : اما ترك القرارات للهيئة السياسية برمتها واما اسنادها كلها الى أقلية ، الى واحد أو كثرة من الحكام المخصوصين مثلا . واما تقاسمها واسناد الاختصاصات الفلانية الى جميع المواطنين والفلانية الى بعض آحاد فقط .

§ ١ - الأول . تلك هى نظرية السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية . ولا حاجة بنا الى لفت نظر القارئ اليها . ولقد غيرها منتسكيو ( ك ١١ ب ٦ ) بعض الشيء وأغفل أن ينبه الى أنها كانت من عمل أرسطو . ر . ما سبق ك ٤ ب ٦ ف ١ ومناقشة آراء منتسكيو فى المقدمة .



§ ٣ - أما الاختصاص العام فهو مبدأ ديمقراطي ، لأن الديمقراطية تقتضي على الخصوص هذا الصنف من المساواة . ولكن هاهنا عدة طرائق لاستمتاع المواطنين بحقوق الجمعية السياسية . فأولا يمكن أن يتشاوروا طوائف لاجتماعهم كما في جمهورية طلكليس الملطي . ففي الغالب كل الادارات تجتمع للتشاور ولكن لأنها مؤقتة فإن جميع المواطنين يصلون اليها على التناوب حتى ان جميع القبائل والبطون في المدينة مهما صغرت يصلون اليها على التعاقب . أما جملة المواطنين فلا تجتمع حينئذ الا للتصديق على القوانين وتنظيم الشؤون الخاصة بالحكومة عنها والتصديق على اعلان الأوامر العالية التي يصدرها الحكام .

§ ٤ - وثانيا يمكن مع التسليم باجتماع المواطنين بكتلتهم أنه لايفذ ذلك الا في الأحوال الآتية : انتخاب الحكام والتصديق التشريعي وتقرير السلام والحرب والمحاسبات العامة ، وترك بقية الشؤون للادارات الخاصة التي أعضاؤها مع ذلك اما منتخبون واما معينون بالقرعة من بين مجموع المواطنين . بل يمكن أيضا ، أن تختص الجمعية العمومية بانتخاب الادارات العادية ، والمحاسبات العامة والسلام أو المعاهدات ، وألا توكل الشؤون الأخرى التي لاغنى فيها عن التجربة والاستشارة الا الى حكام مختارين اختيارا خاصا للفصل فيها .

§ ٥ - يبقى آخر الأمر طريقة رابعة بها يكون للجمعية العمومية جميع الاختصاصات بلا استثناء وبها لا يكون للحكام الا اقتراح القوانين ، اذ ليس لهم أن يقرروا شيئا قرازا نهائيا . وتلك هي آخر درجة للديماغوجية كما هي في أيامنا ، وهي مقابلة ، كما قلنا ، للأوليغرشية العنيفة والملوكية الطاغية .

هذه الطرائق الأربع الممكنة للجمعية العمومية هي كلها ديمقراطية.

§ ٣ - طلكليس الملطي . لا يعرف من امر هذا الرجل الا هذه الفقرة ، أشبارخ

هو ام مؤلف نظري .

§ ٥ - كما قلنا . ر . ما سبق ب ٤ ف ٥ . . . . .

§ ٦ - في الأوليغارشية الحكم في جميع الشؤون موكول الى اقلية ، وهذا النظام له أيضا عدة تفاريق . فاذا كان النصاب معتدلا جدا وأن عددا عظيما من المواطنين في مقدورهم أن يبلغوه لتفاسهته . واذا كانت تحترم القوانين احترام العقيدة ولا تخالف أبدا ، وكان كل فرد أدى النصاب له نصيب من السلطان ، فالنظام هو دائما أوليغارشى في مبدئه ، لكنه يصير جمهوريا بما يحدث من لين في الصور . فاذا كان ، على عكس ذلك ، المواطنون لا يمكنهم المشاركة في المداولات ، ولكن جميع الحكام منتخبون يرعون القوانين فالحكومة أوليغارشية كالأولى . لكن اذا كانت الاقلية وهى السيد الأمر في الشؤون العامة تختار نفسها وعلى طريق الميراث ، واذا كانت فوق القوانين ، فذلك بالضرورة هو الحد الأخير للأوليغارشية .

§ ٧ - متى كان الفصل في بعض الأمور كالسلام والحرب موكولا الى بعض الحكام بأن يكون بحث الحسابات العمومية للدولة متروكا لكتلة المواطنين وكان للحكام الفصل في الشؤون الأخرى بما أنهم مع ذلك منتخبون أو معينون بالقرعة فالحكومة أرستقراطية أو جمهورية . فاذا كان يتلجأ الى الانتخاب لبعض الشؤون والى طريقة القرعة في بعض آخر سواء من الكتلة أو من قائمة المرشحين أو اذا كان الانتخاب والقرعة يطبقان على المواطنين كافة ، فالنظام هو بجزئه جمهورى وأرستقراطى وبجزئه جمهورى محض .

تلك هى التعديلات التى يمكن أن يتقبلها نظام الهيئة الشورية وكل حكومة تنظمه على حسب النسب التى ذكرناها آنفا .

§ ٨ - فى الديمقراطية ، وعلى الخصوص فى ذلك الصنف من الديمقراطية التى يظن الآن أنها أخلق بهذا الاسم من الديمقراطيات الأخرى ، وبعبارة أخرى ، فى الديمقراطية التى فيها ارادة الشعب هى

---

§ ٦ - أدى النصاب : ر . ر . ( الاقتصاد السياسى لللاتينيين ) ك ٢ ب ١١ .  
خالصا أمر أساسى فى أى بلد هو فيه مسلم به .

§ ٨ - حتى القوانين . ر . ما سبق ك ٦ ب ٤ ف ٧ .

فوق كل شيء حتى القوانين ، يحسن لمنفعة الشورى ، اتخاذ مذهب  
الأوليغرشيات في شأن المحاكم . الأوليغرشية تستخدم الغرامة لتكره على  
حضور المحاكم أولئك الذين يكون حضورهم فيها ضروريا فيمسا يظهر .  
الديمقراطية التي تعطى تعويضا للفقراء في الوظائف القضائية يجب أن  
تتبع أيضا الطريقة عينها في شأن الجمعيات العمومية . الشورى لا يمكن إلا  
أن تستفيد من أن المواطنين بجمعيتهم يشتركون فيها إذ تستير العامة بأفكار  
الأعضاء الممتازين ، وهؤلاء يفيدون من غرائز العامة . وربما حسن أيضا  
أن يؤخذ عدد مساو من المصوتين من كلا الفريقين بالانتخاب أو بالقرعة .  
وأخيرا في الحالة التي فيها الشعب يزيد زيادة مفرطة في العدد على الرجال  
الكفاء سياسيا يمكن أن تمنح المكافأة ، لا للجميع ، بل لعدد من الفقراء  
يساوى عدد الأغنياء ويترك الباقي كله .

§ ٩ - في النظام الأوليغرشى يلزم اما أن يختار مقدما بعض أفراد من كتلة  
الأمة واما أن تنشأ ادارة هي موجودة مع ذلك في بعض الدول ، يسمى  
أعضاؤها وكلاء وحفظة للقوانين . وحيث لا تشغل الجمعية العمومية إلا  
بالأشياء التي يجهزها هؤلاء الحكام . تلك وسيلة لاعطاء سواد الشعب  
صوتا في المداولة في الأعمال من غير أن يلحق ذلك ضررا ما بالدستور .  
وجائز أيضا ألا يعطى الشعب إلا حق التصديق هكذا على المراسيم التي  
تقدم اليه دون أن يجوز له مطلقا أن يقرر قرارا يخالفها . وأخيرا يجوز  
أن يعطى الشعب صوتا استشاريا بأن يترك القرار الأعلى للحكام .

§ ١٠ - أما في الأحكام بالعقوبات فيلزم الأخذ بما يخالف العرف  
الجارى الآن في الجمهوريات . حكم الشعب يجب أن يكون نهائيا اذا كان  
بالبراءة ، وينبغى ألا يكون كذلك متى كان بالادانة ، بل يلزم في هذه  
الحالة الأخيرة الرجوع الى القضاة . النظام الحالى بغض : فان الأقلية لها  
أن تبرئ نهائيا ، لكنها حين تدين تنزل عن سيادتها وترجع الى حكم الشعب  
بأسره .

أقف هاهنا فيما يتعلق بهيئة الشورى ، أى السيد الحق للدولة .

## الباب الثانى عشر

فى السلطة التنفيذية أو نظام الادارات • صعوبة هذه المسألة • المعنى العام للحاكم •  
شيمته الميزة • الفرق بين النول الكبيرة والنول الصغيرة • فى البعض يجب تقسيم الادارات  
وفى البعض الآخر يلزم غالبا الجمع بينها فى يد واحدة • الادارات تختلف تبعا للساتير •  
تواليف مختلفة على حسبها يمكن ترتيبها : الناخبون والمنتخبون • طريقة التعيين • التفريق  
المختلفة تبعا للساتير المختلفة •

§ ١ - المسألة التى تلى مسألة نظام الجمعية العمومية هى مسألة توزيع  
ادارات الحكم • هذا العنصر الثانى للحكومة ليس أقل تغاييرا من الاول من  
حيث عدد السلطات وسعتها ومدتها • هذه المدة هى تارة ستة أشهر أو أقل  
وتارة سنة أو أكثر • أفيجب أن تعطى السلطات طوال الحياة والى آجال  
طويلة أم أن يتبع غير هذه الطريقة ؟ أفيوثى فرد واحد السلطات عدة  
مرات أم يؤتاها مرة واحدة فقط دون أن يتطلع اليها مرة ثانية ؟

§ ٢ - أما مايتعلق بتأليف ادارات الحكم فمن يكونون أعضاؤها ؟ ومن  
ذا الذى يعينهم ؟ وعلى أى شكل يعينون • ينبغي معرفة الحلول الممكنة لهذه  
الاسئلة المختلفة ثم تطبيقها تبعا لمبدأ الحكومات المختلفة ومنفعتها • بديا من  
المحير تعيين ماذا يجب أن يعنى بالادارات • المجتمع السياسى يقتضى حتما  
أصنافا من الموظفين • ويخطئ من يعتبر حكاما حقيقيين كل أولئك الذين  
يتلقون بعض السلطة سواء أكان بالانتخاب أم بطريقة القرعة • مثلالكهنة  
أليسوا شيئا آخر غير الحكام السياسيين ؟ متعهدو الرقص فى المسارح  
والدعاة والسفراء أليسوا أيضا موظفين بالانتخاب •

§ ٣ - لكن بعض الولايات سياسية مجضة تعمل على نظام خاص للشئون  
أما على جميع المواطنين كالقائد يحكم على جميع أعضاء الجيش وأما على

§ ٢ متعهدو الرقص • أولئك هم الذين كانوا يؤدون نفقات جوقات الموسيقى أو الرقص  
فى القطع المسرحية فى الاعياد العامة •



جزء فقط من المدينة مثل وظائف مفتشى النساء أو الاطفال • ووظائف أخرى يمكن أن يقال انها من وظائف الاقتصاد السياسى ، مثلا وظائف وكلاء التمويل الذين هم أيضا بالانتخاب • وأخيرا وظائف وضيفة وتوكل الى عبيد حين تكون الدولة غنية تستطيع أداء أجرهم. وبوجه عام الادارات الحقيقية هى الوظائف التى تؤتى الحق فى المداولة فى بعض الامور والفصل فيها والامر بها وانى ألح على الخصوص فى هذا الشرط الاخير لان الامر هو الصفة المميزة حقيقة للسلطة • ومع ذلك فان هذا لا يهم شيئا فى مجرى العرف العادى • فانه لأحد ينازع فى تسمية الحكام ، وهذه نقطة خلاف نظرية بحتة •

§ ٤ - ماهى الادارات الاصلية لكون المدينة ؟ وما عددها ؟ وما هى الادارات التى ، وان لم تك لاغنى عنها ، تساعد مع ذلك على حسن نظام الدولة ؟ تلك مسائل يجوز أن يتساءل عنها فى أية دولة مهما تكن مع ذلك صغيرة • فى الدول الكبرى كل ادارة يجوز بل يجب أن يكون لها اختصاصات تفرد بها • ان كثرة عدد المواطنين تسمح بتكثير عدد الموظفين ومن ثم كان بعض الوظائف لا يشغلها الفرد عينه الا بعد فترات طويلة وأخرى ليست كذلك بل لا يشغلها الفرد عينه الا مرة واحدة • لا ينكر أن كل وظيفة لاتملا حق الملاء متى كان واجب الموظف محدودا هكذا بموضوع واحد ، عوضا عن أن يتناول طائفة من الموضوعات المختلفة •

§ ٥ - فى الدول الصغرى ، الامر على العكس ، يلزم تركيز كثير من الاختصاصات المتباينة فى بعض الايدى : فان المواطنين أشد ندرة من أن تكون هيئة الحكام كثيرة العدد ، وفى الواقع أين يوجد خلائف لهم ؟ فالدول الصغرى أحوج غالبا الى الحكام أعيانهم والقوانين أعيانها من الدول الكبرى • الا أن الوظائف فى الاولى يكثر اسنادها الى الايدى نفسها وفى الاخرى هذه الضرورة لاتظهر الا فى فئات متباعدة • لكنه لاشيء يمنع أن

---

§ ٥ - الآلات المستعملة لعدة أغراض • الظاهر أنها كانت ربما تثبت فى أعلاها مصابيح • ويستخدم أرسطو هذه الكلمة فى « أجزاء الحيوان » كـ ٤ ب ٦ • وقد اضطرت الى التوسيع فى اللفظ لتأدية المعنى بجلاء •

يوكل الى رجل واحد بعينه عدة وظائف معا بشرط أن تكون هذه الوظائف لا تتعارض فيما بينها . قلة المواطنين تكره بالضرورة على تكثير اختصاصات الوظائف ، ويمكن حيثئذ أن تشبه الوظائف العامة بالآلات المستعملة لعدة أغراض والتي تصلح في آن واحد لأن تكون رماحا ومصابيح .

§ ٦ - قد نستطيع بادئ بدء أن نعين عدد الوظائف التي لاغنى عنها لكل دولة والوظائف التي ، دون أن تكون ضرورية على الإطلاق ، يحتاج إليها مع ذلك ، وعلى هذا الوضع يكون من الهين الاهتداء الى أى الوظائف هي التي يمكن الجمع بينها من غير خطر في يد واحدة . وتلزم العناية بالتمييز أيضا بين تلك التي يمكن أن يكلفها حاكم واحد تبعاً للمحلات وبين تلك التي يمكن في جميع المحلات أن يجمع بينها بلا ضرر . ففي أمر الشرطة المدنية أليكون ضروريا أن يعين حاكم خاص لمراقبة السوق العامة وحاكم آخر للمحل القلاني الآخر ؟ أم لا ينبغي الا حاكم واحد للمدينة بأسرها ؟ وهل يجب أن ينظم توزيع الاختصاصات على الأشياء أو على الأشخاص ؟ أعني هل يلزم مثلا أن يكون موظف مكلفا كل شرطة المدينة وموظف آخر لمراقبة النساء والاطفال ؟

§ ٧ - وبالنظر الى المسألة من الوجهة الدستورية يمكن أن يتساءل هل يختلف نوع الوظائف في كل نظام سياسي أو هل يبقى متماثلا في كل مكان . ففي الديمقراطية وفي الأوليغرشية وفي الارستقراطية وفي الملوكية هل الوظائف العليا هي بعينها ولو لم تسند الى أفراد متساوين بله الى أفراد متشابهين ؟ ولكن ألا تختلف باختلاف الحكومات ؟ ففي الارستقراطية مثلا أليست موكولة الى أناس مستيرين ؟ وفي الأوليغرشية الى أناس أغنياء ، وفي الديمقراطية الى رجال أحرار ؟ ألا يجب أن ترتب بعض الوظائف على هذه القواعد المختلفة ؟ أولا تكون هناك بعض أحوال فيها يحسن أن تكون هي بعينها من جهة ومن أخرى ؟ أو لا يقتضي بعض النظم فيها أن يكون متخالفا ؟ أفلا يناسب أن يكون سلطانها مع توحيد الاختصاصات تارة ضيقا وتارة في غاية السعة .

§ ٨ - الحق أن بعض الإدارات خاصة بنظام دون سواء : هذا هو الشأن في اللجان التحضيرية المضادة للديمقراطية التي تقتضي مجلس شيوخ . على أنه لا بد حتما من موظفين متشابهين يكلفون تحضير مداوالات الشعب اقتصادا لوقته . لكن اذا كان هؤلاء الموظفون قليلي العدد فالنظام أوليغارشى ونظرا الى أن أعضاء اللجان لا يمكن أبدا أن يكونوا كثيرى العدد فالنظام يتعلق أصلا بالأوليغارشية . ولكن فى أى مكان حيث يكون اقتران لجنة ومجلس شيوخ فسلطة أعضاء اللجنة هى دائما فوق سلطة الشيوخ . مجلس الشيوخ هو على المبدأ ديمقراطى ، واللجنة هى على المبدأ أوليغارشية وسلطة مجلس الشيوخ قد ألغيت أيضا فى الديمقراطيات التى فيها يجتمع الشعب بأسره ليقرر بنفسه كل الشئون .

§ ٩ - يعنى الشعب عادة بذلك حين يكون غنيا أو حين يؤتى مكافأة على حضور الجمعية العمومية . وحيتذ يكثر من اجتماعه ويقضى بنفسه فى كل أمر مادام قد تفرع له فرقاة الأطفال ورقاية الرياضة البدنية أو أية ادارة أخرى مكلفة مراقبة سلوك الاطفال والنساء هى نظام ارستقراطى ولا شىء فيها من الشعبية . وفى الواقع كيف يحظر على النساء الفقيرات أن يظهرن خارج بيوتهن ؟ وكذلك ليس فيها شىء من الأوليغارشية لأنه كيف تمنع زينة النساء فى الأوليغارشية ؟

على أنى لا أذهب بالكلام بعيدا فى هذه الاعتبارات .

§ ١٠ - غير أننا نحاول الآن أن تعمق فى معالجة ترتيب الإدارات . لا تقع الفروق الا على ثلاثة حدود مختلفة تأليفها يجب أن تؤتى جميع طرائق الترتيب الممكنة . هذه الثلاثة الحدود هى : أولا الناخبون

§ ٨ - اللجان التحضيرية . لا شك أن أرسطو يريد هنا أن يذكر بالمقررين الذين رتبهم أوليغارشية الاربعمائة ، فى آتينيا فى السنة الاولى للأولب الثانى والتسعين أى سنة ٤١١ قبل الميلاد . وكان ذلك بعد هزيمة صقلية .

§ ١٠ - فى ميجار . هى مدينة دورية بين آتيقا وبروخ كورنته . وان أرسطو ليتكلم أيضا على هذه الجمهورية والثورات التى عايتها كـ ٨ ب ١١ ف ٦ و ب ٤ ف ٣ وفى البويطيقا ( الشعر ) ب ٣ يذكر أيضا بجمهورية ميجار . وان المادة التى يشير اليها هى فى نحو السنة الثالثة من الاولب الثالث والثمانين أى ٤٤٦ ق . م .



ثانياً المنتخبون وأخيراً طريقة التعيين . هذه الحدود يجوز أن تظهر ثلاثتها على ثلاث وجهات مختلفة . حق تعيين الحكام يتعلق إما بجمع المواطنين أو بطاقة خاصة وحسب ، وأهلية الانتخاب هي إما حق الجميع وإما ميزة مرتبطة بالنصاب أو بالمولد أو بالاستحقاق أو بأية ميزة أخرى . مثلاً في ميجار كان هذا الحق مقصوراً على أولئك الذين كانوا قد تأمروا وجاهدوا للقضاء على الديمقراطية . وأخيراً طريقة التعيين يمكن أن تتغير بين القرعة والانتخاب .

§ ١١ - ومن جهة أخرى يمكن أن يقع التأليف بين هذه الطرائق تتين تتين وأعني بذلك أن الإدارات الفلانية يمكن أن تعينها طبقة خاصة في حين أن الإدارات الفلانية الأخرى يعينها جمع المواطنين . أو أن أهلية الانتخاب تكون للبعض حقاً عاماً في حين أنها تكون للبعض الآخر ميزة ، أو هذه الإدارات تعين بالقرعة وتلك بالانتخاب ، وكل واحد من هذه التواليف يجوز أن يقع على أربعة أضرب .

١ - كل الحكام يؤخذون من جمع المواطنين بطريق الانتخاب .

٢ - كل الحكام يؤخذون من جمع المواطنين بطريق القرعة .

٣ و ٤ - قابلية الانتخاب بما أنها مطبقة على جمع المواطنين في آن واحد فيمكن أن يكون الانتخاب إما على التوالى بالقبائل أو بالمقاطعات أو بالبطون بحيث أن جميع الطبقات تمر به في دورها .

٥ و ٦ - وإما أن قابلية الانتخاب يمكن أن تكون دائماً مطبقة على المواطنين بأسرهم فتكون إحدى هذه الطرائق متبعة في بعض الوظائف وأخرى في بعض أخرى . ومن جهة أخرى حق التعيين بما أنه ميزة لبعض المواطنين فالحكام يجوز أن يتخذوا :

٧ - من جمع المواطنين بطريق الانتخاب .

§ ١١ - التأليف بين هذه الطرائق . كل هذه الفقرة عسيرة الفهم . وقد رسم جوتلينج لبيانها جريدة أحصلها هنا ، فإنه قد فهم معنى هذا التعديد المسمى بالنصف والحسابي بالنصف كان يقرر أرسطو بادئ الأمر ثلاثة تقاسيم أصلية وهي :



٨ - ومن جمع المواطنين بطريق القرعة .

٩ - ومن جزء من المواطنين بطريق الانتخاب .

١٠ - ومن جزء من المواطنين بطريقة القرعة .

١ - الناخبون • ٢ - القابلون لان ينتخبوا • ٣ - طريقة التعيين •  
وكل واحد من هذه التقاسيم الرئيسية يمكن أن ينقسم الى ثلاثة تعديلات ، فان  
الناخبين يمكن أن يكونوا : (أ) كتلة السلطان بأسرها أو (ب) طبقة ممتازة أو (ج) المواطنين  
جميعا لبعض الوظائف وطبقة ممتازة للبعض الآخر •  
كذلك المنتخبون يكونون على هذا التفريق (أ) و (ب) و (ج) •  
وطريقة التعيين يمكن أن تكون (أ) بالقرعة أو (ب) بالانتخاب أو (ج) بالانتخاب لبعض  
الوظائف وبالقرعة لبعض آخر •

وكل من هذه التعديلات يقبل أربعة تفاريق متميزة : ففي أمر الناخبين يكون التعديل  
الاول أن لكتلة السكان بتمامها حق الانتخاب • وصدروا عن هذه القاعدة تكون التفاريق الأربعة  
كما يلي :

( أ ) ما دام السكان جميعا ناخبين فانهم ينتخبون من بين جميع السكان •  
( ب ) كذلك الشأن اذا كان بالقرعة •  
( ج ) ما دام المواطنون جميعا ناخبين فهم ينتخبون من بين أهل طبقة ممتازة •  
( د ) كذلك الشأن اذا كان بالقرعة •  
التعديل الثاني يفترض أن الناخبين هم طبقة ممتازة • وهماك فروع الأربعة :  
( أ ) ناخبون ممتازون يختارون من بين لفيف المواطنين جميعا بالانتخاب •  
( ب ) كذلك الشأن اذا كان بالقرعة •  
( ج ) ناخبون ممتازون ينتخبون من بعض الطبقات •  
( د ) كذلك الشأن في القرعة •  
التعديل الثالث يفترض أن جميع المواطنين يعينون في بعض الوظائف في حين أن طبقة  
ممتازة تعين في بعض آخر • وصدروا عن هذه القاعدة أيضا نجد ثلاثة فروق أخيرة  
( أ ) الجميع بما أنهم يعينون في بعض الوظائف وممتازون يعينون في بعض آخر يمكن  
أن يؤخذوا من جميع المواطنين بالانتخاب •  
( ب ) كذلك في أمر القرعة •  
( ج ) الجميع بما أنهم يعينون في بعض الوظائف وممتازون يعينون في بعض آخر فيمكن  
أن يعينوا من بين الطبقات الممتازة بالانتخاب •  
( د ) كذلك الحال في أمر القرعة •  
تبقى أخيرا التواليف الفرعية الجزئية • يوضح أرسطو نفسه أن عدد هذه التواليف ثلاثة  
لكل تعديل •

بديهي أن هذه الفروق الاثني عشر الموضحة هاهنا للتقسيم الرئيسي الاول للناخبين  
تتكرر لاجل التقسيم الثاني ولجل التقسيم الثالث • ولكن لاحظهما وللآخر لابد من تغيير  
وضع الحدود التي تبقى دائما هي هي •

§ ١١ - وأخيرا يمكن التعيين في بعض الوظائف على حسب الصورة الأولى .

§ ١٢ - وفي البعض الآخر على حسب الثانية . أى أن يطبق على المواطنين بأسرهم الانتخاب لبعض وظائف والقرعة لبعض آخر ، فتلك اثنتا عشرة طريقة لترتيب الإدارات بصرف النظر عن توالي فرعية آخر .

§ ١٢ - من كل طرائق الترتيب هذه ثتان منها فقط ديمقراطيتان ، وهما أن قابلية الانتخاب لجميع الوظائف ممنوحة لجميع المواطنين ، وقابلية الانتخاب بالقرعة وقابلية الانتخاب بالانتخاب أو القابليتان معا بالاقتران ، فتكون الوظيفة الفلانية بالقرعة والوظيفة الفلانية الأخرى بالانتخاب . إذا كان جميع المواطنين مدعويين إلى تعيين ، لا بجملتهم بل على التعاقب ، وكان التعيين يقع إما على جمع المواطنين وإما بين بعض الممتازين بالقرعة أو بالانتخاب أو بالطريقتين في آن واحد - أو إذا كانت بعض المناصب يتخذ لها من المواطنين والوظائف الفلانية الأخرى من بعض طبقات خاصة بشرط أن يكون بالطريقتين معا أعنى القرعة لبعضها والانتخاب للبعض الآخر فالنظام هو جمهوري . فإذا كان حق التعيين في جميع المواطنين يتعلق ببعض فقط وكانت المناصب يعطى بعضها بالقرعة والبعض الآخر بالانتخاب أو بالطريقتين معا القرعة والانتخاب فالنظام هو أوليغارشى غير أن الطريقة الثانية أدخل في الأوليغارشية من الأولى .

§ ١٣ - فإذا كانت قابلية الانتخاب هي من حظ الجميع لبعض الوظائف ومن حظ بعض الأفراد فقط لبعض وظائف أخرى سواء بالقرعة أو بالانتخاب فالنظام هو جمهوري وأرستقراطي . إذا كان التعيين وقابلية الانتخاب محتفظا بهما لأقلية فهما يرتبان نظاما أوليغارشيا إن لم يكن تكافؤ

---

§ ١٣ - فالنظام ليس به أوليغارشية . استعيرت هذه الكلمات من الترجمة القديمة لهذا المؤلف لأنها ليست موجودة في واحدة من المخطوطات ولكن يظهر لنا أنه لا شئ عنده من أجل ذلك أثبتنا .

بين جميع المواطنين سواء استعملت القرعة أو الطريقتان معا . لكن اذا كان  
المتازون يعينون من جميع المواطنين فالنظام ليس بعد أوليغرشيا . واذا كان  
حق الانتخاب ممنوحا للجميع وقابليته للبعض فذلك نظام أرستقراطي .

§ ١٤ - تلك هي عدة التواليف الممكنة تبعا للأنواع المختلفة للدماتير  
فيرى بالسهولة أى نظام يناسب تطبيقه على الدول المختلفة وأية طريقة  
ترتيب يلزم اتخاذها للمناصب وأى الاختصاصات ينبغى أن تسند اليهم .  
وأعنى باختصاصات المنصب مثلا أن يكلف هذا المنصب إيرادات الدولة ،  
وذلك الدفاع عنها . وان الاختصاصات يمكن أن تكون فى غاية التخابير  
من قيادة الجيوش الى القضاء فى العقود المحررة على السوق العامة .

## الباب الثالث عشر

فى السلطة القضائية أو ترتيب المحاكم : موظفوها ، اختصاصاتها ، طريقة تأليفها ،  
الأنواع المختلفة للمحاكم ، تعيين القضاة ، التفريق الدقيقة المختلفة التى تكسها تبعاً لاختلاف  
الدساتير .

§ ١ - من الثلاثة العناصر السياسية التى عددناها فيما سلف ، لم يبق  
علينا بعد الا أن نتكلم على المحاكم. وسنتبع المبادئ أعينها لندرس تعديلاتها  
المختلفة .

الفروق بين المحاكم لا يمكن أن ترد الا الى نقط ثلاث : موظفوها  
واختصاصاتها وطريقة تأليفها . أما الموظفون فان القضاة يمكن أن يتخذوا  
اما من جمع المواطنين واما من جزء منهم . واما الاختصاصات فان المحاكم  
تكون عدة أنواع ، وأما طريقة التأليف فان المحاكم يمكن أن ترتب  
بالانتخاب أو بالقرعة .

فلنعين بادية الأمر ما هى الأنواع المختلفة للمحاكم ، ان عدتها ثمانية  
(١) محكمة لتصفية الحسابات العامة . (٢) ومحكمة للفصل فى الاضرار  
التي تلحق الدولة . (٣) ومحكمة للفصل فى انتهاك الحرمات الدستورية.  
(٤) ومحكمة لطلبات التمويض من الافراد أو من الحكام . (٥) ومحكمة  
اليها ترفع القضايا المدنية المهمة . (٦) ومحكمة لقضايا القتل . (٧) ومحكمة  
للأجانب .

§ ٢ - ومحكمة القتل يمكن أن تنضم تبعاً لان القضاة أنفسهم أو قضاة  
غيرهم يحكمون فى القتل مع سبق الاصرار أو القتل الخطأ على حسب ما

§ ٢ - محكمة البئر . كانت البئر فى مكان قريب من يره على شاطئ البحر فحينما  
يكون لمنفى ، اتهم مدة غيابه بجناية جديدة ، رغبة فى أن يحضر ليبرىء نفسه كان ياتى  
على سفينة تجاه البئر (pulls) ومن هناك يدافع عن نفسه أمام القضاة الجالسين على الشاطئ.



تكون الواقعة معترفا بها من قبل المتهم ولكن هناك شك في دعواه تبرير جريمته . وقد يكون للمحكمة الجنائية قسم رابع لمحاكمة القتلة الذين يأتون للدفاع عن انفسهم بعد الحكم عليهم غيابيا . ومثال ذلك في آتينا محكمة البوى (البئر) . وبالجمله فهذه الحالات القضائية لاتقع مطلقا الا نادرا جدا ، حتى في الدول الكبرى . ويمكن أن تنقسم محكمة الأجانب على حسب كونها تفصل في الدعاوى بين أجانب أو بين أجانب ومواطنين (٨) وأخيرا النوع الأخير من المحاكم يحكم في جميع الأفضية الجزئية التي يكون موضوعها من درهم الى خمسة دراهم أو أكثر من ذلك قليلا هذه القضايا مهما قلت قيمتها فانها يجب في الواقع أن يحكم فيها كغيرها ، ولا يمكن أن تحال الى قضاء القضاة العاديين .

§ ٣ - ونحن لانرى ضروريا أن نتوسع في الكلام على ترتيب هذه المحاكم والمحاكم المكلفة قضايا القتل وقضايا الأجانب ، ولكننا نتكلم على المحاكم السياسية التي متى اختل نظامها فانه يؤدي الى اضطرابات وثورات في الدولة .

جميع المواطنين متى كانوا أهلا لجميع الوظائف القضائية ، فالقضاة يمكن أن يعينوا جميعا بالقرعة أو جميعا بالانتخاب ويحكمون في القضايا تارة بالقرعة وتارة بالانتخاب . فاذا كانت الأهلية محدودة لبعض الأفضية الخاصة فالقضاة يمكن أن يعينوا بعضهم بالقرعة والآخرين بالانتخاب . بعد هذه الصور الأربع للتأليف التي فيها تظهر كتلة المواطنين أجمعين ، يوجد على سواء أربع أخر للحالة التي فيها يكون دخول المحكمة ميزة لأقلية . الأقلية التي تحكم في جميع القضايا يمكن أن تعين بالاختيار أو أن تعين بالقرعة أو أن تعين بالقرعة لبعض القضايا وبالانتخاب لبعض آخر

---

الذي كان محرما على هذا المتهم أن يبلغه . ر . آتينا ليوزنياس - من درهم الى خمسة دراهم .  
هذه المحكمة كانت تسمى في آتينا بارابيسست .

وبديهي أن أرسطو كان يقصد الترتيب القضائي لآتينا . ر . اول الكتاب السابع  
وآخره .

وأخيرا فبعض المحاكم ، حتى مع تشابه في الاختصاصات يمكن أن تؤلف بعضها بالقرعة والأخرى بالانتخاب ، وتلك هي الأربع الصور الجديدة المقابلة لتلك التي أسلفنا بيانها •

٤ - يمكن أيضا أن تؤلف اثنين اثنين هذه الفروض المتنوعة فمثلا قضاة بعض القضايا يمكن أن يتخذوا من جمع المواطنين ، وقضاة بعض القضايا الأخرى من بعض طبقات فقط ، أو على الوجه الواحد والآخر معا أعضاء المحكمة عينها ، هؤلاء من السودان وهؤلاء من الطبقات الممتازة سواء بالقرعة أو بالانتخاب أو بالطريقتين معا •

تلك هي جميع التعديلات التي تعترض النظام القضائي • فالأوليات ديمقراطية لأنها تمنح القضاء في عمومه جمع المواطنين ، والثواني أوليغارشية لأنها تحصر القضاء على العموم في بعض طبقات من المواطنين • والثالث أرستقراطية وجمهورية لأنها تقبل جمع المواطنين وأقلية ممتازة معا •

## الكتاب السابع

في نظام السلطان في الديمقراطية وفي الأوليغارشية

### الباب الأول

النتائج التي تتفرع عن مبدأ الديمقراطية ، التطبيقات التابعة كثيرا أو قليلا التي يمكن تطبيقها شيمة الديمقراطية الحرية التي نتائجها تبادل السلطان والاستقلال المطلق للأفراد في أفعالهم الشخصية ، النظام الخاص للسلطان في الديمقراطية ، الجمعية العمومية ، دجلس الشيوخ : مرتبات الموظفين : المساواة الديمقراطية .

§ ١ - لقد عدنا الأوجه المختلفة التي عليها تكون في الدولة الجمعية الشورية أو ولي الأمر ، والمناصب والمحاكم ، وأبنا كيف يدور نظام هذه العناصر مع مبادئ الدستور عينها ، وفرق ذلك عاجلنا فيما مضى سقوط الحكومات وثباتها ، وذكرنا ماهي العلل التي تجر أحدهما وتؤيد الآخر . ولكن نظرا الى أننا قد قررنا عدة فروق في الديمقراطية ، وفي الحكومات الأخرى السياسية ، نرى نافعا أن نبرز كل مانكون قد تركناه جانبا ونعين لكل واحدة منها طريقة النظام الذي هو بها خاص ولها أنفع .

§ ٢ - ونفحص زيادة على ذلك كل التواليف التي بامتزاجها يمكن أن تؤلف الأنظمة المختلفة التي تكلمنا عليها فاذا اجتمعت فيما بينها أمكنها أن تحيل المبدأ الأساسي للحكومة فتصير الأرستقراطية مثلا أوليغارشية أو تدفع الجمهوريات الى الديمقراطية . وبهذه التواليف المؤلفة من أنصاف أجزاء التي أعمد الى فحصها هنا والتي لم تكن قد درست بعد أعنى مايلي : بما أن

§ ١ - عاجلنا فيما مضى . ر . ك ٨ من هذا السفر ، وقد كان في الترتيب القديم ك ٥ ، ذلك بأن ترتيب كتب هذا السفر ليس ثابتا استزاده الى المؤلف . وقد جرى التعرف الحديث على الترتيب الذي تتبعه سانتهيلر ( المترجم ) .

الجمعية العمومية وانتخاب الحكام هما فى النظام الأوليغرى فالنظام القضائى  
يمكن أن يكون أرسقراطيا • أو بما أن المحاكم والجمعية العمومية هما مرتبتان  
على حسب النظام الأوليغرى فانتخاب الحكام يمكن أن يكون على طريقة  
أرسقراطية بحتة • ويمكن ان شئت ، افترض الطريقة الفلانية الأخرى  
للتواليف بشرط ألا تكون الأجزاء الأساسية للحكومة قد رتبت فى نظام  
وحيد •

§ ٣ - كما أننا قلنا كذلك أى الحكومات تناسب الديمقراطية وأى شعب  
يستطيع أن يطبق النظم الأوليغرى وماهى مزايا النظم الأخرى على حسب  
الأحوال • لكنه لا يكفى أن يعلم ما هو المذهب الذى يناسب ، على حسب  
الأحوال ، أن يؤثر للدول • بل الذى يلزم أن يعرف على الخصوص انما  
هو وسيلة اقامة هذه الحكومة الفلانية أو الحكومة الفلانية الأخرى • فلنبحث  
عاجلا هذه المسألة • ولنتكلم أولا على الديمقراطية ، وستكفى ايضا حاتنا لفهم  
حق الفهم الصورة السياسية التى هى مقابلة تمام المقابلة لتلك التى تسمى عادة  
الأوليغرى •

§ ٤ - ولن نغفل فى هذا البحث أى مبدأ من المبادئ الديمقراطية ولا  
أية نتيجة من النتائج التى تفرع عنها فيما يظهر • لأنه انما هو بالتأليف  
بينها أن تنتج تفريق الديمقراطية المتعددة المتنوعة للغاية • وأنى لا ذكر عتين  
لهذه التغيرات فى الديمقراطية : الأولى ، وقد ذكرتها ، انما هى تفسير  
الطبقات التى تؤلف الديمقراطية هنا الزراعة وهناك الصناع وهناك الأجراء •  
فتأليف أول هذه العناصر مع ثانياها أو الثالث مع الآخرين لا يكون ديمقراطية  
طية كثيرا أو قليلا فحسب بل ديمقراطية مغايرة بأصلها •

§ ٥ - أما العلة الثانية فهاكها : ان النظم التى تشتق من المبدأ الديمقراطى  
والتي تظهر أنها نتيجة خاصة له فانها تغير تماما بالتواليف المختلفة طبع  
الديمقراطيات • هذه الأنظمة يمكن أن تكون أقل تعددا فى الدولة الفلانية  
وأكثر تعددا فى الدولة الفلانية الأخرى أو أن توجد كلها مجتمعة فى دولة  
ثالثة • فيهم معرفتها كلها بلا استثناء سواء كان فى صدد انشاء دستور جديد



أو في صدد تعديل دستور قديم • ان مؤسسى الدول يعنون بأن يجمعوا حول مبدئهم العام كل المبادئ الخاصة التى تتعلق به • لكنهم يتخذون فى التطبيق كما نبهت الى ذلك عند معالجة خراب الدول وسلامتها • فلتعرض الآن القواعد التى عليها ترتكز المذاهب المختلفة ، والمميزات التى تميزها عادة ، وأخيرا الغرض الذى تقصد اليه •

§ ٦ - مبدأ الحكومة الديمقراطية انما هو الحرية • يكاد يظن عند سماع هذه القاعدة أن الحرية لا يستطيع أن توجد فى غيرها ، لأن الحرية كما يقال هى الغرض الثابت لكل ديمقراطية • أول شئمة للحرية هى أنها تبادل الامرة والطاعة • فى الديمقراطية الحق السياسى هو المساواة ، لا على حسب الأهلية ، بل على حسب العدد • ومتى وضعت هذه القاعدة فينتج عنها أن السواد يجب ضرورة أن تكون له السيادة وأن قرارات الأكثرية يجب أن تكون هى القانون الأعلى ، هى العدل المطلق ، لأنه انما يصدر عن هذا المبدأ : أن جميع المواطنين يجب أن يكونوا سواء • من أجل ذلك الفقراء فى الديمقراطية هم السادة دون الأغنياء لأنهم هم الأكثر عددا ، ورأى الأكثرية يشرع القانون . تلك هى إحدى الشيم المميزة للحرية ، وأنصار الديمقراطية لا يفوتهم أن يجعلوا منها الشرط الذى لا محيص منه للدولة •

§ ٧ - والشئمة الثانية انما هى الرخصة لكل واحد أن يعيش وفق هواه • يقولون ان هذا هو خاصة الحرية كما أن خاصة الرق ألا يكون للمرء اختيار حر • هذه هى الشئمة الثانية للحرية الديمقراطية • وينتج منها أن المواطن فى الديمقراطية ليس ملزما بالطاعة لأى كان أو أنه اذا أطاع فانما يطيع بشرط أن يتأمر فى دوره • فانظر كيف يضاف هذا فى ذلك المذهب الى الحرية التى تجىء من المساواة •

§ ٨ - ولما كان السلطان فى الديمقراطية خاضعا لهذه الضرورات كانت التواليف التى يمكن أن يقبلها هى الآتية وحدها • جميع السكان يجب أن يكونوا ناخبين ومنتخبين • كلهم يجب أن يتأمروا على كل فرد وكل فرد يتأمر على الجميع على طريق التبادل • كل الوظائف فيها يجب أن تعطى بالقرعة

أو على الأقل كل تلك التي لا تقتضي تجربة ولا أهلية خاصة ، ولا يجوز أن يكون فيها أي شرط لنصاب ، أو أن كان فيجب أن يكون ضئيلا ، لا ينبغي لأحد فيها أن يقوم مرتين بالوظيفة عينها ، أو على الأقل أن يكون ذلك من اندرة بمكان . ويكون ذلك فقط في الوظائف الأقل أهمية . ومع ذلك تستثنى الوظائف العسكرية . ينبغي أن يكون القيام بالوظائف لمدة قصيرة والا تكن كلها فعلى الأقل كل تلك التي يجب أن تكون خاضعة لهذا الشرط . كل المواطنين يجب أن يكونوا قضاة في جميع القضايا أو فيها كلها تقريبا على الأقل ، في القضايا الأهم والأشد خطرا مثل حسابات الدولة والموضوعات السياسية المحضة وأخيرا في جميع العقود الفردية . والجمعية العمومية يجب أن يكون حكمها نهائيا في جميع المواد أو على الأقل في الرئيسية منها ، وينبغي أن تنزع كل سلطة من الحكام الثانويين أو لا ترك لهم إلا السلطة على الأشياء التافهة .

§ ٩ - مجلس الشيوخ هو نظام جد ديمقراطي حيث جمع المواطنين لا ينبغي له أن يقبض من الخزانة العامة مكافأة على حضور الجمعيات ولكن حيث تكون المكافأة فسلطة مجلس الشيوخ لا تلبث أن تلغى . فان الشعب المثرى من المكافأة القانونية لا تلبث أن يستدعى كل شيء إليه كما قلت في جزء هذا السفر انذى سبق هذا مباشرة . لكنه يلزم قبل كل شيء أن يعمل على أن تكون جميع الخدمات ذات راتب : الجمعية العمومية والمحاكم والوظائف الصغيرة ، أو على الأقل يجب أن يكافأ من الحكام والقضاة والشيوخ وأعضاء الجمعية والموظفين من هم ملزمون أن يتناولوا وجباتهم معا . فإذا كانت مشخصات الأوليغارشية هي المولد والثروة والعلم فان مشخصات الديمقراطية هي السوقية والفقر واتخاذ مهنة .

---

§ ٩ - مجلس الشيوخ هو نظام جد ديمقراطي . ر . هذا المعنى فيما سبق ك ٦ ب ٧ ف ٨ . - الذي سبق هذه مباشرة . ر . ك ٦ ب ٤ ف ٥ وفيما يلي ب ٢ ف ١ - وجباتهم معا . معلوم أن القبيلة في أثينا التي لها رئاسة الحسمانة وهي قبيلة بريتان ، كانت تأكل في البريتاني على نفقة الدولة مدة الشهر الذي فيه تؤدي وظائفها . ر . ديمستين في خطبته على التاج ص ٥٠١ من طبعة تيلور .

§ ١٠ - يلزم الاحتراس من خلق أية وظيفة لمدى الحياة واذا كان بعض المناصب القديمة قد استتقد هذا الامتياز من الثورة الديمقراطية فيلزم أن تحد سلطاته ويرد الى القرعة بدلا من أن يترك للانتخاب .

تلك هي الأنظمة العامة لجميع الديمقراطيات . وهي تستمد مباشرة من المبدأ الذى يعلن أنه ديمقراطى أى مبدأ المساواة الكاملة لجميع المواطنين ماداموا لا فرق بينهم الا فى العدد ، ذلك شرط يظهر أنه أساسى للديمقراطية تأثير عند السواد . المساواة تقتضى ألا يكون للفقراء من السلطة أكثر مما للأغنياء ، وألا يكونوا هم وحدهم اسيادة بل يكونوهم بنسبة عددهم عينها . ومامن وسيلة أفعل من تلك تكفل للدولة المساواة والحرية .

§ ١١ - وهنا يمكن أن يتساهل أيضا ماذا تكون تلك المساواة ؟ أفيلزم توزيع المواطنين بحيث ان النصاب المملوك لألف من بينهم يكون مساويا للنصاب المملوك لخمسمائة آخرين وأن يعطى حيثذ الى كتلة الأولين من الحقوق بقدر مايكون للآخرين . أم اذا أهدر هذا النوع من المساواة يجب أن يؤخذ ، من بين الخمسمائة من جانب ومن بين الألف من جانب آخر عدد مساو من المواطنين الذين هم على السواء ممنوحون حق اختيار الحكام والحضور فى المحاكم ؟ أفىكون هذا هو المذهب الأعدل على حسب القانون الديمقراطية ؟ أم يلزم اعطاء الأفضلية لهذا الذى لا يقيم وزنا الا للعدد ؟ على رأى أنصار الديمقراطية العدل ليس الا فى حكم الأكثرية وعلى رأى أنصار الأوليغرشية العدل هو فى حكم الأغنياء ، لأن الثروة فى نظرهم هي القاعدة الوحيدة المعقولة فى السياسة .

§ ١٢ - وانى لأرى دائما فى الطرفين عدم المساواة والظلم . ان المبادئ الأوليغرشية تقضى قدما الى الطغيان لأنه اذا كان فرد هو وحده أغنى من الأغنياء الآخرين فيلزم تبعا لقانون الأوليغرشية أن يكون هذا الفرد هو السيد ، لأنه هو وحده ذو الحق فى أن يكونه . والبساده الديمقراطية تؤدى مباشرة الى الظلم لأن الأكثرية التى هي سيادة بعددها

§ ١٢ - كما قلت فيما سبق . ر . ما سبق . ٣ ب ٦ ف ١ .

لاتبث أن تقاسم أموال الأغنياء كما قد قلت فيما سبق • لايجاد مساواة  
يرضاها كل حزب يلزم أن يبحث عنها في المبدأ ذاته الذي يستند إليه كل  
من الطرفين في حقه السياسي • على هذا فمن الجهتين يؤيدون أن ارادة  
الأكثرية يجب أن تكون هي السيدة •

§ ١٣ - واني لا قبل اذا هذا المبدأ غير أنى أحده الدولة تتألف من  
جزأين : الأغنياء والفقراء فليكن قرار هؤلاء وهؤلاء أى قرار أكثرية  
المزدوجة هو القانون • فان يكن خلاف فليكن رأى الأكثرين عدداً وأولئك  
الذين هم أعظم نصاباً هو الذى يؤخذ به • فلنفرض عشرة أغنياء وعشرين  
فقيراً ، ستة من الأغنياء يرتأون رأياً وخمسة عشر فقيراً يرتأون رأياً آخر •  
فأربعة الأغنياء الباقون ينضمون الى الخمسة عشر فقيراً والخمسة الفقراء  
ينضمون الى ستة الأغنياء • فأرى أن أولئك الذين يؤخذ برأيهم أياً كانوا  
هم الذين باجتماع نصابهم من جهة ومن أخرى يكون هو الأولى  
بالاعتبار •

§ ١٤ - فاذا كان النصاب متساوياً من الجهتين فالأمر ليس محيراً أيضاً  
أكثر مما يكونه اليوم توزع الأصوات في الجمعية العمومية أو في المحكمة •  
وحينئذ فليترك الأمر الى القرعة أو يلجأ الى أية وسيلة أخرى من هذا القبيل  
وأياً كانت صعوبة الوصول الى الحق في أمر المساواة والعدل فالأمر دائماً  
أهون من أن يوقف بالاقناع أناس لهم من القوة ما يرضون به شره رغباتهم •  
الضعف يطالب دائماً بالمساواة والعدل ، والقوة لا تقيم لهما وزناً •

---

§ ١٤ - الضعف • كل يوم يمر يؤيد الحق في هذه القاعدة التي قل أن يكون فيها  
للغلاء عزاء •



## الباب الثاني

تبع لفكرة ترتيب السلطان في الديمقراطية ، الشعب الزراعي هو الأشد قابلية للديمقراطية : الانظمة التي تناسبه : اللوائح التي صدرت في بعض الدول لتشجيع الزراعة . في شعب الرعاة . في الديمقراطية المتطرفة : الوسائل التي هي خاصة بهما . الحدود التي يجب أن تحتفظ بها .

§ ١ - من بين الأربع الصور لديمقراطية التي قررناها خيرها هي تلك التي قد أنزلتها المنزلة الأولى في الاعتبار التي عرضتها آنفا . وهي أيضا أقدمها جميعا . وأعني الأولى على حسب التقسيم الذي أشرت إليه في طبقات الشعب . الطبقة التي هي أولى بالمذهب الديمقراطي هي طبقة الزراع ، من أجل ذلك نشأت الديمقراطية بلا مشقة حيث تعيش الأكثرية من الزراعة ومن تربية الأنعام . ولما أنها ليست غنية فهي تعمل بلا انقطاع ولا تستطيع أن تتجمع الا نادرا . ولما أنها لا تملك الضروري فهي تدأب على الأعمال التي منها تغتذى ، ولا تطلب غير ذلك من الحيرات . ولأن يعمل البرء من أن يحكم ويتأمر حيث تكون مزاولة السلطة لا تأتي بمنافع جليلة ، لأن الناس على العموم يؤثرون المال على التشاريف .

§ ٢ - وان ما يشبهه حق الاثبات هو أن أسلافنا كانوا يحتملون أنواع الطغيان التي كانت تثقل على أنفسهم وأن الناس اليوم يحتملون بلا تدمير الأولغريشيات الحاضرة بشرط أن يستطيعوا الفراغ للغاية بمصالحهم دون أن يخشوا صنوف النهب . وحيث يثرى أحدهم على عجل أو بالأقل يفر

§ ١ - للديمقراطية . هذا تنبيه عريق في الحق ولا يمكن الشك في ان الديمقراطية مدينة لهذه العلة بصنوف التقدم التي لقيتها في فرنسا - تعمل بلا انقطاع . ر . ك ١٨ ب ١ من روح القوانين لنتسكيو .

§ ٢ - منتينى . يلمح في نظام جمهورية منتينى هذا صورة تكاد تكون نياية . وربما كان هذا هو الاثر : لوحد الذي نجده عند الاقدمين منها . فمعلوم أن منتينى قد خربها

من الفاقة . بل كثيرا ما يرى أن مجرد الحق في انتخاب الحكام واقتضاء محاسبتهم ، يشبع أطماع أولئك الذين يحصلون عليه ما دام يرى في أكثر من ديمقراطية أن الأكثرية ، دون مشاطرتها في انتخاب الرؤساء ومع ترك هذا الحق لبعض النساخين الذين أخذوا على التوالي من جميع المواطنين بأسرهم ، كما هو الشأن في متيني ، تظل راضية مادامت تتصرف في المداولات على وجه البسيادة . وينبغي الاعتراف أيضا بأن هذا الوضع هو نوع من الديمقراطية . وقد كانت متيني فيما سلف دولة ديمقراطية حقا .

§ ٣ - في هذا النوع من الديمقراطية الذي تكلمت عليه فيما مر مبدأ فاضل وذو تطبيق عادي أن يوضع في صف الحقوق المخولة لجميع المواطنين انتخاب الحكام وفحص الحسابات ودخول المحاكم واخضاع الوظائف العليا لضرورات الانتخابات والنصاب مع تنسيب النصاب إلى أهمية الوظائف عينها . أو أنه مع إهمال شرط النصاب هذا لجميع الوظائف لا يختار إلا أولئك الذين يستطيعون بما لهم من ثروة أن يشغلوا هذا المركز بخير يدعون إليه . وإن الحكومة هي دائما من القوة يمكن متى كانت مؤسسة على هذه المبادئ . وعلى هذا الوجه تناول السلطان الأيدي الأشراف ما تكون ولا يشعر الشعب البتة بالغيرة من الرجال المحترمين الذين تدعوهم إرادته إلى إدارة الشؤون . هذا التوليف كاف في إرضاء الرجال الممتازين فلا خوف عليهم من الناس الذين هم أنزل منهم وانهم أنفسهم ليحكمون بالعدل لأنهم مسئولون عن إدارتهم أمام مواطنين من طبقة غير طبقتهم .

§ ٤ - ومن الخير دائما للإنسان أن يكون ملجأ بلجام وألا يتمكن من الاستسلام لأهوائه ، لأن الاستقلال غير المحدود للإرادة الفردية لا يستطيع أن يقوم عقبة في سبيل الرذائل التي يحملها كل منا في صدره . من هذا تنتج ضرورة في الدول هذه المزية العظمى أن السلطة يقوم بها رجال مستثمرون لا يرتكبون أخطاء غليظة ، وأن الشعب لا يلحقه ضغط

---

إنجزيلاس في الأوليب الثامن والتسعين نحو سنة ٣٨٧ ق . م ثم بنيت بعد ذلك . ويظن أن نظام الحكومة هذا كان قائما في متيني سواء قبل خرابها وبعد بنائها .

ولا ازدراء : تلك هي ، بلا خلاف ، خير الديمقراطيات . ومن أين يجيء كمالها ؟ من أخلاق الشعب نفسه الذي تدير هي شؤونته .

§ ٥ - كل الحكومات القديمة تقريبا كان لها قوانين صالحة لأن تصير الشعب زراعيا . فكانت اما أن تحد ، على جهة الاطلاق ، الملكية الفردية للأراضي بحدود ما كان يجوز أن تتعدى ، واما أنها كانت تعين وضعم الملكيات ، سواء حول المدينة أو في الأجزاء المتباعدة من أرض الوطن . بل كانت تضيف أحيانا إلى هذه الاحتياطات تحريم الفلاحات الأولية أبدا ويستشهد على ذلك بالقانون المشابه في هذا الصدد تقريبا المنسوب إلى أكسيلوس الذي كان يحرم التسليف على رهون عقارية .

§ ٦ - فإذا أريد اليوم اصلاح كثير من سوء استعمال الحقوق فيمكن الرجوع إلى قانون الآفيتين الذي سوف يكون تطبيقه سعد الأثر في الموضوع الذي تشتغل به . ومع أن عدد سكان دولتهم كثير جدا ومواطنهم قليل السعة فإن جميع المواطنين مع ذلك في تلك الدولة يزرعون جانبا من الأرض . وقد غنى فيها بالألأ يخضع للضريبة إلا جزءا من الملكيات ، والانصباء الأرضية هي دائما من عظم المقدار بحيث إن نصاب أشدهم فقرا يتجاوز المقرر قانونا .

§ ٧ - بعد الشعب الزراعى وهو الشعب الأقبل ما يكون للديمقراطية يأتي الشعب الراعى الذي يعيش من قطعانه . هذا الصنف من المعيشة يقرب

---

§ ٥ - الفردية . ر . ك ٨ ب ٦ ف ٦ .

— الفلاحات الأولية . ر . ما سبق ك ٢ ب ٦ ف ١٠ - أكسيلوس . يظهر أن أكسيلوس كان ملكا على الإيليين . ولم يتكلم عليه من بين المؤلفين إلا بوزنياس ( رحلة إيليدا ب ٣ و ٤ ) ولا يعلم عن قانون أكسيلوس هذا إلا ما يقوله أرسطو عليه هنا .

§ ٦ - الآفيتين : قد اتخذت هنا اللفظ الذي اصلحه منليرج وأن تكن كل المخطوطات تعبر عنهم « الآفتياليين » كما في الترجمة القديمة . قال هيرقليدس الفونتي في آخر رسالته على الدول بعض كلمات على الإليتيين يشيد فيها بصلحتهم وصدقهم . وعلى حسب أكسينبولون ( جليلنيك ك ٥ ب ٢ ف ١٩ ) أن أفيتيس مدينة من تراقيا . ر . في همداء الكلمة إيتن البيزنطى .

§ ٧ - الذي يعيش من قطعانه . ر . فيما سبق ما قيل عن الزراع ف ١ .

كثيرا من العيشة الزراعية • وان شعوب الرعاة مروضون على أعمال الحروب رياضة عجيبة • وهم من قوة الأبدان بموضع وجد يرون باحتمال مشقات العيشة في المعسكرات • أما الطبقات المخالفة لهذين الضربين من الشعوب والتي تكون منهم جميع الأنواع الأخرى للديمقراطيات تقريبا فانهم أحط من هاتين الأولين : معيشتهم مهينة وليس للفضيلة أثر في المشاغل العادية للصناع والتجار والأجراء • ومع ذلك يجب أن يلاحظ أن المجتمع الذي يموج في الأسواق وشوارع المدينة بلا انقطاع يجتمع بلا غناء في جمعية عمومية • أما الزراع فهم على ضد ذلك ذلك متفرقون في المزارع يلتقون فيما بينهم على ندرة ولا يشعرون بتلك الحاجة للاجتماع •

§ ٨ - لكن اذا كانت أرض الوطن موزعة بحيث تكون المزارع بعيدة جدا عن المدينة فانه يمكن بسهولة في هذا الوضع انشاء ديمقراطية فاضلة بل جمهورية • فان أكثرية المواطنين مضطرة حينئذ أن تهاجر من المدينة وتذهب فتعيش في الأرياف ، وقد يقرر أن طبقة التجار لا يمكنها أن تجتمع أبدا في جمعية عمومية في غيبة جمع الزراع •

تلك هي المبادئ التي عليها يجب تأسيس أولى الديمقراطيات وخيرها • ويمكن بلا غناء أن يستخرج من ذلك نظام سائر الديمقراطيات الأخرى تبوإلى دركاتها تبعا للطبقات المختلفة للشعب حتى تصل الى تلك الطبقة السافلة التي يلزم دائما نبذها ..

§ ٩ - أما هذه الصورة الأخيرة للديماغوجية حيث يشترك جميع المواطنين في الحكومة بنصيب فلا تستطيع كل دولة أن تحتملها وتكون حياتها مؤقته جدا الا أن تتضافر الأخلاق والقوانين على امساكها •

ولقد بينا فيما مر معظم العلل التي تؤدي بهذا الشكل السياسي والدول الجمهورية الأخرى • ولأجل تقرير هذا الصنف من الديمقراطية

---

§ ٩ - هذه الصورة الأخيرة للديماغوجية • لا شك في أن ارسطر يلحظ ما هنا الديمقراطية الاتينية •

- ولقد بينا فيما سبق • • • فيما مر هذه الفكرة كـ ٦ بـ ٤ ف ٤ •



وثقل السلطان كله الى الشعب يعنى القادة عادة بأن يقيدوا فى جداول الانتخاب من أسماء الناس أكثر ما يستطيعون . ولا يترددون البتة أن يلفوا فى عداد المواطنين من هم جديرون بهذا الاسم وحسب بل أيضا بجميع المواطنين من أولاد السفاح وجميع أولئك الذين ليسوا مواطنين الا باحدى الجهتين أعنى جهة الأب أو جهة الأم . كل هذه العناصر صالحة لتأليف حكومة يديرها أمثال هؤلاء الناس .

§ ١٠ - تلك هى الوسائل التى فى متناول أيدي الديماغوجيين . ومع ذلك فانهم لا يستعملونها الا عندما تكون الطبقات المنحطة أكثر عددا من الطبقات العليا والطبقات الوسطى . وانهم ليحذرون أن يذهبوا الى أبعد من ذلك . لأنهم اذ يجاوزون هذا الحد يأتون بجماعة ليست قابلة للنظام وينفدون بذلك صبر الطبقات الراقية التى يعسر عليها أن تحتل سلطان الديمقراطية . وان ثورة سيرين لم يكن لها من أسباب غير هذه . وربما لا يبصر المرء الشر مادام خفيف الحمل لكن متى نما ملاء الأَبصار جميعا .

§ ١١ - قد يمكن لصالح هذه الديمقراطية اتخاذ الوسائل التى اتخذها كليستين فى أثينا لتأسيس السلطة الشعبية والتى اتخذتها أيضا ديمقراطيات سيرين . وينبغى أن يخلق فوق ذلك عدد عظيم من القبائل والبطون الجديدة . وينبغى أن يستبدل بالتضحيات الفردية أعياد دينية قليلة العدد ولكنها عامة . يلزم مزج علاقات المواطنين على قدر الامكان بأن يعنى بالقضاء على كل الجمعيات السابقة .

§ ١٢ - ان صنوف المكر التى يقوم بها الطغاة يمكن أن تجد محلا فى هذه الديمقراطية ، مثال ذلك العصيان المسموح به للعبيد ، وهو شئ ربما

---

§ ١٠ - ثورة سيرين . ر . هرقليدس الفونتي وهيرودوت ( ميليسومين ) ب ١٩٥٢ وما بعدها .

§ ١١ - كليستين . قد أنشأ كليستين عشر قبائل عوضا عن أربع . ر . ما سبق ك ٣ ب ١ ف ١٠ وان مكيافللى ينصح بمثل نصيحة أرسطو تقريبا ( ر . مقاله على عاشورات تيت ليف ك ١ ب ٢٦ ) .

يكون نافعا الى حد معين ، وفجور النساء والأولاد . فيرخص لكل أحسن  
أن يعيش كما يطيب له ، وعلى هذا الوضع لا يطلب كثير من الناس أحسن  
من أن يؤيدوا الحكومة ، لأن الناس في عمومهم يؤثرون عيشة بلا نظام  
على عيشة حكيمة ومنظمة .

### الباب الثالث

تبع نظرية تنظيم السلطان في الديمقراطية . اركان بقاء الديمقراطية . عدم المبالاة في نتائج المبدأ الديمقراطي ، اجتنب ادهق الاخياء والمصادرات لصالح الخزانة . العناية بأن يجهز للشعب يسر عام . الوسائل التي يتدرج بها بعض الحكومات .

§ ١ - ان انشاء حكومة ديمقراطية لا ينبغي أن يكون هو الصعوبة الوحيدة الكبرى لدى الشارع ولدى أولئك الذين يرغبون حكومة ديمقراطية ، بل الصعوبة هي في معرفة كيف يقدر لها البقاء . ان حكومة أيا كانت يمكن بسهولة أن تبقى يومين أو ثلاثة . لكننا اذا ندرس ، كما قد فعلنا فيما مر ، أسباب سلام الممالك وخرابها نحاول أن نستخرج من هذا الفحص ضمانات للاستقرار السياسي ، بأن نعى بأن نبعد بعناية جميع أسباب الانحلال وألا نشرع الا قوانين ، صريحة كانت أو ضمنية ، تحتوي على جميع المبادئ التي يرتكز عليها بقاء الدول . ينبغي الاحتراس أيضا من أن يحسب ديمقراطية أو أوليغارشية كل ما ثبت مبدأ الديمقراطية أو أوليغارشية في الحكومة ، بل تصرف العناية من باب أولى الى ما يكفل للدولة البقاء الزمن الأطول .

§ ٢ - ان الديماغوجيين اليوم ليكسبوا رضا الشعب عنهم يجعلون المحاكم تحكيم بمصادرات كبرى . على أن من يحسب الدولة التي يدير أمورها يسلك مذهبا ضد ذلك تماما . ويعنى بأن يسن في القانون أن أموال المحكوم عليهم في جنايات الحياة العظمى لا تصير أبدا الى الخزانة العامة بل يجب أن تخصص للآلهة . وبهذه الوسيلة لا يفلت الجناة مع ذلك من العقاب ويمنع الجمهور الذي يقضى بالعقوبات من الاكثار منها مادام لا يعود عليه من ذلك نفع ما . ويلزم فوق ذلك اتقاء كثرة هذه الأقضية العامة بأن تضرب

§ ١ - فيما مر . ر . التعليق على ك ٧ ب ١ ف ١ .

غرامات كبيرة على أولئك الذين لا ينجحون في اتهاماتهم لأن العادة جرت بأن المتهمين يؤثرون توجيه الاتهام الى الطبقة الممتازة على اتهام أفراد الشعب . وحيث يلزم أن يكون المواطنون جميعا مخلصين للدستور بأشد ما يمكن أو على الأقل لا يتخذون مناداة الدولة أنفسهم أعداء .

§ ٣ - ان أشد أنواع الديمقراطية فسادا يكون على العموم في الدول الكثيرة العدد حيث يصعب اجتماع الجمعيات العمومية دون أن يكافأ الذين يحضرونها . من أجل ذلك كانت الطبقات العليا تخشى هذه الضرورة حين لا يكون للدولة إيرادات خاصة ، لأنه يلزم حيثئذ أن تخلق لها موارد اما بالضرائب الخاصة واما بالمصادرات التي تحكم بها المحاكم التي ليس عندها من النزاهة شيء وتلك هي علل الخراب في كثير من الديمقراطيات . وحيث لا يكون للدولة إيرادات يلزم أن يكون عقد الجمعية العمومية نادرا وأعضاء المحاكم كثيرون العدد لكن لا يجلسون الا بضعة أيام . ولهذا المذهب فائدة مزدوجة فبدا لا يكون للأغنياء ما يخشون من النفقات الباهظة مع أنه لا يعود عليهم منها شيء بل على الفقراء الذين يؤتون المكافأة القضائية . ثم ان هذا يحسن كثيرا القيام بالعدل لأن الأغنياء لا يريدون أن يتركوا أعمالهم عدة أيام ولا يرضون بتركها الا بعض فينات .

§ ٤ - فاذا كانت الدولة في ثراء وجب أن يجتنب احتذاء ديماغوجي هذا الأوان . فانهم يوزعون على الشعب كل زائد من الإيرادات ويستوفون نصيبهم كالأخرين من هذا التوزيع ، غير أن الحاجات تبقى هي هي بعينها ، لأن إعطاء المساعدات للفقراء انما هو ملء برميل لا قاع له . ان صديق الشعب المخلص يعنى بأن يجنب سواد الشعب البؤس المفرط الذي يفسد دائما الديمقراطية ، ويصرف عنايته الى أن يجعل اليسر أمرا دائما . وانه ليحسن لصالح الأغنياء أن تترك زيادات الإيرادات العامة لتوزع دفعة واحدة على الفقراء وعلى الخصوص اذا كانت الأنصبة الفردية تكفي الفرد لشراء عقار صغير أو بالأقل لانشاء محل تجارة أو لاستغلال زراعي . فاذا لم يمكن استخدام جملة العاقل بأسرها دفعة واحدة لتلك التوزيعات



فيبدأ بقبيلة قبيلة أو تبعاً لأي تقسيم على التوالي . وفي هذه الحالة يجب في الحق على الأغنياء أن يشاركوا في التكاليف الضرورية للدولة ولكن يجب أن يجتنب الزامهم بالنفقات التي لانفع منها .

§ ٥ هـ - ففي قرطاجنة قد استطاعت الحكومة ، بمثل هذه الوسائل ، اجتلاب محبة الشعب ، فهي ترسل دائماً بعض أفراد الشعب ليثروا في المستعمرات ، ان الطبقات العليا اذا اجتمع لها الذكاء والمهارة ، عنيت بمساعدة الفقراء وتوجيههم دائماً وجهة العمل بأن توجد لهم أسبابه . ويحسن بها أيضاً أن تقلد حكومة ترته ، فانها بتحويلها انفقراء الاشتراك في الاستمتاع بالملكيات قد كسبت اخلاص اشعب . ومن جهة أخرى قد ضاعفت جميع الخدمات العامة بأن جعلت الواحدة بالانتخاب والأخرى بالقرعة متخذة القرعة ليكون الشعب في مكنة من أن يصل الى الوظائف العامة والانتخاب ليحسن ملء الوظائف بالاكفاء . وقد يمكن الحصول على هذه النتيجة بجعل أعضاء المصلحة الواحدة بعضهم بالقرعة والآخرون ينتخبون لها بالانتخاب .

تلك هي المبادئ التي ينبغي اتباعها في ترتيب الديمقراطية .

## الباب الرابع

تنظيم السلطان في الأوليغارشيات • قواعد هي أبعاد الديمقراطية •  
الليود المختلفة للنصاب • إدارة الأوليغارشيات تقتضى لحظ التبصر لأن المبدأ ردى •  
ضرورة حسن النظام • علاقة الإشكال المختلفة للأوليغارشية بتكوين الجيش • أوليغارشيون  
يجب أن يقوموا بالنفقات العامة • أخطاء معظم الأوليغارشيات •

§ ١ - من الهين ، على حسب المبادئ السابقة ، أن يعلم ماهى مبادئ  
النظام الأوليغارشى ، ينبغى ، لكل نوع من الأوليغارشية ، أن يأخذ المقابل  
بالتضاد لكل ما يخص النوع المقابل له من الديمقراطية • وهذا على الخصوص  
منطبق على أولى الأوليغارشيات وأحسنها تأليفا • وهذه الأوليغارشية الأولى  
تدنو كثيرا من الجمهورية على المعنى الخاص • فالنصاب يجب أن يكون فيها  
متفاوتا ، كثيرا فى حق البعض وصغيرا فى حق البعض الآخر ، وأصغر فى  
أمر المناصب العامة وذات المنفعة التى لا صارف عنها ، وأكبر فى أمر المناصب  
العالية • فتمت بجواز المرء النصاب القانونى وجب أن يصل الى الوظائف ،  
وان عدد أفراد الشعب اذ يلون السلطة بمقتضى النصاب يجب أن يؤلف  
بحيث يكون جزء المدينة ذو الحقوق السياسية أكبر من الجزء المجرد منها •  
على أنه ينبغى أن يعنى بأن أشد الناس من أفراد الشعب امتيازاً هو المقبول  
للمشاركة فى السلطان •

§ ٢ - ينبغى حصر هذه القواعد شيئا ما للحصول على أوليغارشية تلى  
ذلك النوع الأول • أما الشكل الأوليغارشى الذى يقابل الشكل الأخير  
لليدمقراطية والذى هو كمثل أعنف عنفا وأطغى طغيانا ، فان هذه الحكومة  
تقتضى من التبصر بقدر ما هى رديئة • فان الأجسام صحيحة البنية والسفن  
التي أحسن بناؤها وأوليت ملاحين مهرة تستطيع أن تقاوم أكبر الأخطاء  
دون أن يخشى عليها الهلاك • أما الأجسام الضعيفة والسفن المنهوكة التى  
ترك أمرها الى ملاحين جهلة فلا يستطيع على ضد ذلك أن يتحمل أقل

الأخطاء قدرا . كذلك الأمر في الأنظمة السياسية أيها كانت أشد رداءة  
أولاها اقتضاء للاحتياط .

§ ٣ - وعلى العموم تجد الديمقراطيات سلامها في كثرة سكانها . فحق  
العدد يحل فيها محل حق الجدارة . والأوليغارشية على الضد لا يمكن أن  
تحيا وتسلم إلا بحسن النظام . ولما كان جمع الشعب بتمامه تقريبا يتألف  
من طبقات أصلية أربع الزراعة والصناع والأجراء والتجار ، وأربعة أنواع  
من الأسلحة ضرورية أيضا للحرب : الحيلة والرجالة الثقيلة والخفيفة  
والبحرية في بلد صالح بطبيعته لتربية الخيل كانت الأوليغارشية تستطيع بلا  
عناء أن تنشأ قوية ، لأن سلاح الفرسان الذي هو حينئذ ملاك القوة القومية  
وأمنها يقتضي دائما ثروة عظيمة لتعده ، وحينما تكون الرجالة الثقيلة كثيرة  
العدد يستطيع النوع الثاني من الأوليغارشية أن يستقر ، لأن هذه الرجالة  
تألف على العموم من أغنياء أكثر مما تألف من فقراء ، وعلى ضد ذلك  
الرجالة الخفيفة والبحرية فانهما من عناصر ديمقراطية بحتة .

§ ٤ - من أجل ذلك كان الأغنياء في الدول التي فيها تكثر كتلة هذين  
العنصرين ، كما يرى في أياها ، هم في الغالب في مركز منخط حيثما  
تشب الحرب الأهلية ، ويمكن اتقاء هذا الشر باتباع طرائق انقواد الذين  
يعرفون أن يجمعوا في الحرب إلى الفرسان والرجالة عددا مناسبا من الجنود  
الأقل ثقلا . في الفتن يتغلب الفقراء على الأغنياء بأنهم وسلاحهم أقل ثقلا  
يظفرون في مقاتلة الفرسان والرجالة الغليظة .

§ ٥ - من أجل ذلك الأوليغارشية التي تتخذ رجالتها الخفيفة من  
الطبقات الدنيا للشعب لا تؤلفها إلا ضد نفسها . بل يلزم على الضد من ذلك

§ ٣ - طبقات أصلية أربع . ر ١ ، ما سبق . ك ٦ ، ب ٣ ، ص ١١ .  
§ ٤ - أن يظفروا : في القرن الوسطى كان السوقة الذين يتخذون سلاحا كيمما  
اتلقى يكادون يظفرون دائما كلما التقوا بالاشراف ، أي بالفرسان . والسوقة أي الشعب  
انتهوا مع ذلك بأن تكون لهم الغلبة بوسائل مختلفة كما هو الحال في الديمقراطيات  
التي يتكلم عليها أرسطو .

§ ٥ - كما في مرسيليا . ر ٠ ، ك ٨ ، ب ٥ ، ف ٢ .

للأوليغرشية إذ تنتهز فرصة تفاوت الأسنان فتنتفع بالأثمن من الرجال كما  
تنتفع بشبانهم أن تروض أبناء الأوليغرشيين منذ طفولتهم على جميع  
تمرينات الرجال الخفيفة وأن تدفعهم عند خروجهم من المراهقة إلى الأعمال  
الشاقة كما لو كانوا مصارعين حقا .

ومع ذلك فعلى الأوليغرشية أن تعنى بتحويل الشعب الحقوق  
السياسية إما بشرط النصاب ، كما قد قلت آنفا ، وإما كما في دستور ثيية  
بأن تشترط أن يكون المرء قد كف منذ مدة من الزمان عن كل عمل في  
مهنة غير كريمة ، وإما كما في مرسيليا حيث يعين أولئك الذين بما لهم  
من الأهلية يستطيعون الحصول على الوظائف سواء أكانوا من الحكومة أم من  
الخارج .

٦ - أما المناصب الرئيسية المحتفظ بها اضطرارا للذين يتمتعون  
بالحقوق السياسية فإنه ينبغي أن يناط بها النفقات العامة التي يستطيع أداؤها  
وحيتث لن يشكو الشعب بعد من أقصائه عن الوظائف ويفقر خقه بلا عناية  
على أولئك الذين يجب أن يشتروا شرف ثبوئها بأعلى ثمن ، والحكام يجب  
عليهم أن يقوموا بتضحيات تتجاوز حد السخاء إلى الأريحية في تجهيز  
مجالسهم الرسمية وأن يشيدوا بعض الآثار العامة ، تلقاء ذلك يتمنى  
الشعب بقاء الدستور إذ يشارك في المآدب والأعياد ويرى المدينة زاهرة بما  
يزينها من المعابد والصروح . ويكون ذلك في أعين الفقراء أقوى شهادة  
على ما ينفقه الأغنياء . أما اليوم فهيئات أن يعمل ذلك رؤساء الأوليغرشية ،  
كلا أنهم يعملون ضد هذا ، يطلبون النفع بالحدة عينها التي يطلبون بهسا  
الشرف ، وربما يقال بحق أن هذه الأوليغرشيات ليست إلا ديمقراطيات  
ودت مصائرهما إلى بعض الحاكمين .

تلك هي القواعد التي ينبغي أن تقوم عليها الديمقراطيات والأوليغرشيات



## الباب الخامس

رسم المناصب المختلفة التى هى ضرورية او نافعة للدولة ، الاعمال التى تختص بها هذه المناصب : السوق ، المحافظة على الشوارع والطرق الخ ، الاذيات ، مالية الدولة العقود العامة ، تنفيذ الاحكام القضائية ، الشئون الحربية ، تحقيق الحسابات العامة ، رئاسة الجمعية العمومية ، الشعائر الدينية والمدنية ، مراقبة النساء والاطفال - ختام نظرية تنظيم السلطات .

§ ١ - تبع طبيعى لهذا الذى سبق أن يعين بالضبط عدد المناصب واختصاصاتها والشروط الضرورية لمثلها . وهذا موضوع قد مسسناه فيما مر . فبديا لا يمكن لدولة أن تكون بدون بعض مناصب لامندوحة لها عنها فلا يمكن أن تدار شئونها بدون وظائف تكفل لها حسن النظام والأمن . ثم من الضروري كما قلت فيما مر أن تكون الوظائف قليلة العدد فى الدول الصغيرة متكررة فى الكبيرة ، ومن المهم معرفة الوظائف التى يمكن الجمع بينها والوظائف اثنى لاتقبل الجمع .

§ ٢ - فأما ما يختص بالحاجات التى لاغنى للدولة عنها فأول عمل للمراقبة انما هو السوق العامة التى يجب أن تكون تحت ادارة سلطة ترعى عرف المعاملات التى تقع فيها وتحافظ عليها . فى جميع المدائن تقريبا تهضى الضرورة على المواطنين بالبيع والشراء حتى يقضوا حاجاتهم المتبادلة ، وربما كان ذلك هو الكفالة المهمة لهذا الرغب الذى يطلبه ، فيما يظهر ، أعضاء المدينة من وراء اجتماعهم المشترك .

§ ٣ - ويأتى بعد هذا أمر آخر يتصل به اتصالا وثيقا وهو حفظ الملكيات العامة والخاصة . وهذا التكليف يشمل المحافظة المنظمة على المدينة ، ورعاية المباني وتعمير مايتخرب منها هى والطرق العامة ، وضبط الحدود لكل ملكية اتقاء للنخصومات ، وغير ذلك من الشئون التى من هذا القبيل . تلك هى الوظائف التى يسمونها عادة النظام المدني . فهى بذلك متغايرة يمكن فى

الدول كثيرة السكان توزيعها بين أيد متعددة . على هذا يرتب معمارون اختصاصيون بالأسوار ومفتشون للمياه والنوافير وملاحظون للبناء .

§ ٤ - وهناك منصب آخر مشابه لتلك وضرورى مثلها من جهة أنه يعمل عملها لكنه يختص بالأرياف وخارج المدينة ، والموظفون القائمون به يسمون تارة مفتشى المزارع وتارة حفاظ الغابات . وعلى هذا يكون للمدينة ثلاثة نظم للوظائف التى لاغنى عنها . وهناك وظيفة رابعة ليست أقل من السابقات وهى تلك التى تقوم بجباية الضرائب العامة ، وحفظ خزانة الدولة وتوزيع المصروفات بين الأبواب المختلفة للإدارة العامة . وهؤلاء الموظفون يسمون الجباة والحزنة أو الصيارفة . وطبقة أخرى من الموظفين بمكلفة تسجيل العقود التى تتم بين الأفراد ، والأحكام التى تصدرها المحاكم ، وهم الذين يتسلمون نص الشكاوى والأحكام القضائية ، ومع ذلك فهذه الوظيفة الأخيرة تنقسم إلى عدة وظائف مع احتفاظها بجميع الاختصاصات التى عدتها . والذين يشغلونها يسمون مسجلين وكتبه وأمناء أو أى اسم آخر من هذا القبيل .

§ ٥ - الوظيفة التى تأتى بعد تلك والتى هى أشد ضرورة منها ولكنها أدق الوظائف هى تلك التى تكلف تنفيذ الأحكام القضائية الجنائية والإجراءات السابقة على الأحكام وجراسة المسجونين ، والذي يجعلها على الخصوص أشق إنما هو الانتقاد العام الذى تشهده . من أجل ذلك كان الناس يتحامون القيام بها أو بعبارة أدق القيام بها بالصرامة التى توجبها القوانين إذ كان مرتبها ليس مغريا . على أنها مع ذلك لا غنى عنها لأن إقامة العدل تصبح عبئا إذا كانت الأحكام لا تنفذ على الفور وتضير الجمعية المدنية ليست أمكن وجودا بدون تنفيذ الأحكام منها بدون إقامة العدل الذى يصدرها .

§ ٦ - غير أنه يحسن ألا تتعلق هذه الوظائف الصعبة بمنصب وحيد ، بل يلزم توزيعها بين أعضاء المحاكم المختلفة وعلى حسب طبيعة القضايا والأحكام القضائية . زد على هذا الوظائف التى ليست قضائية يمكن أن تأخذ على عاتقها أحيانا أمر التنفيذ ، وفى القضايا التى يكون الخصوم فيها شعبانا .

يفضل أن يوكل التنفيذ فيها الى حكام شبان . أما في اتهامات الخدام وهم قائمون بعملهم فينبغي العناية بأن يكون المتوط به تنفيذ الحكم غير من حكم في الدعوى ، فمثلا مفتشو المدينة ينفذون قرارات مفتشى السوق كما أن قرارات الأولين ينفذها الآخرون . فكلما كان الانتقاد الموجه الى عمال التنفيذ ضعيفا كان التنفيذ أتم . وإن ما يضاعف الحقد هو أن توكل الادانة والتنفيذ الى أيدي واحدة بعينها . وإن ما يصير الحقد عاما هو أن تمتد وظائف القاضي والمنفذ الى كل الموضوعات بأن تترك دائما الى الأفراد أعيانهم .

§ ٧ - وكثيرا ما يميز بين وظائف السجن ووظائف المنفذ ، وشاهد ذلك في أننا محكمة الأحد عشر فإن هذا الفصل بين الوظائف شيء محسن وإنه يجب البحث عن الوسائل القيمة لجعل خدمة السجن أقل كراهة ، تلك الوظيفة التي هي ضرورية كسائر الخدم التي تكلمنا عليها . الناس الأشراف يرفضون هذا التكليف بكل ما أوتوا من قوة ، ومن الخطر أن توكل الى أناس مرتشين لأن هؤلاء أولى بهم أن يحرسوا من أن توكل اليهم حراسة غيرهم فمن المهم إذا أن تكون الوظيفة التي تناط بها هذه الخدم غير وحيدة ولا دائمة بل توكل الى شبان حيث تكون الشبيبة وحراس المدينة منظمين تنظيما عسكريا ، ويجب أن يوكل الى وظائف متعددة أن تقوم كل بدورها بهذه الخدم الشاقة .

§ ٨ - تلك هي وظائف الصف الأول التي تظهر أشد ضرورة للدولة . ثم تليها بعد ذلك وظائف أخرى ليست أقل من الأولى من حيث أنها لا محيصة منها ، غير أنها من طبقة أعلى لأنها تقتضي أهلية قد اختبرت وأن مناطها هو الثقة وحدها . تلك هي التي تختص بالدفاع عن الدولة وبالأعمال الحربية كلها . في وقت السلم كما في وقت الحرب ينبغي اليقظة لحراسة الأبواب والأسوار وتجهدها . فينبغي تسجيل أسماء المواطنين وتوزيعهم على الهيئات المسلحة المختلفة .

§ ٧ - وشاهد ذلك في أننا . كانت محكمة الأحد عشر محكمة حراسة المسجونين وتنفيذ الأحكام الجنائية . ولتأليفها كانت كل قبيلة تقسم قاضيا وكانوا يضيفون الى هؤلاء العشرة الاشخاص الأولين أمينا .



§ ٩ - ان الوظائف التى لها كل هذه الاختصاصات يكثر عيودها أو يقل تبعاً للمحلات ، ففى المدن الصغيرة موظف واحد يكفى لكل هذه الأمور .  
وان الحكام الذين يشغلون هذه الوظائف يسمون قوادا أو وزراء الحرب .  
زيد على هذا أنه اذا كان للدولة فرسان ورجال ثقيلة ورجال خفيفة ورماة وبخارة كن لكل قوة موظفوها الخاصون الذين يسمون رؤساء البحارة والفرسان والكتائب بل على حسب تقاسيم تلك الوظائف الأولى رؤساء السفن ورؤساء الكتائب ورؤساء القبيلة ورؤساء أية هيئة أخرى ليست جزءا من الأولى . كل هذه الوظائف هى فروع للإدارة الحربية التى تشتمل على كل التفريق التى أبتها آنفا .

§ ١٠ - بعض الوظائف بل ربما يقال كلها التى تتصرف فى الأموال العامة يجب حتما أن يكون من يشغلها ويراقب حسابات الوظائف الأخرى منفصلا عنها تمام الانفصال ، وألا يكون لها الا هذا الاختصاص وحده .  
ويسمى الموظفون الذين يشغلونها تارة مراقبين وتارة فاحصين أو محققين أو عمال الخزائن .

وفوق هذه المناصب وأشدّها قوة بكثير لأن به يتعلق فى الغالب تحديد الضرائب وجبايتها منصب رئاسة الجمعية العمومية فى الدول التى الشعب فيها سيد ، وفى الواقع لابد من موظفين مختصين يدعون هذا السيد ليجتمع فى هيئة جمعية . وهؤلاء يسمون تارة الوكلاء المحضرون لأنهم يحضرون للمداولات وتارة شيوخا خصوصا فى الدول التى للشعب فيها الحكم الفصل

تلك هى على التقريب كل الوظائف السياسية .

§ ١١ - بقى أيضا أمر العناية به تخالف السابقة كلها وهو هذا الذى ينبغى أن يكون لعبادة الآلهة وهو ما يوكل أمره الى كهنة أو مفتشى الشئون المقدسة الذين يراعون حفظ المعابد وترميمها والأشياء الأخر المخصصة للآلهة . فتارة يكون المنصب موحدا وهذا هو الجارى عادة فى الدول الصغيرة . وتارة يكون موزعا على عدة وظائف مستقلة عن الكهنوت وموكولة



الى القائمين بالأعياد المقدسة ومفتشى المعابد وخزنة الايرادات المقدسة . ثم  
يأتى بعد هذا المنصب المنفصل تماما الذى اليه توكل رعاية جميع القرايين  
العامة التى لايسند القانون اليه أمرها الى الكهنة والتى لاتستمد أهميتها الا  
من المصدر القومى . وحكام هذه الطبقة يسمون هاهنا «أرشونت» وهناك  
ملوكا وهنالك « بريتان » .

§ ١٢ - والخلاصة أنه يمكن أن يقال ان المناصب التى لاغنى للدولة عنها  
هى تلك التى تختص بالعبادة وبالحرث وبتقرير الضرائب وبالنفقات العامة  
وبالأسواق وبشرطة المدينة وبالمرافىء وبالارياض ، ثم التى تختص بالمحاكم  
والعقود بين الأفراد وبالدعاوى القضائية وبتنفيذ الأحكام وحراسة المحكوم  
عليهم وبفحص الحسابات العامة وتحقيقها وتصفياتها وأخيرا بالمداولات فى  
الشئون العامة للدولة .

§ ١٣ - انما هو على الخصوص فى المدائن الأشمل سكينه وحيث لايمنع  
الغنى العام مع ذلك من حسن النظام أن تنشأ وظائف للقيامه على مراقبة  
النساء والأطفال وعلى هيئة الرياضة البدنية ولتكفل تنفيذ القوانين فى المدينة  
وقد يذكر أيضا الموظفون المكلفون مراقبة الألعاب القومية وأعياد « باكوس »  
والشئون التى من هذا القبيل ، ولا شك فى أن بعض هذه الوظائف ينافى  
مبادئ الديمقراطية ، مثال ذلك مراقبة النساء والأطفال ، فان الفقراء يمتنع  
عليهم أن يكون لهم عبيد فيضطرون الى اشراك نسائهم وأولادهم فى أعمالهم  
الثلاثة الانظمة للمناصب التى فيها يقوم الانتخاب بتوزيع المناصب العليا للدولة  
وحراس القوانين والوكلاء والشيوخ ، أولها : أرستقراطى والثانى :  
أوليغرشى والثالث : ديمقراطى .

وفى هذا العرض العاجل قد ذكرنا كل الوظائف العامة أو جلها .

## الكتاب الثامن

### النظرية العامة للثورات

#### الباب الاول

نظرية الثورات ، محلها من هذا المؤلف السياسى ، العلة العامة لتخالف الدساتير « مساواة أسىء فهمها ، الطرائق العامة للثورات ، أنها تتجه اما الى الاشياء واما الى الاشخاص فى المساواة الوضعية وفى المساواة التناسلية : للجمهورلية حظوظ خاصة فى الاستقرار .

§ ١ - كل أجزاء الموضوع الذى كما اعتزمنا معالجته استنفدت تقريبا وتمة لما سبق كله سندر من ناحية عدد العلل التى تجلب الثورات فى الدول وطبيعتها والشيم التى تتخذها على حسب الدساتير والعلاقات التى يغلب أن تكون عادة بين المبادئ التى تدعها وبين المبادئ التى تعتقها ، ومن ناحية أخرى سنبحث ماهى وسائل البقاء فى الدول على العموم وفى واحدة واحدة على الخصوص ، ثم نرى ماهى السبل الخاصة لكل واحدة منها .

§ ٢ - لقد عينا فيما سلف العلة الاولى التى اليها مرجع التخالف بين جميع الدساتير واليكها : كل المذاهب السياسية ، أيا كان اختلافها ، تعترف بحقوق وبمساواة تناسلية بين المواطنين غير أنها كلها تحيد عنها فى التطبيق فالديماغوجية تتولد دائما على التقريب مما يدعى من تقرير مساواة مطابقة وعامة لم تكن واقعية الا من بعض الوجوه . ولأن الجميع متساوون فى الحرية قد ظنوا أنه كان يجب أن يكونوا كذلك على وجه الاطلاق .

§ ١ - لم يثبت بطريقة قاطعة أن أرسطو رتب كتب هذا السفر . لذلك اجتهد بارتلس سانتهيلر بالرأى وخالف من تقدمه من المترجمين الذين كانوا يضعون هذا الكتاب الثامن موضع الكتاب الخامس ، كما فعل تيرو . ويرى بارتلى سانتهيلر بحق أن هذه الفقرة الاولى دليل من أقوى الأدلة على صحة الترتيب الذى اتخذته فى هذا السفر . والذى جرى عليه العمل من بعد . ر . التعليق على ك ٧ ب ١ ف ١ « المترجم » .

والأوليغرشية متولدة مما قد ادعى من تقرير لامساواة مطلقة وعامة لم تكن واقعية الا في بعض انقط ، لان الكل ، وانهم ليسوا لا متساوين الا بالثروة قد افترضوا أنه كان يجب أن يكونوا غير متساوين في كل شيء وبلا حد ، § ٣ - فالاولون وسندهم هذه المساواة قد أرادوا أن يكون السلطان العام في جميع اختصاصاته موزعا عليهم بالسواء ، والآخرون مستندين الى هذه اللامساواة لم يفكروا الا في تنمية امتيازاتهم لان زيادتها زيادة في اللامساواة كل المذاهب ولو أنها عادلة في الحق هي حيثئذ كلها باطلة في العمل بطلانا أصليا . من أجل ذلك ، من ناحية ومن أخرى ، اذ لم يحصل الناس في أمر السلطة السياسية على كل ما يظنون باطلا أنهم اياه مستحقون فزعوا الى ثورة وفي الحق ان من لهم الحق في الثورة على وجه مشروع هم المواطنون ذوو الاهلية السامية وان كان هؤلاء لا يستخدمون البتة هذا الحق . لكن في الواقع اللامساواة المتألمة ليست معقولة الا نبي حتمهم . وهذا لا يمنع أن كثيرا من الناس استنادا الى مولدهم الكريم أي أن لهم في فضيلة أجدادهم وغناهم مايكفل لهم الشرف يظنون بمحض هذه اللامساواة وحدها أن لهم الحق في أن يكونوا فوق المساواة العامة .

§ ٤ - تلك هي العلة العامة بل يمكن أن يقال انها ينبوع الثورات والاضطرابات التي تجلبها ، وهي تجرى في التغييرات التي تحدثها على طريقتين : فتارة تهاجم مبدأ الحكومة عينه حتى تستبدل بالدستور الموجود دستورا آخر فتستبدل مثلا بالديمقراطية الأولىغرشية أو العكس أو تستبدل بالجمهورية الارستقراطية أو العكس ، أو تستبدل الاولين بالثانيتين ، وتارة بدل أن تتجه الثورة الى الدستور القائم تحتفظ به كما تجده لكن الظافرين

§ ٣ - ليست معقولة الا في حتمهم . لقد صرح أرسطو عدة مرات بهذه الفكرة . وان له دائما تحفظا صريحا فيما يتعلق بالاهلية وفيما يتعلق بالعرقية اللتين يميل الى اعتبارهما استثناءين من أشد ندرة وأبهي جمالا من ألا تجعل لهما الجمعية مركزا خاصا من التقدير والاعتبار . وان تجربة الاجيال جميعا تزكي نظرية الفيلسوف . على أن مؤهلات الكفاية لم تكن أبد معترفا بها قانونا على وجه مطرد . غير أن التاريخ يقوم شاهدا على أن هذه المؤهلات لم يكن ليستهان بها الا نادرا . ر . فقرة مشابهة لهذه في ك ٣ ب ٨ ف ١ - غناهم . يعتد أرسطو هنا بحقوق المولد وبالنبيل غاية الاعتداد . ر . ك ١ ب ٢ ف ١٩ وك ٦ ب ٧ وف ٥ .

يطمحون الى أن يحكموا هم أنفسهم مراعين هذا الدستور ، والثورات من هذا القيل كثيرة الوقوع على الخصوص في الدول الاوليغارشية والملوكية .

§ ٥ - وتارة تقوى الثورة مبدأ أو تضعفه فالأوليغارشية القائمة تزيدها الثورة أو تنقصها ، وكذلك الشأن في الديمقراطية تقويها الثورة أو تضعفها كذلك الامر في كل مذهب آخر فاما أن تزيد عليه أو تنقص منه ، وتارة لاتعتمد الثورة الى أن تغير الا جزءا من الدستور ، مثلا لا يكون قصدها الا انشاء منصب بعينه أو الغاء منصب بعينه . ففي لقدمونيا يؤكدون أن ليزندر كان يريد القضاء على الملوكية وبوازنياس كان يريد القضاء على الايفورية .

§ ٦ - كذلك في ايبيدا من قد غيرت نقطة واحدة من الدستور واستبدل برؤساء العشائر مجلس شيوخ . حتى في هذه الايام كفى فيها قرار من حاكم لكي يلتزم جميع أعضاء الحكومة الاجتماع في جمعية عمومية ، وفي هذا الدستور الرئيس الوحيد للجمهورية هو بقية باقية من أوليغارشية . أكرر أن اللامساواة هي دائما علة الثورات حينما لايعوض عنها أولئك الذين تصيبهم . والملوكية الدائمة بين المتساوين هي لامساواة لاتطاق وذاك على العموم أن الناس يثورون للحصول على المساواة .

§ ٧ - هذه المساواة المطلوبة بهذا القدر هي مزدوجة فانها يمكن أن تطلق على العدد كما تطلق على الاهلية ، فبالعدد أفهم المساواة أي التماثل

§ ٥ - ليزندر . كان مشروع ليزندر أن يستبدل الانتخاب بوراثة العرش الملكي وأن يسقط بذلك عائلة هيرقليدس . وقد وجهت الى اليزندر تهم لم تقم أدلة كافية على صحتها . ومات بعد سبع سنين في حرب البويسيين في السنة الاولى من الاوليب السادس والتسعين ٣٩٦ ق م . ر ديودور الصقلي ك ١٤ ص ٢٤٣ و ٢٩٩ وأتوملر (الدوريون ج ٢ ص ٤٠٩ - بوزانياس ١٠٠ الايفورية . حقيقة جنائية بوزانياس أنه قام على حرية اسبرطة وحرية اغريقا مع الملك العظيم . ر . طوسيديد ك ١ ن ١٢٨ الى ١٣٥ وقد مات بوزانياس في السنة الرابعة من الاوليب الخامس والسبعين ٤٧٧ ق م . ر . ديودور الصقلي ك ١١ ص ٣٥ .

§ ٦ - في ايبيدا من . ر . ما سبق ك ٣ ب ٢ ف ١ . وأتوملر (الدوريون ج ٢ ص ١٥٦) .

§ ٧ - مزدوجة . هذا التمييز المهم جدا في السياسة كما هو في غيرها هو من عند افلاطون . ر . القوانين ك ٦ ص ٣١٧ .



ففي الكثرة وفي السعة ، وبالأهلية المساواة التناسبية . وعلى ذلك ففي العدد ثلاثة تفوق اثنين كما أن اثنين يفوقان واحدا . لكن بالتناسب أربعة الى اثنين كاثنين الى واحد ، وفي اواقع أن اثنين للأربعة على نسبة واحد الى اثنين . انما هو النصف من جهة ومن أخرى . فقد يقع الوفاق على أساس الحق نفسه ويقع الخلاف على النسبة التي بها يجب أن يعطى الحق . ولقد قلت فيما مر : البعض المتساوون من وجه يظنونهم متساوين على وجه الاطلاق . والآخرون اللامتساوون من وجه واحد يريدون أن يكونوا لامتساوين في جميع الوجوه بلا استثناء .

§ ٨ - ومن ذلك يجيء أن أكثر الحكومات هي اما أوليغارشية واما ديمقراطية . فالشرف والفضيلة من حظ قليل العدد والصفات المضادة من حظ الاكثرية . ففي أية مدينة لا يمكن عد مائة رجل ذوى ولادة مجيدة وفضيلة لاغبار عليها . وعلى عكس ذلك يجد المرء في كل مكان تقريبا ألفافا من الفقراء . ومن الخطر انقصد الى تقرير المساواة الحقيقية أو التناسبية بجميع نتائجها ، والحوادث على اثبات ذلك شهداء . ان الحكومات المؤسسة على هذه القواعد ليست متينة البناء لانه من المبتنع أن الخطأ الذي ارتكب في القاعدة أول الامر لا ينتج البتة على طول الزمان نتيجة معينة ، والأحكام أن يؤلف ما بين المساواة على حسب العدد والمساواة على حسب الاهلية .

§ ٩ - ومهما يكن من شيء فالديمقراطية أشد استقرارا وأقل عرضة للانقلابات من الأوليغارشية . في الحكومات الأوليغارشية الثورة يمكن أن تولد من وجهين من الاقلية التي تثور على نفسها أو على الشعب ، وفي الديمقراطيات لا تقاتل الاقلية الا الاقلية الأوليغارشية . والشعب لا يثور على نفسه أو على الأقل ان حركات من هذا القبيل لا أهمية لها ، الجمهورية التي فيها تتسلط الطبقة الوسطى والتي تقترب من الديمقراطية أكثر من الأوليغارشية هي أيضا أشد هذه الحكومات جميعها استقرارا .

إلا ٩ - الطبقة الوسطى . ر . في ك ٦ ب ٩ نظرية أرسطو على أهمية الطبقة الوسطى وفضائلها السياسية . وكذلك . ر . المقلمة .

## الباب الثاني

العلل المختلفة للثورات ، الاستعداد النفسى ، غرض الثورات ، الظروف القاضية ، هذه الظروف جد متراكبة ، ويمكن أن يميز منها عدد متقلوت فى القلة والكثرة ، الطمع فى ضروب الثراء ومراتب الشرف ، والاهانة والخوف والاحتقار والندم غير المتناسب لبعض الطبقات ، والكيد ، والاهمال والاسباب اللا محسوسة واختلاف الاصل ، الشسوذد التاريخية المؤيدة لهذه الاعتبارات .

§ ١ - ما دنا نريد أن ندرس من أين تولد صنوف الشقاق والانقلابات السياسية فلنبحث بادىء الأمر بطريقة عامة أصلها وعللها : ينبغى أن يقال ان هذه العلل كلها ترد الى أمور ثلاثة نيينها فى قليل من الكلمات ، وهى : الاستعداد النفسى لأولئك الذين يثورون ، وغرض الثورة ، وثالثا الظروف القاضية التى تجلب الاضطراب والشقاق بين المواطنين . ولقد ذكرنا فيما مر ماذا يهيم النفوس على العموم للثورة ، وهذه العلة هى رأس العلل كلها . يثور المواطنون تارة بسبب الرغبة فى المساواة متى رأوا أنفسهم مع أنهم متساوون ، على ما يزعمون ، مضحى بهم لضروب من الامتياز . وتارة بسبب الرغبة فى اللامساواة وفى السؤدد السياسيين عندما لا يكون لهم من الحقوق أكثر مما للآخرين أو أقل على رغم ما يفترضون لأنفسهم من الفضل .

§ ٢ - هذه المزايم ربما تكون عادلة كما أنها ربما تكون ظالمة . مثال ذلك متى كان المرء فى مركز منحط ناز ليحصل على المساواة ، ومتى حصل على المساواة ناز ليسود . هذا هو حيثئذ على العموم الاستعداد النفسى للمواطنين الذين يبدعون الثورة . وغرضهم اذ يثورون انما هو بلوغ الثراء والشرف أو الفرار من خمول الذكر ومن اليأس ، لأن الثورة فى غالب

§ ١ - أصلها وعللها . لقد عالج منتسكيو من وجهة نظره موضوعا يقارب ههنا بان عالج فى الكتاب الثامن من روح القوانين العلل التى تفسد مبادئ الحكومات وبالنتيجة تودى بها - ولقد ذكرنا فيما مر . ر . ما سبق ب ١ ف ٧ ولا يذكر أفلاطون الا علة واحدة للثورة وهى الشقاق بين أعضاء الحكومة انفسهم . ر . الجمهورية ب ٨ ص ١٢٩

أمرها لم يكن لها موضوع الا تخلص بعض المواطنين أو أصدقائهم من عار أو من أداء غرامة .

§ ٣ - أما العدل والمؤثرات الخاصة التى تهيب الاستعداد النفسى والرغبات المذكورة أنفا فهى سبعة ان شئت ولو أنه يمكن أن يعد منها أكثر من ذلك ، فديا اثنتان منها مماثلتان لعلل المذكورة أنفا ولو أنهما لاتفعلان ألبتة على الوجه عينه . الطمع فى اشروات وفى إشاريف الذى ذكرناه أنفا يمكن أن يوجب نار الفتنة دون أن يطمح انقائمون بها الى هاتيك أو الى تلك بل لانه يحقنهم أن يروها بحق أو بلا حق فى أيدي آخرين . والى هاتين العلتين الأوليين تضاف الاهانة والخوف والتفوق والاحتقار والنمو اللامتناسب لبعض أجزاء المدينة . وقد يمكن أيضا وعلى جهة نظر أخرى أن تعد أسبابا بثورة الكيد والاهمال والأسباب انلامحسوسة ثم اختلافات الأصل .

§ ٤ - يرى بلا عناء وبالبداهة كل ما يمكن أن يكون للاهانة وللمنفعة من الأهمية السياسية وكيف أن هاتين العلتين تجلبان الثورات . فمتى كان الرجال الحاكمون وقحا شرهين يثرون على حساب الأفراد والجمهور ثزالناس عليهم وعلى الدستور الذى يوتيهام أمثال هذه الامتيازات الظالمة . وليس أصعب من ذلك أن يفهم أى تأثير تفعله انتشاريف وكيف أنها تسبب الفتن . يثور المرء حينما يجد نفسه محروما شخصيا كل امتياز ويرى الأغيار تسبغ عليهم الامتيازات . كذلك يكون الظلم على سواء حينما يكون البعض حائزا للتشاريف والآخرين ممتهين الى ما وراء كل حد ، ولا يكون العدل حقيقة الا اذا كان توزيع السلطة متناسبا مع الأهلية الخاصة لكل أحد .

---

§ ٣ - المذكورة أنفا . ر . ما سبق ف ٢ . وقد رتب هيز علل الثورة كمثبل ما فعل أرسطو هنا تقريبا . ر . أيضا مكيافللى ( عاشورات تيت ليف ك ٣ ب ٦ ) ولقد أغفل منتسكيو أن يضع نظرية عامة للثورات ، ولا شك فى أن ذلك نقص يؤسف له فى سفر حسن كهذا . وقد اكتفى بأن أشار الى هذا الموضوع فى كتابه الخامس . كذلك لم يتهيا لروسو أن يعالجه مباشرة . ويجوز القول بأن هذا هو أحد الاجزاء التى لم تجود دراستها ، على أنه من أطرف أجزاء علم اسيااسة .

§ ٤ - نار الناس عليهم . لا شك فى أن هذه العلة كان لها أكبر الاثر فى الثورة الفرنسية .

التفوق هو أيضا مصدر للفتن الأهلية حينما يعلو النفوذ الشامل لفرد أو لجملة أفراد في الدولة أو في الحكومة نفسها . انه ليولد عادة ملوكية أو أسرة أو ليغرشية .

§ ٥ - من أجل ذلك فكر في بعض الدول ، اتقاء لعلو النفوذ السياسي ، في وسيلة التغريب ، وهذا ما فعلته أرغوس وأتينا . ولأن تتقي منذ أوائلها صنوف التفوق من هذا القبيل خير من أن تعالج بمثل هذا العلاج بعد أن تكون قد تركت لتتكون .

يكون الخوف سببا للفتنة حينما يثور المجرمون خشية العقاب أو حينما يأس المواطنون أن يستحل بهم قارعة فيثورون قبل أن تحقيق بهم . ففي رودس ثار جلة المواطنين على الشعب يستنقذون أنفسهم من الأحكام التي وقعت عليهم .

§ ٦ - كذلك الاحتقار يولد فتنا وأعمالا ثورية : في الأوليغرشية حينما تحس الأكثرية المبعدة عن كل وظيفة عامة تفوق قواتها وفي الديمقراطية عندما يثور الأغنياء احتقارا للعريضة الشعبية والفوضى . ففي ثيبة بعد حرب الأونيفيت أسقطت الحكومة الديمقراطية لأن الإدارة كانت بغيضة . وفي ميجار قهرت الديماغوجية بسبب فوضاها وسوء النظام فيها كذلك حدث في سراقوزة قبل طغيان جيلون وفي رودس قبل المروق .

- أسرة أوليغرشية . ر . ك ٦ ب ٥ ف ١ .

§ ٥ - في وسيلة التغريب . ر . مناقشة التغريب ك ٣ ب ٨ ف ٢ - في رودس . زعم مللر في كتابه ( الدوريون ج ٢ ص ١٤٩ ) أن الواقعة المقصودة هنا هي بعينها الواقعة التي يتكلم عليها أرسطو فيما بعد ف ٦ ثم في ب ٤ ف ٢ وأرى ما يرى مللر ولو أن أرسطو في الحالة الأولى يستند الثورة الى الخوف وفي الثانية الى الاحتقار كما نبه عليه جوتينج ص ٣٩٢ غير أن ثورة واحدة بعينها يمكن أن تكون لها أسباب متعددة ولا مانع من أن أرسطو اعتبر الواقعة عينها على وجوه مختلفة . ر . مايلي في هذا الكتاب ب ٨ ف ٨ . ومهما يكن من شيء فان جوتينج معه كرتيوم يرى أن الثورة الاولى هي ثورة رودس والثانية التي يتكلم عليها أرسطو تقعان أولاها في الاولمب السادس والتسعين ٣٩٦ ق م . والثانية في السنة الثانية من الاولمب الثاني والتسعين ٤١٠ ق م على أن هذا الجزء من التاريخ مغلق ولم يصل التحقيق الى تبيانها .

§ ٦ - حرب الاونيفيت . ر . طوسيديد ك ١ ب ١٠٨ وديودور الصقلي ك ١١



§ ٧ - وان النمو غير المناسب لبعض الطبقات في المدينة يسبب أيضا الانقلابات السياسية. وإشأن فيه كما في الجسم الانساني يجب أن تنمو أجزاؤه بالتناسب حتى يستمر الاتساق في مجموعه . والا كان على خطر الهلاك اذا نمت الرجل فصارت أربع أذرع وبقية الجسم أربعة أشبار فقط . وقد يتغير نوع الكائن تماما اذا كان ينمو بلا تناسب لافى الامتدادات وحدها بل أيضا في العناصر المركب منها . كذلك الجسم السيامي يتألف من أجزاء مختلفة قد يعرف بعضها في الحفاء نمو خطر : مثال ذلك طبقة الفقراء في الديمقراطيات والجمهوريات .

§ ٨ - بل قد يحدث أحيانا أن تنتج هذه النتيجة من ظروف طارئة . ففي تاريخه بما أن أكثرية المواطنين الممتازين قد قتلوا في حرب مع اليابج خلفت الديماغوجية الجمهورية ، وكان ذلك قبل الحرب الميدية بقليل . وأرغوس بعد حرب السبعة حيث سحق كليومين الاسبرتي الجيش الأرجياني قد اضطرت أن تخول حق المدينة للعبيد . وفي أثينا فقدت الطبقات الممتازة قوتها لأنها اضطرت أن تدخل في دورها في المشاة بعد الخسائر التي لحقت ذلك الجيش في الحروب مع لقدمونيا . ان الثورات من هذا القبيل هي أشد ندرة في الديمقراطية منها في جميع الحكومات الأخرى ، ومع ذلك متى ازداد عدد الأغنياء ونمت

---

ص ٦١ . هذه الحرب التي انتصر فيها الاتينيون على الثيبين وقعت في السنة الرابعة من الاولب الثمانين ٤٥٨ ق م .

- في ميجلر . ر . فيما يلي ب ٤ ف ٣ - في سراقوزة . ر . مللر ج ٢ ص ١٥٧ . نحو الاولب ٧٢ أي سنة ٤٧٠ ق م . هيروودوت ( بولني ب ٩٥ ) - رودس . ر . الفقرة السابقة وما عليها من تعليق . والواقع أن معلوماتنا عن رودس لا تزال من القلة يمكن .

§ ٨ في تاريخه . ر . فيما سيجيء ب ٦ ف ٢ وفيما سبق ك ٧ ب ٣ ف ٥ وأتو مللر ( الدوريون ) ج ٢ ص ١٧٥ وما بعدها وان الحرب التي يذكرها أرسطو هنا قد وقعت في السنة الرابعة من الاولب السادس والسبعين ٤٧٣ ق م . بعد واقعة بلاتي بست سنين . ر . هيروودوت ( بولني ) ب ١٧٠ وديودور الصقلي ك ١١ ص ٣٩ . - بعد حرب السبعة . يرى مللر ( ج ١ ص ١٧٣ وج ٢ ص ٥٩ ) على حسب فقرة من أفلوطرخس أن الكلمة التي يستخدمها أرسطو تدل على اليوم السابع من شهر اسمه مجهول . وجوتينج ( ص ٣٩٣ ) يعتبر هذه الكلمة اسم مكان . ر . هيروودوت ( ايرانو ب ٧٦ الى ٨٠ - في أثينا . ر . طو سيديده ك ٦ ب ٣١ .

اثروات يمكن أن تتحلل الديمقراطية الى أوليغارشية اما معتدلة واما عنيفة .

§ ٩ - فى الجمهوريات تكفى المكيدة ، حتى بلا صخب ، لتغيير الدستور ، ففى هيرى مثلا قد عدل عن طريقة الانتخاب الى طريقة القرعة لأن الأولى لم تكن تجىء للسلطان إلا بدسائس . كذلك الاهمال أيضا يمكن أن يسبب ثورات حينما يدفع به الى ترك السلطان يقع فى أيدي رجال أعداء للدولة . ففى أورى قلبت الأوليغارشية بهذا وحده ان هيرفليودور قد رفع الى صف الحكام فاستبدل الديمقراطية والجمهورية بالنظام الأوليغارشى .

فى بعض الأحيان تقع الثورة على أثر تغييرات صغيرة ، أريد أن أعنى بذلك أن القوانين يمكن ان يتم فيها تعديل رئيسى بحادث يعد لا أهمية له ولا يكاد يشعر به . ففى أمبراسيا مثلا كان النصاب بادىء الأمر خفيفا جدا ، ثم ألغى آخر الأمر تماما بحجة أن نصابا على هذا القدر من الضعف هو وعدمه سيان أو يكاد يكونه .

§ ١٠ - تخالف الأصول يمكن أن يسبب ثورات حتى يتم اختلاط تلك السلالات ، لأن الدولة لا يمكن أن تتألف من أى شعب اتفق كما أنها لا تتألف فى ظرف كيفما اتفق . وفى الأكثر الغالب من الأمر كانت هذه التغييرات السياسية مسببة بقبول تخويل حق المدينة أجانب أقاموا فيها منذ زمان طويل أو طارئين عليها . ولقد كان الآشيون قد انضموا الى النريزينيين لتأسيس سيباريس . غير أنهم منذ صاروا على عجل هم الأكثر عددا طردوا الآخرين ، وتلك جناية حاق عقابها بالسيباريين بعد ذلك . فان السيباريين لم يعاملوا بخير من تلك المعاملة فى ثوريوم من قبل شركائهم فى الاستعمار . بل قد طردوا لأنهم كانوا يطمحون للاستيلاء على أحسن جزء

---

١ - فى الحروب مع لقدمونيا . يعنى حرب بيلوبونيز التى كانت على أثينا اشام ماتكون .

§ ٩ - ففى هيرى . كان فى أركادية مدينة بهذا الاسم . - فى أوزى . نزلة اثينية فى أيتوليا ر . استرابون ك ١٠ ص ٤٢٩ - فى أمبراسيا . هى نزلة لكورنته على بحر يونيه ر . أتوملر ج ٢ ص ١٥٥ .

§ ١٠ تأسيس سيباريس . ر . ديودور الصقل ك ١٢ ص ٧٦ وما بعدها . - فى بيزنته ر . أتوملر ج ٢ ص ١٦٩ وما بعدها .

من الأراضى كما لو كانوا تملكوها على وجه الاختصاص . وفى بيزنطة .  
نصبت الجالية التى وصلت حديثا شركا للمواطنين . ولكنهم هزموا وأكروها  
على الخروج .

§ ١١ - كذلك الانتيسيون بعد أن قبلوا المنفيين من شيوز اضطروا  
أن يتخلصوا منهم بواسطة السلاح . وانزكليون قد طردهم من مدينتهم  
اليساميون الذين كانوا نزلاء عليهم . وقد قامت فنة فى أبولونيا من بونت  
ايكسن بسبب أنها خولت حق المدينة نزلاء أجانب . وفى سراقورة بلغت  
الفتنة فى المدينة درجة القتل لأنه ، بعد قلب الطغيان ، قد جعل الأجانب  
والجنود المأجورة مواطنين . وفى أنيبوليس صارت ضيافة نزلاء خاليس  
شؤما على أكثرية المواطنين الذين أصبحوا يرون أنفسهم مطرودين من  
وطنهم .

فى الأليغريشيات انما العامة هى التى تثار لأنها تزعم ، كما قد قلت  
آنفا ، أنها مغبونة فى انلا مساواة السياسية وتظن أن لها حقوقا فى المساواة .  
وفى الديمقراطيات انما هى الطبقات العليا التى تثار لأنهم ليس لهم الا  
حقوق متساوية على رغم تفوقهم وعدم مساواتهم للعامة .

§ ١٢ - الوضع التخطيطى قد يكفى أحيانا وحده ليشير الثورة مثلا  
حينما يكون توزيع الأرض يمنع من أن تكون للمدينة وحدة حقيقية ،  
فانظروا فى كلازومين الى العداوة بين سكان شيتروسكان الجزيرة ، والى  
الكوفونيين والنوسيين . كذلك فى أتينا يوجد الخلاف بين الآراء السياسية

§ ١١ - الانتيسيون . ر . استرابون ك ١ ص ٥٥ كانت أنتيس بادية الامر  
جزيرة ثم اتصلت على أثر انقلابات طبيعية بجزيرة لسبوس - الزنكليون . كان زنكل  
بادية الامر اسما لمدينة مسين فى صقلية وان هيرودوت ليقص قصة هذا الحدث المروى  
هنا . ر . ايراتو ب ٢٢ وما بعده . - أبولونيا دى بونت . كانت نزلة يونية . ر .  
ما سياتى ب ٥ ف ٧ - فى سراقورة ر . هيرودوت ( بولنى ب ١٥ ) وديودور الصقل  
ك ١١ ص ٥٧ فى السنة الرابعة من الاولب الرابع والسبعين ٤٦٢ ق . م . ر .  
أثوملر ج ٢ ص ١٥٨ ور . منتسكيو روح القوانين ك ٨ ب ٢ - - أنيبوليس .  
مدينة فى تراقيا . ر . فيما سيجى ب ٥ ف ٦ - كما قد قلت آنفا . ر . ما سبق  
ب ١ ف ٢ .

§ ١٢ - فى كلازومين . ر . استرابون ك ١٤ ص ٦١٤ حيث شيتروسكان تسمى

لأجزاء المدينة المختلفة . وان سكان بيرى أشد ديمقراطية من سكان  
المدينة . وفي ساحة القتال يكفى بعض الحنادق المزمع اجتيازها أو أى العقبات  
لتقطع نظم الصفوف . وفي الدولة أى تمييز يكفى لأن يشر فيها ثائرة  
الشقاق . غير أن أقوى سبب للشقاق انما هو الفضيحة من جانب والرذيلة  
من جانب ولا يجيء الغنى والفقر الا بعد ذلك ، ثم تأتي أسباب أخرى قوية  
الأثر أو ضعفته ومن بينها السبب الطبيعي الذى تكلمت عليه آنفا .

---

شيتريا وفد كان هو المكان الاول لمدينة كلازوميز . - الكوفونيين والنوسيين . كانت  
نوسيوم أو نوسيا هى الجزء الواطئ من كولوفون حيث كان لجأ اليه سكان المدينة العالية  
حينما استولى عليها القرمس . ر . طوسيديد ك ٣ ب ٣٤ .



## الباب الثالث

العلل الواقعية للثورات هي دائما خطيرة جدا غير ان الفرصة ربما تكون كافية :  
حتى المساواة بين الاحزاب كثيرا ما تأتي بالثورات • الطرائق العادية للثورات •

§ ١٠ - الموضوعات الحقيقية للثورات هي دائما مهمة وان كانت الفرصة لها قد تكون واهية : فان الناس لا ينزعون الى الثورة الا لأسباب جدية . وان أصغر الأشياء حينما تمس سادة الدولة ربما كانت هي ذات الخطر العظيم . فليُنظر الى ما قد حدث في الماضي في سراقوزة فقد غير الدستور لشحناء حب دفعت شابين الى الانتفاض ، كان أحدهما في سفرة فانتهر الآخر فرصة غيبته واكتسب حب الشاب الذي كان يحبه صاحبه • فلما عاد أراد ليتقم فاستطاع أن يفتن زوجة منافسه وكلاهما قد جر الى شحنائهما أعضاء الحكومة فسببا بذلك الثورة .

§ ٢ - فينبغي اذن اليقظة منذ الأصل لضروب الشحناء الفردية وعلاجها منذ بدايتها بين الرؤساء والأقوياء في الدولة . فالشر كله في البداية كما يقول المثل الحكيم «متى بدىء شيء فقد تم نصفه» من أجل ذلك في كل شيء متى وقع الخطأ الأهون في الأساس ظهر على وجه التناسب في جميع الأجزاء . وعلى العموم ان ما يقع من ضروب الشقاق بين كبار المواطنين يمتد الى الدولة كلها التي لا تلبث أن يلحقها منه نصيب . ولقد آتتنا هستيا بعيد الحرب الميدية مثلا لذلك : أخوان تنازعا ميراث أبيهما فادعى أفقرهما أن أخاه كان قد اخفى المال والكنز الذي وجدته أبوهما . وأشركا في نزاعهما

§ ١ - في سراقوزة • ر • أفلوطرخس ( وصايا لاجادة الحكم ص ٢٨١ ) •  
§ ٢ - متى بدىء شيء • ههنا مثل استشهد به أيضا أفلاطون ( ر • القوانين ك ٦ ص ٣٠٩ من ترجمة كوزان • - هستيا • مدينة في أوبى ( ر • ديودور الصقلي ك ١٥ ص ٣٤٩ ) •

هذا كل أناس الشعب ، هذا أشرك العامة وذاك ذو الثروة الطائلة كل أغنياء  
المدينة .  
١

§ ٣ - وحدث في دلفس شجار بسبب زواج أدى الى اضطرابات دامت  
زمنًا طويلًا . فان مواطنًا اذ يأوى الى خطيبته صادف ماتطير به فرفض أن  
أن يتزوجها . فأخفى أهلها الذين قد جرحهم رفضه بعض الأمتعة المقدسة  
في متاعه وهو يقرب قربانًا فأعدم الشاب بتهمة انتهاك الحرمات المقدسة .  
وفي ميتلين الفتنة التي أثارها بعض الشابات الوارثات كانت سببًا لجميع  
المصائب التي تلتها ولجارية الأتنيين تلك المحاربة التي فيها استولى باشيس  
على ميتلين . ذلك أن مواطنًا مثرًا اسمه تيموفان خلف ابنتين لم يستطع  
دوكساندر أن يزوج ولديه إياهما فأثار الفتنة وهيج غضب الأتنيين لأنه كان  
قائمًا بالأعمال لهم في تلك البلاد .

§ ٤ - وفي فوكيه كان أيضًا زواج وارثة غنية هو الذي أثار الشقاق  
بين منسى والد منيسون وايشيمقراط والد أونومارك واستتبع الحرب المقدسة  
التي كانت شؤمًا على الفوكيين . وفي ابيدور كانت أيضًا مسألة زواج هي  
التي غيرت الدستور فان مواطنًا وعد بتزويج ابنته شابًا حكم أبوه لما صار  
قاضيا بالغرامة على والد المخطوبة . وليثار هذا الأخير مما اعتبره اهانة أثار  
جميع طبقات المدينة الذين لم يكن لهم من حقوق سياسية .

§ ٥ - لأجل اضطراب ثورة تنقل الحكومة الى الأوليغارشية أو الى  
الديمقراطية أو الى الجمهورية يكفي بأن يغالى فى اسباغ التشاريف أو  
الاختصاصات على بعض الوظائف أو على طبقة فى الدولة ، وعلى هذا النحو

§ ٣ - فى دلفس . يقص أفلوطرخس هذه الواقعة . ر . وصايا سياسية ص ٣٢  
ور : أنو ملر الدورون . ج ٢ ص ١٨٢ على دستور دلفس . ور . أيضا مكيفلى .  
مقاله على عاشوركت تيت ليف ك ٣ ب ٢٦ - باشيس - ر . طوميديد ك ٣ ب ١٨  
( ٤٢٨ ق م ) - القائم بالأعمال . البروكسين . . بونخ الاقتصاد السياسى  
للأتنيين ك ١ ب ٩ .

§ ٤ - فى فوكيه . ر . ديودور الصقل ك ١٦ ص ٤٢٥ السنة الثانية للولب  
السادس بعد المائة ٣٥٦ ق م وهو على التقريب تاريخ ميلاد الاسكندر .  
§ ٥ - مجلس الكبراء . ر . ك ٢ ب ٩ ف ٢ .

كان التكريم المفرط الذى كان مجلس الكبراء مجاطا به فى عهد الحرب الميدية قد آتى الحكومة فيما يظهر من القوة ما هو أكثر مما ينبغى . ومن جهة أخرى حينما كان الأسطول الذى كان حمله مؤلفا من رجال الشعب قد كسب النصر فى سلامين وكسب لائنا قيادة أغريقا والتفوق البحرى لم تلبث الديمقراطية أن استردت كل مزاياها . وفى أرغوس المواطنون الأعيان الذين ظفروا بمنتينى وتغلبوا على اللقدمونيين أرادوا أن ينتهزوا هذه الفرصة للقضاء على الديمقراطية .

§ ٦ - وفى سراقوزة استعاض الشعب الذى كسب وحده النصر على الأتنيين عن الجمهورية بالديمقراطية . وفى خالسييس مالبت الشعب أن استولى على السلطان بعد أن قتل الطاغية فوكسوس وقرن به قتل الأشراف . وفى امبراسى طرد الشعب كذلك الطاغية بيريندر والمتآمرين عليه وولى بنفسه السلطان .

§ ٧ - ينبغى العلم حق العلم بأنه على العموم كل أولئك الذين كسبوا لوطنهم سلطانا جديدا سواء أكانوا أفرادا أم حكاما أم قبائل أم أيا كان كيفما اتفق من المدينة يصبحون سبب فتنة فى الدولة . فاما أن يثار عليهم واما أنهم أنفسهم وقد ملأ النجاح صدورهم كبرا يحتالون ليقوضوا المساواة التى لم يعودوا يرضونها .

مصدر آخر للثورات هو مساواة القوى نفسها بين أجزاء الدولة الذين هم بعضهم لبعض عدو فيما يظهر ، بين الأغنياء والفقراء مثلا حينما لا يكون البتة بينهم من طبقة وسطى أو أن تكون هذه الطبقة قليلة العدد . لكن متى تم لأحد الفريقين أن يكون له السؤدد بلا منازع وعلى وجه بين حذر

---

- ظفروا بمنتينى . ان واقعة منتينى التى هلك فيها ايباميننداس قد وقعت فى السنة الثانية من الاولب الرابع بعد المائة ٣٦٢ ق . م . ر . أتوملر ج ٢ ص ١٤٣

§ ٦ - فى سراقوزة . كانت هزيمة الاتنيين فى السنة الرابعة للاولب واحدة والتسعين ٤١٢ ق . م . ر . أتوملر ج ٢ ص ١٦٠ - فوكوس . لا يعرف هذا الاسم الا من هذه الفقرة - بيريندر . يظهر أن بيريندر هذا كان من أقرباء بيريندر الكورنثى الأدين ر . أتوملر ج ٢ ص ١٥٥ ثم . ر . فيما سيجىء فى هذا الكتاب ب ٨ ف ٩ .

الفريق الآخر أن يقتحم عبثا خطر الجلاء . من أجل ذلك أيضا كان المواطنون  
الممتازون بكفائتهم لا يشيرون الفتنة أبدا لأنهم دائما أقلية ضئيلة بالنسبة لسواد  
الشعب .

تلك هي على التقريب كل الأسباب وكل الملابسات للعبث بالنظام  
وللثورة في الأنظمة المختلفة للحكومة .

§ ٨ - الثورات تكون تارة بالعنف وتارة بالخدعة . فالعنف يسلك  
مسيله بداية على غرة . أو أن البغي ربما قد لا يجيء الا بعد زمان طويل ،  
لأن الخدعة يمكن أن تفعل فعلها أيضا على وجهين . فأولا يحمل الشعب  
على الثورة بوعود كاذبة ، ولا يلجأ الا بعد ذلك الى القوة لتحفظ الثورة من  
المقامة ، ففي أتينا خدع الأربعمئة الشعب بأن أقنعوه أن الملك العظيم سيقدم  
للدولة وسائل استمرار الحرب على اسبرته ، ولما نجحت هذه الخدعة حاولوا  
الاحتفاظ بالسلطان لأنفسهم . وثانيا أن الاقناع وحده أحيانا يكفي الخدعة  
من أجل الاحتفاظ بالسلطان لارضاء أولئك الذين يطيعون ، كما قد كان  
كافيا للاستيلاء عليه بادیء الأمر .

نستطيع أن نقول اننا قد بينا على العموم العلال التي تجلب الثورات في  
الحكومات من جميع الأصناف .

---

§ ٨ - الاربعمئة . السنة الاولى من الاولب الثاني والتسعين ٤١١ ق . م . ر .  
طوسيديد ك ٨ ب ٦٧ .



## الباب الرابع

علل الثورات في الديمقراطيات . شعب الديماغوجيين هو فيها أكثر من غيرها عادة كما يشته التاريخ . في الديماغوجيين الذين هم مع ذلك رؤساء الجيش . الاخطار من جمع اختصاصات كبيرة أكثر مما ينبغي في يد واحدة . فائدة التصويت بالفرق عوضاً عن التصويت بالجملة .

١ - فلنبحث الآن على أي أنواع الحكومات تنطبق على الخصوص كل واحدة من تلك العلل على مقتضى التقاسيم التي عملناها .  
في الديمقراطية تنشأ الثورات قبل كل شيء بشعب الديماغوجيين : أما فيما يتعلق منها بالأفراد فانهم يضطرون ، باتهاماتهم الدائمة ، الأغنياء الى أن يجمعوا أنفسهم ليتآمروا لأن الاشتراك في الخوف يقرب بين الناس الأشد عداوة . وقد جرى العرف في الشؤون العامة أن يدفع أولئك الناس جمهرة الشعب الى الانتفاض . ويمكن الاقتناع بأن الأمور جرت على هذا النحو ألف مرة .

٢ - ففي قوس قد أدت افراطات الديماغوجيين الى سيقوط الديمقراطية بأن أكرهوا أعيان المواطنين على أن يتجزبوا عليها . وفي رودس منع الديماغوجيون الذين كانوا يديرون الأموال المخصصة لمرتبات الجند أداء السلفة التي كانت واجبة لرؤساء السفن . فهؤلاء لأجل أن يتخلصوا من صنوف الكيد القضائي لم يكن لهم وسيلة أخرى الا التآمر واسقاط الحكومة الشعبية . وفي هرقله بعد الاستعمار بزمان قليل عمل الديماغوجيون

§ ١ - في الديمقراطية . ر . منتسكين . ك ٧ ب ٢ وما بعده - بشعب الديماغوجيين . ر . ك ٦ ب ٤ ف ٤ رسم صورة الديماغوجي .

§ ٢ - في قوس . قوس هي وطن ابيقراط . ر . أقوملر في الدورين ج ١ ص ١٠٩ وهرودوت بولني به ١٦٣ - في روديس . ر . تفاصيل موجزة جدا وردت في هذا الكتاب ب ٢ ف ٥ - وفي هرقله . مز بونت . ر . فيما بعد ب ٥ ف ٥ وأتوملر ج ٢ ص ١٧١ والحادثة التي يتكلم عليها أرسطو يظهر أنها كانت في السنة الأولى من الأولمب الرابع بعد المائة ٣٦٤ ق . م .

أيضا نلقضاء على الديمقراطية . فانهم بمسا ارتكبوا من المظالم قد اضطروا المواطنين الاقوياء الى الهجرة من المدينة ، غير أن هؤلاء المنفيين قد جمعوا جموعهم ورجعوا الى المدينة ، فقهروا الشعب وسلبوه سلطانه كله .

§ ٣ - وعلى هذا النحو تقريبا هلكت ديمقراطية ميجار . فان الديماغوجيين لاجل أن يخلقوا لانفسهم مصادرات كبرى تسببوا في تغريب المواطنين الأعيان فزاد ذلك في عدد المنفيين في قليل من الزمان فلم يلبث هؤلاء ان عادوا وهزموا الشعب في حرب منظمة وأقاموا حكومة اوليغارشية . وكذلك في كوم كان حظ الديمقراطية التي أسقطها ثراسيماك . وان مشاهدة كثير من الحوادث الأخرى أيضا تقيم الدليل على أن السير العادي للثورات في الديمقراطية هو هذا : تارة يصل الديماغوجيون جريا وراء اجتذاب حب الشعب الى أن يشيروا نائر الطبقات العليا للدولة بالمظالم التي يرتكبونها في حقهم بأن يطلبوا توزيع الأراضي وبأن يحملوهم النفقات العامة كلها . وتارة يقنعون بالوشاية ليحصلوا على مصادرة الثروات الكبرى .

§ ٤ - وفي الأزمان القديمة كلما كان الشخص ديماغوجيا وقائدا انقلبت الحكومة فورا الى طغيان . ويكاد يكون الطغاة الأقدمون : كلهم قد ابتدأوا بأن يكونوا ديماغوجيين ، فاذا كانت صفوف الاغتصاب وقتئذ أكثر منها بكثير في أيامنا فالسبب فيه بسيط : في ذلك العهد كان يلزم أن يخرج المرء من صفوف الجيش ليكون ديماغوجيا لأنه وقتئذ لم يكن الناس ليحسنوا الاستخدام الحاذق للكلام . أما الآن فبفضل ضروب التقدم في الخطابة حسب المرء أن يجيد الكلام ليصل الى أن يكون رئيسا للشعب ، غير أن الخطباء لا يقتصبون البتة بسبب جهلهم بالخرب أو أن هذا من الندرة بمكان .

§ ٥ - وان ما كان يجعل ضروب الطغيان في ذلك الزمان أكثر منها

---

§ ٣ - ميجار . ر . ما سبق ب ٢ ف ٦ - في كوم يريد ارسطو بلا شك ان يتكلم على أوليدا ، لانه كان هناك عنة ملن بهذا الاسم . ر . ك ٢ ب ٥ ف ١٢ .

§ ٤ - ديماغوجيا وقائدا . هذا التنبيه على أهمية الملكات الحربية قد تحقق بعد ارسطو عنة مرات ، ولكيلا نستشهد الا بمثلين نذكر أن كرومويل وناپليون ، لم يستطعا الاغتصاب الا لانهما كانا كلاهما الشخصين الاجلين في الجيش .

§ ٥ - محافظة ملطية . لا أدري هل كانت الواقعة التي حكاهما ديونودور الصقلي

في زماننا هو أنه كانت تركيز سلطات واسعة في منصب واحد ، وشاهد ذلك في محافظة ملطية حيث كان الحاكم الذي يلى هذا المنصب يجمع بين اختصاصات كثيرة العدد قوية النفوذ . يمكن أن يضاف أنه في هذا العهد كانت الدول أصغر ما تكون وكان الشعب المشتغل بالأعمال كسيرا للرزق يترك الرؤساء الذين اختارهم يقتصبون الطغيان متى كان لهم شيء من الحذق الحربي . وكان هؤلاء يكسبهم ثقة الشعب يصلون الى غرضهم . وكانت وسيلة كسب هذه الثقة تنحصر في التظاهر بعداوة الأغنياء . انظر الى بيزستراط في أتيانا حين أذكى الفتنة ضد أهل السهل . وانظر الى ثياجين في ميجار اذ ذبح قطعان الأغنياء التي صادفها ترعى على شواطئ النهر . ودينيس بآتهامه دفنوس والأغنياء وصل الى أن يتسلم زمام الطغيان . فان البغض الذي أظهره للمواطنين الأثرياء أكسبه ثقة الشعب الذي اتخذه الصديق الأوفى .

§ ٦ - قد يخلف أحيانا شكل جديد من الديمقراطية الشكل القديم . فمضى كانت الوظائف بالانتخاب الشعبي وبدون أى شرط لنصاب فان الناس الذين يتطلعون الى السلطان ينقلبون ديماغوجيين ويعملون كل ما في وسعهم لجعل الشعب سيذا مطلقا حتى على القوانين . لاتقاء هذا الشر أو على الأقل لجعله أكثر ندرة يمكن جعل العشائر تصوت على حدة لتعين الحكام بدلا من أن يجمع الشعب في جمعية عمومية .

تلك هي على التقريب كل الأسباب التي تجلب الثورات في الدول الديمقراطية .

---

ك ٨ ص ٢٢٣ في السنة الثالثة من الالب الثالث والتسعين ليس لها ارتيناسط بالواقعة المذكورة هنا - أهل السهل . كان سكان أتيانا ينقسمون الى ثلاث طبقات : أهل الساحل وأهل السهل وأهل الجبل . ر . هيرودوت كليب ب ٥٩ - ثياجين . يتكلم عليه ارمسطو ايضا في الريطوريقا ( الخطابة ) ك ١ ب ٢ . ر . بيكر ص ١٣٥٧ ود . ماسبق في هذا الكتاب ب ٢ ف ٨ . ان سيلون التي شرع غي الاستيلاء على الطغيان في أتيانا قد كان صهر ثياجين . (طومسيد ك ١ ب ١٣٦) دينيس . ر . ديودور الصقلي ك ٨ ص ٢١٦ ودفنوس كان قائدا للسراقوزيين فعمل على قتله دينيس في السنة الثالثة من الاولب الثالث والتسعين ٣٦٠ ق . م .

§ ٦ - حتى على القوانين . ر . ك ٦ ب ٤ ف ٤ .

## الباب الخامس

علل الثورات هي الأوليغرشية . انقسام الأوليغرشين فيما بينهم . فالذين ابعثوا عن السلطان يثورون وأحيانا يصطنعون ان يكونوا ديماغوجيين . سوء سلوك الأوليغرشيين الذين لا يعرفون الاحتفاظ بثروتهم الشخصية . علل الثورات في الأوليغرشية في وقت الحرب . ففي الأوليغرشيين بعضهم على بعض . الظروف العرضية البحث . الأوليغرشيات والديمقراطيات يندر ان تنقلب الى الحكومات المضادة .

§ ١ - في الأوليغرشيات العلل الأشد ظهورا للانقلاب اثنتان : الواحدة انما هي ضيم الطبقات المنحطة التي ترحب حينذاك بأول مدافع عنها والذي يتقدم لمساعدتها أيا كان . والأخرى وهي كثرة الوقوع حين يخرج رئيس الحركة من صفوف الأوليغرشية أعيانها . مثل ليجداميس من نكسوس الذي مالبت أن نصب نفسه طاغية على مواطنيه .

§ ٢ - أما الأسباب الخارجية التي تقلب الأوليغرشية فيمكن أن تكون مختلفة جد الاختلاف فأحيانا الأوليغرشيون أنفسهم إلا الذين هم في الحكم ، يدفعون الى التغيير حينما تكون ادارة الشؤون مركزة في أيدي قليلة العدد جدا كما في مرسيليا واستروس وهرقلة وفي عدة دول أخرى . فالذين كانوا مبعدين عن الحكم كانوا يتألبون حتى يحصلوا على الاستمتاع

§ ١ - ليجداميس . نحو الاولب السابع والستين ٥١٠ ق . م . ر . أتوملر في اللوزيين ج ١ ص ١٧١ - نكسوس . إحدى جزائر الارخبيل الدائر حول ديلوز . يروي آتينى ك ٨ ص ٣٤٨ هذه الواقعة بناء على قول أرسطو نفسه في تحليله لدستور نكسوس .

§ ٢ - في مرسيليا . حلل أرسطو أيضا دستور مرسيليا . ويشهد بذلك آسينى ك ٨ ص ٥٧٦ فإنه عندما ذكر مؤلف أرسطو على جمهورية مرسيليا إتسكلم على عائلة أرسقراطية هي عائلة البروتيين ، من نسل المؤسسين الأولين الذين كان لهم النفوذ الأعلى . ر . استرابون ك ٤ ص ١٧١ . كانت حكومة مرسيليا لا تزال أوليغرشية في الوقت الذي كان يكتب عنها استرابون . - في استروس . لا يعلم شيء عن تاريخ استروس . - في هرقلة . محتمل أن يكون الامر هنا أيضا بصدد هرقلة بونت . ر . ما سبق ب ٤ ف ٢ وما سيأتي في هذا الباب ف ٥ .



المقترن بالسلطان قديا للأب ثم لأكبر الأخوة ثم للأخوة من بعدهم . وفي الواقع ان القانون يحرم في بعض الدول على الأب والأبناء أن يكونوا حكاما في وقت واحد ، وفي بعض الدول يحرم ذلك على الأخوين أحدهما الأصغر والثاني الأكبر . ففي مرسيليا صارت الأوليغارشية أشد جمهورية . وفي استروس انتهت بأن انقلبت الى ديمقراطية . وفي هرقله اضطرت هيثة الأوليغرشيين أن تتسع حتى صار عدد أعضائها ستمائة .

§ ٣ - في أكيد خرجت الثورة من تحريض أثارة الأغنياء أنفسهم فيما بينهم بحجة أن السلطان قد انحصر في بعض المواطنين وأن الأب ، كما قلت ، لا يمكن أن يجلس مع ابنه في آن واحد وأن من بين الأخوة الأكبر وحده هو الذي كان يجوز أن يشغل الوظائف العامة . فانتفع الشعب من الشقاق بين الأغنياء واختار له رئيسا منه لم يلبث أن ولى السلطان بعد ظفروه لأن الشقاق يجعل الحزب الذي ينقسم على نفسه ضعيفا جدا . ففي ايريتري في عهد أوليغارشية البازيليين العتيقة أسقط الشعب الذي مل الاستعباد الأوليغارشية على رغم الرعاية الظاهرة التي كان يبذلها رؤساء الحكومة ، وما كان ذنبها الا أنها كانت محصورة في عدد قليل .

§ ٤ - من بين أسباب الثورات التي تحملها الأوليغرشيات في باطنها ينبغي أن يعد حتى قلاقل الأوليغرشيين الذين يصيرون ديماغوجيين . لأن للأوليغارشية أيضا ديماغوجيا وقد يكونون فيها على صنفين . قديا يجوز أن يوجد الديماغوجي من بين الأوليغرشيين أنفسهم مهما يكن عددهم قليلا . ففي أتينا صغار شاريكليس ديماغوجيا حقا من بين الثلاثين . وفرينيخوس قد لعب الدور نفسه بين الأربعمائة .

---

§ ٣ - في أكيد . منه النزلة الاسبرتية كانت خاضعة لاوليغارشية شديدة البأس ر . أتوملر . الدوريون ج ٢ ص ١٧٢ - في ايريتري . نزلة أتينية في يوليه ولا يعرف شيء محقق عن أسرة البازيليين .

§ ٤ - شاريكليس . ر . اكسينوفون . الهيلينيون ك ٢ ب ٣ . وذكرى سقراط ك ١ ب ٢ - فرينيخوس . ر . طومسيد ك ٨ ب ٦٢ و ٦٠ .

§ ٥ - واما أن أعضاء الأوليغرشية يتراأسون الطبقات المنحطة : ففي لارسا قد جعل حراس المدينة أنفسهم يمثلون الشعب الذي كان له حق تعيينهم . وذلك هو حظ الأوليغرشيات جميعا حيث أعضاء الحكومة ليس لهم سلطة الاختصاص بالتعيين في كل الوظائف العامة بل ان هذه الوظائف مع بقائها امتيازاً لأهل الثروات الضخمة وبعض الأحزاب هي مع ذلك خاضعة لانتخاب الجند أو الشعب . يمكن أن يلقي النظر مثلاً الى ثورة أبيدوس . وهذا هو الخطر الذي يهدد أيضاً الأوليغرشيات التي فيها المحاكم ليست مؤلفة من أعضاء الحكومة أنفسهم ، لأن أهمية القرارات القضائية تؤدي الى تمليق الشعب واسقاط الدستور كما حدث في هرقله بونت .

§ ٦ - وأخيراً اليك ما يحدث حينما تشبث الأوليغرشية بالمركزية أكثر مما ينبغي ، فان ذلك يضطر الأوليغرشيين الذين يطالبون بالمساواة لأنفسهم أن يدعوا الشعب الى مساعدتهم . سبب آخر للثورة في الأوليغرشيات يمكن أن يتولد من سوء سلوك الأوليغرشيات الذين يندرون في ثروتهم الشخصية بالافراطات فمتى أملقوا لا يفكروا الا في ثورة وحيثما أن يتلقفوا الطغيان لأنفسهم واما أن يجهزوا له لحساب آخرين كما جهز هيبارينوس لديئيس في سراقوزة . وفي أنفيبوليس استطاع كليوتيم الكاذب أن يجلب الى المدينة نزلاء من خاليسيس وحينما اشتقروا رمى بهم الأغنياء . وفي ايجين حدث لأجل صلاح ما أفسده سوء الحظ أن هذا الذي أدار الاستثمار بشاريس حاول أن يغير شكل الحكومة .

§ ٥ - في لارسا . مدينة في تساليا . لا يعرف عن حكومتها شيء . ر . ما سبق ك ٣ ب ١ ف ٩ . ثورة أبيدوس ، نزلة من ملطية على الهلسيونت وعلى شاطئ آسيا ر . ما سبق في هذا الباب ف ٩ - في هرقله بونت . ر . ما سبق ب ٤ ف ٢ . وقد كانت عدة مدائن تسمى بهذا الاسم ولا أدري هل كان لوسطو يفرق بين هرقله وهرقله بونت . ر . فيما سبق في هذا الباب ف ١٠ ثم ك ٤ ب ٥ ف ٧ .

§ ٦ - سوء سلوك الأوليغرشيين . لقد لعب ميرابو في الثورة الفرنسية دوراً مثل دور الأوليغرشيين الذين يتكلم عليهم أرسطو ها هنا . ويمكن ايراد أمثلة كثيرة مشابهة لهذا أيضاً . هيبارينوس . هو أخو ديئيس القديم أو صهره . ر . ديودور الصقلي ك ١٦ ص ٤٣٦ ، واثلوطرخس في « حياة ديون » ص ١٣٤ - في أنفيبوليس . ر . ما سبق في هذا الكتاب ب ٢ ف ١١ ثورة أنفيبوليس .

§ ٧ - وأحيانا عوضا عن قلب الدستور ينهب الأوليغارشيون الذين أملكوا الخزانة العامة ، وحيشذ اما أن يدب الشقاق في صفوفهم واما أن تندلع الثورة حتى من قبل المواطنين الذين يدفعون اللصوص بالقوة . وقد كانت كذلك ثورة أببلوني بونت .

عندما يسود الاتحاد في الأوليغارشية يقل استهدافها لأن تهلك نفسها . وشاهد ذلك في حكومة فرسال . فان أعضاء الأوليغارشية ولو أنهم في غاية القلة يستطيعون بفضل اعتدالهم الحكيم أن يسوموا الجماعات الكبيرة .

§ ٨ - غير أن الأوليغارشية تهلك حينما تقوم في باطنها أوليغارشية أخرى . وهذا هو مايقع حينما تكون الحكومة بأسرها بما أنها ليست مؤنفة الا من أقلية ضعيفة لا يكون لأعضاء هذه الأقلية جميعا مع ذلك حظ من مناصب الرياسة : وشاهد هذا ثورة ايليس التي كان دستورها وهو أوليغارشى بحيث لايسمح بدخول مجلس الشيوخ الا لعدد قليل جدا من الأوليغارشيين لأن المقاعد وعددها تسعون كانت الى مدى الحياة وأن الانتخابات المقصورة على الأسر القوية لم تكن فيها خيرا منها في لقدمونيا .

§ ٩ - الثورة تصيب الأوليغارشية في زمن الحرب كما في زمن السلام . ففي مدة الحرب تشرف الحكومة على الدمار ولعدم ثقتها بالشعب التي تجد نفسها مضطرة لاستخدامه لدفع العدو . وحينئذ فاما أن الرئيس

الائتمار بشاويس . لا يبين أن الواقعة التي يتكلم عليها أرسطو هنا مرتبطة بالواقعة التي يرويها هيرودوت في ايراثو ب ١٨ كما كان يظن ذلك شنيدر . على أن التاريخين لا ينطبقان ، فان شاويس هو القائد لاتيبي الذي هزم في شيروفي في السنة ٣٢٨ ق م . ر . جوتلنج ص ٣٩٩ .

§ ٧ - أببلوني بونت . ر . ما سبق في هذا الكتاب ب ٢ ف ١١ . - يقل استهدافها . يشهد تاريخ الأوليغارشية في البنلقية بصحة هذه الملاحظة التي لاحظها أفلاطون من قبل . ر . الجمهورية ك ٨ ص ١٢٩ - حكومة فرسال . ر . أكسينوفون في كتابه الهلينيون ك ٦ ب ١ .

§ ٨ - ثورة ايليس . ايليس هي عاصمة ايليدا غرب بيلوبونيز وكانت حكومتها تقرب كثيرا من حكومة اسبرطة ( ر . مللر ج ٢ ص ٩٦ وطومسيديد ك ٥ ب ٤٧ ) .  
§ ٩ - تيموفان في كورنثة . تيموفان هو اخو تيموليون الذي اشترك في قتله ر . مللر في النورين ج ٢ ص ١٥٢ ورجلة انا خايس الصغير ج ٢ ب ٨ - في عهد



الوحيد الذي توكل اليه السلطة العسكرية يصير طاغية مثل تيموفان في كورته ، واما أن رؤساء الجيش اذا كبر عددهم لأنفسهم وبالقوة أوليغارشية . وقد حدث أحيانا أن الأوليغارشيات من خوف هاتين العقتين قد خولت حقوقا سياسية للشعب اذ كانت مضطرة لاستخدام قواه . وفي زمن السلم يكل الأوليغارشيون حذرا من بعضهم البعض أمر حراسة المدينة الى جنود يقودهم رئيس لايتبع أى حزب سياسى لكنه فى غالب الأمر يستطيع أن يصبح رئيسا على الجميع . وهذا هو ما صنعه ساموس فى لارسا فى عهد الأثوين الذين أسلموا له القيادة ، وهذا ما وقع أيضا فى أبيدوس فى عهد الجماعات التى كانت ابحداها جماعة ايفياد .

§ ١٠ - تقع الثورة فى الغالب بسبب أعمال العنف التى يصطنعها الأوليغارشيون بعضهم لبعض . وقد تكون الأنكحة والدعاوى عندهم فرصا كافية لانسقاط الحكومة . وقد ذكرنا فيما سبق بعض حوادثه من المصنف الاول . ففى ايريتريا قوض دياجوراس أوليغارشية الفرسان انتقاما لرده عن خطبة زواج بلا مبرر . وقد سبب حكم محكمة ثورة هرقله كما سببت قضية زنا ثورة الثيبين . ولقد كان العقاب مستحقا ولكن الوسيلة كانت ثورية فى هرقله ضد أوسيون ، وفى ثيبة ضد أرخياس ، وان تحمس أعدائهما كان من القسوة والعنف بحيث انهم عرضوا كل واحد منهما فى الميدان العام مصلوبا فى عمود .

§ ١١ - كثير من الأوليغارشيات قد هلكت باغراطها فى الاستبداد وسقطت بفعل أعضاء الحكومة عينها الذين كانوا يألمون بعض الظلم . ذلك

---

الاولين . كان هؤلاء اسرة كبيرة فى تساليا ادعت انها من نسل هرقل . ر . م . ملير ج ١ ص ١٠٩ و ١٧١ وجوتلنج ص ٣٩٩ . فيما يختص بلارسا . ر . ما ص ١٠ فى هذا الباب ف ٥ .

— ما وقع ايضا فى ابيدوس . ر . ما سبق فى هذا الباب ف ٥ .

§ ١٠ - وقد ذكرنا فيما سبق . ر . ما سبق ٣ ف ٣ - فى ايريتريا . ايريتريا هى مدينة فى اوبى - ثورة هرقله . ر . ما سبق فى هذا الباب ف ٥ وكذلك ب ٥ ف ٧ - أوسيون . أرخياس . لا يعرف شيء عن هذين الرجلين .

§ ١١ - الاوليغارشيات فى اكنيد . ر . ما سبق فى هذا الباب ب ٣ - وفى



هو ما حدث للأوليغرشيات في الكنيد وفي شيوز . وقد تكون أحيانا  
حادثة عرضية تجلب الثورة في الجمهورية وفي الأوليغرشيات . ففي هذه  
الأنظمة تحتم شروط النصاب لدخول مجلس الشيوخ والمحاكم ولوظائف  
أخرى . ففي الغالب يعين النصاب الأول تبعا لحالة الوقت على وجهه  
يؤتى السلطان بعض المواطنين دون غيرهم في الأوليغرشية والطبقات  
الوسطى دون غيرها في الجمهورية . لكن متى انتشر الرخاء على أثر  
السلام أو لأى ظرف آخر موات فان الملكيات مع بقائها على حالها تزيد  
قيمتها زيادة كبرى فتؤدى النصاب مرات عدة بحيث ان جميع المواطنين  
ينتهون الى أن يحصلوا على جميع الوظائف . فتارة تقع الثورة على درجات  
وتستقر شيئا فشيئا دون أن يتبها اليها وتارة أيضا تقع وتتم على وجه أسرع  
من ذلك .

§ ١٢ - تلك هي أسباب الثورات والفتن في الأوليغرشيات . أضيف  
الى ذلك أنه على العموم تتحول الأوليغرشيات والديمقراطيات الى أنظمة  
سياسية من النوع عينه ، ولا تتحول في الغالب الى نظم مقابلة لها بالتضاد .  
على هذا فالديمقراطيات والأوليغرشيات بالقانون ، تصير ديمقراطيات  
وأوليغرشيات بالعنف والعكس بالعكس .

---

شيوز . شيوز جزيرة كبيرة بقرب شواطئ آسيا الصغرى . ولا يعلم من تاريخها الا  
شيء قليل . ولقد ثبتت عدة مرات في الحرب ضد الفرس واللقمونيين والآتينيين .

## الباب السادس

أسباب الثورات في الأرستقراطيات . الأقلية الاضيق مما ينبغي لأعضاء الحكومة .  
الخالفة الدستورية . نفوذ الحزبين الضدين الغالبين في مبدئهما . الثروة المفرطة للمواطنين  
الاعيان . الأسباب الا محسومة . الأسباب الخارجية للفساد - خاتمة نظرية الثورات  
في الدول الجمهورية .

§ ١ - في الأرستقراطيات تحدث الثورة بديا من أن انوظائف العامة  
هي من نصيب الأقلية الضيقة الى أمد مما ينبغي . وقد قررنا فيما سلف  
أن هذا هو أيضا سبب انقلاب في الأوليغرشيات . لأن الأرستقراطية هي  
ضرب من الأوليغرشية وأن السلطان في احدهما كما في الأخرى  
لأقليات ولو أن للأقليات من جهة ومن أخرى شيئا متخالفة . وهذا هو  
الذي يفضي الى أن تحسب الأرستقراطية أوليغرشية في الغالب . وان  
صنف الثورة الذي نتكلم عليه يقع فيها ضرورة في ثلاث حالات على  
الخصوص . أولا حينما يكون خارج الحكومة كتلة من المواطنين ملأت  
العزة صدورهم يشعرون أنهم بكفائتهم مساوون لولاة أمورهم ، مثال ذلك  
أولئك الذين سموا في أسبرته البرتيسين الذين كان آباؤهم مساوين لآباء  
الأسبرتين الآخرين فقد كشف تأمر فيما بينهم فأرسلتهم الحكومة ينشئون  
منشعرة في ترتة .

§ ٢ - وثانيا حينما يكون رجال أفاذ لا يقلون في الأهلية عن غيرهم  
قد أهانهم أناس ممن فوقهم في المرتبة . ومثال ذلك ليزندر الذي أهانه  
ملوك لقدمونيا . وأخيرا حينما يدفع عن كل وظيفة رجل ذكي القلب مثل

§ ١ - البرتيسين . أثناء حرب مستينا الاولى نحو الاولمب الثامن عشر ٧٠٨ ق .  
ر . استرابون ك ٦ ص ٢٤٩ .  
§ ٢ - ليزندر . ر . ما سبق في هذا الكتاب ب ١ ف ٥ . وحياة ليزندر لافلوطرخس  
- سينادون . ر . الهلينيون لأكسينوفون ك ٣ ب ٣ .

سينادون اذ شرع فى ذلك الهجوم الجرىء على الأسبرتين فى عهد  
أجيزيلاس .

تولد الثورة أيضا فى الأرستقراطيات من البؤس الأقصى للبعض  
والثروة الطائلة للبعض الآخر . وتلك هى النتائج العادية للحرب . كذلك  
كان الوضع فى أسبرته طوال حروب مسينيا كما تشهد به قصيدة تيرتى  
المسماة « الأونومى » فإن بعض المواطنين الذين أُمْلِقُوا بسبب الحرب  
طلبوا اقتسام الأموال الثابتة . وأحيانا تحدث الثورة فى الأرستقراطية  
لأنه وجد فيها مواطن قوى يطمع فى أن يزيد من قوته أيضا ليستولى على  
السلطان لنفسه وحده . وهذا ما شرع فيه ، على ما يقال ، فى أسبرته  
بوزانياس القائد الأعلى للاغريق طوال حرب ميديا وكذلك هُنُون فى  
قرطاجنة .

§ ٣ - ان أشأم ما يكون على حياة الجمهوريات والأرستقراطيات إنما  
هو الاعتداء على الحق السياسى كما ينص عليه الدستور نفسه . وإن  
ما يسبب الثورة حيثُذ هو أن فى الجمهورية العنصر الديمقراطى والعنصر  
الأوليغارشى لا يلفيان على تناسب سوى وأن فى الأرستقراطية هذين  
العنصرين يسوء امتزاجهما مع الكفاية . غير أن الانقسام يبرز على  
الخصوص بين العنصرين الأولين أعنى الديمقراطية والأوليغارشية اللتين  
تعنى الجمهوريات وأكثر الأرستقراطيات بالجمع بينهما .

§ ٤ - أما الاندماج المطلق لهذه العناصر الثلاثة فهو بالضبط ما يجعل  
الأرستقراطيات مختلفة عما يسمى بالجمهوريات ويؤتيها من الاستقرار  
كثيرا أو قليلا . لأنه يصف بين الأرستقراطيات كل الحكومات التى تميل

---

- تيرتى . قد بعثته أثينا الى اللقنمانيين ، كما هو معلوم ، فى الحرب الثانية  
المسينية نحو سنة ٦٨٤ ق . م ولدينا بعض قصائده وهى تستدعى الإعجاب . ولكنه  
لم يبق لنا شيء من قصيدته التى يتكلم عليها أرسطو هنا وجوستنيان ك ٢١ ب ٤ . -  
بوزانياس . ر . ما سبق فى هذا الكتاب ب ١ ف ٥ وك ٤ ب ٨ ص ١٣ ، ور . طوسيديد  
ك ١ ب ١٣٠ وما بعده . - وهنوت . ر . ما سبق ك ٢ ب ٨ ق ١ .

§ ٤ - الاشكال الديمقراطية . هذا اطراء جميل للديمقراطية .

إلى الأوليغارشية وبين الجمهوريات كل تلك التي تميل إلى الديمقراطية  
وان الأشكال الديمقراطية هي الأشد متانة لأن الأكثرية هي التي  
تسودها وأن تلك المساواة التي يستمتع بها فيها تجعل الدستور الذي يؤتيها  
أثيرا عند أهلها . على ضد ذلك الأغنياء متى كفل لهم الدستور استعلاء  
سياسيا لم يخشوا إلا باشباع كبرياتهم وطمعهم .

§ ٥ - على أنه أيا كانت الجهة التي إليها يميل مبدأ الحكومة فإنه يتحلل  
دائما بفضل نفوذ الحزبين الضدين اللذين لا يفكران أبدا إلا في انماء  
سلطتهما ، فالجمهورية إلى الديماغوجية والأرستقراطية إلى الأوليغارشية .  
وأما أن يقع العكس فتحلل الأرستقراطية إلى الديماغوجية متى كان الأشد  
فقرا الذين هم ضحايا الاضطهاد يسودون المبدأ المقابل ، وتحلل الجمهورية  
إلى الأوليغارشية لأن الدستور الوحيد المستقر هو ذلك الذي يؤتي  
للمساواة على نسبة الأهلية والذي يستطيع أن يكفل حقوق المواطنين  
أجمعين .

§ ٦ - الانقلاب السياسي الذي تكلمت عليه آنفا قد وقع في ثوريوم :  
أولا لأن شروط النصاب التي وضعت للوظائف العامة بما أنها أرفع مما  
ينبغي قد خفضت وتضاعف عدد الوظائف . ثم لأن أعيان المواطنين ، على  
رغم حكم القانون ، كانوا قد استحوذوا على جميع الأموال العقارية كلها  
لأن الدستور وهو أوليغارشى محض ، كان يسمح لهم بأن يشروا كمنا  
يشاءون . لكن الشعب وقد مر في الحروب ما لبث أن صار أقسى من  
الجند الذين كانوا يقهرونه ونقص ملكيات أولئك الذين كان لهم منها أكثر  
مما ينبغي .

§ ٥ - الدستور الوحيد المستقر . يلزم التقريب بين هذه الفقرة وبين عدة فقرات  
أخرى ذكرت فيما من تبرى أرسطو تماما من الانتقادات التي كثر ما وجهت إليه ظلما .  
فمن العسير الظاهر بالمساواة في حدود أضبط وضبط وأجمل وصفا من ذلك . ومن سوء  
الحظ أن المساواة ، كما قد عنها الاقمنون لم تكن إلا ظلما يؤسف له . فإلى جانب  
المواطنين يوجد دائما الأرقاء . ر . في هذه الكتاب ب ٩ ف ٧ والمقدمة .

§ ٦ - في ثوريوم . في اغريفا الكبرى . راجع ما يجيء من معلومات جديدة في  
هذا الباب ف ٨ . وديودور الصقلي ك ١٢ ص ٧٧ وما بعدها .



§ ٧ - هذا المزاج الأوليغريشي الذي تشتمل عليه الأرستقراطيات كلها هو على الضبط هذا الذي يسر لأعيان المواطنين أن يجمعوا ثروات طائلة. ففي لقدمونيا صارت كل الأرض الزراعية في حيازة بعض الأيدي فحسب. والمواطنون الأقوياء يستطيعون أن يسلكوا فيها على ما يشتهون ويصاهروا. على مقتضى موافقاتهم الشخصية. وان ما أودى بجمهورية لوكرس هو أنه أصبح لدينيس أن يتزوج فيها. ولم تك مثل هذه المصيبة لتقع لا في الديمقراطية ولا في أرستقراطية حكيمة معتدلة.

في الكثير الغالب من الأمر يتم وقوع الثورات في الأرستقراطيات دون أن يشعر بها وعلى وجه من الفساد غير محسوس، وليذكر أننا، اذ نعالج مبدأ الثورات على العموم، قد قلنا انه ينبغي أن يعد أيضا من الأسباب التي تؤدي إليها أخف ضروب الحيد عن المبدأ ذاته. فبديا قد تهمل نقطة من الدستور لأهمية لها. ثم يتوصل بأقل عناء الى أن تغير فيه أخرى أخطر قليلا من الأولى حتى يفضى ذلك الى تغيير المبدأ كله.

§ ٨ - واني أذكر من جديد مثال ثوريوم. كان القانون يجعل خمس سنين حدا لوظائف القائد. فقام بعض شبان حربيين وكانوا ذوي نفوذ في الجند وكانوا لاحتقارهم للرجال القائمين في وظائفهم يظنون لهم قدرة على اقتلاعهم منها فبدؤوا بأن يحاولوا تعديل ذلك القانون وأن يحصلوا بتصويت الشعب الذي كان مستعدا تماما لموافقتهم، على أبدية الخدم العسكرية، فأراد الحكماء الذين تعنيهم المسألة وكانوا يسمونهم (كوزيناتور) أن يقاوموا ومع ذلك فانهم لما ظنوا أن هذا التزلز يكفل استقرار القوانين الأخرى وافقوا كغيرهم. بيد أنهم لما أرادوا بعد ذلك أن يقفوا في وجه تغيرات جديدة لم.

---

§ ٧ - في لقدمونيا . ر . ما سبق ك ٢ ب ٦ ف ١٠ .  
- بجمهورية لوكرس . ر . ديودور الصقلي ك ١٤ ص ٢٧١ و ٣١٧ وآتينى ك ١٢ ص ١٥٤ - ان قلنا . ر . فيما سبق ب ٢ ف ٣ هذه النظرية التي هي من حسن التفكير ومن المطابقة للحق بمكان .

§ ٨ - من جديد . ر . ما سبق في هذا الباب ف ٦ .

يكن لهم بعد من القدرة مايمكنهم من ذلك ، وما لبثت الجمهورية أن صدرت أوليغرشية عنيفة في أيدي أولئك الذين حاولوا أول تجديد .

§ ٩ - يمكن أن يقال بوجه عام على جميع الحكومات انها تسقط تارة بأسباب فساد داخلية وتارة بأسباب خارجية ، مثال ذلك حينما يكون لها على أبوابها دولة قائمة على مبدأ مضاد لمبدئها أو حينما يكون العدو مع بعده عنها له قوة كبرى . واليك النضال بين اسبرته وأتينا . فان الاتيينين كانوا في كل مكان يسقطون الأوليغرشيات في حين أن اللقدمونيين كانوا يقضون على الدساتير الديمقراطية .

تلك هي على التقريب علل الانقلابات والثورات في الأنواع المختلفة للحكومات الجمهورية .

---

§ ٩ - مبدأ مضاد . ان سبب الحرب هذا هو الذي جعل فرنسا تشتبك بأوروبا كلها بعد الثورة . فان تخالف المبادئ هو اليسوم على التحقيق العقبة الكثود لسلام القارة . وانه بعبارة أخرى « الحكومة المضادة » التي يذكرها أرمسطور .

- اللقدمونيون . ر . ما سييجي . ب ٨ ف ١٨ .

## الباب السابع

نظرية الوسائل العامة لحفظ الدول الديمقراطية والاوليغارشية والارستقراطية وسلامها : احترام القوانين : في الصراحة السياسية ، قصر مدة الوظائف ، المراقبة الفعالة التي يقوم بها المواطنون جميعا : مواءمة النظر في المنصب القانوني : الاحتياطات اللازمة اتخاذها اتقاء للحفظ السياسي الكبرى : مراقبة عادات المواطنين وأخلاقهم نزاهة الموظفين العموميين ، النزول عن وظائف صفرى للشعب . حب أكثرية المواطنين للدستور ، الاعتدال في مباشرة السلطة ، العناية الواجبة للتربية العامة .

§ ١ - نبحث الآن فيما هي وسائل الحفظ بالقياس الى الدول على العموم والى واحدة على الخصوص . نقطة أولى بديهية هي أننا اذا عرفنا الاسباب التي تدمر الدول وجب أن نعرف أيضا الاسباب التي تحفظ بقاءها . فان الضد ينتج الضد دائما ، والدمار هو مقابل الحفظ .

§ ٢ - في جميع الدول حسنة النظام أول عناية يجب اصطناعها هي أولا يخالف القانون في أى شيء كان وأن يحترس بأشد ما يكون من التخرج من أن يصاب القانون بأى أذى مهما يضعف . أن تعدى حدود القانون يلغى الدولة من حيث لا تشعر كما أن النفقات الصغيرة متى تكررت انتهت الى محق الثروات . لا يلتفت المرء الى ما يلحقه من الخسائر لانها لاتصيبه البتة جملة . انها تعزب عن المشاهدة وتخدع الذهن ، مثلها مثل اشكال السفسطائين هذا : « اذا كان أى جزء صغير فالكل يجب أن يكونه » وهذا معنى حق بالجزء باطل بالجزء ، لان المجموع أى الكل نفسه ليس صغيرا لكنه مركب من أجزاء صغيرة . فينلزم حينئذ هاهنا أولا اتقاء الشر من أصله وثانيا لا ينبغي الاستسلام لهذه الخدع وتلك السفسطات التي تمد للشعب مدا ، فالحوادث حاضرة لتأثيما على رؤوس الأشرار . ولقد قلنا فيما سبق ماذا كنا نعنى بالسفسط السياسية والخدع التي يظن بها قرط الحق .

§ ٢ - فيما سبق . ر . ك ٦ ب ١٠ ف ٦ .

§ ٣ - غير أنه يمكن الاقتناع بأن كثيرا من الأرستقراطيات بل بعض الأوليغرشيات ليست مدينة ببقائها لاحكام دستورها بمقدار ما هي مدينة به لبصارة الحكماء في سلوكهم سواء نحو المواطنين البسطاء أو نحو زملائهم فانهم يصرفون عنايتهم الى اجتناب كل ظلم نحو أولئك الذين هم مبعدون عن الخدمة العامة لكنهم لا يفوتهم أبدا دعوة الرؤساء منهم الى تصريف الشؤون ، حذرين من أن يجرحوا المواطنين فيما يتوهمون لانفسهم من الاعتبار ، أو الجماعات في منافعهم المادية ، محتفظين على الخصوص فيما بينهم ونحو جميع الذين يعاونونهم في الادارة بالاساليب الديمقراطية البحتة لان بين المتساوين مبدأ المساواة هذا الذي يراه الديمقراطيون في سيادة الاكثرية ليس عادلا فحسب بل هو أيضا نافع .

§ ٤ - فاذا كان أعضاء الجمهورية حينئذ كثيرى العدد فيحسن أن تكون عدة من الانظمة التي يسرون على مقتضاها كلها شعبية فمثلا وظائف الحكماء لاتلبث الا ستة أشهر حتى يستطيع الأوليغرشيون جميعا فيما بينهم أن يباشروها كل بدوره لما انهم كلهم متساوون يؤلفون شعبا على نحو ما . وهذا حق الى حد أنه يمكن أن يقوم من بينهم ديماغوجيون كما قلت . ان هذه المدة القصيرة للوظائف هي فوق ذلك وسيلة لاتقاء الاقلية العنيفة في الأرستقراطيات وفي الأوليغرشيات ومتى كان بقاء المرء في الوظيفة زمنا قصيرا فليس من السهل أيضا أن يأتي الشر كما لو بقي فيها مدة طويلة . ان المدة المستطيلة للسلطان هي وحدها التي تجلب الطغيان الى الدول الاوليغرشية والديمقراطية فاما أن يكون من ناحية أو من أخرى مواطنون أقوياء يهدفون الى الطغيان هاهنا الديماغوجيون وهناك أعضاء الاقلية الوراثة واما أن يكونوا هم الحكماء الذين خولوا سلطانا عظيما بعد أن استمتعوا به زمانا طويلا .

---

§ ٣ - كثير من الارستقراطيات . يمكن تقريب هذه النظريات من نظريات منتسكيو  
ر . روح القوانين ك ه ب ٨ .  
§ ٤ كما قلت . ر . ما سبق به ف ٤ . الاقلية العنيفة . ر . ما سبق ٦٥  
به ف ١



§ ٥ - تحتفظ الدول ببقائها لا لان أسباب الخراب بعيدة فحسب بل أحيانا أيضا لان تلك الاسباب راهنة فيحملهم الخوف حينئذ على أن يضاعفوا الاهتمام بالشئون العامة . من أجل ذلك يرى الحكام الذين يهمهم البقاء على الدستور واجبا عليهم أن يفترضوا الاخطار البعيدة وشيكة الوقوع جدا فيمهدوا لفرع من هذا القيل يحمل المواطنين على اليقظة كما تكون الحال عند خطر ليل فلا يفرون من رعاية المدينة ومراقبتها . وفوق ذلك ينبغي دائما بالوسائل المشروعة اتقاء المارك والحصومات بين المواطنين الأقوياء وتبنيه أولئك الذين هم خارج المعركة قبل أن يشاطروا فيها شخصا . غير أن تعرف أعراض الشر على هذا الوجه ليس من عمل العقل العامى ، بل لاتكون تلك الحصافة الا لرجل دولة .

§ ٦ - فى الاوليفرشية وفى الجمهورية لاجل منع الثورات التى قد تثيرها قيمة النصاب حينما تبقى ثابتة عند الزيادة للنقد تحسن إعادة النظر فى هذه القيم بموازنتها بالماضى اما فى كل سنة فى الدول التى فيها النصاب سنوى واما فى كل ثلاث سنين أو خمس فى الدول الكبرى . فاذا زادت الايرادات أو نقصت بموازنتها بتلك التى استخدمت يادىء الامر قاعدة للحقوق السياسية فينبغى أن يجيز القانون رفع النصاب أو خفضه رفعه بالنسبة لمستوى الثروة العامة اذا نمت وخفضه بمقياس قانونى اذا نقصت .

§ ٧ - فاذا أهمل هذا الاحتياط فى الدول الأوليفرشية والجمهورية نشأت عما قريب هاهنا الأوليفرشية وهنالک حكومة أقلية وراثية وعنيفة . أو خلفت الديماغوجية الجمهورية ، والجمهورية أو الديماغوجية الأوليفرشية نقطة هامة أيضا للديمقراطية والأوليفرشية أو بكلمة واحدة لكل حكومة ، وهى أن يلتفت الى أنه لاتقوم فى الدولة قائمة لاي استعلاء مجاوز حدود التناسب : انما هى أن تعطى الوظائف قليلا من الاهمية وطويلا من المدة فذلك خير من أن تترك لها دفعة واحدة سلطة واسعة المسدى ، لان

§ ٥ - ان يضاعفوا الاهتمام . ر . منتسكيو . روح القوانين ك ٨ ب ٥ .

§ ٧ - وراثية وعنيفة . ر . فيما منبق ك ٤ ب ٥ ف ١ .

السلطان مفسد وكل الناس ليسوا خلقاء باحتمال الأقبال والرفعة . فإذا لم يمكن تنظيم السلطان على هذه القواعد فلا أقل من أنه يجب الاحتراس من استرجاعه مرة واحدة كما أعطى بلا تبصر ، وينبغي حصر مداه شيئا فشيئا .

§ ٨ - غير أنه إنما يكون على الخصوص بنص القانون نفسه أن يحسن اتقاء تكوين هذه الرفعات المخيطة التي تركز على سعة الثراء ، أو على قوى حزب كثير العدد ، وحينما لا يمكن منعها من أن تكون فلا بد من العمل بحيث أنها تذهب فتبسط أهميتها في الخارج . ومن جهة أخرى لما أن التجديدات يمكن أن تسرب بادیء الامر في أخلاق الأفراد وعاداتهم فينبغي خلق وظيفة تكلف مراقبة أولئك الذين معيشتهم غير متفقة مع الدستور . ففي الديمقراطية بواسطة المبدأ الديمقراطي ، وفي الأوليغرشية بواسطة المبدأ الأوليغرشى . وربما ينطبق هذا النظام فيما بعد على جميع الحكومات الأخرى على السواء . ولأسباب مشابهة ينبغي ألا يغرب عن النظر أبدان تكاثر اليسر والثروة الذي قد يصيب الطبقات المختلفة للجماعة ، ووسيلة اتقاء الشر هي أن يوكل السلطان وإدارة الشؤون إلى العناصر المعارضة للدولة ، وأعني بالعناصر المعارضة الناس الممتازين والعامّة من جهة ومن الأخرى الفقراء والأغنياء ، وينبغي العناية بما يندمج الفقراء والأغنياء تاماً وأما بزيادة الطبقة الوسطى . فإما هو هكذا تمنع الثورات التي تتولد من اللامساواة .

§ ٨ - غير متفقة مع الدستور . هذا هو السبب في خلق المراقبين في روما . ولقد تكهن أرسطو ، دون أن يكون هناك مثال تحت نظره ، بالآثر الفعال الذي تتخذه إدارة مثل هذه في الجمهورية ذات حكومة صالحة . ر . روسو : عقد الاجتماع ك ٤ ب ٧ ، وأما أفلاطون فإنه لم يقترح الرقابة إلا على الحكام . وقد عني حق العناية بتنظيم مسئولية السلطة التي لم يتكلم عليها أرسطو . ر . القوانين ك ٧ ص ٣٤٦ وما بعدها . - اندماج ... اندماج تاماً - لقد تحقق هذا في تاريخ جميع الدول الحديثة تقريباً وعلى الخصوص في فرنسا . فإن طبقة le tiers état قد كسبوا ، في الحفاء ومن حيث لا تشعر الطبقات الممتازة والملوكية نفسها ، الثروات الواسعة والثقافة العالية . وقد يكون من التبصر منذ ذلك الحين أن يخولوا جزءاً من الحكم في الشؤون العامة ، ولو قد عمل بهذا المنهج في الوقت المناسب والخلف في اتباعه لكان ذلك على التحقيق مختلفاً للمصيبة الكبرى التي فيها تردت الملوكية وطبقة الإشراف . غير أن الحكومات ، مهما دفعتهما تنفعتهما ، ندر ما ترى الرأي المحكم ، لأنها بلا شك أقرب مما ينبغي إلى الواقع بحيث

§ ٩ - واليك موضوعاً رئيساً في كل دولة : ينبغي احسان العمل بحيث تكون الوظائف العامة بالتشريع أو بأية وسيلة أخرى فعالة ، لاتغنى أبداً أولئك الذين يشغلونها ، وهذا في الأوليغرشيات على الخصوص ، وهو من الأهمية بمكان رفيع . فإن كتلة المواطنين لا يحقون من شيء حقيقهم من ابعادهم عن الوظائف ابعاداً يمكن أن يجزى عنه عندهم بميزة تفرغهم لأعمالهم الخاصة ، وإنه يشير غضبهم أن يظنوا أن الحكام يختلسون الاموال العامة ، لانه حيثئذ يكون لديهم سبب للشكوى باداموا محرومين معاً السلطان والكسب الذي يؤتيه . . . . .

§ ١٠ - ان ادارة شريفة متى أمكن انشاؤها هي ذاتها الوسيلة الوحيدة لكي تقترن في الدولة الديمقراطية بالارستقراطية . أعني أن يؤتى المواطنون الممتازون والعامة كل مايطمح اليه هؤلاء وهؤلاء . وفي الواقع المبدأ الشعبي هو تمكين الجميع من الوصول الى الوظائف ، والمبدأ الارستقراطي انما هو أن توكل الوظائف الى المواطنين الفضلاء . هذا التأليف يتحقق اذا كانت الوظائف ليست ذوات مكاسب . فالفقراء الذين ليس لهم منها مكاسب لا يرغبون في السلطة ويؤثرون التفكير في منافعهم الخاصة . يستطيع الاغنياء قبول السلطة لانهم لا حاجة بهم الى أن تضاف الثروة العامة الى ثروتهم . وعلى هذا الوجه أيضا يثرى الفقراء بأن يفرغوا لشئونهم الخاصة ، والطبقات العليا لن تكون البتة مضطرة الى الخضوع لأناس لإمكانة لهم .

§ ١١ - على أنه لأجل اتقاء تبديد الإيرادات العامة ينبغي أن تكون المحاسبة على الاموال العامة بمحضر من المواطنين مجتمعين وتعلق منه نسخ في القبائل والبطون والمقاطعات ، ولكي يكون الحكام نزهاء يعني القانون بتشريف أولئك الذين يمتازون بحسن أدائهم .

يفشاهما بسبب ذلك الدور . أما الفلسفة فلائها في المرقب العالي فنظرتها في الاشياء نظرة أشد طمأنينة . انها ترى الشر فتصف له الدواء ولكن هل من مستجيب . . . . .  
§ ١١ - نسخ . في آتيننا كانت الحسابات تنقش على الحجر وتعرض على أنظار الجمهور كالأوامر العالية التي يصدرها الشعب . ر . بوخ . الاقتصاد السياسي للآتينيين ك ٢ ب ٨ وثمة نقوش من هذا القبيل في « شندلر » السجلات القديمة ص ١٧ وفي « فيسكونتي » مذكرات رقم ٣٦ .



فى الديمقراطية ينبغى أن يمنع التذرع الى تقسيم أموال الاغنياء ، بل يمنع حتى توزيع الغلات . وهذا ما قد حدث فى بعض الدول بوسائل ملتوية . ومن الخير ألا يخول الاغنياء ، حتى متى سألوا ، حق اعانة النفقات العامة متى كانت عظيمة لكن غير ذات فائدة حقيقية مثل التمثيلات المسرحية والأعياد بالمشاعل والنفقات الأخرى من هذا القيل .

§ ١٢ - أما فى الاوليغرشيات فالامر على الضد من ذلك ، يجب أن تكون رعاية الحكومة للفقراء على أقصى العناية كما ينبغى أن يوكل اليهم من الوظائف ماله مرتب . ينبغى أن يعاقب الاغنياء على ما يقع منهم من الاذى على الفقراء بأشد قسوة مما يقع من أذى الفقراء على الاغنياء . للمذهب الاوليغرشى نفع كبير أيضا فى أن تكسب الموارد بحق الولادة وحدها دون أن تكون على سبيل الهبة وانه لا يمكن أبدا أن يجمع بين عدة منها . وفى الواقع أن هذه الوسيلة تميل الثروات الى الاستواء وبها يبلغ عدد عظيم من الفقراء حالة الرخاء .

§ ١٣ - ثمة نظام نافع على السواء للأوليغرشية وللديمقراطية هو أن تكفل المساواة بل الاثار بجميع الوظائف التى ليست من الاهمية للدولة بمكان للمواطنين الذين ليس لهم فى السلطة السياسية إلا حظ ضئيل : ففي الديمقراطية للأغنياء وفى الاوليغرشية للفقراء . أما تلك المناصب العليا فانه يجب أن تكون كلها أو جلها موكولة الى أيدي المواطنين الذين يتمتعون بالحقوق السياسية دون سواهم .

- التمثيلات المسرحية . معلوم أن المواطنين الاغنياء فى أثينا كانوا يقومون بنفقات جوقات الموسيقى والرقص فى المسرح . ر . بونج الاقتصاد السياسى للاثينيين . ك ٨ ب ٢١ - والاعيان بالمشاعل . ر . المرجع اسابق ك ٣ ب ٢٣ انها كانت أعيادا يجرى فيها سباق بالمشاعل . والظاهر أن شيشرون يشير الى ذلك فى de officiis ك ٢ ب ٥٦ ويعارض شيشرون بين رأى ثيو فراست السفى يقرر فى كتابه على الثروات الموافقة على اسراف المواطنين الاثرياء وبين رأى أرسطو الذى يلوم على ذلك . ر . تورو ص ٣٤٧ .

§ ١٢ - للفقراء تلك رعاية عميت عنها الحكومة الملوكية سنة ١٧٨٩ . فانها على ضد ذلك قد عنيت باهانة طبقة سواد الناس le tiers état أى الفقراء فى ذلك العهد . وقد انتقمت هذه الطبقة فاوغلت فى الانتقام حين ذكرت يوم ٥ مايو .



§ ١٤ - مباشرة المناصب العليا تقتضى من أولئك الذين يشغلونها صفات ثلاثا : الاولى . استمساك مخلص بالدستور والثانية كفاية عظمى لتصرف الشؤون والثالثة فضيلة وعدل مناسبان ، فى كل نوع من الحكومة ، للمبدأ الخاص الذى عليه أسست ، لانه مادام الحق متغيرا بحسب الدساتير المختلفة فيلزم بالضرورة أيضا أن يتغير العدل فى كل واحد منها ، هاهنا تعرض مسألة ، كيف يختار الموظف ويعين متى كانت كل هذه الصفات غير مجتمعة فى الفرد عينه ؟ مثلا اذا كان المواطن الفلانى الموصوف بمهارة حربية كبرى فاقد الذمة وقليل الاخلاص للدستور ، واذا كان المواطن الفلانى الآخر نزيها جد النزاهة ونصيرا مخلصا للدستور ولكنه ليس من الكفاية الحربية على شيء ، فأيهما يختار ؟

§ ١٥ - ينبغى فيما يظهر ، العناية هاهنا بتعرف أمرين : ماهى الصفة العامة وما هى السفة النادرة . ف فيما يتعلق بالقائد ينبغى النظر الى التجربة أولى من النظر الى طهارة الذمة ، لان طهارة الذمة تلقى بسهولة وكثرة دون الحذق الحربى . ولامانة الخزائنة العامة الأوفق اتخاذ سبيل آخر . فان وظائف الخازن تقتضى من طهارة الذمة ما ليس لأكثر الناس فى حين أن مقدار الذكاء الضرورى للقيام بها أمر عام جدا . لكن أفيمكن أن يقال أيضا اذا كان مواطن مليء بالكفاية والاستمساك بالدستور فقيم يطلب اليه فوق ذلك من الفضيلة ؟ أليس تحسبه حينئذ الصفتان اللتان له ليحسن عملا ؟ كلا بلا شك ، لان هاتين الصفتين الساميتين يمكن أن يجمع بينهما وبين شهوات لارادع لها . الناس فى مصالحهم الخاصة التى يعرفونها ويحبونها لا يحسنون أن يخدموا أنفسهم كما ينبغى ، فمن ذا الذى يضمن أنهم لا يفعلون كذلك أحيانا متى كان الأمر بصدد المصلحة العامة ؟

§ ١٦ - على العموم كل مافى القانون يتفق ، بحسب نظرياتنا ، ومبدأ الدستور عينه ، فهى أساسى لحفظ الدولة . غير أن الموضوع الأهم انما هو كما كررنا مرارا ، جعل فئة المواطنين التى تريد ثبات الحكومة أشد قوة من

§ ١٤ - ما دام الحق متغيرا . ر . ك ٣ ب ٥ ف ٨ و ٩ وما بعدهما .

التي تريد سقوطها . وينبغي فوق ذلك الحذر كل الحذر من اهمال ما نهمله اليوم كل الحكومات وهو الاعتدال والقسط في جميع الاشياء . فتشير من انظم الديمقراطية في الظاهر ، هو على التحقيق ما يدمر الديمقراطية ، وتشير من انظم ، الا وليغرشية في الظاهر ، يدمر الا وليغرشية .

§ ١٧ - متى ظن المرء ان به المبدأ الوحيد للفضيلة السياسية فانه يدفع به في عماية الى الافراط . ولكن الخطأ غليظ . ففي وجه الانسان الاتف مع انه انحرف عن الخط المستقيم الذي هو الا جمل ليقرب من ان يكون ابنى او افطس . يمدن مع ذلك ان يبقى كما هو جميلا ومقبولا ، لكن متى اندفع هذا الانحراف الى الافراط فانما ينزع بديا من هذا الجزء المقياس الحق الذي يجب ان يكون له ثم يفقد كل مظهر للانف بامتداداته الذاتية الطبيعية وبالامتدادات الصغيرة للاجزاء المجاورة له . وتلك ملاحظة يمكن انطباقها على كل جزء آخر من أجزاء الوجه على سواء ، فالامر هو على الاطلاق بعينه فيما يتعلق بأنواع الحكومات .

§ ١٨ - الديمقراطية والاوليغرشية مع ابتادهما عن الدستور الكامل يمكن منع ذلك ان تكونتا منظميتين تنظيميا كافيا لحفظهما . ولكن الناس يفعلون في مبادي احدهما والاخرى فيجعلون منهما بديا لحكومات أسوأ ويتهى بهم الامر الى زدهما الى ان تكون حكومات بعد . ينبغي ان يعرف الشارع ورجل الدولة ان يميزا في الاجراءات الديمقراطية او الاوليغرشية ، تلك التي تحفظ الديمقراطية او الاوليغرشية وتلك التي تخربهما . فليست واحدة من هاتين الحكومتين تستطيع ان تكون وأن تبقى دون ان تشتمل في باطنهما على أغنياء وفقراء . لكن اذا تقررت المساواة في الثروات فالدستور هو ضرورة غير ، واذ يراد القضاء على القوانين التي قصد بها الى بعض أولى التفوق السياسي يقضى معها على الدستور نفسه .

§ ١٩ - ترتكب الديمقراطيات والاوليغرشيات هاهنا خطأ كبيرا على

§ ١٧ - يدفع به في عماية الى الافراط . لقد أوضح افلاطون ضرورة تلطيف مبدأ الدولة ايضا عجيبا . ر . القوانين ك ٣ ص ١٩٠ و ١٩٩ . والمقدمة .

انسواء . ففي الديمقراطية حيث العامة لها أن تسن القوانين نهائيا يفسم الديمقراطية دائما المدينة بهجماتهم المستمرة على الأغنياء إلى معسكرين في حين أنهم يجب عليهم في خطبهم ألا يظهر والا يظهر المشغولين بمنفعة الأغنياء كذلك في الأوليغارشيات ينبغي للحكومة أن تظهر بأنها لا تهدف لها إلا منفعة الشعب . ويجب على الأوليغارشيين على الخصوص أن يعدلوا عن حلف أيمان كانتى يحلفونها اليوم . واليك الأيمان التى تحلف فى بعض الدول فى أيماننا : « لا كونن عدوا مقيما للشعب ، ولا عملن له الشر بقدر ما أستطيع كان ينبغي أن يكون الأمر على وجه مضاد كل التضاد ، وكان أولى أن يتخذ وجه مستعار فى أن يقال جهره فى الأيمان من هذا القليل : « لا أودى الشعب أبدا » .

§ ٢٠ - ان أهم النقط التى تكلمنا عليها لاستقرار الدول ، ولو أنها فى أيماننا مهمة فى كل مكان هى مطابقة التربية لمبدأ الدستور . وان أنفع القوانين ، أى القوانين المصدق عليها باجماع المواطنين ، تصير لغوا اذا كانت الاخلاق والتربية لا تطابق المبادئ السياسية الديمقراطية فى الديمقراطية والا وليغارشية . لانه ينبغي أن يعلم حق العلم أنه اذا جاد مواطن واحد عن حسن السلوك فالدولة عينها تشاطر فى هذا الاخلال بالنظام .

§ ١٩ - أن يعدلوا عن حلف أيمان . « يقرأ فى سياسيات أرسطو أن فى زمانه فى بعض المداين كانوا يضمرون بعض الشعب ويعلقونه . هذا هو الواقع من الامر ولكنهم كانوا يحلفون على ضد ذلك . وذلك التوقع لا يمكن تصوره » . ر . ديدور . سياسيات الملوك ف ٧٦ .

وقد احتفظ لنا استوبى فى وعظه ٤١ ص ٢٤٣ بنص اليسين الديمقراطية البحتة التى كان يحلفها الشبان الاتينيون حين تسجل أسماءهم فى السجل المدنى ، وهى يمين حسنة جميلة .

§ ٢٠ - ان أهم النقط . لشد ما أحسن أرسطو الأهمية السياسية للتربية التى خصها بكتاب ونصف من مؤلفه ك ٤ وك ٥ . وقد خصها منتسكيو بالكتاب الرابع من روح القوانين . ووضع لها روسو كتاب ايميل الذى كان لتشرع نتائج مرسية خطيرة على التحقيق بأن آثار لموضوع التربية تفكير العقول الحسنة . وما ينبغي التنبية اليه ان حكومة convention ، هى أول حكومة فى فرنسا اشتغلت سياسيا بهذا الموضوع فانشأت فى البلاد دور التعليم العام وبنات التعليم الابتدائى . ومن سنة ١٨٣٠ اقتفيت آثارها وحقت آمالها ولم يزد فى ذلك على أن اعترف بأحد المبادئ البديهية والاساسية لكل نظام سياسى . وقد يحسب بين أخطاء الملكية القديمة التى



§ ٢١ - أن تربية مطابقة للدستور ليست هي التي تهدى الى فعل كل ما يرضى اما أعضاء الاوليفرشية واما أنصار الديمقراطية ، انما هي تلك التي تهدى الى استطاعة العيش فى ظل حكومة اوليفرشية أو فى ظل حكومة ديمقراطية . وفى الاوليفرشيات الحالية يعيش أبناء اصحاب السلطان فى الرخاوة فى حين أن أبناء الفقراء الذين يتخشنون بالعمل والتعب يكسبون الرغبة فى اثارة الثورة والقدرة عليها .

§ ٢٢ - فى انديمقراطيات وعلى الخصوص فى تلك التى دستورها أدخل ما يكون فى الديمقراطية يساء فهم منفعة الدولة لان فيها يفهم معنى الحرية فهما فاسدا ، فعلى حسب رأى العام الشيمتان الميزتان للديمقراطية هما سيادة الاكثرية والحرية . المساواة هى الحق العام ، وهذه المساواة هى بالضبط أن ارادة الاكثرية هى السائدة . ومن ثم تندمج الحرية والمساواة فى الرخصة لكل أحد أن يفعل مايشاء : « كل على هواه » كما يقول أوربيد وهذا مذهب بين الخطر . لانه لاينبغى أن يخيل للمواطنين أن عيشة وفقا للدستور هى عيشة استعباد . بل على الضد يجب على المواطنين أن يجدوا فيها حماية وسعادة .

لقد عددنا حيثثد على وجه تام تقريبا أسباب الثورات والدمار والسلام والاستقرار للحكومات الجمهورية جميعا .

ربما كانت ضرورية . وهى من الاخطاء التى كانت شؤما عليها . ذلك الاحمال المطلق للتربية الشعبية فانها لم تفكر قط فى أن تحصلوها الى منفعتها . ر . ما سيجىء .

§ ٢١ - أبناء اصحاب السلطان . ر . ما سبق فى هذا الباب المعانى المشابهة لهذا ف ٨

§ ٢٢ - سيادة الاكثرية . ر . ما سبق ك ٧ ب ١ ف ٦ و ١١ - أوربيد . لا يعرف من أية قصة من قصص أوربيد أخذت هذه العبارة .

- والسلا والاستقرار . لقد نبه هيجيوتش فى رسالة فى ماليات روما ص ٤٤ ، على أنه فى الزمان الفابر لم تذكر ثورة واحدة كان سببها سوء الحالة المالية ذلك المصدر العادى الذى لا معدى عنه للانقلابات السياسية فى الازمان الحديثة . وتعليل ذلك يسر جدا . فان الدول القديمة كانت على العموم ديمقراطية وكانت عناية الشعب بمراقبة المصروفات : لعامة واقتضاؤه الاحاطة علما بها فيه وقاية من كل تبذير . كذلك حق أيضا من جهة أخرى ، أن الاقتراض بأوضاعه الخطيرة لم يكن معروفا بعد . فتنبه هيجيوتش صحيح تماما يؤيد التاريخ صحته .



## الباب الثامن

علل الثورة وعلل الحفظ في حكومات الفردملوكية او الطغانية الفرق بين الملك وبين الطغانية : علل الثورة في حكومات الفرد مماثلة بالجزء كنظائرهما في الجمهوريات • ضروب التآمر على الاشخاص وعلى السلطات : الاهانات التي تصدر من الطغاة : تأثير الخسوف والامتنان على الخصوص : ضروب المؤامرات التي يدسها الطمع في المجد • صنوف الهجوم الخارجية على الطغيان • اعتداءات انصاره الاقربين : اسباب البذر في الملوكية : اخطار الوراثة •

§ ١ - يبقى علينا أن ننظر فيما هي العلل الأكثر شيوعاً لانقلاب وللحفظ في حكومة الفرد • أن الاعتبارات التي يناسب عرضها في مصير الملوكيات والطغيانات تقارب كثيراً الاعتبارات التي ذكرناها في صدد الدول الجمهورية الملوكية تقترب من الارستقراطية والطغيان يتألف من عناصر من الاوليعرشية المتطرفة ومن الديماغوجية • من أجل ذلك كان أشأم الأنظمة على الرعايا لأنه مكون من حكومتين رديتين وأنه يجمع بين النقائص والردائل التي لاحدهما وللأخرى •

§ ٢ - على أن هذين النوعين من حكومة الفرد متقابلان بالتضاد حتى في نقطة بدايتهما • الملوكية تخلقها الطبقات العليا التي يجب عليها أن تحميها من الشعب • وان الملك ليجعل من صميم الطبقات العليا التي يمتاز عليها بفضيلته السامية أو بالأعمال الجليلة التي توحى بها اليه تلك الفضيلة أو بشهرة أصوله المعترف بها • أما الطاغية فانه على الضد يخرج من الشعب ومن العامة ضد المواطنين الاقوياء ليدفع عنه اضطهادهم •

§ ٣ - والحوادث تؤيد ذلك بلا عناء • يمكن أن يقال أن كل الطغاة قد كانوا في مبدأ أمرهم ديماغوجيين كسبوا ثقة الشعب بسعائياتهم على

§ ١ - أشأم الأنظمة • ر • ما سيلي ف ٧ • وما سبق ك ٦ ب ٢ ف ٢ و ب

١ ف ١ •

المواطنين الرؤساء . وقد نشأت بعض الطغيات على هذا النحو حين كانت الدول قوية من قبل . وبعضها وهى أقدم من الاولى لم تكن الا ملوكيات انتهكت قوانين البلد وطمحت الى سلطان استبدادى . وأخرى أسسها رجال وصوليون بلغوا أن ينتخبهم الناس للمناصب العليا لان الشعب فى الماضى كان يعطى جميع المناصب الكبرى وجميع الوظائف العامة مدة طويلة وأخرى قد خرجت من الحكومات الاولى يرشيتها التى وكلت بلا تبصر الى شخص واحد اختصاصات سياسية على أقصى غاية من الأهمية .

§ ٤ - بفضل هذه الظروف كان الاغتصاب حينئذ هينا على جميع الطغاة اذ لم يكن لهم من عمل الا أن يعتمدوا على ارادتهم ليكونوا طغاة لانهم كان فى يدهم من قبل اما سلطان الملك أو السلطة التى يكفلها لهم مركز سام : أمثال ذلك فيدون فى أرغوس والطغاة الآخرون الذين ابتدءوا بان يكونوا ملوكا . ثم كل طغاة يونيه وقالاريس الذين كانوا يتربعون فى أعلى المناصب فانتيس فى ليونتيوم وسبسل فى كورنثة وفيزيترات فى آتينا ودينيس فى سراقوزة وكثير غيرهم خرجوا مثلهم من الديماغوجية .

§ ٥ - أكرر أن الملوكة تصطف الى جانب الأرستقراطية من حيث انها كمثلا ثمن للاعتبار الشخصى أو لفضيلة سامية أو لشرف مولد أو لخدمات عظيمة أدت أو لكل هذه الميزات مضافات الى الكفاية . كل أولئك

§ ٤ - فيدون فى أرغوس . يظهر انه ملك فى القرن الثامن قبل الميلاد ، ويعتبر انه طاغية مقدم غاية فى الحق . ويقال انه انشأ فى بيلوبونيز وحدة المكاييل والموازن بين جميع القبائل الدورية ، وانه اول من ضرب النقد . ر . أوتو ملر ، النوريون ج ١ ص ١٥٥ وج ٢ ص ١٠٨ وهيرودوت ايراتوب ١٢٧ - كل طغاة يونية . ر . هيرودت ، ملبومين ب ١٣٤ ، أذيقص تاريخ أولئك الطغاة الصغار - فالاريس . طاغية أغريجنث نحو الاولمب الرابع والخمسين ٥٦٤ ق . م . ر . أوتو ملر ، النوريون ج ٢ ص ١٦٢ - فانتيس الذى يتكلم عليه ارسطو ايضا فى هذا الكتاب ب ١٠ ف ٤ لا يعرف الا بهذا . - ليونتيوم مدينة مجاورة لسراقوزة فى صقلية - سبسل . اغتصب الطغيان فى كورنثة فى نحو الاولمب الثلاثين ٦٥٨ ق . م . - فيزيترات . ٥٥ ق . م . - دينيس فى سراقوزة . ر . ما سبق فى هذا الكتاب ب ٤ ف ٥ .

§ ٥ - أكرر . ر . ما سبق ف ١ . - كما فعل قردوس فى القرن الحادى عشر قبل الميلاد . - والمولوس . ر . فينا سنجيى فى هذا الكتاب ب ٩ ف ١ بعض كلمات على ملوكة الملوس .

الذين قد أدوا خدمات كبرى لمبادئ أو لشعوب أو كانوا في مكانة من أقدارها قد حصلوا على هذا الامتياز السامي : بعضهم بأنهم ظفروا بالأعداء قوقوا الشعب من الاستعباد كما فعل فردوس . وآخرون بأن ردوا على الشعب حرته مثل قيروش ، وآخرون بأنهم أسسوا الدولة أو بأنهم حازوا أرضها كملوك الأسيرتين والمقدونيين والملوس .

§ ٦ - رساله الملك الجاحصه ان يسهر على ان ارباب الاملاك لا يصابون بأي ضرر في ثروتهم ولا الشعب بأية اهانة لشرفه : اما الطاغية فعلى الضيق كما قلت اكثر من مرة لم يك لينظر في الشؤون العامة الا الى منفعتيه الشخصية . غرض الطاغية هو الاستمتاع ، وغرض الملك هو الفضيلة . من أجل ذلك في معرض الطموح يفكر الطاغية على الخصوص في المال ، واما الملك فيفكر على الخصوص في الشرف . وحرس الملك يتألف من المواطنين وحرس الطاغية من الأجانب .

§ ٧ - ومع ذلك فمن البين أن يرى أن للطغيان كل اضرار الديمقراطية والا وليغرشية . فهو كالا وليغرشية لا يفكر الا في الأثراء الذي هو وحده يكفل له بالضرورة أمانة الاتباع والاستمتاع بالزينة . الطغيان يخاف ايضا من الجماعات فيزع منهم حق اقتناء السلاح . وايداء الشعب وإبعاد المواطنين من المدينة وتشيتهم هي الوسائل المشتركة للاوليغرشية وللطغيان ، من الديمقراطية يستعير الطغيان مذهب الحرب المستمرة على المواطنين الأقوياء ذلك الجلاذ الخفي والعنفي الذي يدمرهم وتلك الصنوف من النفي التي ينلظها عليهم بحجة أنهم عصاة للسلطان وأعداؤه ، لانه لايجعل أن من صفوف الطبقات العليا تخرج المؤامرات ضده ، وأن بعضهم يحوكون الحبال ليستولوا على السلطان لمنفعتهم والآخريين ليتخلصوا من الرق الذي يرهقهم هذا هو ماتعنيه نصيحة بريندر لطرازيبول ، فان تنوية السنابل التي تطول غيرها كان المراد بها أنه يلزم دائما التخلص من المواطنين الأجلاء .

§ ٦ - كما قلت . ر . ما سبق ٣ به ف ٤ .

§ ٧ - الديمقراطية والاوليغرشية . ر . ما سبق ف ١ - بريندر . ر . ما سبق

٣ به ٨ ف ٣ .

§ ٨ - ماقلته أيضا دليل كاف على أن أسباب الثورة يجب أن تكون هي بأعيانها على التقريب في حكومات الفرد كما هي في الجمهوريات . الظلم والخوف والاهانة هي التي أدت دائما تقريبا الى مؤامرات الرعايا على الملوك ومع ذلك فان الظلم قد كان حظه في السببية أقل من حظ الاهانة وأحيانا أيضا من صنوف السلب الذي يقع على الأفراد .

ان الغاية التي ترمى اليها المؤامرات في الجمهوريات هي عينها أيضا في الدول الخاضعة لطاغية أو ملك . وانها لتقع دائما لان الفرد المالك لديه من صنوف الشرف والثروات ما يحسده عليه الآخرون جميعا .

§ ٩ - تتجه المؤامرات تارة الى أشخاص أولئك الذين بيدهم السلطان وتارة الى السلطان نفسه ، فالاحساس بالاهانة يدفع على الخصوص الى النوع الاول . ولما ان الاهانة ربما تقع على ضروب كثيرة فالحقد الذي تثيره تكون له كذلك خواص مختلفة . وفي أكثر الحالات لا يفكر المتآمرون في اشباع أطماعهم بل في مجرد الانتقام . وشاهد ذلك عاقبة البيزيستراتيين فانهم انتهكوا حرمة أخت هرمودايوس فتآمر - هرمودايوس للانتقام - لأختيه وأرستوجيتون لتأييد هرمودايوس . ولم يكن للمؤامرة التي حيكت حائلها على بريندر طاغية أمبراسيا سبب آخر الا أن الطاغية في سكرة معربة قد سأل أحد معشوقيه وهو يسخر منه : ألم يصيره بعد ، أما ؟

§ ١٠ - وبوزنياس قتل فيليب لان فيليب قد خلى أنصار أتال يهينونه ودرداس تأمر على آمنتاس الصغير الذي كان يفخر بأنه هو الذي اغتصب زهرة شبابه L'Eumouque (الحصى) قتل ايفاغوراس صاحب قبرص لان

§ ٩ - تتجه المؤامرات ر . في ميكافلي افكاره في المؤامرات . مقاله على عاشورات تيت ليف ك ٣ ب ٦ - هرمودايوس . يروي طومبيد مؤامرة هرمودايوس ك ١ ب ١٠ وك ٦ ب ٥٤ وما بعده - على بريندر ر . ما مر في هذا الكتاب ب ٢ ف ٦ .

§ ١٠ - وبوزنياس . قتل فيليب سنة ٣٣٦ ق . م . وتلك هي الواقعة الجديدة التي لها ذكر في سياسة ارسطو . اما عن التفاصيل فراجع ديودور الصقلي ك ١٦ ص ٤٨١ ورواية ميكافلي في مقالة على عاشورات تيت ليف ك ٢ ب ٢٨ - الحصى . هونيكو كليس الملقب بالحصى قتل ايفاغوراس في السنة الثالثة من الاولمب الاول بعد المسابقة ٣٧٤ ق . م . ر . ديودور الصقلي ك ١٦ ص ٣٦٣ .



ابن هذا الأخير كان قد أهانه بأن اختطف زوجته . وكثير من المؤامرات لم يكن لها سبب الا انتهاك الحرمات الذي كان يقع من الملوك على أحد رعاياهم .

§ ١١ - كذلك كانت المؤامرة التي حاكها كراتى على أرخيلوس ، فان الأول لم يكن ليطبق أبدا الا على كره تلك العلاقات المهينة . من أجل ذلك لم يدع أول تملة مقبولة وان كانت أقل خطرا فى نفسه مما كانت الأخرى فان أرخيلوس بعد أن وعده بتزويجه احدى ابنتيه نكث عهده وزوجهما كليهما احدهما للملك ايليمى ، على أثر هزيمته فى الحرب مع سيراوارهبوس والأخرى لآمتاس ابن ذلك الملك ، يريد بذلك أن يلطف من العداوة بين كراتى وبين ابن كليوبترا . غير أن السبب الحقيقى لعداوته هو الحقد الذى كان يحمله الشاب من العلاقات التى كانت تربطه بالملك .

§ ١٢ - وقد دخل هلنوقراط من لارنا فى المؤامرة لاهانة مشابهة . فان الطاغية الذى كان قد فسق به فى شبابه لم يشأ أن يردده الى وطنه كما كان قد وعده ، فاقترح هلنوقراط بأن حظوة الملك له لم تأت من شهوة حقيقية بل ليس لها غرض الا أن يشهر بعاره . وبرهون وهيرقليدس وكلاهما من أونوس قتل كوتيس انتقاما لأبيهما . وأدماس خان كوتيس لينتقم منه للجب المهن الذى أجراه فيه ابان طفولته .

§ ١٣ - وكثيرا ما يتآمر المرء غضبا للمعاملات السيئة التى يعامل بها شخصا . حتى ان حكاما وأعضاء عائلات مالكة قد قتلوا الطغاة أو بالأقل تأمروا عليهم ليشفوا ما فى صدورهم من أحقاد من هذا القبيل . ففي ميتلين مثلا كان البتاليون الذين يطيب لهم أن يجوسوا خلال المدينة يضربون

---

§ ١١ - ارخيلوس . لا ادرى هل ارخيلوس هذا هو الذى جاء ذكره فى نغرياس افلاطون ص ٢٥٣ من ترجمة كوزان - كراتى . يزعم ديودور الصقلي ان كراتى الذى يسميه كراتيروس قد قتل الملك خطأ فى الصيد . ر . ل ١٤٥ ص ٢٦٥ وكل هذا القسم من تاريخ مقدونيا غامض جدا .

§ ١٢ - برهون . او كما يسميه ديوجين اللايرتى فيتون قد قتل كورنس طاغية ينوس فى تراقيا ولجا الى اثينا . ر . ديوجين اللايرتى ل ٣٧٦ ف ٤٦٥ .

بالعصى كل من كان يلقاهم قد ذبحهم ميغاكليس وأعانه على ذلك أصحابه .  
ثم بعد ذلك قتل سامرديس بتيلوش الذي أساء معاملته وكانت امرأته تدفعه  
الى هذا الانتقام . واذا كان ديكامنخوس فى الائتمار على أرخيلوش قد  
رأس المتآمرين بأن كان أول محرض لهم فذلك لأنه كان قد امتلأ غيظا  
من أن أرخيلوش أسلمه الى الشاعر أوزيبس الذى أمر بضربه بالسياط  
لأنه سخر من بخره . وكثير من الملوك قد شروا بخيائهم أو براحتهم ثمنا  
لأمثال هذه الإهانات .

§ ١٤ - ان الخوف الذى ذكرناه سببا للانقلاب فى الجمهوريات ليس  
فى حكومات الفرد بأقل أثرا . فان ديكامنخوس أرتبان قتل اكزركسيس  
خوفا من أن يعلم الملك أنه أمر بشق دارا على رغم النهى الذى صدر من  
الملك . غير أن أرتبان كان يرجو بادية الأمر أن يكون اكزركسيس قد  
نسى ذلك النهى الذى صدر منه أثناء وليمة . كذلك الاحتقار يجلب أيضا  
ثورات فى حكومات الفرد . فان سردانابال قتله أحد رعاياه اذ رآه ممسكا  
بالمغزل وسط نسائه ، ان صدقت الرواية . ومع التسليم بأن هذا لا يصدق  
فى حق سردانابال فإنه يمكن أن يكون صدقا فى حق رجل آخر . وإن  
ديون لم يتآمر الا احتقارا لدينيس الشاب اذ رأى جميع رعاياه لا يهابون له  
وانه كان غارقا فى سكر مقيم .

§ ١٥ - انما هو على الخصوص بأسباب من هذا الطراز أن يصمم أحيانا  
حتى أصدقاء الطاغية على التآمر به : فان الثقة التى يتمتعون بها لديه توحى اليهم

- § ١٣ - سامرديس . لا يعرف من هذا .  
§ ١٤ - الخوف الذى ذكرناه . ر . ما سبق ب ٢ ف ٣ - أرتبان . قتل اكزركسيس  
فى السنة الرابعة للأولمب الثامن والسبعين ٤٦٥ ق . م . وقد اختلف المؤرخون فى رواية  
موت اكزركسيس والظاهر ان رواية ارسطو أرجحها . وان هذا الجزء من التاريخ يكاد  
يكون مجهولا .  
- أحد رعاياه . هو أرياس الذى أسقط سردانابال . ر . ديودور الصقلي ك ٢ ص ١١٠ .  
- ديون . تجريدة ديون على دينيس الصغير كانت فى السنة الرابعة للأولمب الرابع بعيد  
المائة ٣٥٧ ق . م .  
§ ١٥ - قيروش أسقط استياج . خلق قيروش استياج ولكنه لم يقتله . ر . هيرودوت  
كليو ب ١٣٠ .

احتقاره ويتسهل سبل الرجاء في إخفاء مؤامراتهم . وفي الغالب حينما يظن المرء بنفسه انه في مكنة من تقلد السلطان بأية وسيلة كانت فحسبه أنه يحتقر الطاغية ليتآمر به . لأنه متى كان المرء قويا استهان بالخطر وصنار ميسورا له التصميم في العمل مدفوعا لذلك بما له من الثقة بقواه . وعلى هذا النحو لم يكن للقواد في الأغلب من أسباب آخر للتآمر بالملوك الذين يستخدمونهم مثال ذلك قيروش أسقط استياج الذي كان يزدرى سلوكه وقوته والذي كان قد تخلى عن مباشرة السلطان شخصا ليفرغ للأفراط في صنوف اللذائذ . وسوتيز التراقي تآمر كذلك بآمودكوس وكان قائدا عنده . وقد تجتمع أسباب من هذا القبيل للتآمر . وأحيانا ينضم الحرس الى الاحتقار : وشاهد ذلك ائتمار متريدات بأريوبرزان . هذه الاحساسات تفعل فعلها على الخصوص عند الرجال أولى الخلق الجريء والذين استطاعوا أن يبلغوا عند الملوك مناصبا حربية ساميا . فان الشجاعة متى عاوتها الوسائل القوية تنقلب الى جسارة فيتآمر المرء لانه يظنه واثقا من النجاح مادام ذاك السيان يؤيدانه .

§ ١٦ - للمؤمرات التي تدفع اليها رغبة المجد طابع آخر مغاير تماما لتلك الطوابع التي ذكرنا الى الآن . فليست الدوافع اليها هي الحسد على الثروات الطائلة ولا رغبة التشاريف العليا للطاغية والتي تسبب في الغالب التآمر عليه . فليس لاعتبارات من هذا القبيل يلقي الرجل الطموح بنفسه في أخطار مؤامرة ، بل يترك للأغنياء الأسباب الدنيئة والوضيعة التي تكلمنا عليها آنفا ، فكما أنه يجازف في كل شأن لانفع فيه لكنه ربما أدى الى الشهرة وحسن الأحدثه كذلك هو يتآمر على الملك أو الطاغية لحربه لا على السلطان بل على المجد .

§ ١٧ - والرجال من هذا الطراز من الندره بمكان ، لأن أمثال هذه العزائم تقتضي دائما احتقارا للحياة على الإطلاق في حال اقتران المشروع

- سوتيز التراقي . ر . اكسينوفون . انا باز . ك ٧ ب ٢ . والهيلينين ك ٤ ب ٨ - ائتمار متريدات . ر . اكسينوفون . سيرويدي ك ٨ ب ٨ .

بالحية ، وان الفكرة انوحيدة التى يجب أن تكون هى مصدر الایحاء هى  
فكرة ديون ، غير أنه من العسير أن تخطر على بال كثيرين • فان ديون حين  
مشى الى دينيس لم يكن معه الا قليل من الجنود معلنا أنه أيا كان حظه من  
النجاح فحسبه أن يقوم بهذا المشروع حتى انه لو مات حين يطاء أرض صقلية  
لكان موته على كل حال حسنا جميلا •

§ ١٨ - الطغيان يمكن أن يتقلب ككل حكومة أخرى من غزو خارجي  
آت من دولة أقوى منه ومدسترة على مبدأ مضاد • وبين أن هذه الحكومة  
المجاورة بسبب مبدئها المضاد نفسه ، لا تربص الا ساعة الهجوم • والمرمق  
قدر فعل دائما مايرغب فيه • فان الدول ذات المبادئ المختلفة هى دائما  
بعضها لبعض عدو • فمثلا الديمقراطية عدو الطغيان كما يكون الخراف  
عدوا للخراف كما يقول هيزيود • وهذا لا يمنع أن تكون الديماغوجية  
المتطرفة الى أقصاها هى طغيان حقيقى • والملكية والارستقراطية كلتاهما عدوا  
للأخرى بسبب تخالف مبادئهما • من أجل ذلك كان دأب اللقدمونيين أن  
يسقطوا الطغيانات كما صنعه أيضا السراقوزيون كلما كانت تدير شئونهم  
حكومة صالحة •

§ ١٩ - الطغيان يحمل فى باطنه سببا آخر للخراب حينما يقيم الثورة  
أولئك الذين هو يستخدمهم • وشاهده سقوط الطغيان الذى أنشأه جيلون •  
وفى أيامنا طغيان دينيس • فان طرازيبول أخا هيرون كان يعنى بتحريض  
الشهوات الجنونية لابن جيلون الذى خلفه وغمره فى الملذات ليحكم باسمه •  
فتأمر أتباع الأمير الشاب اللصقاء به لا لانسقاط الطغيان نفسه بل لخلع  
طرازيبول غير أن شركاء هذا الأخير قد انتهزوا هذه الفرصة المواتية

§ ١٨ - مد مسترة على مبدأ مضاد • ر • ما سبق فى هذا الكتاب ب ٦ ف ٩ •

- كما يقول هيزيود • ر • الاعمال والأيام • البيت ٢٥ •

- اللقدمونيين • ر • ما سبق فى هذا الكتاب ب ٦ ف ٩ حيث ذكر ان اللقدمونيين كانوا  
يسقطون الديمقراطيات •

§ ١٩ - الذى أنشأه جيلون • ملك جيلون فى السنة الرابعة من الالوب الثالث

والسبعين ٤٨٤ ق • م • وقد كان منذ ست سنين طاغية لجيل • ر • هيرودت • بولنى ب ١٥٢  
وما بعده •



لطردهم جميعا • أما دينيس فان قربه ديون هو الذى سعى عليه واستطاع قبل موته أن ينفى الطاغية بمعاونة الشعب التائر •

§ ٢٠ - ومن الاحساسين الحق والاحتقار اللذين يسيان ، فى الغالب المؤامرات على الطغيانات يستحق الطغاة دائما أحدهما على الاقل وهو الحق لكن الاحتقار الذى يلقونه فى روع الناس يجلب سقوطهم فى غالب الأحيان • وما يشته حق الإثبات أن أولئك الذين كسبوا السلطان بأنفسهم قد استطاعوا الاحتفاظ به وأن أولئك الذين ورثوه مالبثوا أن فقدوه • فانهم وقد سقطت بهم الافراطات وضروب السوء فى سلوكهم يسهل سقوطهم فى الاحتقار ويهيئون الفرص الكثيرة المواتية للمتآمرين عليهم •

§ ٢١ - ويجوز أن يوضع الغضب فى صف الحق فان أحدهما والاخر يحملان على أفعال متشابهة فضل تشابه • الا أن الغضب هو أيضا أفعال من الحق لأنه يؤتى فى التآمر حدة أشد تقودها شهوة لاتدبر فيها • وان الشعور بالاهانة هو الذى يسلم القلوب الى سورات الغضب ، وشاهد هذا سقوط البيزستراتين وكثير غيرهم • ومع ذلك فالحق أشد روعا . الغضب مصحوب دائما بالشعور بألم لايدع محلا للتبصر • وأما الكره فلا ألم له يزلزله فى مؤامراته •

لأجل أن نلخص مامر نقول ان جميع أسباب الثورات التى عيناها للأوليغرشية الغالية التى ليس لها مايزن أمرها وللديماغوجية المتطرفة تنطبق على الطغيان سواء بسواء • لأن هاتين الصورتين من الحكومة هما طغيانان حقيقيان مقسمان فى أيد كثيرة •

§ ٢٢ - الملوكية أقل خشية من الأخطار الخارجية • وهذا هو الذى يكفل لها البقاء • وانما فيها ينبغى البحث عن جميع أسباب انهيارها • ويمكن ردها الى سببين : أحدهما دسائس أعوانها الذين تستخدمهم والثانى الميل الى الاستبداد حين يطمع الملوك فى نماء قوتهم حتى على حساب القوانين

§ ٢٠ - أولئك الذين كسبوا السلطان • وفيما بعد ٢٢ • ومكيا فلي « الامير ب ٦ » وكذلك افلاطون يفيض الارث • ر • القوانين • ك ٣ عن ١٨٣ وما بعدها •

ويكاد يُرى في أيامنا ملوكيات تؤسس والتي تظهر منها أولى بها أن تكون حكومات فرد مطلقة وطغيات من أن تكون ملوكيات • ذلك بأن الملوكية الحقة في الواقع هي سلطان مرضى بحرية وتمتع باختصاصات عالية فقط. لكن لما أن المواطنين اليوم يستوون على العموم وأنه لا واحد له من التفوق العظيم ما يمكنه أن يختص دون سواء بالظنوح الى مركز رفيع في الدولة كهذا ، فينتج منه أن الناس لا يعطون الرضا بعد للملوكية وأنه اذا اعتمد امرؤ في الملك على الكيد أو العنف فأخلق به أن يعد طاغية •

§ ٢٣ - في الملوقيات الوراثية ينبغي أن يضاف سبب الدمار هذا الخاص بها جد الخصوص : أن أكثر هؤلاء الملوك بالارث يوشكون أن يصيروا بائسين وانه لا يغفر لهم أى افراط في سلطتهم ماداموا لا يملكون البتة سلطة طغانية بل مجرد كرامة ملوكية • الملوكية أسهل ما يكون اسقاطها لأنه ليس فيها بعد من ملك منذ لا يريد الناس أن يكونه . أما الطاغية فعلى ضد ذلك يضرب نفسه على الناس ضربا على رغم الارادة العامة •

تلك هي الأسباب الرئيسة لانهايار حكومات الفرد • ولا أعدد أغبارها التي تقاربها •

---

§ ٢٢ - ملوكيات • • • حكومات فرد • هاهنا يحس الفرق بين هاتين العبارتين فان «الملك» هو ذلك الفرد الذي يملك ويصرف الشؤون بالمطابقة لقوانين يجب عليه رعايتها ولم يكن قط هو الذي سنّها • واما الفرد فهو السيد المالك ولا قانون له الا ارادته ولكنه مع ذلك لا يسيء استعمال سلطانه المطلق • اما الطاغية فانه يسيء استعمال السلطان الذي بيده • هذه الفروق هي من الاهمية بمكان • ر • ٣ ب ١٠ ف ٧ •

§ ٢٣ - ان يصيروا بائسين • يمكن ان يضاف هذا التصريح الجلي ضد الوراثة الى ما صرح به أرسطو من قبل ٣ ب ١٠ ف ٦ • يلزم ان يريد المرء ان يغمض عينيه عن التسور ليعنى أن الفيلسوف قد ألف كتابه وهو مشبع بخصال البطانة وأنه عنى في كتاب السياسة بتعليق الاسكندر الذي كاد لا يتفق حقه الوراثي البحث مع مبادئ استاذة الاستقلالية - ليس فيها بعد من ملك • راجع الفكرة عينها في :فلاطون «السياسي» ص ٢٨٦ من ترجمة كوزان •

## الباب التاسع

وسائل الحفظ لحكومات الفرد : الملكية تسلم بالاعتقال ، وللطغيانات مذهبان مختلفان للبقاء : العنف مع الخداع وحسن الإدارة • رسم للمذهب الأول : عيوبه • رسم للمذهب الثاني : فوائده • صورة الطاغية • مدة بقاء الطغيانات المختلفة • تفصيل تاريخها •

§ ١ - حكومات الفرد على العموم يجب عليها بالبداية أن تحفظ وجودها بأسباب مضادة لجميع الأسباب التي تكلمنا عليها آنفا تبعا للطبع الخاص لكل منها ، فالملوكية مثلا تستمد استقرارها من الاعتدال • وكلما ضاقت الاختصاصات الملوكية طال حظها من البقاء في سلامة تامة • فالملك حينذاك لا يفكر في أن يكون مستبدا ويشدد احترامه في كل أفعاله للمساواة العامة • والرعايا من جانبهم يقل ميلهم إلى أن يحسدوه • وهذا ما يفسر طول البقاء للملوكية عند الملوس •

أما عند اللقدمونيين فإنها لم تعش بهذا القدر إلا لأن السلطان منذ البداية ، قسم بين شخصين وأنه بعد ذلك قد خفف منه ثيوفمف بأنظمة عدة يله التوازن الذي آتاه آياه بانشاء بطون القبائل • فانه لما أضعف قوة الملوكية كفل لها مدة أطول • وقد وسعها حينئذ على نحو ما دون أن ينقصها وانه كان على حق حين أجاب زوجته التي سألته : « ألا يستحي من أن ينقل إلى أبنائه ملكا أقل قوة مما تلقاه عن أجداده » : « كلا بلا ريب ، لأنني أترك لهم ملكا أطول بقاء بكثير » •

§ ١ - عند الملوس • ما سبق ب ٨ ف ٥ • ويروي لنا أفلو طرخس في كتاب « حياة فيروس » ب ٥ ان ملوك الملوس كانوا يجلدون كل سنة امام الجمعية العمومية يمينهم على طاعة القوانين • قد خفف منه ثيوفمف • ر ٢ ب ٦ ف ٥ • ويسند افلاطون ثيوفمف أيضا : نشاء الايفور (بطون القبائل) • القوانين ٣ ص ١٧٤ • و • أيضا ما ذكره عن الملوكية في هذا المرجع ص ١٨٨ • واكسينوفون في بداية ملحته لاجيزيلاس يثنى على ملوك اسبرطة لانهم لم يعنوا قط بتوسيع سلطانهم •

§ ٢ - أما الطغيانات فانها تبقى بطريقتين مضادتين على الاطلاق . الأولى هي العادية وهي التي يستخدمها جميع الطغاة تقريبا . والى بريندر في كورنتة يرجع الفضل في كل هذه القواعد السياسية التي يمكن أيضا لمملكة الفرس أن تقدم عددا عظيما من أمثلتها .

ولقد أشرنا فيما سبق الى بعض الوسائل التي يستخدمها الطغيان للإحتفاظ بسلطانه كلما أمكن ذلك . القضاء على كل تفوق يرفع رأسه ، والتخلص من الرجال أولى الألباب ، ومنع الموائد العامة والاجتماعات ، وحظر التعليم وكل ما يمت بسبب الى التور أعني اتقاء كل ما يؤتى عادة شجاعة وثقة بالنفس ، ومنع ضروب الفراغ وجميع الاجتماعات التي قد يجد فيها المرء تسليات مشتركة ، وعمل كل مامن شأنه أن يظل الرعايا يجهل بعضهم بعضا ، لأن العلاقات تجلب الثقة المتبادلة .

§ ٣ - وفوق ذلك معرفة تنقلات المواطنين مهما قلت قيمتها واكراههم بوجه ما على ألا يجوزوا أبدا أبواب المدينة حتى يكون الطاغية على علم بما يعملون ، وتعويدهم بواسطة هذا الاستبعاد المستمر الضعة ووجل النفس . تلك هي الطرائق المستخدمة عند الفرس وعند التوحشين . وهي وسائل طغانية تؤدي كلها الى غرض واحد . وهاك أخرى : العلم بكل ما يقال وكل ما يفعل من جانب الرعايا ، أن تكون له جواسيس أشبه بتلك النسوة اللائي يسمين في سراقوزة أثولات السعاية . وأن يبعث ، كما فعل هيرون ، أناسا سماعين في الجماعات وفي المجالس . لأن المرء يكون أقل صراحة حينما يخشى الجاسوسية وأنه اذا تكلم فقد علم كل ما قال .

---

§ ٢ - بريندر في كورنتة . بريندر بن سيبسل خلفه على ملكه في السنة الأولى من الاولب الثامن والثلاثين ٦٢٨ ق . م . ر ما سبق ك ٣ ب ٨ ف ٣ واترملر . الدورون ج ١ ص ١٦٥ وديوجين اللاريشي (حياة بريندر) ك ١٠ ص ٣٧ . ولم يكن افلاطون باحسن رايا في بريندر وحظه الطغيان . ر . الجمهورية ك ١ ص ٢٣ . وقد اشرنا فيما سبق . ر . الباب السابق ف ٧ - القضاء على كل تفوق . ر . الجمهورية . افلاطون . ر ٨ ص ١٧٨ .

§ ٣ - كما فعل هيرون . خلف هيرون جيلون اخاه في السنة الثالثة من الاولب الثاني والستين ٤٧٨ ق . م . - سماعين في الجماعات . هذا هو أصل الجواسيس . ر . منتسكيو ك ١٢ ب ٢٣ .



§ ٤ - وأن يذر الشقاق والتنمية بين المواطنين ، وأن يوقع الأصدقاء بعضهم في بعض ، ويشير حقد الشعب على الطبقات العلى التى يجتهد فى أن يفرق بينها . مبدأ آخر للطغيان وهو افقار الرعايا حتى لا يكلفه حرسه شيئا من جهة ، ومن جهة أخرى أن الرعايا وهم فى شغل لتحصيل قوت يومهم لا يجدون من الوقت ما فيه يتآمرون . ولمثل هذا الغرض أقيمت اهرام مصر والمعابد السيسىيليين ومعبد المشتري الاولبى الذى أقامه الينزستراتيون والآثار العظمى التى شادها بوليقراط فى ساموس . تلك أعمال ليس لها الا موضوع واحد بعينه ، أن يشغل الشعب دائما ويمسكه على الفقر .

§ ٥ - يمكن أن ترى وسيلة مشابهة فى نظام الضرائب كما كانت مضروبة فى سراقوزة : ففي خمس سنين كان قد أفنى دينيس بالضريبة قيمة الملكيات كلها . والطاغية يقرر الحرب ليشغل بها نشاط رعاياه ويلزمهم الحاجة المستمرة الى رئيس حربى . واذا كانت الملوكية تعتمد فى بقائها على إخلاص الرعايا فان الطغيان لا يحفظ ذاته الا بالارتياب الدائم من أصدقائه لأنه يعلم حق العلم أنه اذا كان الرعايا جميعا يودون اسقاط الطاغية فان أصدقائه على الخصوص هم الذين فى مكنة من ذلك .

§ ٦ - عيوب الديمقراطية المتطرفة توجد فى الطغيان : اباحة للنساء فى داخل العائلات أن يخزن أزواجهن . واباحة للعبيد أن ينموا على أسيادهم لأن الطاغية ليس له ما يخشاه من العبيد ومن النساء ، فان العبيد ماداموا يتركون يعيشون على هواهم كانوا نعم الأنصار للطغيان والديماغوجية . وقد

---

§ ٤ - افقار الرعايا . ر . الفكرة عينها فى افلاطون . الجمهورية لك ٨ ص ١٧٧ . اهرام مصر . ان تقدير الغرض السياسى للآهرام هى وآثار اخرى للاقدمين هو من التعق فى الفكر وتحرى الحق يمكن - معبد المشتري الاولبى . تكلم فيتروف فى مقدمة كتبه « فن العمارة » على معبد المشتري الاولبى ووصفه بوزنياس فى (in attica) . كان محيط هذا المعبد يقاس بأربع غلوات او ٧٦٠ مترا . ولم تتم عمارته الا فى عهد الامبراطور اديان بوليقراط فى ساموس . يصف هيرودوت ( طالبا ب ٦٠ ) هذه الاعمال الكبرى فى ساموس وقد مات بوليقراط سنة ٥٢٢ ق . م . بعد ان ملك احد عشر عاما . ر . وحسلة اناخزسيين الصغير ب ٧٤ .

§ ٦ - يقدر المتعلق فضل تقدير . ر . ما سبق لك ٦ ب ٥ ف ٤ .

يجعل الشعب من نفسه حاكما بأمرة - من أجل ذلك يقدر المتملق فضيل تقدير لدى العامة كما هو شأنه لدى الطاغية • فلدى الشعب يوجد الديماغوجي الذي هو بالقياس الى الشعب متملق حق ، ولدى المستبد توجد حاشيته الوضعا الذين لا عمل لهم الا الملق المستمر • من أجل ذلك لا يحب الطغيان الا أشرار الناس لأنه على التحقيق يجب الملق ، وانقلب الحر لايسفل الى هذا الدرك • الرجل الخير يعرف أن يحب ولكنه لا يملق أبدا • زد على هذا أن الأشرار يصلحون للأغراض الشريرة • • مسمار يطرد الآخر ، كما في المثل •

§ ٧ - خاصة الطاغية أنه يقصى كل من يحمل نفسا عزيزة وحررة لأنه يظنه الوحيد الجدير بأن تكون له هذه الحلال السامية • وان اللاألاء الذي ترهى به بين يدي الطاغية مروءة غيره واستقلاله من شأنه أن يذهب بتفوق السيد هذا التفوق الذي يستأثر به الطغيان لنفسه وحدها • اذا فالطاغية يكره كل تلك الطبائع الشريفة على أنها اعتداء على سلطانه • ومن عادة الطاغية أيضا أن يدعو لمائدته وأن يقبل في بطانته الخاصة أجناب باعتبارهم أولى بذلك من الوطنيين ، فان هؤلاء عنده أعداء له وأولئك ليس لهم من سبب يحملهم على أن يعملوا ضد سلطانه •

كل هذه التدابير والكثير غيرها من قبيلها التي يستخدمها الطغيان لحفظ سلامته هي من الشر بمكان مكين •

---

§ ٧ - فالطاغية يكره كل تلك الطبائع الشريفة • ر. غريغاس افلاطون ص ٣٧٠ من ترجمة كوزان - من الشر بمكان مكين • بعد هذا الوصف للطاغية الذي يساوى في صدقه ولى دقته كل ما قد كتب على هذا الموضوع ، يؤثم ارسطو صراحة كل هذا الكيد الذي يكيده الطغيان • وهذا ايضا دفع جديد للتهم التي لا اساس لها والتي عيب بها كتاب السياسة • ر. في هذا الكتاب ب ٩ ف ٢١ وفيما سبق ب ٣ ف ٨ ف ١ • ولو ان مكيا فلي عنى بابرار هذا التحفظ كما فعل ارسطو ، لما اعتبر نصيرا مفرضا متبجحا للطغيان ، وربما كان من أسباب ذلك أيضا تسمية بطانة روما • فانه ينبغي أن يقال انه قد وقف ملكاته وحياته جميعا على خدمة جمهورية • ر. فيما سيجيء التعليق على الباب العاشر ف ٦ والمقدمة • وقد لخص منتسكيو كل هذه النظريات على الطاغية بان جعل الخوف هو مبدأ الحكومة المستبدة • ر. روح القوانين ب ٣ ف ٩ •

§ ٨ - وبتلخيصها يمكن ردها الى أصول رئيسية ثلاثة هي الغاية الدائمة للطغيان : الأول خفض المستوى الأخلاقي للرعايا • لأن النفوس الوضيعة لا تفكر أبدا في الائتثار • ثانيا اعدام الثقة بين بعض المواطنين والبعيظ الآخر لأن الطغيان لا يمكن القضاء عليه الا بمقدار ما يستطيع المواطنون الاتحاد في المشاورة • من أجل ذلك يطارد الطاغية الخيار من الناس باعتبارهم أعداء سلطانه مباشرة لا لأن هؤلاء الرجال يرفضون كل استبداد باعتباره مهينا بل أيضا لتقتهم بأنفسهم ولتقة الأغيار بهم ، وأنهم لا يستطيعون أن يخون بعضهم بعضا ولا يقربون الحياة في أي أمر كان • والأمر الثالث الذي يقصد اليه الطغيان هو اضعاف الرعايا وإفقارهم ، لان المرء لا يكاد يحاول أمرا محالا وبالنتيجة لا يتصدى للقضاء على الطغيان حين لا يكون له وسائل اسقاطه •

§ ٩ - وحيث فكل ما يشغل بال الطاغية يمكن أن ينقسم الى الأقسام الثلاثة التي أسلفنا بيانها ، ويمكن أن يقال ان كل وسائله للسلامة تتجمع حول هذه القواعد الثلاث : عدم ثقة المواطنين بعضهم ببعض واطعافهم وتسفيل أخلاقهم •

هذا هو النمط الأول لاحتفاظ الطغيان بسلامتها •

§ ١٠ - أما الثاني فانه يتعلق بالعناية باجراءات مضادة تماما لتلك التي بينها أنفا • ويمكن استخراجها مما ذكرناه من الأسباب التي تسقط الملكيات لانه كما أن الملكيات تضر بسلطانها اذا ترمى الى جعله أشد استبدادا فكذلك الطغيان يؤيد سلطانه بجعله أشد ملكية • وليس هاهنا الا نقطة أساسية لا يجوز نسيانها أبدا • أن يكون للطغيان دائما القوة الضرورية للحكم بواسطة الرضا العام فحسب ، بل أيضا على رغم الارادة العامة •

والنزول عن هذه النقطة هو نزول عن الطغيان عينه • غير أنه متى

---

§ ١٠ - أما الثاني • هذا متمم لما قيل من قبل في هذا الباب ف ٢ • ر • ما يقوله منتسكيو على اخلاق الملك : لفرد • روح القوانين ك ٧ ب ٢٧ •

ثبتت هذه القاعدة استطاع الطاغية فيما يتبقى أن يسلك مسلك الملك الحق أو على الأقل أن يتخذ بحذق كل ضواهره .

§ ١١ - فبدىا يتظاهر الطاغية بأنه يعنى كل العناية بالاشتغال بالمنافع العامة ولا يظهر أبدا بمظهر المبذر فى الهدايا الثمينة التى يتكلف الشعب شسديد الكلفة فى تقديمها له والتى يستخلصها هو من أتعاب رعاياه وعرق جباههم ليذرهما على الحظايا والأجانب والفنانين الجشعين . الطاغية يقدم حسابا عن إيرادات الدولة ومصروفاتها ، وهذا الأمر قد قام به أكثر من طاغية واحد . لأن له بذلك ميزة الظهور بمظهر مذبّر الأمر لا الرجل المستبد . وانه مع ذلك لا يخشى أن تعوزه الأموال مابقى سيد الحكومة المطلق .

§ ١٢ - فاذا ذهب ليسخ بعيدا عن مقره فلا حسن به أن يوظف ماله من أن يترك وراءه كنوزا مركومة . لأنه حينذاك يكون الذين وكل اليهم أمر الحراسة أقل شهوة فى سلب ثرواته . عندما ينتقل الطاغية يخشى عدوان أولئك الذين يحرسونه أكثر من خشيته المواطنين الآخرين : فان أولئك يتبعونه فى طريقه فى حين أن هؤلاء يقفون فى المدينة . ومن جهة أخرى اذ يجبى الضرائب والاتاوة ينبغى أن يظهر بمظهر أنه لا يتصرف الا فى مصالح الادارة العامة وليجهز الوسائل لحالة حرب ليس غير . وبالجملة يجب عليه أن يظهر بمظهر الحارس والحازن للثروة العامة لا لثروته الشخصية .

§ ١٣ - ينبغى للطاغية أن يظهر بأنه صعب اللقاء ومع ذلك يجب أن يكون وقور اللقاء لالكى يبعث على الخوف منه بل على الاحترام . على أن الأمر هو فى غاية الدقة ، لأن الطاغية يوشك أن يكون دائما موضعا للاحتقار ، ولكن لأجل أن يستجلب الاحترام يجب عليه ، حتى حين لا يحفل بصنوف

§ ١١ - فبدىا بتظاهر بأنه يعنى . ر . الامير لكيافلى ب ١٦ .

§ ١٣ - الاحترام . ر . الامير لكيافلى ب ١٧ ومنتسكيو ك ١٢ ب ٢٦ و ٢٧ من روح القوانين يوشك ان يكون دائما موضعا للاحتقار . ر . المرجع السابق ب ١٩ - كفاياته الاخسرى . ر . الامير ب ١٨ - انتهاك . ر . الامير ب ١٨ و ١٩ ومنتسكيو ك ٧ ب ٢٨ حيث يذكر انتقام نرسييس وانتقام الكونت جليان وانتقام الدوقة منتبىسى من هنرى الثالث . - الشسجار النسوى . ر . مقال مكيافلى على عاشورات قيم ليف ك ٣ ب ٢٦ .



كفاياته الأخرى ، أن يتشبت بالكفاية السياسية ، ويجعل لنفسه في هذا الصدد شهرة لا تقبل الطعن ، زد على هذا أنه ينبغي أن يتمتع وأن يمنع كل من حوله من انتهاك حرمة الشبهة من ذكور وإناث • وأن يظهر نساؤه ذلك التحفظ مع النسوة الأخريات ، لأن الشجار النسوي قد أهلك أكثر من طغيان واحد •

§ ١٤ - فإذا أحب اللذة فلا يستسلم لها كما يفعل في عهدنا بعض الطغاة الذين لم يكفهم الاستغراق في صنوف التمتع منذ مطلع الشمس وطوال أيام متتالية ، بل يريدون أيضا أن يعلنوا خلاعتهم تحت أعين المواطنين جميعا ليعجبوهم هكذا مما هم فيه من سعادة ونعيم • في هذا الصدد على الاخض يجب على الطاغية أن يصطنع الاعتدال ، فإن لم يستطع فليستخف في ذلك عن أنظار العامة • فإن المرء الذي يستغفل ويحتقر ليس هو المرء المعتدل القنوع ، إنما هو الرجل السكران ، ليس هو بالمرء الذي يسهر ، إنما هو ذاك الذي ينام •

§ ١٥ - الطاغية يتخذ خلاف كل هذه القواعد القديمة التي تقال على تصرف الطغيان • يلزمه أن يجعل المدينة كما لو كان مديرها لا سيذا لها • ويعنى بأن يعلم أنه على تقوى تضرب بها الأمثال • فإن الناس كثيرا مالا يخشون ظلما من قبل رجل يظنونه مواظبا على جميع واجباته نجو الآلهة ويقل اجتراءؤهم على الائتمار به ، لأنهم يخالون السماء جليفة له • ومع ذلك يلزم للطاغية أن يحذر من أن يدفع بطواهر أمره الى حد الوسوسة المؤدية الى السخرية • متى امتاز أحد بصنيع جميل جليل لزم أن يسبغ عليه من التشاريف ما لم يكن ليظن أنه يبلغ أكثر منه من لدن شعب مستقل • الطاغية يوزع بنفسه المكافآت من هذا القليل ، ويترك الى الحكام الأقل درجة والى المحاكم أمر العقوبات •

§ ١٥ - كل هذه القواعد القديمة • ر • في هذا الباب فـ ٣ وما بعدها ويمكن ان يقارب بين هذه النصائح التي يسديها ارسطو الى الطغاة وبين النصائح التي يوجهها سيمونيد الى طاغية سراقوزة في كتيبة اكسينوفون المعنون «هيرون» ويمكن الانتفاع ايضا بما قاله ديكرت على هذه الموضوعات عند تحليله للأمر لكيافلى ج ٩ ص ٢٨٨ وما بعدها ، طبعة كوزان •

§ ١٦ - كل حكومة فرد أيا كانت يجب أن تحتفز من نماء قوة أحد  
الافراد الى مابعد الحدود العادية ، أو اذا كان لا يستطيع اتقاء هذا الأمر لزم  
حينئذ توزيع أمثالي تلك الامتيازات على أشخاص كثيرين • وتلك هي  
الوسيلة لجعلهم في مستوى واحد • فاذا ألجأت الضرورة الى خلق واحد من  
صنوف ذلك التفوق فليكن من شأن الطاغية على الأقل ألا يوجهه الى رجل  
جرىء • لأن القلب الجريء على استعداد للمخاطرة في أى أمر • واذا لزم  
انقطاع أى نفوذ سام فليكن ذلك بالتدريج وأن يعنى بالأى يقضى البتة دفعة  
واحدة على الأسس التى عليها يرتكز •

§ ١٧ - وليكن على الطاغية اذ لا يسمح لنفسه البتة أن تصدر عنه أية  
اهانة من أى ضرب كان أن يجتنب على الخصوص منها اثنتين • ألا يسط  
يده على أى كان وألا يهين الشبية • وهذا الاحتراس هو على الأخص  
ضرورى في حق النفوس النبيلة المعترزة بذواتها • ان النفوس الحريصة  
لا تطيق صبرا على أن تضار في منافعها المالية ، غير أن النفوس العزيزة  
والشريفة تألم أكثر من ذلك لما يلحق بشرفها من أذى • فأحد الأمرين  
لازم اما أنه يلزم العدول عن كل انتقام من الرجال الذين لهم هذا الحلق  
واما أن تكون العقوبات التى يعاقبون بها عليها مسحة من الأبوّة وليست  
نتيجة للزراية • اذا كان للطاغية علاقات مع الشبية فيجب عليه أن يظهر  
بمظهر المنقاد لشهوته لا المجاوز حدود سلطانه • وعلى العموم متى جاز أن  
يكون فيها ظاهر من العار لزم أن يربى التعويض على الاهانة •

§ ١٨ - من الأعداء ان الذين يبغيضون شخص الطاغية والذين هم أشد  
خطرا وأولى بالمراقبة هؤلاء ان الذين لا يحرصون على الحياة ناداموا يودون

---

- واجباته نحو الآلهة ر • الامير ب ١٦ - امر : العقوبات ر • ما سبق لك ب ٢ ف ١٠  
والامير مكياقل ١٩ ومنتسكيو ب ٢٢ •

§ ١٧ - اية اهانة من أى ضرب كان ر • منتسكيو ب ١٢ ب ٢٨ ومقالة مكياقل على  
عاشورات تيت ليف ب ٢٦ و ٢٨ •

§ ١٨ - كما يقول هيرقليطس • هيرقليطس من ايفيز كان يعيش نحو : القرن السادس  
قبل الميلاد • ر • الامير ب ١٩ •

بحياته • من أجل ذلك وجبت العناية بكل العناية بالاحتراس من الرجال الذين يحسبونهم قد أهينوا في أشخاصهم أو في أشخاص الذين هم أغزاء عليهم • فإن الشخص متى تأمر بعامل البغض لا يضمن بنفسه ، وكما يقول هيرقليطس : « انقيط عسير أن يتغلب عليه لأن حامله يوجد فيه بنفسه •

§ ١٩ - ولما أن الدولة تتألف دائما من حزبين متميزين الفقراء والاعنياء وجب اقناع هؤلاء بأنه لا ضمان لهم الا في السلطان وأن يتقى كل ظلم متبادل بينهم • غير أن بين هذين الحزبين أقواهما هو دائما ذلك الذي يجب اتخذه أداة للسلطان حتى لا يضطر الطاغية ، في حالة متطرفة ، الى أن يعطي الحرية العبيد أو أن يجرد المواطنين من السلاح • هذا الحزب يكفى دائما وحده لحماية السلطان الذي هو سنده وليحقق له الظفر على أولئك الذين يهاجمونه •

§ ٢٠ - على أننا قد نرى غير نافع أن ندخل في تفاصيل أطول من ذلك • فإن الموضوع الأساسي هو هاهنا بين بالبداية • يلزم للطاغية أن يظهر لرعاياه لا بمظهر مستبد بل بمظهر مدير ، بمظهر ملك ، لا بمظهر رجل يعمل لمنافع الشخصية بل رجل يدبر منافع الأغيار • يلزمه أن يطلب في سلوكه كله الاعتدال دون الإفراطات • يلزمه أن يقبل في مجلسه المواطنين الممتازين وأن يجلب الى نفسه بوسائله محبة العامة • بذلك يكون واثقا قاطعا لا من أن يجعل سلطانه أجمل وأشد استحقاقا للمحبة لأن رعاياه سيصيرون أحسن حالا وبمعزل عن كل اهانة ، وأنه لن يشر أي حقد ولا أي خوف فحسب ، بل أيضا ليجعل سلطانه أبقي على الزمان • وبالجملة يلزمه أن يظهر

---

§ ١٩ - أداة للسلطان • ر • منتسكيو ١٢ ب ٢٧ - يمكن تلقاء هذه الصورة التي رسمها أرسطو من الطاغية ان توضع للصورة التي رسمها أفلاطون في آخر الكتاب الثامن واول الكتاب التاسع من الجمهورية ترجمة كوزان ص ١٧٦ و ٢٠٠ وما بعدها •

§ ٢٠ - مدير • احتفظت بهذه الكلمة التي هي وزدة في جميع المخطوطات ، واما الرواية التي آثرها سلبورج ومن تبعه من الناشرين فهي توائم في حقيقة الامر تعابير أرسطو (ك! ب! ا ف ٢) ولكن لا شيء يسمح بها هنا وليست ضرورية •

بمظهر الفاضل كل الفضل أو على الأقل نصف فاضل وألا يظهر أبدا بمظهر الرذيل أو على الأقل بمقدار ما يمكن الانسان أن يكون .

§ ٢١ - ومع ذلك فعلى رغم كل هذه الحيطات فإن أقل الحكومات استقرارا هي الأوليغارشية والطغيان . فإن أطول طغيان بقاء كان طغيان أورطاغوراس وذريته في سيسيون ، فقد بقي مائة عام . ذلك بأنهم عرفوا كيف يدبرون أمور رعاياهم بحذق وأن يخضعوا هم أنفسهم في كثير من الأشياء لنيز القانون . فإن كليستين اتقى الهوان بكفايته الحربية وصرف كل عنايته الى كسب محبة الشعب بل ذهب كما يقال الى أن توج بيديه القضاى الذى نطق بالحكم عليه لمصلحة خصمه . وإذا صدقت الرواية فإن التمثال الجالس الذى هو فى الميدان العام هو تمثال ذلك القاضى المستقل ، يقال أيضا ان بيزسترات رضى لنفسه أن يعلن قضائيا أمام المحكمة .

§ ٢٢ - الطغيان التالى فى طول البقاء هو طغيان السبسيليين فى كورنته ، لبث ثلاثة وسبعين عاما وستة أشهر . فإن سبسيل ملك شخصيا ثلاثين عاما وبريندر أربعة وأربعين وبسامتخوس بن غرديوس حكم ثلاث سنين . وان الأسباب التى حفظت طغيان سبسيل زمانا طويلا هي الأسباب المتقدمة أنفسها ، لأن هذا الأخير كان ديماغوجيا أيضا ولم يشأ البتة طوال مدة ملكه أن يكون له أتباع . وأما بريندر فكان مستبدا غير أنه كان قائدا عظيما .

§ ٢١ - أقل الحكومات استقرارا . هذا تأييد جديد للطغيان . ر . ما سبق فى هذا الباب ف ٧ . و . ر . منتسكيو . روح القوانين ك ٨ ب ١٠ - اورطاغوراس وذريته . استولى اورطاغوراس على الطغيان نحو الاولب السادس والعشرين ٦٧٦ ق . م . ر . اوتوملر . للدوريون ج ١ ص ١٦١ . واشهر سلالة اورطاغوراس كان كليستين ، واما الآخرون فلا يكادون يعرفون . وقد كانت سيسيون مجاورة لكورنته فى شمالها لغربى .

§ ٢٢ - طغيان السبسيليين . ملك سبسيل نحو الاولب الثلاثين ٦٥٨ ق . م . - حكم ثلاث سنين . هنا خطأ واضح فى الأرقام فإنه اذا عد بسامتخوس من السبسيليين وسباق عبارة ارسطو لا يكاد يسمح باستثنائه ، فلا يكون ملك السبسيليين بعد ثلاثا وسبعين سنة بل ستا وسبعين . على انه لا يعرف من هو بسامتخوس المصرى الاسم . يرى جوتلنيج انه ليس من سلالة السبسيليين وأنه لكونه كان قائدا لجيوش بريندر قد استولى على العرش مدة ثلاث سنين فى آخرها وصل بريندر الى خلعة . والتاريخ صامت تماما عن هذه الوقائع



§ ٢٣ - ثم ينبغي أن يوضع في المرتبة الثالثة بعد هذين الطغيانين الأولين طغيان البيزستراتيين في أثينا، غير أنه كان متقطعا. فان بيزسترات مدة سلطانه قد اضطر أن يهرب مرتين في ثلاث وثلاثين سنة ولم يكن يملك حقيقة الا سبع عشرة سنة ، وملك أبناؤه ثمانى عشرة سنة : فالمجموع خمس وثلاثون سنة . ثم تجيء بعد ذلك طغيانات هيرون وجيلون في سراقوزة ، ولم يكن هذا الاخير طويل المدة ، فقد لبث اثناهما ثمانية عشر عاما . ومات جيلون في السنة الثامنة من ملكه . وملك هيرون عشر سنين . وخلع طرازيبول في نهاية الشهر الحادى عشر . وبالجمله فان أكثر الطغيانات لم يلبث الا مدة قصيرة .

تلك هى على التقريب فى الحكومات الجمهورية وفى حكومات الفرد كل أسباب الدمار التى تهددها ، وتلك هى وسائل السلامة التى تثبتها .

---

جميعا . والذي يظهر أنه الحق بناء على شهادة جميع المؤرخين هو أن سبسيل ملك ثلاثين سنة وبريندر اربعا واربعين كما يقول ارسطو . ر . اتوملر . :لدوريون ج ١ ص ٢٦٨ .

§ ٢٣ - طغيان البيزستراتيين . بيزسترات اغتصب الطغيان سنة ٥٦٠ ومات سنة ٥٢٨ ق . م . وطرده هيبياس من اثينا سنة ٥١٠ ق . م . ومات جيلون . ر . ما سبق به ٨ ف ٩ وما بعدها . وملك هيرون . ر . ما سبق ب ٩ ف ٣ من هذا الكتاب - طرازيبول . ر . ما سبق ب ٨ ف ٩ من هذا الكتاب ففيه بعض التفاصيل عن طرازيبول .

## الباب العاشر

لقد نظرية افلاطون على الثورات • الخطأ افلاطون المتعلقة بالنظم الذى فيه تتعاقد الحكومات المختلفة في الغالب من العادة • افلاطون أوجز المسألة أكثر مما ينبغى

§ ١ - في الجمهورية يتكلم سقراط أيضا على الثورات لكنه لم يجد معالجة هذا الموضوع • حتى انه لم يعين أى سبب للثورات خاص بالجمهورية المناهضة أى بالحكومة الأولى • وعلى رأيه أن الثورات تأتي من أنه لا شيء في هذه الدنيا يباق الى الأبد وأن كل شيء يجب أن يتغير في حين من الزمان • ويزيد على ذلك أن هذه الاضطرابات ، التى جذرها المزيد بثلاث زائد خمسة يؤتى لحين ، لا تبدأ الا حين يرتفع العدد هندسيا الى المكعب ،

§ ١ - في الجمهورية • جمهورية افلاطون ك ٨ ص ١٢٠ ترجمة كوزان وتعليقه الاخير ص ٣٢٣ • هذا التعليق المطول الذى وضعه كوزان فيه مناقشة وتلخيص لجميع بحوث الناشرين والمفسرين لفقرة افلاطون هذه • والنتيجة العامة هي ان هذه الفقرة غير معقولة أصلا • أفكانت كذلك عند القدماء وهنا على الخصوص عند أرسطو ؟ هذا أمر لا يطاق • لا شيء في ايراده يدل على ذلك • حتى انه يجد نظرية افلاطون باطلة مادام ، على رأيه ، الجزء الاخير هو وحده الذى ليس باطلا • لكنه لا يقول ان عبارة هذه النظرية غير مفهومة عنده كما هي عندنا • بل ينبغى الاعتقاد بأنه كان يفهمها بلا عناء وان كان لا يقرها ، كذلك يمكن ان يقال في شأن المفسرين القدامى لافلاطون ان هذه الفقرة لم تعتبر قط غير معقولة • فاذا كانت لا تؤدي عندنا الى معنى فذلك على الراجع لان العبارات الهندسية المستخدمة فيها ليس لنا بها مراعاة • والذى يظهر انه الاشد احتمالا هو ان عمليات الضرب المتعاقبة يجب ان تنتج العدد خمسة آلاف واربعين الذى له اهمية عليا في النظرية السياسية لافلاطون (روما سبق ك ٢ ب ٢ ف ٢) • والذى هو يعين بلا شك العهد الطويل للثورات • وبعد ان درست طويلا هذه الفقرة لم اجد ما اقترحه حلا جديدا • ربما كان واجبا على ان افعل كما فعل كوزان بان احذف من ترجمتى هذه الفقرة غير المرضية • على ان نقد ارسطولا يصح ان يوجه الى الكلمات فانه من الممكن أن نفهم هذه الفقرة حق الفهم بصرف النظر عما أورده من كتاب استاذ • وينبغى ايضا ان يراجع في اسباب الثورات على رأى افلاطون كتاب القوانين ك ٣ ص ١٣١ وما بعدها • وقد خلق افلاطون لاتقاء الثورات هيئة حراس القوانين • هذا نظام عجيب ينبغى ان يفرق في كل الدول على صورة او على اخرى • والعمل ارسطو قد اخطأ في عسدم مناقشة فكرة استاذ هذه • القوانين آخر ك ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من الجمهورية • ولقد رسم فولويوس ومكيافلى ايضا الدائرة التى تتبعها حتما ثورات الدول ر • التاريخ العام ك ٦ ب ٥ وما بعدها وب ٧ ه والمقالة على عاشورات تيت ليف ك ١ ب ٢ •

مادام أن الطبيعة تخلق حيثئذ كائنات معينة وغير قابلة للإصلاح أصلا ، •  
هذا الجزء الأخير من تدليله يجوز أن ألا يكون باطلا لأن على ظهرها رجالا  
عاجزين بالطبع عن قبول التربية وعن أن يصيروا فضلاء • لكن لماذا تنطبق  
هذه الثورة التي يتكلم عليها سقراط على هذه الجمهورية التي يؤتىنا إياها على  
أنها كاملة بخصوصها أكثر من انطباقها على كل دولة أخرى أو على أي شيء  
في هذه الدنيا •

§ ٢ - لكنه في هذه اللحظة التي يعينها للثورة الكلية يتغير كل شيء دفعة  
واحدة حتى الأشياء التي لم تكن البتة قد ابتدأت أن تجتمع ، وإن مخلوقا  
ولد في اليوم الأول من الطامة سيكون مشمولاً بها كالأخرين • يجوز أن  
تسأل أيضا : لماذا تنقلب جمهورية سقراط الفاضلة إلى النظام اللقدماتي؟  
إن نظاما سياسيا أيا كان أولى به أن ينقلب إلى النظام الذي هو المقابل له في  
أكثر ما يكون من العادة من أن ينقلب إلى النظام الأقرب له • يمكن أن يقال  
هذا القول على جميع الثورات التي يسلم بها سقراط حين يؤكد أن النظام  
اللقدماتي ينقلب إلى أوليغارشية والأوليغارشية إلى ديماغوجية وهذه إلى طغيان  
غير أن الأمر على ضد ذلك تماما. فالأوليغارشية مثلا يغلب عليها أن تخلف  
الديماغوجية أكثر مما تخلف حكومة الفرد •

§ ٣ - زد على هذا أن سقراط لا يقول هل تقع في الطغيان ثورات أولاتقع •  
ولا يقول شيئا في الأسباب التي تأتي بها ولا في الحكومة التي تبديل بينها •  
وقد يفهم بلا عناء سكوته الذي شد ما عالج عدم الاحتفاظ به • فكل الأمر  
هنا يجب أن يبقى مظلما تماما. لأن في أفكار سقراط يلزم أن يرجع من الطغيان  
إلى هذه الجمهورية الفاضلة التي تصورها ، وتلك هي الوسيلة الوحيدة  
للحصول على هذا الدور اللانهائي الذي تكلم عليه • غير أن الطغيان يخلف  
الطغيان أيضا • وشاهد ذلك طغيان كليستين إذ خلف طغيان ميرون في

§ ٢ - على النظام اللقدماتي • ر • الجمهورية ك ٨ ص ١٣٤ من ترجمة كوازن •

§ ٣ - الطغيان يخلف أيضا الطغيان • لا يجعل افلاطون الطغيان يجسيء إلا من  
الديمقراطية المتطرفة • ر • الجمهورية ك ٨ ص ١٦٥ و ١٦٩ •

سراقوزة • الطغيان يمكن أيضا أن ينقلب الى أوليغرشية مثل طغيان أثيليون  
في خاليسيس أو الى ديماغوجية مثل طغيان جيلون في سراقوزة ، أو الى  
أرستقراطية مثل طغيان شاريلالوس في لقدمونيا أو كما قد رثي في  
قرطاجنة •

§ ٤ - الأوليغرشية في دورها تنقلب الى طغيان وهذا وقع في الماضي  
لأكثر الأوليغرشيات في صقلية • فيلذكر أن الأوليغرشية قد خلفت طغيان  
بانسيوس في ليوتتيوم ، وفي جيل خلفت طغيان كليندر وفي ريجيس طغيان  
أنكسيلاس • وليذكر كثير غيرها يمكن الاستشهاد به على السواء وهذا  
هو أيضا خطأ توليد الأوليغرشية من شره رؤساء الدولة واشتغالهم بالمكاسب  
التجارية • بل الذي ينبغي هو أن يطلب الأصل في ذلك الرأي الذي يرتبه  
أناس واسعوا الثروة يظنون أن المساواة السياسية ليست عادلة بين أولئك  
الذين يملكون والذين لا يملكون شيئاً • في أية أوليغرشية الحكام لا يستطيعون  
أن يشتغلوا بالتجارة ، والقانون يحرم عليهم ذلك • بل أزيد من ذلك في  
قرطاجنة التي هي دولة ديمقراطية يتعاطى الحكام التجارة ومع ذلك لم يقع  
في الدولة بعد ثورة •

§ ٥ - ومن الغرابة بمكان أيضا أن يقال أن الحكومة في الأوليغرشية  
منقسمة الى حزبين الفقراء والأغنياء ، أف يكون هذا شرطاً خاصاً بالأوليغرشية  
منه بجمهورية أسبرته مثلاً أو بأية حكومة أخرى فيها المواطنون غير متساوي

---

- ميرون في سراقوزة • كان ميرون من سلالة اورثاغوراس • ر • ما سبق ب ٩ ف ٢١ • -  
أثيليون • لا يعرف هذا الاسم في غير هذا الموضع • - في قرطاجنة • هذا يناقض تماماً ما قاله  
أرسطو ل ١٢ ب ٨ ف ١ • وما سيقوله في الاسطر الآتية في هذا الباب ف ٤ • وربما كان  
ينبغي أن يقال هنا خلقيدون بدلاً من قرطاجنة • ومعلوم أن الكلمتين تلتبسان أحدهما بالآخرى  
في اللغة اليونانية •

§ ٤ - بانسيوس • ر • ما سبق ب ٨ ف ٤ - طغيان كليندر • ر • هيروdot ( بولنى  
ب ١٥٤ ) وقد كان كليندر في نحو الحرب الميديّة - طغيان أنكسيلاس • ر • هيروdot  
( ايراتوب ١٨ ) وكان أنكسيلاس يعيش في زمن كليندر - المساواة السياسية • ر • تنبيهها  
مشابهة ك ٣ ب ٣ ف ٣ و ٤ • - في قرطاجنة • ر • التعليق الخاص بقرطاجنة في هذا  
الباب ف ٣ •



الثروات أو غير متساوين في الفضيلة ؟ حتى على فرض أنه لأحد يملق فهذا غير مانع للدولة من ان تنقلب من الأوليغارشية الى الديماغوجية اذا زادت كتلة الفقراء ، ومن الديمقراطية الى الأوليغارشية اذا صار الأغنياء أقوى من الشعب على حسب ما يتبطل البعض ويجد في العمل البعض الآخر ، ان سقراط ليهمل كل هذه الأسباب المختلفة جد الاختلاف التي تسبب ثورات ليتشبت بسبب واحد اذ يسند الفقر الى سوء السلوك والى الديون ليس غير كما لو كان جميع الناس أو بالأقل جلهم يولدون في السعة .

٦ - ذلك خطأ فاحش . والحق هو أن رؤساء المدينة يستطيعون متى فقدوا ثروتهم أن يلجأوا الى الثورة . وأنه حين يفقد المواطنون الحاملون ثروتهم فهذا لا يمنع الدولة من أن تبقى هادئة . هذه الثورات لاتجر كذلك الى الديماغوجية أكثر مما يأتي بها نظام آخر . يكفي نفى سياسى أو ظلم أو اهانة لتكون علة عصيان أو انقلاب في الدستور ، دون أن يقع أى مساس بثروات المواطنين . ليس للثورة في الغالب سبب آخر غير هذه الرخصة التي تجعل كل فرد يعيش على ما يناسبه ، رخصة يسند سقراط أصلها الى افراط في الحرية .

وأخيرا بين هذه الأنواع المتعددة للأوليغارشيات وللديمقراطيات لا يتكلم سقراط على الثورات فيها الا كما لو كانت كل واحدة منها وحيدة في نوعها .

---

٥ - وان سقراط ليهمل . ر . أفلاطون . الجمهورية ٨ ص ١٤١ لقيسجد تسمان . في « تاريخ الفلسفة » ج ٣ ص ٣٢٥ كتاب السياسة هذا مدحا جميلا هو غير ما مدح به هذا الكتاب . اذ يقول « لقد أودع أرسطو هذا الكتاب كنزا من التجربة ومعرفة الناس وهما مفيدتان وقابلتان للتطبيق أبدا » . وأضاف تسمان الى ذلك قوله : « ان وسائل البقاء التي وضعها للطغيان ليست في باب العبقريه بأقل مما وضعه مكيافلى » . ر ما سبق ب ٩ ف ٥ . ولقد حاكى بونن هذا الكتاب الثامن في الكتاب الرابع من جمهوريته .

٦ - سقراط . يجب أن نلاحظ أن أرسطو بدا مؤلفه بانتقاد نظريات أفلاطون وأنه ليختمه بهذا الانتقاد أيضا .

# فهرس

## كتاب السياسة

### مقدمة

مقدمة بارتلمى سانتهيلير : اعلان حقوق الانسان والمواطن هو ملخص ١  
العلم السياسى كله - منفعة هذا العلم ومنهاجه - افلاطون :  
انه سياسته حقة وعظيمة وانها عقلية وتاريخية معا . ضلالاته -  
ارسطوطاليس : منهاجه تاريخى كله تقريبا . خطؤه وبراعته -  
منتسنيكو : منهاجه ادخل ايضا فى باب التاريخ من منهاج ارسطو :  
روح القوانين . مافيه من نقص وما فيه من عظمة - فولوبيوس -  
شيشرون - مكيافللى - هيز - اسفينوزا - روسو - الخلاصة :  
واجبات علم السياسة

## الكتاب الاول

### فى الاجتماع المدنى - فى الرق - فى الملكية - فى السلطة العائلية

الباب الاول : فى الدولة . أصل الاجتماع . أنه من فعل الطبع - ٩٢  
عناصر العائلة . الزوج والزوجة ، السيد والعبد - القرية مكونة  
من اجتماع العائلات - الدولة مكونة من اجتماع القرى . وانها  
غاية الاجتماعات الاخرى كلها . الانسان كائن مدنى بالطبع -  
سيادة الدولة على الافراد . ضرورة العدل الاجتماعى

الباب الثانى : نظرية الرق الطبيعى - آراء مختلفة للرق وعليه ، ٩٨  
الرأى الشخصى لارسطو - ضرورة الادوات الاجتماعية : ضرورة  
الامر والطاعة وفائدتهما - الاستعلاء والانحطاط الطبيعىان هما  
الذان يجعلان السادة والعبيد . الرق الطبيعى ضرورى عادل  
ونافع : حق الحرب لا يمكن ان يكون اساسا للرق - علم السيد  
وعلم العبد .

الباب الثالث : فى الملكية الطبيعية والصناعية - نظرية كسب ١٠٨

## صحيحة

الاموال • لا يتعلق بالاقتصاد المنزلى الذى هو يستعمل الاموال وليس عليه أن يخلقها - الطرائق المختلفة للكسب : الزراعة ، الرعى ، صيد البر ، صيد البحر ، السلب الخ الخ ، هذه الطرائق كلها تكون الكسب الطبيعى - التجارة طريقة كسب ليست طبيعة القيمة المزدوجة للاشياء ، الاستعمال والمعارضة : ضرورة النقد ونفعه : البيع شره التجارة التى لا تشبع : تحريم الربا •

**الباب الرابع :** اعتبارات عملية فى كسب الاموال : الثروة الطبيعية ١١٨ الثروة الصناعية ، استغلال الغابات والمناجم هو نوع ثالث من الثروة • المؤلفون الذين كتبوا فى هذه المواد • شاريس الباروسى وأبلودور اللينوسى - نظريات دقيقة حقبة لكسب الثروة ، نظريات طاليس • الاحتكارات التى يتعاطاها الافراد والدول

**الباب الخامس :** فى السلطة العائلية : علاقات الزوج بالزوجة والولد ١٢١ بالاولاد - الفضائل الخاصة والعامة للعبد والمرأة وللاولاد • التباين العميق بين الرجل والمرأة : خطأ سقراط : اعمال غريغياس المدروحة - خصائص العامل - أهمية تربية النساء وتربية الاولاد

## الكتاب الثانى

### نقد النظريات السالفة والنسائير الرئيسية

**الباب الاول :** بحث جمهورية أفلاطون : نقد نظرياته فى شيوعية ١٣٤ النساء والاولاد - الوحدة السياسية كما يتصورها أفلاطون هى خيال وهى لا تقوى الدولة بل تفسدها : مواطن الابهام فى مناقشة أفلاطون عدم اكتراث الشركاء فى شأن الملكيات الشائعة بينهم • استحالة أن يخفى على أهل المدينة الروابط العائلية التى تربطهم : اخطار الجهالة التى يراودون عليها فى هذا الصدد : جنائيات ضد الطبع : عدم اهتمام أهل المدينة بعضهم بشؤون بعض - ابطال هذا المذهب على الاطلاق •

**الباب الثانى :** تبع البحث فى جمهورية أفلاطون • انتقاد نظرياته ١٣٦ فى شيوعية الاموال • الصعوبات العامة التى تتولد من الشيوعيات ايا كانت • العطف المتبادل بين أهل المدينة يمكن ، الى حد ما ، أن يقوم مقام الشيوعية ويكون خيرا منها • أهمية الاخساس بالملكية • مذهب أفلاطون ليس له الا ظاهر خلاب • انه غير قابل

## صحيفة

للعمل به ، وليس له من المزايا ما يراه المؤلف . بعض انتقادات  
للموضع الاستثنائي للجنود واستقرار مناصب الحكام .

**الباب الثالث :** بحث كتاب القوانين لافلاطون - العلاقات والفروق ١٤١  
بين القوانين والجمهورية - انتقادات مختلفة : عدد المحاربين اكثر  
مما يلزم ، ولا شيء قد اعد للحرب الخارجية : حدود الملكية غير  
واضحة ولا مضبوطة . اغفال فيما يختص بعدد الاولاد . فيدون  
لم يرتكب هذا الغموض . الطابع العام للدستور المعروض في  
القوانين هو على الاخص أوليغارشى كما تبينه طريقة انتخاب الحكام

**الباب الرابع :** بحث الدستور الذى اقترحه فلياس اليفليدوني : ١٤٨  
مساواة الاموال : اهمية هذا القانون السياسى : مساواة الاموال  
تستتبع مساواة التربية : مكان النقص فى هذا المبدأ . لم يقل  
فلياس شيئاً عن علاقات مدينته بالدول المجاورة ، يجب ان تشمل  
مساواة الاموال حتى المنقولات والا تقصر البتة على الاموال الثابتة .  
تنظيم فلياس للصبناع .

**الباب الخامس :** بحث : الدستور الذى تخيله ابو داموس الملطى . ١٤٥  
تحليل هذا الدستور : تقسيم الملكيات : محكمة الاستئناف العليا .  
جائزة من يستكشفون استكشافات سياسية . تربية ايتام انقاتلة .  
نقد تقسيم الطبقات والملكية . نقد المذهب الذى اقترحه ابوداموس  
للتصويت لمحكمة الاستئناف . مسألة التجديد فى مادة السياسة .  
لا ينبغي تشجيع التجديدات خشية اضعاف احترام القانون .

**الباب السادس :** بحث دستور لقدمونيا . نقد نظام ائرق فى ١٦٠  
اسبرطة . نقص التشريع اللقدمونى فى أمر النساء . عدم  
التناسب الكبير فى ملكيات الاراضى المسبب على قلة تدبير الشارع .  
النتائج الوخيمة . قحط الرجال . عيوب نظام القضاة . عيوب  
نظام مجلس الشيوخ . عيوب نظام الملوكية . النظام الفاسد  
للموائد العامة : أمراء البحر لهم من السلطان فوق ماينبغى -  
اسبرطة على حسب نقد افلاطون لم ترب الا التفضيلة الحربية .  
النظام الفاسد للمالية العامة .

**الباب السابع :** بحث الدستور الكريتى . علاقاته بالدستور ١٦٩  
المقدمونى الذى هو مع ذلك ارقى منه . وضع كريت العجيب ،  
الموالى ، الكسموس ، مجلس الشيوخ . ترتيب الموائد العامة  
أحسن فى كريت منه فى اسبرطة ، الاخلاق الرذيلة للكريتيين التى  
رخصها الشارع ، فوضى الحكومة الكريتية .



**الباب الثامن :** بحث دستور قرطاجنة • صلاحه الثابت بالسكينة ١٧٣  
الداخلية واستقرار الدولة • المشابهات بين دستور قرطاجنة  
ودستور اسبرطة • عيوب الدستور القرطاجنى • المحاكم التى لها  
من السلطان أكثر مما ينبغى التقدير الغالى للثروة فيها • الجمع  
بين الوظائف • نيس الدستور القرطاجنى من القوة بحيث تستطيع  
الحكومة أن تتحمل النازلة •

**الباب التاسع :** اعتبارات خاصة بمقننين مختلفين - سولون • ١٧٧  
الروح الحقيقى لاصلاحاته - زالوكوس ، خارنداس ، اونوماقريط  
فيلولاوس ، مقنن طيبة ، قانون خارنداس ضد شهود الزور ،  
دراكون ، فناكوس ، اندروداماس - خاتمة البحث فى الاعمال  
انسالفة •

### الكتاب الثالث

#### الدولة والمواطن - نظرية الحكومات والسيادة - فى الملوكية

**الباب الاول :** الدولة والمواطن : اشروط الضرورية للمواطن : ١٨١  
الاقامة غير كافية : الطابع المميز للمواطن انما هو المشاركة فى  
وظائف القاضى والحاكم : هذا الحد العام يتغير تبعا للحكومات  
وينطبق على الخصوص على المواطن فى الديمقراطية : عدم كفاية  
الحدود العادية - فى ثبات الدولة او تغيرها فى علاقاتها بالمواطنين -  
وحدة الارض لا تكون وحدة الدولة - الدولة تتغير بتغير الدستور  
عينه •

**الباب الثانى :** فضيلة المواطن لا تلتبس تماما بفضيلة انفراد على حدة ، ١٨٧  
المواطن له دائما رابطة بالدولة • فضيلة انفراد هى مطلقة وليس  
لها روابط خارجية تقيدها • هاتان الفضيلتان لا تلتبسان حتى  
فى الجمهورية الفاضلة • انهما لا تجتمعان الا فى الحاكم الحقيقى  
بالامرة : الخصائص المختلفة التى تقتضيها الامرة والطاعة ولو ان  
المواطن الطيب يجب ان يعرف على السواء ان يطيع وان يأمر •  
الفضيلة الخاصة للامرة انما هى التبصر •

**الباب الثالث :** تبع المناقشة على المواطن وخاتمته • العمال لا يمكن ١٩٢  
أن يكونوا مواطنين فى دولة حسنة الدستور • استثناءات مختلفة  
لهذا المبدأ : مركز العمال فى الارستقراطيات والاوليغرشيات •

الضرورات التي ينبغي ان تخضع لها الدول احيانا - الحد الاخير للمواطن .

**الباب الرابع :** تقسيم الحكومات والدساتير - المعنى العام للدولة ١٩٥  
وغرضها : حب الانسان الغريزي للحياة وللجماعة : السلطة في الجماعة السياسية يجب دائما ان تكون لخير المحكومين . هذا المبدأ يصلح لتقسيم الحكومات الى حكومات للمصالح العام وهي خيرها والى حكومات للمصالح الخاصة وتلك هي الحكومات الفاسدة نقيضات الاخرى .

**الباب الخامس :** تقسيم الحكومات : حكومات صالحة ، ملوكية ، ١٩٨  
ارستقراطية ، جمهورية - حكومات فاسدة : طغيان ، اوليغارشية ، ديماغوجية - الاعتراضات على هذا التقسيم العام لا تستند الا الى فروض لا الى الواقع - الخلاف بين الاغنياء والفقراء على العدل والحق السياسيين - هؤلاء وهؤلاء لا ينظرون الا الى جزء من الحق - الاصل المضبوط والاساسي للمدينة وللاجتماع السياسي اللذين يرميان على الخصوص الى فضيلة الجماعات وسعادتهم لا الى العيشة المشتركة فحسب - الحل انعام للنزاع بين الثروة والفقرة .

**الباب السادس :** في السيادة . حكومة الدولة يمكن ان تكون ظالمة ٢٠٦  
غاية الظلم . المطالب المتكافئة والظالمة للسواد وللأقلية . أدلة مختلفة لصالح السيادة الشعبية ، وتعدد الاشياء التي يمكن ان تنطبق عليها : دفع هذه الادلة ورد على هذه الدفع . السيادة يجب ان تختص بها على قدر الامكان القوانين الثبينة على العقل : العلاقات الوثيقة للقوانين بالدستور .

**الباب السابع :** لاجل ان يعرف الى من تسند السيادة لا يمكن ١٢١  
الاعتماد الا على المزايا السياسية حقا لا على مزايا أيا كانت كالنبالة والحرية والثروة والعدل والشجاعة الحربية والعلم والفضيلة . عدم كفاية المزايم المانعة . المساواة هي على العموم الغرض الذي يجب على الشارع ان ينتويه للتوفيق بين تلك المزايم .

**الباب الثامن :** استثناء من مبدأ المساواة لمنفعة الرجل الاعلى : أصل ٢١٧  
التغريب وتبريره . التغريب في الحكومات من كل نوع غير ممكن في المدينة الفاضلة . الدولة يجب ان تخضع للرجل الاعلى . تعظيم العبقرية .

**الباب التاسع :** نظرية الملوكية . فائدة هذا الشكل للحكومة أو ٢٢١

أخطاره . خمسة انواع مختلفة للملوكية التى يجب ان تكون شرعية دائما . النوع الاول لا يكاد يكون الا قيادة مدى الحياة . الثانى ملوكية بعض الشعوب المتوحشة وهو يقرب من الطغيان بسلطاته غير المحددة . الثالث يشمل الطغيانات الاختيارية التى يرضاهما الشعب الى اجل طويل او قصير . والرابع هو ملوكية ازمان البطولة وهو السيادة المطلقة فى الحرب وفى القضايا من كل نوع والخامس هو النوع الذى فيه يكون للملك ولاية السلطات جميعها ويكون على وجه التقريب كما يملك رب العائلة كل شئ فيها .

**الباب العاشر :** تبع نظرية الملوكية . الخمسة الانواع يمكن ردها الى ٢٢٥ اثنين اصليين فى الملوكية المطلقة . هل الخير فى ان تجعل الولاية لفرد واحد او الى قوانين يسنها مواطنون مستنيرون اشراف ؟ البراهين للملوكية وعليها . الاستقرائية افضل منها بكثير : الاسباب التى ادت الى انشاء الملوكية ثم التى ادت الى خرابها - وراثه الولاية الملوكية ليست مقبولة - القوة التى هى تحت تصرف الملوكية .

**الباب الحادى عشر :** تبع نظرية الملوكية المطلقة . سيادة القانون ، ٢٢٩ مع ان القانون ينص دائما بوجه عام فانه خير من السلطة التعكسية لفرد ، الاتباع الذين يجب ان يختص بهم الملك ليستطيع ان يصرف السلطان : البغض انعام للملوكية المطلقة . الاستثناء الذى يقرر فى حق العبقري . ختام نظرية الملوكية .

**الباب الثانى عشر :** فى الحكومة الفاضلة او فى الارستقراطية . ٢٣٥

## الكتاب الرابع

### النظرية العامة للجمهورية الفاضلة

**الباب الاول :** نظرية الجمهورية الفاضلة . البحث البدائى للحياة ٢٣٦ الفضلى . تقسيم الخيرات التى يمكن الانسان ان يستمتع بها . خيرات خارجية . خيرات النفس : سموها : السعادة هى دائما على نسبة انفضيلة . الواقع والعقل يثبتان ذلك .

**الباب الثانى :** هل عناصر سعادة الدولة هى بعينها عناصرها فى الفرد ؟ فى مزايا التسلط ومحدوراتها ، امثلة مختلفة من بعض شعوب تطمع فيه دائما . تأثيم هذا المذهب السياسى . القبح لا ينبغى ان يكون غرض المدينة .



**الباب الثالث :** بحث الرأيين المتقابلين اللذين يوصى أحدهما بالحياة ٢٤٤  
السياسية والآخر يهدرها: الفاعلية هي الغاية الحققة للحياة سواء  
بالقياس إلى الأفراد أو بالقياس إلى الدولة . الفاعلية الحققة هي  
فاعلية التفكير الذي يعهد للأفعال الخارجية .

**الباب الرابع :** المقدار الحق للدولة انفاضه - الحدود التي لا ينبغي ٢٤٧  
تجاوزها قلة وكثرة - يلزم ، دون تعيين عدد محدد للمواطنين ،  
أن يكون هذا العدد بحيث يكفي لحاجة العيشة للعامة ولا يكون  
من الكثرة بحيث لا يمكن المواطنين أن يتخلصوا من المراقبة -  
خطر كثرة السكان .

**الباب الخامس :** موطن الدولة الفاضلة . الشروط الحربية التي يجب ٢٥٧  
أن يستوفىها . ينبغي أن يكون للدولة قاعدة بحرية . الوسائل  
الناجعة للاستفادة من مجاورة البحر . أخطار قصر الاهتمام على  
تجارة بحرية : الاحتياطات التي يجب على الشارع أن يتخذها  
لتكون العلاقات البحرية خلوا من الأضرار بنظام المدينة .

**الباب السادس :** في الكيف الطبيعية التي يجب أن تكون للمواطنين ٢٥٤  
في الجمهورية الفاضلة . الأخلاق المختلفة للشعوب تبعاً للمناخ  
الذي يقطنونه ، تغاير نظمهم السياسية - السمو الذي لا شك فيه  
للغنى الأغريقى ينبغي أن يكون للشعب الذكاء والشجاعة معا .  
المركز الذي يشغله القلب في الحياة الانسانية .

**الباب السابع :** في العناصر الضرورية لوجود المدينة . انها ستة ٢٥٧  
انواع . المواد الغذائية ، الفنون ، الأسلحة المأثية ، الكهنوت .  
وأخيراً إدارة المصالح العامة وإصدار الأحكام . بغير هذه العناصر  
لا يمكن أن توجد المدينة ولا أن تكون مستقلة .

**الباب الثامن :** رد العناصر السياسية في الحكومة انفاضه إلى اثنين ٢٥٩  
فقط أن المواطنين هم وحدهم أولئك الذين يحملون الأسلحة  
والذين لهم حق التصويت في الجمعية العمومية دوو جميع الصنائع ،  
وينبغي ألا تكون الأموال الثابتة إلا للمواطنين ، ومن بين المواطنين  
ينبغي أن يكون حمل السلاح للشباب والوظائف السياسية  
للكهولة والكهنوت للشيخوخة :

**الباب التاسع :** قدم بعض الأنظمة السياسية ، وعلى الخصوص ٢٦٢  
الانقسام إلى طبقات والموائد العامة . أمثلة من مصر ومن إيطاليا :  
تقسيم الملكيات في الجمهورية الفاضلة . في اختيار العبيد .



**الباب العاشر :** موقع المدينة ، الشروط التي ينبغي أن تطلب . ملاءمة ٢٦٦  
الموقع للصحة . المياه . معقل المدينة . ينبغي أن يكون لها أسوار  
تساعد أهلها على الشجاعة . النظريات الباطلة في هذا الموضوع :  
ارتقاء فن الحصار يقضي أن تحسن المدائن معرفة الدفاع عن نفسها  
بمهارة تساوي مهارة الهجوم .

**الباب الحادي عشر :** المعابد في الجمهورية الفاضلة . الموائد العامة ٢٦٩  
للحكام ، الميادين العامة والرياضات البدنية ، حرس الحقول ينبغي  
أن ينظم على نحو الشرطة تقريبا .

**الباب الثاني عشر :** الكيوف التي يجب أن تتوافر للمواطنين في ٢٧١  
الجمهورية الفاضلة : الأركان العامة للسعادة ، تأثير الطبع والعادات  
والعقل : اجتماع هذه الثلاثة الأركان لتحقيق سعادة الفرد  
وسعادة المدينة : ينبغي افتراض اجتماعها في المدينة الفاضلة .

**الباب الثالث عشر :** في المساواة وعدم المساواة في المدينة الفاضلة . ٢٧٤  
التبعية الطبيعية للأعمار المختلفة . مشاغل السلام هي العيشة  
الحقة للمدينة . ينبغي أن يعرف كيف يحسن استعمال وقت  
الراحة . تثقيف العقل يجب أن يكون هو الموضوع الأساسي الذي  
يعتز به الإنسان في الحياة والشارع في تربية المواطنين .

**الباب الرابع عشر :** في تربية الأطفال في المدينة الفاضلة . العناية ٢٨١  
التي يجب أن يتوخاها الشارع في أمر النسل . سن الزوجين :  
الشروط التي لا غنى عنها ليكون الزواج على خير ما ينبغي أنه  
يكون . أخطار الزوجيات المبكرة أكثر مما ينبغي . رعاية النساء  
الحوامل . ترك الأطفال المشوهين والأزبد عن الحاجة : الاجهاض ،  
عقاب الخيانة .

**الباب الخامس عشر :** تربية الطفولة الأولى . العناية الصحية ، ٢٨٦  
الرياضات البدنية . ينبغي اجتناب مخسالة العبيد ، ينبغي  
اجتناب قول وكل فعل غير كريم أمام الأطفال ، أهمية المؤثرات  
الأولى . ينبغي جعل الأطفال من الخامسة إلى السابعة يحضرون  
الدروس دون أن يشتركوا فيها . للتربية عهدان من السنة السابعة  
إلى إبلوغ ومن البلوغ إلى الحادية والعشرين .

## الكتاب الخامس

### التربية في المدينة الفاضلة

**الباب الاول :** التربية في المدينة الفاضلة • الاهمية الكبرى لهذه ٢٩٠  
المسألة • التربية يجب أن تكون عامة • تخالف الآراء في  
الموضوعات التي يجب أن تشملها التربية ، ولو أن الاجماع واقع  
بالجملة على الغاية التي يجب أن تتوخاها •

**الباب الثاني :** موضوعات التربية • الآداب ، الرياضة البدنية ، ٢٩٢  
الموسيقى والرسم : الحدود التي تحدد بها دراسة الاناس الاحرار •  
الموضع الذي عين للموسيقى في التربية ، أنها متعة كريمة وقت  
الفراغ •

**الباب الثالث :** في منفعة الرياضة : الافراط الذي يرتكبه في هذا ٢٩٥  
الصدد بعض الحكومات • لا ينبغي أن يفكر في تربية مصارعين ولا  
محاربين سفاكين ، بل يلزم أن يؤتى الجسم صحة ورشاقة والعقل  
شجاعة كريمة : تجربة الشعوب المختلفة تكفي في أن توضح  
بالدقة الحدود التي ينبغي أن تحد الرياضة البدنية : انسن التي  
ينبغي فيها تعاطي الرياضة •

**الباب الرابع :** في الموسيقى • لا وفاق على طبيعة الموسيقى ومنفعتها ٢٩٨  
إذا كانت ترويحاً ليس غير فانه يمكن الاستمتاع بها بالاستماع  
للفنانين المحترفين كما يستمتع بها المرء بمباشرتها بنفسه : تحليل  
الاعتراضات المختلفة الموجهة الى دراسة الموسيقى •

**الباب الخامس :** الموسيقى ليست البتة لذة فحسب • ان لها تأثيراً ٣٠٠  
عظيماً في النفس • الاحداث المختلفة التي تثبت هذا الفرق بين  
الموسيقى وبين الفنون الاخرى ، وعلى الخصوص الرسم • بما أن  
للموسيقى أثراً قوياً في الاخلاق لا جدال فيه فينبغي ادخالها في  
التربية ، وعلى هذا الوجه تكون نافعة •

**الباب السادس :** أن يمرن الاطفال أنفسهم على الموسيقى • مزايا ٣٠٤  
العزف بالموسيقى : الحدود التي يليق حده بها • تخير الآلات •  
ليس كل الآلات مقبولة • أهدار الزمار : الاطوار المتغايرة التي  
مرت بها دراسة الزمار • فلقد أنمتها ميئرفاً نفسها أن صدقت  
الاسطورة •

**الباب السابع :** الالحان والايقاعات التي يجب ادخالها في تربية ٣٠٧

- الاطفال • الأغاني علي ثلاثة أضرب : أدبية وحماسية وشهوية •
- فالاولى يجب أن تكون وحدها تقريبا جزءا من التعليم ، المذهب
- الدورى هو الاوفق : انتقاض بعض آراء أفلاطون •

## الكتاب السادس

### فى الديمقراطية وفى الاوليفرشية ، وفى السلطات الثلاث

#### التشريعية والتنفيذية والقضائية

- الباب الاول : واجبات الشارع - لا ينبغي أن يقتصر على معرفة خير ٣١١
- حكومة ممكنة ، بل يجب ايضا فى العمل ، أن يعرف تحسين
- العناصر الحالية التى يتصرف فيها - ومن هذا يكون من الضرورى
- معرفة الانواع المختلفة للدساتير والقوانين الخاصة التى هى لازمة
- لكل منها •

- الباب الثانى : ملخص ماقد سبق من البحوث • تعيين البحوث ٣١٤
- الآتية ، ترتيب الحكومات الفاسدة بعضها بانقياس الى بعض •
- التفريق المختلفة لكل من الديمقراطية والاوليفرشية •

- الباب الثالث : اختلاف القوانين ينشأ من الاختلاف بين عناصرها ٣١٦
- الاجتماعية • انقصر والغنى يولدان شكلين أصليين من الدساتير :
- الديمقراطية والاوليفرشية • الشيمة الاصلية لاحدهما وللأخرى •
- الديمقراطية والاوليفرشية • الشيمة الاصلية لاحدهما وللأخرى •
- ليس العدد ركنا أصليا • بل هو الثروة • تعداد الاجزاء الضرورية
- للدولة : انتقاد مذهب أفلاطون • كل الوظائف الاجتماعية يمكن
- الجمع بينها • ليس الا انقصر والغنى هما اللذان لا يمكن أن يجتمعا
- فى أيد واحدة بعينها •

- الباب الرابع : خمسة انواع المختلفة للديمقراطية وشيمها وعالمها • ٣٢٣
- التأثير المشئوم للديماغوجيين فى الديمقراطية ، حيث ينقطع
- القانون عن أن يكون سيدا : طغيان الشعب الذى أضله مملقوه •

- الباب الخامس : الانواع المختلفة للاوليفرشية وهى أربعة : التأثير ٣٢٦
- انعام للاخلاق فى طبيعة الحكومة • أسباب الانواع المختلفة
- للديمقراطية وللاوليفرشية • بحث أشكال الحكومات غير
- الديمقراطية والاوليفرشية - بعض كلمات على الارستقراطية

**الباب السادس :** المعنى العام للجمهورية ، علاقاتها بالديمقراطية ، ٣٣١  
العناصر التي يجب أن تأتلف في الدولة : الحرية والثروة هما على  
الخصوص اللتان بامتزاجهما تكونان الجمهورية : علاقات الجمهورية  
بالارستقراطية .

**الباب السابع :** الجمهورية تأليف بين الاوليفرشية والديمقراطية ، ٣٣٤  
والوسائل المختلفة لاجراء هذا التأليف ، شيمة الجمهورية الحقة :  
مثال مأخوذ من الحكومة التقدمونية : الجمهورية يجب أن تتأيد  
بمعجبة المواطنين وحدها .

**الباب الثامن :** بعض اعتبارات في أمر الطغيان . علاقاته بالملوكية ٣٣٧  
والملوكية المطلقة . أنه حكومة عنف دائما .

**الباب التاسع :** تبع نظرية الجمهورية بالمعنى الخاص ، الصلاح ٣٣٨  
السياسي لتطبيق الوسطى . الخواص الاجتماعية المختلفة التي هي  
وحدها تقدمها : أنها الاساس الحق للجمهورية . الندرة الشديدة  
لهذا الشكل من الحكومة .

**الباب العاشر :** مبادئ عامة تنطبق على هذه الانواع المختلفة ٣٤٣  
للحكومات . كيف المواطنين والمتمتعين بالحقوق السياسية وكمهم :  
ضروري أن تؤلف العناصر المختلفة للدولة بالعدل وأن يؤثر كل  
منها نصيبه : حيل الاوليفرشية . حيل تضدها للديمقراطية ،  
القواعد التي تجب رعايتها في حق الفقراء . اعتبارات تاريخية :  
الاهمية المتزايدة للمشاة المجندين من صفوف الشعب .

**الباب الحادي عشر :** نظرية السلطات الثلاث في كل نوع من ٣٤٨  
الحكومة : السلطة التشريعية أو الجمعية انعمومية ، والسلطة  
التنفيذية أو المحاكم ، والسلطة القضائية أو المحاكم . تنظيم  
السلطة التشريعية : فروقها المتنوعة في الديمقراطية وفي  
الاوليفرشية . في الاحكام القضائية المتروك أمرها الى الجمعية  
العمومية : عيوب النظام الحاضر .

**الباب الثاني عشر :** في السلطة التنفيذية أو نظام الادارات : صعوبة ٣٥٢  
هذه المسألة . المعنى العام للحاكم ، شيمته المميزة ، الفسوق بين  
الدول الكبيرة والدول الصغيرة ، في البعض يجب تقسيم الادارات  
وفي البعض الآخر يلزم غالبا الجمع بينها في يد واحدة . الادارات  
تختلف تبعا للدرجات . توألف مختلفة على حسبها يمكن ترتيبها :



الناخبون والمنتخبون • طريقة التعيين • التفاريق المختلفة تبعاً  
للدساتير المختلفة •

**الباب الثالث عشر :** في السلطة القضائية أو ترتيب المحاكم : ٣٦٠  
موظفوها ، اختصاصاتها ، طريقة تأليفها ، الأنواع المختلفة  
للمحاكم ، تعيين القضاة ، التفاريق الدقيقة المختلفة التي تكساها  
تبعاً لاختلاف الدساتير •

### الكتاب السابع

**في نظام السلطان في الديمقراطية وفي الأوليغارشية**

**الباب الأول :** النتائج التي تنفرع عن مبدأ الديمقراطية ، التطبيقات ٣٦٣  
التامة كثيراً أو قليلاً التي يمكن تطبيقها • شيمه الديمقراطية الحرية  
التي نتائجها تبادل السلطان والاستقلال المطلق للأفراد في أفعالهم  
الشخصية • النظام الخاص للسلطان في الديمقراطية ، الجمعية  
انعمومية ، مجلس الشيوخ : مراتب الموظفين : المساواة  
الديمقراطية •

**الباب الثاني :** تبع نظرية ترتيب السلطان في الديمقراطية ، الشعب ٣٦٩  
انزعاع هو الأشد قابلية للديمقراطية : الأنظمة التي تناسبه :  
القوانين التي صدرت في بعض الدول لتشجيع الزراعة • في شعب  
الرعاة • في الديماغوجية المتطرفة : الوسائل التي هي خاصة  
بها • الحدود التي يجب أن تحتفظ بها •

**الباب الثالث :** تبع نظرية تنظيم السلطان في الديمقراطية • أركان ٣٧٥  
بقاء الديمقراطية • عدم المغالاة في نتائج المبدأ الديمقراطي ، اجتناب  
ارهاق الأغنياء والمصادرات لصالح الخزانة • العناية بأن يسهل  
للشعب يسر عام ، الوسائل التي يتدرع بها بعض الحكومات •

**الباب الرابع :** تنظيم السلطان في الأوليغارشيات • قواعد ٣٧٨  
القواعد الديمقراطية • القيود المختلفة للنصاب • إدارة  
الأوليغارشيات تقتضي فرط التبصر لأن المبدأ رديء • ضرورة حسن  
النظام • علاقة الأشكال المختلفة للأوليغارشية بتكوين الجيش •  
أوليغارشيون يجب أن يقوموا بالنفقات العامة • أخطاء معظم  
الأوليغارشيات •

**الباب الخامس :** رسم المناصب المختلفة التي هي ضرورية أو نافعة ٣٨١

للدولة ، الاعمال التى تختص بها هذه المناصب : السوق ، المحافظة على الشوارع والطرق انخ . الارياض ، مالية الدولة ، العقسود العامة ، تنفيذ الاحكام القضائية ، الشئون الحربية ، تحقيق الحسابات العامة ، رئاسة الجمعية العمومية ، الشعائر الدينية والمدنية ، مراقبة النساء والاطفال - ختام نظرية تنظيم السلطات

## الكتاب الثامن

### النظرية العامة للثورات

**الباب الاول :** نظرية الثورات ، محلها من هذا المؤلف السياسى ، ٣٨٦  
العلة العامة لتخالف السياسات ، مساواة أسىء فهمها ، الطرائق العامة للثورات . أنها تتجه أما الى الاشياء وأما الى الاشخاص .  
فى المساواة الوضعية وفى المساواة التناسبية : تلجهم ضرورة  
حظوظ خاصة فى الاستقرار .

**الباب الثانى :** ائعلل المختلفة للثورات ، الاستعداد انفسى ، غرض ٣٩٠  
الثورات ، الظروف القاضية . هذه الظروف جد متراكبة ، ويمكن أن يميز منها عدد متفاوت فى القلة والكثرة ، الطمع فى ضروب الثراء ومراتب الشرف ، والاهانة والخوف والاحتقار والنمو غير المتناسب لبعض الطبقات ، والكيد ، والاهمال ، والاسباب الالامحسوسة واختلاف الاصل ، الشواهد التاريخية المؤيدة لهذه الاعتبارات .

**الباب الثالث :** العلل الواقعية للثورات هى دائما خطيرة جدا غير أن ٣٩٧  
الفرصة ربما تكون تافهة : حتى المساواة بين الاحزاب كثيرا ما تأتى بالثورات . الطرائق العادية للثورات .

**الباب الرابع :** علل الثورات فى الديمقراطيات . شغب الديماغوجيين ٤٠١  
هو فيها أكثر من غيرها عادة كما يثبت التاريخ . فى الديماغوجيين الذين هم مع ذلك رؤساء الجيش . الاخطار من جمع اختصاصات كبيرة أكثر مما ينبغى فى يد واحدة . فائدة التصويت بالفرق عوضا عن التصويت بالجملة .

**الباب الخامس :** علل الثورات فى الاوليفرشيية . انقسام الاوليفرشين ٤٠٤  
فيما بينهم . فالذين أبعدوا عن السلطان يشعرون واحسانا يصطنعون أن يكونوا ديماغوجيين . سوء سلوك الاوليفرشيية

## صحيفة

الذين لا يعرفون الاحتفاظ بثروتهم الشخصية • علل الثورات  
في الاوليفرشية في وقت الحرب • بغى الاوليفرشين بعضهم على  
بعض • الظروف العرضية البحت • الاوليفرشيات والديمقراطيات  
يندر أن تنقلب الى الحكومات المضادة •

**الباب السادس :** أسباب الثورات في الارستقراطيات • الاقلية ٤١٠  
الاضيق مما ينبغي لاعضاء الحكومة • المخالفة الدستورية • نفوذ  
الحزبين الضدين الغاليين في مبدئهما • الثروة المفرطة للمواطنين  
الاعيان • الاسباب اللامحسوسة • الاسباب الخارجية للفساد -  
خاتمة نظرية الثورات في الدول الجمهورية •

**الباب السابع :** نظرية الوسائل العامة لحفظ الدول الديمقراطية ٤١٥  
والاوليفرشية والارستقراطية وسلامها : احترام القوانين • في  
الصراحة السياسية ، قصر مدة الوظائف ، المراقبة الفعالة التي  
يقوم بها المواطنون جميعا : موالاة النظر في النصاب القانوني :  
الاحتياطات اللازمة اتخاذها اتقاء لحفظ السياسة الكبرى :  
مراقبة عادات المواطنين وأخلاقهم ، نزاهة الموظفين العموميين ،  
النزول عن وظائف صغرى للشعب • حسب أكثرية المواطنين  
للدستور ، الاعتدال في مباشرة السلطة ، العناية الواجبة للتربية  
العامة

**الباب الثامن :** علل الثورة وعلل الحفظ في حكومات الفرد ملوكية ٤٢٥  
أو طغيانية • انفرق بين الملك وبين الطاغية : علل الثورة في  
حكومات الفرد مماثلة بالجزء لتأثيرها في الجمهوريات • ضروب  
التآمر على الاشخاص وعلى السلطات : الاهانات التي تصدر  
من الطغاة : تأثير الخوف والامتهان على الخصوص : ضروب  
المؤامرات التي يدسها الطمع في المجد • صنوف الهجوم الخارجية  
على الطغيان • اعتداءات أنصاره الاقربين : أسباب السعار في  
الملوكية : أخطار الوراثة •

**الباب التاسع :** وسائل الحفظ لحكومات الفرد : الملوكية تسليم ٤٣٥  
بالاعتدال ، وللطغيانات مذهبان مختلفان لبقاء : العنف مع  
الخداع وحسن الادارة • رسم للمذهب الاول : عيوبه • رسم  
للمذهب الثاني : فوائده • صورة الطاغية • مدة بقاء الطغيانات  
المختلفة • تفاصيل تاريخه •

**الباب العاشر :** نقد نظرية أفلاطون على الثورات • أخطاء أفلاطون ٤٤٦  
المتعلقة بالنظم الذي فيه تتعاقب الحكومات المختلفة في الغالب من  
العادة • أفلاطون أوجز المسألة أكثر مما ينبغي •

الناشر القومية للطباعة والنشر

شركة ذات مسئولية محدودة

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون ٤٥٣٤٦ - ٤٥٤٠٥ - ٣١٦٢٥





# من الشرق والغرب

تقدم قريباً

## الزكّون والفسّاد

لأرسطو طاليس  
نقله إلى العربية  
أحمد لطفي السيد

---

الثن ٥٠ قرشا

العدد ٢

---

الدار القومية للطباعة والنشر ..

١٥٧ شارع عبّيد - روض الفرج

تليفون ٤٥٢٤٦ - ٤٥٤٠٥ - ٣١٦٢٥

( فرع الصحافة )













Bibliotheca Alexandrina



0356456